
دانيال نعمة
جبهويات
الحراك السياسي
في سورية
خلال نصف قرن
1955 - 2004
تقديم
يوسف الفيصل
أبو عبدو البغل

دانيال نعمة

جبهويات
الحراك السياسي في سورية خلال نصف قرن
2004-1955

تقديم: **يوسف الفيصل**
رئيس الحزب الشيوعي السوري

سورية - دمشق
الطبعة الأولى 2006
تصميم الغلاف: رائد خليل
تدقيق التنضيد: عبد الله الصباغ

Daniel Nemeh

Frontals

Political activities in Syria during half a century

1955 – 2004

مقدمة

التقينا معاً في وقت متقارب أوائل خمسينيات القرن الماضي، وكان الرفيق دانيال نعمة قد أنجز دراسة الحقوق، وفتح بطلب من الحزب مكتب محاماة في اللاذقية، ثم طُلِب إليه أن يقلع عن ذلك ويأتي ليتفرَّغ للعمل الحزبي في دمشق، فحمل فراشه ولحافه وأتى إلى العاصمة تنفيذاً لأوامر القيادة، وكنتُ قد أنجزت دراسة الصيدلة وتخرَّجت، وطلبت إليَّ قيادة الحزب ألا أمارس المهنة التي كانت حصيلة دراستي الجامعية، وأن أتفرَّغ للعمل الحزبي، ونفَّذتُ القرار دون أي تردد.

في منتصف الخمسينيات ذهبنا نحن الاثنين إلى الدراسة الحزبية في موسكو، وعشنا في غرفة واحدة. وبسبب ظروف الوضع بلادنا في ذلك الحين، طُلِب إلينا العودة إلى الوطن. وَعُدنا في وقت متقارب عام 1959 إلى بيروت، وأُنيطت بنا قيادة نشاط الرفاق السوريين، الذين انتقلوا إلى لبنان بسبب ظروف الاعتقال والسجن التي كانت سائدة، وكانت اللجنة القيادية مكوَّنة منا نحن الاثنين ومعنا الرفيق واصل الفيصل.

في تلك الفترة الرهيبة، عُقِد قران الرفيق دانيال والرفيقة نديمة يسوف، وكنتُ الشاهد الوحيد على اقترانهما.

بعد انهيار الوحدة السورية المصرية، عُدنا إلى الوطن، وبدأنا إعادة تنظيم الحزب. وخلال بضعة أشهر، أعدنا كيانات العديد من المنظمات، وبدأ الحزب يخوض معارك جماهيرية، وتقدَّمنا بعدة مرشحين إلى الانتخابات.

منذ المؤتمر الثالث للحزب، ونحن معاً عضوين في هيئة منتخبة واحدة هي المكتب السياسي، لكن في أوائل السبعينيات، عندما بدأت تظهر الخلافات داخل الحزب، افترقنا في توجهنا، رغم أننا بقينا نتعاون بتفانٍ لتقريب وجهات النظر وإعادة الوحدة إلى الحزب، إذ كنا نلتقي كل شهر لتبادل الرأي ودفع الأمور بالاتجاه الأفضل، ثم عدنا للعمل في

هيئة حزبية واحدة في المؤتمر الرابع للحزب، وبقينا كذلك حتى وفاة الرفيق دانيال المؤلمة.

الكتابة عن دانيال نعمة بعد هذه المسيرة تتزاحم فيها الذكريات والمواقف، وتنفجر العاطفة، ويضغط الألم، فقد فقدنا دانيال نعمة في عز عطائه، وفي قمة اكتماله قائداً فذاً على نطاق الحزب ونطاق البلاد.

(الحراك السياسي في سورية... جبهويات) كتاب قيّم يلخّص تجربة الرفيق دانيال نعمة وعمله ونشاطه في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية منذ تأسيسها في عام 1972 حتى عام 2003، بل قبل ذلك أيضاً، أي مدة تزيد على ثلاثين عاماً، وهي تجربة ثمينة جداً ومتنوعة وعميقة. ويضم هذا الكتاب خلاصة مواقف الحزب الشيوعي السوري، واقتراحاته، وانتقاداته البنّاءة من أجل تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية قيادة وفروعاً.

نجد في الكتاب تحليلاً متواصلاً عن موضوع التحالفات، ومقوّماتها، وتطبيقاتها في سورية وفي سياسة الحزب الشيوعي السوري. ويُغني الرفيق دانيال نعمة تراث الحزب العريق في المجال التحالفي، هذا التراث الذي يمتد منذ الثلاثينيات حتى تجربة الخمسينيات الرائعة وصولاً إلى التجربة المعاصرة، ويُعطي هذه القضية أساسها الفكري والاجتماعي والسياسي.

ويُظهِر هذا التحليل خطأ التجارب السابقة، التي أرادت صهر المجتمع في بوتقة تنظيمية واحدة، كالاتحاد القومي، كما يُظهِر أنَّ تجربة الحياة فرضت الإقلاع عن موضوعة التنظيم الواحد، والإقرار بمبدأ التعددية السياسية والتنظيمية. وهو يُظهِر في ذات الإطار أنَّ الوحدة الوطنية يمكن أن تتحقق على نحو أفضل بما لا يُقاس في ظل التعددية السياسية والحزبية، التي تعتمد على القواسم المُشتَركة وتحترم الخصوصيات.

يطرح الكتاب موضوعة إعادة النظر بميثاق الجبهة في ضوء التطورات الحاصلة في المجالين الداخلي والخارجي. وفي هذا الإطار،

يؤكد تمسك الحزب بجميع المواقف الاجتماعية والاقتصادية الحريصة على دور القطاع العام ودور الطبقة العاملة ودور الدولة الرعائي.

وقد تحقق ذلك بعد أن فقدنا الرفيق دانيال نعمة، إذ صدر ميثاق جديد يحقق التوجهات التي نادى بها.

يطرح الرفيق دانيال نعمة في مقالاته المختلفة أموراً نادى بها الحزب منذ أوائل التسعينيات، بل وقبل ذلك، فهو يتحدث عن وضع قانون للأحزاب، ويطالب بإصدار صحافة علنية لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وإصدار قانون للصحافة، وجميع هذه الشعارات موضع اهتمام حزبنا الشيوعي السوري حالياً، وموضع اهتمام العديد من القوى السياسية السورية. وهو يُشير بالنص إلى رسالة من الحزب الشيوعي السوري بتاريخ 5 تشرين الثاني 1992، تطرح مختلف هذه المطالب.

(جبهويات) كتاب يرد بالوقائع والشرح الواسع على كل من يدعي أنَّ الجبهة الوطنية التقدمية هي كيان هش، كيان تابع يُنفِّذ رغبات القيادة البعثية.

الوقائع التي يسردها الكتاب، والاقتراحات العملية التي وردت في أكثر من فصل، تُشير إلى أنَّ العمل الجبهوي هو عمل إبداعي، وهو عمل مرتبط بالذات. وبقدر ما تكون هذه الذات مبدعة ومبادرة ونشطة، يكون تأثيرها على الوضع واضحاً.

ونحن هنا لا نريد أن نقفز فوق الواقع، فالجبهة مؤسسة سياسية وليست سلطة تنفيذية، وهي مؤسسة تبادر في القضايا السياسية، وتُمارِسُ دوراً استشارياً في القضايا الأُخرى، وهي تعمل في إطار ميثاقه، وتتخذ المبادرات المنطلقة من هذا الميثاق. وإذا كانت الجبهة قد تأسست في ظرف سياسي مُعيَّن بعد مخاضات عربية عميقة التأثير في السياسات العربية، ولقيت لدى نشوئها صدى قوياً وعميقاً، فهي قد عملت على تجديد ميثاقها والتخلي عمَّا فات أوانه وتأكيد ما هو ثابت وجديد.

والجبهة هي محور النظام السياسي القائم في البلد، وتتكوّن جميع المؤسسات على أساس جبهوي، وهذا ما نراه عملياً في مجلس الوزراء، ومجلس الشعب، وفي قيادات النقابات المهنية، وفي الإدارة المحلية، وفي قيادة اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين. وكل حكم على الجبهة انطلاقاً من نشاط قيادتها المركزية فقط هو حكم ناقص، ولا يُعطي الإجابة الواضحة والصحيحة.

والجبهة مؤسسة فاعلة حالياً، فقد بادرت إلى تقديم اقتراحات مشاريع قوانين للأحزاب ولتعديل قانون الطوارئ وللانتخابات التشريعية وللصحافة، وهذا عمل هام ومؤثر، لكن الجبهة ليست سلطة تنفيذية لإصدار هذه القوانين.

لقد طالب الرفيق دانيال نعمة في أكثر من مقالة بتجديد عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتطويره وتفعيله في القيادة والفروع، وهذه الصرخة تتسم بالدوام، فالجبهة تتطلع دائماً إلى التجديد والتطوير وتحسين أدائها.

(جبهويات) هي زاد غني للشيوعيين، وأصدقائهم، ولأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ولكل الوطنيين.

إن الحرص على الجبهة وتنشيط عملها في القيادة والفروع هما مهمتان أساسيتان أمام الشيوعيين السوريين، فالجبهة ركيزة الوحدة الوطنية، والجبهة هي تحالف القوى السياسية والاجتماعية الأساسية في البلد، والجبهة تقوى بقوة أحزابها، والعلاقة بين الجبهة والأحزاب علاقة عضوية، فقوة الجبهة هي قوة للأحزاب، وقوة الأحزاب هي قوة للجبهة.

إنني أحيي الجهد الذي بذله أنجال الرفيق دانيال نعمة وزوجه لجمع هذا الكتاب، فقد قدّموا لمكتبة الحزب الشيوعي السوري مادة جديدة غنية بالأفكار والتجارب، وقدّموا لكل أبناء وطننا وثيقة تُعرِّفهم على حقيقة عمل الجبهة الوطنية التقدمية ودورها ومبادراتها.

يوسف الفيصل

رئيس الحزب الشيوعي السوري

حول طريق تطور سورية العربية[1])

فيما بين العشرين والثاني والعشرين من شهر نيسان المنصرم عقدت في أولانباتور عاصمة منغوليا الشعبية ندوة علمية مكرسة للذكرى الخمسين لانتصار الثورة الشعبية المنغولية. وقد أعد لهذه الندوة ودعا إليها أكاديمية العلوم المنغولية ومدرسة الحزب العليا ولجنة تنظيمية من المكتب السياسي. وقد ساهم في أعمال هذه الندوة وفود من 16 بلداً، بينها وفود من البلدان الاشتراكية "الاتحاد السوفييتي وألمانيا الديمقراطية وبلغاريا وبولونيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وكوبا وفيتنام الديمقراطية، ووفود من الهند وفرنسا والتشيلي ولبنان". وقد مثل الحزب الشيوعي السوري الرفيق دانيال نعمة، وألقى مداخلة ننشر بعض مقاطعها فيما يلي:

أيها الرفاق والأصدقاء المنغوليون!

اسمحوا لي قبل كل شيء، أن أشكركم باسم اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري على الدعوة الأخوية التي وجهتموها لنا لحضور هذه الندوة العلمية والمساهمة في أعمالها، إن هذا مكننا من مقاسمتكم، عن قرب، أفراحكم بالذكرى الخمسين لثورتكم المجيدة التي تثير الاعتزاز، ومن دراسة تجربتكم الغنية، والإفادة منها في نضالنا الحالي سياسياً وفكرياً وعملياً.

وعلى الرغم من المسافات التي تفصل بين البلدين، فإن حزبنا يتابع بابتهاج مسيرتكم المظفرة، المسيرة المظفرة بهدي تعاليم الماركسية واللينينية وعلى أساس الصداقة المتينة مع الاتحاد السوفييتي. وإننا نعرف أنه تحت تأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، وبالاعتماد على حزب البلاشفة العظام، وبمساعدة لينين

---

[1]) خطاب ألقي عام 1971 في مؤتمر الحزب الشيوعي المنغولي.

الخالد، أنشأ الثوري البارز والابن الكبير لشعبكم: سوخه باتور ورفاقه، حزب الشعب الثوري المنغولي. وقد اعتنق هذا الحزب تعاليم الماركسية اللينينية، وأصبح جزءاً من الحركة الشيوعية العالمية. وقد لف حوله جماهير الفلاحين الواسعة الفقيرة، وكل العناصر الوطنية الشريفة، وحقق في البلاد ثورة جذرية حقاً، هي الثورة الديمقراطية الشعبية المعادية للإمبريالية وللإقطاعية.

لقد اجتاز حزبكم الشقيق، هذه الفصيلة المجربة من جيش الشيوعية العالمي، طوال السنوات الخمسين المنصرمة طريقاً مجيدة، وقد تم له الانتقال بالبلاد إلى بناء المجتمع الاشتراكي عبر نضالات بطولية، ضارية، ضد الأعداء الطبقيين الداخليين والخارجيين، وعبر مكافحة لا هوادة فيها للانحرافات اليمينية واليسارية في صفوفه ذاتها. وهو يسير اليوم بهذه البلاد، تحت قيادة لجنته المركزية الماركسية اللينينية، وعلى رأسها أمينها العام الرفيق تشينديبال، في طريق توطيد هذا المجتمع مهتدياً ببرنامجه العلمي الواضح الذي أقره مؤتمره الخامس عشر.

وإن المنجزات الكبرى التي حققها شعبكم الصديق تدخل السرور ليس فقط إلى قلوبكم وحدكم، بل وإلى قلوب كل الشعوب المناضلة ضد الإمبريالية والرجعية الدولية وفي سبيل الاستقلال والتقدم الاجتماعي، ومما يثير لدينا أعمق الرضا، تأكيدكم أن هذه المنجزات تعود لنضال شعبكم البطولي، وللدور القيادي لحزبكم الماركسي اللينيني، وكذلك للأمانة العامة التي لا تتزعزع للصداقة مع الاتحاد السوفييتي العظيم.

إن حزبنا الشيوعي السوري ليشاطر الحزب الشعبي الثوري المنغولي يقينه كاملاً، بأن الصداقة مع الاتحاد السوفييتي ليست فقط بتجربة شعبكم وحده، بل وبتجربة شعوبنا العربية أيضاً، كانت

ولا تزال وستبقى، أحد أهم الأسس لكل تطور لاحق لها، وضمانة لا غنى عنها للحفاظ على استقلالها الوطني أيضاً.

انتقال من مجتمع ما قبل الرأسمالية إلى الاشتراكية دون المرور بمرحلة الرأسمالية

لقد تمكنت بلادكم خلال السنوات الخمسين المنصرمة أن تحقق استقلالها الوطني وتوطده، وتصفي بقايا العلاقات الإقطاعية، وتحدث ثورة ثقافية، وتنفذ برنامجاً لتصنيع البلاد أدى إلى خلق طبقة عاملة، وقيام تحالف متين بينها وبين جماهير الفلاحين وإلى إنشاء علاقات إنتاج اشتراكية في البلاد. وكان الجوهر الرئيسي للتطور الذي عرفته بلادكم هو الانتقال من مجتمع ما قبل الرأسمالية إلى المجتمع الاشتراكي، دون المرور بمرحلة التطور الرأسمالي، وأن هذا التطور الذي تم عبر تذليل العديد من الصعوبات لم ينف بل أكد هو أيضاً شمولية القوانين العامة للاشتراكية.

طريق التطور اللارأسمالي ليس ظاهرة منغولية خاصة

لقد كانت التجربة المنغولية في هذا المجال رائدة، وقد جاءت مصداقاً لصحة التنبوات العلمية المدهشة للينين العظيم، وإذا كان قد ظن فيما مضى، أن هذه التجربة خاصة بمنغوليا وحدها، بسبب من قيام حدود واسعة بينها وبين الاتحاد السوفييتي، فإن التطور العالمي اللاحق، خصوصاً في السنوات العشر الأخيرة، قد أكد أن مثل هذا الظن لا أساس له، وأن مثل هذه النظرة ضيقة وغير علمية، وأن ما يجري الآن في بعض بلدان إفريقيا وآسيا وغيرها، يُبيّن أن ما جرى في منغوليا القريبة من حدود الاتحاد السوفييتي يمكن أن يتحقق بالجوهر في بلدان

أخرى بعيدة عن حدوده، إن موضوع الحدود لم يعد له أهميته السابقة، ولم يعد هناك مكان، بعيداً كان أم قريباً، لا يمكن أن تصله مساعدات الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى المادية والمعنوية.

إن التغيرات الحاصلة على نسبة القوى في العالم، خصوصاً منذ تحطيم النازية والفاشية والعسكرية اليابانية على يد الجيش الأحمر، وبفضل تضحيات الشعوب السوفييتية بالدرجة الأولى، قد أدت إلى تحولات كيفية تبدو آثارها هنا وهناك في شتى مناطق العالم. وجعلت بالإمكان تكرار التجربة المنغولية بالمعنى الواسع للكلمة، في بلدان تتزايد بدورها، وفي قارات مختلفة، إن هذه الحقيقة التي نراها بوضوح أكبر من ذي قبل، ما تزال موضوع نقاش في الحركة الشيوعية العالمية خصوصاً منذ أوائل الستينيات.

إن النظريين والعلماء والاختصاصيين يعيرون هذا الموضوع انتباهاً خاصاً، وهم يعملون بالاستناد إلى تعاليم الماركسية اللينينية من جهة، وإلى الممارسة والتجربة العملية من جهة أخرى، على توضيح مفهوم هذا الطريق للتطور، طريق التطور اللارأسمالي، وأن ندوتكم هذه ستكون هي الأخرى مساهمة ذات شأن في هذا المجال، وهي أيضاً ستساعدنا مساعدة جُلّى في تحديد استراتيجية حزبنا وتكتيكه للمرحلة الحالية من تطور بلادنا، خصوصاً أن حزبنا هو الآن عشية مؤتمره الاستثنائي المكرس لمناقشة وإقرار أول برنامج سياسي متكامل يضعه خلال مسيرته الطويلة المجيدة التي نعتز ونفتخر بها.

لمحة تاريخية عن تطور سورية العربية

تحتل سورية العربية مركزاً هاماً وحساساً، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تجري فيها منذ بعض الوقت تشد إليها انتباه الرأي العام العالمي التقدمي.

كانت هذه البلاد قبل الحرب العالمية الأولى جزءاً من العالم العربي الذي سيطر عليه العثمانيون الأتراك طوال أربعة قرون، وبعد هذه الحرب وقعت على الرغم من النضال البطولي الذي خاضته الجماهير الشعبية فيها، تحت نير الاحتلال الفرنسي. أما الأجزاء العربية الأخرى كالعراق والأردن وفلسطين، فقد سيطر عليها الاستعمار البريطاني. ولم تتوقف الشعوب العربية في جميع هذه البلدان وغيرها عن نضالها في سبيل الاستقلال والحرية وضد الصهيونية. وكانت العلاقات الإقطاعية هي السائدة في حياة سورية الاقتصادية والاجتماعية كما في غيرها من البلدان العربية، وكانت إلى جانب هذه العلاقات تؤثر وتفعل وتتطور علاقات رأسمالية في التجارة، وكانت الصناعات الحرفية متطورة نسبياً كما كانت الصناعة الحديثة تتطور وإن ببطء شديد.

وخلال الحرب العالمية الثانية عرفت البلاد تطوراً صناعياً ملحوظاً، خصوصاً في بعض الفروع الصناعية، وفي نهاية هذه الحرب حصلت البلاد على استقلالها السياسي، وأخذ تطورها الصناعي يسجل قفزات بالمقارنة مع الماضي، خصوصاً في ميدان النسيج وفي بعض الصناعات الخفيفة الأخرى. وكانت القيادة السياسية طوال هذه الفترة، بيد ممثلي البرجوازية الوطنية الكبيرة المتحالفة مع فئات من الإقطاعية. وتوسعت هذه القيادة لتحول البلاد إلى مزرعة لهذه الطبقات الاستثمارية، تحتكر سوقها وتنهب جماهيرنا الكادحة. كما عملت على دفعها في طريق التطور الرأسمالي المشوهة الخاضعة للسوق الرأسمالية العالمية. ولم يكن

بإمكان هذه الطريق بل هي، على الأصح، كانت عاجزة عن أن تؤمن للجماهير الشعبية ما تتوق إليه من قضاء على التخلف الموروث، ومن رغبة في دفع البلاد على طريق التقدم الاجتماعي.

صفحات مجيدة من نضال الحزب الشيوعي السوري

وكان الحزب الشيوعي السوري الذي نشأ عام 1924 تحت تأثير ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، والذي ساهم في جميع المعارك الوطنية، يناضل لتصفية بقايا العلاقات الإقطاعية، ومن أجل إصلاح زراعي جذري يؤمن الأرض لأوسع فئات الفلاحين، كما يناضل من أجل توطيد الاستقلال السياسي بتحقيق استقلال اقتصادي يستند إلى تطور صناعي واسع وإلى قطاع دولة صناعي ذي نفوذ، وبالفعل فقد تم تحت تأثير نضال الحزب الشيوعي السوري وقوى وطنية وتقدمية واسعة بناء أول مصفاة للبترول بمساعدة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، كما وقعت مع الاتحاد السوفييتي عام 1957 اتفاقية اقتصادية مشهورة نصت على بناء سد الفرات العظيم، ومد السكك الحديدية وبناء عدد من المصانع الهامة... إلخ. وكان لهذا التطور آثاره الكبرى الداخلية والعربية والدولية.

الوحدة المصرية السورية

وموقف الإقطاعية والبرجوازية الكبرى من أهم تدابيرها الاقتصادية والاجتماعية

وفي عام 1958 قامت الوحدة المصرية-السورية، وكانت أول وحدة عربية يقيمها بلدان عربيان مستقلان لهما نفوذهما على النطاق العربي بأسره، وفي هذا العام صدر قانون الإصلاح

الزراعي وكان برغم نواقصه العديدة ضربة قوية للإقطاعية في سورية العربية، كما ترك آثاره على النطاق العربي بأسره.

وفي تموز عام 1961 عرفت الجمهورية العربية المتحدة أهم قوانينها وأبعدها أثراً فيها وفي العالم العربي كله. ونعني بهذه القوانين قوانين التأميم المعروفة التي أدت إلى مصادرة أهم المؤسسات الصناعية البرجوازية في القطرين المصري والسوري، وكان هذا أول تدبير جدي يوجه إلى البرجوازية المحلية الكبرى بصورة مباشرة، وكان ذلك انعطافاً كبيراً في حياة الجمهورية العربية المتحدة وبداية تطور جديدة في العالم العربي. ولكن هذا الحدث الذي لفت إليه انتباه الرأي العام التقدمي في العالم كله، والذي استقبلته الجماهير الشعبية بالتأييد، كان له مدى آخر معاكس في أوساط المستثمرين الداخليين والخارجيين على السواء، فهبوا يحاربونه. وإن ممثلي البرجوازية السورية الكبرى الذين سعوا هم أيضاً فيما مضى لأغراض خاصة بهم إلى إقامة الوحدة السورية المصرية، استغلوا نواقص وثغرات هذه الوحدة والانقسام الحاصل في صفوف الحركة الوطنية العربية بسبب مواقف العداء للشيوعية، فعملوا على نسف الوحدة السورية المصرية في أيلول عام 1961، ثم سلكوا طريقاً وعرة، إذ ألغوا قوانين التأميم وعملوا لتجريد الإصلاح الزراعي من محتواه الثوري الديمقراطي ولاستعادة ما حصل عليه الفلاحون بوساطته. ولقي مثل هذا النهج مقاومة ضارية من الطبقة العاملة السورية ومن جماهير الفلاحين الواسعة. ورغم وسائل الإرهاب التي مارستها السلطة البرجوازية الإقطاعية في هذه الفترة، فإنها لم تتمكن من تأمين الاستقرار، وكان حكمها ضعيفاً معرضاً باستمرار للهزات والتقلبات.

لقد أظهرت البرجوازية السورية الكبرى بعد قرارات تموز الثورية، مدى الذعر الذي أصيبت به ومدى التغييرات التي طرأت

عليها. وأخذت تتخلى عن صفاتها الوطنية وتكشف عن جوانبها الرجعية ومدى أنانيتها الطبقية. ولجأت هذه البرجوازية رغم وجود السلطة بيد من يمثلونها، من المتشددين أو الوسطيين، إلى تهريب الأموال من البلاد، وتشديد قبضتها الاستثمارية. ويكفي للتدليل على مدى التغييرات الحاصلة هنا أن نذكر بأن خالد العظم رئيس وزراء سورية عام 1957، والذي زار الاتحاد السوفييتي في ذلك العام على رأس وفد حكومي رسمي ووقع الاتفاقية الاقتصادية السورية-السوفييتية المعروفة، امتنع هو نفسه عام 1962 عندما أصبح مرة أخرى رئيساً لوزارة سورية عن قبول عرض رسمي سوفيتي ببناء سد الفرات العظيم. كما أن هذا السياسي البرجوازي أوصى فيما بعد بأن لا يدفن في سورية، تعبيراً منه عن حقده على التطورات الاقتصادية الاجتماعية التي عرفتها البلاد.

ولكن مواقف البرجوازية-الإقطاعية هذه لم تستطع إنقاذها، وجرت في سورية أحداث 8 آذار لعام 1963، ثم أحداث 23 شباط لعام 1966، وقد أدت هذه الأخيرة خصوصاً إلى تغييرات كبرى في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فما هي أهم هذه التغييرات؟

1 - تستمر وتتطور برغم كل النواقص والتعرجات أعمال الإصلاح الزراعي، لقد تحسن قانون هذا الإصلاح وشمل عدداً أوسع من الإقطاعيين وكبار الملاكين. وأوشكت أعمال الاستيلاء على الأملاك الزائدة لدى هؤلاء السقف المحدد على الانتهاء، بل هي قد انتهت فعلاً، كما جرت أعمال توزيع واسعة للأرض على الفلاحين المحتاجين.

وأدى ذلك إلى تضييق إطار العلاقات الإقطاعية تضييقاً كبيراً جداً، ويجري البحث الآن في حزبنا في وزن ما تبقى من هذه

العلاقات. كما أدى إلى تطور الرأسمالية في الريف السوري تطوراً سريعاً وشاملاً تقريباً. ووضع مثل هذا التطور على جدول الأعمال مهمة التصدي للاستثمار الرأسمالي الكبير. ولقد اتخذت قرارات وتوصيات رسمية تتعلق بتوسيع قطاع الدولة في الزراعة، وبناء محطات آلات حكومية وبنشر التعاون في الزراعة بدءاً من أشكاله الدنيا (التمويل والتسويق والتصريف...) إلى الشكل الإنتاجي. ويؤيد حزبنا مثل هذه الاتجاهات ويناضل في سبيلها. وهي مطالب منصوص عليها في برنامجه الزراعي، ولكن هذا لا يعني أنه ليست هناك نواقص جدية وصعوبات جمة ينبغي تذليلها قبل متابعة السير خطوات ملحوظة في هذا الطريق.

2- يستمر اتساع قطاع الدولة في الميدان الصناعي عن طريق توسيع المؤسسات المؤممة سابقاً، وبناء مؤسسات ومشاريع جديدة، ويرتدي أهمية كبرى استثمار النفط وطنياً، ومد سكك الحديد، وبناء مصنع السماد الآزوتي، واستثمار مكامن الفوسفات، وتوسيع إنتاج الإسمنت... إلخ، كل ذلك بمساعدة الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى كألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وغيرها. ولا غنى عن الإشارة بصورة خاصة إلى الدور المحوري، الذي يلعبه بناء سد الفرات العظيم، رمز الصداقة الخالدة بين شعبنا العربي السوري وشعوب الاتحاد السوفييتي.

3- تمسك الدولة بيدها القسم الأكبر من التجارة الخارجية، كما تحتكر تصدير أهم المنتجات الزراعية كالقطن والقمح والشعير... إلخ.

4- تقبض الدولة على المصرف المركزي والمصارف الأخرى بيدها، فالأعمال المصرفية كلها احتكار لها. ويضع ذلك في يدها قوة محولة وموجهة هائلة تحتاج إلى حسن استخدام وإلى برمجة علمية.

5- في الوقت الذي تطبق فيه الدولة هذه التدابير تقوم بأعمال محددة إلى هذا الحد أو ذاك، لإعداد الكادرات الوطنية الضرورية. وإن قطاع الدولة يصبح القطاع الحاسم والموجه والقائد في حياة البلاد الاقتصادية. إن مثل هذه التدابير هي التي تعطي سورية العربية وجهها الوطني التقدمي، وجهها الحقيقي وهي التي تطبع التطور فيها بطابعها.

لطالما وصفنا مثل هذه التدابير الثورية بأنها تتخطى حدود التدابير الديمقراطية، فهي بالإضافة إلى كونها موجهة ضد الإقطاعية، موجهة أيضاً ضد الرأسمالية المحلية الكبرى الصناعية والمصرفية، وضد الإمبريالية، وهي ترمي إلى حل مهام الديمقراطية الكلاسيكية مع مهام أخرى، كانت فيما مضى من مهام مرحلة الانتقال للاشتراكية (التأميم، قطاع الدولة الزراعي، محطات الآلات ونشر التعاون... إلخ).

ولا يقلل من أهمية هذه التدابير ولا يقيد من جوهرها أنها تفعل وتؤثر في وقت لم يجر فيه كما يقال، اجتثاث جميع بقايا الإقطاعية، وفي وقت تتسع فيه رقعة تأثير القوانين الرأسمالية في الزراعة، وفي وقت ينشط فيه الوسطاء ويسعون للاستغلال والإثراء. ولا يعني هذا التقليل بأي شكل من خطر هذه الآفات القاتلة. كلا، فهي تشكل خطراً جدياً على مجمل التطور القادم، خصوصاً إذا أضفنا إليها عوامل عديدة خارجية عربية وغير عربية تتصل بالرجعية والصهيونية والإمبريالية.

ولا يقلل من أهمية هذه التدابير أنها نتاج فئات وعناصر غير بروليتارية من البرجوازية الصغيرة، خصوصاً البرجوازية الصغيرة الفلاحية ومن يمثلونهم ويدعمونهم في أوساط الجيش، خصوصاً أن الجيش عندنا أصبح بعد كل التطورات التي طرأت

عليه، وبصورة عامة جيش الفلاحين بكل ما يحتوي عليه هؤلاء من فئات.

أثر الاشتراكية العالمية والطبقة العاملة الداخلية في التحولات الديمقراطية في سورية

ولا يعني هذا ولا يمكن أن يعني أبداً أي تغيير في طبيعة البرجوازية الصغيرة الفلاحية، كما ينبغي أن يكون واضحاً أن هذه التدابير تحمل في طياتها أثرين كبيرين: أثر النظام الاشتراكي العالمي وتجربته الضخمة، وأثر الطبقة العاملة الداخلية ممثلة بالدرجة الأولى، بحزبها الشيوعي الماركسي اللينيني، و كم ينبغي أن نتذكر هنا قول الرفيق بريجنيف: إن المسألة الرئيسية لعملية التطور الثورية اليوم في آسيا وإفريقيا هي مسألة وضع الفلاحين الذين يشكلون أكثرية السكان في هاتين القارتين، ولقد بينت تجربة الحركة الثورية في مختلف مناطق العالم ضرورة إقامة تحالف وطيد بين الفلاحين بصورة فعالة في النضال ضد الإمبريالية، ومن أجل التقدم الاجتماعي الحقيقي، وهذه المهمة تطرح كذلك في منطقة التحرر الوطني.

كذلك كم ينبغي ونحن ندرس ونحلل الأحداث الجارية في بلادنا أن نتذكر، قول الرفيق بريجنيف في خطابه المشار إليه أعلاه: وفي الشروط الراهنة فإن قضية العلاقات بين الطبقة العاملة والفلاحين في البلدان المستعمرة السابقة تظهر إلى حد بعيد، بمثابة قضية ذات طابع عالمي، ويتعلق الأمر بتعزيز التحالف الثوري بين مجمل الطبقة العاملة مع الفلاحين ومع شغيلة الدول الفتية المتحررة، ويستلزم ذلك على حد سواء تعزيز التحالف الثوري بين حركة التحرر الوطني والدول الوطنية الفتية، وبلدان الأسرة الاشتراكية وكذلك تطوير أوثق العلاقات بين المناضلين من

أجل التحرر الوطني، والأحزاب الشيوعية طليعة الطبقة العاملة العالمية.

تدابير سياسية تتوافق مع التدابير الاقتصادية الاجتماعية الديمقراطية الثورية

إن هذه التدابير التي بدأت عملياً في أوائل الستينيات وأخذت تتطور سريعاً، خصوصاً منذ 23 شباط عام 1966، ترافقت وتترافق مع تدابير أخرى سياسية وفكرية، فالنضال ضد الإمبريالية العالمية والرجعية الدولية يزداد ويشتد، وبالمقابل تقوى وتتوطد وتتطور أواصر الصداقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، ومع الحركة العمالية العالمية وحركة التحرر الوطني العالمية، والتعاون مع الحزب الشيوعي السوري من قبل القوى التي تقوم بهذه التدابير وتقودها يخطو إلى الأمام، ويتحسن برغم كل ما يعتوره من صعوبات وتعرجات، وقد أدى ذلك إلى نتائج كبرى فيما يتعلق بوجود التدابير التقدمية، كلاً أو بعضاً، وبسيرها إلى الأمام.

والأفكار الاشتراكية العلمية هي الأخرى تجد اليوم في بلادنا مجالاً أرحب من أي وقت مضى، فمؤلفات الماركسية اللينينية الكلاسيكية هي حالياً في متناول كل وطني تقدمي، وكل ثوري ديمقراطي، وبها يتسلح ليس الشيوعيون وحدهم وحسب، بل وفئات وعناصر من القوى الديمقراطية الثورية أيضاً. وقد كان العام الماضي، عام الذكرى المئوية لميلاد لينين العظيم، عاماً حققت فيه مؤلفات الماركسية اللينينية عندنا أيضاً أكبر انتشار لها عرفته بلادنا حتى الآن.

العدو الطبقي لن يستسلم بسهولة
وهو يستغل سلسلة من النواقص والثغرات

ولكن هذا التطور الجاري في سورية العربية لا يتم هكذا بكل بسهولة، فهو يتحقق عبر احتدام لا مثيل له للصراع الطبقي داخلياً وخارجياً، خفية وعلانية، وفي شتى المجالات. ويستهدف الأعداء الطبقيون من كل هذه المقاومة التي يبدونها، قطع الطريق على مسيرة البلاد الحالية والعودة بها إلى وراء، إلى طريق التطور الرأسمالي وقد استخدموا في هذا السبيل كل ما في وسعهم، فجربوا الإضرابات والمظاهرات، وهم يلجؤون إلى أعمال التخريب الاقتصادي. وكان أعنف ما لجأ إليه العدو الطبقي الخارجي شن العدوان، الذي تمثل بالهجوم الإسرائيلي الاستعماري الغادر على البلدان العربية في حزيران عام 1967. وكان لهذا العدوان أهدافه التوسعية وغير التوسعية، وكان أحد هذه الأهداف وأبعدها مرمى هو ضرب الأنظمة التقدمية في الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية.

وواضح من ذلك كله أن العدو الطبقي لن يستسلم أمام ما يجري ولن يسلم له، وهو سيتابع النضال ضده بمنتهى الوحشية والغدر والخداع. وإن أكثر ما سوف يعتمد عليه هو:

1- استغلال الأخطاء والنواقص والثغرات وعدم السعي الجدي لنقدها العلني والعمل على تلافيها، لإثارة استياء أوسع الجماهير الشعبية وخصوصاً جماهير البرجوازية الصغيرة في المدن.

2- عدم إطلاق الديمقراطية على أوسع مداها للجماهير الشعبية الواسعة ذات المصلحة في التقدم الاجتماعي والاشتراكية، وخصوصاً العمال والفلاحين وللقوى السياسية التي تمثلهم أصدق تمثيل.

3- عدم استكمال كل مقومات الجبهة الوطنية التقدمية، والحساسيات الموجودة أو التي يمكن أن توجد بين مختلف فرقائها، لمختلف العوامل الموضوعية والذاتية.

4- ولا شك في أن أحد أسلحة هؤلاء الأعداء، سيكون بكل تأكيد سلاح الشوفينية والتعصب القومي، وسلاح العداء للشيوعية والديمقراطية.

كذلك فإن هذا العدو الطبقي سيتابع نضاله ضد كل ما يجري في سورية العربية من تطور وتقدم، خصوصاً في الميدان الاقتصادي ذي الأهمية الحاسمة، معتمداً على الدعم الخارجي وما تبقى له من أمواله، وعلى ما في البلاد من عادات وتصورات وأوهام، وعلى الأثر الذي يخلقه لدى الجماهير الإنتاج البضاعي الصغير. إن هذا العدو سيسعى لتوسيع مراكزه الحالية وزيادة قواه الاقتصادية، و للعرقلة باتجاه توسيع وتوطيد قطاع الدولة ولاستغلال هذا القطاع، وهناك ألف دليل على ذلك، إلى أقصى حد ممكن. وهو يستخدم في تحقيق هذه الأغراض وغيرها كل الوسائل والأساليب للتلاعب بأسعار النقد، (تهريب الأموال الخاصة، استغلال الأموال العامة، النهب والرشوة)، كل هذا بالاستناد إلى المراكز القديمة التي لا يزال يحتفظ بها في جميع أجهزة الدولة، وخصوصاً الحساسة منها، وكذلك بالاستناد إلى البيروقراطية، وإلى العلاقات الكبرى التي لا تزال تربط سورية بالسوق الرأسمالية العالمية، وجلي أن هذا النضال الطبقي الضاري، يترك طابعه على مجمل حياة البلاد، وهو ينعكس إلى هذا الحد أو ذاك، على جميع القوى السياسية العاملة، وخصوصاً في أوساط الحزب الحاكم. ولا يعني هذا نفي أو إلغاء دور العوامل الذاتية والنظرات الشخصية في الخلافات التي تنشب في بعض هذه القوى.

ويتبين من هذا كله كم هي ضرورية قضايا اليقظة، وكم هي أساسية ولازمة مسائل تجميع كل القوى الحية الشريفة، والاستفادة من كل الإمكانات الهائلة المتوفرة لرد مثل هذه المحاولات ومتابعة طريق التقدم.

الحزب الشيوعي السوري
يدعم التدابير الاقتصادية والاجتماعية ويؤيدها
ويعمل لحمايتها وتطويرها

لقد كان موقف حزبنا الشيوعي السوري من هذه التدابير إيجابياً إجمالاً، وإن المؤتمر الثالث لحزبنا الذي انعقد في أوائل حزيران 1969، إنما انعقد تحت شعارات رئيسية أساسية، منها شعار الدفاع عن النهج الوطني التقدمي الذي يعبر عن جوهر هذه التحولات، وقد أكد مؤتمرنا هذا بالإجماع: أن هذه التحولات هامة جداً وتخدم قضية التطور الاجتماعي، ويمكن إذا توفرت الشروط والمقدمات اللازمة وخصوصاً السياسية، أن تفتح الطريق للسير نحو الاشتراكية.

واليوم أيضاً لا يزال حزبنا يناقش بجدية، وبشعور كبير بالمسؤولية التاريخية الوطنية والأممية، مجمل القضايا السياسية والنظرية الإيديولوجية والعملية التي تثيرها هذه التحولات في البلاد، ولا بد له من أن يسجل ذلك بمنتهى الوضوح والدقة العلمية، في برنامجه الذي يناقش مشروعه الآن على أوسع نطاق، في منظماته كلها في طول البلاد وعرضها.

وسيكون مفيداً لنا ونحن ننفذ هذه المهمة، أن نمعن النظر في التحليلات التي توصلت إليها الحركة الشيوعية العالمية، خصوصاً في وثيقة "المهمات الراهنة للنضال المعادي للإمبريالية ووحدة عمل الأحزاب الشيوعية والعمالية وكل القوى المعادية

للإمبريالية" التي أقرها اجتماع الأحزاب الشيوعية في موسكو في حزيران 1969. فقد جاء في هذه الوثيقة في الصفحة 32 من الطبعة الفرنسية: وقد ظهرت تحت تأثير الظروف الثورية في عصرنا في البلدان المتحررة أشكال جديدة للتطور التقدمي، وقد ازداد دور القوى الثورية والديمقراطية، وسلكت بعض الدول الفتية طريقاً غير رأسمالي، طريقاً يوفر إمكانية تصفية التخلف الموروث عن الماضي الاستعماري، وتوفير الظروف الضرورية من أجل الانتقال إلى التطور الاشتراكي، وعلى الرغم من المصاعب، وعلى الرغم من التجارب الجدية، فإن الاتجاه الاشتراكي في هذه البلدان يشق طريقه، وتواصل هذه الدول نضالاً حازماً ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد.

ونعتقد أيضاً ونحن نقوم بهذه المهمة، أنه سيكون مساعدة أخرى جديدة لنا من الحزب الشيوعي السوفييتي، حزب لينين العظيم، أن نمعن النظر جيداً جداً في أقوال الرفيق بريجنيف، التي أكدها المؤتمر الرابع والعشرون بكل قوة ووضوح، فقد جاء لدى الرفيق بريجنيف في خطابه قضية لينين تحيا وتنتصر، الذي ألقاه في احتفالات الذكرى المئوية لميلاد لينين الخالد:

واليوم، إذ أصبح انهيار إمبراطورية الرأسماليين الاستعمارية تاماً تقريباً، فإن العالم الذي صفي فيه الاستعمار يدخل مرحلة جديدة. يشاهد أكثر فأكثر على الصعيد الأول ليس فقط ظهور النضال في سبيل التحرر الوطني، بل أيضاً وهذا هو الشيء الأساسي الآن، النضال في سبيل التحرر الاجتماعي. وتبحث البلدان الفتية عن طريق تطور دون الرأسماليين ودون استثمار الإنسان للإنسان، وقد رسم لينين أفقاً للتطور المحتمل للبلدان المتخلفة اقتصادياً في الطريق غير الرأسمالي، أي في اتجاه الاشتراكية دون المرور عبر مرحلة الرأسمالية، وقد تأكد هذا

التنبؤ، فخلال الأعوام الأخيرة شرع عدد كبير من البلدان المتحررة في تحولات جدية وعميقة، وأعلنت بناء الاشتراكية هدفاً نهائياً، ولا حاجة للقول بأن هذه المهمة ليست سهلة بالنسبة إلى الدول الفتية، التي تأخر تطورها عدة قرون بسبب المستعمرين. وفي الواقع يتوجب عليها أن تنشئ قوى منتجة يتفق مستواها مع متطلبات الاشتراكية، وأن تقيم علاقات إنتاج جديدة تماماً، وأن تحول عقلية الناس، وأن تكون جهازاً إداريا جديداً يعتمد على الجماهير الكادحة. وكما قال لينين فإن طريق التطور هذا يستلزم بالضرورة طائفة من المراحل التمهيدية التدريجية والتدابير الانتقالية الخاصة.

كذلك، لا بد لهذه الندوة العلمية التي تجري أعمالها هنا في عاصمة منغوليا الشعبية من أن تقدم لنا، هي أيضاً، مساعدة قيمة في هذا المجال.

تغيرات سياسية كبرى

ترافق التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية

بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية-الاجتماعية الديمقراطية الثورية التقدمية العميقة التي حدثت وتحدث في سورية العربية، حدثت وتحدث فيها كذلك تغيرات سياسية مماثلة، فقد غابت عن المسرح السياسي للبلاد أحزاب البرجوازية-الإقطاعية التقليدية، ولم يعد شبابنا وشاباتنا يتذكرون أسماء كانت فيما مضى ملء الأسماع، بالمقابل ظهرت على هذا المسرح، وتلعب فيه الدور الرئيسي القيادي، أحزاب وقوى ديمقراطية ثورية من البرجوازية الصغيرة الفلاحية بالأساس، كحزب البعث العربي الاشتراكي مثلاً، وتعبر هذه القوى والأحزاب، إجمالاً، عن كل الأوهام والتصورات

والمطامح التي تعرفها الجماهير الفلاحية على اختلاف فئاتها، وبضمنها الفلاحون الأغنياء، وتستند هذه القوى والأحزاب إلى قوتها في الجيش بالدرجة الأولى.

وفي الوقت ذاته يتطور حزب الطبقة العاملة، الحزب الشيوعي. وهو يوسع صفوفه ويزيد في نفوذه في الأوساط الجماهيرية بنضاله الوطني والاجتماعي، وسعيه المستمر للربط جيداً بين واجباته الوطنية وواجباته الأممية، وبأمانته المطلقة لتعاليم الماركسية اللينينية، ومبادئ الأممية البروليتارية، ولحزبنا الآن وزيران في الحكومة السورية الجديدة، كما أن فريقه النيابي في مجلس الشعب يتألف من ثمانية رفاق، من المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب ومن المناضلين الحزبيين وغيرهم من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين.

سورية تختار طريق التطور اللارأسمالي
وتسير نحو الاشتراكية

ويؤكد هذا كله أن بلادنا اختارت لنفسها طريق تطور، غير ذلك الطريق الذي سعت البرجوازية الكبرى والإقطاعية لدفعها فيه، وهذا الطريق هو طريق التطور اللارأسمالي. وهي تتجه إليه رغم جميع المحاولات، نحو الاشتراكية، ويبين هذا كله أن التطور الجاري في سورية العربية ينطبق عليه الكثير من ملامح التطور الذي عرفته منغوليا، كما تنطبق عليه الأقوال الأساسية الجوهرية للرفيق بريجنيف، ولتقديرات وتحليلات الحركة الشيوعية العالمية. ولكن هذا الذي يسرنا لا يمكن في الوقت ذاته أن ينسينا أموراً أهمها:

أولاً- أن السلطة التي لها الدور الحاسم، هي هنا بأيدي ممثلين للبرجوازية الصغيرة الفلاحية، للديمقراطية الثورية وليس للطبقة العاملة.

ثانياً- أن طريق التطور اللارأسمالي الذي يقطع أو يتجنب التطور الرأسمالي، ليس طريق تطور اشتراكي بعد.

ثالثاً- أن في سورية حزباً شيوعياً ذا ماضٍ مجيد، وهو قد ساهم في جميع المعارك الوطنية، وكان في الطليعة بين القوى المناضلة من أجل التقدم، وهو الأول والأحزم والأوعى في النضال من أجل أهداف الاشتراكية، وأن هذا الحزب مدعو أكثر من أي وقت مضى، وبالاستناد إلى مجمل التطورات الحاصلة، ليلعب دوره التاريخي، ويقوم برسالته أمام الطبقة العاملة السورية والعربية وأمام الطبقة العاملة العالمية.

تقدير كبير لدور الديمقراطيين الثوريين في سورية والعالم العربي

إن حزبنا الشيوعي السوري يؤكد ارتياحه العميق للتطورات التي تصيب الديمقراطيين الثوريين في سورية، كما في بقية البلدان العربية، ويقدر لهم دورهم الكبير في هذه المرحلة الهامة والتاريخية من حياة البلاد، ويناضل من أجل أن يقوى ويوطد تحالفه معهم في سبيل حل المهام الملحة الآنية، ومن أجل المهمات الأبعد، مهمات البناء الاشتراكي. ويتوجب من أجل تحقيق هذه المهمات عمل حثيث كبير من قبل الشعب بأسره، من قبل العمال والفلاحين والمثقفين، تحت قيادة طليعة ترى بوضوح الأهداف الاشتراكية ووسائل الوصول إليها، والمهم هنا بصورة خاصة هو وحدة كل القوى التقدمية والديمقراطية دون استثناء.

نضال الحزب الشيوعي السوري
ضد الأخطار اليمينية واليسارية

إن حزبنا الشيوعي السوري، إذ يناضل دفاعاً عن طريق التطور اللارأسمالي الجاري في سورية العربية، باعتبار ذلك إحدى أكبر المهمات التي حددها لنضاله مؤتمره الثالث، وإذ يناضل من أجل أن يؤدي هذا الطريق بالبلاد إلى الاشتراكية، يناضل في الوقت ذاته، ضد نوعين من الأخطار:

1- ضد الخطر اليميني الذي يعبر عن نفسه، في الجوهر، بمبالغته بدور البرجوازية الصغيرة بإيجابياتها، وبإمكاناتها وآفاق تطورها، وكذلك بمبالغته بدور العوامل الخارجية في هذا التطور، ويرى الحزب أن مثل هذه النظرات لا بد من أن تؤدي بغض النظر عن كل النوايا، إلى الركون للعفوية، والتقليل من دور الطبقة العاملة وحزبها الماركسي اللينيني، بل وللذيلية أيضاً.

2- وضد الخطر اليساري الذي يقلل من أهمية الدور الذي تلعبه البرجوازية الصغيرة، ويبالغ بإبراز السلبيات في أعمالها، ولا يرى أبعاد التأثير الذي تمارسه عليها الطبقة العاملة العالمية، ممثلة بالدرجة الأولى بالمعسكر الاشتراكي وقوته الأساسية الرئيسية الاتحاد السوفييتي العظيم، وكذلك بالتأثير الذي تمارسه عليها الطبقة العاملة الوطنية وحزبها الشيوعي، خصوصاً في ظروف تضعضع البرجوازية الكبرى في شتى المجالات.

إن مثل هذه النظرات، هي تعبير عن عدم فهم كاف لسمة العصر، ولأثر قيام المعسكر الاشتراكي في مجمل التطور. وهي لا بد من أن تؤدي، فيما إذا سادت الحزب، إلى منعه من الاستفادة من كل الإمكانات الكبرى العالمية والداخلية، التي تتوفر له ليطور أثره في حياة البلاد ويلعب دوره التاريخي. وهي لا بد من أن

تؤثر سلباً على تحالفاته الضرورية لحل المهام الملحة الآنية، ولحل المهام اللاحقة للبناء الاشتراكي ذاته.

ويرى الحزب في الوقت ذاته، أن وراء بعض المواقف اليسارية المتحجرة أو الانعزالية، تختفي لدى البعض، وفي أحيان معينة، مواقف يمينية تعبر حتى عن مصالح اليمين التقليدية. ويكافح الحزب ضد هذين الخطرين، وهو يرى ضرورة الإصرار على السياسة المبدئية الماركسية اللينينية، التي تستند بوضوح إلى الوثائق الصادرة عن الحركة الشيوعية العالمية، كوثيقة اجتماع موسكو لعام 1969، والوثائق الصادرة عن مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفييتي وهيئاته القيادية العليا وعن أبرز قادته.

آفاق الاشتراكية واسعة ولكن اليقظة والحذر ضروريان

إن التطور الجاري في سورية العربية يفتح أمامها آفاقاً واسعة لبناء الاشتراكية، وحزبنا إذ يناقش مشروع برنامجه السياسي حالياً، يناقش فيه فكرة تقول بتوفر إمكانية انتقال سورية إلى الاشتراكية، حتى سلمياً في حال توفر شروط معينة. ولكن حزبنا يدعو في الوقت ذاته، ويلح في الدعوة إلى الحذر واليقظة والاستعداد لكل احتمال أو تطور سلبي. إنه يرى أن هناك احتمالات ردات في البلاد، ويؤكد لديه مثل ذلك تجارب الشعوب الأخرى، وبضمنها تجربة بلد اشتراكي كتشيكوسلوفاكيا عام 1968.

كذلك لا يمكن لحزبنا أن ينسى الدور السلبي الفظيع للاعتداءات الإسرائيلية الاستعمارية ضد بلادنا و البلدان العربية الأخرى، إن هذه الاعتداءات تعرقلها في مجال التطور الاقتصادي، والنضال للقضاء على التخلف الموروث من الاستعمار والإقطاعية، ومن هنا يبدو كم هو ضروري الإسراع بالنسبة لبلادنا العربية

بإزالة آثار العدوان الإسرائيلي الاستعماري الغادر، وتحرير الأرض العربية المحتلة وضمان حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره على أرضه. وإن حزبنا الشيوعي السوري، ليؤيد كل التأييد المواقف التي يتخذها الاتحاد السوفييتي وكل القوى الصديقة، للوصول إلى هذا الهدف بالطرق السياسية، وعلى أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي لعام 1967. ولكن المسؤولية في عدم تحقيق ذلك إنما تقع كاملة على عاتق حكام إسرائيل الصهاينة والإمبريالية الأمريكية.

لقد استمعنا هنا إلى كلمات الرفاق المنغوليين، وهي كلها تُبيِّن المنجزات الكبرى التي تحققت في البلاد بنضالهم تحت قيادة حزبهم الماركسي اللينيني، وبتعاونه الوثيق وبصداقته المتينة مع الاتحاد السوفييتي العظيم، وإننا لنستنتج من هذا كله أن تطور بلادنا نحو الاشتراكية مرتبط هو أيضاً أشد الارتباط بالدور القيادي للطبقة العاملة المتحالفة مع جماهير الفلاحين بقيادة حزبها الماركسي اللينيني، وهذا يتطلب من حزبنا الشيوعي السوري جهوداً مستمرة كي يقوي نفسه في العمل أيضاً إيديولوجياً، وسياسياً، وتنظيماً، وكي يوسع ويوطد تعاونه مع جميع القوى الديمقراطية-الثورية، كما أننا نعلم أن السير نحو الاشتراكية، يتطلب من شعبنا أن يقوي أواصر الصداقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى.

مجلة قضايا السلم والاشتراكية
أهميتها ومهامها[2]

أيها الرفاق الأعزاء!

اسمحوا لي، أن أحيي باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، هذا الاجتماع ذا الأهمية الكبرى وأن أحيي هيئة تحرير"قضايا السلم والاشتراكية" والعاملين بها، وخصوصاً رئيس تحريرها الرفيق زارودوف للجهود التي بذلوها والتي سيبذلونها كي تكون المجلة باستمرار على مستوى المهمة التي أوكلتها إليها الحركة الشيوعية العالمية. كذلك اسمحوا لي أن أحيي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ولجنته المركزية على الجهود المبذولة لضمان نجاح عمل هذا الاجتماع التاريخي. لقد كانت مجلة "قضايا السلم والاشتراكية" منذ نشوئها تلبية لحاجة موضوعية من حاجات حركتنا الشيوعية العالمية، لذلك فقد كانت النظرة إليها باستمرار، وبغض النظر عن بعض الملاحظات الانتقادية، جدية، واليوم نرى بوضوح أن المجلة بالاستناد إلى نتائج مؤتمر موسكو لعام **1969** تلعب دوراً متزايد الأهمية في توطيد الوحدة الإيديولوجية والسياسية للحركة الشيوعية العالمية وتساهم بقسطها المتعاظم في تقوية إرادتها الموحدة وفكرها الموحد وعملها الموحد.

وفي سورية العربية، خصوصاً في مرحلة تطورها الحالية ندرك أكثر من أي وقت مضى، الأهمية التي تلعبها مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"، ونشعر بالحاجة الكبرى إليها إيديولوجياً وفكرياً

---

[2]) كلمة ملقاة في الاجتماع العالمي لممثلي الأحزاب الشيوعية والعمالية المنعقد في براغ من **14** إلى **17** كانون الأول **1971** لبحث عمل مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) للعامين القادمين.

وسياسياً وفي شتى المجالات الأخرى، وإننا نعتقد أن هذا هو أيضاً شعور الأحزاب الشيوعية الشقيقة في البلدان العربية الأخرى، خصوصاً في تلك البلدان التي تسلك طريق التطور اللارأسمالي والتي تقوم فيها أنظمة حكم وطنية معادية للإمبريالية.

إن سورية العربية التي سلكت طريق التطور اللارأسمالي والتي يقوم فيها حكم ديمقراطي ثوري يساهم فيه حزبنا الشيوعي السوري بدور متزايد باستمرار، إن سورية التي تؤلف الآن أحد أركان الاتحاد الثلاثي، إن سورية هذه تواجهها مهمات عديدة شديدة التعقيد، مهمات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، تحريرية وطنية، ومهمات داخلية ومهمات قومية عربية ومهمات دولية، وهي مهمات لا يمكن أن يقوم بها حزب سياسي واحد في بلادنا، بل هي مهمات تقع على عاتق جميع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في البلاد، على عاتق الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، والاتحاد الاشتراكي العربي وبقية القوى والعناصر الوطنية التقدمية، هذه الأحزاب والقوى والعناصر التي تعمل لإقامة جبهة وطنية تقدمية تقود البلاد في طريق تحقيق هذه المهمات الوطنية الديمقراطية الثورية الكبرى.

ويدرك حزبنا الشيوعي السوري ضخامة المسؤوليات الوطنية والقومية العربية والأممية التي يلقيها على كاهله هذا الوضع، وهو يناضل ليقوم بدوره كاملاً في المعركة الدائرة مسترشداً مهتديا بتعاليم الماركسية اللينينية ومبادئ الأممية البروليتارية ومستنداً إلى قرارات وتوجيهات مؤتمره الثالث الذي انعقد عام **1969** تحت شعار إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الاستعماري، ومساندة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل حقوقه المشروعة، وحماية الوضع الوطني التقدمي والنضال من أجل الاشتراكية والوحدة العربية. ويحقق حزبنا برغم الصعوبات الموضوعية والذاتية، نجاحات ملحوظة وأحيانا

مرموقة في نضاله ويعود فضل كبير في ذلك إلى المعونة التي يحظى بها من الحركة الشيوعية العربية والعالمية، وخصوصاً من قوتها الأساسية الرئيسية، ونعني الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي حزب لينين الخالد، وسيظل حزبنا الشيوعي السوري بحاجة مستمرة في نضاله القادم إلى هذه المعونة، وهو واثق بأنه سيلقاها حاضراً ومستقبلاً كما لقيها سابقاً، وهنا لا بد من التذكير بما قدمته لنا "قضايا السلم والاشتراكية" من مساعدات مشكورة .

لقد ساعدتنا هذه المجلة، وكان يمكن لاستفادتنا من مساعدتها هذه أن تكون أكبر في احتفالات الذكرى المئوية لميلاد لينين، هذه الاحتفالات التي ارتدت عندنا طابعاً جماهيرياً واسعاً، وبلغت مستوى عالياً لم تعرف مثله أية حملة من حملات حزبنا السابقة، وفي تعريف حزبنا وجماهير عمالنا وفلاحينا ومثقفينا الثوريين إلى كومونة باريس وإلى موضعها في الحركة العمالية والثورية العالمية لعبت "قضايا السلم والاشتراكية" هي الأخرى دورها أيضاً، وتلعب "قضايا السلم والاشتراكية" دورها الكبير في تعريف مناضلي حزبنا وغيره من الأحزاب التقدمية في البلاد إلى تجارب الأحزاب الشيوعية والعمالية الشقيقة في بلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية وفي بلدان حركة التحرر الوطني في القارات الثلاث.

ويؤدي هذا كله إلى المساهمة في تقوية حزبنا نوعياً وإلى تحسين عمل مناضلينا، ويمكن لهذا الدور أن يتضاعف مرات عديدة في ظروف سورية الحالية، ويمكن لحزبنا الشيوعي السوري وينبغي عليه أن يستفيد من هذه المجلة أكثر من أي وقت مضى.

لقد كانت "قضايا السلم والاشتراكية" توزع سراً في بلادنا، وكان هذا نطاق الاستفادة منها، وقد خلق لنا صعوبات. أما الآن، وبعد جهود مشتركة من الحزب الشيوعي اللبناني الشقيق ومن حزبنا، فقد أصبحت هذه المجلة تباع علانية في غالبية مكتبات بلادنا، ويصبح

لهذه المجلة قراء من غير الشيوعيين، وهكذا تصبح مصدر تثقيف ماركسي لينيني ليس فقط بالنسبة لنا وحدنا، بل بالنسبة لعناصر أوسع فأوسع من الديمقراطيين الثوريين ومن الشباب الوطنيين والتقدميين اللاحزبيين. ولا يعني هذا ولا يصح أن يعني أن المجلة لم يعد أمامها أية قيود في بلادنا، فهي خاضعة للمراقبة فيها، ويجري إتلاف الصفحات التي تتعرض فيها بالانتقاد لموقف البعض في بعض البلدان العربية، فمثلا لقد سمح للعدد التاسع من "قضايا السلم والاشتراكية "أن يدخل البلاد ويوزع فيها ولكن بعد أن استؤصلت منه الصفحات المكرسة للدفاع عن الحزب الشيوعي السوداني وتمجيد ذكرى الرفيق الشهيد عبد الخالق محجوب. ولا يقلل هذا فيما اعتقد وبغض النظر عن معانيه، من الأهمية الكبرى التي يرتديها توزيع "قضايا السلم والاشتراكية" علناً في بلادنا، بل إننا لعلى ثقة بأن نفوذ المجلة وتأثير أفكارها يتضاعف حاضراً ومستقبلاً، وذلك بفضل المخطط الجديد الذي رسمته هيئة إدارة المجلة بالنسبة للعامين القادمين، والذي نقدره تقديراً عالياً ونعلن موافقتنا التامة عليه. وهذا لا يمنع فيما اعتقد من إبداء بعض الرغبات، التي لها لدينا كل مبرراتها.

مثلاً: نود أن يزداد، بل أن يتضاعف في المجلة العمل الهادف إلى فضح مغزى وأهداف العداء للسوفيت والشيوعية والديمقراطية، وإلى خطر هذا كله على مجمل فصائل حركة التحرر الوطني، وإلى ضرره على قضية الاستقلال الوطني قبل كل شيء. كما ينبغي في الوقت ذاته الربط بين كل هذه الاتجاهات وبين المصالح، بل والدوائر الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وإننا نود ونرى من المفيد أن نعطي المجلة جهداً أكبر لفضح طبيعة وجوهر الصهيونية العالمية بوصفها إيديولوجية رجعية أصلاً، كما قال لينين العظيم، وبوصفها أداة من أخطر أدوات الإمبريالية عامة والإمبريالية الأمريكية على الأخص

في نضالها ضد تحرر الشعوب وضد الاشتراكية، وضد الاتحاد السوفييتي وبلدان الاشتراكية الأخرى.

وإننا نود أن يعار انتباه أكبر لشرح قضايا التطور اللارأسمالي، إلى أساسه الاقتصادي (القطاع العام، الإصلاح الزراعي... إلخ) وإلى قواه الاجتماعية البرجوازية الصغيرة الفلاحية خصوصاً، وإلى قواه السياسية الديمقراطيين الثوريين.. إلخ. كما نود أن يعار الانتباه هنا إلى معالجة هذه العملية نظرياً، وأن نتعرض عملياً إلى سيرها وإلى الصعوبات الداخلية والخارجية التي تقدمها، وإلى الاحتمالات المختلفة التي تواجهها، إن هذا كله يرتدي بالنسبة لحزبنا وبلادنا ولغيرنا أيضاً أهمية كبرى، خصوصاً من الناحية العملية الملموسة، وهذا يقتضي فيما نعتقد إعارة اهتمام مستمر للبرجوازية الصغيرة في البلدان النامية لطبيعتها لتطورها لدورها لتأثير الحركة الشيوعية المحلية عليها .

إن مثل هذه المعالجات كلها ضرورية وحيوية ولا بد منها للحفاظ على نقاوة مفاهيم الماركسية اللينينية في أحزاب كأحزابنا، ولمساعدة هذه الأحزاب على تطبيق الماركسية اللينينية على واقع بلدانها تطبيقاً خلاقاً، ولمنع نشوء وتطور انحرافات يمينية أو يسارية فيها وبالتالي لتجنيب هذه الأحزاب أخطار "الذيلية" والانعزالية اليسارية، إن مثل هذه المعالجات ستكون في الوقت ذاته مساعدة كبرى للديمقراطيين الثوريين الذي يحكمون ويقودون، وهي ستساعد في تبديد الأوهام التي كونتها أو تكونها لديهم الدعاية الإمبريالية والصهيونية والرجعية حول الخطر المميت الذي يشكله عليهم تحالفهم مع الأحزاب الشيوعية عامة والأحزاب الشيوعي المحلية خاصة.

إن هذه القوى المعادية تلح على أن تحالف الشيوعيين مع الديمقراطيين الثوريين هو هدف مؤقت ولمرحلة محددة، وغرضه تمكين الشيوعيين من الاستعداد للوثوب إلى السلطة. وهو ليس تحالفا

تمليه الضرورات الموضوعية والحاجات الملحة للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، ومن أجل نجاح التطور اللارأسمالي والسير نحو الاشتراكية. إن بيان أهمية التحالف والتعاون في صورة جبهة وطنية تقدمية بين الشيوعيين والديمقراطيين الثوريين وتأكيد أن هذا ليس أمراً مرحلياً مرهوناً بهذه المرحلة، بل يمكن أن يستمر في مرحلة بناء الاشتراكية بقيادة الطبقة العاملة المتحالفة مع جماهير الفلاحين وسائر الكادحين هي إحدى المساعدات الكبرى التي يمكن "لقضايا السلم والاشتراكية" أن تقدمها لحزبنا والأحزاب التي تعيش أوضاعاً مماثلة لوضعه.

إن هذا قضية مركزية بالنسبة لحزبنا الذي تقوم بينه وبين البعث العربي الاشتراكي الحاكم وأحزاب ديمقراطية أخرى حالة تعاون تنعكس في وجود وزيرين لنا في الحكومة ووجود 8 نواب في مجلس الشعب، والذي يعمل بالتعاون مع هذه الأحزاب ليؤدي هذا التعاون إلى إقامة جبهة وطنية تقدمية تقوم على ميثاق مشترك يحدد الأهداف المرحلية التالية، ويشير إلى طموح بلادنا إلى الاشتراكية والوحدة العربية. وإننا نود ونرى ضرورياً هذا بالنسبة إلينا أن يجري في المجلة اهتمام أكبر لدحض التيارات المعادية للماركسية اللينينية التي ترتدي مظاهر متعددة، بينها: نبش جثة التروتسكية، ونشر أفكار ومفاهيم المغامرة اليسارية والأفكار الغارودية التي هزمها الحزب الشيوعي الفرنسي الشقيق. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أخطار الماوية في بلادنا أصبحت أشد من ذي قبل، خصوصاً بعد التطورات العالمية الأخيرة. إن تعرية الجذور عن هذه النظريات هو ضرورة من الدرجة الأولى، وإن حزبنا سيسعى كي يقوم بدوره في هذا المجال أيضاً.

ونود بالارتباط مع هذا كله أن نشير إلى الأهمية الكبرى لشرح مفهوم الأممية البروليتارية وارتباطه الوثيق بالوطنية ولعلاقته الجدلية

بالقومية، وذلك على صفحات "قضايا السلم والاشتراكية"، إن هذا سيساعد أحزابنا مساعدة كبرى في نضالها ضد تأثيرات التيارات القومية المختلفة أيا كان نوعها، وضد مظاهر التعصب القومي أياً كان مصدره، وضد العدمية القومية لأنها أخطار جدية على حركة التحرر الوطني العربية، يكمن وراءها الاستعمار والصهيونية، ولأنها أخطار على أحزابنا ذاتها إذا لم تحسن جيداً إعطاء حلول ماركسية لينينية للقضايا القومية العربية وغير العربية المنتصبة أمامها.

إننا نريد ونعمل من أجل أن تنتصر في بلادنا أفكار الماركسية اللينينية ومبادئ الأممية البروليتارية، وقضايا السلم والاشتراكية يمكنها أن تقدم لنا مساعدات جلي في هذا الميدان أيضاً. وإننا نود أن تزيد المجلة من الأبحاث المتعلقة بالقطاع العام في بلدان التطور اللارأسمالي وبالإصلاح الزراعي وبأهمية التعاون في مقاومة الاستثمار الرأسمالي الكبير وغير ذلك، وإننا نرى من المفيد أن تعمل المجلة بصورة أوسع على بحث قضايا الثورة التكنيكية وطرق الاستفادة منها بالشكل المناسب في البلدان النامية، وخصوصاً حيث يجري التطور في الطريق اللارأسمالي كما هو الأمر عندنا. وبكلمة أخرى، إننا نود من المجلة أن تساعدنا في عملنا الإيديولوجي والفكري والسياسي بمعالجة القضايا معالجة ملموسة، وعن طريق ربط المواضيع المبحوثة بالواقع الملموس، هذا لأن الحقيقة ملموسة وليست مجردة.

أيها الرفاق الأعزاء!

نرجو المعذرة للإطالة، فهذه أملتها ظروفنا الملموسة الخاصة، فعندنا يجري تطور معقد ونحن نواجه وضعا يكاد يكون فريداً، ونرجو أن لا يحدث هكذا خصوصاً في بلادنا العربية حيث الظروف مهيأة في بعض البلدان لتطورات مماثلة كما يجري في بلادنا.

أيها الرفاق الأعزاء!

لقد تحدثت عن بعض ما يرى حزبنا الشيوعي السوري أن تزيد المجلة من اهتمامها به، لكن في الوقت ذاته كلفتني اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري أن أقول باستقامة، وعلى أساس النقد والنقد الذاتي، إن حزبنا الذي يطلب الكثير من المجلة لم يقم بعد بكل ما ينبغي عليه وما يمكن القيام به أمام هذه المجلة. إن على حزبنا أن يمد المجلة بكل معطيات الوضع في بلادنا، وأن يزيد مراسلاته لها، وأن يشرح لها التطورات الجارية عندنا. وعلى الحزب أن يساهم بقضايا التحرير، وأن يكون له ممثله في هذا الميدان ذي الأهمية الكبرى، خصوصاً بالنسبة إلى تطورنا في بلادنا ذاتها.

إن حزبنا سيقوم بكل تأكيد بتلافي هذه النواقص، وسيعمل كي يكون نفوذ "قضايا السلم والاشتراكية" في البلاد، وبالتالي نفوذ تعاليم الماركسية اللينينية ومبادئ الأممية البروليتارية فيها أكبر وأعمق وأوسع وأعلى.

وشكراً لكم.

قيام الجبهة الوطنية التقدمية[3]

أيها الرفاق الأعزاء!

تحيات رفاقية!

في السابع من شهر آذار المنصرم جرى التوقيع على ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية من قبل حزبنا الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيم الاشتراكيين العرب وحركة الوحدويين الاشتراكيين.

لقد كانت الجبهة الوطنية التقدمية شعاراً رئيسياً من شعارات حزبنا وهدفاً كبيراً لنشاطه، كما كانت مطلباً شعبياً يعبر عن إرادة الجماهير الواسعة من العمال والفلاحين والمثقفين التقدميين وصغار الكسبة. لقد كانت الجبهة وما تزال حاجة موضوعية تتطلبها الظروف السياسية والاجتماعية التي يمر بها وطننا ولا شك. إن توحيد القوى الوطنية التقدمية التي تؤلف أطراف الجبهة، سيضاعف قدرتها على نطاق البلاد، كما سيضاعف أيضاً قوى كل حركة وكل منظمة داخلة في الجبهة، ويزيد من فعاليتها لتحقيق الأهداف الوطنية التقدمية على اختلاف هيئاتها وأحزابها، وأمام كل حزب وقوة.

---

[3] رسالة داخلية إلى اللجان المنطقية والفرعية والفرق حول قيام الجبهة الوطنية التقدمية كتبها وقدمها دانيال نعمة في عام 1972. كان المشروع الأول لهذه الرسالة قد كتب فور إعلان ميثاق الجبهة، وقدّم للرفيق خالد بكداش لوضع ملاحظاته عليه. وبعد أن بقي معه أياماً، أعاده دون ملاحظات ملموسة، فأعطي للرفيق يوسف الفيصل، وبقي معه أياماً، وأعاده دون ملاحظات ملموسة، وأعيدت صياغة المشروع الأول، وقدم المشروع الحالي للرفيق يوسف، وصدر بيان 3 نيسان، فأخذ المكتب السياسي على عاتقه إصدار هذه الرسالة في 17 نيسان كما هي دون تعديل.

إن ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية يحتوي مبادئ إيجابية، وقد ناضل حزبنا، وما يزال يناضل من أجل تحقيقها. ومن أهم هذه النقاط الإيجابية ما يلي:

- النضال ضد الاستعمار ومشاريعه ومؤامراته وضد الصهيونية وأطماعها.

- تحرير الأراضي العربية المحتلة، وعودة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وتقرير مصيره على أرضه.

- حماية وتعميق التحولات التقدمية والاجتماعية في البلاد.

- حماية القطاع العام وتوسيعه والسير إلى أمام في طريق التنمية الاقتصادية.

- دعم دولة اتحاد الجمهوريات العربية والنضال من أجل الوحدة العربية.

- تعزيز الصداقة العربية السوفييتية وتقويتها.

- دعم وتأييد حركة التحرر الوطني والنضال ضد التمييز على أساس القومية أو الدين.

وهناك مبادئ وشعارات أخرى طالما نادى بها وناضل حزبنا لتحقيقها منذ سنين طويلة. وقد قيمت اللجنة المركزية باجتماعاتها هذه الجبهة بصورة إيجابية ورأت فيها تحقيقاً لحاجة موضوعية وهي تؤمن ظروفاً موضوعية مؤاتية أكثر للنضال من أجل إزالة آثار العدوان الاستعماري الإسرائيلي وتحرير الأراضي العربية المحتلة بعدوان حزيران، ومن أجل تعميق التحولات التقدمية في سورية العربية وتمتين التعاون أكثر فأكثر مع البلدان العربية التقدمية.

والقوى والطبقات التي تمثل قوى الجبهة هي قوى وطنية تقدمية قوى عمالية وفلاحية وبرجوازية صغيرة ومتوسطة، وجميع هذه القوى والطبقات في ظروف المرحلة التي تمر بها سورية العربية، ظروف التطور اللارأسمالي، هي قوى وطبقات لا بد لها من أن تتعاون بعضها

مع بعض، رغم الاختلاف الفكري فيما بينها، حول هذه القضية أو تلك، ولكن المصالح الطبقية العامة لهذه القوى، مصالح نضالها الوطني تدفعها بعضها لبعض وتقربها بعضها من بعض في معركة النضال الوطني والتقدمي. والآفاق الموضوعة أمامها هي آفاق التعاون وتعميق التحالف والجبهة، ليس فقط في المرحلة الراهنة، مرحلة التطور اللارأسمالي. وإنما أيضاً في مرحلة البناء الاشتراكي في بلادنا. ومن الطبيعي أن ذلك لن يتم عفوياً، وإنما سيتم من خلال الجهد المشترك، والثقة المتبادلة. والشيوعيون كانوا وما يزالون يعملون، ويناضلون من أجل تحقيق ذلك وتعميقه.

وعلى النطاق الدولي والعربي، استقبلت هذه الجبهة والإعلان عنها، استقبالاً حماسياً، وقد علق عليها العديد من صحافة الأحزاب التقدمية تعليقات إيجابية، وقام بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي، بتقييمها إيجابياً أيضاً في برقيته للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري ولحافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، رئيس الجبهة الوطنية التقدمية.

وقامت اللجنة المركزية في اجتماعين لها ببحث ميثاق الجبهة والنظام الأساسي. وقد قيمتها إيجابياً ورأت فيها خطوة هامة تتحقق في سورية. وسيكون لها أثرها الكبير على النطاقين العربي والدولي. وبعد النقاش قررت اللجنة المركزية الموافقة على الجبهة وعلى الميثاق والنظام الأساسي. ولكن في الوقت نفسه كان للجنة المركزية بعض الملاحظات على الوثيقتين المذكورتين، وهذه الملاحظات لا تؤثر على الموقف الإيجابي والبنّاء في التأييد للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، إن هذه الملاحظات يمكن تلخيصها فيما يلي:

1)- الفقرة الموجودة في الميثاق والتي تتحدث عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي وهي: "تتجسد قيادة حزب البعث العربي

الاشتراكي للجبهة بتمثيله بالأكثرية في مؤسسات هذه الجبهة جميعها، وبأن يكون منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجهاً أساسياً له في رسم سياستها العامة وتنفيذ خططها".

2)- كذلك الفقرة المتعلقة بالطلاب، التي تتحدث عن "أن أطراف الجبهة من غير البعث تتعهد أن تعمل على وقف نشاطاتها التنظيمية لها والتوجيهية في هذا القطاع بادئة في إيقاف امتدادها والتنسيق".

3)- المادة العشرون من النظام الأساسي، التي تقول: "تُعد الجلسة نظامية بحضور أكثرية الأعضاء". والمادة الثانية والعشرون من النظام نفسه، التي تقول "تتخذ القرارات بأكثرية الحاضرين".

4)- المادة الخامسة والعشرون من النظام الأساسي والتي تقول: "قرارات القيادة المركزية ملزمة لأطراف الجبهة جميعها في حدود ما جاء في الميثاق والنظام الأساسي".

5)- المادة الثامنة والعشرون من النظام الأساسي والتي تقول: "يُفصل من الجبهة وبقرار منها أي طرف أو عنصر يخرج على ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي وقراراتها".

إن التحفظ على بعض محتويات الميثاق والنظام الأساسي للجبهة لا يعني أبداً أن الحزب يقف أو سيقف ضد الجبهة، وإنما العكس هو الصحيح. إن الحزب منذ فترة طويلة يناضل من أجل الجبهة وكانت أحد شعاراته الرئيسية، حتى في فترات كانت فيها فكرة الجبهة تقريباً خيالية. ولكن الحزب كان رغم ذلك، في ضوء دراسته للواقع الملموس والآفاق الموضوعة أمام بلادنا، ومصلحة النضال الوطني والاجتماعي كان يضع شعار الجبهة الوطنية ثم الجبهة الوطنية التقدمية، ويرى منها مخرجاً أساسياً للنضال الوطني ولتجميع القوى الوطنية، ثم لحماية الاستقلال وتحقيق الديمقراطية والتحولات الاجتماعية، وهو يرى الآن أن هذه الجبهة ستلعب دوراً كبيراً في تهيئة القوى الداخلية

وعلـى النطـاق العربـي مـن أجـل خـوض المعركـة لإزالـة آثـار العـدوان وتحرير الأراضي المحتلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن.

ومفهوم الجبهة الوطنيـة، يعني أن فرقـاء عديـدين، قـوى سياسـية عديدة، اجتمعت واتفقت على أشياء مشتركة فيما بينها وقررت التعاون والتنسيق والسير للوصول إلى قناعات موحدة في العديد من القضـايا السياسـية والفكريـة والاجتماعيـة، وطبيعـي أن يـتم ذلـك علـى أسـاس تنـازلات متبادلـة مـن القـوى الوطنيـة التقدميـة المشـتركة فـي الجبهـة، وعلى أساس نسبة القوى في البلاد، ودور كل فريق في التـأثير الفعلـي في البلاد.

واللجنة المركزية لحزبنا عندما قررت الموافقة على التوقيع على الميثاق والنظام الأساسي، كانت تنظر إلى الآفـاق التـي يمكـن أن تتحقق في ضوء تدعيم التعاون داخل الجبهة بين الحزب الشيوعي والقوى الثوريـة الديمقراطيـة المتمثلـة فـي سورية فـي حـزب البعـث والاتحـاد الاشـتراكي والقـوى الأخـرى. وبإمكـان الحـزب الشـيوعي بالاسـتناد إلـى إيديولوجيتـه، وبالاسـتناد إلـى الوضـع الـدولي ودور بلـدان المنظومـة الاشـتراكية والاتحـاد السـوفييتي، وكذلك بالاسـتناد إلـى نضـاله الـداخلي وتحالفاته مع الديمقراطيين الثوريين أن يمارس تـأثيراً فـي دفـع الوضـع أكثر فأكثر باتجاه التقدم الاجتماعي والاشتراكية.

وهنـاك قضـية أخـرى، هـي أن عناصـر الجبهـة الموجـودة حاليـاً ليست هي الوحيدة التي ستكوّن الجبهة، وإنما هناك إمكانيـة أيضـاً لضـم عناصر وفئات وقوى أخرى تعلن تأييدها وموافقتها على ميثـاق الجبهـة والنظام الأساسي، ولذلك ستنضم إلى هذه الجبهة قوى أخرى أي يمكن القـول أن كـل أو أغلـب القـوى السياسـية ستنضـم إلـى الجبهـة. لـذلك فانعزال الحزب عن هذه الجبهـة ليس فـي مصلحة الحزب، ولـيس فـي مصلحة الاتجاهات الوطنية التقدمية في البلاد.

إن وجود الحزب داخل الجبهة، ومع مجموع القوى السياسية في البلاد سيمكنه من تحقيق أهدافه وسياسته بصورة أفضل من بقائه خارج الجبهة. وبإمكانه عن طريق ذلك أن يقوي الاتجاهات التقدمية في البلاد ومواقع القوى الداعية لتحقيق الصداقة العربية السوفييتية.

لقد عالج اجتماع اللجنة المركزية قضية الطلاب. ورأى في ذلك حداً من نشاط الحزب في قطاع هام، هو قطاع الطلاب. ولم يكن أحد من الرفاق أعضاء المركزية والمكتب السياسي راضياً عن هذه القضية. وقد طرح تساؤل هو: هل مصلحة الحزب هي في دخول الجبهة أم في عدم الدخول فيها؟ هل ينبغي ألا ندخل الجبهة من أجل قضية الطلاب؟ إن قطاع الطلاب هو قطاع هام، ولنا تحفظ على عدم العمل فيه، لكن رغم ذلك رأى اجتماع المركزية ضرورة الدخول في الجبهة وضرورة التوقيع على الميثاق والنظام الأساسي والعمل مع القوى الوطنية التقدمية من داخل الجبهة، وهذا لصالح الجبهة وصالح الحزب.

أما ما يتعلق بقضية نهج حزب البعث وقرارات مؤتمراته وأنها موجه أساسي للجبهة، فلا شك أن حزب البعث يمارس دوراً قيادياً في البلاد وفي ميدان الجبهة أيضاً، وفي ذلك إقرار من قبل كل القوى والأحزاب المؤلفة للجبهة. ومن الممكن والضروري الإفادة من الاتجاهات التقدمية في نهج البعث وقرارات مؤتمراته من نهجه المتمثل في المنهاج المرحلي ومن الاتجاهات التقدمية التي رسمتها حركة 23 شباط والحركة التصحيحية في بيان 16 تشرين الثاني لعام 1970. وكذلك من القوى التقدمية الأخرى، والتي يؤدي سير التطور إلى تقوية مواقعها من خلال عملية الفرز المستمرة ومن خلال الصراع الطبقي. أن قوى الجبهة التقدمية، وبضمن ذلك حزبنا، يمكن وينبغي أن تلعب أدواراً في دفع نهج حزب البعث وقرارات مؤتمراته باتجاه التقدم الاجتماعي أكثر فأكثر وباتجاه العداء للاستعمار والصهيونية والرجعية.

ولا شك أن العملية ليست سهلة، وإنما هي عملية معقدة وتتطلب خبرة وحنكة وإخلاصاً لقضية التعاون، وللقضية المشتركة. أما فيما يتعلق بالنظام الأساسي، والقرارات المتخذة بالأكثرية، وبإمكانية الفصل من الجبهة، فإن هذه القضايا ينبغي أن تعالج من خلال الممارسة، وعلى أساس الثقة التي ستتوطد من خلال التعاون، ويمكن لهذه التحفظات أن تتقلص وتخف على أساس النضال والسير الحثيث والانتقاد البناء وعلى أساس الممارسة الحية والتجربة الملموسة والثقة المتبادلة.

أيها الرفاق!

هذه رسالة أولية وسريعة لشرح موقف الحزب من قضية الميثاق والنظام الأساسي، ولسوف يتلوها رسائل أخرى على أساس ملموس أكثر، على أساس التجارب الحية والممارسة الفعلية. ونود أن نلفت نظر الرفاق إلى أن اللجنة المركزية قد أقرت بالإجماع أن يمثل حزبنا الرفيقان خالد بكداش الأمين العام للحزب، ودانيال نعمة عضو المكتب السياسي وأمين الحزب، في القيادة المركزية للجبهة.

نأمل أيها الرفاق أن تكون هذه الرسالة عاملاً مساعداً في شرح وفهم سياسة الحزب في قضية الجبهة وميثاقها ونظامها الأساسي. وإذا كان لدى بعض الهيئات أو الرفاق ملاحظات أو آراء فينبغي كتابتها إلى المكتب السياسي، لكن ينبغي الالتزام بسياسة الحزب ومواقفه في هذه القضية.

دمشق في 1972/4/17

المكتب السياسي للجنة المركزية

للحزب الشيوعي السوري

المرحلة الجديدة في تطور حركة التحرر الوطني ومسائل وحدة القوى المعادية للإمبريالية

عقد في براغ بين 27 و29 حزيران عام 1972 ندوة نظرية علمية، نظمتها "مجلة قضايا السلم والاشتراكية" لمناقشة موضوع المرحلة الجديدة في حركة التحرر الوطني لبلدان آسيا وإفريقيا ومسائل وحدة القوى المعادية للإمبريالية.

وقد اشترك في الندوة ممثلو الأحزاب الشيوعية والعمالية في الجزائر والأرجنتين وبلغاريا وبوليفيا والبرازيل وبريطانيا والمجر وجمهورية ألمانيا الديمقراطية واليونان والهند وإندونيسيا والأردن والعراق وإيران وإيطاليا وكندا وقبرص وكولومبيا ولبنان ومنغوليا والبارغواي وبولونيا والبرتغال ورومانيا والسنغال وسورية والاتحاد السوفييتي والسودان والولايات المتحدة الأمريكية وتونس وتركيا والفيليبين وفنلندا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية جنوب إفريقيا واليابان، وممثلو الأحزاب التقدمية وحركات التحرر الوطني في بلدان آسيا وإفريقيا: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الاشتراكي العربي (جمهورية مصر العربية) وحزب البعث العربي الاشتراكي (سورية) والمنظمة الشعبية في جنوب غربي إفريقيا، وكذلك عضو المجلس الأعلى لجمهورية الصومال الديمقراطي.

لقد عالجت الندوة مسائل مثل: القوى المحركة للثورة الوطنية الديمقراطية في الظروف الراهنة، والخصائص المميزة لتطور هذه الحركة في البلدان المختلفة، وخصوصاً في البلدان ذات الأنظمة التقدمية، والبناء الاجتماعي والدولي للمجتمع في بلدان آسيا وإفريقيا، والجبهة الموحدة للقوى التقدمية والمعادية للإمبريالية وكذلك المسائل المرتبطة بمؤامرات الاستعمار والإمبريالية والرجعية الداخلية التي تحاول استخدام العداء

للشيوعية والسوفييت في النضال ضد التقدم الاجتماعي والسلام. إن الندوة التي جرى فيها النقاش الواسع والخلاق في جو ودي أكدت فائدة تنظيم لقاءات بين ممثلي الأحزاب الشيوعية وغيرها من الأحزاب والقوى التقدمية واليسارية، لقاءات تمكن من تبادل التجارب في النضال.

وقد مثل الحزب الشيوعي السوري في هذه الندوة الرفيق دانيال نعمة عضو المكتب السياسي للحزب وسكرتير الحزب، وقد ألقى مداخلة فيما يلي نصها الكامل:

أيها الرفاق والأصدقاء!

اسمحوا لي أن أشكر باسم حزبنا الشيوعي السوري إدارة وشغيلة مجلة "قضايا السلم والاشتراكية" على الجهود التي بذلوها من أجل تنظيم ونجاح هذه الندوة العلمية المكرسة لمعالجة قضايا "المرحلة الجديدة لحركة التحرر الوطني في بلدان آسيا وإفريقيا، ومسائل وحدة القوى المعادية للإمبريالية". إن هذه الندوة التي تأتي في أعقاب العديد من الندوات العلمية التي نظمتها المجلة ستكون هي الأخرى مساندة لنا جميعاً، ليس فقط في دراسة وتحليل وفهم الظاهرات الجديدة في حركة التحرر الوطني أو بعض جوانبها على الأقل، بل وفي تعميق الجوانب الإيجابية في هذه الظاهرات، وفي دفع هذه الحركة خطوات جديدة إلى الأمام.

لقد استمعنا حتى الآن إلى العديد من الكلمات والمداخلات، وهي بالإجمال، وبغض النظر عن القضايا التي تطرحها، وعن الصعوبات التي تشير إليها، تعكس روح التفاؤل وروح الثقة بمستقبل الحركة، وبآفاق الظاهرات الجديدة فيها، طبعاً لقد كان بودي أن أساهم أنا أيضاً في معالجة الأمر من جميع جوانبه، خصوصاً من الناحية النظرية، ولكن ضيق المجال وصعوبة البحث الشامل الكامل، دفع بي للاقتصار على بعض الجوانب

المتعلقة بسورية العربية وحدها، إنني سأكون مسروراً جداً إذا وجد في ذلك بعض الفائدة للآخرين من إخواننا وأشقائنا في بلدان حركة التحرر الوطني المختلفة.

مرحلتان متمايزتان في تطور سورية العربية
منذ الاستقلال حتى الآن

إن سورية العربية هي بين أول البلدان التي ظفرت باستقلالها السياسي فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي بلد بلغت فيه حركة التحرر الوطني درجة مرموقة جعلت منه نموذجاً من النماذج الواضحة لبلدان الديمقراطية الثورية، إنها بلد يحكمه ديمقراطيون ثوريون (حزب البعث العربي الاشتراكي) متحالفون مع القوى التقدمية الأخرى وبضمنها الحزب الشيوعي السوري، تحالفاً نأمل ونعمل كي يتطور ويزداد قوةً ومناعةً وفعاليةً.

عرفت سورية العربية خلال تطورها بعد الاستقلال مرحلتين متمايزتين:

أولهما- مرحلة التطور في طريق الرأسمالية بقيادة البرجوازية الوطنية المتحالفة مع فئات واسعة من الإقطاعيين وكبار الملاكين. ولا يعني هذا أن هذه المرحلة لم تعرف فترات تقدم وازدهار، ففي هذه الفترة أمكن تحت تأثير نضال الجماهير الشعبية الواسعة بقيادة الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي وبتأييد أوساط واسعة من الضباط الوطنيين تحقيق نجاحات كبرى في ميدان التقدم الاقتصادي، فقد وقعت اتفاقية لبناء مصفاة للبترول لحساب الدولة مع حكومة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية، كما جرى توقيع اتفاقيات اقتصادية كبرى مع الاتحاد السوفييتي تضمنت بناء سد الفرات... إلخ.

ثانيهما- مرحلة التطور اللارأسمالي، وهي المرحلة التي نعيشها الآن. إن هذه المرحلة تتميز بإيجابيات كثيرة تتطور، ويظهر خلالها سلبيات غير قليلة وبعضها خطيرة. وهي تقتضي نضالاً حازماً ضدها. ويتم ذلك كله عبر نضال طبقي ضار لا يقتصر على المجال الداخلي وحده، بل يمتد إلى أبعد من ذلك، ويتجلى في الاعتداءات الصهيونية والإسرائيلية وفي المؤامرات الاستعمارية وفي الضغط على الرجعية العربية.

23 شباط يعجل في دفع سورية
على طريق التطور اللارأسمالي

لقد وضعت بذور هذه المرحلة للتطور اللارأسمالي في سورية العربية بإعلان الإصلاح الزراعي فيها عام 1958، وخصوصاً بإعلان قرارات تموز (يوليو) المشهورة التي أدت إلى تأميم المؤسسات الصناعية الكبرى في مصر، وسورية كانت حينذاك جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة، وقد عرفت سورية انطلاقتها الأسرع والأثبت على طريق التطور اللارأسمالي بإعلان تأميمات أواخر عام 1964 وأوائل عام 1965، وخصوصاً منذ عام 1966، فمنذ هذا التاريخ استلمت زمام القيادة في البعث قيادة أكثر يسارية وديمقراطية، وأبعدت عن هذا الحزب بعض العناصر المغرقة في يمينيتها، وأخذ التعاون يتحسن بين حزب البعث والحزب الشيوعي وغيره من القوى التقدمية، كما بدأت سورية، في هذه الفترة، عهداً من التعاون الواسع مع المنظومة الاشتراكية، وخصوصاً الاتحاد السوفييتي، فوقعت معه اتفاقية اقتصادية كبرى، تضمنت بناء سد الفرات، ومد سكك الحديد... إلخ، ووضع هذا كله أساساً مادياً لبناء القاعدة الاقتصادية للديمقراطية

الثورية ولتوسيع القطاع العام تمهيداً لتحويله إلى القطاع القائد والموجه للاقتصاد الوطني بأكمله .

وفي هذه الفترة اتسعت كذلك الأعمال الرامية لإنجاز الإصلاح الزراعي، كما اتخذت تدابير لتعميق هذا الإصلاح وللسير بالزراعة في طريق التعاون الزراعي بدءاً من أشكاله البسيطة وبغية الوصول إلى التعاون الإنتاجي في الزراعة. ومن الواضح أن التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت وتتخذ في هذه المرحلة أدت إلى إقصاء البرجوازية الكبرى وممثلي الإقطاع كلياً عن مراكز السلطة الأساسية، وقد غابت عن المسرح السياسي الأحزاب التقليدية للبرجوازية والإقطاعية كالحزب الوطني وحزب الشعب.

بعض مميزات حزب البعث العربي الاشتراكي

صاحب السلطة الفعلية

لقد أصبحت السلطة بيد حزب البعث العربي الاشتراكي، وهو يعتمد فيها على قوته عامةً وعلى قوته في الجيش بصورة خاصة. ولا ينفي ذلك أن حزب البعث يعمل لتوسيع وتقوية قاعدته الجماهيرية وصلاته بشتى فئات الجماهير عن طريق المنظمات الجماهيرية المختلفة.

إن تحليلاً علمياً لوضع هذا الحزب ولسير تطوره وتطور مواقفه يمكن أن يُبيِّن ما يلي:

آ- إن هذا الحزب بدأ نشاطه من منطلق الأفكار القومية والقومية المتطرفة أحياناً، ولكنه خلال سيره، ولعوامل عديدة، بدأ يقترب من أفكار الاشتراكية العلمية، وانعكس ذلك في منهاجه المرحلي كما يظهر اليوم في اعتباره الماركسية-اللينينية منبعاً للفكر ينبغي الاغتراف منه. إن العديد من أعضاء هذا الحزب

المسؤولين يدرسون في معاهد الماركسية اللينينية، ويعكس هذا تغييرات في المجال الإيديولوجي لهذه القوة الديمقراطية الثورية وللعديد من القوى المماثلة في البلاد (كلمة الرفيق يسار عسكري هنا دليل على بعض هذه التغييرات).

ب- إن هذا الحزب أخذ ينفتح على القوى التقدمية الأخرى، وبرغم التعرجات التي عرفها اتجاهه هذا فقد بلغ الآن درجة أرقى تمثلت في إقامة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية قبل أشهر، وكان ذلك إنجازاً تاريخياً هاماً سوف نعود إليه بتفصيل أكبر فيما بعد.

ج- وإن الكثير من أعضاء هذا الحزب ومن قادته، هم الآن من منشأ ريفي وفلاحون ومثقفون ثوريون من الفئات المتوسطة في المدن، وبينهم عمال وأبناء عمال وفقراء كادحون.

د- إن القوى العسكرية التي يعتمد عليها البعث في الجيش هي من هذه الفئات الاجتماعية المذكورة أعلاه، وواضح أنه بالإضافة إلى ذلك فإن الجيش بالإجمال، وبغض النظر عن الاستثناءات والتطورات التي تصيب هذا الفرد أو ذاك، هو من أصل فلاحي، وهو جيش الفلاحين، وهذا هو الذي يفسر لماذا كان الجيش بالإجمال في الغالب قوة من القوى الضاربة في حماية حكم الديمقراطية الثورية، نقول ذلك ونحن ندرك أن كل إطلاق هو خطأ كبير.

مؤيدو سورية العربية
ومعارضوها في سيرها على طريق التطورات الجديدة

إن سلوك سورية طريق التطور اللارأسمالي قد حظي بتأييد ودعم الطبقة العاملة السورية وفئات الكادحين الأخرى، وبتأييد ودعم فئات أوسع فأوسع من المثقفين. وتمثل ذلك بالموقف الذي

اتخذه الحزب الشيوعي السوري من قرارات التأميم، ومن الاشتراك في الحكومات التي تألفت منذ 23 شباط حتى الآن. كما تمثل بمواقف الجماهير العمالية والحركة النقابية، لقد كانت هذه الجماهير تتصدى لكل محاولة تقوم بها الرجعية للمس من التأميمات ومن الإصلاحات الأساسية. كذلك حظيت سورية لمواقفها هذه بدعم الشعوب العربية وكل قوى التقدم والحرية، وخصوصاً بالدعم المادي والمعنوي من المنظومة الاشتراكية وقوتها الأساسية الاتحاد السوفييتي الصديق.

إن سير سورية في الطريق الذي تسلكه اليوم لم يتم بسهولة، ولا هو يجري الآن دون مقاومة الصعوبات. فالرجعية الداخلية التي أقصيت عن السلطة أو مُست مصالحها سعت وتسعى لتغيير الأوضاع، أو التسرب إلى المراكز التي تؤمن لها مصالحها. وهي تستغل الصعوبات الناجمة عن النمو، كما تستغل جميع الثغرات، وهي لا تتورع عن شيء، وإنها الآن تستغل مشاعر الإيمان الدينية وتسعى للاختباء وراءها، وتعتمد هذه الرجعية بالإضافة إلى مصادر قوتها على دعم الرجعية العربية وعلى الدعم الاستعماري، أما الاستعمار والإمبريالية العالمية عامةً والإمبريالية الأمريكية خاصةً فيعملون لحرف سورية عن خط سيرها الحالي بالتآمر أحياناً، وبالعدوان عن طريق إسرائيل في أغلب الأحيان. إن مراجعة لتاريخ إسرائيل في المنطقة يؤكد أن هذه الدولة كانت الإمبريالية العالمية عامةً والإمبريالية الأمريكية على الأخص تستخدمها كمطرقة ضد حركة التحرر الوطني العربية وضد البلدان العربية الأكثر تقدمية. إن تشريد شعب فلسطين من وطنه، وعدوان عام 1956 وعام 1967 الذي لا تزال أثاره مستمرة حتى الآن، إن كل هذا من الأدلة الواضحة على الدور الذي تلبسه

إسرائيل ضد حركة التقدم في المنطقة بغية القضاء عليها، أو بغية عرقلة سيرها وتصفيته.

إن تطور سورية في طريقها الحالي تم عبر نضال الجماهير الشعبية الكادحة والقوى التقدمية ضد الإقطاع و الرأسمالية الكبرى وضد الاستعمار والاستعمار الجديد، وضد الصهيونية الدولية واعتداءات إسرائيل المتكررة المستمرة وضد الرجعية العربية. وإن هذا النضال سوف يستمر ويحتدم، والثقة كبرى بأنه سوف ينتصر مستقبلاً كما انتصر في الماضي. يدل على ذلك تطوران أخيران كان لهما دويهما داخل البلاد وخارجها، ونعني بهما إقامة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية العربية، وقرار تأميم ممتلكات وأعمال شركة نفط العراق في سورية الذي ترافق مع تأميم العراق الشقيق لهذه الشركة.

الجبهة الوطنية التقدمية إنجاز تاريخي

ونجاحها يساهم في توطيد الحكم الديمقراطي الثوري وتطويره

لقد أعلن في السابع من آذار المنصرم عن قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية العربية، وهي تضم حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يتسلم الحكم منذ آذار عام 1963، والحزب الشيوعي السوري، والاتحاد الاشتراكي، وحركة الاشتراكيين العرب، وتنظيم الوحدويين الاشتراكيين، ويرأس الجبهة الوطنية رئيس الجمهورية والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، كما يمثل حزب البعث في قيادتها 8 أعضاء بالإضافة إلى الرئيس، بينما تتمثل القوى الأخرى بممثلين اثنين لكل حزب وتنظيم منضو تحت لوائها .

لقد تم إعلان هذه الجبهة بعد الاتفاق والتوقيع على ميثاقها ونظامها الداخلي، وكان ذلك إنجازاً تاريخياً تم التوصل إليه بعد

نضالٍ طويل، وبعد مناقشات مثمرة ساهم فيها حزبنا، لقد اقتضى الوصول إلى هذه النتيجة تذليل العديد من الصعوبات والتغلب على النظرات اليمينية واليسارية التي برزت هنا وهناك. إن قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية يعكس حقيقة الوضع الطبقي في البلاد ونسبة القوى الحالية فيها، كما يأتي تلبية لحاجات النضال الحالي ضد الإمبريالية والصهيونية وضد الرجعية ومن أجل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الاستعماري وحماية النهج الوطني التقدمي وتوطيد وتطوير سير سورية على طريق التطور اللارأسمالي باتجاه الاشتراكية.

لقد استقبلت الجماهير الشعبية قيام الجبهة الوطنية التقدمية بالفرحة ورفع هذا الإنجاز من سمعة سورية وقوّى مركزها في العالم التقدمي، ولكن هذا لا ينفي أن الملاحظات التي أبديت على بعض جوانب ميثاق الجبهة ينبغي أن تؤخذ بالحسبان مع سير الأعمال وتوطيد الثقة بين أطراف الجبهة، كما أن توطد سمعة الجبهة واستمرار النظرة الإيجابية إليها مقرونان بالأعمال التي تقوم بها الجبهة، وبضرورة اليقظة إزاء المكائد الاستعمارية التي تحاك ضدها. إن الجبهة الوطنية التقدمية في سورية يمكن أن تكون وتظل إلى أجل طويل إلى مرحلة تاريخية كاملة، الإطار والأداة لوحدة الهدف والإرادة بالنسبة للقوى الوطنية التقدمية التي تتألف منها الجبهة، ومن هنا فكل محاولة في غير أوانها وقبل نضوج شروطها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإيديولوجية للتعجيل في إخراج فكرة التنظيم السياسي الواحد، وهي فكرة تضمنها ميثاق الجبهة، لن تحمل إلا الضرر للجبهة والوضع الوطني التقدمي في البلاد بصورة عامة.

إن الجبهة الوطنية التقدمية يمكن أن تصبح قوة جذب كبرى وأداة لحشد أوسع الجماهير إذا انعكست روحها في أعمال سائر

المنظمات الجماهيرية التي تقوم في سورية، في أعمال المنظمات النقابية العمالية والفلاحية والطلابية والنسائية وغيرها. إن الحزب الشيوعي السوري الذي ناضل من أجل الجبهة الوطنية التقدمية سيناضل الآن وفي المستقبل أيضاً من أجل إنجاح أعمال الجبهة الوطنية التقدمية مكافحاً ضد الميول الانتهازية اليمينية، وضد النظرات الانعزالية اليسارية التي تبرز إزاءها. وإن حزبنا الشيوعي السوري يرى أن نجاح الجبهة الوطنية التقدمية يقتضي العمل من أجل وحدة كل القوى الوطنية التقدمية المؤلفة لها، إن نجاح الجبهة الوطنية التقدمية بأعمالها سيساهم في توطيد الوضع الوطني التقدمي وفي توسيع قاعدة الحكم الديمقراطي الثوري وهو سيساعد في تطوير هذا الحكم وفي تقدمه، كما سيكون مثالاً وقدوة للبلدان العربية الأخرى ونموذجاً تستفيد منه القوى الوطنية التقدمية على النطاق العربي بأسره لتوحيد الجهود في المعركة ضد الإمبريالية والصهيونية.

إن هذه الجبهة الوطنية التقدمية يمكن لها فيما إذا توفرت الظروف المناسبة أن تكون أساساً للانتقال بهذه المرحلة من التطور إلى مرحلة أعلى هي مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية سلمياً. وإن هذا لا يقلل من دور الحزب الشيوعي السوري ومن مهماته، بل يتطلب منه مزيداً من القيام بواجباته الوطنية والأممية في شتى الميادين الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. كما يتطلب منه مزيداً من توثيق تعاونه مع جميع القوى الوطنية التقدمية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي، ومزيداً من العمل لنجاح الجبهة الوطنية التقدمية.

إن قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية جاء تتويجاً لسلسلة تدابير سياسية باتجاه توسيع الديمقراطية تمَّت في سورية بعد 16 تشرين الثاني عام 1970 (تطور التعاون بين البعث

والحزب الشيوعي والقوى التقدمية الأخرى، تشكيل مجلس الشعب، إجراء انتخابات الإدارة المحليـة... إلـخ)، والأمل كبير بـأن يـؤدي نضال الجبهة الوطنية التقدمية وتعاون جميع أطرافها على أساس الاحترام المتبادل إلى مزيد من الإنجازات باتجاه بناء الديمقراطيـة الشعبية في البلاد.

تأميم شركة نفط العراق وممتلكاتها في العراق وسورية تدبير يذكر بتأميم قناة السويس

وفـي الأول من حزيـران شـهدت الـبلاد والعـالم حـدثاً ذكـّر بتأميم قنـاة السويس، هذا الحدث نعني به تأميم شركة نفط العراق (IBC) في العراق وتأميم ممتلكاتها وأعمالها في سورية. لقد كـان هذا التـأميم فـي البلـدين العـربيين الشـقيقين ضربة من أقسـى مـا وجهته حركة التحرر الوطني العربي للإمبريالية، كما كان انتزاعاً لحق مسلوب ورداً مشروعاً على جرائم الإمبرياليـة ضـد الشـعوب العربيـة. إن قيمـة مـا أممتـه سورية هو ضـعف قيمـة التأميمـات السابقة التي تنـاولـت المؤسسـات الرأسـمالية الكبـرى، وهـو ينـتزع إلى الأبد آخر موقع وطني كانت تسيطر عليـه وتتشـبث بـه إحـدى الشركات الاحتكارية في سورية العربية، وبهذا لم يعد للإمبرياليـة أي موقع في سورية العربية.

لقد أثار هذا التدبير أوسع حماسة لدى الجماهير الشغيلة في سورية والعالم العربي، وحظي بدعم قوى الحرية والاشتراكية في العالم وتأييدها، كمـا أثـار حقـد وغضـب الـدوائر الإمبرياليـة والصـهيونية العالميـة. ولـيس بمسـتبعد أبـداً أن تـدفع هذه الـدوائر بحكـام إسرائيل الصـهاينة للقيـام باعتـداءات جديـدة ضـد البلـدان العربيـة، وخصوصـاً ضـد سـورية متذرعـة بنضـال المقاومـة الفلسـطينيـة، رادة في الحقيقـة على هذا التـدبير الـوطني التقدمي

الذي أقدم عليه العراق وسورية. إن الدفاع عن تدابير التأميم في العراق وفي سورية وضمان شروط عالمية لنجاح خطوات هذا التأميم في البلدين هما من أضر الضرورات، وبهما توجه ضربة للإمبريالية العالمية ككل، وبهما تؤمن شروط مناسبة جديدة لضمان تطور وتوطد القطاع العام في البلدين، وبالتالي تتطور وتتوطد القاعدة الاقتصادية للديمقراطية الثورية. وإنا لعلى أكثر من ثقة بأن هذه الشروط ستتحقق بفضل دعم القوى التقدمية العالمية وخصوصاً بلدان المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي الصديق.

دور الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية أساسي في انتصارات حركة التحرر الوطني

وواضح فيما نعتقد أن جميع الإنجازات التي حققتها وتحققها حركة التحرر الوطني العربية وبلدانها التقدمية بالدرجة الأولى، إنما تمت في عهد انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية الذي دشنته ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى وبعد انتصار الجيش الأحمر على القطعان الهتلرية في الحرب العالمية الثانية. إن الشروط الدولية لانتصارات حركة التحرر الوطني العربية إنما هيأتها المساعدات والدعم والتأييد التي قدمتها المنظومة الاشتراكية وقوتها الأساسية الاتحاد السوفييتي الذي تحتفل البشرية التقدمية كلها قريباً بالذكرى الخمسين لتأسيسه.

إن شعبنا في سورية وعلى النطاق العربي بأسره لممتن كل الامتنان للمساعدات المادية والمعنوية، السياسة والاقتصادية والعسكرية التي تقدمها المنظومة الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفييتي لبلداننا في نضالها العادل من أجل إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الاستعماري، وتوطيد الأنظمة الوطنية التقدمية، وانتزاع

ما لم يتم بعد انتزاعه من ثرواتنا المسلوبة من براثن الوحش الإمبريالي. إن هذه الحقائق لم تعد واضحة لدينا وحدنا كما كان الأمر قبل سنوات وسنوات، بل هي الآن واضحة لجميع القوى الديمقراطية والثورية. وليس إلا الأعداء الطبقيون ينكرون ذلك. إن ضمان تطور وتقدم حركة التحرر الوطني رهن بتوطيد صلاتها وأواصر علاقاتها بقوى العملية الثورية الأخرى، الحركة العمالية والعالمية وقوى الاشتراكية العالمية وبطليعة هذه القوى الاتحاد السوفييتي وحزبه الشيوعي المجيد.

ضرورة مكافحة الاتجاهات اليمينية والانعزالية اليسارية
لدى حركة التحرر الوطني في سورية

وواضح فيما نعتقد أن الإنجازات التي حققتها حركة التحرر العربية عامة، وهذه الحركة في سورية، لم تتم هكذا دون صعوبات وعراقيل، ودون أخطاء وانتكاسات، ودون عثرات. فخلال الفترة الماضية احتدم النضال الطبقي، وانعكس هذا النضال على جميع جبهات الصراع الإيديولوجي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان طبيعياً أن تبرز في العديد من فصائل حركة التحرر الوطنيِ مواقف وآراء وتيارات يمينية وأخرى يسارية متطرفة مغامرة. وفي أحيان معينة ارتدى ممثلو اليمين أردية يسارية لمكافحة الخطوات التقدمية. لقد رأى البعض في بعض تدابير التأميمات مواقف انعزالية يسارية تبعد البرجوازية الوطنية عن حلبة النضال ضد الاستعمار والصهيونية. وقد رأى البعض أن هذه التدابير ليست كافية وطالبوا بمزيد من التدابير، وسلكوا إلى هذا الحد أو ذاك، سلوكاً مغامراً في الحياة الاقتصادية ترك المجال للاستياء الشعبي، وخدع جماهير واسعة من الأعداء الطبقيين،

واضطر حزب الطبقة العاملة ذاته إلى النضال ضد تأثيرات هذين الخطرين وهو قد نجح في ذلك إلى حد كبير.

والآن أيضاً، لا يصح لنا، وخصوصاً لحزبنا الشيوعي، أن يغمض العين عن مثل هذه الأخطاء. والحزب ينبغي أن يكون مستعداً للنضال ضدها بأي شكل ظهرت فيه، سواء أكان ذلك في الميدان الإيديولوجي، أم في السياسة، أو في الاقتصاد والحياة الاجتماعية، أو في حياة الحزب ذاته.

الحزب الشيوعي السوري وبعض متطلبات ضمان الوضع الوطني التقدمي في سورية العربية

إن حزبنا الشيوعي السوري يرى أن ضمان توطد وتطور الوضع الوطني التقدمي في سورية العربية إنما يتطلب:

في الميدان الداخلي

1- العمل لحماية وتطوير الجبهة الوطنية التقدمية ولجعلها أداة فعالة في النضال لتحرير الأرض المحتلة، وتوطيد الوضع الوطني التقدمي، ونشر الديمقراطية الشعبية، واستكمال بناء سائر مؤسساتها. وبالتالي العمل لتحقيق الأهداف الأساسية الكبرى التي نص عليها ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية في سورية. وواضح أن هذا كله يتطلب توسيع الديمقراطية وإطلاقها على مداها للجماهير الشعبية ولقواها الوطنية التقدمية المؤلفة للجبهة.

2- تقوية الحزب الشيوعي السوري فكرياً وإيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً بحيث يتمكن من القيام بدوره في الجبهة الوطنية التقدمية.

إن تطور قوة الحزب كتطور كل قوة وطنية تقدمية وديمقراطية ثورية، ضرورة يمليها الوضع الحالي في البلاد وحاجات التحالف بين الطبقة العاملة وبين الفلاحين والمثقفين

الثوريين من الفئات البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وهو عنصر من عناصر تقوية الجبهة الوطنية التقدمية، وبهذه المناسبة فلا بد من التذكير بأن سلاح العداء للشيوعية لا يزال هو السلاح الذي تلجأ إليه الدوائر الإمبريالية والاستعمارية للإيقاع بين فصائل حركة التحرر الوطني، وأن العداء للشيوعية قد صب الماء باستمرار في طاحونة الإمبريالية والصهيونية.

في الميدان العربي

- العمل لتقوية دولة الاتحاد الثلاثي، وهذا يقتضي مكافحة ومقاومة الاتجاهات الرجعية التي تظهر فيها وتأخذ شكل العداء هنا أو هناك للشيوعية والتي تحذر من الاتجاه لتطوير وتوطيد العلاقات مع الاتحاد السوفييتي.

- العمل لضمان التعاون والتضامن بين البلدان العربية التقدمية في المعركة ضد الاستعمار والصهيونية ومن أجل تحرير الأراضي المحتلة بعدوان الخامس من حزيران ومساعدة الشعب العربي الفلسطيني بضمان حقوقه المشروعة.

- الاستفادة من كل جهد عربي في المعركة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

في الميدان الدولي

العمل أيضاً وأيضاً لتوطيد وتطوير وتوسيع علاقات الصداقة والتعاون مع بلدان المنظومة الاشتراكية وقوتها الأساسية الاتحاد السوفييتي ومع الحركة العمالية العالمية، إن في سلوك مثل هذا الطريق ضمانة لانتصارات جديدة لحركة التحرر الوطني واستمرار تعميق هذه الحركة. وبهذا وحده يمكن ضمان توطيد واستقرار وتطور الديمقراطية الثورية والسير بها نحو النهاية التي ينبغي أن نعمل كي تصل إليها، أي نحو الاشتراكية.

تطورات الوضع السياسي في ضوء التغيرات الأخيرة في مصر العربية[4])

ومهام الحزب الشيوعي السوري إزاء هذه التغيرات

مقدمة أو مدخل بسيط

إن الاجتماع الحالي للجنة المركزية هو اجتماع تاريخي، وهو ذو أهمية خاصة، إنه ثاني اجتماع لهذه الهيئة المركزية للحزب يعقد بعد اتفاقية التوحيد المشهورة، وهو أول اجتماع لها يعقد لبحث الأوضاع السياسية منذ أشهر عديدة، وعلى هذا الاجتماع أن يضع تحليلاً معمقاً، وخطاً سياسياً موحداً يتصرف الحزب كله بموجبه إزاء الأوضاع والتغيرات الأخيرة في العالم العربي.

ومما يضفي على هذا الاجتماع أهمية إضافية أنه خلال الإعداد له جرى عدوان إجرامي قامت به إسرائيل ضد سورية ولبنان، فقد أغارت طائرات العدو على بعض المخيمات الفلسطينية ومراكز الفدائيين في البلدين، وكانت الذريعة هي أحداث ميونخ، ولكن أحداً لم يخدع بهذه الذرائع، فلا الموقف الذي وقفه بعض الفدائيين في ميونخ، ولا أي موقف آخر يمكن أن يحجب حقيقة مسؤولية إسرائيل والإمبريالية العالمية عامةً والإمبريالية الأمريكية على الخصوص في كل ما جرى، كما لا يمكن أن يخفي حقيقة أهدافها العدوانية التوسعية.

تغيرات كبرى إيجابية وأخرى سلبية خطيرة في العالم العربي

---

[4]) خطوط عريضة ومستعجلة لحديث دانيال نعمة أمام اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري المنعقد بدمشق في 9 أيلول عام 1972.

شهد العالم العربي في الفترة المنصرمة ومنذ آخر اجتماع موسع لمركزيتنا حتى هذا الاجتماع، أحداثاً كبرى بعضها إيجابي كان وسيكون له في المستقبل آثار هامة، وبعضها سلبي وهو يهدد الوضع العام والكثير من منجزات حركة التحرر الوطني في سورية العربية بالضياع، ولا شك أن بين أهم الأحداث الإيجابية في سورية العربية:

- قيام الجبهة الوطنية التقدمية وأخذها بالسير ولو بصورة بطيئة في طريق تنفيذ ميثاقها (هذا الموضوع سنعود له فيما بعد).

- تأميم خطوط وممتلكات (IBC) في سورية.

- زوال الغيوم التي تلبدت في سماء الصداقة السورية العربية السوفييتية وتوطد أواصر هذه الصداقة.

أما الأحداث الإيجابية التي عرفها العراق الشقيق فتتلخص:

- تقارب الشيوعيين والبعثيين ودخول وزيرين من قيادة الحزب الشيوعي العراقي في الوزارة العراقية .

- وبتوطيد علاقات الصداقة بين العراق وبين الاتحاد السوفييتي وتطور هذه الصداقة تطوراً سريعاً يدعو إلى الارتياح والرضا.

- وبقيام الحكم البعثي في العراق بالاستناد إلى ذلك كله بأهم حدث في تاريخه بعد الاستقلال، ونعني به تأميم شركة نفط العراق، وتحويل هذه الشركة إلى قطاع عام، إلى مؤسسة للدولة، إلى ملك للشعب العراقي، بعد أن كانت أخطبوطاً استعمارياً يشل ويعرقل تطور العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ومع الإشارة إلى هذه التطورات الإيجابية في سورية والعراق ينبغي ويمكن الإشارة إلى تطور علاقات الصداقة بين اليمن الشعبية الديمقراطية وبلدان المنظومة الاشتراكية، وينبغي

ويمكن الإشارة بصورة خاصة إلى تطور علاقات الصداقة بين حركة التحرر الوطني العربية الفلسطينية وبين الاتحاد السوفييتي، فقد جرى لقاء جديد لممثلي منظمة التحرير الفلسطينية أدى إلى نتائج إيجابية وهامة، وقد أعلن بعده لأول مرة عن قيام مسؤولين كبار في قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي وجهاز هذا الحزب بمقابلة ممثلي حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وكان لمجموع هذه الأحداث الإيجابية آثارها الكبرى على تطور الوضع، وقد أيدتها الجماهير الشعبية والقوى السياسية التقدمية، كما أيدها طرفا الحزب كلاً على حدة.

طبعاً إن الظروف السابقة لم تسمح بوضع آراء مشتركة حول مجمل هذه الأحداث، واليوم ليس هدف هذا الاجتماع البحث في هذه الأحداث، وإن كان لا يصح إغفالها أو إغفال أهميتها عند كل تقدير للوضع السياسي وللإمكانات المتوفرة ولآفاق المستقبل، إن هذه الأحداث الإيجابية كلها هي انتصارات جديدة لحركة التحرر الوطني العربية في العراق، وسورية، واليمن الجنوبي وهي انتصار للشعب العربي الفلسطيني، وهي تؤدي إلى تعمق النضال ضد الإمبريالية العالمية عامةً والإمبريالية الأمريكية خصوصاً، وإلى تعميق حركة التقدم الاجتماعي، كما تشير إلى احتمالات اندلاع نضالات طبقية جديدة.

في الأحداث والتغيرات السلبية في العالم العربي

لا شك أن الحدث الأكبر إثارة للقلق والأكثر خطورة في المرحلة الحالية هو التغيرات التي جرت في مصر، ونعني بها إخراج الخبراء العسكريين السوفييت منها وحملة التهجم الموجهة ضد الاتحاد السوفييتي برفقة ذلك.

لقد بدأ هذا الحدث في أواسط تموز بإخراج هؤلاء الخبراء الذين استدعتهم مصر في ظروف معروفة على نحو غير مقبول، ثم تلاه حملة صحفية لا تزال مستمرة حتى الآن وهي تتصاعد يوماً بعد يوم. وكانت هذه الحملة منذ بدأها محمد حسنين هيكل، وتبعه فيها إحسان عبد القدوس قبل هذا الحدث بفترة، قد ظهرت هذه للرأي العام وكأنها حدث مفاجئ تم دون مقدمات ودون أسباب مبدئية. وربما كان الرأي العام لا ينتظرها. طبعاً لقد تعرضت العلاقات المصرية - السوفييتية سابقاً أكثر من مرة للتوتر، مرة بعد أحداث أيار عام 1971 التي أدت إلى اعتقال علي صبري والعديد من جماعته، ومرة أخرى بعد أحداث السودان الدامية في تموز عام 1971 يوم دعمت مصر مواقف النميري ضد الشيوعيين والديمقراطيين السودانيين.

ولكن الذي بدا أن هذه الأمور سويت وأزيلت نتائجها الضارة، خصوصاً بعد زيارة السادات للاتحاد السوفييتي وإشادته بنتائجها، لقد أصبح الآن واضحاً من خلال المعطيات التي تتجمع ومن خلال التصريحات التي تطلق، أن هذه الأحداث كان يجري لها تمهيد واسع متعدد الجوانب والأشكال. وربما كان التمهيد الأقدم لها يعود إلى أيام مشروع روجرز وما أثار من مشكلات وما أعطى من زخم للرجعية العربية عامةً والرجعية المصرية على الخصوص، كما مهد لها فيما هو واضح بمقالات مطولة لمحمد حسنين هيكل حول موضوع "في مصلحة من وضعية اللاسلم واللاحرب؟"، لقد سعى هيكل في هذه المقالات لإظهار الاتحاد السوفييتي كصاحب مصلحة في مثل هذه الوضعية، فهي التي أدت إلى توطيد وجوده على الأرض المصرية وسهلت دخوله إلى البحر الأبيض المتوسط.

وجرت محاولات معروفة المصادر لإظهار أن حل أزمة الشرق الأوسط هو بيد الولايات المتحدةِ الأمريكية، وأن الاتحاد السوفييتي عاجز عن هذا الحل، وجرت ولا تزال تجري محاولات للتأكيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تساعد إسرائيل بأكثر مما يساعد الاتحاد السوفييتي البلدان العربية. كما يجري الدس حول أن الاتحاد السوفييتي اتفق مع نيكسون على حساب بعض قضايا البلدان العربية. وأخيراً أضيفت ذريعة أخرى تتذرع بها الرجعية العربية عامةً وكذلك الأوساط اليمينية في حركة التحرر الوطني العربية والعناصر الشوفينية فيها للتهجم على الاتحاد السوفييتي والنيل من الصداقة العربية-السوفييتية، هذه الذريعة هي الملاحظات السوفييتية حول مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوري، ولا شك أن هذه الأوساط تستغل وتستفيد من الانقسام الذي جرى في الحزب الشيوعي السوري.

في حقيقة التغيرات الجارية في مصر

إن ما جرى في مصر كان عرضة لتفسيرات مختلفة، بعضهم قال: "هو انقلاب أبيض"، أو قال: "إنه انعطاف خطير نحو اليمين"، وبأن العناصر والقوى التي تكمن وراءه يسير في مقدمتها وبالدرجة الأولى، اللواء محمد أحمد صادق، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية، وسيد مرعي الأمين العام للاتحاد الاشتراكي، ولا شك في أن "فيلسوف" هذه العناصر والقوى هو "محامي الصداقة المصرية السوفييتية"، الصحفي المعروف محمد حسنين هيكل.

وبعضهم قال: "إن السادات هو واحد من الذين خططوا لهذه السياسة"، وقال آخرون: "إن السادات مغلوب على أمره فيما يجري، والسياسة التي تطبق الآن فرضت عليه فرضاً"، ومهما

كان نصيب هذه الأقوال كلها من الصحة فلا شك في أن السياسة التي تطبق في مصر حالياً هي أولاً- سياسة تحظى بدعم اليمين المصري والعربي، وهي ثانياً- مرحلة لسياسة أكثر يمينية، لسياسة تضع على بساط التمييز:

- الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية لإيجاد حلول جزئية لأزمة الشرق الأوسط، وبالتالي لتنفيذ سياسة استسلامية أمام العدو.

- الاتجاه نحو الانعزال عن القضايا العربية التقدمية من عدد من المسؤولين، والانتقال إلى تحالفات أكثر وثوقاً مع الدول العربية الرجعية السعودية وغيرها من الدول المماثلة.

- الاتجاه نحو الابتعاد أيضاً وأيضاً، عن الصداقة مع بلدان المعسكر الاشتراكي، وخصوصاً مع الاتحاد السوفييتي، ونحو إضعاف العلاقات السياسية والعسكرية والثقافية مع هذه البلدان الصديقة.

وانطلاقاً من هذا يمكن طرح تساؤلات عديدة عن صلة مثل هذه السياسة بمشروع روجرز وبالفهم الأمريكي لقرار مجلس الأمن وللحلول السياسية الاستسلامية، ويمكن التساؤل عن صلة مثل هذه السياسة أو القائمين الحقيقيين خلفها عن علاقتها أو علاقتهم بمشروع الملك حسين، ويمكن التساؤل عن خلفية هذه السياسة وعن صلاتها بعمليات ضرب المقاومة الفلسطينية كحركة للشعب العربي الفلسطيني وكعنصر هام من عناصر معركة إزالة آثار العدوان الإسرائيلي الاستعماري. طبعاً قد لا يكون هذا هو هدف السادات، وهو ربما ليس أبداً هدف عزيز صدقي رئيس مجلس الوزراء المعروف بصداقته للاتحاد السوفييتي، وأن السادات يصر مع كل ما جرى، وما قام به هو شخصياً، على أنه حريص على الصداقة مع الاتحاد السوفييتي، وأن السادات يهاجم

الولايات المتحدة الأمريكية وينتقدها ويسعى لتحميلها كامل المسؤوليات في العدوان الإسرائيلي وفي استمرار آثاره حتى الآن. ولكن من هم وراء السادات ربما كان لهم أهداف أخرى، ثم إن سياسة السادات قد تؤدي إلى انعطاف كالانعطاف الذي جرى في السودان، أو قد تؤدي إلى مجيء عناصر أكثر يمينية إلى الحكم، كزكريا محيي الدين والآخرين... إلخ. إن السياسة الحالية المتبعة في مصر قد فتحت باباً من أجل حلول استسلامية من منطلق تحميل الاتحاد السوفييتي المسؤولية، ومن منطلق تسعير العداء للسوفييت والشيوعية. إن السياسة الحالية في مصر هي ارتداد عن جوهر سياسة ومواقف عبد الناصر في شتى الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية، وهي انعكاس لاحتدام النضال الطبقي في مصر، إنها تعكس ذعر اليمين التقليدي واليمين الجديد في حركة التحرر الوطني المصرية وفي حركة التحرر الوطني العربية.

الأصداء المتباينة للتغيرات الأخيرة في مصر

كان للتغيرات الأخيرة في مصر أصداء داخلية وعربية ودولية متباينة، فأوساط الإمبريالية والصهيونية العالمية ومعها الرجعية العربية قد هللت كلها لها ورأت فيها مناسبة مشجعة للعمل على تهديم ما تم بناؤه في مصر والبلدان العربية الأخرى بالاستناد إلى الصداقة العربية السوفييتية وإلى تهديم أسس هذه الصداقة بالذات .

إن هذه الأوساط المعادية قد حاولت دائماً ضرب هذه الصداقة، فعندما قدم الاتحاد السوفييتي مساعداته بعد هزيمة حزيران وأرسل خبراءه بطلب من مصر لمساعدتها قال ممثلو هذه الأوساط: "لقد احتل الاتحاد السوفييتي مصر" وسعوا لتسعير

مشاعر التعصب القومي ضده. وعندما غادر الخبراء السوفييت مصر بطلب من السادات، قال ممثلو هذه الأوساط أنفسهم: "لقد ترك الاتحاد السوفييتي مصر قبل أن تحرر أراضيها المحتلة، الأمر الذي يدل على أنه لم يكن جاداً في مساعدتها". وهكذا على الحالين كان هدف هذه الأوساط الإساءة إلى الصداقة العربية السوفييتية وضربها.

وفي إسرائيل حدث ارتياح وسرور كبيران، وتم فيها اتخاذ تدابير لتخفيف الصعوبات التي أدى إليها موضوعياً وجود الخبراء السوفييت مع القوات المصرية. لقد خفض الإسرائيليون مدة الخدمة الإلزامية، كما أعادوا توزيع قواتهم على الجبهات المختلفة، وفي عمان لم يكن ارتياح المسؤولين أقل من ارتياح نظرائهم في تل أبيب، فقد رأوا فيما جرى من تغيرات في مصر ما يكفي من مبررات لسياسة الخيانة التي يمارسها الملك حسين، وفي السودان كأنما كان النميري، هذا المرتد الخائن، بانتظار مثل هذه التغيرات ليقوم بخطوات جديدة باتجاه الإغراق في سياسة الخيانة والتقرب من الغرب. لقد أعاد النميري علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عقب سماعه بقضية ترحيل الخبراء السوفييت من مصر.

أما في السعودية فقد كان ارتياح الأوساط الرجعية الحاكمة أكثر من كبير، وهذا طبيعي، فالسعودية كان لها يدها الطولى في تطورات مصر الأخيرة، وقد سعت إليها سعياً حثيثاً طوال سنوات وسنوات، فما من أحد بيننا يمكنه أن ينسى "الوساطات" التي كانت تقوم بها الأوساط السعودية الحاكمة بين مصر والولايات المتحدة، إن صلات هذه الأوساط بالمسؤولين الأمريكيين معروفة، كما هي معروفة نشاطات هذه الأوساط في مصر وفي غيرها من البلدان العربية، وكان طبيعياً أن يكون صدى هذه التغيرات في

الأوساط التقدمية المصرية، والعربية والدولية، معاكساً تماماً للصدى الذي أحدثته في الأوساط المعادية. وكان طبيعياً أن تكون هذه الأوساط التقدمية كلها قد شعرت بعد التغيرات الأخيرة في مصر بالاستياء وبالقلق المشروعين:

آ- باستياء من أسلوب الحكام المصريين في الرد على جميل السوفييت، طبعاً إن هؤلاء كانوا يقومون بواجب أممي ويساهمون في معركة مشتركة ضد عدو مشترك ولكن الرد على جميل من يقوم بالواجب لا يمكن أن يكون تنكراً لهذا الجميل بل ينبغي أن يكون منسجماً مع خيرة التقاليد العربية، إن أسلوب الحكام المصريين فيه ضرب للأصدقاء وإساءة لهم، وفيه تشجيع كبير للرجعية وفيه استرضاء مخز للعناصر اليمينية، وفيه تسعير للتعصب القومي والشوفيني وفيه محاولات استرضاء مذلة للأعداء المستعمرين ولعملائهم الصهاينة. وما من شيء يمكن أن يبرر ذلك أبداً، إن الخبراء السوفييت لم يأتوا بناء على طلب من المسؤولين السوفييت بل أتوا بإلحاح من عبد الناصر ذاته، وإن السوفييت أخرجوا خبراءهم حتى قبل الوقت الذي تقرر، وذلك عند أول طلب.

ب- وبالقلق على مستقبل مصر المعادية للإمبريالية، مصر التقدمية، بالقلق على آفاق التطور القريبة القادمة في مصر هذه، نقول القريبة ولا نتحدث عن المدى البعيد لأننا واثقون أن هذا المستقبل لا يمكن أن يكون إلا للحرية والاشتراكية والشيوعية. لقد تركت التغيرات الأخيرة التي جرت في مصر آثاراً مؤلمة في الاتحاد السوفييتي على المستويين الرسمي والشعبي، ولكن ردود السوفييتيين مع ذلك كانت واقعية وعلمية وصادرة عن شعور بالمسؤولية إزاء مستقبل الصداقة العربية السوفييتية. لقد كان جوهر هذه الردود كما انعكس في الصحافة ووسائط الإعلام

الأخرى دفاعاً عن السياسة السوفييتية وعن أهمية وضرورة الصداقة العربية السوفييتية للحركة الثورية عامةً ولحركة التحرر العربي على الأخص، كذلك كان الأمر في بلدان المنظومة الاشتراكية بلغاريا، ألمانيا الديمقراطية، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، المجر... إلخ.

إن رسائل يجري الآن تبادلها بين المصريين والسوفييت، وتحدث وساطات، وهناك حديث عن مؤتمر قمة مصري سوفييتي، ولكن يبدو أن هذا كله لم يسر أشواطاً كافية، وكان الموقف الذي اتخذه المسؤولون العراقيون إزاء هذه التغيرات واضحاً في معارضته لها، شديداً في انتقاده إياها. بينما كان موقف الحكام الليبيين على العكس بادي التأييد لها شديد الحماسة في دعمها. وقد رافق هذا الموقف تصعيد في تهجمات المسؤولين الليبيين على الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية، كما رافقته حماسة ليبية متأججة من أجل وحدة اندماجية مع مصر.

وكان موقف حركة المقاومة الفلسطينية بادي الاستياء من التغيرات المصرية، وقد قامت الصحافة الناطقة بلسان شتى فصائل هذه الحركة بانتقاد موقف السادات، ومقالات الصحفيين المصريين المعادية للسوفييت، وبالدفاع عن الصداقة مع الاتحاد السوفييتي. لقد رأت هذه الصحف أن جوهر الموقف المصري، إضعاف لحركة النضال ضد العدو الإسرائيلي ومن أجل تحرير الأرض المحتلة، وكان من الواضح أن الأحزاب الشيوعية العربية، وأحزاباً عربية تقدمية عديدة، قد عبرت عن مواقفها في انتقاد الخطوات المصرية المتخذة وفي الدفاع عن الصداقة العربية السوفييتية.

قبل البحث في الموقف الرسمي لسورية من أحداث مصر لا بد من التذكير بأن جو الصداقة العربية السورية السوفييتية هو نفسه كان قد تلبد بالغيوم في شهر نيسان المنصرم، ففي ذلك الشهر انتقد كبار المسؤولين السوريين بهذا الشكل أو ذاك مواقف عديدة للسوفييت، وبدا كأن الأمور على شفا انفجار كبير. وذكر بعض هؤلاء المسؤولين فيما ذكروه أن تغيرات جدية أخذت تظهر في تكتيك الأمريكيين وعلى السوفييت أن يأخذوها بالحسبان، فالأمريكيون قد يلجؤون إلى المساعدة في إيجاد تسويات جزئية تؤدي إلى تحرير سيناء. طبعاً لقاء ثمن، وبأمل ضرب حركة التحرر العربية، ولكنها تسويات قد تخدع. وقيل كذلك: "من كان يصدق قبل سنتين أو ثلاث سنوات أن نيكسون سيذهب إلى الصين ويلتقي بماوتسي تونغ؟". رغم كل الصعوبات التي عانت منها قضية الصداقة العربية السورية السوفييتية، فقد أمكن التغلب على هذه الصعوبات، وجرى تحسن جديد في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وتم ذلك خصوصاً إثر زيارة حافظ الأسد للاتحاد السوفييتي.

ولكن مما يدخل في باب المفارقات أنه في الفترة التي كانت تجري فيها هذه الزيارة كان يجري في الوقت ذاته تدهور سريع في العلاقات المصرية السوفييتية، وكان ذلك أمراً مفاجئ للأوساط الرسمية وغير الرسمية في سورية العربية. وكان طبيعياً أن تبادر سورية ومسؤولوها إلى اتخاذ خطوات تساعد على وقف التدهور في العلاقات المصرية السوفييتية، بَلْهَ من أجل تحسين هذه العلاقات. ويمكن الإشارة بهذه المناسبة إلى أهمية التصريحات التي أدلى بها الفريق حافظ الأسد إلى علياء الصلح، التي نشرتها جريدة الأنوار اللبنانية. ففي هذه التصريحات، أكد الفريق حافظ

الأسد أن سورية العربية ستحتفظ بالخبراء السوفييت، لأن وجود هؤلاء ضروري للمعركة، كما أن هذه التصريحات أكدت الأهمية التي ترتديها العلاقة بين بلداننا وبين الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت ذاته فقد عبرت السياسة السورية الرسمية عن موقف الدعم للسادات، وعن تأييد طلباته فيما يتعلق بتدعيم قدرة مصر القتالية. وإننا لنعتقد أن جوهر السياسة المصرية الرسمية المعلن عنها وغير المعلن يمكن تلخيصه:

- بمساندة مصر، أو على الأصح السادات، في كل الطلبات المتعلقة بتدعيم للقدرات المصرية العسكرية والاقتصادية وفي مواجهة العدو الإسرائيلي الاستعماري.

- بالعمل للدفاع عن الصداقة العربية-السوفييتية من منطلق المصلحة بهذه الصداقة، وبمقدار ما تنسجم هذه الصداقة مع المصالح العربية وتساعد على ضمانها.

- بالموافقة الكلامية كما نعتقد على موضوع الوحدة الاندماجية بين ليبيا ومصر، الذي أثير بحدة بعد الصعوبات التي اعترضت قضية الصداقة العربية السوفييتية، بل إن بعض المسؤولين السوريين قالوا: "إنهم من أنصار الاندماج الفوري بين ليبيا ومصر وذلك حرصاً على استمرار الثورة الليبية وبغية مساعدة مصر اقتصادياً ومادياً في المجالات الأخرى".

- بالإصرار على أن تحتفظ سورية بوضعها الراهن في قلب الاتحاد الثلاثي، واستبعاد فكرة الوحدة الاندماجية لما في ذلك من أخطار، وفي الوقت ذاته متابعة العمل لتنفيذ بنود ميثاق دولة الاتحاد الثلاثي تنفيذاً طبيعياً، وهذا يعني كما هو واضح العزم على الصمود ضد الضغوط التي تتعرض لها سورية من قبل ليبيا وبعض الأوساط المصرية.

- بالرغبة في العمل لتحسين العلاقات الحكومية، علاقات الدولة مع العراق.

في مواقف أطراف الجبهة من غير البعث إزاء أحداث مصر

لا شك في أن الموقف الذي لفت إليه الانتباه وأثار اهتمام الأوساط الشعبية داخلياً وعربياً ودولياً، هو موقف الاتحاد العربي الاشتراكي (جناح جمال الأتاسي)، وهذا طبيعي بسبب الروابط العميقة لهذا الحزب مع مصر، لقد أخذ هذا الحزب موقفاً انتقادياً واضحاً وصريحاً من السياسة المصرية الرسمية، لقد عارض السياسة التي أعلن عنها السادات وبين أخطارها على مصر ومجمل حركة التحرر الوطني العربية، وكان جوهر الخط الذي أعلنه الاتحاد العربي الاشتراكي هو الدفاع الحازم عن خط عبد الناصر وخط المصريين المؤمنين بهذا الخط، وخصوصاً فيما يتعلق بالدفاع عن الصداقة العربية السوفييتية.

لقد أصدر الاتحاد العربي الاشتراكي نشرة داخلية ذات أهمية وزعت على نطاق واسع، وسيكون مفيداً تعميم هذه النشرة أو بعض أفكارها الأساسية على جماهير حزبنا، وفي هذه النشرة انتقاد لأسلوب إخراج الخبراء السوفييت من مصر، وإبداء أشد القلق إزاء ذلك، والإعلان بأن هذه الخطوة قد أضعفت قدرة مصر على مجابهة العدوان، وفي معركة تحرير الأرض المحتلة، وتميز موقف الوحدويين الاشتراكيين بأنه كان تعبيراً عن خوف على مصير السادات من ناحية، وتأييداً للوحدة الاندماجية الليبية-المصرية مع مطالبته بالسير في هذا الطريق من قبل الدول العربية ومن قبل سورية، أما الاشتراكيون العرب فيمكن القول بأنهم كانوا مثلنا ضد إخراج الخبراء السوفييت من مصر من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن بعضهم وجد في ذلك متنفساً للغمز

من قناة مصر وتأكيد ضرورة وأهمية التقارب مع العراق، بينما بعضهم الآخر كان أكثر اعتدالاً في هذا المجال، وهذا نابع عند الاشتراكيين من مواقف قديمة ويستند إلى تقاليد في هذا المجال.

استمرار آثار العدوان عنصر فعال في تطور عقلية الاستسلام وعقلية المغامرة

لقد ذكرت من قبل أن استمرار تعمق تدابير التقدم الاجتماعي وشتى أعمال التقدم الأخرى تثير النضال الطبقي وتشدده، كما ذكرت بأن العناصر اليمينية التقليدية والجديدة المذعورة من هذا التقدم تفتش عن طريق لضربه، وهي ترى ذلك أول ما تراه في ضرب الصداقة مع الاتحاد السوفييتي أولاً، ثم التحول نحو استجداء حل جزئي لأزمة الشرق الأوسط عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك أكدت أنه لا يصح إغفال عامل هام يمد اليمين والعناصر المتقلقلة بذرائع وحجج لمواقفها، وهذا العامل هو استمرار العدوان واستمرار آثاره، فبقاء حالة "اللاسلم واللاحرب" تخلق دون شك تيارات استسلامية كالتيارات التي يمثلها الشوّا في قطاع غزة، والجعبري في أرض الضفة الغربية المحتلة، وواضح أن حالة "اللاسلم واللاحرب" هي وراء التغيرات في مصر، وقد استفادت منها عناصر اليمين هي الأخرى، وما دام لم يتأكد بعد أننا جادون في المعركة لتحرير الأرض، وفي أن الأنظمة التقدمية تعمل بصدق لإزالة آثار العدوان، فإن اليمين بأنواعه سيضغط ويسعى للاستفادة من ذلك كله. إن هذا اليمين يتصور أنه قادر في مثل هذه الحالة على تغطية استسلاميته، وإلقاء المسؤولية في ذلك على القوى الوطنية التقدمية، وخصوصاً على الاتحاد السوفييتي.

إن جوهر الهجمة اليمينية في مصر على النطاق العربي حالياً هو في أن هذه الهجمة تشكل حملة جدية من أجل الاستسلام. وهي تسعى إلى تغطية حقيقتها بضباب العداء للسوفييت والشيوعية. والسؤال الآن هل يمكن لهذه الحملة أن تصل إلى أهدافها، وأن تحقق المخطط المرسوم لها؟ طبعاً هناك من الناحية النظرية الإمكانية لذلك، وسيكون هذا بكل تأكيد لفترة مؤقتة، إن هذا سيكون إذا أخطأت قوى الحرية والتقدم في مجابهة هذه الحالة والتصدي لها، أو سيكون هذا إذا لم تتمكن هذه القوى داخلياً وعربياً ودولياً من تجميع كل ما لديها من طاقات وإمكانات كبيرة تستند إلى جوهر حركة التحرر الوطني العربية وجوهر الحركة الثورية.

العوامل الموضوعية لترابط حركة التحرر الوطني العربية مع الحركة الثورية العالمية

إن حركة التحرر الوطني العربية لا يمكن بصورة عامة أن تلتقي مع الاستعمار والإمبريالية ومع الصهيونية، لقد كانت هذه الحركة باستمرار ضحية هؤلاء الأعداء وهدفاً لعدوانهم المستمر، وقد حققت هذه الحركة جميع انتصاراتها من خلال النضال المرير ضد هؤلاء الأعداء ومن خلال الاعتماد على معونة المعسكر الاشتراكي وصداقته. وفي كل مرة كانت هذه الحركة تنفصل فيها عن أصدقائها كانت تصاب بنكسات، وفي كل مرة كانت فصائل هذه الحركة تصطدم بعضها ببعض كانت الحركة بمجموعها تصاب بخسائر فادحة، ويكفي الآن أن نتذكر ماذا كانت نتيجة حملات العداء للشيوعية، وإلى ماذا أدت الصراعات بين الفصائل الوطنية التقدمية وبين الأحزاب الشيوعية؟ كما يكفي أن نتذكر نتائج التدهور الذي أصاب في بعض الأوقات علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي.

إننا على ثقة بأنه إذا أمكن توحيد جهود الفصائل المكونة لحركة التحرر الوطني العربية وخصوصاً فصائلها التقدمية الثورية، وتوطيد صفوف كل فصيل من هذه الفصائل، وإذا أمكن ويمكن ويجب الدفاع دفاعاً حقيقياً عن الصداقة مع الاتحاد السوفييتي وضرورة تلاحم حركة التحرر الوطني العربية مع الحركة الثورية العالمية، فإنه يمكن بكل تأكيد رد الهجمة الحالية التي نواجه أخطارها، ويمكن إحباط جميع مخططات القوى الكامنة وراءها. وإننا على ثقة بأن الحركة الثورية العالمية إذا لم ترتكب غلطاً، وهي لن ترتكب هذا الغلط، يمكنها أن تقوم بدور كبير في تعرية اليمين وإحباط مخططاته وإفشال محاولاته، كما أننا على ثقة بأن هذه الحركة ستقوم بهذا الواجب وستعمل على توطيد الصلات مع القوى الحية التقدمية الثورية في حركة التحرر الوطني العربية، كما ستعمل على كسب أو تحييد القوى والعناصر المترددة في قلب هذه الحركة. وهناك إمكانات أخرى يمكن لحركة التحرر الوطني العربية ولقواها الأساسية أن تستفيد منها في مجابهة الهجمة الرجعية اليمينية، وهذه الإمكانات تتمثل، مثلاً، في التناقضات القائمة بين الدول المختلفة في قلب المنظومة الاستعمارية الرأسمالية. فموقف فرنسا يختلف عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك مصالح اقتصادية، وهناك ضرورات اقتصادية لبعض الدول الأوربية يمكن وينبغي استغلالها والاستفادة منها. ولكن الذي لا يمكن ولا يصح القبول به هو عد هذه التناقضات وهذه المصالح والضرورات الاقتصادية العنصر الأساسي، كما يحلو للبعض أن يفعل. إن هذه هي في أحسن الحالات عنصر مساعد في المعركة، ولا يصح النظر إليها بمنظار أكبر من ذلك أبداً، وإلا فإننا نكون قد أخذنا بخدمة أغراض اليمين ذاته.

المهام الملحة الموضوعة أمام الحزب الشيوعي السوري إزاء التغيرات الجارية في مصر

لا شك في أن الموقف المبدئي والثابت للحزب الشيوعي السوري هو الدفاع الواضح الحازم عن الصداقة العربية-السوفييتية والنضال الدؤوب من أجل تراص صفوف حركة التحرر الوطني العربية وعزل العناصر اليمينية فيها وحولها. وهذا الموقف المبدئي الثابت ينبغي الآن أن يأخذ أشكالاً ملموسة، وأن لا يظل مجرد موقف، أو على الأقل مجرد موقف يعلن فقط إعلاناً.

إن وضع الحزب ترك آثاراً سلبية وهو قد شجع قوى اليمين داخلياً وعربياً ودولياً، ولكن رغم كل الصعوبات الحالية يمكن وينبغي أن نلعب دوراً، هو الدور المطلوب من حزب كحزبنا الشيوعي، إن علينا جميعاً أن نعمل على التعجيل بتنفيذ اتفاقية موسكو وتوحيد صفوف الحزب، أن نعمل كفصيلة طليعية حقاً في أوساط الجماهير الشعبية، ومع كل القوى الوطنية التقدمية. أن نعمل من خلال الجبهة الوطنية التقدمية كجبهة، ومن خلال الصلات الثنائية بجميع أطراف الجبهة، وبكل قوة وطنية تقدمية، لعزل اليمين التقليدي وشل تحركه، لفضح وعزل اليمين الجديد وكل أشكال نضاله، لمساعدة حركة التحرر الوطني العربية والمصرية ضد كل المحاولات الموجهة ضدها والعاملة لإفراغها من محتواها المعادي للإمبريالية والصهيونية والرجعية ولتحويلها عن خط سيرها الذي أكسبها ما تتمتع به من نفوذ واحترام عربيين وعالميين.

كذلك على حزبنا الشيوعي السوري أن يعمل بقوة وحزم وبكل نشاط كحزب، وبالتعاون مع جميع القوى الوطنية التقدمية في داخل البلاد، لتقوية مواقع سورية العربية وتدعيم نظامها

الوطني التقدمي وتقوية مواقعه، ولرد كل محاولات الضغط المسلطة والموجهة ضدها، إن دور سورية العربية كبير وهو يزداد أهميةً وتأثيراً في المرحلة الحالية، وبإمكان سورية أن تقوم بهذا الدور على أفضل وجه إذا استمرت:

- بالعمل لتقوية نظامها الوطني التقدمي وجبهتها الداخلية.
- بالعمل لتقوية روابطها مع كل القوى الوطنية التقدمية العربية.
- بالعمل لتوطيد وتطوير علاقاتها ببلدان المعسكر الاشتراكي عامةً والاتحاد السوفييتي على نحو خاص.

وواضح أن التفكير باللجوء إلى سياسة عربية محورية أو بدفع سورية إلى مثل ذلك ربما كان ضاراً، ومن المفيد أن نستخلص الدروس والعبر من تجربة السنوات 58 ـ 60 سورياً وعربياً. إن ما ينبغي أن تقوم به سورية وأن نعمل نحن للقيام به، هو الانطلاق من ضرورة توحيد كل القوى الوطنية التقدمية العربية، ومن ضرورة تضامن هذه القوى في المعركة ضد الاستعمار والصهيونية وضد الرجعية واليمين، هذا في المجال الداخلي، في المجال السوري. أما على النطاق العربي فمن واجب الحزب الشيوعي السوري، كما نعتقد، أن يسعى سعياً حثيثاً للتنسيق مع الأحزاب الشيوعية الشقيقة في البلدان العربية، في مواجهة التطورات الأخيرة في مصر والعالم العربي، ومن هنا نرى ضرورة الإسراع في العمل للقاء ممثلي الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية خصوصاً بلدان المشرق العربي (سورية، العراق، لبنان، الأردن... إلخ).

ومن واجب الحزب الشيوعي السوري أن يسعى ويساهم هو أيضاً في الجهود الرامية لإيجاد تنسيق وتعاون فيما بين قوى التقدم العربية، فيما بين جميع الفصائل الوطنية التقدمية الثورية

في حركة التحرر الوطني العربية، وهنا لا بد من تأكيد الأهمية الكبرى التي ترتديها تقوية صلات الحزب الشيوعي السوري بحركة المقاومة الفلسطينية وخصوصاً بالقوى الأساسية في هذه الحركة، إن هذه الحركة تحتل الآن مركزاً أهم من أي وقت مضى، وموقف الاتحاد السوفييتي منا واضح وصريح، وقد عكس تطورات هامة جداً. وأما على النطاق الدولي، فلا شك في أن واجب الحزب الشيوعي السوري أن يكون في المقدمة بين المدافعين عن الصداقة العربية السوفييتية الرافعين لعلم هذه الصداقة، العاملة على توضيح الأسس العلمية والعملية والموضوعية لهذه الصداقة.

إن هذه الصداقة هي الآن معلم لحركة التحرر الوطني العربية وهي سمة أساسية رئيسية من سمات حركة التحرر الوطني العربية وتعبر عن المصالح العميقة لهذه الحركة وعن ترابط هذه المصالح ترابطاً ديالكتيكياً بمصالح الحركة الثورية العالمية. إننا نرى أن يكون اتجاه سياستنا هو اتخاذ موقف حازم في تأكيد دور حركة التحرر الوطني المصرية في قلب حركة التحرر الوطني العربية، وفي تأكيد أننا مع جوهر هذه السياسة المعادية للإمبريالية والصهيونية والعامل من أجل التقدم الاجتماعي والهادف إلى تحقيق الوحدة العربية، هذا في الوقت الذي ينبغي فيه العمل على فضح اليمين الرجعي التقليدي والجديد في قلب الحركة المصرية، ومن هنا ينبغي نقد الموقف من الخبراء السوفييت، وتعرية جوهر الهجوم على الصداقة العربية السوفييتية والعمل لعودة العلاقات إلى طبيعتها بين مصر والاتحاد السوفييتي.

وإننا نرى أن يكون بين أهداف حزبنا في المرحلة الحالية العمل لتحسين العلاقات بين سورية والعراق، في مصلحة الشعبين وفي مصلحة المعركة ضد العدو المشترك وفي مصلحة حركة

التحرر الوطني العربية. وإننا نرى ضرورة اتخاذ مواقف دعم أفضل من ذي قبل من قبل حزبنا لحركة التحرر الفلسطينية، ولا غنى هنا عن مراجعة مبدئية لجوانب من سياستنا في الماضي إزاء هذه الحركة، وذلك للاستفادة في تحسين مواقفنا القادمة، هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية العملية فإنني اقترح:

- إصدار بلاغ عن اجتماع اللجنة المركزية يوزع على الصحافة العربية والعالمية، وينشر بصورة واسعة، ويمكن أن تصوغ هذا البلاغ لجنة من أربعة رفاق اليوم أو غداً.

- توجيه رسالة باسم المركزية إلى جميع منظمات الحزب، ولا مانع لدي بأن يكلف المكتب السياسي بصياغة هذه الرسالة مع توقيعها باسم المركزية، أو أن يقوم بوضعها أربعة رفاق اثنان من كل اتجاه، على أن تطلع عليها اللجنة الرباعية وتقرها.

كما إنني اقترح توجيه رسالة باسم اللجنة المركزية للأحزاب الشقيقة في البلدان العربية من أجل لقاء مشترك ويمكن تكليف عدد من الرفاق بذلك، وبمتابعة العمل لتدقيق هذا الهدف، ويمكن لهذا الاجتماع أن يعقد هنا أو في لبنان.

هذا بعض ما أراه، وإنني أشكركم أيها الرفاق لإصغائكم، والسلام عليكم.

إنجاز جديد ومهام كبيرة
في ضوء متطلبات الصمود[5]

في أواسط آذار المنصرم جرى الاستفتاء الشعبي على الدستور الدائم للبلاد، وكانت النتائج إيجابية، فقد جاءت أصوات الأغلبية الساحقة من المقترعين مؤيدة لهذا الدستور، وبهذا أضيف إلى المنجزات التقدمية التي شهدتها سورية إنجاز تقدمي آخر.

وتم ذلك ليس دون صعوبات، وإنما في ظروف شديدة التعقيد، فمن جهة يستمر العدوان الإسرائيلي الاستعماري وتبقى آثاره ضاغطة بشدة على جميع مناحي الحياة عندنا، كما تجدد الدوائر الإمبريالية بصورة محمومة محاولاتها المذكَّرة بمشروع روجرز السيئ الصيت، والهادفة إلى فرض الحلول الجزئية والاستسلامية على شعوب الأمة العربية. ومن جهة أخرى تتحرك الرجعية وهي موجهة من الرجعية العربية وأسيادها الإمبرياليين الأمريكيين في محاولة يائسة لعرقلة الاستفتاء ونسف الدستور، أو لخصيه وتجريده من محتواه التقدمي، أو لإجبار الحكم على الأقل على تراجعات كبرى أمامها في مصلحة أهدافها الخبيثة.

وكان حقد الرجعية ومحركاتها الأساسية مفهومة لدينا، فقد مر وقت على هذه الرجعية كانت تحلم فيه بمزيد من الاتجاه نحو اليمين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، داخلياً وعربياً. كما كانت هذه الرجعية تحلم بعودة إلى مرحلة من مراحل ما قبل 23 شباط أو ما قبل 8 آذار، وتوهمت هذه الرجعية أن يأتي الدستور كما ترغب هي، ولكن هذه الرجعية شعرت بعد وضع مسودة الدستور بأن ما

---

[5]) مقالة نُشرت في العدد 38 من (قاسيون) الصادرة في نيسان 1973.

حصل كان مخيباً لأمالها، فقد جاء مشروع الدستور ليكرس الخط الوطني التقدمي والاتجاه الاشتراكي والوحدوي، والرغبة في إقامة نظام حكم ديمقراطي شعبي. لهذا هبت الرجعية تقاوم ذلك وتعمل على تخريبه. وقد لجأت إلى التستر بالدين والتلاعب بالعواطف الدينية لدى فئات واسعة من جماهير المؤمنين. كما لجأت إلى الاستفادة من كل ثغرة، وخصوصاً من تلك الخلافات التي نشبت فيما بين القوى التقدمية حول موضوعة الجبهة الوطنية التقدمية، وفيما إذا كان ينبغي الحديث عنها، وإبراز دورها بوضوح وبصيغ محددة في الدستور أم لا. ولكن ذلك كله لم يفد الرجعية، وأقر مجلس الشعب مشروع الدستور، وأدرك الرجعيون أنهم فشلوا في الوصول إلى أهدافهم عن طريق المناقشات التي جرت فيه، فلجؤوا إلى التحرك، وبدؤوه في مدينة حماة، وكان عمادهم في نشاطهم المشبوه جماعة الإخوان المسلمين وعناصر ذات ارتباطات معروفة من رجال الدين. وكان طبيعياً أن تتلقى الرجعية صداً قوياً، من جانب الحكم الوطني التقدمي، ورداً حازماً من الجماهير الشعبية الكادحة ومن قواها الوطنية التقدمية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوري.

لقد هب حزبنا الشيوعي السوري دون ما تردد يتصدى لمخططات الرجعية، وقد عمل للكشف عن حقيقة وجهها، ولفضح جوهرها المعادي للتقدم والاشتراكية. وكان للبيان الذي أذاعه في أوائل آذار داعياً فيه للتصويت بنعم على الدستور الدائم، برغم ملاحظاته الانتقادية على بعض الجوانب فيه صداه الداخلي والخارجي. لقد كان هذا الموقف تجسيداً لإرادة الشعب بضرورة الدفاع عن المنجزات الوطنية التقدمية، والتصدي للهجوم الرجعي والمساهمة مع كل التقدميين بإحباط مخططاته. وهكذا كان ويمكن الآن أن نؤكد بثقة كبرى أن إقرار الدستور والاستفتاء في

مصلحته كان ضربة مؤلمة للرجعية وأسيادها، وهزيمة كبرى أحاطت بمخططاتها، ولكن هذا لا يصح له البتة أن يدعنا ننام على حرير، وننسى دروس الماضي وعبره، فالرجعية التي هزمت لم تستسلم، وهي لم تستنفد بعد كل الاحتياطيات الكبرى التي تتمتع بها، إنها ما تزال تملك الكثير من الأموال ومواقع اقتصادية وصلات بأجهزة الدولة ذات نفوذ. وهي تتلقى الدعم والتأييد من الرجعية العربية ومن الإمبريالية الصهيونية، كما أن هذه الرجعية تستفيد من الثغرات القائمة في الوضع، ومن الخلافات التي تنشب فيما بين القوى الوطنية التقدمية، وفي داخل كل قوة من هذه القوى. ومن هنا كانت اليقظة ضرورية، والاستعداد لازماً، وكان لا بد من سلسلة تدابير جدية يحققها الحكم الوطني والقوى الوطنية التقدمية. وفيما يلي بعض هذه التدابير الأساسية في خطوطها العريضة:

أولاً- لا غنى عن مراجعة انتقادية لمجمل الفترة المنصرمة بغية الإكثار من إيجابياتها، والإقلال من نواقصها. ولا بد هنا من دراسة التحرك الرجعي الأخير لمعرفة عوامله وأسبابه القريبة والبعيدة، والتوصل إلى أفضل الطرق في مواجهة نتائجه ومعالجة أثاره، وبغية الحؤول دون وقوع ما يماثله في المستقبل القريب والبعيد.

ثانياً- من الضروري البدء بتطبيق صحيح وجدي للدستور، مع احترام لروحه ونصوصه، وعلى أساس الاستعداد لتحسينه في المستقبل على ضوء تجربة الحياة ذاتها. وهذا يقتضي أمرين أساسيين: إجراء الانتخابات من منطلقات جبهوية، وعلى أساس الثقة الكبرى بالجبهة الوطنية التقدمية وكل قوة من قواها وبالجماهير الشعبية الكادحة من جهة، وتعميق النهج الديمقراطي الشعبي والاتجاه نحو الاشتراكية.

ثالثاً- لا غنى عن متابعة العمل الجدي من أجل توطيد وتدعيم أسس الجبهة الوطنية التقدمية، وكي تلعب هذه الجبهة الجبهة دورها في شتى مجالات الحياة في البلاد، وهذا يقتضي تحليلاً للفترة القصيرة المنصرمة منذ قيام الجبهة الوطنية التقدمية حتى الآن، بغية العمل على إزالة النواقص التي تكشفت في أعمالها، أو من أجل جعلها أكثر حيوية وفعالية. ولا ريب أن هذا يقتضي الثقة بأن قوة الجبهة هي قوة كل طرف من أطرافها، وفي تعاون جميع هذه الأطراف تعاوناً جدياً لتحقيق الأهداف الكبرى الأساسية التي التزموا بتحقيقها.

إن من الدروس الممكن استخلاصها من تحرك الرجعية درساً يتعلق بضرورة تمتين بنيان الجبهة الوطنية التقدمية، لأنه بذلك يمكن مجابهة الرجعية بحزم أكبر وبفاعلية أشد، ودرساً آخر يتعلق بضرورة الإفساح في مجال الحرية للجماهير الشعبية ولقواها الوطنية التقدمية، والتضييق على الرجعية والقوى الممثلة لها.

رابعاً- من الضروري، وربما قبل كل شيء، العمل لزيادة يقين الجماهير وثقتها بأن هدف تحرير أرضنا وبقية الأراضي العربية المحتلة هو هدف لا يمكن التراجع عنه، وبأن الجهود كلها مبذولة لتحقيقه وهذا يمكن التوصل إليه بسياسة تهدف إلى مزيد من رفع القدرة القتالية للبلاد، ومن تطوير الاقتصاد الوطني وإعداده لخدمة المعركة ضد العدو الغاصب، ومن إعداد الجماهير الشعبية لمواجهة جميع متطلبات المعركة في شتى الميادين، كما يمكن التوصل إليه بسياسة تقوم على مزيد من التعاون مع جميع البلدان العربية التقدمية (مصر والعراق والجزائر واليمن الديمقراطية... إلخ) والعمل للاستفادة من كل جهد عربي ممكن، وكذلك بسياسة تستند إلى توطيد الصلات والتعاون مع مجموع

فصائل وقوى الحركة الثورية العالمية، وخصوصاً قوتها الأساسية الاتحاد السوفييتي الصديق.

خامساً- لا بد من أعمال جدية لمزيد من توطيد الثقة لدى الجماهير الشعبية الكادحة وقواها الوطنية التقدمية بأن هدف الاشتراكية هو هدف سيتحقق، ذلك لأن الاشتراكية هي الطريق الوحيد أمام بلادنا لتصفية التخلف الموروث، وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان تفتح وازدهار الشخصية الإنسانية لدى كل مواطن وعلى نطاق المجتمع بأسره. وهذا يتأكد بإتباع سياسة تؤدي إلى توطيد مواقع القطاع العام الصناعي وتوسيعها، وجعل هذا القطاع يلعب الدور القائد في حياة البلاد. كما تؤدي إلى توسيع القطاع الزراعي وتقويته، وإلى إنجاز ما تبقى من أعمال مرتبطة بتحقيق الإصلاح الزراعي، وإلى تطبيق السياسة المقررة في مجال التعاون الزراعي والسير به نحو التعاون الإنتاجي.

وهنا لا بد من تأكيد الأهمية التي يرتديها في مجابهة تحركات الرجعية ومع سياسة تؤدي إلى تقوية وتوسيع دور الدولة في مجال التجارة الداخلية، وإلى جعل هذا الميدان تحت إشرافها ومراقبتها. إن هذا التدبير لم يعد يصح التساهل في تأجيله، وهو وحده الوسيلة لمنع كبار التجار من جعل مؤسسات التجارة الحكومية في مصلحتهم، وللسيطرة على سياسة الأسعار ومنع ارتفاع أسعار المواد الضرورية للاستهلاك الشعبي الواسع وضمان وجودها في متناول جماهير المستهلكين الواسعة.

سادساً- لا غنى بأي حال من معالجة القضايا المعيشية لأوسع الجماهير الشعبية ولذوي الدخل القليل المحدود، وهذا يقتضي مكافحة الغلاء على أسس علمية. إن العمل الجدي في هذا الاتجاه مهمة ملحة، وعلى السير بجدية نحو حلها تتوقف أمور كثيرة جداً: سد الثغرات في وجه الرجعية، وضمان تلاحم الجماهير

مع الحكم الوطني التقدمي، ورفع روح الاستعداد للبذل والتضحية في سبيل حل المهام الكبرى السياسية والاقتصادية والدفاعية المطروحة أمام البلاد. وبكلمة أخرى، إن مثل هذا الاتجاه سيؤدي دون شك إلى نهوض سياسي معاد للإمبريالية والصهيونية والرجعية، ومؤيد للاتجاهات الوطنية التقدمية.

هذه بعض التدابير التي لا بد من العمل الجدي لتحقيقها، وفي السير على طريق تحقيقها ضمان لتقوية روح الصمود وخلق المناخ الأفضل للبذل والتضحية في سبيل تحرير الأرض المحتلة وحماية الوضع الوطني التقدمي ومتابعة السير على طريق التقدم الاجتماعي نحو الاشتراكية والوحدة العربية.

تحركات رجعية أكثر من مشبوهة[6]

تشهد سورية العربية، منذ بعض الوقت، بعض التحركات الأكثر من مشبوهة، والتي تجري هنا أو هناك، وبهذه المناسبة أو تلك، والتي يذهب ضحيتها أحياناً بعض الأبرياء. ويبذل منظمو هذه التحركات غاية الجهد لإظهارها بمظهر التحركات الدينية التي ترتدي لبوس التقوى والإيمان، والتمسك بأهداب الدين الحنيف. والغرض من ذلك التستر على الأهداف الحقيقية لهذه التحركات، وجر عناصر من بسطاء الناس لو عرفوا حقيقتها لما انجروا إليها وساروا معها. ولكن منطق الأمور وتطور الحوادث ذاته سرعان ما يكشف عن حقيقة هذه التحركات وعن الأهداف الرجعية الخبيثة الكامنة وراءها.

مثلاً، كثر الآن عدد الذين يتساءلون: ترى هل حقاً وصدقاً جرى التحرك في آذار، لأن الدستور خلا من مادة تنص على أن دين الدولة هو الإسلام؟ ويعود هذا التساؤل إلى أن الجميع يعرفون أن الدستور الحالي للبلاد لا يقل في هذا المجال عن الدستور الدائم السابق الذي وضعته جمعية تأسيسية منتخبة، ففي ظل ذلك الدستور الذي استند إليه حكم الحزب الوطني وحزب الشعب، وأيده الإخوان المسلمون وأمثال عبد الرؤوف أبو طوق اقتصر الأمر على نص، كما في دستورنا الحالي، يتضمن بأن دين رئيس الدولة هو الإسلام، ومع ذلك لم يتحرك الإخوان المسلمون ولا تحركت الطبقات الغنية ذات الامتيازات كما تحركوا هذه المرة، بعد أن كرس الدستور الدائم المنجزات التقدمية وأكد الاتجاه الاشتراكي للبلاد. وهكذا يتأكد بوضوح أن الهدف من هذه

---

[6]) مقالة نشرت في العدد 39 من (قاسيون) الصادرة في نيسان 1973.

التحركات هو النضال، تحت ستار الدين، ضد المنجزات وضد قضايا التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتطور السياسي الجاري، وضد الاتجاهات الاشتراكية. ومثلاً، هل يمكن لأحد إلا أن يربط بين هذه التحركات، وبين مخططات العدو الإمبريالي، واعتداءات العدو الإسرائيلي، ونشاطات الرجعية العربية المتمثلة بالنشاط السعودي، وبعض الجوانب للنشاط الديني المحموم لبعض كبار المسؤولين في ليبيا؟

إن هذه التحركات شاء أصحابها أم أبوا تأتي مترافقة، متناغمة، مع الهجمة الإمبريالية الهادفة لإركاع العرب. ومع الاعتداءات الإسرائيلية التي انصبت على حركة المقاومة الفلسطينية وقتل أبرز قادتها، ومع التهديدات التي سبقتها أعمال جدية ضد سورية العربية. فهل من باب المصادفة أن يجري استباحة لأراضي لبنان واستقلاله وكرامته من قبل العدوان الإسرائيلي المتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية، وقتل ثلاثة من قادة المقاومة الميامين غدراً وغيلة، في الوقت الذي يجري فيه تحرك رجعي مسلح في بعض المدن السورية ضد الوضع؟ وهل من باب المصادفة أن تجري محاولات جدية محمومة لخلخلة الوضع الداخلي وإشغال البلاد بقضايا داخلية ثانوية وغير أساسية، في الوقت الذي ترتفع فيه الأصوات الإسرائيلية مهددة متوعدة مصر وسورية، منذرة إياهما بإنزال أقسى الضربات بهما، بغية قهر صمودهما والحؤول بينهما وبين القدرة على الدفاع عن النفس وتحرير الأراضي العربية المحتلة؟

طبعاً، كل وطني وتقدمي صادق لا يمكن إلا أن يفتش عن الخيوط الخفية، التي تربط بين هذه الأحداث الداخلية وبين التآمر الخارجي الإمبريالي والصهيوني والتآمر الرجعي. ولا يعني هذا أبداً أننا نتهم كل من ساهم في إظهار عواطفه الدينية، بأنه

متواطئ مع العدو، فنحن من جهتنا ننطلق من منطلق احترام المشاعر الدينية والشعائر الدينية، كما ننطلق من ضرورة دعوة العناصر المؤمنة من الطبقات الكادحة إلى أن تفتح عيونها وتمنع أيا كان من استغلال عواطفها الدينية لمآرب خبيثة ومعادية للوطن والشعب.

إن الحزب الشيوعي السوري الذي ينظر بيقظة إلى تطور الأوضاع الحالية في البلاد وعلى النطاق العربي، يبذل جهده، جنباً إلى جنب مع حزب البعث العربي الاشتراكي وكل القوى الوطنية التقدمية، لإحباط هذه التحركات المشبوهة ومخططات القائمين عليها أية كانت مراكزهم وأماكنهم ومحركاتهم. وهو يدعو إلى معالجة هذه الظاهرات بالأساليب المناسبة سياسياً واقتصادياً وفي شتى المجالات، إنه يدعو إلى مواجهة هذه التحركات:

أولاً- بالاستناد إلى جماهير الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمتوسطين والمثقفين، ومن منطلق الاستناد إلى الجبهة الوطنية التقدمية والثقة بقواها والعمل كي تقوم هذه الجبهة بدورها في حماية البلاد.

ثانياً- تأكيد الخط التقدمي والاتجاه الاشتراكي قولاً وفعلاً، وهذا ينبغي أن يتجلى بوضوح في مجالات الاقتصاد المختلفة، بالعمل لنشر التعاون الزراعي وحماية القطاع العام وتأكيد دوره القيادي في حياة البلاد الاقتصادية.

ثالثاً- بإجراء مراجعة مبدئية لبعض التدابير والمواقف المتخذة في مجال التساهل الاقتصادي والسياسي أمام بعض الفئات البرجوازية، فقد استفادت قوى معينة من هذا كله لتساهم هي أيضاً في التحركات التي تجري.

رابعاً- بمزيد من العمل لتقوية علاقات سورية بالبلدان العربية التقدمية، والاستفادة من كل جهد عربي في خدمة

المعركة، وبمزيد من تمتين علاقات الصداقة والتعاون مع البلدان الاشتراكية الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

إن السير في مثل هذا الاتجاه ضرورة تمليها حاجات الوضع الحالي، وهي الوسيلة الأشد فعالية لعزل الرجعية الداخلية، وشل نشاطها، ولتعبئة القوى في معركة الصمود من أجل تحرير الأرض المحتلة وحماية النهج الوطني التقدمي في البلاد، ومتابعة السير على طريق التقدم الاجتماعي باتجاه الاشتراكية ونحو الوحدة العربية.

حوار مع قادة الجبهة الوطنية التقدمية[7]

دانيال نعمة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري:
عوامل خارجية وداخلية وراء ما يجري في سورية.
خارجياً – هناك محاولة لإضعاف سورية في مقاومة كامب ديفيد.
داخلياً – القوى المحرِّكة للأحداث هي كبار الملاك والتجار وبقايا الإقطاع.

(اللقاء الثاني) مع الرفيق دانيال نعمة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري، عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، كان لقاء مطولاً وشاملاً لمختلف أبعاد وجوانب المعركة التي تعيشها سورية الآن. وتطرّق للمهمات المطلوبة سواء على صعيد تطوير دور الجبهة الوطنية التقدمية والمنظمات الشعبية وحرية نشاط الأحزاب الوطنية والتقدمية، أو على صعيد المهمات الاقتصادية الرامية لاستئناف مسيرة التقدم الاجتماعي وصيانة مكتسبات الجماهير، أو على صعيد استنهاض طاقات الجماهير ونقلها من مواقع السلبية إلى الانخراط المباشر والفعّال في مجابهة الهجمة الإمبريالية الرجعية.

بدأنا الحديث مع الرفيق دانيال نعمة بسؤال عن طبيعة الأحداث التي شهدتها سورية مؤخراً، وعن أهمية تطوير دور الجبهة الوطنية التقدمية في مجابهة التعديات التي تواجهها سورية راهناً، وبرنامج هذا التطوير المطلوب في تكوين الجبهة الوطنية التقدمية. فأجاب:

إن ما يجري في سورية هو نتيجة لعوامل خارجية وداخلية. فعلى الصعيد الخارجي، تسعى الإمبريالية إلى مواصلة سياسة الهيمنة

---

[7]) أجرت مجلة (الحرية) أكثر من لقاء مع بعض أعضاء قيادة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، وهنا ما نُشر عن اللقاء مع دانيال نعمة في العدد 958 من المجلة يوم الاثنين في 31 آذار 1980.

لإحكام سيطرتها على المنطقة واستغلال ثرواتها، كما تسعى إلى إحداث خلل في ميزان القوى العالمي لصالحها. وإن خطوات كامب ديفيد، هي إحدى الوسائل التي حققتها في هذا المجال. ولقد كان لسورية دور رئيسي في التصدي لاتفاقيات كامب ديفيد والمبادرة للتلاحم مع الثورة الفلسطينية وسائر قوى الصمود والتصدي ودفع الدول العربية الأخرى لقبول الحد الأدنى من التضامن العربي، كل هذا وجَّه ضربة شديدة للمخططات الإمبريالية. إضافة إلى ذلك، لم تتمكن الرجعيات العربية في مؤتمر إسلام آباد من التنصل من مقررات الحد الأدنى والعودة للارتماء في أحضان كامب ديفيد.

ومن هنا يأتي التركيز على سورية، لأن إضعافها يعني إضعاف الثورة الفلسطينية وإنهاء الصمود والتصدي الحقيقي في وجه المخططات الإمبريالية.

وأما على صعيد الوضع الداخلي، فنحن لنا ملاحظات جدية كثيرة عليه. وهناك فرق بيننا وبين القوى المعارضة. فنحن عالجنا هذه الملاحظات، وقدّمنا الاقتراحات البناءة لعلاجها. كما أننا لم نؤيد اتجاه مصر وتبرير كل السلبيات بالعوامل الخارجية. في الداخل عندنا برجوازية طفيلية تنهب وتعيث في البلاد فساداً، وهناك مسألة الحريات الديموقراطية والممارسات الخاطئة التي حدثت، إضافة إلى عدم أداء الجبهة الوطنية التقدمية دورها المنصوص عليه. ولكن هذه الأمور نوقشت، ووُضعتْ لها حلول نعمل ونناضل كي تأخذ طريقها للتنفيذ منذ الآن.

ومن خلال استعراضنا لموقف الطبقات من خلال الأحداث الأخيرة، نجد أن للمعركة محتوى وطنياً وطبقياً، فالطبقة العاملة لم تشارك في التحركات والاضطرابات الأخيرة، بدليل أن كل المعامل في البلاد استمرت بالعمل، ولكن دور الطبقة العاملة بالتصدي للهجمة الرجعية لم يكن متناسباً مع دورها الحقيقي كما هو الحال في

الستينيات، وذلك لأنها الآن تشعر بأنها مُستَغَلة من البرجوازية الطفيلية، وأن الإثراء والغنى يتم على حسابها. لذا، فإننا ندعو إلى تحسين أوضاع العمال ومنحهم حقوقهم وزيادة دورهم والعمل لرفع مستوى وعيهم من خلال شن حملات التوعية والتعبئة السياسية والوطنية بين صفوفهم، كي يأخذوا دورهم الطبيعي في الدفاع عن المنجزات والمكتسبات الوطنية والتقدمية. وكذلك الفلاحون أيضاً، فرغم الاستياء ورغم محاولات استغلال الأخطاء والظواهر المرضية لم تستطع الرجعية أن تجنّد الفلاحين في تحركاتها، إلا في حيِّز محدود في بعض القرى التي حدثت فيها اعتداءات متفرقة على مراكز البوليس ومقرات حزب البعث. ولكن هذه المناطق كانت سابقاً واقعة تحت سيادة الإقطاعيين، ودارت فيها معارك طاحنة بين الإقطاعيين والفلاحين، وما زالت حتى الآن بقايا للإقطاعيين والعائلات الرجعية في هذه المناطق. وقد استغلَّت الأوضاع لكن بغلاف جديد. وكذلك الحال بالنسبة إلى الطلبة، ففي مدينة حلب رفض الطلبة الانضمام إلى التظاهرات التي عمل الإخوان على تنظيمها. ولكن بالمقابل، لم يتحرك الطلبة للرد على الإخوان نتيجة للسياسة التي مورست تجاه الحركة الطلابية سابقاً.

ومن هذا الاستعراض السريع، نرى أن القوى المُحرِّكة للأحداث الأخيرة هي كبار الملاكين وكبار التجار والمحتكرين والوسطاء وبقايا الإقطاع وقواها الصدامية "الإخوان المسلمون"، والقاعدة الاجتماعية لها هي بقايا الطبقات التي مسَّتها الإصلاحات، والتي كانت طوال تاريخها معادية للاشتراكية ولكل القوى التقدمية. فالذين حاربوا أكرم الحوراني في السابق، هم الآن الذين يُشكّلون القوة الصدامية للرجعية في حماة. وبيّنت الأحداث في حلب، أن معظم أفراد الإخوان المسلمين الذين قُتلوا أو أُصيبوا أو اعتُقلوا هم من أبناء كبار التجار والعائلات الغنية!

ولكننا نسجل هنا إنصافاً للحقيقة، أن ليس كل من يُعارض من الناحية السياسية هو في صف الإمبريالية، فبين هؤلاء المعارضين وطنيون ويساريون ربما لم ينتبهوا للعوامل الخارجية وللوضع الداخلي. وعلى سبيل المثال، طالبنا رسمياً بالإفراج عن معتقلي "رابطة العمل الشيوعي" رغم أنهم يهاجموننا. فنحن نعتقد أن من بين القوى المعارضة من هم معادون للإمبريالية، ومن المفيد إجراء الحوار معهم ليصب جهدهم في النضال ضد الإمبريالية والرجعية.

وحول موقف كبار التجار والاحتكاريين ودورهم في التحركات الأخيرة وأهدافهم من ورائها، قال الرفيق دانيال نعمة:

إن أي تدابير ملموسة ضد الرأسمالية الطفيلية من الناحية العملية لم تتخذ حتى الآن، فقد صدرت مراسيم وكذلك قرارات من القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية تمس مصالح هؤلاء. فمثلاً قامت مؤسسات استهلاكية عامة واسعة تبيع منتجات القطاع العام وبعض أنواع السلع المستوردة، الأمر الذي أزعج كبار المحتكرين. وتخوفهم يأتي من إمكانية تطور واتساع نطاق هذه التجربة. وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسات بيع الخضار والفواكه، فهي على الرغم من أنها تشتري من سوق الهال (الوسطاء) إلا أن هذه الفئات الطفيلية حاقدة عليها، وذلك لأنها ساهمت إلى حد ما في تثبيت الأسعار والحد من احتكارهم، وكذلك تخوفهم من قيام الدولة بشراء منتجات الفلاحين مباشرة وتسويقها، إضافة إلى تسليف الفلاحين وتزويدهم بكل ما يزيد من إنتاجهم في المجال الزراعي.

عموماً، كان هدف هذه الفئات الطفيلية الحد من توسع نشاط قطاع الدولة العام، ولذلك عملت على دعم القوى الرجعية والتفاعل معها ومع قوى التآمر الإمبريالي، وبما يؤدي إلى تقويض هذه

الإنجازات الهامة. وعليه، فإننا نرى أننا كلما حسّنا من وضعنا الداخلي تمكنّا من مواجهة الهجمة والقضاء عليها أكثر.

وحول أهمية تطوير دور الجبهة الوطنية التقدمية وتوسيع أطرها وقواها، قال الرفيق دانيال نعمة:

نحن الشيوعيين السوريين، اعتبرنا دائماً أن قضية وجود الجبهة الوطنية التقدمية، وضرورة تطوير عملها لتلعب دورها في حياة البلاد، ليست مرتبطة بأمر طارئ. فالجبهة في المجتمعات الطبقية ضرورية لعوامل طبقية بالذات. والأحزاب في آخر المطاف تُعبِّر عن مصالح طبقة أو أكثر من طبقة. ونظراً لوجود طبقات ومصالح طبقية مختلفة فلا بد من العمل الجبهوي.

هذا من حيث المبدأ وبشكل عام، ومن جهة ثانية، فإن تصاعد الهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية والهجمة الرجعية الداخلية يجعل من العمل الجبهوي أمراً أكثر إلحاحاً الآن. وواضح أنه لو أخذت الجبهة الوطنية التقدمية في سورية دورها في المرحلة السابقة لكانت الأمور الآن مختلفة تماماً. وبحكم موقفنا من ضرورات التحالفات، عملنا وسنظل نعمل على تطوير العمل الجبهوي آخذين في الحسبان متطلبات المرحلة الحالية والمستقبل.

لقد أبدينا منذ اليوم الأول لتشكيل الجبهة آراءنا وملاحظاتنا واقتراحاتنا، وواصلنا ذلك من خلال الاجتماعات واللقاءات المختلفة، وخاصة في اجتماعات القيادة المركزية للجبهة في أيلول 1979، حين ظهر تصاعد المؤامرة الإمبريالية الصهيونية الساداتية، وأصبح ظاهراً للعيان أن القوى المعادية تستفيد من النواقص والثغرات والسلبيات التي أوجدها النهج في قيادة البلاد.

وبعد اجتماعات القيادة المركزية في أيلول الماضي وصدور قراراتها وتوصياتها، أخذت الجبهة تستعيد عافيتها، ونظرة الجماهير

إليها بدأت بالتحسن. وقد شكّلت اجتماعات القيادة المركزية للجبهة في أيلول والقرارات الصادرة عنها خطوة على طريق الانعطاف نحو الأفضل في مسيرة الجبهة، ولهذا السبب صعّدت قوى التآمر الخارجية والعناصر المعادية اليمنية الداخلية وفريقها الصدامي "الإخوان المسلمون" من تحركاتها التآمرية المحمومة قبل أن تأخذ مقررات الجبهة طريقها إلى التنفيذ العملي، وبما يُمكّن من جعل الجبهة نواة حقيقية للوحدة الوطنية التقدمية ومن تعميق الالتفاف الجماهيري حولها.

جاءت هذه الأحداث في وقت كانت القيادة المركزية تبحث فيه بجدية التجربة السابقة، وكيف يمكن تطوير عمل الجبهة، وبأي اتجاه يجب توسيعها لتصبح أداة فعالة لتحقيق المهام المنصوص عليها في ميثاق الجبهة. وبرأيي أن الأحداث الأخيرة لعبت دوراً معرقلاً من جهة ومسرعاً بالنسبة لعمل الجبهة.

من ناحية أولى، نحن كنا نقول منذ تأسيس الجبهة أن العمل الجبهوي لا يصح أن يقتصر على العمل بين القيادات، بل يجب أن يشمل أيضاً مختلف المستويات: المصانع ومواقع العمل والإنتاج الكبيرة والقرى والتجمعات السكانية في الأحياء والمنظمات المهنية... إلخ.

وكانت وجهة نظرنا تقول: لنقم بالعمل الجبهوي حيث يمكن ذلك، والنجاح بالعمل الجبهوي على أي مستوى كان سيساعد على توسيع العمل الجبهوي وتطويره. فعمل الجبهة يجب أن يستند إلى وجود قيادة مركزية وقيادات جبهوية في الفروع وبناء هيئات جبهوية أدنى حتى تصل إلى مراكز الإنتاج والتجمعات السكانية، وكل هذا كانت لجنة تطوير الجبهة تبحث فيه. ولكن الأحداث الأخيرة جاءت لتوقف هذا البحث ولو مؤقتاً وبشكل نسبي.

ومن الناحية الثانية، ساعدت الأحداث الأخيرة على الإسراع لتطوير العمل الجبهوي، فقد أخذت تتشكل لجان للعمل الجبهوي بين صفوف المحامين، كما ندرس إقامة لجان عمل جبهوي مماثلة بين المهندسين والأطباء... إلخ.

في قطاع المحامين، تجمَّع المحامون الوطنيون التقدميون الجبهويون، وعقدوا اجتماعات، وبدؤوا ينشطون. وعملهم أعطى نتائج جيِّدة ملموسة عن ضرورة نشر هيئات العمل الجبهوي في كل موقع. وإذا استمر عملهم هذا، فإنه سيعطي نتائج فعالة داخل النقابة قادرة على تغيير الطابع الرجعي الذي تحاول القوى المعادية إعطاءه لها. وهذا ممكن أيضاً في صفوف المهندسين والأطباء والمثقفين... إلخ.

وكذلك مهرجان منطقة "ركن الدين" الذي عُقد مؤخراً، قام على نشاط جبهوي، مستنداً إلى قوى الجبهة. ولقد بيَّن أنه يمكن حشد طاقات جماهيرية هائلة وضخمة، وأن العمل الجبهوي ليس مجموعاً حسابياً لقوى الأحزاب، بل يعني توطيد الوحدة الوطنية ولف أوسع القطاعات الجماهيرية حولها.

نحن نرى أن العمل الجبهوي الصحيح يجب أن يقوم على النشاط المشترك لممثلي وقوى الأحزاب، وبنفس الوقت تمكين كل قوة من قوى الجبهة المتحالفة من العمل وحدها في ميادينها. وطبعاً، حصيلة جهدها تصب في المجرى العام. وهذا المفهوم الصحيح للعمل الجبهوي إنما يتطلَّب الثقة بالأحزاب المشاركة في الجبهة، كما أنه يتطلَّب توفير حرية التعبير عن الرأي، وهذا ما يشير إليه بيان القيادة المركزية للجبهة.

سألنا الرفيق نعمة عن دروس تجربة الجبهة الوطنية التقدمية السابقة، وعن مصير مطالبة أطراف الجبهة بصحف خاصة بها، فقال:

لقد كشفت التجربة الماضية أنه عندما تُضيِّق الخناق على الحلفاء في ميادين عملهم، لا تستطيع أن تحل محلهم، بل إن القوى الرجعية هي التي استفادت من ذلك وانتعشت. ففي القطاع الطلابي مثلاً، ما ساعد قوى الإخوان المسلمين على النشاط والنمو في هذا القطاع هو غياب العمل الجبهوي، وتقييد عمل القوى المشاركة بالجبهة. ولو كانت أطراف الجبهة ممكَّنة من العمل والتحرك بحرية لما تمكن الإخوان من إيجاد موطئ قدم لهم بين صفوف الطلبة.

ومن هنا كان إلحاحنا على أن يكون العمل الجبهوي عمل جميع أطراف الجبهة مع كل قوة تقدمية تريد أن تشارك في هذا المجال، وأن يكون أيضاً حصيلة نشاط كل حزب وحده.

ومن هنا تبرز أهمية صحافة الأحزاب المتحالفة ودورها. فهذا المطلب ليس مطلباً ذاتياً صرفاً، بل يمليه تركيب مجتمعنا الطبقي. فالأحزاب في مجتمعنا تمثل مصالح طبقات، ومجموع مصالح هذه الفئات والطبقات والأشياء الموحِّدة لها هو الجبهة الوطنية. ومن هنا طالبنا بالصحافة. وفي هذا المجال، تم الاتفاق على وجود جريدة باسم الجبهة، ويجري البحث الآن في كيفية إخراجها لتكون جريدة جبهوية حقيقية.

لكن، نحن الشيوعيين السوريين، لا نزال نرى أنه حتى مع وجود مثل هذه الجريدة، لا بد أن يكون لكل حزب من أحزاب الجبهة على الأقل جريدته وصحافته الخاصة العلنية، لأن لكل حزب أساليبه في التوجه للجماهير، ومجموع أحزابنا ونشاطها ينبغي أن يؤدي إلى تحقيق هذه الجبهة، والتي يمكن أن تنشأ حولها الوحدة الوطنية، تماماً كما جرى في الخمسينيات.

هنالك بعض الآراء تقول إن تعدد الصحافة قد يؤدي إلى تعدد الآراء. والبعض الآخر يقول: إن وجود صحافة متعددة كما في لبنان والمجتمعات الرأسمالية يعني إعطاء المجال لقوى أُخرى خفية للتسلل

وعمل ما تريد من خلال الصحافة. إن ما نريده صحافة للأحزاب والقوى المعادية حقاً وصدقاً للإمبريالية والصهيونية والرجعية، والتي لها تطلعات وأهداف وطنية تقدمية ولها طموح تقدمي، قوى وأحزاب صحافتها تنطلق وتعمل بالأساليب التي تراها مناسبة لتحقيق الأهداف التي نص عليها ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية.

عندئذ، هذا التنوّع لن يؤدي إلى تمزيق صفوف شعبنا، بل بالعكس فهذا التنوّع في الأساليب وفي الطرح والمعالجات سيساعد على تجميع القوى وتوحيدها.

يضاف إلى ذلك أن سورية مفتوحة لكل ألوان الصحافة العربية. ونقول: ما دامت سورية بلداً مفتوحاً أمام كل أنواع الصحافة والصحف، فمن باب أولى أن تكون هناك صحافة خاصة للقوى الوطنية التقدمية في سورية، وخصوصاً تلك القوى المتحالفة بالجبهة، أو القوى التي يمكن من خلال جو ديموقراطي شعبي أن تُظهر مواقفها المعادية للإمبريالية، ولو كانت الآن في المعارضة.

ماذا عن الخطوات العملية التي أنجزتها الجبهة خلال الفترة الماضية؟

لقد اتُخذ العديد من القرارات والتوصيات، جزء منها بدأ تشريعه وتنفيذه، وفي تصوري أنه لن يتأخر الإعلان عن الإنجازات والقرارات التي اتُخذت. وهذه القرارات تشمل المستويين الاقتصادي والديموقراطي. فمثلاً، تم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين المنضوين تحت لواء يساري، ومن المنظمات غير البعثية. وفيما يتعلق بالآخرين، كذلك أُفرج عمن لا توجد أدلة ثابتة على أنهم شاركوا في أعمال القتل، والآخرون حُوّلوا للمحاكمة.

وفيما يتعلّق بتطبيق قانون الأحكام العرفية، اتُخذت سلسلة من التدابير والإجراءات التي تحصر استخدامه فقط فيما يتعلّق بقضايا أمن الدولة.

على الصعيد الاقتصادي، هناك قضية زيادة الرواتب والأجور، خصوصاً لذوي الأجور المتدنية. وهذا شكّل قفزة نوعية بحيث أصبح الآن الحد الأدنى لدخل الشغيلة 700 ل. س، كما اتُخذ مع هذا التدبير إجراء ينص على العمل للحد من ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً، ولذلك قيل في القرارات التناسب بين الأجور والرواتب وبين الأسعار، وهذا ما أثار غضب كبار التجار الذين استخدموا هذه القرارات لإثارة مخاوف التجار الصغار.

نحن نعتقد أن حل القضايا الاقتصادية هو جزء هام من العمل الجبهوي، فالجبهة ليست عملاً سياسياً بل أداة للنضال السياسي والاقتصادي. والعمل الاقتصادي يساهم كثيراً في توطيد مواقع الجبهة. ولا يمكن وجود جبهة حقيقية، إذا لم تؤد إلى تمتين التحالف بين مجموع القوى الوطنية والتقدمية، بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والمثقفين الثوريين والمنتجين الحقيقيين من صغار الكسبة. وهذا يتطلّب اتباع سياسة اقتصادية توفّر مصالح الطبقة العاملة. هناك قضية كبرى أثرنا الاهتمام حولها، هي إزالة الوسطاء وضرب السماسرة لأنهم يلعبون دوراً تخريبياً يؤدي إلى إضعاف العلاقات بين الجماهير الكادحة، بين الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين ومجموع المنتجين الحقيقيين، ودوراً تخريبياً سياسياً ضد تقارب القوى الوطنية والتقدمية. فمثلاً، الغلاء يزداد، وهناك عوامل موضوعية له، ولكن رؤيتها فقط يؤدي إلى إخفاء دور الوسطاء والسماسرة. وبرأينا، ينبغي قبل الحديث عن العوامل الموضوعية إظهار الدور الذي يلعبه السماسرة والممولين، لأنهم يربحون بالملايين على حساب الدولة والجماهير. ومن هنا ركّزت الشعارات والقرارات التي أصدرتها القيادة المركزية للجبهة على ضرورة توفير أسعار مجزية للإنتاج الزراعي، وضرورة إزالة الرأسمال الطفيلي.

وحول أثر الوضع الاقتصادي والمعيشي للجماهير على موقفها ودورها السياسي، قال الرفيق نعمة:

إن توفير المعالجة الاقتصادية وتطبيق القرارات الجبهوية في هذا المجال ستساعد على تمتين العمل الجبهوي وعلى تحقيق الوحدة الوطنية، لأنه لم يعد ممكناً الحديث فقط عن العامل السياسي وحده، بل ينبغي أخذ العامل الاقتصادي أيضاً.

فمثلاً، السياسة الوطنية في سورية واضحة جداً، لا سيَّما منذ اتفاقية كامب ديفيد، وحتى الآن موقفها يتصاعد ضد الإمبريالية والخيانة ويتصاعد حزمه في تعرية الدور الأمريكي وحزمه من أجل توطيد العلاقات مع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي.

ومع ذلك، ومع أهمية هذا كله، هناك جماهير وطنية واسعة معادية للإمبريالية لم تنشد للمعركة. هي ليست سائرة مع الرجعية والإخوان المسلمين، ولكنها تأخذ موقف المتفرج، والسبب في ذلك وجود قضايا اقتصادية واجتماعية كبيرة داخلية لم تُحل بعد. ومن هنا تأتي أهمية حل القضايا الداخلية، ولقد أكَّدنا دائماً أن شعبنا يريد انعطافاً جذرياً، واعتبرنا أن السير على طريق تطبيق قرارات القيادة المركزية للجبهة، ثم قرارات وتوصيات حزب البعث، ثم الاتجاهات الكبرى الرئيسية التي تحدَّث عنها الرئيس الأسد في المؤتمرات الطارئة، والسير على طريق تطبيق هذه القرارات والتوصيات والاتجاهات، سيساعد على حل القضايا الداخلية والخارجية حلاً صحيحاً. يمكن للعوامل الداخلية والخارجية أن تتضافر بالتأثير إيجاباً على تجمع القوى الوطنية. وإذا سرنا سيراً ناجحاً في هذا الاتجاه، فإن الكثير من الوطنيين والتقدميين المحايدين الآن، أو ممن يعارضون، يمكن جلبهم إلى إطار العمل الجبهوي، ورص الوحدة الوطنية داخل البلاد.

سألنا الرفيق نعمة عن تقييم الحزب الشيوعي السوري وموقفه من قرارات المؤتمرات الطارئة للمنظمات الشعبية التعبوية والسياسية، ولا سيَّما عن قرارات التسلح وتشكيل فصائل مسلَّحة، فقال:

لقد بادرت المنظمات الجماهيرية في مؤتمراتها الطارئة، التي عُقدت من أجل التصدي للهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية وأدواتها المحلية، إلى اتخاذ جملة من القرارات ذات المحتوى السياسي. كما عبَّرت عن ضرورة التسلّح لمواجهة هذه المؤامرة. ونحن الشيوعيين السوريين، بالتأكيد لا يمكن أن نكون ضد التسلّح الجماهيري لمواجهة التآمر. وفي تاريخ البلاد، وُجدت مثل هذه الظاهرة عام 1957، في فترة اشتداد التهديدات التركية ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية، إلا أن الجماهير سُلّحت كما سُلّحت القوى الوطنية والتقدمية، ولم تُستثن سوى جماعات الإخوان المسلمين والفئات الرجعية الأُخرى.

نحن الآن في سورية أمام عدوان يستند إلى أطراف كامب ديفيد التآمرية وإلى قوى الرجعية الداخلية، وهي مُسلَّحة وتسعى إلى جر الجيش للقتال الداخلي وإضعاف تمركزه ووجوده على الحدود، لذلك كان الاستناد إلى القوى الشعبية خطوة صحيحة وضرورية. ونحن مع مثل هذا التوجه، ولا بد من تسليح العمال والفلاحين بشكل أساسي.

ولكن في ظل الظروف الراهنة في بلدنا، نحن من أنصار أن يكون هذا التسليح مدروساً جيِّداً، ومستنداً إلى الاختيار الطوعي والواعي.

نحن نرى أن التسليح يجب أن يستند إلى إعداد سياسي واسع وحملات تعبوية سياسية ووطنية وتنظيمية بين صفوف القطاعات الجماهيرية، العمال والفلاحين أساساً، وأن يستند إلى أساس طوعي حر يشمل كل المعادين للإمبريالية، ويريدون التصدي لقوى الرجعية والتآمر والإسهام في حماية المنجزات التقدمية والسير على طريق

التقدم. وهذا برأينا يجعل من عملية التسليح والكتائب القطاعية المُسلّحة عملاً جبهوياً شعبياً واسعاً.

ومن المثير للسخرية هنا أن بعض الأطراف من مدّعي اليسارية تطالب بمنع التسليح، وتعارضه تحت حجج واهية، في الوقت الذي لم تقل فيه كلمة واحدة عن نزع سلاح العصابات الرجعية. إن لسان حالهم كمن يقول اتركوا الشعب أعزل، واتركوا المؤسسات والمنشآت العامة دون حماية، وافسحوا المجال للإرهابيين والمخربين أن يعيثوا فساداً. إن موقف هذه الأطراف اليسارية يلتقي تماماً مع القوى الرجعية الداخلية، التي تعارض تسليح الشعب وتثير المخاوف من هذه العملية دون أن تقول أية كلمة عن أسلحة القوى المضادة، التي تُستخدم ضد الجيش والشعب.

إن موقفنا يقوم على أن تسليح الشعب على أسس طوعية سيساعد على إبقاء جيش سورية الوطني قوياً لينصرف إلى مهماته على خطوط وقف النار، وسيمنع نشوب الحرب الأهلية التي تحاول القوى الرجعية إثارتها.

طبعاً، إن القرارات الصادرة عن مؤتمرات المنظمات الشعبية لم تكن تسلحية فقط، بل تناولت قضايا الحريات الديموقراطية والمشاركة الجماهيرية وتطوير أوضاع المنظمات الشعبية نفسها. ونحن نرى أنه ينبغي فعلاً على هذه المنظمات أن تكون ذات محتوى ديموقراطي وشعبي، وتلعب دورها السياسي والاجتماعي. وكلما تعمّقت هذه الأسس تجنّدت المنظمات الشعبية وتصدّت لمهامها التي تشمل البناء والتطوير، كما تشمل الدفاع عن الوطن ومكتسباته.

أعلن الرئيس الأسد أمام المؤتمر الطارئ لاتحاد الفلاحين أن قرارات وتوصيات العمال والفلاحين هي بمثابة قوانين رسمية. ما هي القضايا التي ترون ضرورة أن يمسها التشريع بالتغيير والتطوير، ولا سيّما على الصعيد الاقتصادي؟

نحن تعرّضنا دوماً للقوانين والتشريعات الموجودة هنا، وطالبنا بضرورة تطويرها، فالعديد من القوانين والتشريعات تعود إلى العهد العثماني وإلى أيام الانتداب الفرنسي، وما زال هنالك تناقض قائم بين التشريعات المعمول بها والإنجازات التقدمية، مما يؤدي عملياً إلى عرقلة التقدم إلى الأمام وتحقيق المزيد من الإنجازات لصالح القطاعات الشعبية الواسعة. فالسمسرة مثلاً مباحة من وجهة نظر التشريع، رغم أن التوجهات الحالية تؤكد ضرورة إلغاء السمسرة ومحاربتها. من هنا يمكن بشكل عام تأكيد ضرورة إعادة النظر في التشريع والعمل لتوحيد التشريع.

فيما يتعلَّق بما ورد في خطابات الرئيس الأسد، نحن نرى أن المقصود هو أن يلعب العمال والفلاحون دوراً أكبر في تقديم الاقتراحات وإبداء الرأي والملاحظات في التشريعات القائمة. ولقد تم تشكيل لجنة لدراسة التشريعات القائمة وصياغة مقترحات تشريعات جديدة، وضمّت هذه اللجنة ممثلين عن العمال والفلاحين. وطبعاً، المقترحات ستُقر من السلطة التشريعية، ونحن نأمل أن يكون هذا عن طريق مجلس الشعب لتطوير وتوسيع دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد.

نحن نرى أن من المفيد والضروري العودة للعمال والفلاحين ومناقشتهم والاستماع إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم. فمثلاً، الإصلاح الزراعي موجود، واستناداً إليه صدرت تشريعات خاصة حول نشر التعاونيات في الريف، وبضمنها التعاونيات الإنتاجية، إلا أن هذه التشريعات لم تمارس، والمفروض الآن دراستها وتطبيقها تطبيقاً واسعاً. ومع أن الأخطر في هذه المرحلة هو الرأسمالية الطفيلية بتحالفها مع بقايا الإقطاع الذي أصبح يُمثل الآن كبار المالكين في الريف، فنحن نرى أنه من الضروري سن التشريعات المتعلقة بالحد من ملكيات كبار الملاكين وجعلها بمستوى الانتفاع.

هناك أشياء كثيرة يمكن العمل على تنفيذ تشريعاتها المهملة، وربما الحياة قد وضعت مهمات جديدة تحتاج إلى تشريعات، ونحن نرى أن عقد مؤتمرات فلاحية وعمالية سيمكنهم من وضع مقترحات وتشريعات جديدة. ومن جهة أُخرى، فإن توسيع الجبهة الوطنية التقدمية من خلال إدخال ممثلين عن العمال والفلاحين كمنظمات ستساعد على تطوير الجبهة ودورها.

إن ميثاق الجبهة يؤكد مثل هذا التوجه، والخطأ هنا هو عدم تطبيق هذا الميثاق. وإذا كان البعض يقول إن هذا التوسع هو كمّي، فنحن نقول إنه كيفي، فممثل العمال سواء كان بعثياً أو تقدمياً يعرف هذا القطاع ويستطيع تقديم معطيات أفضل للقيادة.

وخلال بحث أهمية توسيع الجبهة، قلنا إن توسيعها يحتاج إلى تطوير عملها، حتى تتمكن من تحقيق الالتفاف الجماهيري حولها. وفي هذا الصدد، فقد لجأت القوى الرجعية إلى العديد من الأساليب لإضعاف دور الجبهة. فمن جهة كان هناك عمل مركّز من الرجعية نحو البعث لتحذيره من تطوير الجبهة وتوسيعها، بحجة أن هذا التوسع سيكون على حساب البعث نفسه. ومن جهة أُخرى كانت هذه القوى الرجعية نفسها تقول للقوى الأُخرى: ما هو دوركم في الجبهة؟ أنتم مجرد رموز لا دور لها إلا التوقيع والإمضاء على القرارات. ولا شك أن هذا العمل التخريبي يحتاج إلى المزيد من الفضح، كما يتطلّب المزيد من تطوير العمل الجبهوي ولف كل الجماهير حول الجبهة الوطنية التقدمية.

وفي نهاية حديثنا مع الرفيق دانيال نعمة، سألنا عن الإجراءات والخطوات المطلوبة على صعيد مواجهة القوى الاجتماعية والسياسية المحرّكة للهجمة الرجعية الراهنة، فقال:

فيما يتعلّق بالإجراءات الضرورية للتصدي، نحن نرى أن هنالك أربعة عناصر أساسية نوجزها هنا كما يلي:

1 – ضرورة انتهاج سياسة الحزم في التعامل مع هذه الفئات الطفيلية والاحتكارية، وعدم التهاون والتنازل لها، فالرجعية شجعتها سياسة التهاون لتتمادى وتكشف بمطالبها عن الوجه الطبقي الصارخ لتحركها.

2 – ينبغي القيام بعمل سياسي واسع بين الجماهير ذات المصلحة في السياسة الوطنية.

3 – الاهتمام بحل قضايا البلاد الاقتصادية الكبرى. وفي رأينا هنا أن تطبيق ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ومقررات القيادة المركزية للجبهة تتضمن الحد الأدنى الكافي لحل هذه القضايا.

4 – الاعتماد على الشعب وجماهيره الحقيقية، جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين بأدمغتهم أو بسواعدهم، وإطلاق الحريات على أوسع مدى لهم ولسائر القوى التي تمثلهم.

بعض قضايا الجبهة الوطنية التقدمية[8])

أعار المؤتمر الخامس لحزبنا الشيوعي السوري اهتماماً كبيراً للجبهة الوطنية التقدمية وقضاياها والمهام المطروحة أمامها. ويبدو هذا الاهتمام واضحاً جداً في التقرير الشامل الذي قدمه الرفيق خالد بكداش الأمين العام للحزب عن نشاط اللجنة المركزية، كما يبدو جلياً أيضاً في برنامج الحزب والتدقيقات المقترحة عليه. ويؤكد هذا كله الجدية التي ينظر بها حزبنا الشيوعي السوري إلى العمل الجبهوي، وإلى الدور الذي يمكن للجبهة الوطنية التقدمية، وينبغي عليها أن تلعبه في نضال شعبنا من أجل تحقيق المهام الكبرى المنتصبة أمامه حالياً، ويمكن أن تنتصب أمامه مستقبلاً.

إن اهتمام حزبنا بالجبهة الوطنية التقدمية وقضاياها، إنما يعود إلى عوامل موضوعية ترتبط بالتركيب الطبقي لمجتمعنا، وبدرجة تطوره، وبالمرحلة التي يمر بها، وهو ينطلق من المفهوم اللينيني لمسألة التحالفات، ويستند إلى التجربة الغنية للحركة الشيوعية العالمية، وخصوصاً تجربة طليعتها الحزب الشيوعي السوفييتي، وتجارب الأحزاب الشقيقة الأخرى في بلدان المنظومة الاشتراكية.

إن حزبنا الشيوعي السوري في عمله الواعي الدؤوب من أجل تحقيق تحالفاته، إنما ينطلق من تطبيق تعاليم الماركسية اللينينية في هذا الميدان أيضاً على الواقع الملموس، وهذا يوجب أن تكون نواة كل تحالف هي التحالف بين العمال وجماهير

---

[8]) الحزب الشيوعي السوري وعمله من أجل الجبهة الوطنية والتحالفات المبدئية، دراسات اشتراكية العدد 9 تشرين الأول لعام 1981.

الفلاحين. فبالاستناد إلى ذلك فقط يمكن استقطاب الفئات الأخرى: البرجوازية الصغيرة والمتوسطة في المدن، وفئات من البرجوازية الوطنية، كما يمكن عزل ممثلي بقايا الإقطاعية والبرجوازية الكبيرة عموماً، والبرجوازية الطفيلية منها خصوصاً.

ومن المفهوم أن حزبنا إنما يأخذ بالحسبان مسألة التحالفات، عند صياغة خطه في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما هو مفهوم أن التحالفات إنما يجري التعبير عنها تنظيمياً بأشكال مختلفة، بدءاً من الأعمال المشتركة بين حزبنا والأحزاب السياسية الأخرى، إلى الأعمال المشتركة والموحدة في المنظمات النقابية العمالية والفلاحية، أو في المنظمات الجماهيرية والمهنية، أو في المؤسسات المختلفة كالوزارة ومجلس الشعب، ومجالس الإدارة المحلية... إلخ. ولا شك أن أرقى شكل تنظيمي تم التوصل إليه في بلادنا، حتى الآن، لتحقيق التحالفات كان إقامة الجبهة الوطنية التقدمية. وإننا نعمل ونناضل كي يؤدي توطيد مواقع هذه الجبهة وتطوير عملها إلى خدمة مسألة التحالفات المبدئية التي نريدها والمساهمة في السير بها إلى الأمام.

إن لحزبنا الشيوعي السوري تجربة تاريخية غنية ومتميزة في العمل الجبهوي ومن أجل إقامة التحالفات المبدئية، وقد بدأت هذه التجربة بالانطلاق منذ أواسط الثلاثينيات في أعقاب المؤتمر السابع للأممية الشيوعية الذي مثل فيه الرفيق رمزي، أي الرفيق خالد بكداش، الحركة الشيوعية العربية. ومعروف منذ ذلك الحين أن حزبنا كان يضع أمام نشاطه الجبهوي العام، في كل مرحلة معينة، المهام والأهداف الأساسية التي تطرحها هذه المرحلة ذاتها. ففي فترة الاستعمار، ركز الحزب على العمل الجبهوي من أجل إجلاء المستعمر الغازي وتحقيق الاستقلال الوطني. وبعد

الظفر بهذا الاستقلال، ركز على حمايته من كل أنواع المؤامرات الاستعمارية التي تحاك ضده. وفي عهود الديكتاتوريات العسكرية، شدد بالإضافة إلى ذلك على الحرية والديمقراطية... إلخ.

وأعطى نضال الحزب في هذا الاتجاه ثماراً، ثماراً في المجال الجبهوي ذاته. ففي أواسط الخمسينيات، تكونت نواة الجبهة الوطنية التقدمية عن طريق التجمع البرلماني، الذي تألف من ممثل الحزب الشيوعي السوري في البرلمان وممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي ومن ممثلي فئات هامة من البرجوازية الوطنية وممثلي الجيش السوري. ولعب هذا التجمع دوره المرموق في حشد القوى الوطنية والجماهير الشعبية ضد مؤامرات الاستعمار والرجعية وضد الحشود التركية، وضد اعتداءات إسرائيل والصهيونية. وفي أواسط الستينيات، وعلى أساس التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذها نظام الحكم البعثي يومذاك، بدأ تقارب وتعاون بين القوى الوطنية والتقدمية في سورية، وخصوصاً بين حزبنا الشيوعي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي، وقد تطور هذا التقارب والتعاون على أسس وطنية وتقدمية، حتى أدى في أوائل السبعينيات إلى إقامة الجبهة الوطنية التقدمية، التي تتألف من خمسة أحزاب معروفة (حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي السوري، حزب الوحدويين الاشتراكيين، حزب الاشتراكيين العرب، حزب الاتحاد العربي الاشتراكي).

وقد استندت هذه الجبهة إلى ميثاق ونظام داخلي جرى إقرارهما بعد مناقشات ومباحثات طويلة ساهم فيها ممثلون عن جميع الأحزاب والقوى المكونة لها، وكان ذلك عموماً انتصاراً لفكرة من الأفكار التي تبناها حزبنا الشيوعي السوري، وتحقيقاً بصورة ما لهدف طالما ناضل من أجله. وقد استقبل قيام الجبهة

الوطنية التقدمية في سورية باهتمام بالغ. داخلياً وعربياً ودولياً، وكان ذلك حدثاً فريداً ومساهمة جدية من قبل حزبنا الشيوعي السوري في إغناء الممارسة الشيوعية في مجال التحالفات، ويتذكر الكثيرون باعتزاز تلك الرسالة التي وجهها الرفيق بريجنيف بهذه المناسبة إلى الرفيق حافظ الأسد، وإلى الرفيق خالد بكداش.

ومع ذلك لا بد من التذكير اليوم أيضاً بأن تياراً في حزبنا الشيوعي السوري يومذاك لم يكن موافقاً على ما تم التوصل إليه، وعبَّر عن مواقفه السلبية بالتصويت ضد ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الداخلي وضد الاشتراك فيها. وقد تمثل هذا التيار بزمرة رياض الترك التي لفظها الحزب وتطهر منها، والتي تشكل مواقفها الحالية امتداداً مخزياً لمواقفها القديمة، وإغراقاً في مستنقعها الآسن، ومن المثير للسخرية أن رؤوس هذه الزمرة، الذين لم يكن يؤذيهم أبداً أن يرفض البعض التعاون معنا إلا بوصفنا عناصر تقدمية وليس كممثلين للحزب الشيوعي السوري، والتي لم ترضها أسس إقامة الجبهة الحالية، يرضون بكل طواعية السير في ذيل عصابات القتلة من الإخوان المسلمين، وخدمة مخططات حكم صدام حسين الدموي في العراق.

ولا ينفي هذا بالطبع أن حزبنا كانت وما تزال له ملاحظات انتقادية على بعض بنود ميثاق الجبهة ونظامها الداخلي، وقد عبر منذ البداية وفد من قيادة الحزب يومذاك عن بعض التحفظات لرئيس الجمهورية وتمنى هذا الوفد أن تساعد الحياة ذاتها على إعادة النظر في أقرب وقت بما يزيل أسباب وعوامل هذه التحفظات، ومع ذلك تبقى أهم الملاحظات لدينا أن ميثاق الجبهة ونظامها الداخلي لم يجر احترامهما كما ينبغي، في جوانبهما

الأساسية الكبرى خلال الفترة المنصرمة، وإننا نناضل الآن من أجل أن يكون هذا الاحترام على الوجه المطلوب تماماً.

النظرة الموضوعية إلى الجبهة الوطنية التقدمية القائمة

لقد كانت قيادة حزبنا، فيما أعتقد، تنظر إلى الجبهة الوطنية التقدمية عموماً، نظرة موضوعية، وهي لم تجنح في مواقفها منها لا إلى اليمين ولا إلى اليسار، ولم يكن لديها أية أوهام حولها، وهي قد رأت كيف تم أحياناً وفي ظروف معينة، تجاهل الميثاق بل خرقه في بنوده الأساسية، وكيف جرى في أغلب الأحيان وضع النظام الداخلي على الرف. وفي التقرير عن نشاط اللجنة المركزية حديث مستفيض عن مثل هذه الظاهرات، وعن بعض عواملها الأساسية المرتبطة إلى حد كبير بالأوهام حول أمريكا وبشعار لا صداقات دائمة ولا عداوات دائمة، وبالسياسة الاقتصادية، وبالتدخل في لبنان... إلخ.

وفي هذه الظروف بالذات، طُلب من حزبنا أن يتخذ مواقف لا يمكن إجباره على اتخاذها من منظمتي اتحاد الشباب الديمقراطي ورابطة النساء السوريات، ومعروف جداً أن قيادة حزبنا وقفت من جميع هذه الظاهرات المتعلقة بالوضع العام في البلاد، أو بنا كحزب مستقل للطبقة العاملة، الموقف المبدئي الواجب. وتجلى ذلك بوضوح في المواقف من تريبكو، وأحداث لبنان، ومنظماتنا الجماهيرية، ومن أمور أخرى كثيرة. وتعطلت في مثل هذه الظروف اجتماعات القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية والمكاتب التابعة لها، وكذلك اجتماعات الفروع وبضمنها أفضلها.

ومع ذلك استمرت قيادة حزبنا تبذل كل الجهود للحفاظ على الأشكال الجبهوية التي تم التوصل إليها، وتجنب المسؤولية في أي انهيار للجبهة ومؤسساتها، وللعودة مجدداً إلى تنشيط الحياة الجبهوية، ولم تعمد هذه القيادة، دون أي تراجع مبدئي، إلى أي تدبير يرتدي طابع ردود الأفعال، ويسمح بقطع شعرة معاوية بين حزبنا وأهم حلفائه الداخليين، حزب البعث العربي الاشتراكي.

ومعروف جيداً إلى أية ضغوط فظيعة تعرضت قيادة حزبنا بسبب مواقفها. وبالمناسبة، فقد ارتدت غالبية هذه الضغوط إن لم نقل جميعها، وسواء أكانت من الداخل أم من الخارج، من اليمين أم من اليسار، رداء الضغوط اليسارية الفاقعة. ولكن قيادة الحزب صمدت وثبتت على خطها المبدئي في مواجهة كل الضغوط، الضغوط الرسمية، والضغوط الأخرى، وكان منطلقها الثقة بالحزب والشعب وبالمستقبل، والتمسك بالحلقة الأساسية الرئيسية ونعني النضال ضد الإمبريالية الأمريكية خصوصاً، والحرص على القيام إلى جانب الواجبات الوطنية بالواجبات الأممية، التي من أهم معاييرها التنسيق والانسجام مع الاتحاد السوفييتي ومع حزب لينين المجيد.

وأكدت الحياة، وأكدت التطورات الجارية أن حزبنا كان على حق في السلوك الذي سار عليه في جميع المجالات، وبضمن ذلك المجال الجبهوي. لقد استمر حزبنا في بذل الجهود الجدية للحفاظ على الأشكال الجبهوية التي وفرها النضال السابق، ولملء هذه الأشكال بمحتوى جبهوي حقاً، وقد أمكن لعوامل منها مواقف حزبنا ونضاله المستمر، إحداث تغيير (طبعاً ليس التغيير المنشود بعد) إيجابي، أدى بالعمل الجبهوي عموماً، إلى التحسن النسبي، وبالجبهة إلى استعادة جوانب من حيويتها والسير باتجاه أفضل. وقد بدأ ذلك خصوصاً في أعقاب خيانة السادات وتوقيع اتفاقية

كامب ديفيد وإخراج حلف (كارتر- بيغن- السادات) إلى حيز الوجود، وهو يتطور الآن، ولو عبر تعرجات كثيرة، مع تطور الأوضاع في المنطقة وفي داخل البلاد.

ويحضرني بالمناسبة أن الرفيق الأمين العام لحزبنا كان قد قال في اجتماع القيادة المركزية عقد قبل أقل من عام: إن الناس يقولون عن جبهتنا بأنها جبهة مناسبات، ومع أن هذا القول فيه الكثير من الصحة إلا أن لهذه الجبهة أهميتها، ثم أردف: ومع ذلك فلا بد أن تكثر الجبهة من اجتماعاتها وتعالج القضايا المطروحة أمام البلاد. وكان محتوى هذا الكلام واضحاً، وفهم الجميع أنه نقد من جهة، وأنه دعوة لتحسين العمل الجبهوي من جهة ثانية، وأن مثل هذا التحسين أخذ يحصل ولو ببطء.

اجتماعات أيلول: نتائجها وأهميتها التاريخية وبعض مواقف حزبنا فيها

شكلت اجتماعات القيادة المركزية المنعقدة في شهر أيلول من العام المنصرم وما صدر عنها من قرارات بداية انعطاف في حياة الجبهة والعمل الجبهوي بالاتجاه الذي نناضل من أجله، وهي قد أكدت الأهمية الخاصة للجبهة، وبينت أن فعل القوانين الموضوعية أقوى من الرغبات الذاتية، كما أكدت أن الجهد الدائب الصبور الذي قام به الحزب كان له كل مبرراته.

لقد عالجت تلك الاجتماعات أوضاع سورية من جوانبها كافة، ودرست جملة المشاكل التي تعانيها، ويعانيها شعبها عمالاً وفلاحين ومثقفين ثوريين ومنتجين كادحين... إلخ، ووضعت الاتجاهات العامة للحلول الواجبة، وانعكس ذلك كله في القرارات المشهورة التي شكلت برنامج عمل موحد ملموس لجميع القوى الوطنية التقدمية، وأصبحت محركاً عاماً وهاماً للنضالات الشعبية الجماهيرية، التي انعكست بوضوح في أعمال المؤتمر القطري

السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي قراراته وتوصياته. وفتح ذلك كله المجال لحوارات جبهوية مع أوسع الجماهير الشعبية، كما وضع بداية جيدة لتطوير العمل الجبهوي.

وينبغي القول هنا باعتزاز كبير، إن شعبنا كله رأى وقدر الدور البارز الذي لعبه حزبنا الشيوعي السوري العظيم في أيلول، ولمس خلال هذا الشهر أثره الفكري والسياسي وتأثيره في رسم الاتجاهات الاقتصادية الضرورية اللازمة على مختلف المستويات، بدءاً من ضرورة تحديد أسعار مجزية لمنتجات الفلاحين، إلى حماية المستهلكين، إلى مكافحة الغلاء، إلى الدفاع عن مطالب العمال وسائر الكادحين، إلى المطالبة بتصفية البرجوازية الطفيلية، وتأمين عوامل تدعيم القطاع العام وتوسيع وتعميق دوره في الحياة الاقتصادية... إلخ. وواضح أن الذي ساعد الحزب على القيام بمثل هذا الدور الهام هو نشاطه المستقل المتعدد الجوانب، والمتجسد في صحافته وأدبياته عموماً وفي وثائق رئيسية، مثل التقرير السياسي والتقرير الاقتصادي الصادرين في نيسان عام 1977، وحزيران عام 1978 خصوصاً.

لقد مكّن هذا كله ممثلي حزبنا الشيوعي السوري في هذه الاجتماعات ليس فقط من الاشتراك النشيط في جميع المناقشات، بل وفي تقديم الاقتراحات الجدية البناءة، وتأكيد اتجاهات الحلول التي بها وحدها يمكن إنقاذ الوضع والسير به إلى أمام. لقد كان أثر حزبنا الشيوعي السوري، أثر لجنته المركزية، أثر منظماته وكوادره النشطة بارزاً جداً في هذه الاجتماعات. وقد أقر واعترف بذلك كل منصف. وقد ساهم هذا كله في تقوية وتعميق نفوذ الحزب في أوساط العمال والفلاحين وسائر الكادحين وفي أوساط المثقفين الثوريين وسائر الأوساط الوطنية والتقدمية، فقط لم ير

هذا الدور وهذا الأثر لحزبنا الشيوعي وحاول الحط منهما مراد يوسف وبعض أنصاره.

من الواضح تماماً أن عمل حزبنا في المجال الجبهوي لا يقتصر إطلاقاً على العمل في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، أو في مكاتبها أو في فروعها في المحافظات، وإنما هو أيضاً يشمل عمل ممثلي حزبنا في الحكومة، ومجلس الشعب وهيئات الإدارة المحلية، وفي مختلف مراكز والهيئات النقابية... إلخ. وفي جميع هذه المجالات، يعمل ممثلو حزبنا أو ينبغي أن يعملوا جميعهم لتنفيذ خط الحزب الذي من جملة أهدافه حشد الطاقات بغية حل المهمات المنتصبة أمام البلاد.

وإن حصيلة نضالنا الجبهوي، بصورة عامة، إيجابية، ولا ينفي هذا أن واجبنا أن نعير هذا المجال اهتماماً أكبر. ونحن قانعون بأن احتدام المعركة مع الإمبريالية الأمريكية والصهيونية والرجعية من جهة، ومع قوى اليمين الأسود وفصيلته الصدامية عصابة القتلة من الإخوان المسلمين من جهة ثانية سيزيد من أهمية الدور المفروض على الجبهة أن تلعبه، بل سيزيد من دور الجبهة ودور كل حزب من أحزابها، خصوصاً دور حزبنا الشيوعي السوري، طبعاً بين متطلبات الواقع وحاجات البلاد وبين أوضاع الجبهة وما ينبغي أن تكون عليه مسافات كبيرة، وهذا كله بالإضافة إلى التركيب الطبقي للمجتمع وأوضاع الأحزاب القائمة وما يمثله كل منها، وإلى تاريخ وتقاليد العمل السياسي في البلاد، يقتضي فيما يقتضي الاهتمام بالجبهة وأوضاعها وبتحسين عملها وزيادة دورها، بحيث تصبح حقاً وصدقاً مؤسسة قيادية وفعالة في حياة سورية العربية.

وأعارت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية هذا الأمر اهتماماً في اجتماعات أيلول المشهورة، وقيل يومذاك: لا بد من

توسيع الجبهة الحالية، فهذه الجبهة لا تمثل الشعب كله، ولا هي تضم كل القوى الوطنية التقدمية العاملة على الساحة. وقد ظهر منذ إنشائها حتى الآن قوى جديدة ذات فعالية، بل ربما كانت أكثر فعالية من بعض أحزابها، كما قيل: إن أحزاب الجبهة كلها تمر بأزمات، كذا!

وقيل بالمقابل: إن المهمة الأولى التي تجابه الجبهة ويمكن أن تصبح مدخلاً حقيقياً لتوسيعها، هي تطوير عملها وجعله منطبقاً أولاً مع ما نص عليه نظامها الداخلي، ومنسجماً ثانياً مع ميثاقها. فهذا هو أفضل طريق لجعل الجبهة ممثلة حقيقية للشعب، وأداة قادرة على تحقيق الوحدة الوطنية، واستقطاب كل القوى الحية السليمة، وبهذا أيضاً يمكن توجيه ضربة حاسمة قاصمة لكل محاولات الخصوم والأعداء الطبقيين العاملين على خلق البلبلة والصعوبات أمام البلاد من خلال إحداث البلبلة والصعوبات في الجبهة وفي كل حزب من أحزابها، وكان وراء هذا القول، هذا الاتجاه ممثلو حزبنا، وأيدهم في ذلك رفاق بعثيون وممثلو أحزاب أخرى حليفة. وتشكلت في ضوء هذه المناقشات لجنة سميت بلجنة تطوير الجبهة وتمثل فيها حزبنا بالرفيق دانيال نعمة، وأنيط بهذه اللجنة دراسة الأوضاع واللقاء بالمواطنين، وإعداد مشروع باقتراحات لتطوير العمل الجبهوي يوضع أمام القيادة المركزية وتقرر بشأنه ما ينبغي وما تراه.

ويعمل ممثل حزبنا في هذه اللجنة تحت إشراف المكتب السياسي والأمين العام لتنفيذ توجيهاتهما من أجل:

- أن يكون تطوير عمل الجبهة بالاستناد إلى ميثاقها ونظامها الداخلي، وباحترام هاتين الوثيقتين مدخلاً لتوسيع الجبهة.

- جعل الجبهة قيادة حقيقية وتناقش وتقرر الاتجاهات العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية انسجاماً مع ما هو منصوص عليه في ميثاق الجبهة ذاتها.

- عدم الاكتفاء في العمل الجبهوي بعمل القيادة المركزية، مع ما لهذا من أهمية كبرى بل حاسمة، أو بعمل فروعها في المحافظات، وإنما مد هذا العمل إلى جميع المستويات والاهتمام به جدياً في القواعد وخصوصاً في المعامل ومراكز التجمعات العمالية والسكنية وبين جماهير الفلاحين وسائر الكادحين. وأكد حزبنا أن هذا هو الطريق لحشد جميع الطاقات الوطنية والتقدمية، كما أكد في الوقت ذاته أنه ليس ضد أي توسيع حقيقي للجبهة الوطنية التقدمية يساعد في عزل الرجعية ويقوي مواقع التقدم في البلاد. وهو قد أكد أيضاً:

- عدم القبول بأي تنظيم أو تجمع أو تكتل يحمل زوراً وبهتاناً اسم الحزب الشيوعي السوري، فهذا سيكون معناه الوحيد تشجيع الانقسامات وبعثرة الجهود، ولن يقبل به حزبنا إطلاقاً.

- العمل كي يكون التوسيع باتجاه جذب ممثلي المنظمات النقابية العمالية إلى العمل الجبهوي، وقال حزبنا إن هذا لن يكون أبداً مجرد زيادة في عدد رفاقنا البعثيين في المؤسسات الجبهوية، وإنما سيكون شيئاً نوعياً، والأمر ذاته تقريباً بالنسبة إلى المنظمات الفلاحية.

- الحذر من مناورات العناصر المعادية ومحاولاتها الرامية للتسلل إلى المؤسسات الجبهوية عن طريق النقابات المهنية: نقابة المحامين، نقابة الأطباء... إلخ.

وفي الوقت ذاته، شدد حزبنا على ضرورة القيام بعمل جبهوي حقيقي في إطار هذه المنظمات النقابية المهنية لتحريرها من سيطرة الرجعية وطغيانها عليها. وبالفعل فقد اتخذت عدة

تدابير في هذا الاتجاه، فقد تقرر ضم رئيسي اتحاد العمال واتحاد الفلاحين للقيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، كما تقرر ضم رؤساء الاتحادات العمالية والفلاحية في المحافظات إلى فروع الجبهة.

وتشكلت الآن وتتشكل نقابات مهنية جديدة بعد حل النقابات السابقة، وتم ذلك في أعقاب نشاط قاعدي واسع، وعلى أسس جبهوية، ويتمثل حزبنا فيها على جميع المستويات وتساهم الأسماء التي نقترحها للعمل الجبهوي والمراكز الجبهوية في تعميق الاحترام الذي يحظى به حزبنا في أوساط حلفائه. إن لجنة تطوير الجبهة لم تنجز بعد المهمة التي كلفت بها، ولا هي تقدمت باقتراحاتها إلى القيادة المركزية لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ويعتور عمل هذه اللجنة الآن فتور كبير، ولا بد لها من أن تتابع مهمتها، ونحن من جانبنا ننشط كي تصل الأمور معها إلى نهايتها الطبيعية المنطقية.

ملاحظات خاصة حول مفهومنا للعمل الجبهوي

وفي هذا المجال لا بد من بعض الملاحظات ذات الأهمية الخاصة:

أولاً- إن حزبنا، إذ يؤكد ضرورة العمل الجبهوي وأهميته، يشدد في الوقت ذاته على أن هذا العمل ليس فقط عمل مجموع أطراف الجبهة مجتمعين بل هو أيضاً حصيلة النشاطات المستقلة لكل طرف من هذه الأطراف، ولهذا يؤكد حزبنا بقوة حرية نشاطه ونشاط كل حزب من أحزاب الجبهة، وحقه وحق حلفائه بصحافتهم العلنية المستقلة، فبهذا تتوسع الديمقراطية وتتأكد معانيها، ويزداد اقتناع الجماهير الشعبية بممارستها وبالعمل الجبهوي. وقد عبّر حزبنا بمنتهى الوضوح عن هذه الأفكار في

الاجتماعات المغلقة وأمام الشعب كله في كلمة الحزب المشهورة أمام المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ثانياً- إن حزبنا يحذر من قصّر العمل الجبهوي على القمة، أي على فوق، وهو يريده ويناضل كي يمتد إلى القاعدة إلى تحت، فبهذا يتحقق جذب أوسع الجماهير الشعبية إلى العمل الجبهوي، ويتسع التأثير في كل جانب من جوانب الحياة في البلاد، وواضح أنه بامتداد العمل الجبهوي إلى القواعد وتغلغله بين الجماهير تصبح القضية بيد الشعب وتصبح العودة عن أية سياسة وطنية أو اتجاه وطني وتقدمي من الأمور الصعبة جداً.

ولا يعني هذا أبداً أننا نقلل من أهمية العمل الجبهوي في القمة، كلا أبداً، وإنما نريد مثل هذا العمل كذلك وسيلة فعالة للعمل الجبهوي في القاعدة أيضاً.

ثالثاً- إن قيام حزبنا بدور قيادي متنام ومتعاظم في العمل الجبهوي وحياة الجبهة يقتضي الاهتمام المستمر الجدي بالسياسة، ولكن ليس فقط بالسياسة وإنما بالأمور الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية أيضاً. وكلما ابتعدنا في هذا الميدان عن أن نكون مجرد مرشدين ووعاظ على مختلف المستويات، وكلما تقدمنا من فوق إلى تحت باقتراحات ملموسة للمشاكل الملموسة، سرنا سيراً حثيثاً نحو تحقيق هذه المهمة، مهمة أن نلعب دورنا القيادي. وهذا يتطلب منا تعميق معارفنا وتوسيع وتعميق معرفتنا لواقعنا وحسن استخدامنا لجميع الإمكانات المتوفرة لدينا، وعدم التفريط بأي منها، في أي ميدان.

وعليّ هنا أن أركز على أمرين هامين:

الأول- أنه من المفيد لنا أن نتعلم جيداً من تجربة اجتماعات أيلول، ومن الدور الذي قام به الرفيق الأمين العام لحزبنا خلالها. فخلال هذه الاجتماعات تحقق دور حزبنا، خصوصاً من خلال

الاقتراحات الملموسة للمشاكل الكبرى الملموسة، وكم كانت رائعة ومفيدة لنا خلال هذه الفترة، حصيلة ونتائج اجتماعات اللجنة المركزية لحزبنا، والوثائق السياسية والاقتصادية الصادرة عنها.

الثاني- أنه من خلال المعرفة العميقة للواقع الحي، والتمكن من النظرية، ومن خلال الاقتراحات والحلول الملموسة التي نقدمها نثبت حقنا بدور أكبر في تقرير مصائر الوطن، ونقنع فئات أوسع فأوسع بضرورة ممارسة هذا الدور. ولن أكون مبالغاً ولا متجنياً على الحقيقة إذا قلت: إن ما يقوم به حزبنا يقوي الأمل بالمستقبل لدى الجماهير أوسع فأوسع من فئات شعبنا، ويبين أن في البلاد قوة تستطيع المساهمة بصورة متعاظمة في إنقاذ الأوضاع والسير بها إلى الأمام، ودون هذا يبقى كل زعيق عن السلطة كما تفعل خصوصاً بعض فصائل وتشكيلات أدعياء اليسار، مجرد زعيق لا معنى له ولا أثر.

رابعاً- إن الدور الذي يلعبه حزبنا الآن، في إطار الجبهة الوطنية التقدمية، إنما يعود مع صحة سياسته، إلى قوته التنظيمية ووجوده في جميع محافظات البلاد، وإلى أنه يؤلف جزءاً محترماً من جيش أممي عظيم هو جيش الشيوعية العالمي الذي يسير في طليعته حزب لينين الخالد، وواضح تماماً أن هذا الدور الذي نعتز ونفتخر به إنما يحتاج إلى توطيد وتوسيع وتعميق. وهذا يتم بمزيد من العمل لتقوية الحزب وتوسيع صفوفه في أوساط العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وبين النساء كما بين الرجال، ومن رص وحدته على أساس الماركسية اللينينية والأممية البروليتارية.

خامساً- إن العمل الجبهوي جانب هام من جوانب العمل الحزبي، وتزداد أهميته بمقدار ما يكون الحزب قوياً وبمقدار ما تكون للحزب حريته وتكون له استقلاليته في ممارسة الجوانب

الأخرى من نشاطه، وهذا يعني فيما يعنيه، أن حزبنا لا يمكن أن يسمح بأي اتجاه لتغليب الجانب الجبهوي في العمل على الجوانب الأخرى أو وضعه فوقها، أو الانحصار فيه والنشاط فقط من خلال المؤسسات الجبهوية، فسيطرة مثل هذا الاتجاه معناه فقط الوقوع في مستنقع اليمينية والسير نحو تصفية الحزب كحزب للطبقة العاملة، كما يعني هذا أيضاً أن حزبنا لا يمكن أن يسمح باتخاذ مواقف يسارية متطرفة من الجبهة تتجلى في احتقار هذه المؤسسة والتقليل من أهميتها، أو في السعي لدفع الحزب إلى أساليب وأشكال من النضال والمواقف تؤدي إلى تفجير الجبهة.

وبالفعل، فإن حزبنا لم يسر لا في الاتجاه الأول ولا في الثاني، وكان منطلقه الدعائم الثلاث لسياسته التي أكدها وصاغها بدقة المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري واستمر عليها المؤتمر الرابع، وهذه الدعائم هي:

1- التعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي وسائر الأحزاب والحركات الوطنية التقدمية.

2- الحفاظ على وجه الحزب المستقل، خصوصاً في القضايا المبدئية والكبرى.

3- الدفاع عن مطالب العمال والفلاحين، وسائر الكادحين، مطالب الشعب بأكمله.

نقول هذا، ولا ننفي أبداً أنه حصلت أخطاء وظهرت لونيات يمينية ويسارية، ولكنها لم تكن أخطاء ولونيات غير قابلة للتصحيح، أو أنها شكلت اتجاهاً عاماً للحزب كله. إن مثل هذا الخط هو ما ينبغي أن نستمر عليه، كل ذلك مع تطوير هذا الجانب أو ذاك من جوانب نشاطنا الحزبي ودون إهمال الجوانب الأخرى وبالانطلاق من متطلبات الظرف الملموس أيضاً.

في الجبهة الوطنية التقدمية، وحول هذه الجبهة مواقف مختلفة، ولهذا عوامله الموضوعية والذاتية، ومن المفيد التوقف عند هذه المواقف لأنها برزت جدياً، وأخذت تتوضح جدياً، في الظروف الراهنة، ظروف اشتداد التوتر الدولي الذي تدفع إليه الإمبريالية الأمريكية خصوصاً، وظروف تصاعد واحتدام المعركة الضارية الدائرة حالياً حول سورية.

إن المواقف التي تبرز الآن في إطار الجبهة وتعبر عن نفسها بهذا الشكل أو ذلك بوضوح أو بصورة ملتوية، يمكن إيجازها بالتالي:

1- الموقف الانهزامي اليميني، وقد عبَّر عنه ممثلو بعض الاتجاهات والتيارات اليمينية في بعض الأحزاب الجبهوية، وكان هم أصحاب هذا الموقف استغلال النواقص والثغرات والأخطاء، واستغلال نتائج النهج الذي اتبعه الحكم منذ سنوات، وساهموا هم أنفسهم في دفعه إليه، كما كان همهم تأكيد الجوانب المظلمة داخلياً وعربياً، والتعتيم على الإمكانات الكبرى في البلاد ولدى الجماهير الشعبية. وإن بعض أصحاب هذا الموقف أصر عن وعي ولمصلحة كبار المستثمرين والرجعيين على نفي النضال الطبقي، والتشكيك بالأصدقاء والمبالغة بقوة الأعداء. ولم يهمل هذا البعض أيضاً التهويل بقوة التيارات الدينية والتهويش بها، أو التستر بالحرص على الديمقراطية المجردة لتقوية مواقع اليمين وجلب عملائه في المنظمات المهنية خصوصاً، إلى المراكز المسؤولة سواء في الحكم أو في الجبهة.

ويعكس هذا الموقف، دون شك، عداءً دفيناً للشيوعية والاتحاد السوفييتي وخوفاً من التقدم الاجتماعي، وارتباطاً

بمصالح الفئات العليا من البرجوازية وخصوصاً الطفيلية، وهو قد أصيب بهزيمة كبرى، وإن لم تكن حاسمة بعد.

2- الموقف الوطني التقدمي الحازم، وقد تمثل خصوصاً في حزبنا وفي شخصيات مرموقة من البعث، كذلك وقف مواقف جيدة ممثل حزب الوحدويين الاشتراكيين وغيرهم. ومفهوم من سياق هذه المداخلة، أية آراء واقتراحات عبر عنها أنصار هذا الموقف، ولا ينفي هذا أبداً، أن على المسؤولين في البعث، ممن أعلنوا شعارات أيدها شعبنا، أن يعملوا لتجسيد هذه الشعارات في مواقف عملية محسوسة. ولا بد خصوصاً من تدابير أعمق فأعمق تؤكد فعلاً أنه لا مستقبل في البلاد إلا للتقدم والاشتراكية.

3- موقف سلطوي إصلاحي يرى الصعوبات ويشعر بتزايدها وينسب أسبابها إلى العوامل الخارجية وحدها، وهو يريد التخلص منها، ولكن ليس بإزالة أسبابها الحقيقية وإنما عن طريق تدابير أمنية وبعض التدقيقات أو بعض الإصلاحات غير الجذرية، أو عن طريق ترضيات هنا، وتراجعات هناك، ثم فيما بعد قد تعود حليمة إلى عادتها القديمة، كما يقول المثل الشعبي.

ومع هذه المواقف الثلاثة برز موقف آخر ينطلق أصحابه من أن المعركة هي معركة وطنية فقط، وهي ليست أبداً طبقية. ولأن المعركة هي هكذا فهم يقولون: ينبغي التركيز فقط على الجانب الوطني، جانب العداء لأمريكا وإسرائيل والسادات، كما يقولون: لا يصح الآن الاتجاه إلى تدابير تعمق النضال الطبقي، بل ينبغي العمل فقط من أجل الوحدة الوطنية ومن أجل المصالحة الوطنية. طبعاً إن الجانب الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية في معركتنا واضح جداً، ونحن الشيوعيين ننطلق من أن الأساس عندنا هو المعركة ضد الإمبريالية الأمريكية خصوصاً، ولهذا فإننا نرى نحن أيضاً أن كل من تعز عليه قضية الوطن ينبغي أن

يُفسح المجال أمامه للمساهمة في النضال الوطني، ولكن هل يمكن تناسي حقائق التاريخ؟

إن ملوك فرنسا، ونبلاءها والفئات العليا منها قد خانوا الوطن ولجؤوا إلى الأجنبي ضده عندما انتصرت الثورة الفرنسية، والتجربة مع الحرس الأبيض الروسي بعد الثورة الاشتراكية العظمى معروفة تماماً. وفي زمن الحرب الوطنية العظمى، أين سار الكولاك وأحزابهم؟ أليسَ مع العدو الهتلري ضد الوطن الاشتراكي؟

وفي بلادنا أيضاً تفعل القوانين الاقتصادية والاجتماعية فعلها أيضاً، ولا يصح لنا أن نتجاهل ذلك، لا يصح لنا البتة إلا أن نعرف ونقدر بصورة علمية موضوعية موضع كل طبقة وكل فئة اجتماعية من القضية الوطنية، نقول القضية الوطنية ولا نقول الاشتراكية، وليس سلوك السادات خفياً علينا جميعاً. وإننا هنا نريد من التدابير ما يساعد على تجميع كل القوى الوطنية حقاً وصدقاً، كل الطبقات والفئات الوطنية حقاً وصدقاً. ومثل هذه التدابير معروفة لدينا جميعاً، وإننا لعلى ثقة بأن التدابير الديمقراطية التي طالبنا بها ليس من شأنها أن تغير من المحتوى الطبقي للوضع، وإنما هي ضرورة لتأمين الوحدة الوطنية كما نفهمها، لتأمين أوسع وحدة وطنية، وحدة العمال والفلاحين والمثقفين والمنتجين الصغار وجميع الكادحين.

إن ترك الأمور على حالها، معناه ترك القاعدة الاجتماعية للرجعية تقوى وتقوى، تتسع وتتسع، معناه ترك القاعدة الاجتماعية للوطنية في حالة قلق واستياء وتفكك فهل يصح ذلك؟ أبداً بكل تأكيد.

أما المواقف من الجبهة فيمكن اختصارها بالتالي:

1- مواقف معادية لها مكافحة ضدها، وحول هذه المواقف تلاقت وتشابكت قوى اليمين الأسود وبعض أدعياء اليسار. وقد ركزت هذه القوى جميع جهودها على تشويه صفحة الجبهة الوطنية التقدمية، والتقليل من شأنها، وإنكار كل أثر لها، كما زادت من شراستها خصوصاً في أعقاب اجتماعات أيلول، وإعلان مقررات القيادة المركزية يومذاك.

ومن الطريف أن فريقاً من هذه القوى في قتاله ضد القوى الوطنية التقدمية يتوجه نحو البعثيين قائلاً لهم بكثير من الجدية: إننا نحذركم من الخطر الذي سيحدق بحزبكم وبدوره القيادي في حال قبولكم بتطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية، ففي هذا الحال سيفوش الشيوعيون، وسيطفون على السطح. بل ربما قالوا أكثر وأخطر من ذلك، وإن هذا الفريق ذاته، وربما ابن عم له أيضاً، يتوجه للغرض ذاته، نحو حزبنا وقواعده متباكياً على ماضي الحزب، متظاهراً، أي والله العظيم، بالحرص الشديد على وجهه المستقل ودوره في حياة البلاد، وهو يفعل ذلك كله من خلال تساؤلات عديدة بريئة طبعاً، مثل: ترى كيف تقبلون من قيادتكم بأن تُحوِّل الحزب إلى ذيل للبعث؟ أو كيف تقبلون بأن تصبحوا بيادق وحجارة شطرنج (كذا)؟ ثم ألا تعتقدون أن قيادييكم أو بعضهم على الأقل شاخوا، أو تعبوا، أو استمرؤوا الحياة السهلة المريحة وأغرتهم المكاسب والمنافع؟

وهنالك دون ريب آخرون من طرازات مختلفة يقولون للبعثيين: وهل من الضروري أن تكون الجبهة مع الشيوعيين؟ ثم أليسَ تحالفكم مع الشيوعيين هو السبب في متاعبكم الداخلية والخارجية؟ وغرض هؤلاء واضح، إنه السعي لضرب التحالف بين

البعثيين والشيوعيين لإضعاف النظام بأكمله و إفقاده إحدى سماته الوطنية والتقدمية في أعين الجماهير داخلياً وعربياً، ولعزله في المجال التقدمي دولياً. وكأن هؤلاء يريدون من القوى التقدمية في سورية أن لا ترى ماذا أحاق بالعراق بعد مواقفه المعادية للشيوعية والديمقراطية. وواضح أيضاً أن قوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي التي تقف وراء كل هذه الأقاويل والتخرصات وكل هذه المحاولات، وهي التي تنفخ في نارها.

2- مواقف مؤيدة للجبهة راغبة في رؤيتها جبهة حقيقية فعالة، قادرة على القيام بمهامها وهذه المواقف تتبناها وتناضل من أجلها جماهير الفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين، ومثل هذه المواقف عبر عنها كتاب وصحفيون وأساتذة ومعلمون وعمال وفلاحون وحرفيون، وعبَّر عنها رجال ونساء، شباب وطلاب، من كل صنف ولون، خلال اللقاءات التي قامت بها لجنة تطوير الجبهة مع المواطنين في أعقاب اجتماعات أيلول من العام المنصرم.

3- مواقف بينَ بينْ، وهي مواقف أناس وفئات هم من حيث الموقف العملي ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، ومن حيث المبدأ مع فكرة الجبهة الوطنية التقدمية، ولكنهم ضد هذه الجبهة القائمة حالياً لأنهم لا يرون من هذه الجبهة إلا نواقصها وعيوبها، أو لأنهم ضد نظام الحكم الآن، وهم يعتقدون أن انهيار الجبهة الحالية قد يؤدي إلى انهيار الوضع ويفسح المجال أمامهم.

إننا لا نريد الخوض حالياً في عوامل هذه المواقف وفي من هو المسؤول عن الوصول إليها، ولكن الواضح أن أصحابها، أو بعضهم على الأقل، قد ذهبوا بعيداً، ولم يريدوا أن يروا أن حصيلة مواقفهم هذه قد استفادت منها الرجعية السوداء إلى هذا الحد أو ذاك، والسبب في ذلك هو التخلي عن النظرة الطبقية

الحقيقية لما يجري، وإغفال دور الأوضاع المحيطة أو تجاهل خطر الهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية عموماً، وخطر الهجمة الأمريكية المرتبطة بمجمل استراتيجيتها وتكتيكها الحاليين وعلى النطاق الدولي بأكمله.

النضال من أجل الجبهة الوطنية التقدمية مهمة ثابتة

إننا بكل تأكيد نناضل وسنظل نناضل كي تنهزم هزيمة كاملة منكرة كل المواقف المعادية للجبهة، وكي تنتصر المواقف المؤيدة لها، وكي يعود إلى طريق العمل فيها ومعها كل أولئك المواطنين الوطنيين التقدميين المعادين حقاً وصدقاً للإمبريالية والصهيونية والرجعية مهما كانت مواقفهم الحالية .

أولاً- لقد كان صعباً علي أن أتحدث عن كل جوانب النشاط في عمل حزبنا الجبهوي، أو الإشارة إلى كل نجاحاته، فهي نجاحات لا بأس بها إطلاقاً. وفي الوقت ذاته فقد كان واجباً علي أن أفرد حيزاً كافياً للبحث في النواقص الموضوعية والذاتية التي عرفها نشاطنا الجبهوي عموماً ونشاطي أنا خصوصاً. ولكنني لم أفعل ليس خوفاً أبداً مع أن الخوف من الحزب صفة شيوعية حقيقية، وإنما لأنني رأيت أنه يكفي ما تعرض له حزبنا من حملات مغرضة متعمدة في مجال النشاط الجبهوي الحالي.

ومع ذلك أقول: رغم الظروف الموضوعية التي مررنا بها كان يمكن لنشاطنا الجبهوي عموماً، ولنشاطي على الأخص، أن يكون أفضل في جميع المجالات فكرياً وسياسياً وعملياً. ويكفي لمعرفة جانب من النقص أن أشير إلى أن الفترة السابقة كلها قد انقضت دون أن نبادر أو أبادر إلى تحضير لقاءات مع ممثلي حزبنا في الفروع مثلاً للبحث معهم في أعمالنا الجبهوية وطرق تحسينها، وأنني واثق بأن حزبنا وهيئاته القيادية الجديدة

سيتلافون بعد هذا المؤتمر جميع هذه النواقص. بقي أن أؤكد لكم مسألة ربما هي من أهم المسائل في ظروفنا، إننا أبداً لم نسمح لأنفسنا لحظة بأن نتخذ أي موقف، لا سراً ولا علناً، يمكن أن يسيء للحزب الشيوعي السوري الذي لا يعادل شرف الانتماء إليه مجرد الانتماء إليه، كل قصور العالم وسياراته وأمواله.

نعم جرى تقصير، وكانت هناك أخطاء ونواقص، وكان يمكن العمل بكل تأكيد بصورة أفضل، ولكن ثقوا بأننا لم نسمح بأن تصدر عنا أية إساءة مهما كان نوعها، ولهذا دوافع ذاتية صرفة، ولكنها مرتبطة بصميم التكوين الشيوعي، وبصميم النظرة الشيوعية إلى الحياة كلها.

ثانياً- لقد خلت مداخلتي قصداً من التعرض للنشاط الثنائي، الذي قام به ممثلو حزبنا وقادته مع أحزاب الجبهة وممثليها على مختلف المستويات، فقد كان لهذا النشاط آثار إيجابية عديدة ومتنوعة، سواء بالنسبة لحياة هذه الأحزاب، أو للجبهة أو لقضايا البلاد كلها.

ويمكنني الآن أن أقول بأن لقاءات الرفيق الأمين العام لحزبنا مع الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي قد أعطت ثماراً طيبة في مجالات عديدة، كذلك كانت لقاءاته مع ممثلي الأحزاب الأخرى الحليفة. وقد كان وجود ممثل لحزبنا في وفود رسمية تمت في موسكو أو هافانا، أو جرت هنا في دمشق، أمراً مفيداً على النطاق الحزبي والشعبي، وكان ذلك إقرار بحزبنا وبدوره على حياة البلاد واعترافاً بوزنه العربي والعالمي، وقد استخدمت كل هذه المناسبات من أجل المساهمة في تحقيق خطنا الوطني والأممي.

وكذلك كانت لصلات حزبنا المستمرة الدائمة مع ممثلي وقادة الأحزاب الحليفة والصديقة آثارها الهامة، وإنكم تلمسون

ذلك كله من خلال التحيات التي تلقاها مؤتمرنا وحزبنا من هؤلاء جميعاً.

ثالثاً- من المعروف جيداً أية آثار عميقة تمارس مواقف حزبنا الشيوعي السوري، ونشاط مناضليه على مختلف المستويات، في حشد الطاقات الوطنية والشعبية ضد الهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية من جهة، وضد تحركات وجرائم الرجعية وعصابات الإخوان المسلمين من جهة ثانية.

ومع ذلك، ينبغي أن أشير هنا إلى الأهمية الخاصة الكبرى التي يلعبها استشهاد الرفيقين العزيزين عمر عوض وأنطوان صراف، والرد الحازم الباسل الذي قامت به منظمة حلب الشيوعية العريقة، في رفع المعنويات لدى جميع القوى الوطنية التقدمية وفي تعميق التحالف الجبهوي بينها وفي رفع راية الحزب وسمعته. ويعترف بذلك حتى بعض اليساريين المتطرفين، الذين طالما هاجموا حزبنا وافتروا عليه زوراً وبهتاناً. وهكذا يتأكد جلياً أن دماء الشهيدين عمر عوض وأنطوان صراف، ابني منظمة حلب، ابني حزبنا الشيوعي السوري ليس فقط لن تذهب هدراً بل هي تعطي ثمارها، فالمجد والخلود لهما ولجميع شهداء حزبنا الأبرار.

لقد كانت إقامة الجبهة الوطنية التقدمية انتصاراً لحزبنا ولنضاله الطويل، لأفكاره، وللنظرية التي يعتنقها ويهتدي بها، كما كانت انتصاراً لشعبنا ولجميع قواه الوطنية التقدمية الأخرى، وقد كانت المرحلة المنصرمة من العمل الجبهوي مرحلة قوت مواقع حزبنا داخلياً وعربياً ودولياً وقد أغنت تجاربه وسلحته بأسلحة جديدة لتحسين عمله في هذا الميدان وغيره من الميادين.

والآن، وقد انعقد مؤتمرنا الخامس، وأصبحنا على عتبة مرحلة جديدة في حياة حزبنا الشيوعي العظيم، والآن وقد أصبح

بأيدينا وثائق تلخصت وتجسدت فيها بعمق ووضوح جميع تجارب حزبنا النضالية (تقرير اللجنة المركزية أمام المؤتمر الخامس، وتجارب الحركة الشيوعية العالمية وطليعتها حزب لينين العظيم، برنامج الحزب الشيوعي السوري)، الآن سنصبح أكثر قوة وأكثر قدرة على التأثير في مجمل حياة شعبنا والمساهمة في نضاله البطولي، الآن سنصبح أكثر قوة وقدرة على الاشتراك في الأعمال الرامية لتطوير الجبهة الوطنية التقدمية وجعلها جبهة قادرة على تأمين الوحدة الوطنية الواسعة، على توحيد جميع قوى شعبنا الحرة الخيرة التي تخوض النضال البطولي ضد اتفاقات كامب ديفيد، ضد حلف كارتر- بيغن - السادات، ضد الهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية، وفي سبيل الأهداف الكبرى التي لخصها تقرير اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري أمام مؤتمره الخامس أي في سبيل الأهداف الكبرى التي تطرحها المرحلة الراهنة أمام حزبنا، أمام الجبهة الوطنية التقدمية، أمام كل القوى الحرة الشريفة في بلادنا، أمام وطننا سورية الحبيبة.

حول نشاط الحزب الجبهوي
وحول أوضاع وآفاق الجبهة الوطنية التقدمية[9]

أيها الرفاق!

نعتقد أن أعمال الجبهة الوطنية التقدمية ونشاطاتها وأوضاعها وأوضاع الأحزاب المنتمية إليها معروفة لديكم. ومع ذلك، فإن التطورات الأخيرة في البلاد وما سبقها وما رافقها من أحداث قد تركت آثارها العميقة على كل شيء، وبضمن ذلك على الجبهة الوطنية التقدمية وعلى أحزابها. وإذا كانت أوضاع حزبنا الشيوعي السوري تتحسن باضطراد، ويتنامى دوره، وتزداد الثقة الجماهيرية به، ففي إطار حزب البعث العربي الاشتراكي جرت وتجري تمايزات تؤدي عموماً إلى تعمق مواقع الاتجاه الديموقراطي فيه واتساعها. وإن عملية التمايز هذه مستمرة الآن. أما الاتحاد الاشتراكي العربي فقد تبلور فيه جناحان، عقد كل منهما مؤتمره، وانتخب هيئاته القيادية، وأذاع بيانات ووثائق تحدد مواقفه. وكان أبرز ما تم هنا هو خروج فوزي الكيالي من الساحة. وتم ذلك كما يقول أنصاره السابقون نتيجة لمواقفه الانهزامية الانتهازية، التي تلاقت مع مواقف الرجعية الداخلية وقوى الثورة المضادة، ومع ما يريده أنصار كامب ديفيد والمحركون له وراء المحيط.

وهنالك صعوبات إضافية في أوساط حركة الاشتراكيين العرب، ونحن نأمل أن يتخلص منها أصدقاؤنا وحلفاؤنا الاشتراكيون، وإننا نبذل جهدنا للمساعدة في هذا الاتجاه.

وبالمقابل، فإن المفاهيم الطبقية قد تعمقت عموماً، وتوضّحت أكثر من ذي قبل، ولو بنسب مختلفة في غالبية الأحزاب القومية في

---

[9]) من مداخلة الرفيق دانيال نعمة أمام المؤتمر الخامس للحزب عام 1981.

الجبهة الوطنية التقدمية (حزب الوحدويين الاشتراكيين على سبيل المثال)، وأصبحت مواقف حزبنا تجد لها صدى أكبر لدى هذه الأحزاب وممثليها، يدل على ذلك الاستقبال الحار الذي حظيت به كلمة الرفيق خالد بكداش من المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومن جميع الأوساط الوطنية والتقدمية في البلاد.

... إن نتائج اجتماعات أيلول وقراراتها قد أكدّت كيف يمكن أن يتحقق الدور القيادي والمساهمة القيادية الفعالة لحزب الطبقة العاملة بالفعل، كما بيّنت أن الصراخ والزعيق المستمرين حول الدور القيادي الكلامي من مواقع الانعزال والتقوقع لا قيمة لهما البتة على ساحة الواقع الحي.

... ويدرك ذلك بعمق أشقاؤنا في الطبقة في البلدان الاشتراكية، لذلك يبذلون جهوداً مشكورة للمساهمة في تعزيز دور الجبهة الوطنية التقدمية في حياة البلاد، مقدرين أن في ذلك تعزيزاً لدور حزبنا نحن أيضاً.

إن احتدام المعركة الدائرة حالياً في سورية على جميع الجبهات، قد فرض من جملة ما فرض اتخاذ عدد من التدابير التي تشكل انتصاراً لحزبنا وللقوى الوطنية التقدمية، والتي تُعد ضرورية لتصعيد المعركة ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية.

لقد أُلغي القرار المتعلق بمنع السفر عن رفاقنا ورفيقاتنا، ولقد أُلغي قرار نقل المعلمين والمدرسين الشيوعيين. وقد تقرر وقف تسريح الشيوعيين أو منعهم من العمل لأسباب أمنية كذا.

إننا نُعد هذا عودة عن خطأ، وإعادة للحق إلى أهله، وهو لا ينفي بقاء أشياء كثيرة تتعلق بحرياتنا، بطلابنا، بحلفائنا الآخرين ينبغي أن تتحقق.

والمهم الآن أن نعمل لتثبيت ما تحقق وتحقيق ما لم يتحقق بعد.

... أيها الرفاق!

إن لجنة تطوير الجبهة لم تنجز بعد المهمة التي كُلِّفت بها، ولا هي تقدَّمت باقتراحاتها إلى القيادة المركزية لمناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، ويعتور عمل هذه اللجنة الآن فتور كبير، فبعض أعضائها يعيشون أوضاعاً خاصة، ففوزي الكيالي في حكم المبعد، وقد أبعده إخوانه ذاتهم. وآخرون يعانون من اضطراب في مواقفهم كممثلي الاشتراكيين العرب. والبعثيون يتابعون النقاش فيما بينهم من جهة، وهم مرتبكون نتيجة للأحداث المتتابعة من جهة أخرى.

ورغم ذلك كله، فقد تم التوصل إلى بعض الأشياء عملياً ومبدئياً: ضم ممثلي العمال والفلاحين إلى المؤسسات الجبهوية، كما ذكرنا آنفاً. وإقرار إصدار صحيفة تنطق باسم الجبهة (تستمر المناقشة في كيفية إصدارها وعلى أية أسس). كما تجري متابعة النقاش في القضايا الأخرى (تأليف مكاتب مختصة تابعة للقيادة المركزية، وإحداث فروع للجبهة في المحافظات... إلخ).

وبكلمة، فلجنة تطوير الجبهة ما تزال قائمة، وعليها أن تتابع مهمتها. ونحن من جانبنا ننشط كي تصل الأمور معها إلى نهايتها الطبيعية المنطقية.

... برز موقف آخر ينطلق أصحابه من أن المعركة هي معركة وطنية فقط، وهي ليست أبداً طبقية، ولأن المعركة هي هكذا، فهم يقولون: ينبغي التركيز فقط على الجانب الوطني، جانب العداء لأمريكا وإسرائيل والسادات، كما يقولون: لا يصح الآن الاتجاه إلى تدابير تعمق النضال الطبقي، بل ينبغي العمل فقط من أجل الوحدة الوطنية، ومن أجل المصالحة الوطنية. وتدور مناقشات أخوية صريحة بين ممثلي حزبنا

وأنصار هذا التيار. وقد سأل الرفيق خالد بكداش مرة أحد أبرز ممثلي هذا الموقف، الصديق عبد الغني قنوت: ماذا تتصور بالوحدة الوطنية؟ ومع من تريد المصالحة الوطنية؟ ثم هل النضال الوطني ينفي النضال الطبقي؟ ثم أليس في كل نضال وطني محتوى طبقي، أساس طبقي؟

دراسة نظرية موجزة حول التحالفات[10]

الرفاق الأعزاء!

لقد تناول القرار حول الذكرى الستين لميلاد الحزب الشيوعي السوري، فيما تناول، سياسة التحالفات التي يطبقها الحزب، وقد جاء فيه: "لقد كدس الحزب الشيوعي السوري، خلال نضاله الطويل، تجربة غنية في مجال تطبيق سياسة التحالفات، وكان الحزب ينطلق في ذلك كله من مبدأ لينيني أساسي في أن الطبقة العاملة في مختلف مراحل نضالها تحتاج إلى تحالفات طبقية وسياسية بعيدة ومرحلية، وأن التحالف الرئيسي إنما ينبغي أن تقيمه مع جماهير الفلاحين الكادحة".

وتناول الرفيق خالد بكداش هذا الموضوع من خلال معالجته لقضايا الجبهة الوطنية التقدمية في خطابيه الهامين: في خطابه التاريخي بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس حزبنا الشيوعي السوري، وفي الخطاب الذي ألقاه أمام المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ومن الواضح أن سياسة التحالفات هذه، والتي تجد تعبيراً ما عنها في الجبهة الوطنية التقدمية القائمة في البلاد، لم تنشأ من فراغ، وإنما استندت إلى تعاليم الماركسية اللينينية من جهة، واغتنت بالممارسة من جهة، وساهمت عن هذا الطريق من جهة أخرى، في إغناء النظرية ذاتها.

ويوجب هذا كله على المكتب الفكري المركزي، أن يقوم بإلقاء الأضواء على التعاليم أو النظرية التي يعتمدها الحزب الشيوعي

---

[10]) كتبها دانيال نعمة وأصدرها المكتب الفكري التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في أوائل شباط عام 1985.

السوري، في سياسته التحالفية، ومن هنا كان الباحث في إعداد لهذه الدراسة العلمية الموجزة التي يضعها بين أيديكم، آملين أن يكون فيها بعض الفائدة في شرح الأسس النظرية لسياسة حزبنا الشيوعي التحالفية ونشاطه الجبهوي، وفي فهم الأسس الثلاثة لسياسته الجبهوية ونعني بها الحفاظ على وجه الحزب المستقل، والدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية، والحفاظ على التعاون مع القوى الوطنية والتقدمية المكونة للجبهة الوطنية التقدمية.

ويجعل كذلك من هذه الدراسة أكثر إلحاحاً كون الحزب كله منهمك الآن في مناقشة موضوعات اللجنة المركزية إلى المؤتمر السادس للحزب، فهذه الموضوعات، كما نعرف، تعالج بجدية قضايا التحالفات والجبهة الوطنية التقدمية، قضايا تعبئة كل القوى الوطنية والتقدمية في المعركة القاسية ضد الإمبريالية الأمريكية والصهيونية وإسرائيل وضد الرجعية، وفي سبيل الحرية والديمقراطية والعودة بالبلاد إلى طريق التقدم الاجتماعي، وفي سبيل درء أخطار الحرب النووية والحفاظ على السلام العالمي.

في تحالفات الطبقة العاملة وحزبها السياسي

مسألة التحالفات مسألة مركزية استراتيجية وتكتيكية

إن مسألة التحالفات هي من المسائل المركزية في استراتيجية وتكتيك الأحزاب الشيوعية والعمالية، ذلك لأن هذه المسألة هي في مختلف مراحل الحركة الثورية المفتاح الذي يضمن الظروف الملائمة لتأمين أهداف الطبقة العاملة.

إن التحالفات طبعاً ليست هدفاً بذاتها، وإنما هي وسيلة تساعد وتخدم في الوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للطبقة العاملة. ولكن لا بد عند البحث في مسألة التحالفات من ملاحظة ما يلي:

برغم الأهمية التي ترتديها التحالفات فإنه لم توضع بعد لعوامل مختلفة، نظرية متكاملة حول هذه المسألة. ولا يرى الباحث في مؤلفات ماركس وإنجلز ومؤلفات لينين من بعدهما، وكذلك في وثائق الكومنترن، إلا صيغاً حول المبادئ الأساسية الواجب إتباعها في مسألة التحالفات.

وهكذا يمكن القول إن نظرية تحالفات مستقلة في إطار التعاليم الثورية هي غير موجودة، ونحن لا نراها بشكل كاف، ويفسر هذا ما يلي:

آ- أن مسألة التحالفات هي مسألة نظرية، وهي في الوقت ذاته مسألة سياسية حادة. وإن تثبيت الموقف النظري قد تنجم عنه عواقب سياسية مباشرة. وانطلاقاً من هذا كله، فهناك تجنب واعٍ لتفسير الموقف النظري في التحالفات بصورة مفصلة.

ب- إن مسألة التحالفات تتوقف إلى حد بعيد على الظروف الملموسة. وهناك من يقول إنها ليست قضية استراتيجية، ولذلك فهي لا تدخل في إطار تحديد طبيعة المرحلة وأهدافها والقوى المحركة لها، وإنما هي قضية تكتيكية وهي تتطلب مرونة واستعداداً لتبديل أساليب العمل، ومن هنا الصعوبة في إيجاد نوع من الوصفات الممكن استخدامها في جميع الظروف.

وانطلاقاً من هذا، يصبح من المفهوم لماذا يستمر الجدل وتستمر المناقشات داخل الأحزاب الشقيقة، ولماذا تتعرض وحدة هذه الأحزاب للتهديد؟ إن قضية التحالفات قضية حادة، وعلى الأحزاب الشقيقة إعارتها اهتماماً جدياً وأن تتدارس مختلف جوانبها، وأن يكون لديها مبررات تحالفاتها، وأن تكون يقظة، خصوصاً أن التحالفات تتم مع قوى كان في السابق خلاف بينها وبين الأحزاب الشيوعية والعمالية. وهذا كله، يقتضي النظر إلى الأسس النظرية في التحالفات.

لم ترد كما ذكرنا آنفاً، في مؤلفات ماركس وإنجلز وكذلك لينين نظرية متكاملة حول التحالفات، ويعود السبب إلى أن هؤلاء الزعماء لم يؤلفوا كتباً مدرسية بل كانوا يركزون على المسائل الأساسية في الحركة العمالية. وعلى حل المسائل التي تتطلب حلاً عاجلاً، ولكن هذا لا يعني أنهم لم يعالجوا قضايا التحالفات، فتجد في مختلف كتاباتهم أسساً ومبادئ تتعلق بالتحالفات في الظروف الملموسة. وإننا نستطيع أن نأخذ منها دروساً تفيدنا في نشاطنا العملي. وإن تعرفنا على الموقف الأسلوب لمعلمي الماركسية في قضية التحالفات يُبيّن أنهم تطرقوا إلى المسائل التالية:

1)- أسس التحالفات.
2)- تركيب التحالفات.
3)- أهداف البروليتاريا من اشتراكها في التحالفات.
4)- مبادئ العلاقات بين القوى المتحالفة.

في أسس التحالفات

إن هذه الأسس تتعلق بمفهوم التحالف بصورة عامة، ولكن ماذا تعني بالتحالف الطبقي؟ وأين الصعوبة في هذه المسألة؟

إننا نعني بهذا التحالف تحالف الطبقة العاملة مع طبقات وفئات اجتماعية أخرى، وإن الصعوبة هنا هي في تحديد من أين يبدأ التحالف؟ وأين ينتهي؟ ومتى يبدأ؟ ومتى ينتهي؟ والأساس الموضوعي للتحالفات كما أكد ماركس وإنجلز ومن ثم لينين هو تطابق المصالح الموضوعية للطبقات المتحالفة. فمن الواضح أنه في مراحل معينة من التطور تتطابق مصالح الطبقة العاملة مع مصالح طبقات وفئات اجتماعية أخرى، وقبل كل شيء مع مصالح الشغيلة، وأحياناً مع مصالح طبقات برجوازية.

كان لينين يقول: "مع البروليتاريا في النضال ضد الرجعية الإقطاعية، ومن أجل تصفية أشكال الاضطهاد ما قبل الرأسمالية تقف كقاعدة جميع الطبقات المعارضة للإقطاع، أي عناصر البرجوازية المعارضة أو الطبقة المثقفة أو البرجوازية الصغيرة، أو القوميات المضطهدة والأديان والطوائف".

والمقصود هنا أنه في الكثير من المراحل، وخاصةً قبل إقامة الاشتراكية، تتطابق فيما بينها مصالح طبقات متعددة. وهذا يصح أكثر بطبيعة الحال في ظروف حركة التحرر الوطني حين تقوم من حيث المبدأ، أوسع الفئات من السكان في المستعمرات والبلدان المتحررة حديثاً، بالنضال ضد الإمبريالية.

ولكن التطابق في المصالح الموضوعية لا يعني وجود التحالف الطبقي. فهذا التحالف يتكون حيث يجري توحيد طبقات مختلفة في مجرى الحركة الواحدة أو بكلمة أخرى، حيث يجري توحيد جهود ونضالات طبقات مختلفة في مجرى الحركة الواحدة.

ومن الواضح أن مثل هذا التحالف إنما يتحقق بالطرق الطوعية، وتحدث خلاله مساومات، وهي ممارسات ضرورية لا بد منها كما يبدو من ملاحظات واضعي الماركسية اللينينية ومن تجارب الحركة الثورية بأكملها. وبهذا المعنى كان لينين يفرق بين تطابق المصالح الموضوعية وبين دعم نضال القوى الأخرى، وبين التحالف الطبقي. ولكن أين الفروق؟

إن تطابق المصالح لا يفرض شيئاً، وهو تجريد. ومن هنا قيل: هذه الطبقة قد تكون مهتمة أو لا شيء آخر. وقيل: إن دعم نضال الطبقات الأخرى لا يعني التحالف، فالدعم لا يتطلب أية مساومة لأن الاشتراكيين الديمقراطيين (الشيوعيين) يؤيدون القوى المعنية ضد العدو المعين، وإن هذا يعني دعم أية قوى إذا كان في دعم هذه القوى فائدة للطبقة العاملة، وهذا هو دعم النضال ضد العدو المشترك.

أما بشأن التحالف الطبقي فإن معلمي الماركسية كانوا يقصدون تطابق المصالح والاتجاه المشترك الموضوعي للضربات الطبقية ضد العدو المشترك، وعلى هذا الأساس يتم التعاون الثابت بين الطبقات المختلفة، ومثل هذا هو أعلى مستوى للتحالف.

وفي هذه النقطة ذاتها جاء تأكيد أن هذه التحالفات قد تكتسب أشكالاً مختلفة، بمعنى أنها قد تكون منظمة أو غير منظمة، لأنه من الضروري التمييز بين التحالف الطبقي، والائتلاف السياسي. فمن أجل التحالف الطبقي ليس ضرورياً إيجاد اتفاق بين الأحزاب أو أي شكل آخر من الائتلاف السياسي. وكان لينين يقول عام 1908: "إن ائتلاف الطبقات لا يفرض إطلاقاً، وجود هذا الحزب أو ذاك، ووجود الحزبية".

وكان لينين يقصد بهذا أن التحالف لا يستدعي تعدد الأحزاب عموماً. إن تحالف الطبقات لا يفترض أبداً لا وجود هذا الحزب الجبار أو ذاك، حتى ولا وجود الحزبية، فهذا هو المزج بين المسألة حول الطبقات والمسألة حول الأحزاب.

إن تحالف العمال والفلاحين تحقق عشرات بل مئات المرات وبمختلف الأشكال دون وجود أي حزب مستقل جبار للفلاحين، فهذا التحالف تم ولنقل ذلك، عندما حدثت أعمال مشتركة لمجالس نواب العمال ومجالس نواب الجنود، وهذه كلها مجالس غير حزبية وما قام فيما كان تحالفاً بدون أدنى شك. (من مقالة أهداف النضال البروليتاريا في ثورتنا).

وهناك حديث عن تحالف العمال والفلاحين في ظل حزب واحد، وهذا لا يعني أن التجربة السوفييتية ينبغي أن تتكرر، كما أن هذا أبعد عن الائتلافات الحزبية. فالائتلاف السياسي بين الأحزاب لا يعني ائتلاف طبقي بعد.

إن القضية الثانية هي تركيب التحالفات ودور الطبقة العاملة فيها.

أين يكون جوهر المسألة هنا؟ وكيف يمكن تحديد القوى القادرة على المشاركة في التحالف الطبقي؟ إن هذه المسألة معروفة، ومع ذلك فلا بد من بعض التحديد الذي يتطلب تحديد المرحلة الاستراتيجية والطبقات ذات المصلحة في تنفيذ أهداف هذه الاستراتيجية. مثلاً مرحلة النضال الوطني التحرري ضد الإمبريالية ومن أجل الاستقلال الوطني. ومثلاً مرحلة النضال الديمقراطي ضد الاحتكارات وفي سبيل تحولات اجتماعية.

ومن المفهوم أن التحليل لا يمكن أن يتوقف عند هذه النقطة وحدها، وإلا وقعنا فيما يسمى بالجدلية.

وإن تركيب التحالفات لا يحدد، فقط طابع المرحلة. وقد كرس لينين مجموعة من المقالات في تحليل مواقف البلاشفة والمناشفة في موضوع التحالفات. وكان جوهر الموقف المنشفي أن البرجوازية في ظل الديمقراطية البرجوازية هي التي تقود هذه الثورة وعلينا التحالف معها. وقد انتقد لينين هذا الموقف وقال: "إن الاعتبارات الخاصة بالطابع البروليتاري الفلاحي لثورتنا لا تعطينا الحق في الاستنتاج بضرورة الائتلاف مع هذا الحزب الديمقراطي البرجوازي. وإن الخطأ الأساسي في هذا الميدان هو الخلط بين الطابع العام للثورة بمعنى المضمون الاقتصادي الاجتماعي وبين القوى المحركة للثورة".

وقد كتب لينين في تفسير هذه المسألة فقال: "من المفهوم العام للثورة يستنتج بليخانوف موقفاً ملموساً للاشتراكيين الديمقراطيين (الشيوعيين) الروس من حزب الكاديت، بدلاً من أن يستخلص المفهوم العام حول العلاقة بين البرجوازية والبروليتاريا والفلاحين في روسيا المعاصرة، بدلاً من تدارس القضايا الخاصة بالثورة البرجوازية الروسية".

ما هو المقصود بهذا القول؟ إن استراتيجية لينين معروفة، فهو قد رفض وجهة النظر القائلة بأن البرجوازية هي قائدة الثورة. وقد رأى لينين أن البرجوازية لن تشترك في النضال الضروري لذلك. وقد قال لينين: "إن التحديد هنا إنما هو على شروط الاشتراك الفعال في النضال المشترك وكل شيء آخر قابل للمساومة والتنازلات".

ونستنتج من هذا أن تحديد قوام التحالف إنما يعتمد على حلقتين:

الأولى- إيجاد قوى طبقية مهتمة بتنفيذ المهام المشتركة في المرحلة المعنية، ومن هنا يجب تحليل الوضع الملموس ورؤية القوى التي تناضل بالفعل.

والسؤال الآن: كيف يمكن تطبيق هذا على البلدان النامية مثلاً؟ في السبعينيات على سبيل المثال، كان يجري تأكيد بقاء الدور القيادي للفئات الوطنية من البرجوازية المحلية في النضال ضد الإمبريالية. ولكن هل هذا ينتج منه أنه ينبغي التحالف مع البرجوازية الوطنية في جميع البلدان الآسيوية والإفريقية؟ يقول بروتنس في كتابه "حركة التحرر الوطني": "إن البرجوازية الوطنية تتخذ مواقف متباينة من المشاركة الفعالة في النضال ضد الإمبريالية إلى التواطؤ الكامل معها".

المطلوب إذن هو التحليل الدقيق الملموس، هو دراسة المصالح الموضوعية للطبقات أولاً، ودراسة المواقف الملموسة للطبقات ثانياً، وللقوى السياسية التي تمثلها كذلك.

الثانية- إدراك أو تحديد المستقبل بالنسبة للتحالف (وهذه المسألة مرتبطة بالأولى ارتباطاً وثيقاً)، لأن تركيب التحالف يفرض على الطبقة العاملة أن تدرك غاية الإدراك الحدود التاريخية والحدود السياسية لهذا التحالف.

كان لينين يشير بهذه المناسبة إلى أنه لا بد من الاختلافات في هذه التحالفات، وهذه حتمية طالما وجدت التناقضات الطبقية بين قوى التحالف. ولكن الموقف الضروري ليس تمويه الخلافات ولا إخفاؤها،

بل معرفة المواضيع التي قد تثار الخلافات حولها ومعرفة المسائل التي تقع خارج إمكانات الطبقات المتحالفة مع البروليتاريا، وهذا شرط لا بد منه من أجل إقامة التحالفات المتينة الثابتة، يقول لينين: "ومن الضروري وجود المعرفة الواضحة الدقيقة المعتمدة على التجربة، أين نتوجه وإلى أي حد يمكن أن نتوجه". كما يقول أيضاً: "من أجل أن نحقق فعلاً لا كلاماً فقط، الوحدة الكفاحية، ينبغي أن نعرف بوضوح وبدقة، وبالتجربة حول ماذا، وإلى أي حد، يمكن أن نكون موحدين، وفي الحالة الأخرى يقع اليأس فيما إذا انحلت التحالفات ومن عدم الإيمان بقضية التحالفات عموماً، مما يؤدي إلى الميول الانعزالية".

أهداف التحالفات والدور القيادي

والقضية الأخيرة، وهي متعلقة أيضاً بتركيب التحالف، هي القضية المرتبطة بأهداف التحالف، وبالدور القيادي وبالطبقة القائدة فيه.

إن لينين عندما كان يتحدث عن التحالفات لم يكن يقصد كل توحيد أياً كان، للطبقات المتحالفة، لقد كان يفرق بين توحيد يؤدي إلى إخضاع الطبقة العاملة للطبقات الأخرى، وبين التحالف الطبقي الحقيقي مع اشتراك البروليتاريا.

وحين كان الحديث يدور عن الإخضاع، كان لينين يقصد به انجرار البروليتاريا في نضال الطبقة الأخرى، حين تتحول الطبقة العاملة إلى محرك رئيسي لانتصار الطبقة الأخرى. وانطلاقاً من هذا فقد حدد لينين مهمة الحزب في النضال من أجل التحالف بأنها مساعدة البروليتاريا في أن تصعد "على حد تعبيره" من الدور المنفعل، إلى الدور المحرك الرئيسي إلى دور الزعيم. من حالة تابع لمناضل في سبيل حرية مقصورة أو محصورة، إلى حالة مستقلة للمناضل في سبيل حريته بالذات، والمريحة للطبقة العاملة.

ما معنى هذا؟ معناه أن هدف البروليتاريا هو أن تضمن دورها القيادي في هذا التحالف ليس منذ البداية ولكن في نهاية المطاف هذا أولاً، وأن يؤدي التحالف ليس إلى تخفيض مستوى النضال المشترك، بل إلى رفع هذا المستوى. وانطلاقاً من هاتين المهمتين: الدور القيادي، ورفع المستوى العام للحركة، طالب لينين بمراعاة واحترام مبدأ استقلالية الحزب السياسية والفكرية والتنظيمية.

وانطلاقاً من هذا يُطرح السؤال التالي: ما هي المبادئ الناظمة للعلاقات بين القوى المتحالفة؟

المبادئ الناظمة للعلاقات بين القوى المتحالفة

المبدأ الأول- في مقدمة هذه المبادئ مبدأ استقلالية البروليتاريا، وهذا المبدأ جرى تأكيده في وثائق الحركة الشيوعية والعمالية العالمية أكثر من مرة. إنه مبدأ راسخ ثابت، وهو يعني تأسيس وتعزيز التنظيم الطبقي للبروليتاريا، التنظيم البروليتاري الطبقي، وهو نقطة الانطلاق في حل قضايا التحالفات والتكتيك التحالفي.

وفي الوقت نفسه، فإن التفسير الملموس لهذا المبدأ متفاوت أحياناً. فما هي التطرفات الموجودة في هذا الميدان؟

من جانب نرى التخلي عن استقلالية الطبقة العاملة فعلياً، لا كلامياً طبعاً، في التحالفات، والمسألة هنا ليست في وجود التنظيم أو في حله، وإنما في المراعاة الحقيقية للبروليتاريا ولقضيتها كطبقة ثورية. وهذا يتجسد عادةً في التنازلات غير المسموح بها في التنازل عن سياسة البروليتاريا إزاء سياسة حلفائها.

وفي العالم العربي، كان التنازل عموماً يتم في المجال القومي، ولهذا سببه فالحليف الأساسي للبروليتاريا كان يتجسد في التيار القومي. وفي أغلب الأحيان كانت هذه التيارات القومية هي التي تطلب من الأحزاب الشيوعية التنازل في هذا الميدان وتضغط في هذا السبيل.

أما التطرف الآخر في تفسير مبدأ الاستقلالية فهو التطرف الذي يرى في الاستقلالية رفضاً لأية مساومة، وأي تنازل وعدم القبول بهما، وهذا ما نسميه بالانعزالية. فأين يتجلى هذا؟ إنه يتجلى في أن نقدم نحن شروطنا، فإذا وافقوا عليها مشى الحال، وإلا تركناهم وسرنا وحدنا.

إن مثل هذه المظاهر وُجِدت في أفضل الأحزاب وأحسنها، وإن بعضها يعود عموماً إلى تأثيرات الكومنترن، غير أن الكومنترن صحح هذا الخطأ في مؤتمره السابع، ومع ذلك بقيت ترسبات ظهرت في الأربعينيات، وهي الآن أقل من ذي قبل. إن المشكلة الأساسية هي في التقدير الدقيق للمسألة وفي معرفة ما يضر وما ينفع.

المبدأ الثاني - الكبير الواجب الإشارة إليه هو أن التحالف يعني كذلك الصراع. ومن هنا ضرورة اليقظة الدائمة والاستعداد لخوض المعركة وفقاً لشروط التحالف وبأساليب العمل المتلائمة، وهذه القضية هي إحدى النقاط التي تثير المشاكل والمشكلة الأساسية تكمن كما تدل التجربة، في اختيار الأشكال، ولهذا فليست هنا أية وصفات جاهزة. وقد كان مثال الانتخابات النيابية الأخيرة في سورية هامة، وهو قد دلل على أشياء كثيرة.

أما القضية الثالثة والأخيرة فهي ضرورة الاستعداد لتغيير التكتيك. فالحزب إذا أراد أن يكون التحالف متيناً عليه أن ينظر إلى مزاج الجماهير، ويأخذ ذلك بالحسبان، وهذا طبعاً لا يعني البتة أن يسير الحزب في ذيل الجماهير. والحزب حر في اتخاذ قرار بالخروج من أي ائتلاف إذا كان ذلك تقتضيه مصلحة الطبقة العاملة، أو إذا كان استمرار الائتلاف يؤدي إلى إلحاق الأذى بالقضية الوطنية أو قضية النضال في سبيل الاستقلال والتقدم والسلام... إلخ. ولكن اتخاذ مثل هذا القرار، يحتاج ليس إلى تحليل الوضع الملموس فحسب، ووجود الدوافع الحقيقية لمثل هذا القرار، بل هو يحتاج إلى تحضير وإعداد وإلى خلق جو مناسب كي لا يؤدي انتهاء الائتلاف إلى ضرب التحالف الطبقي.

العمل الجماهيري[11]

مقدمة أو مدخل إلى الموضوع

الاجتماع الذي تعقده اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري اليوم هو الثالث في خطة عملها لعام 1988، وهو يأتي تحقيقاً لتوجهات وتوصيات المؤتمر السادس لحزبنا الشيوعي السوري الذي انعقد في أواخر كانون الثاني من عام 1987.

إن هذا الاجتماع ينعقد تحت عنوان واسع وكبير هو "العمل الجماهيري"، وهذا بحد ذاته يعطيه أهمية خاصة. ويزيد في هذه الأهمية أن هذا الاجتماع هو الأول من نوعه في تاريخ اجتماعات لجاننا المركزية.

يضاف إلى هذا أن اجتماعنا إذ يبحث اليوم في العمل الجماهيري من جميع جوانبه سيتناول بالتفصيل فيما يتناول:

أولاً- العمل في الجبهة الوطنية التقدمية (القيادة المركزية، فروع الجبهة، الشعب الجبهوية، وتجربة الحزب والمنطلقات الأساسية في هذا الميدان)، ولنبادر منذ الآن لتأكيد:

أن الجبهة من حيث هي مؤسسات ليست ميداناً للعمل الجماهيري، وإنما يمكن فيما إذا تعمقت وتوسعت أن تصبح أداة نافعة وفعالة في هذا المجال.

وأن العمل الجبهوي من حيث هو عمل بين قوى وأحزاب متحالفة ليس العمل الجماهيري المطلوب أو المعني، وأن هذا العمل هو أوسع بكثير من العمل فقط في أطر المؤسسات التابعة للجبهة.

---

[11]) كتب هذا التقرير وقدم في اجتماع اللجنة المركزية المنعقد في 13 و14 ت1 1988.

ثانياً- عمل الحزب في النقابات العمالية واتحاد الفلاحين والمنظمات المهنية وفي الإدارة المحلية، ومؤسسات الدولة المختلفة كمجلس الشعب ومجلس الوزراء والعديد من الإدارات وفي جمعيات الصداقة مع مختلف البلدان الاشتراكية وفي المجلس الوطني لأنصار السلم في سورية... إلخ.

ثالثاً- العمل في النوادي السينمائية والفنية والثقافية والرياضية وفي شتى الجمعيات الخيرية وغيرها.

رابعاً- الموقف من المنظمات الجماهيرية الرسمية طبعاً، كالاتحاد النسائي وشبيبة الثورة.

خامساً- البحث المعمق والجدي لاستخدام الإمكانات المتاحة للعمل الجماهيري ونشر سياسة الحزب العامة، وذلك رغماً عن ضيق الأطر "الديمقراطية" القائمة في البلاد.

إن جملة هذه القضايا التي تتم معالجتها، في إطار هذا التقرير وغيره من التقارير والمداخلات والوثائق (تقارير ومداخلات حول عمل الحزب في النقابات، وبين الفلاحين، وفي المنظمات المهنية... إلخ)، تدل على غنى وتنوع المواضيع التي يعالجها اجتماعنا هذا، كما تدل على ضخامة وأهمية المهام المطروحة أمام حزبنا على مختلف المستويات، من القمة إلى القاعدة، من المكتب السياسي إلى أبسط فرقة حزبية، أو من العاصمة إلى أنأى قرية في سورية.

إن العمل لإيجاد الحلول لهذه القضايا وتحقيق المهام التي تطرحها، تقتضي من الشيوعيين عموماً، حب الشعب والاستعداد لخدمته، حب الحزب والثقة به والعمل لتوسيعه وزيادة نفوذه بين الجماهير والاستعداد للتضحية بالوقت والراحة وحتى المنافع المادية. كما تقتضي من الكادرات الأساسية خصوصاً في المراتب العليا بالإضافة إلى هذا كله، سعة أفق ومهارة في مجالات العمل الفكري والسياسي والاجتماعي، وتعمقاً في فهم الفعل الذي تمارسه قوانين

التطور الاقتصادي الاجتماعي في الظروف الراهنة، كما تتطلب سعياً جدياً منطلقاً من مواقع المبدئية، مواقع الماركسية اللينينية، مواقع الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في فهم العمليات والأساليب والأشكال للتغيير الديمقراطي الثوري المطلوب في مجتمعنا العربي السوري، والمجتمعات الشقيقة المنتمية كلها إلى مجموعة الدول النامية.

إن هذا كله ليدل على الغنى والتنوع في شتى مجالات عملنا الحزبي، هذا من جهة، كما يدل على الصعوبات القائمة أمام مثل هذا العمل من جهة ثانية، كما يتطلب هذا كله بحثاً معمقاً ملموساً في حصيلة نشاطاتنا المختلفة خلال ربع القرن المنصرم وفي آفاق عملنا الحالي واللاحق كذلك.

طبعاً، إن واحداً من أكبر نواقصنا في مجال العمل التنظيمي، وليس التنظيمي فقط وإنما الفكري والسياسي أيضاً، هو أن اجتماعاً كهذا الاجتماع ومواضيع كهذه المواضيع قد تأخر بحثها إلى مثل هذا اليوم. طبعاً، لقد تعرضت مؤتمرات حزبنا بدءاً من المؤتمر الثالث إلى المؤتمر الرابع التوحيدي، إلى المؤتمر الخامس لقضايا الجبهة الوطنية التقدمية والعمل في المؤسسات التي تبنى أو تقام على أسس جبهوية، ولكن ذلك كله تم على أساس رسم الاتجاهات العامة، ودون تعمق كافٍ ودون بحث بالملموس. ومع ذلك، فما فات فات، والمطلوب معالجة ما نحن فيه وما ينبغي أن نكون عليه حاضراً ومستقبلاً.

ولكن قبل المباشرة في ذلك، لا بد من بعض الملاحظات الإضافية حول الظروف التي ينعقد فيها اجتماعنا الحالي.

إن هذه الظروف متنوعة، معقدة، متناقضة ومترابطة إلى حد كبير. فهناك المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي وما يرتبط به وباجتماعات اللجنة المركزية التي تلته وبالكونفرانس التاسع عشر وقراراته.

وهناك السير نحو الانفراج في العلاقات الدولية تحت تأثير التفكير السياسي الجديد. وهناك الهجمة الإمبريالية الأمريكية الصهيونية في أشكالها الجديدة علينا، وفي منطقتنا، والتي ما تزال تستهدف توسيع سيطرتها وفرض هيمنتها على المنطقة بأكملها.

وهناك الصعوبات والمشاكل الداخلية بدءاً من التضييق على الديمقراطية وتشديد الخناق عليها، إلى الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي تتفاقم لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية، وهذه هي الأكثر خطورة والأكثر تأثيراً من الناحية السلبية على معنويات الجماهير الشعبية الواسعة ومزاجها وموقعها من الحكم والنظام والمتعاونين معه... إلخ.

وهناك الصعوبات، كي لا نقول الأزمة، في حركة التحرر الوطني العربية، فمن تعثر لقاء قوى الصمود والتصدي، إلى الوضع في الثورة الفلسطينية، إلى التوجهات العراقية بعد وقف الحرب العراقية الإيرانية، وما أدت إليه من مزيد في التوتر بين سورية والعراق، كل هذا بالإضافة إلى الأحداث المؤسفة التي وقعت في اليمن الديمقراطي، وإلى الارتداد الذي قام به النظام المصري وأدى إلى اتفاقيات كامب ديفيد وغيرها.

وهناك بوادر انتعاش الرجعية العميلة رغم الضربات العميقة التي تلقتها في الثمانينيات والتي توفر لها عوامل عديدة، بما في ذلك ما ذكرناه في الفقرة السابقة. إمكانية الوقوف ثانيةً على قدميها وتحولها إلى خطر حقيقي.

وهناك، وهذا هو الأكثر إيلاماً، تعمق الانقسامات في حزب الطبقة العاملة، في حزبنا الشيوعي السوري، وأثر هذه الانقسامات رغم مكابرة البعض على نفوذ الحزب ومعنويات العديد من الشيوعيين وأصدقائهم، وعلى العمل الجماهيري للحزب، وعلى تأثيره الجبهوي.

إن هذا كله ترك ويترك انعكاساته على أعمالنا بأشكال مختلفة، ولا بد لنا الآن من البحث في سبيل تحسين وتطوير هذه الأعمال من

جميع الجوانب، وخصوصاً في مجال العمل الجماهيري بكل أشكاله وأنواعه وبما يساعد عليه أو فيه.

في العمل الجماهيري: دوافعه أهدافه وطرائقه

قد يبدو الحديث عن العمل الجماهيري أمراً سهلاً، وهو قد يكون كذلك فعلاً، ومع ذلك لا بد من اتفاق على تعريف ما، يكون واضحاً إلى هذا الحد أو ذاك، لهذا العمل: ما هي موجباته والضرورات الداعية إليه؟ ما هو جوهره وماذا نفهم به؟ ما هي ميادينه؟ وما هي الأساليب المتبعة فيه في كل مرحلة من المراحل؟... إلخ. وفي الوقت ذاته، سيكون من الضروري والمفيد كذلك البحث في عمل الحزب الجماهيري في ظروف حزب في المعارضة، وفي ظروف حزب يدخل في تحالف مع أحزاب وطنية أو تقدمية تستلم السلطة، وتتحمل المسؤولية في قيادة النظام، وفي ظروف حزب بينَ بين.

من المعروف أن حزب الطبقة العاملة المهتدي بالماركسية اللينينية هو مجرد طليعة لهذه الطبقة وقائد لها. وهو إذ يخوض النضال في شتى ميادينه السياسية والاقتصادية والإيديولوجية وإذ يبدي كل الاستعداد لكل تضحية، إلا أنه لا يستطيع أن يحل محل الجماهير، ولا يمكنه أن يحقق أهدافه وسياساته التي تحددها بالملموس كل مرحلة ملموسة، إلا إذا أقنع الجماهير بهذه الأهداف وهذه السياسات، وجندها للنضال في سبيلها، وهذا يعني أول ما يعني أنه لا بد من كسب الجماهير وتمتين الصلات والروابط بها. وهذا هو في أساس وضرورة النضال الجماهيري للحزب.

طبعاً إن العمل الجماهيري هو كل عمل أياً كان نوعه، سواء أكان سياسياً أم اقتصادياً اجتماعياً، أم فكرياً يقوم به الحزب، تقوم به هذه المنظمة أو تلك من منظماته، هذا الرفيق أو ذاك، في أوساط الجماهير الواسعة من أجل إقناعها بأفكار مُعيَّنة، أهداف مُعيَّنة، مطالب مُعيَّنة،

وحشدها للنضال في سبيل تحقيق هذه الأفكار أو الأهداف أو المطالب المُعيَّنة... إلخ.

ومن الواضح أن للحزب عموماً نوعين من العمل: عملاً داخلياً صرفاً، عملاً تنظيمياً وتثقيفياً وتربوياً وفكرياً وسياسياً يستند إلى تعاليم الماركسية اللينينية ويعتمد على الأخلاقية الشيوعية، وعملاً بين الشعب، في أوساط الطبقة العاملة وبين الجماهير الفلاحية الكادحة، وفي أوساط الشباب والنساء والطلاب والمثقفين والمبدعين والمنتجين الوطنيين، في النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والاتحادات الطلابية، في النوادي الفنية والثقافية والرياضية الخ .. أي في أوساط الجماهير الشعبية الكادحة بسواعدها وأدمغتها والفئات الوطنية المختلفة. ومن المفهوم تماماً أن النوع الأول من عمل الحزب ليس ترفاً ولا هو هدف بحد ذاته، وإنما غرضه الرئيسي هو خدمة النوع الثاني من عمل الحزب، هو خدمة عمل الحزب بين الجماهير في سبيل إقناعها بخطه وكسب ثقتها وتجنيدها للنضال من أجل تحقيق الأهداف المرسومة. كما ينبغي أن يكون مفهوماً أن أشكال العمل الجماهيري متنوعة جداً، ومن هذه الأشكال: الاشتراك الواسع في الندوات، إقامة الاحتفالات الجماهيرية في المناسبات الممكنة، اجتماعات الأصدقاء، اللقاءات... إلخ.

وهكذا، يتضح أن عمل الحزب في هذا المجال متنوع جداً، وينبغي أن يكون مدروساً جيداً، وبعيداً عن الموسمية والعفوية، ويستلهم برنامج الحزب ووثائقه الأساسية ومواقفه المقررة، وهو كما ذكرنا سابقاً عمل فكري وسياسي واقتصادي اجتماعي ومطلبي. والمطالب ذاتها شديدة التنوع خاصةً بأفراد وفئات أو طبقة أو طبقات، وقد تبدأ من المطالب الاقتصادية والمعاشية، إلى المطالب الثقافية والروحية إلى المطالب المتعلقة بالحرية والديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية، وبالنضال ضد مخططات الاستعمار والصهيونية والرجعية، وفي سبيل

قضايا التحرر الوطني والقضايا القومية العادلة، وبالنضال ضد خطر الحرب النووية وفي سبيل صيانة الحياة على الأرض... إلخ.

ومن المفيد التذكير بأن أحزاباً شقيقة أخذت اليوم أكثر فأكثر تعير في نضالها الجماهيري أهميةً للدفاع عن الآثار ونظافة المدن وحماية البيئة وتعميم الرياضة... إلخ.

إن عمل الحزب في جميع هذه المجالات لن يكون مجدياً وفعالاً إذا اقتصر على جهود الشيوعيين وحدهم، وإذا لم يصل إلى أعماق الجماهير ويؤدي إلى اقتناعها بها والنضال في سبيلها وبالسير معها وفي طليعة نضالها هذا. وهكذا يمكن القول: بأنه ينبغي أن يكون شغل كل عضو من أعضاء الحزب، وأن يكون ثابتاً في جدول عمل كل فرقة من فرقه في الحي أو المعمل والقرية أو الكلية والمدرسة أو في أية مؤسسة من المؤسسات، العمل لاجتذاب خيرة العناصر وأكثرها طليعية سواء عبر النضالات المطلبية المختلفة، أم عبر العلاقات الشخصية المتنوعة. وواضح أنه كلما كان أعضاء الحزب أكثر استيعاباً لسياسة الحزب وفكره، وأكثر قدرةً على عكس هذه السياسة وهذا الفكر وتجسيدها خلال المناقشات والصلات مع هؤلاء الناس ومن خلال السلوك العملي خصوصاً، ازدادت قدرة هؤلاء الرفاق على التأثير في الوسط الذي يعملون فيه، واجتذاب خيرة العناصر وأفضلهم وتقريبهم من الحزب.

وواضح أن عمل الحزب هذا ينبغي أن يكون مدروساً، وأن ينطلق من رؤية موضوعية علمية للواقع الحي الملموس. وأن يأخذ بالحسبان أيضاً الإمكانات المتوفرة. وهذه ليست جامدة ولا ثابتة بل متحركة ومتطورة. ولا بد هنا من السعي باستمرار لابتكار الأساليب الملائمة والمتنوعة وفقاً لكل ظرف وحالة. وهنا يجدر الإشارة بقوة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه مكاتب اللجنة المركزية ومبادراتها ومبادرات

مسؤوليها، فحين يكون العمل جدياً وحيث تتوفر المبادرات تكون النتائج إيجابية والعكس صحيح.

ومن المفيد هنا التذكير بالنقص الواضح مثلاً في عملنا في المكتب الفكري للاستفادة من ندوة: الطريق العربي إلى الاشتراكية. والمسؤولية الأساسية يتحملها مسؤول هذا المكتب.

وفي الوقت ذاته، على الحزب، كي يصل بعمله الجماهيري إلى النجاح المطلوب، أن يأخذ بالحسبان ضرورة السعي المبدئي للتعاون مع الفئات ذات المصلحة في تحقيق الأهداف المطروحة أمام هذا العمل الجماهيري أو ذاك، وسيكون من المطلوب والمفيد لو تمكنا من التعاون حول هذه القضية أو تلك، مع القوى التي ندخل وإياها في تحالفات مؤقتة أو تحالفات طويلة الأجل في تحالفات تكتيكية أو تحالفات استراتيجية.

وهذا كله يطرح بحدة، كما نرى، قضية التحالفات والتعاون والعمل الجبهوي بشتى صوره وتجلياته، وإن كنا نعتقد أنه لا توجد هنالك خلافات حول مجمل هذه القضايا.

في موقف حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني من التحالفات

نؤكد منذ البداية أنه لا توجد بيننا أية خلافات إطلاقاً حول مبدأ التحالفات وضرورتها وأهميتها. ومع ذلك، فلا بد من تناول هذا الموضوع ولو بإيجاز.

لقد استلمتم طبعاً الرسالة التي وجهتها إليكم سكريتاريا اللجنة المركزية في أواسط أيلول، وأشير فيها إلى مؤلفات لماركس وإنجلز ولينين، وإلى صفحات فيها تؤكد أن للتحالفات بالنسبة إلى حزب الطبقة العاملة أهمية فائقة، وأن النجاح في تحقيقها عنصر حاسم في انتصار الطبقة العاملة في معاركها المصيرية، ونتمنى أن يكون جميع الرفاق تمكنوا من العودة إلى هذه المصادر. ومع ذلك نود أن نؤكد مرة أخرى

أن مسألة التحالفات هي من المسائل المركزية في استراتيجية الأحزاب الشيوعية والعمالية وتكتيكها. وهي عنصر يساهم جدياً في الظروف المؤاتية لتأمين أهداف الطبقة العاملة، والجماهير الشعبية الكادحة في كل مرحلة من مراحل النضال الثوري المختلفة، وهي بأشكالها الملموسة التي تتخذها تعكس نسبة القوى الطبقية وموازينها في المرحلة المعنية.

طبعاً، إن التحالفات ليست، ولا يمكن أن تكون هدفاً بذاتها، وإنما هي وسيلة لا بد منها، وسيلة ضرورية ولازمة، وكل تفكير بإمكان التخلي عنها هو ضرب من الانعزالية اليسارية والتطرف. ونود أن نضيف أمراً آخر، وهو أنه في كل تحالف تنازلات متبادلة ومساومات، وهناك خسائر ومرابح متبادلة. ودون ذلك، لن يكون هناك تحالف، إذ لا يعقل أن يقدم حزب أو تقدم قوة على التحالف مع حزب آخر أو قوة أخرى لقاء خسائر بالنسبة إليها ومرابح للحليف الآخر.

كما نود أن نشير، ونحن نبحث الآن في مسألة التحالفات، إلى ما يلي:

أولاً- إلى أنه رغم الأهمية التي ترتديها التحالفات فلم توضع بعد لعوامل شتى نظرية متكاملة حول هذه المسألة. ومع ذلك، يرى الباحثون في مؤلفات ماركس وإنجلز ومؤلفات لينين من بعدهما، وكذلك في وثائق الكومنترن صيغاً، نؤكد صيغاً، حول المبادئ الواجب اتباعها في مسألة التحالفات.

ثانياً- إلى أن مسألة التحالفات هي مسألة نظرية من جهة، وسياسية عملية حادة ودقيقة من جهة أخرى، وأن تثبيت الموقف النظري حولها قد تنجم عنه عواقب سياسية مباشرة. ونعتقد أن هذا الكلام ينبغي أن يكون مفهوماً ولا داعي لمزيد من التفصيل فيه. وانطلاقاً من ذلك كله، فهناك تجنب واعٍ لتفسير الموقف النظري في التحالفات بصورة مفصلة.

ثالثاً- إلى أن مسألة التحالفات تتوقف إلى حد بعيد على الظروف الملموسة، ومن هنا الصعوبة في إيجاد نوع من "الوصفات" الممكن استخدامها في جميع الأحوال والظروف.

وانطلاقاً من هذا كله يصبح مفهوماً لماذا يستمر الجدل وتستمر المناقشات داخل الأحزاب التي تقيم تحالفات مع أحزاب أخرى؟ ولماذا تتعرض وحدة هذه الأحزاب الشقيقة للتهديد؟ ولماذا ينبغي أن يكون لديها مبررات تحالفاتها، وأن تعير هذه التحالفات اهتماماً جدياً، وأن تتدارس مختلف جوانبها، وأن تكون يقظة، خصوصاً إذا كانت هذه التحالفات تتم مع قوى كان في السابق خلاف بينها وبين الأحزاب الشيوعية والعمالية؟ وهذا كله هو الذي دعانا للفت انتباه الرفاق إلى الأسس النظرية للتحالفات التي يقيمها حزب الطبقة العاملة.

هذا كله يدعونا كذلك إلى أن حزبنا الشيوعي السوري منذ نشوئه حتى يومنا هذا، وبغض النظر عن الأخطاء التي ارتكبها، إما باتجاه الانعزالية اليسارية وإما باتجاه الانتهازية اليمينية، قد أعار مسألة التحالفات اهتماماً جدياً. ويكفي أن نذكر الرفاق بالفقرة التي تضمنها قرار اللجنة المركزية بمناسبة احتفالات الذكرى الستين لميلاد الحزب، فقد جاء في هذه الفقرة: (لقد كدس الحزب الشيوعي السوري خلال نضاله الطويل تجربة غنية في مجال تطبيق سياسة التحالفات. وكان الحزب ينطلق في ذلك كله من مبدأ لينيني أساسي في أن الطبقة العاملة في مختلف مراحل نضالها تحتاج إلى تحالفات طبقية وسياسية بعيدة ومرحلية، وأن التحالف الرئيسي إنما ينبغي أن نقيمه مع جماهير الفلاحين الكادحة).

كما جاء فيها: (... وناضل الحزب في سبيل الجبهة الوطنية، وهو يساهم الآن في الجبهة الوطنية التقدمية التي أعلنت في آذار عام 1972 وضمت خمسة أحزاب وطنية تقدمية). كذلك جاء فيها: (ويتم نشاط الحزب الجبهوي في مختلف المجالات السياسية والعمالية

والفلاحية والبرلمانية والطلابية والمهنية، وفي مؤسسات الإدارة المحلية، وفي النضال من أجل السلام العالمي ومساندة النضال التحرري للشعوب).

ويدل هذا في ما يدل، برغم النواقص والأخطاء التي سنبحثها ونبحث في عواملها وأسبابها وطرق الخلاص منها، أن أرقى نجاحاتنا في مجال التحالفات، قد تجلت في إقامة الجبهة الوطنية التقدمية والمؤسسات المبنية على أسس جبهوية مواقفها مشهودة في فترات الأزمات والصعوبات التي تعرض لها الوطن والعالم العربي. ولكن هنا أيضاً يصح القول القائل: "وأي شعور بأننا وصلنا إلى نقطة الكمال يعني أننا بدأنا ننحدر نحو الهاوية". وهنا أيضاً يصح القول إن التوقف في المكان يعني التراجع والتقهقر، يعني الفشل أو الموت لأن الحياة لا تتوقف.

طبعاً إن مؤتمر الجبهة قادم، ولا بد لمثل هذا المؤتمر أن يعالج بجدية جملة القضايا والمهام المنتصبة أمام الوطن والشعب وأمام الأمة العربية، ولكن مع ذلك يمكن الإشارة الآن ولو بسرعة إلى الأمور التالية:

- إن الجبهة الوطنية التقدمية في سورية تكاد تكون الجبهة الوحيدة التي ما تزال قائمة ليس فقط في العالم العربي، وإنما على النطاق العالمي.

- وإن المتغيرات في العالم تؤكد ليس على حتمية انهيار الجبهات، وإنما على ضرورتها، وإن جبهتنا في سورية لمِنَ الجبهات الواجب الحفاظ عليها، والعمل الجدي لتطويرها. وإن في ميثاقها ونظامها الداخلي، وإن في حاجات البلاد ما يدعو إلى ذلك ويجعله أمراً محتماً.

- إن تطوير الجبهة الوطنية التقدمية يعني في ما يعني العمل لتطوير كل حزب من أحزابها، والإمكانات الواقعية متوفرة لذلك في

المجتمع السوري، والمطلوب هو الإفساح في المجال على نحو أفضل أمام كل حزب من أحزاب الجبهة من أجل ذلك..

- إن الانتقال بالجبهة الوطنية التقدمية من مؤسسة فوقية إلى مؤسسة شعبية حقاً هو من الضرورات القصوى. والمعني بهذا هو تلاقي قواعد الأحزاب دون حساسيات أو فوقية أو خوف.

طبعاً، ليس من شك في أن المنظمات الشعبية والجماهيرية تقوم على أسس جبهوية عموماً، وهي ميدان لتلافي القواعد بشكل من الأشكال، ولكن من الواضح كذلك أن الجبهة وأحزابها على نحو أو آخر، وبنسب مختلفة، ما تزال بينها وبين الجماهير الواسعة مسافات، ولا بد من ردمها.

في أهداف التحالفات وفي الدور القيادي

للطبقة العاملة ولحزبها الماركسي اللينيني

لا ريب أن أهداف التحالفات والدور القيادي فيها هما من أهم القضايا في موضوع التحالفات. إن لينين عندما كان يتحدث عن التحالفات لم يكن يقصد كل توحيد أياً كان للطبقات المتحالفة، وكان يفرق بين تحالف يؤدي إلى إخضاع الطبقة العاملة للطبقات الأخرى، وبين التحالف الطبقي الحقيقي مع اشتراك البروليتاريا.

لقد حدد لينين مهمة الحزب في النضال من أجل التحالف بأنها مساعدة البروليتاريا في أن تصعد على حد تعبيره (أي في أن تنتقل، تتدرج صعوداً) من الدور المنفعل إلى الدور المحرك إلى دور الزعيم، من حالة تابع لمناضل في سبيل حرية مقصورة أو محصورة، إلى حالة مستقلة للمناضل في سبيل حريته بالذات. ما معنى هذا؟ معناه أن هدف البروليتاريا هو أن تضمن دورها القيادي في هذا التحالف، ليس منذ

البداية (كما قد يتصور البعض) ولكن في نهاية المطاف هذا أولاً، وأن يؤدي التحالف ليس إلى تخفيض مستوى النضال المشترك، بل إلى رفع هذا المستوى، وانطلاقاً من هاتين المهمتين: الدور القيادي للطبقة العاملة، ورفع المستوى العام للحركة، طالب لينين بمراعاة واحترام مبدأ استقلالية الحزب السياسية والفكرية والتنظيمية. وانطلاقاً من هذا، يطرح السؤال التالي: ما هي المبادئ الناظمة للعلاقات بين القوى المتحالفة؟

في المبادئ الناظمة للعلاقات بين القوى المتحالفة

هناك مبدآن أساسيان ينظمان أو ينبغي أن ينظما العلاقات بين القوى المتحالفة:

المبدأ الأول

هو مبدأ استقلالية البروليتاريا، وبالتالي استقلالية حزبها الطليعي، وقد جرى تأكيده في وثائق الحركة الشيوعية والعمالية أكثر من مرة. إنه مبدأ واضح وثابت وهو يعني تأسيس وتعزيز التنظيم البروليتاري الطبقي، وهو نقطة الانطلاق في حل قضايا التحالفات والتكتيك التحالفي.

وفي الوقت ذاته، فإن التفسير الملموس لهذا المبدأ يتفاوت أحياناً، وقد زاد في هذا التفاوت جملة التطورات الكبرى الجارية منذ أمد على النطاق الدولي وفي إطار الحركة الشيوعية والعمالية العالمية والحركة الثورية بكل فصائلها، ويؤدي ذلك إلى ظهور نوعين من التطرفات: تطرفات يمينية وأخرى انعزالية يسارية.

- في التطورات اليمينية، يحدث أن يتم التخلي عن استقلالية الطبقة العاملة فعلياً لا كلامياً، وهذا قد يتجلى بأشكال مختلفة، والمسألة هنا ليست فقط في الإبقاء على التنظيم (مع ما للإبقاء على التنظيم من أهمية حاسمة)، ولا تتجلى فقط في الإعلان أو الموافقة على حل التنظيم

الذي هو قرار خطير ومميت، فغالباً ما تتجسد الانتهازية اليمينية في التنازلات غير المسموح بها من جانب حزب البروليتاريا إزاء حلفائه، فبضمن ذلك بعض القضايا البرنامجية الأساسية، في حين أن حزب البروليتاريا ينبغي أن يراعي على الدوام المصالح الحقيقية والبعيدة المدى لقضية البروليتاريا كطبقة ثورية. طبعاً، ليس من الممكن إعطاء لوحة كاملة عن التجليات التي تظهر بها التطرفات اليمينية، فهذه ينبغي أن تبحث بالملموس.

- أما التطرفات الانعزالية اليسارية فهي أيضاً تتجلى بمظاهر مختلفة، وأبرزها هو التطرف الذي يرى في الاستقلالية رفضاً لكل مساومة، وأصحابه يقولون هكذا: علينا أن نتقدم بشروطنا، فإن قبلوا بها كان خيراً، وإلا تركناهم وسرنا وحدنا. ثم هناك أحياناً من يضع الثانوي على مستوى الأساسي، أو الثانوي على مستوى المبدئي.

إن أصحاب المواقف الانعزالية اليسارية هم على العموم أناس (بينهم دون ريب متحمسون ومناضلون أقحاح... إلخ) يتمسكون بصيغ جامدة، وينظرون إلى الأمور نظرة جامدة، ولا يقدرون حق قدره ما يجري من تغيرات في العالم، والأثر الذي تتركه هذه التغيرات على مواقف الحليف، بل هم أحياناً يتجاهلون التفاعلات الإيجابية التي تجري في هذا المجال، وينسون واجبهم في العمل بمرونة وحنكة وبمثابرة لتنمية وتعميق هذه التطورات والجوانب الإيجابية.

وهكذا، فلا بد من النضال بحزم ومبدئية ضد هذين الاتجاهين الخاطئين والضارّين، ومن الواضح أن الأخطر فيهما سيكون الاتجاه الذي يتوقف النضال ضده.

المبدأ الثاني

وهو المبدأ الذي يؤكد أن التحالف يعني كذلك الصراع، ولكنه صراع من خلال التعاون، صراع في إطار التعاون الذي يوجبه التحالف ذاته. ومن هنا ضرورة اليقظة والاستعداد لخوض الصراع وفقاً لشروط

التحالف، وبأساليب العمل الملائمة. والمشكلة الأساسية هنا، كما تدل التجربة، هي في اختيار الأشكال وليس هناك أية وصفات جاهزة.

وإننا إذ ننطلق من أن التحالف لا يمكن أن يلغي الاستقلالية، ومن أن التحالف هو تعاون وصراع، تعاون بين حلفاء وصراع بين حلفاء. نؤكد أمرين: ضرورة عدم إغفال القواسم المشتركة والأهداف المشتركة القريبة والبعيدة التي أدت إلى قيام التحالف، وضرورة التعاون الصادق والجدي لتحقيقها، ونؤكد ضرورة حرية نقد الحليف بالأشكال المناسبة، والأساليب المناسبة من منطلق الحرص على إزالة ما يهدد التحالف ويعرقل التعاون، والحرص على الارتقاء بالتحالف وبالتعاون إلى مستويات أعلى وأرقى. وليس من شك في أن نسبة القوى تلعب دورها هنا أيضاً.

وتبقى هناك قضية أخرى ذات أهمية خاصة وهي ضرورة الاستعداد لتغيير التكتيك الحزبي، وفقاً للمتطلبات الواقعية والموضوعية التي تطرحها الظروف المستجدة، فالحزب إذا أراد أن يكون التحالف متيناً فعليه أن لا يغفل مزاج الجماهير: جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين والثوريين وصغار التجار والحرفيين وسائر المنتجين الوطنيين، ولا يعني هذا بالطبع أن يسير الحزب في ذيل الجماهير، بل أن يكون معها وعلى رأسها، وأن يعمل لإقناعها بصحة سياسته رغم الصعوبات الذاتية والموضوعية التي تحيط بذلك أحياناً، وخصوصاً في ظروف كالظروف المعقدة المتناقضة التي نعيشها.

ومن الواضح أن الحزب إذا كان حراً باتخاذ قراره في الدخول بأي ائتلاف مع قوى أخرى، فهو حر أيضاً في اتخاذ قرار بالخروج منه، إذا كان بقاؤه فيه سيلحق الضرر بقضية الشعب والوطن. ولكن اتخاذ مثل هذا القرار يحتاج إلى شعور عال بالمسؤولية، وتحليل موضوعي دقيق للوضع الملموس، ووجود دواعٍ حقيقية تستدعي مثل هذا القرار، كما تستدعي العمل لخلق جو مناسب لذلك، والإعداد له

الإعداد الواجب كي لا يؤدي انهيار الائتلاف السياسي إلى ضرب التحالف الطبقي، وتحميل المسؤولية إلى الطبقة العاملة وحزبها السياسي.

ومن الواضح أن اتخاذ مثل هذا القرار إذا كان يقتضي بالدرجة الأولى أخذ العوامل الداخلية، العوامل الوطنية بالحسبان، إلا أنه لا يصح له في الوقت ذاته أن يتجاهل العوامل القومية (وجود ممثلين لمختلف الأحزاب الشقيقة والحركات التحررية في البلاد)، والعوامل الأممية كالعلاقات الجيدة والفعالة مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، والمعركة العامة ضد الإمبريالية والصهيونية وفي سبيل السلام ودرء أخطار الحرب النووية... إلخ.

في عوامل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية وظروفها وعوامل الاستمرار فيها

لا ريب أن عوامل معينة موضوعية وذاتية هي التي أملت إقامة الجبهة الوطنية التقدمية، وإن إقامتها تمت في ظروف معينة وملموسة.

ولا ريب كذلك أن العمل الجبهوي ليس محصوراً في الجبهة الوطنية التقدمية ولا مؤسساتها الخاصة بها، إنما هو يمتد ليشمل العمل في العديد من المؤسسات الرسمية، وفي المنظمات الشعبية والجماهيرية القائمة على أسس ونشأت تحت لواء الجبهة (وهذا ما سوف نلحظه من خلال عدد آخر من التقارير والمداخلات المختصة).

في عوامل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية

إن العوامل التي أدت إلى قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية هي في الأساس عوامل داخلية، ولكن مع ذلك فالعوامل الخارجية: العربية عموماً، والدولية بصورة خاصة كان لها هي الأخرى آثارها الكبيرة في إقامة هذه الجبهة ويدل على ذلك كله:

أولاً- ما ورد في الوثائق التي قامت على أساسها الجبهة الوطنية التقدمية.

ثانياً- ما ورد خصوصاً في وثائق حزبنا البرنامجية المختلفة، خصوصاً وثائق المؤتمر الثالث للحزب وما تلاها.

ومن المفهوم أن العوامل الداخلية لقيام كل جبهة سواء أكانت جبهة وطنية أم جبهة وطنية تقدمية هي الأساس، ولولا توفرها لاستحال قيام مثل هذه الجبهة، وإذا زالت هذه العوامل أو زال ما هو رئيس فيها، فقدت مثل هذه الجبهة مبررات وجودها، واستحال بقاؤها. ولا يغير من هذه الحقيقة أي قول آخر.

وفي الوقت ذاته، فإن العوامل الخارجية خصوصاً ما تعلق منها بالموقف من الإمبريالية والصهيونية، وبالموقف من قوى الحرية والتقدم والسلام ومن منظومة البلدان الاشتراكية عموماً ومن قوتها الأساسية وطليعتها، أي من الاتحاد السوفييتي خصوصاً، هي أيضاً ذات نتائج، ربما حاسمة في كثير من الأحيان، في إقامة الجبهات الوطنية والتقدمية أو في الاستمرار فيها ضمن ائتلاف مع أحزاب أخرى.

ويسمح لنا هذا كله بأن نؤكد الترابط الوثيق بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في إقامة الجبهات الوطنية التقدمية وتوطدها واستمرارها، وأن نشير إلى عدم الدقة في المقولة التي سادت في حزبنا منذ بعض الوقت والتي تقول بأننا لو كنا سننطلق من العوامل الداخلية وحدها في البلاد لكنا في المعارضة دون ريب.

في بعض ظروف إنشاء الجبهات الوطنية التقدمية

من المعروف أن الجبهة في سورية إنما نشأت في ظروف عالمية وعربية وداخلية متميزة. فعلى النطاق العالمي كانت عملية انهيار النظام الكولونيالي قد أنجزت تقريباً، وكان هناك ارتفاع في موجة النضال المعادي للإمبريالية كما كان هناك اتجاه واضح في تطور

بعض البلدان المتحررة حديثاً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي (كما في مصر أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، أو كما في سورية في أواسط الستينيات حتى أوائل السبعينيات) الأمر الذي سمح بانتشار مقولة التطور اللارأسمالي، ثم في ما بعد بالتوجه الاشتراكي... إلخ.

أما في ما يتعلق بأوضاعنا الداخلية، فمعروف أن مرحلة القطيعة بيننا وبين البعث (وكان هذا الحزب قد أصبح في السلطة في بلدين عربيين في العراق حيث تمت مذابح معروفة، وفي سورية، ولهذا أهمية خاصة كما كان له تأثيره في موازين القوى وفي صياغة وثائق الجبهة)، والتي بدأت واحتدمت في أواخر الخمسينيات، وتعمقت بعد أحداث العراق في عهد عبد الكريم قاسم وأوائل عام 1963، ثم بعد الثامن من آذار من العام ذاته، لم تدم طويلاً. ففي أواسط الستينيات، وخصوصاً بعد قرارات التأميم المعروفة، وما كان قد سبقها من تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي وتعميق هذا الإصلاح، احتدمت في البلاد المعركة السياسية والاجتماعية والمعركة الطبقية، فمن جهة أضرب التجار وحدثت معركة الجامع الأموي، ومن جهة هبت الطبقة العاملة السورية للدفاع عن التدابير الاقتصادية الاجتماعية في وجه الرجعية الحاقدة. واتخذ حزبنا وهو في السرية مواقف دعم لتدابير البعث، وفتح ذلك الطريق مجدداً لنوع من التعاون بيننا وبينه. وبدأ هذا التعاون يومذاك بالنظر إلينا من قبل البعث (هذا الحزب الحاكم) كتعاون مع عناصر تقدمية، وتمثلنا يومذاك في المجلس الوطني بالرفيقة الدكتورة نجاح ساعاتي وبالرفيق المحامي سميح عطية، ثم أصبح لنا أول وزير في الوزارة هو الرفيق سميح عطية، ثم حل محله في فترة أخرى أفضل بالنسبة إلى حزبنا وزير أعلى تمثيلاً، هو الرفيق واصل فيصل عضو اللجنة المركزية للحزب.

في هذه الفترة، استمر في البلاد تطبيق التدابير الاقتصادية الاجتماعية التي سمحت بالحديث عن تطور لارأسمالي في سورية يمكن

أن يؤدي بها للانتقال إلى الاشتراكية. وفي هذه الفترة استمرت في النمو علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفييتي، وبدئ ببناء سد الفرات ومد سكك الحديد.. إلخ، ورافق ذلك كله احتدام في النضال الطبقي انعكس على جميع القوى والأحزاب السياسية وفيها حزبنا وحزب البعث.

وكان حزبنا، وهو يتعاون مع حزب البعث بالأشكال التي أشرنا إليها، يتابع نضاله لانتزاع إقرار رسمي، بالإضافة إلى الإقرار الشعبي، بأنه حزب له شرعيته، والتعاون معه إنما يتم كتعاون مع حزب مستقل وليس كعناصر.

ووقعت هزيمة حزيران عام 1967 المأسوية داخلياً وعربياً، وحدث ما حدث على مختلف الأصعدة، وأخذت علاقات الصداقة بين سورية ومصر والاتحاد السوفييتي تزداد تعمقاً في هذه المرحلة. وشدد حزبنا يومذاك على ضرورة وأهمية إقامة الجبهة الوطنية التقدمية بين جميع القوى والأحزاب الفاعلة على الساحة السورية كأداة لمجابهة الإمبريالية والصهيونية، ومواجهة الرجعية الداخلية والعربية، ولتحقيق الوحدة الوطنية في سبيل تحقيق المهام التي طرحتها المرحلة الجديدة أمام البلاد.

ووقعت الحركة التصحيحية يوم 16 تشرين الثاني عام 1970، بقيادة الفريق حافظ الأسد، وتشكلت قيادة قطرية مؤقتة أعلنت عن استعدادها للتعاون الجبهوي مع سائر القوى الوطنية والتقدمية، و قررت اللجنة المركزية للحزب، بالأكثرية، استمرار التعاون مع حزب البعث ممثلاً بقيادته الجديدة، وأصبح لنا وزيران في الحكومة الجديدة (الرفيق يوسف فيصل والرفيق عمر السباعي)، وتمثل حزبنا الشيوعي السوري بثمانية نواب في مجلس الشعب المعين.

وتشكلت لجنة من ممثلي البعث وسائر الأحزاب المتعاونة معه لوضع ميثاق للجبهة الوطنية التقدمية ونظام أساسي لها. واستمرت

أعمال هذه اللجنة التي مثلنا فيها الرفيق يوسف الفيصل عضو المكتب السياسي يومذاك، والأمين العام للحزب حالياً. وفي السابع من آذار عام 1972 تم التوقيع على هاتين الوثيقتين.

وقررت اللجنة المركزية لحزبنا، بالأكثرية أيضاً، دخول الجبهة وفقاً لهاتين الوثيقتين مع إبداء الرغبة للرئيس بضرورة إعادة النظر في الفقرة التي تحرم عمل الأحزاب (عدا البعث) بين الطلاب، ثم سمت اللجنة المركزية ممثليها في القيادة المركزية.

وفي الثاني والعشرين من شهر نيسان من ذلك العام، عقدت هذه القيادة أول اجتماع لها، وكان ذلك بعد مشاحنات المركز الثقافي السوفييتي، وفي وقت كان فيه هذا الحزب قد انقسم انقساماً عمودياً شمل جميع مؤسساته ومنظماته من القمة إلى القاعدة.

وبعد عام أو أكثر بقليل، وفي أعقاب إقرار مشروع دستور البلاد الدائم خرج أو أخرج من القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ممثلو حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (جمال الأتاسي وراغب قيطاز)، وحل محلهما فوزي الكيالي وإسماعيل القاضي.

(لم يكن حزبنا بعد استعاد وحدته، وكان ممثلو كلا الطرفين قد بذلوا جهوداً جدية مع الدكتور الأتاسي وإخوانه لتلافي ما حصل).

في عوامل الاستمرار داخل الجبهة

طبعاً إننا كلنا على إطلاع بما يتعلق بموقع سورية العربي والدولي وبالاتجاهات العامة لسياستها الخارجية، كما أننا كلنا نعرف أن الوضع الداخلي في البلاد صعب، وليس هناك ما يشير إلى أن صعوباته لن تزداد أيضاً وأيضاً، والفساد يستشري والطفيلية تتقوى مواقعها، والحريات ليس فقط لا تتوسع بالنسبة إلى القوى الوطنية والتقدمية على الأقل، بل إن التضييق عليها لفي ازدياد مستمر. ومع ذلك، فإن نسبة القوى في هذا الوضع، في هذا المجتمع الذي نعيش فيه ينبغي أن تؤخذ بالحسبان من منطلقات واقعية علمية وموضوعية، من منطلقات

ماركسية لينينية، وليس فقط من منطلقات أخلاقية مجردة. ما هو وضع الطبقة العاملة؟ ما هو وضع حزبها أو أحزابها ووضع منظماتها النقابية؟ ما هي الأوضاع في أوساط الجماهير الفلاحية؟ ما هي أوضاع القوى السياسية المختلفة؟ إن هذا كله ينبغي أن يؤخذ بالحسبان، ولا يصح تجاهله. فنحن لا يمكن البتة أن نكون حياديين إزاء الصراع الضاري الجاري حالياً، وإزاء مستقبل البلاد.

إن التآمر الأمريكي الإسرائيلي الرجعي مستمر ضد سورية لحرفها عن نهجها الوطني المعادي للإمبريالية، وإن خطر ضرب مثل هذا النهج من قبل اليمين المغرق في الرجعية قائم، كما هو قائم خطر تغلب الفئات الأكثر يمينية في النظام. فهل يسمح هذا كله بالإضافة إلى جملة العوامل العربية والدولية، أن نأخذ موضع المتفرج؟ طبعاً، إن هذا كله ليس فقط لا يقتضي إغماض العين، وإنما يتطلب المزيد من تشديد النضال ضد كل عوامل الخطر ومسبباته وأدواته، ضد البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها، وفي سبيل مطالب الجماهير الشعبية وحقوقها وكرامتها ومن أجل إطلاق الحريات الديمقراطية للقوى الوطنية والتقدمية وكل القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية، وفي سبيل مجابهة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية مجابهة علمية، ومن أجل أن تسير البلاد على طريق التقدم الاجتماعي باتجاه الاشتراكية.

إن جميع العوامل التي أملت قيام الجبهة الوطنية التقدمية واشتراكنا فيها ما تزال حتى الآن، رغم كل الصعوبات، تملي إصرارنا على البقاء في هذه الجبهة، وعزمنا على متابعة النضال لتطوير الجبهة الوطنية التقدمية وتعميقها، وتحقيق الأهداف الكبرى التي نص عليها ميثاقها في الحياة.

وقع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي في السابع من شهر آذار عام 1972، كما ذكرنا آنفاً، وقد نشرت جميع وسائل الإعلام في حينه هاتين الوثيقتين، كما صدرتا في الشهر الخامس من العام ذاته بكراس من 26 صفحة من القطع الصغير. ونأمل أن يكون جميع الرفاق مطلعين على هاتين الوثيقتين.

تضمن الميثاق أشياء كثيرة هامة، كما تضمن أشياء سلبية. لقد تحدث عن دور حزب البعث وثورة 23 يوليو في نهضة العرب الحديثة، وعن أهمية الجبهة الوطنية في جذب قوى الجماهير وعن مهماتها في شتى الميادين الداخلية والعربية والدولية: في النضال لتحرير الأراضي العربية المحتلة، وإقرار مسائل السلم والحرب، والخطط الخمسية ومناقشة السياسة الاقتصادية، وعن الالتزام باستمرار السير في بناء النظام الاشتراكي على أسس علمية تنسجم مع واقعنا.

كما تحدث عن الوحدة العربية والطرق المؤدية إليها، وعن التزام الجبهة الوطنية بالعداء للصهيونية وإسرائيل والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، وبالتزامها بالصداقة مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

كما أكد الميثاق الطموح إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال إقامة الجبهة، وإلى جعل التجربة السورية نموذجاً يُحتذى في الوطن العربي. وإذا كان بالإمكان اعتبار هذا كله وما شابهه في الجوانب الإيجابية والأساسية في الميثاق فإن الجوانب الأكثر سلبية فيه هي ما ورد من تعهد خصوصاً فيما يتعلق بعدم العمل بين الطلاب. كما أن البعض، ممن لم يأخذوا جملة الظروف المحيطة بالحسبان، يرون في الإقرار بالبروز القيادي للبعث أمراً سلبياً، ومثله الموافقة على الدخول إلى التنظيم السياسي الواحد برغم أنه رُبط بالإرادة الحرة والحوار الإيجابي والنضال المشترك.

أما النظام الأساسي للجبهة والمؤلف من 29 مادة فالرئيسي فيه هو تحديد المبادئ العامة ومؤسسات الجبهة، والصلاحيات والمهام. ومن الواضح أن هذا النظام يجعل الأكثرية بيد البعث ويعطي أوسع الصلاحيات لرئيس الجبهة، وهو يعتبر متمماً للميثاق ولا يعدل إلا بقرار من ثلثي أعضاء القيادة.

هذه هي بعض أهم الأفكار والاتجاهات الرئيسية في ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي، وهي لا تغني البتة عن العودة إليهما، وهذا طبيعي فالكثيرون على مستوى الحزب بأكمله لم يطلعوا عليهما خصوصاً بالنسبة للشباب.

إن تساؤلات كثيرة أثيرت ويمكن أن تثار الآن وستثار غداً حول كل القضايا المتعلقة بالجبهة والعمل الجبهوي المستند إليها، وفي ما يلي بعض أهم هذه التساؤلات، مع الإجابات الممكنة عليها:

ترى هل أقدمنا على تنازلات جدية؟ وهل كانت هذه التنازلات مبدئية؟! نعم لقد أقدمنا على تنازلات، وكانت دون ريب جدية، ولكننا لم نقدم، فيما نعتقد على تنازلات مبدئية؟

وهل جرت محاولات لتطوير عمل الجبهة الوطنية وماذا تم في هذا المجال؟

نعم لقد جرت محاولات، ولكنها ولنقل ذلك صراحةً، بأنها كانت غير كافية وغير مهيأ لها جيداً، ومع ذلك فقد استفدنا من الضغوط المختلفة، خصوصاً في أواخر السبعينيات أوائل الثمانينيات للقيام بذلك. ونعتقد أنه لا تزال في ذاكرة الكثير من تلك الاجتماعات التي عقدتها الجبهة الوطنية التقدمية في أيلول من عام 1979 والبيان الذي صدر عنها، واللقاءات التي أجراها ممثلون عن هذه القيادات مع فئات واسعة من السكان ومع ممثلي قطاعات جماهيرية عديدة، كما نعتقد أنه لا يزال البعض يذكرون أنه تشكلت لجنة خاصة للبحث في طرق وأساليب تطور عمل الجبهة وعقدت اجتماعات كثيرة، ولكن النتيجة كانت أقل بكثير

مما كان متوقعاً أو مما أردنا، وأهم شيء تم التوصل إليه هو ضم ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين إلى القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ولقيادات الفروع الجبهوية في المحافظات.

وهل طبق ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية؟ وهل تم احترام نظامها الأساسي؟

طبعاً ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال بالتفصيل، ولا إعطاء أحكام مطلقة أو نهائية، ومع ذلك يمكن القول إن هناك أشياء تم احترامها وما زالت تحترم بهذا الشكل أو ذاك، وهناك أشياء كثيرة تم تجاهلها من قبل حزب البعث أولاً، ثم من قبل بعض أحزاب الجبهة، وبهذا الشكل أو ذاك ثانياً، وإذا كان في هذا كله أشياء كثيرة سلبية فبعضها كان إيجابياً.

ولو أردنا تقديم أمثلة على مثل هذه الأمور لعددنا الكثير، سواء في مجال السياسة والاقتصاد أم في المجالات الاجتماعية والتنظيمية والتعبوية، فمثلاً هل تقوم الجبهة وفقاً لميثاقها بإقرار مسائل السلم والحرب؟ أو بإقرار الخطط الخمسية أو رسم خطط التثقيف القومي الاشتراكي وقيادة التوجيه السياسي العام؟ أو هل هي وضعت المنهاج المرحلي أو المناهج المرحلية للتطور القادم؟... إلخ.

ثم هل يقوم المكتبان الأساسيان اللذان شكلا منذ البدء، وهما مكتب الإعلام والتوجيه، ومكتب التنسيق والاتصال بدورهما؟ طبعاً كلا فهما لم يعودا يجتمعان منذ سنوات عديدة.

وفي مجال الأعمال التنظيمية، هل تدعى الجبهة الوطنية للاجتماع دورياً مرتين كل شهر، أم أن أشهراً عديدة تمر دون أن تدعى القيادة المركزية وقيادات الفروع للاجتماع؟

وترك هذا كله بحق المجال واسعاً لتوجيه شتى الانتقادات للجبهة وأحزابها. ومع ذلك، فالنشاط الجبهوي وقدرة الحزب على الإفادة منهما

ينبغي النظر إليهما أيضاً من خلال نشاطه عبر المؤسسات المختلفة القائمة على أسس جبهوية (مجلس الشعب، الاتحاد العام لنقابات العمال، الإدارة المحلية... إلخ).

لقد ناضل حزبنا إلى هذا الحد أو ذاك، ودون أن يعني ذلك أن ممثليه قد قصّرا، كي تنفذ الجبهة ميثاقها ونظامها الأساسي وكي تمارس دورها وتمتد إلى جماهير الشعب، وكي تشمل أبحاثها وقراراتها مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودعا الحزب من أجل أن تقوم مؤسسات الجبهة وهيئاتها وبضمن ذلك القيادة المركزية بالدور المنوط بها، وقد انتقد الحزب بأشكال مختلفة نواقص العمل الجبهوي، ودعا لتلافي هذه النواقص.

ويتطلب هذا كله الإجابة عن السؤال التالي: لماذا فعل البعث ذلك؟ وماذا أراد من إقامة الجبهة؟ ولماذا وقفت أحزاب الجبهة عموماً، وحزبنا خصوصاً، مواقفها المعروفة من أفعال البعث هذه؟

قبل كل شيء، ينبغي أن لا ننسى أن حزب البعث هو حزب في السلطة، وقد كانت السلطة بيده قبل إقامة الجبهة الوطنية التي مهد لها بتعاونه مع أحزابها. وفي الوقت ذاته، فحزب البعث بحكم استيلائه على السلطة ولعوامل مختلفة أصبح أقوى الأحزاب الوطنية والتقدمية في البلاد، وهذا كله يساعدنا في أن نفهم طبيعة ممارساته، وتوجهه نحو فرض خطه وأسلوبه العملي واحتكاره للسلطة.

إن حزب البعث عندما أقدم على إقامة الجبهة الوطنية لعوامل عديدة، كنا قد تحدثنا عنها، قصد تحقيق جملة من الأهداف بين أبرزها:

- السعي للخروج داخلياً من العزلة الشعبية والجماهيرية التي كان يعاني منها، ولتوسيع قاعدة حكمه سياسياً وجماهيرياً. ولم يكن غائباً عن ذهن بعض النافذين في قيادته أن هذا الأسلوب هو أفضل من أسلوب المجابهة مع القوى الوطنية والتقدمية، وذلك في احتواء بعض من نشاطاتها وإحداث خلخلة في صفوفها. لقد أفاد حزب البعث من خطأ

التجربة الناصرية في رفع شعار حل الأحزاب وفي النتائج التي ترتبت عليها، كما رأى في أسلوبه ما يساعده على وضع الأحزاب في إطار معين يسهل من خلاله مراقبتها والتأثير عليها.

- العمل للخروج عربياً من العزلة التي كان يعانيها النظام السوري في تلك الفترة على النطاق الرسمي العربي ولتحقيق نوع من التضامن العربي استعداداً للمعركة القادمة في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة، ومن المعروف أن سورية هي الآن مركز يتجمع فيه ممثلو قوى التحرر الوطني العربية التي تتعرض للإرهاب وتحتاج إلى المساعدة، وبين هذه القوى ممثلو الأحزاب الشقيقة. فلهذه الأحزاب مراكزها، وهي تتلقى الدعم المعنوي عن هذا الطريق، ويشكل الموقف السوري مساعدة كبرى لها.

- العمل لمزيد من توطيد مواقع سورية في أوساط الرأي العام العالمي التقدمي، وخصوصاً في مجال تطوير علاقات الصداقة مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

وواضح أن ما ورد في ميثاق الجبهة ونظامها من جهة، وفي الممارسة العملية في جهة يؤكد صحة هذه الاستنتاجات. ولا يعني هذا أن السلطة البعثية لم تستخدم الجبهة الوطنية التقدمية كمؤسسة رسمية في فترات معينة وبالنسبة لقضايا محددة، غطاءً تتستر به، وتوحي من خلاله أن كل ما تقوم به يلقى الموافقة والدعم من جميع القوى الوطنية والتقدمية في البلاد.

ولا شك كذلك في أن الأحزاب الأخرى المكونة للجبهة الوطنية التقدمية كان لكل منها أهدافه، فماذا كانت أهداف حزبنا نحن؟

لقد كان النضال في سبيل الجبهة شعاراً من أبرز شعارات الحزب وهو ما يزال كذلك، وكانت دوافع حزبنا باستمرار العمل الجبهوي تعود إلى منطلقات فكرية طالما تحدثت عنها وثائق حزبنا البرنامجية، وقد أشرنا إليها في هذا التقرير عند الحديث عن التحالفات وأهدافها، وهذه

المنطلقات داخلية تستهدف تجميع كل قوى الشعب الخيرة في سبيل تحقيق الأهداف التي تتطلبها مرحلة التطور، وأخرى خارجية في مقدمتها النضال ضد الإمبريالية والصهيونية ومن أجل التحرر الوطني والاجتماعي وفي سبيل الصداقة مع كل قوى الحرية والسلام والاشتراكية وفي سبيل درء خطر الحرب النووية وصيانة السلام العالمي، وترتدي الصداقة مع الاتحاد السوفييتي بلد أكتوبر العظيم في هذا المجال أهمية كبرى وخاصة.

ومن هذه المنطلقات نستطيع القول إن حزبنا استهدف من وراء المساهمة في إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية تحقيق أمور عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، داخلية وعربية ودولية، وقد عبر حزبنا عن ذلك كله بأشكال مختلفة وفي مناسبات متعددة وإذا كان هناك من أشياء نوّد تأكيدها الآن فهي التالية:

أولاً- لقد عمل حزبنا منطلقاً من وثائقه البرنامجية مستنداً إلى الوثائق الرسمية للجبهة الوطنية، وإلى هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الجبهوي، في سبيل تحقيق أوسع وحدة وطنية تتصدى لمخططات ومؤامرات الإمبريالية والصهيونية وفي المقدمة منها الإمبريالية الأمريكية، وتعمل لصيانة الاستقلال الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإحباط مخططات الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة العربية كاملةً.

ثانياً- وقد عمل حزبنا من أجل أوسع تحالف وطني تقدمي يناضل في سبيل تعميق التحولات الاقتصادية الاجتماعية أو الدفاع عنها، كما عمل على تعميق الخط التقدمي في صفوف القوى المخالفة في سبيل وضع البلاد للسير على طريق التقدم الاجتماعي وباتجاه الاشتراكية. وقد كان باستمرار واحداً من أكبر هموم الحزب هو استخدام جميع المؤسسات الجبهوية، ولا يعني ذلك عدم وجود تقصير أو تهاون في

هذا المجال، للدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية ومصالحها وعن حرياتها الديمقراطية وكراماتها.

ثالثاً- أما على الصعيد العربي، فقد حاول الحزب الاستفادة من عمله في الجبهة الوطنية أو المؤسسات الجبهوية المختصة للعمل من أجل الدفاع عن مصالح وأهداف حركة التحرر الوطني العربية ووحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، والدفاع عن القضية الفلسطينية والنضال ضد الرجعية العربية وقوى الاستسلام... إلخ (كامب ديفيد مشروع ريغان) من أجل جبهة الصمود والتصدي، وتحقيق التضامن العربي المعادي للإمبريالية.

رابعاً- وأما على الصعيد العالمي، فقد سعى الحزب من أجل مزيد من تشديد سورية لنضالها ضد الإمبريالية والصهيونية، ومزيد من العمل لتعميق وتثبيت خط الصداقة والتعاون مع قوى الحرية والتقدم والسلام في العالم، وفي مقدمتها منظومة البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي. ولم يعد سراً أن حزبنا الشيوعي السوري كان له دوره في عقد معاهدة الصداقة والتعاون بين سورية والاتحاد السوفييتي في 6 تشرين الأول من عام 1980.

ولا يعني هذا بالطبع أن الجبهة قد قامت بدورها كاملاً في جميع هذه المجالات، أو أن حزبنا نجح في تحقيق كل ما يريد، من اشتراكه في الجبهة والمؤسسات الجبهوية المختلفة. لقد كان هناك مد (نسبي طبعاً) وجزر، وصعوبات واختناقات وتوترات ولا بد من الإشارة إليها، بل بإسهاب للكثير منها.

حزبنا الشيوعي السوري: موقعه في إطار العمل الجبهوي
دوره ومهماته الراهنة والمقبلة

لحزبنا الشيوعي السوري موقعه الخاص ودوره المتميز في إطار العمل الجبهوي بدءاً من الجبهة بجميع مؤسساتها، إلى سائر

المؤسسات والمنظمات المبنية أو القائمة على أسس جبهوية وتحت لواء الجبهة. نقول هذا ليس تبجحاً، ولا بقصد التستير على نواقصنا في هذا الميدان، ولا للتهوين من التأثيرات السلبية التي نعانيها لعوامل مختلفة وبسبب تعاوننا الجبهوي مع النظام القائم.

ومما يشير إلى هذا الموقع ويؤكده وقائع كثيرة يمكن أن نعدد منها الآن ما يلي:

1- عندما أدخل السوريون قواتهم المسلحة إلى لبنان عام 1976، كان للحزب موقفه المعارض. وقد عبّر عنه في أحد اجتماعات القيادة المركزية للجبهة، وكانت النتيجة أن انقطعت هذه الاجتماعات لفترة طويلة. وعندما دعيت بعد ذلك الجبهة للاجتماع قيل رسمياً: (... لقد كان بالود الدعوة قبل الآن إلى اجتماع دون ممثلي الحزب الشيوعي، ولكن رئي أن ذلك سيكون غير مفيد، بل ستكون له نتائج سلبية).

2- في أكثر من مناسبة صرح قادة من البعث مسؤولون في قيادته وفي الجبهة بأن هذه الجبهة هي عملياً جبهة بين التيار القومي ممثلاً بالبعث وبقية الأحزاب الجبهوية، وبين التيار الماركسي ممثلاً بالحزب الشيوعي السوري.

3- بعد انتخابات مجلس الشعب لعام 1981، والتي لم يدخل الشيوعيون المجلس خلالها لأسباب معروفة، وجد النظام نفسه مضطراً لإيجاد شكل آخر لوجود الحزب في المجلس، وكان ذلك بالدرجة الأولى لعوامل دولية.

أما ما يؤكد دور الحزب الشيوعي في مجال التعاون، في المجال الجبهوي، فهو الأعمال التي قام بها ممثلوه عموماً على مختلف المستويات، وبغض النظر عن التفاوت في العطاء أو في التقصير والمسؤولية.

لقد كان للحزب دور بارز في فترة الإعداد لحرب تشرين عام 1973، وكان نشاط الحزب جدياً في فترة اجتماعات أيلول عام 1979، فساهم بعمق في صياغة البيان الذي صدر يومذاك، وباللقاءات التي تمت مع ممثلي قطاعات مختلفة.

وتمكن الحزب من خلال مؤتمرين قطريين لحزب البعث أن يوصل إلى أوسع الجماهير عبر جميع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة آراءه ومواقفه، وأن يطرح مطالب برنامجية تقتضيها متطلبات المرحلة الملموسة. وبمبادرات من الحزب طرحت في الجبهة القضايا الاقتصادية الاجتماعية، وجرى تأكيد أن حلها يرتدي أهمية وطنية من الدرجة الأولى، وحذر من خطر التخريب الاقتصادي على البلاد ونهجها الوطني المعادي للإمبريالية.

وقد تقدم الحزب بالعديد من المذكرات الاقتصادية إلى الجبهة وكبار المسؤولين في البلاد وبضمنهم رئيس الجمهورية. واستفاد الحزب من وجود ممثليه في الوفود الرسمية لعرض الكثير من وجهات نظره ولتقديم العديد من الاقتراحات الملموسة المتعلقة بحل المشاكل وتحسين الأوضاع.

وعمل الحزب على الاستفادة بقدر المستطاع من وسائل الإعلام الرسمية لإيصال أفكاره، أو ما يمكن من هذه الأفكار إلى أوساط أوسع من الرأي العام، الذي لا تصله صحافته ووسائل إعلامه هو.

وإنه ليصعب الآن تعداد كل الأمور التي قام بها الحزب وممثلوه عبر مؤسسة الجبهة دفاعاً عن حقوق المواطنين والرفاق ومن قضايا المواطنين (دفاع عن الحريات، عن المعلمين، عن المُسرَّحين، كتب للرئيس، لنائب الرئيس، لرئيس مكتب التنسيق، لوزير الداخلية، لقاءات... إلخ). لقد بذل حزبنا جهوداً غير قليلة، ولكنها لم تنجح عموماً، كي تكون اجتماعات القيادة المركزية واجتماعات مكاتبها أكثر تواتراً وانتظاماً، وقام ممثلو الحزب في الجبهة وغيرها من المؤسسات

بجهود ملحوظة كمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات المهنية ونقابة المعلمين وفي الإدارة المحلية وغيرها، فهي عموماً معروفة لديكم وسوف يتحدث عنها الرفاق بأشكال مختلفة.

إن عودة إلى "نضال الشعب" يمكن أن تعطي الرفاق صورة ولو أولية عن الكثير مما قام به الحزب عن طريق ممثليه سواء في مجلس الشعب، أو النقابات العمالية أو في النقابات المهنية أو في الإدارة المحلية للدفاع عن الحريات وكرامات المواطنين ومن أجل حل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وفي سبيل زيادة الإنتاج ومكافحة الهدر والنضال ضد الفساد والمفسدين، وخصوصاً في مجال الدفاع عن المطالب الملحة للجماهير الشعبية المتعلقة بمكافحة الغلاء، وتأمين المواد الضرورية للغذاء ومن أجل حل أزمة السكن.

وفي جميع هذه المؤسسات، كان صوت حزبنا قوياً في النضال ضد البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها.

أيها الرفاق!

إن ما ذكرناه من جوانب إيجابية في عمل الحزب الجبهوي لا يعني ولا يمكن أن يعني أنه لم تكن لدينا نواقص كثيرة في هذا الميدان. فقد كانت جهودنا، عموماً، وبنسب مختلفة، أقل من المطلوب والممكن، وهذا يصح على جميع المؤسسات التي نعمل فيها على أسس جبهوية وخصوصاً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي تمثلنا فيها حتى تموز عام 1986 برفيقين معروفة أسماؤهما.

أيها الرفاق!

ينبغي أن يكون واضحاً أن العمل الجبهوي على مختلف المستويات وخصوصاً في المؤسسات العليا لم يسر دائماً في خط مستقيم، وقد عرف الكثير من التعرجات والمخاطر، ويعود السبب الأساسي في هذا إلى أن القوة الأكثر مسؤولية في الجبهة كانت أقل تجاوباً (وربما بحكم موقعها) مع متطلبات مثل هذا العمل. وقد لعب

دوره دون ريب التغيرات التي طرأت على الشخصيات القيادية البعثية في الجبهة، أو على مواقع بعضها.

وإذا كنا قد ذكرنا آنفاً بعضاً من الصعوبات التي عانيناها فلا بد من الإشارة إلى ما يلي:

1)- من المعروف أنه بعد الموقف الذي أعلنه الحزب في مجلس الشعب من معارضته للاتفاق مع شركة تريبكو اتخذت تدابير معينة ضد الحزب، فمنع سفر العديد من الشيوعيين، ونقل عدد كبير من المعلمين إلى مراكز أخرى في الدولة.

2)- ومن المعروف أيضاً أنه تم عام 1981، بعد أن أذاع الحزب الشيوعي السوري بيانه الانتخابي المتضمن مواقفه البرنامجية، استبعاد مرشحي الحزب من قوائم الجبهة. وهكذا، لم يتمكن أحد منهم من الفوز بمقعد بحكم آلية التصويت وقانون الانتخاب ذاته.

وهناك أشياء أخرى تدل فيما تدل كذلك على أن الحزب، وإن كان حزباً من أحزاب الجبهة، إلا أنه سعى باستمرار للحفاظ على وجهه المستقل. إن عمل الحزب الجبهوي لم يدفعه إلى التغاضي عن أهدافه الاستراتيجية الكبرى، وكانت وثائقه البرنامجية باستمرار في أساس نشاطه.

أيها الرفاق!

من الخطأ التصور أن العمل الجبهوي هو العمل الذي يتم عبر القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، ومكاتبها المختصة أو عبر فروع الجبهة في المحافظات أو عن طريق الشعب الجبهوية التي أخذت بتشكيلها في العديد من المحافظات. إن هذا العمل أوسع من ذلك بكثير. وما ذكرناه قبل قليل عن عملنا في مجلس الشعب واتحاد النقابات وغيرها، ليدل على ذلك بكل وضوح.

شيء آخر نود تأكيده وهو أن اشتراكنا في جميع هذه المؤسسات التي تقوم على أسس جبهوية مفيد لنا وضروري، فعن طريق وجود

الشيوعيين فيها يمكنهم أن يساهموا في نشاطها، وأن يقيموا صلات مع الجماهير، ويتعرفوا إلى أوضاعها، ويدافعوا عن مطالبها.

إن تعاون الشيوعيين مع الأطراف الأخرى الجبهوية في إطار هذه المؤسسات هو امتداد لنشاط الجبهة، وتطبيق للسياسة الجبهوية، وهو واحد من الميادين التي يمكن إذا أحسنا العمل فيها أن يكون وسيلة لتوسيع نشاطنا الجماهيري.

في نواقص العمل الجبهوي عموماً ونواقصنا نحن وفي طرق معالجتها

إن النواقص في العمل الجبهوي كثيرة، وهي تترك المجال واسعاً للتهجم على الجبهة والعمل الجبهوي، بحق ودون حق، من قبل الأوساط الرجعية اليمينية وذوي الاتجاهات "اليسارية" الانعزالية، وخصوصاً من قبل أوسع الجماهير الشعبية، وفي قواعد القوى الوطنية والتقدمية.

وإذا كان من مسؤوليات، وهي موجودة طبعاً، فإنما تقع بالدرجة الأولى على عاتق الحزب الذي يتولى الدور القيادي، والذي تؤدي ممارسات بعض قيادييه وبعض أجهزته وأجهزة سلطته إلى إضعاف الثقة بالجبهة وبالعمل الجبهوي الراهن، بل وإلى محاولة نسف آخر ما تبقى من هذه الثقة. ولا يعني هذا التقليل من مسؤوليات قيادات وممثلي القوى الأخرى المشاركة في الجبهة والعمل الجبهوي القائم.

إن حزب البعث الذي دخل في تعاون مع قوى وطنية وتقدمية، وحزبنا الشيوعي في مقدمتها، ومن ثم أقام معها جبهة وطنية تقدمية. إن حزب البعث هذا ما تزال ممارساته أو ممارسات فئات نافذة وواسعة فيه، ممارسات بعيدة عن فهم الروح الجبهوية الحقيقية. إن البعض في حزب البعث يتصرفون عموماً بعقلية من يتمسك تحت ستار الدور

القيــادي (والــدور القيــادي دور حــوار ديمقراطــي وإقنــاع بالحجــة والمنطق... إلخ). بالهيمنة المطلقة على كل شيء وبالنزعة الأوامرية وبممارسة التسلط بصورة فجة في أغلب الأحيان. وهناك الكثير من الأمثلة.

فلو أخذنا الجبهة، وهي المؤسسة العليا، وهي قمة الهرم في العمل الجبهوي، في مجال التعاون، فهي لا تدعى إلا في المناسبات، وإذا دعيت فلتبلغ بمواقف وقرارات جرى اتخاذها، أو لتُحمَّل داخلياً وعربياً ودولياً مسؤولية مواقف وسياسات لم تجر مناقشتها معها، ولم يؤخذ رأيها فيها قبل اتخاذها.

ولو أخذنا الموقف منا نحن الشيوعيين، لوجدنا أن الانطلاق عموماً في التعامل معنا إنما يتم من منطلق الحذر والشك، بل ومن منطلق العداء أحياناً، لا من منطلق الحليف الواثق بحليفه. فهناك التمييز ضد الشيوعيين، وخلق الصعوبات أمامهم في مجالات العمل والتوظيف، والتضييق عليهم وعلى اليساريين جميعاً، خصوصاً في مجال الدراسة في الخارج.

ثم هناك قضية الاستدعاءات إلى أجهزة الأمن، وهي استدعاءات لم ينقطع سيلها، وقد ازدادت مؤخراً بشكل فاضح. ولا يخفف من الآثار السلبية لمثل هذا التصرف محاولات التبرير بأن البعثيين أنفسهم تقوم الأجهزة باستدعائهم هم أيضاً.

وبكلمة أخرى، فهناك الموقف من الديمقراطية ومن توسيع الحريات خصوصاً للجماهير الشعبية ولقواها الوطنية والتقدمية ومنظماتها الجماهيرية، وهناك رواسب العداء للشيوعية والحساسية المفرطة تجاه نشاط الشيوعيين واليساريين إجمالاً.

إن الحزب الشيوعي السوري ليس مزاحماً لحزب البعث، وهو حليف له، حليف أمين على عهوده، وهو يريد أن يتوطد النهج الوطني في سورية، وأن تسير سورية على طريق التقدم نحو بناء الاشتراكية.

ولطالما أكد الحزب الشيوعي على استعداده للسير في تحالف استراتيجي مع حزب البعث على هذا الطريق ولبناء الاشتراكية وفقاً لظروف بلادنا وخصائصها وتقاليدها.

إن تجربة أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات مع الإخوان المسلمين ينبغي أن تظل ماثلة أمام الجميع. لقد بينت حقيقة مواقف الحزب الشيوعي من جهة، وبينت من جهة أخرى أن الأساليب التي اتبعت سابقاً وما تزال تتبع الآن في مجال الديمقراطية والموقف من الحلفاء، وأن تصرفات بعض الأجهزة معهم قد ألحقت ضرراً كبيراً بالبلاد وبالجبهة وبجميع أحزابها، وبضمنها حزب البعث ذاته.

إننا من أنصار أشد اليقظة والحذر، ومن أنصار التشدد مع عملاء الإمبريالية والصهيونية والرجعية. أما مع الحلفاء، أما مع ممثلي القوى الداعمة لنهج سورية الوطني العاملة من أجل تقدمها، فالمطلوب أن يكون التعامل معهم تعامل الحليف الصادق مع حليفه الصادق.

إذن، فهذا الوضع هو الذي يشكل واحداً من أهم النواقص التي تنعكس سلباً على الجبهة، وعلى وضعها ونفوذها وعلى تأثيرها في حياة البلاد.

أما نواقصنا، نحن الشيوعيين، في العمل الجبهوي فهي غير قليلة، وهي تتناول الجوانب العملية والتنظيمية، كما تتناول الجوانب الفكرية والسياسية، وقد لعبت أوضاع الحزب دورها في ذلك، ومنعت معالجتها والنضال ضدها في الوقت المناسب. ومع ذلك، فالمنبع الأساسي الذي نبعت منه هذه النواقص إنما يعود إلى عدم النضال نضالاً منسقاً ومنسجماً مع متطلبات الأسس الثلاث لسياسة حزبنا، ومتطلبات الترابط الديالكتيكي في ما بينها، مع تأخير في أحيان كثيرة لشعار الدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية، وعدم الاستفادة كفاية، في هذا المجال خصوصاً، من المؤسسات الجبهوية على اختلافها.

ويمكن هنا أن نشير إلى أننا لم نمارس مبدأ الاستقلالية كفايةً، خصوصاً في مجال العمل بين الجماهير، أي في مجال الممارسة العملية، في مجال ممارسة النشاط العملي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة.

لقد كانت معالجاتنا الفكرية النظرية والسياسية لمسألة التحالفات وللمسائل الجبهوية أقل من المطلوب بكثير، ولم نسعَ لتعريف الحزب بالتجارب الجبهوية على النطاق الدولي وبكيف يمكن الاستفادة مما فيها من إيجابيات.

ولم نعمل بما فيه الكفاية على إبلاغ الحزب ومنظماته بجوهر ما كنا نقوم به في سائر المؤسسات الجبهوية بدءاً من القيادة المركزية إلى مجالس البلدان في الإدارة المحلية، وبالتالي لم ننقل بما فيه الكفاية نشاط حزبنا الجبهوي إلى الجماهير. ولا يعني هذا أن الشيء ذاته كان واحداً بالنسبة لجميع المؤسسات والنشاطات الجبهوية، فنشاطنا في مجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات العمال، وحتى في الإدارة المحلية، كان يجد صداه، ولو بشكل غير كافٍ في صحافة الحزب وأدبياته. وهذا مفهوم في ما نعتقد، فبعض المؤسسات تبقى المناقشات فيها من الناحية القانونية مغلقة، كالقيادة المركزية للجبهة، ومجلس الوزراء... إلخ.

ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن المسؤولين عن قطاع العمل في الجبهة خصوصاً، لم يعيروا الاهتمام الكافي، من أجل اتخاذ التدابير الضرورية للنضال في سبيل تنفيذ توجيهات مؤتمرات الحزب ووثائقه الأساسية الداعية إلى السعي لتحسين عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتطويرها.

لقد عقد اجتماع مركزي واحد، فيما نعتقد، لممثلي الحزب في الفروع الجبهوية للبحث في قضية بقائنا أو عدم بقائنا في مؤسسات الجبهة.

ومنذ أن قسم الرفيق خالد بكداش الحزب حتى الآن، (وهذا أدى عملياً إلى توزع ممثلي الحزب في الجبهة بيننا وبينه)، لم تجر كذلك أية اجتماعات مع ممثلي حزبنا في فروع الجبهة لتبادل الآراء والخبرات والتجارب، والبحث في وسائل تحسين عملنا في هذا الميدان الحيوي ودفع العمل الجبهوي خطوات إلى أمام.

والاجتماع الوحيد، الذي تم قبل عدة أشهر، كان فقط مع ممثلي حزبنا في الشعب الجبهوية في حمص، وقد رأى فيه الرفاق فائدة وكتبوا للمركز حوله، ونعتقد أن تكرار مثله على نطاق البلاد وتعميم النتائج الحاصلة من كل هذه الاجتماعات سيكون ذا أثر إيجابي في تحسين عملنا الجبهوي.

إن وراء جميع هذه النواقص عوامل ذاتية لدى هذا الرفيق أو ذاك، كما أن الأوضاع التي سادت في الحزب لعبت هي الأخرى دورها حتى على العمل الجبهوي بأكمله. إن أول اجتماع للقيادة المركزية تم كما قلنا سابقاً في ظل الانقسام العميق الشاقولي في حزبنا، والوضع الآن معروف سواء بالنسبة لحزبنا أم لسائر أحزاب الجبهة.

كما أن النظرة إلى الجبهة الوطنية وإلى تناقص دورها وهبوط نفوذها في أوساط الشعب كان لهما دورهما هما أيضاً في مثل هذا الوضع. والمطلوب الآن، من أجل التغلب على النواقص في العمل الجبهوي ودفع المسيرة الجبهوية على طريق التطور والتقدم، أمور كثيرة من بين أهمها:

- النضال ضد نواقص البعث في المجال الجبهوي، ومن أجل فهم أفضل لديه بالنسبة للروح الجبهوية ومتطلبات العمل الجبهوي.

- تنشيط وتوسيع العمل الفكري والسياسي المتعلق بمسائل التحالفات من وجهة نظر المفهوم الماركسي اللينيني.

- التعريف بالتجارب الجبهوية على النطاق العالمي وبعوامل فشلها ونجاحها وبكيفية الاستفادة من نتائجها وتجاربها الإيجابية.

- تكثيف نشاطنا مع أطراف الجبهة الآخرين ومع حزب البعث العربي الاشتراكي خصوصاً، لوضع ميثاق الجبهة موضع التطبيق ولاحترام المبادئ الأساسية في نظامها الأساسي.

- قيام هيئات الحزب القيادية بدءاً من المكتب السياسي إلى اللجان المنطقية والفرعية أيضاً بإعادة الاهتمام إلى العمل الجبهوي، وتطبيق مبدأ مراقبة التنفيذ على هذا الميدان بصورة حازمة ومبدئية.

- البحث بين الفترة والأخرى وبالملموس في التدابير العملية الواجب اتخاذها في هذه المؤسسة الجبهوية أو تلك لتطوير عملنا الجبهوي، وبما يؤدي إلى تنفيذ ما نص عليه فصل العمل الجبهوي ومتطلبات تطويره الوارد في تقرير اللجنة المركزية عن نشاطها ونشاط الحزب منذ المؤتمر الخامس والتوجهات المستقبلية. (ص 71، 75).

إن قضايا التجديد بمفهومه الواسع والضيق وقضايا التفكير السياسي الجديد مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى في معالجة كل ما له علاقة بسياسة التحالفات وبالعمل الجبهوي.

لقد طرح ممثل حزبنا في الجبهة في آخر اجتماع للقيادة المركزية مسألة التجديد بالنسبة إلى الجبهة في سبيل أن تستعيد ثقة الناس بها، وكانت ردة الفعل على هذا الطلب ملحوظة ومتسمة بالعنف، فعاد وأكد أهمية أن تبحث الجبهة وكل المؤسسات العاملة على أسس جبهوية في أفضل الطرق والوسائل لتحسين عملها وأدائها ولتحسين ارتباطها بأوسع الجماهير الشعبية وبالقوى المؤيدة للنهج الوطني، ومن أجل كسب بعض المعارضين من المعادين للإمبريالية والصهيونية وتحييد البعض الآخر بالأساليب السياسية لا القمعية.

إن هذا الأمر مطلوب اليوم بقوة، ومن حزبنا الشيوعي بالدرجة الأولى، وليكن اجتماعنا هذا المنطلق في ذلك كله ولتتخذ القرارات والتوصيات الضرورية لوضع ذلك كله موضع التنفيذ.

إلى أية نتائج أدى التعاون الجبهوي وإقامة الجبهة؟

وهل أديا إلى إضعاف مواقع حزبنا الشيوعي؟!

إن المواضيع المثارة تحت هذا العنوان عديدة، والبحث فيها دقيق ويحتاج إلى رؤية. إن الكثير من الأصدقاء قبل الخصوم يقولون لنا صراحةً: انظروا إلى ما يجري في حزبكم، وإلى ما أدى إليه تعاونكم الجبهوي مع حزب البعث بالصيغ المتفق عليها؟ وهم يضيفون بأن كل المصائب تأتيكم من مثل هذا التعاون. وليس صحيحاً أن مثل هذا الكلام لا يترك آثاره السلبية، والرد عليه يحتاج إلى صراحة وصدق، وإلى شروح واسعة ومبدئية. ولم يعد يكفي أن نقول: هذه ضريبة ندفعها لقاء تحقيق أهداف كبرى ودولية خصوصاً. ("لو كنا سننطلق من الأوضاع الداخلية فقط لكنا في المعارضة حتماً").

طبعاً إذا انطلقنا من المصالح العليا للوطن والشعب، وهذا ما يفعله حزبنا، وإذا لم ننطلق من النظرة الحزبية الضيقة (النظرة الحزبية، المصلحة الحزبية هي أيضاً من صميم المصالح العليا للشعب والوطن) نستطيع القول رغم كل ما نعانيه (وما نعانيه لسنا قابلين به) إن التعاون الجبهوي ومن ثم إقامة الجبهة الوطنية التقدمية قد أديا إلى نتائج إيجابية داخلياً وعربياً ودولياً.

لقد أديا إلى توطيد مواقع القوى الوطنية والتقدمية في مواجهة الرجعية وإلى توسيع قاعدة النظام الوطنية وترسيخ نهجه الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية. ولقد أديا إلى تقوية روح الصمود والتصدي ضد مخططات الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل، خصوصاً في البلدان ذات الأنظمة الوطنية والتقدمية، ولدى قوى التحرر الوطني العربية.

كما أديا إلى توسيع وتعميق الصداقة والتعاون مع سائر قوى الحرية والسلام والاشتراكية، وفي المقدمة منها الاتحاد السوفييتي. وكذلك أديا إلى زيادة مساهمة سورية في المعركة الدائرة ضد أخطار

الحرب النووية، ومن أجل صيانة السلام العالمي والحياة على الكرة الأرضية.

ولن يقلل من أهمية هذه الحقائق كل الأخطاء والنواقص، ولا أنه أريد للجبهة أحياناً أن تكون ستاراً لممارسات سياسة لم تكن بحثتها أو لم تكن قررتها. ثم إن هذا كله لا يعفينا من الإجابة عن السؤال الكبير: ترى ألم يؤدِّ التعاون الجبهوي وإقامة الجبهة على النحو المعروف إلى إضعاف الحزب، إلى إضعاف سائر أحزاب الجبهة ويضمنها حزب البعث ذاته؟

إذا أردنا أن نكون واضحين وصريحين مع أنفسنا وقواعد حزبنا ومع الجماهير، فلا بد من الاعتراف والإقرار بأن جميع الأحزاب الجبهوية قد ضعفت، وهي تعاني صعوبات جدية وحتى من أزمات. ولكن هل هذا كله سببه فقط التعاون الجبهوي الحالي والجبهة القائمة؟ إن العوامل المؤدية إلى الضعف الذي ينزل بأحزاب الجبهة وبحزبنا عديدة. ومن الهام جداً بحثها بعمق والعمل الجدي لتلافيها والتغلب على آثارها.

لقد أشرنا في موضع سابق إلى أن ممارسات بعض المسؤولين في البعث، وخصوصاً ممارسات بعض أجهزته المعروفة، لعبت ولا تزال تلعب دورها السلبي في إضعاف وضع الجبهة والعمل الجبهوي ككل، وفي إضعاف أحزاب الجبهة وإرباكها. وينبغي أن يكون واضحاً أن مثل هذا يصب موضوعياً في خدمة أعداء النهج الوطني الذي تتبعه سورية، وهو ليس إطلاقاً في صالح شعبها وجماهيرها الواسعة، ولا بد لتصحيح الأوضاع من تغيير مثل هذه الممارسات بما ينسجم مع الروح الجبهوية الحقيقية ومع ضرورات التحالف الاستراتيجي الصادق.

يضاف إلى هذا، وهو كبير الأهمية دون ريب، أن تعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، والموقف من الديمقراطية، وعدم وجود أو بروز آفاق لحلول قريبة تترك كلها آثارها السلبية على النظام وعلى

الجبهة وأحزابها، وبضمن ذلك حزبنا رغم وضوح مواقفه والحلول المختلفة التي يتقدم بها سواء بوثائقه البرنامجية، أو عبر صحافته ومن خلال ممثليه في مختلف المؤسسات الجبهوية.

ولكن رغم ذلك، فهناك عوامل ذاتية تتعلق بنا نحن، وعوامل أخرى موضوعية، أدت إلى ما نحن عليه الآن. فلنحاول بحث ذلك بمبدئية. لقد باشر حزبنا أعماله في الجبهة وهو منقسم على ذاته، انقساماً عمودياً كاملاً، انعكس مباشرةً على عمله في جميع المؤسسات والمنظمات ذات الطبيعة الجبهوية، وكان هذا إضعافاً له وللجبهة على حد سواء، ثم تعاقبت الانقسامات فيه، وأدى ذلك إلى المزيد من إضعاف نفوذه الجبهوي، وفي أوساط الجماهير الشعبية.

ولم تبذل الهيئات القيادية المسؤولة والرفاق المختصون الجهد الكافي أو المطلوب للبحث في جميع الإمكانات التي أتاحها لنا التعاون الجبهوي، والهامش الضيق من الديمقراطية المتوفرة لتقوية الحزب ومواقعه وتوسيع صلاته أكثر فأكثر بالجماهير الواسعة، وكذلك من أجل تطوير التعاون وتحسين الصلات بالعناصر والفئات ذات المواقف الجبهوية في الأحزاب الأخرى، بما يؤدي إلى تعميق الفرز الجاري فيها، وتقوية مواقع أنصار التوجهات التقدمية واليسارية.. إلخ.

إن تجربة احتفالات الذكرى الستين لميلاد حزبنا، والذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمة، والندوات حول الحرية والوحدة والاشتراكية وأشياء أخرى كثيرة، إن هذا كله ليدل على أن هناك إمكانات في التعاون الجبهوي لم تستثمرها كفاية لتحسين الأوضاع في حزبنا وعلى نطاق الحركة الشعبية ككل، ولا بد من استنتاج العبر من ذلك كله.

يضاف إلى ذلك كله، أنه لم تجر المراقبة اللازمة كي تتم الإفادة من جميع المراكز الجبهوية على مختلف المستويات في مصلحة الحزب

والحزب وحده بالدرجة الأولى، وكي لا يتحول أي من هذه المراكز منطلقاً للمنافع الشخصية، إن وجدت، ولدى أي كان مهما كان مركزه.

ثم من يجهل أثر الأوضاع في الحركة الشيوعية العالمية ليس فقط على حزبنا، بل على سائر الأحزاب الديمقراطية الثورية؟ فعندما تكون هذه الحركة في صعود يؤثر ذلك علينا إيجابياً والعكس صحيح أيضاً. ثم لنأخذ مواقف بعض الأحزاب التي اتبعت أساليب أخرى غير الأسلوب الذي يتبعه حزبنا، فهل ساعدها ذلك على أن تقوى وتتحول إلى أحزاب جماهيرية؟

مثلاً: لقد كان حزب الاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة الدكتور جمال الأتاسي أحد أبرز أحزاب الجبهة، وقد أراد منذ بداية الجبهة مقاسمة حزب البعث السلطة مقاسمة حقيقية، غير آخذ بالحسبان نسبة القوى الحقيقية على الأرض، فخرج أو أخرج من الجبهة، فماذا كانت النتيجة؟ لقد ضعفت الجبهة ومواقع الأحزاب الأخرى فيها، والأثر الذي يمارسه جمال الأتاسي وأنصاره الآن غير محسوس به إطلاقاً.

ومثلاً: إلى أية نتيجة أدت السياسة التي سلكها رياض الترك؟ ثم، من يجهل أن حزب العمل الشيوعي كان أكثر الفصائل "الشيوعية" تطرفاً و"يسارية"، ولم يترك وسيلة من وسائل التحريض الممكنة إلا واستخدمها، فهل أصبح أكثر الأحزاب جماهيرية؟ وهل ساعدت أساليبه على مزيد من عزل القوى اليمينية وقوى الانفتاح والفئات الطفيلية داخل النظام؟

طبعاً، إن أحداً لا يشك بأن بين المعارضين المعادين للإمبريالية والصهيونية والرجعية عناصر وفئات شجاعة وذات استعداد للتضحية، ولكن الأسلوب الذي سلكته أعطى عكس ما أريد منه.

إن سياسة أقرب إلى السياسة التي يطبقها حزبنا مع التشديد على تحسين جوانبها الإيجابية، والنضال ضد جوانبها السلبية يمكن أن تعطي مردوداً أكبر جبهوياً ووطنياً وعربياً ودولياً.

إن الفترة المنصرمة منذ إقامة الجبهة بكل ما نجم عنها من إيجابيات وسلبيات تتطلب عدم إبقاء أوضاع هذه الجبهة على ما هي عليه، وإنما العمل بكل الوسائل للارتقاء بالعمل الجبهوي إلى مستويات أعلى ومدى إلى أوسع الجماهير الشعبية في المعامل والأحياء والقرى وفي أوساط الشباب والنساء كافةً.

وتبقى هناك نقطة أخرى هامة: ترى هل يتصور واحد منا أن تقوية حزبنا وتصليبه ومد نفوذه إلى أوسع أوساط العمال والفلاحين وسائر الشغيلة، هي مهمة غير الشيوعيين، هي مهمة أحزاب الجبهة، هي مهمة البعث؟!

إن أقرب الأحزاب إلينا فكراً وسياسة وممارسة لا يمكن أن يأخذ على عاتقه مثل هذه المهمة، فلنع ذلك جيداً، ولنعمل على الإفادة من جوانب القوة، من الجوانب الإيجابية في العمل الجبهوي على نحو أفضل، ولنخضع عملنا الجبهوي والمناضلين في هذا المجال للمراقبة الحزبية، وقواعد العمل الحزبي المبدئية، ولنمارس الانتقاد والانتقاد الذاتي، وحسن توزيع الكادر ووضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، واستخدام الاستمرارية والتجديد... إلخ.

إن الجبهة الوطنية التقدمية التي أتت في مرحلة معينة تعبيراً عن وحدة القوى على أسس متفق عليها، وساهمت في تحقيق نوع من الوحدة الوطنية، إن هذه الجبهة ينبغي أن تتطور بما يساعد على جعلها الأساس الأقوى والأشمل لتحقيق الأهداف الكبرى التي نص عليها ميثاقها، وخصوصاً في سبيل السير على طريق التقدم الاجتماعي باتجاه الاشتراكية وفي سبيل الوحدة العربية.

القوى السياسية المحركة في البلاد
ومواقفها المختلفة من التحالفات والعمل الجبهوي عموماً
ومن الجبهة الوطنية التقدمية خصوصاً

من الواضح عموماً أنه لا توجد قوى اجتماعية أو أحزاب سياسية رجعية أو تقدمية يمينية أو يسارية، وطنية أو غير وطنية، تتجاهل أو تستطيع تجاهل مسألة التحالفات والأعمال المشتركة، والسعي عموماً نحو إقامة هذه العلاقة الجبهوية أو تلك. ولا يعني ذلك أنه لا توجد قوى أو فئات أو آخر ممن لا يمكن أن تشملهم التحالفات.

وبالإضافة إلى هذا، فقد دارت، وما تزال تدور نقاشات كثيرة حول التحالفات عموماً، والتحالفات القائمة في بلادنا، وحول الجبهة والعمل الجبهوي. ونحن جميعاً، والمخضرمون منا خصوصاً، نتذكر جيداً شتى المواقف التي وجدت داخل البعث من الجبهة فكراً وممارسة، كما نتذكر شتى المواقف التي وجدت داخل حزبنا ذاته بالنسبة إلى الجبهة الحالية، ولا داعي في ما نعتقد للدخول في تفاصيل كل هذه المواقف.

ومع ذلك، فما نود التمركز عليه الآن هو ما يلي:

أولاً- ليس مصادفة أبداً أن حزب البعث من جهة وحزبنا من جهة لا يظهران الإصرار كله على النضال اليومي لتطبيق الوثائق التي تقوم عليها الجبهة، وذلك لأسباب مختلفة ومن منطلقات مختلفة. فنحن نرى أن الفهم الخاطئ للدور القيادي لدى البعث، وأن بعض القيود التي فرضت علينا، والتي عبرنا عن الأمل بالتخلي عنها، ما تزال قائمة. وهم، أي البعثيون، يرون في ما يتم تحريراً لهم من الكثير من الالتزامات التي يفرضها عليهم ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي، خصوصاً في ما يتعلق بالمجالات الاقتصادية الاجتماعية والتعهد بالسير نحو الاشتراكية وبدور الجبهة وأحزابها... إلخ. ومع ذلك، فالفرق كبير بين مواقفنا ومواقفهم، ونحن ينبغي أن نكون الأكثر إصراراً وعناداً في

النضال لتطبيق الاتجاهات الأساسية في ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي.

ثانياً- وليس من ينكر وجود قوى داخلية وخارجية تعمل كلها بأساليب مختلفة لنسف الجبهة أو تحويلها إلى جثة أو شبه جثة. وإذا كانت قوى اليمين المغرق في الرجعية هي أصلاً ضد مثل هذه الجبهة على "عجرها وبجرها"، ولا تستطيع أن تحتمل وجود الشيوعيين وقوى تقدمية أخرى فيها، وإذا كنا نرى أن هذه القوى ترى في وجود الشيوعيين في الجبهة خطراً محتملاً وقوة تأثير، يمكن في ما إذا توفرت ظروف ملائمة أن تعمل لتحويل هذه الجبهة إلى قوة تنفيذ ميثاقها وتعمقه وتطوره بما يتلاءم مع أهدافنا الكبرى في السير نحو الاشتراكية وبالانتقال إليها، فإننا نرى في الوقت ذاته أن قوى "يسارية ومتطرفة" هي أيضاً تعمل لتقويض مواقع هذه الجبهة والتقليل من قيمتها، بل ولنسفها غير آخذة بالحسبان كل ما يجري من تغيرات على النطاق العالمي، بما في ذلك في مجال التحالفات والأعمال المشتركة والجبهوية... إلخ.

فلو تذكرنا البعض، لتذكرنا كيف مارسوا مجمل نشاطهم السياسي على أن هذه الجبهة هي قبر للحزب الشيوعي، ولو راجعنا أبحاث بعض القوى وممارساتها، لوجدنا أن همها كان الضغط على حزبنا للإيقاع بينه وبين أحزاب الجبهة الأخرى، وخصوصاً حزب البعث. ولا داعي في ما نعتقد لا للتفصيل ولا لذكر الأسماء.

ثالثاً- وإننا نعتقد أن الجميع على علم بأن هناك محاولات جدية لإقامة جبهة معارضة للنظام (ربما تكون هذه الجبهة قد أقيمت فعلاً). وهي ترى في تهديم الجبهة القائمة عاملاً مساعداً لها في تحقيق أغراضها المعروفة، ويقف وراء هذه المحاولات قوى مختلفة على رأسها النظام الحالي في بغداد. ولا يصح لمرور الوقت أن ينسينا محاولات الإخوان المسلمين وما ارتكبوا من فظائع في أواخر

السبعينيات أوائل الثمانينيات، وإن هذه القوة الرجعية الإرهابية يمكن أن تنهض أو تستنهض في ظروف ملائمة.

رابعاً- وليس من يتجاهل أن الجبهة عندنا قد خف وزنها كثيراً جداً داخل البلاد وبين الجماهير وحتى في قواعد أحزابها، لا بسبب هذه الهجمات عليها، ولا بسبب هذه الضغوط التي تتعرض لها، وإنما بسبب عوامل أخرى تحدثنا عنها مطولاً في مواضع سابقة، تتعلق بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ودور البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها في ترديها، بالغلاء، بأزمة السكن، بأزمة النقل، بتعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء، بالتمسك بالأحكام العرفية، بالتضييق على الحريات، بالتوقيف الكيفي، بتجاهل القضاء، بالموقف من حقوق الإنسان وكرامته، بالتمييز بين أطراف الجبهة الوطنية، وغير ذلك وغير ذلك.

ومع ذلك فما هو المخرج؟ هل هو بترك الجبهة وما سيؤدي إليه من انهيار لكل أعمالنا الجبهوية الأخرى (مثلاً لا يمكن أن نقول نترك الجبهة ونبقى في الوزارة، أو نترك الوزارة ومجلس الشعب ونبقى في الجبهة... إلخ)؟ هل هو في التفتيش عن بديل جبهوي آخر؟ وهل مقومات مثل هذا البديل قائمة؟

إن المطلوب فيما نعتقد ليس التفكير بالهروب إلى وراء، ولا بالهروب إلى أمام، ولا بالبقاء كما نحن عليه الآن، وإنما بالنضال لتنفيذ توجهات وتوصيات مؤتمرنا السادس المتعلقة بالجبهة الوطنية وتطويرها، والنضال لتنفيذ ميثاقها ونظامها الأساسي.

في علاقاتنا الجبهوية ونشاطنا الجبهوي

أيها الرفاق! إن عملنا الجبهوي كما أكدنا مراراً ليس فقط هو العمل الذي نقوم به في إطار الجبهة ومؤسساتها، وإنما هو أيضاً ذلك

العمل الذي نقوم به في جميع المؤسسات والمنظمات المبنية على أسس جبهوية.

كما نود التأكيد كذلك، أن ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي اللذين يحملان تواقيع ممثلي حزبنا يلزماننا ليس فقط سياسياً وإنما حقوقياً وأدبياً، بأن تكون الأولوية في علاقاتنا الجبهوية هي مع الأحزاب المكونة للجبهة. ومع ذلك فهاتان الوثيقتان تشيران إلى أنه يمكن ضم قوى أو عناصر إلى المؤسسات الجبهوية في ما إذا كانت مواقفها وسياساتها منسجمتين معها. (المادة 27 من النظام الأساسي).

ومعروف لديكم تماماً، أن حزبنا مع ذلك كان داعية إلى مد التعاون بحيث يشمل جميع القوى الوطنية والتقدمية، جميع القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية سواء أكانت منضمة إلى الجبهة أم كانت خارج إطارها. وقد عبّر حزبنا عن موقفه هذا في أكثر من وثيقة، وفي ممارساته العملية.

لقد جاء في الصفحة 116 من تقرير اللجنة المركزية إلى المؤتمر السادس لحزبنا ما يلي:

"إن نضال حزبنا الشيوعي السوري في سبيل تحقيق هذه الأهداف العظيمة والنبيلة لا يقتضي أي تغيير في الأسس التي تقوم عليها سياسته في المرحلة الراهنة، بل هو يتطلب المزيد من التمسك بهذه الأسس والربط فيما بينها ربطاً ديالكتيكياً، وهذه الأسس هي الحفاظ على استقلالية الحزب فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، والتعاون مع جميع القوى الوطنية والتقدمية المعادية للإمبريالية والصهيونية، وفي مقدمتها أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية عموماً، وبالدرجة الأولى مع حزب البعث العربي الاشتراكي، والدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية الكادحة: الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين وصغار الكسبة والموظفين والمنتجين".

ماذا يمكن أن نستنتج من هذا كله؟!

نستنتج:

أولاً- أن علاقاتنا الجبهوية يمكن وينبغي أن نوسعها بحيث تشمل جميع القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية، ولكن الأولوية فيها ينبغي أن تكون مع حزب البعث. ولا ينبغي هذا بل هو يؤكد أن يكون لنا موقفنا العلمي، تقييمنا الماركسي اللينيني المبدئي بالنسبة لهذا الحزب، لطبيعته المعروفة، للتمايزات الجارية فيه، للموقع الذي يحتله، وللآفاق المحتملة بالنسبة إلى تطوره اللاحق. إن التعاون بيننا وبين هذا الحزب ليس مجرد تعاون تكتيكي، بل هو تعاون استراتيجي، ويمكن أن يستمر في مرحلة البناء الاشتراكي بقيادة الطبقة العاملة.

يقول برنامج حزبنا في الصفحة 63: "ومسألة التحالف هذه بين حزب البعث العربي الاشتراكي وحزبنا الشيوعي السوري في الجبهة الوطنية التقدمية ليست في نظر حزبنا مسألة تكتيكية أو مرحلية، وإنما هي تعبير عن قضية استراتيجية حيوية، وتمتلك أساساً موضوعياً ليس فقط في مرحلة التطور الراهنة، وإنما كذلك في مرحلة الانتقال إلى بناء الاشتراكية".

إن قولنا هذا لا ينفي أبداً أن العلاقة بيننا وبين البعث هي علاقة تعاون وصراع، وأن نسبة القوى الفعلية تلعب دورها هنا أيضاً. لقد حصلت وتحصل بيننا وبين البعث خلافات حول العديد من القضايا، وقد احتدمت هذه الخلافات أحياناً كثيراً حول قضايا سياسية واقتصادية اجتماعية، وحول قضايا الجماهير، وحول قضايانا الحزبية ذاتها. ولكن أمكن التوصل إلى حلول ما لهذه الخلافات من منطلق الحرص على العلاقات الجبهوية دون التراجع عن المبادئ وتغليب الثانوي على الرئيسي.

ولم يقتصر حزبنا في تعاونه مع البعث على المؤسسات الجبهوية، فقد حرصت قيادته باستمرار على إجراء لقاءات ثنائية مع مختلف القيادات البعثية، وتبادلت وإياها الآراء في أهم المسائل

الداخلية والعربية والدولية، ولم تذهب هذه اللقاءات سدى، بل هي أعطت في أحيان غير قليلة نتائج إيجابية.

ومع ذلك، فقد كانت هناك أشياء أخرى كثيرة ممكنة، ولم يجر القيام بها، كما أن بعض الرفاق لديهم آراء قد يكون لها أساس من الصحة في أننا لم نقف المواقف المطلوبة تماماً، وبالقوة اللازمة إزاء بعض تصرفات البعث. فبعض الرفاق طلبوا ذات يوم أن تعاد سيارات الجبهة إلى الدولة نتيجة لغياب الاجتماعات الجبهوية، ولكن هذا الطلب لم يؤخذ به. والبعض الآخر طالبوا بأشياء أخرى، ولم يجر التجاوب معها أيضاً.

ثانياً- إن علاقاتنا الجبهوية مع حزب البعث لم تمنع أبداً علاقاتنا مع الأحزاب الأخرى المنضمة إلى الجبهة، وقد سعينا سواء على نطاق المركز أم على نطاق الفروع وفي المحافظات لتطوير وتعميق هذه العلاقات. وقد ابتعدنا خلال ذلك عن أساليب الوقيعة أو الدس، وحرصنا على تأكيد أهمية وحدة كل حزب من هذه الأحزاب، وسعينا دائماً للتفتيش عن نقاط الاتفاق معها، وعالجنا القضايا الخلافية بالروح الرفاقية وبالحوار، وساهمنا مع هذه الأحزاب في مؤتمراتها وأعيادها وقت دعينا، ودعوناها إلى احتفالاتنا وقد لبت، وعملنا على تقديم بعض ما خصص لنا من منح طلابية لها، وتبادلنا وإياها الأدبيات والمطبوعات، وقد أعطت جميع هذه الأعمال، في إطار مثل هذه العلاقات، آثارها الإيجابية ويمكن ذكر جملة أمور:

آ)- لقد أقدم ممثلو جميع هذه الأحزاب، حينما قرر البعث إخراجنا من قوائم الجبهة الوطنية التقدمية في انتخابات مجلس الشعب عام 1981، إلى التدخل لإلغاء هذا القرار، وأبدوا تضامناً معنا، وعبّروا عن رأيهم في أن مثل هذا التدبير مضر بالجبهة وبمصلحة البلاد.

ب)- وقد كان ممثلو جميع هذه الأحزاب في مواقفهم المعلنة (خصوصاً قبل مواقف الحزب الشيوعي السوفييتي المعروفة) ضد

عملية الانقسام التي بادر إليها الرفيق خالد بكداش في تموز عام 1986، كما أنهم عبروا عن وقوفهم إلى جانبنا في مؤتمرنا السادس عبر التحيات التي أرسلوها إليه مشيرين فيها إلى أهمية استعادة وحدة حزبنا وضرورتها الوطنية.

ومع ذلك، فينبغي أن نعترف بأن علاقاتنا مع هذه الأحزاب ليست على مستوى الإمكانات المتوفرة، وقد شابها في الفترات الأخيرة شبه انقطاع، ولا بد من تدابير جدية لاستعادتها ولتطويرها على نحو أفضل.

طبعاً، ينبغي أن لا يظهر من أعمالنا لتحسين علاقاتنا بهذه الأحزاب أننا نسعى إلى محاور ضد البعث، أو لإنشاء مراكز قوة للضغط عليه، بل ينبغي أن يتبين بالملموس أن الهدف هو المساعدة في حشد كل الطاقات، وكل القوى من أجل تحسين العمل الجبهوي والارتقاء به، ومن أجل حشد طاقات الشعب على اختلاف فئاته للنضال من أجل حل المهام المنتصبة أمامه في شتى الميادين.

ومن المفيد أيضاً، أن نذكّر بما ورد في فصل الجبهة في موضوعات اللجنة المركزية إلى المؤتمر السادس. لقد كتب حرفياً: "إن الأحزاب المتحالفة في إطار الجبهة الوطنية التقدمية لها منطلقات إيديولوجية وبرامج متمايزة، وخلال النضال على مختلف الجبهات تظهر آراء واجتهادات، كما تظهر تقييمات ومواقف متباينة، ويجعل كل ذلك وجود فروق بين الأطراف المكونة للجبهة أمراً واقعياً. والعمل الجبهوي لا يلغي الفروق، والمهم هو أن لا يجري تغليب هذه التناقضات الواقعية الموضوعية على التناقض الأساسي القائم بين نهج سورية الوطني وبين القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية". (الموضوعات ص19).

وهكذا إذاً، فإن علاقاتنا الجبهوية لم تقتصر أبداً على العلاقات مع البعث وبقية الأطراف من الجبهة، بل امتدت إلى جميع المؤسسات والمنظمات كما تعلمون، وكما قرأتم وسمعتم من خلال مداخلات أو

تقارير الرفاق العاملين في مجلس الشعب واتحاد العمال واتحاد الفلاحين والنقابات المهنية... إلخ.

ومن الواضح أن مثل هذه العلاقات الجبهوية، وإن كانت قد تركت آثاراً إيجابية ملموسة، إلا أنها تركت تأثيراتها السلبية علينا وعلى الأطراف الأخرى، وينبغي أن نعترف بأن بعض هذه التأثيرات تجلت بأشكال مختلفة وتناولت شتى المراتب، وبأن الحزب لم يبذل الجهود المطلوبة والحزم الكافي لتحصين ذاته.

إن رفاقنا العاملين في المناطق يمكن أن يقدموا هم أيضاً تصوراتهم واستنتاجاتهم، وأن يغنوا هذا التقرير ويدققوه، ومن الهام أن نشير إلى أن عدداً من اللجان المنطقية قد أجابت على الرسائل الموجهة إليها بتقارير ذات أهمية خاصة حول العمل الجبهوي والجماهيري للحزب. وقد كانت هذه التقارير حصيلة عمل جماعي ساهمت فيه كادرات الحزب الأساسية، وسيكون من الضروري الاستفادة من التحليلات الواردة في هذه التقارير ومن اقتراحاتها الكثيرة المفيدة والبناءة.

بقي أن نؤكد كذلك، أن حزبنا لم يقصر عمله ونشاطه الجبهوي على أحزاب الجبهة والمؤسسات المبنية على أسس جبهوية، وكان وما زال داعية من أجل التعاون مع جميع القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية بغض النظر عن هذا الموقف أو ذاك لديها أو لدى بعضها. وحزبنا الذي دعا إلى إلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق سراح الموقوفين أو المعتقلين الوطنيين أو تقديمهم للمحاكمة، هو من أنصار إطلاق الحريات لها جميعاً، ومن أنصار أوسع وحدة وطنية قائمة على أساس النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وفي سبيل التحرر والتقدم والسلام.

وفي الوقت ذاته، فمن المعروف أن دفاعنا عن الحقوق القومية لحركة التحرر القومي الكردية، وعن مطالب الجماهير الكردية قد قوى

من علاقات حزبنا مع القوى والأحزاب الكردية الموجودة على الساحة السورية وخارجها، ونحن في لقاءاتنا مع ممثلي هذه الأحزاب وقواعدها نؤكد أهمية مساهمتها معنا في تعزيز النهج الوطني في البلاد والسير على طريق التقدم. أما مواقفنا من قوى الرجعية السوداء كالإخوان المسلمين فهي معروفة، ولا تحتاج إلى دليل.

في المواقف المطلوبة إزاء المنظمات الرسمية
كالاتحاد العام النسائي وشبيبة الثورة

دون شك، الفروق جوهرية بين تركيبة الاتحاد العام النسائي وبين شبيبة الثورة. فإذا كانت الشبيبة منظمة بعثية، رديفاً للبعث، تمهد للدخول فيه، تماماً على مثال الكومسومول بالنسبة إلى الحزب الشيوعي السوفييتي، فإن الاتحاد العام النسائي له صفة جماهيرية أوسع، صفة المنظمة التي يمكن أن ترتدي الطابع الجبهوي وتكون مدخلاً إلى العمل الجماهيري النسائي الواسع.

ودون شك، على حزبنا أن يتمسك بموقفه المبدئي من ضرورة تقوية وتوطيد مواقع منظمة اتحاد الشباب الديمقراطي ومساعدتها على التوسع والنمو، والأمر ذاته بالنسبة لرابطة النساء السوريات للدفاع عن الأمومة والطفولة.

ومع ذلك، يتطلب منطق الأمور منا مواقف أخرى غير التي نقفها اليوم من الاتحاد العام النسائي ومن شبيبة الثورة؟ ألا يتطلب ذلك سعينا لتحسين العمل الجماهيري في حزبنا؟

لنأخذ الرابطة والاتحاد العام النسائي، فهل اقتصارنا على العمل النسائي الرابطي وحده يقربنا أكثر من جماهير النساء ويجعلنا أكثر جماهيرية بين النساء؟ هذا الواجب علينا أن نقوم به، ولكن إذا أضفنا إلى هذا ضرورة مساهمة رفيقاتنا في العمل في مؤسسات الاتحاد العام النسائي، ألن يكون ذلك أفضل؟

ووجود رفيقاتنا فيه يساعدهن في إيصال الكثير من آرائهن وأفكارهن والوصول إلى أوساط لا نستطيع بوسائلنا وحدها الوصول إليها. إن المواقف السابقة التي اتخذناها من الاتحاد النسائي أملتها عوامل بعضها ذاتي، وبعضها انعزالي، وبعضها أملاه الصراع الداخلي في الحزب، وهو كله لم يكن متفقاً أبداً مع الأسلوب اللينيني والتأكيدات اللينينية التي وضحها لينين جيداً في كتابه "مرض الطفولة اليساري في الشيوعية". لقد انتقد لينين إصرار الشيوعيين اليساريين على عدم العمل حتى في النقابات الرجعية، فكيف يصح لنا نحن أن نتخلى عن العمل في منظمات الاتحاد العام النسائي الموجودة على نطاق القرية، وفي أحياء المدينة، وفي المعامل، وحيث توجد دورات محو الأمية وتعليم الخياطة... إلخ. إن هذه المنظمات ليست بالرجعية، وقد حاولنا في مرحلة معينة أن نقلدها ففتحنا دورات لمدو الخياطة ومحو الأمية، ولكننا لم نستطع الاستمرار في ذلك. والآن، لو أردنا، فلن نستطيع، ويبقى علينا أن نعمل للدخول إلى منظمات الاتحاد العام النسائي. ولنعمل لتحسين علاقات رفيقاتنا في الهيئات المسؤولة عن الرابطة مع قيادة الاتحاد العام النسائي.

ولنأخذ شبيبة الثورة، فهل ينبغي أن نتجاهل هذه المنظمة؟ طبعاً إن طبيعتها تختلف كلياً عن طبيعة المنظمات الجبهوية كالاتحاد الوطني لطلبة سورية، ولكن مع ذلك فالطلاب في المدارس الثانوية كلها يسجلون في الشبيبة، وبعضهم قد لا يحضر أي اجتماع من اجتماعاتها، والشباب الذين يعملون للدخول إلى المصانع والمعامل التابعة للقطاع العام ينبغي أن يكونوا قد انتسبوا إلى شبيبة الثورة، فهل يمكن أن يكون موقفنا هو الدعوة إلى مقاطعة هذه المنظمة؟ وهل يصح لنا أن نقول لا يصح أن نقبل في صفوفنا أياً ممن وجدوا أنفسهم أو انتسبوا في ظرف ما إلى الشبيبة؟ وهل إذا اتخذنا مثل هذا الموقف نكون قد أبدينا مبدئية أم انعزالية؟

صحيح أن الكثيرين ممن ينتسبون إلى الشبيبة يعودون فينتسبون إلى حزب البعث، ولكن الكثيرين لا يفعلون ذلك أيضاً.

ينبغي أن ندرس هذا الأمر، وأن نأخذ منه الموقف الذي يسمح لنا بصلات أوسع مع الشباب، بصلات تمكننا من التأثير فيهم إيجابياً، ومن كسب العديد منهم إلى صفوف حزبنا من جهة، وإلى العمل الجبهوي والجماهيري القائم على أسس وطنية تقدمية.

ومن المفهوم في ما نعتقد، أن عملنا في الاتحاد الوطني للطلبة داخل الوطن وخارجه ينبغي أن يتسع ويعمق وينبغي أن يكون همنا العمل في العمق وليس الضجة، وخصوصاً في أوساط الموفدين إلى البلدان الاشتراكية وهم بالألوف.

وفي جميع الأحوال، ينبغي أن نفتش عن العناصر الأكثر شعبية وحباً للشعب والأكثر كفاءة واستقامة واستعداداً للعمل، أي العناصر المقبولة من الجماهير والقادرة على التعلم منها والتأثير فيها.

العمل في النوادي الثقافية والرياضية والجمعيات الخيرية وفي أماكن تجمع الكادحين والمبدعين

إن واحداً من أشد الأخطار على الحزب هو مرض الانعزالية، وهو يتجلى بأشكال مختلفة: بالتقوقع، والرضا عن النفس، وبادعاء امتلاك الحقيقة، والتعالي على الغير واحتقار دورهم في حياة البلاد وتطورها، ويؤدي مثل هذا الخطر إلى التقليل من أهمية الصلة بالجماهير والتجمعات التي توجد فيها. إن العمل لتلافي الوقوع في مثل هذه الأمراض، أو للتغلب عليها في حال الوقوع فيها (ونعتقد أننا واقعون فيها بأشكال ونسب مختلفة) يتطلب، كما أكدنا قبل قليل، البحث جدياً في طرق وأساليب دخولنا إلى جميع التنظيمات الجماهيرية وزيادة وجودنا فيها.

وإذا كنا تحدثنا قبل قليل عن أهمية العمل في الاتحاد العام النسائي، وعن ضرورة الموقف الإيجابي من شبيبة الثورة، فإننا نؤكد الآن الأهمية الكبرى التي يرتديها العمل في النوادي الثقافية والرياضية وفي الجمعيات الخيرية، وبكلمة في كل مكان توجد فيه تجمعات للشباب المبدعين والكادحين وللبسطاء من أبناء الشعب.

إن تجربة حديثة لرفاقنا في منظمة حلب، تدل بالملموس على الأهمية الكبرى للنشاط الإبداعي الذي يقومون به من خلال عملهم في أماكن تجمع ووجود المثقفين والمبدعين، في النوادي الثقافية والسينمائية ومراكز اتحاد الكتاب العربي وغيرها وغيرها. وسيكون مفيداً دراسة تجربة الرفيق سعيد مراد، الذي خسرناه قبل أشهر، في مجال النادي السينمائي، فقد كان هذا النادي وسيلة ممتازة لتجمع العشرات من الشباب ومناقشة قضايا السينما... إلخ.

وهامة أيضاً تجربة رفاقنا في حماة، فقد تمكنوا عن طريق جهود ومساهمات بعض الرفاق في قضايا خيرية أو ترميم مساجد، إلى إقامة صلات واسعة مع الجمهور البسيط من المؤمنين وجذبهم إلى نضالات مطلبية.

إن واجبنا جميعاً، بدءاً من القيادة إلى اللجان المنطقية إلى الفرعيات وإلى المكاتب المختصة على مختلف المستويات، أن نتعرف بعمق إلى الواقع الحي، وأن ندرس طرق التعامل معه والتأثير فيه.

بل أكثر من ذلك، فإن واحداً من أهم مهام لجاننا الفرعية، التي تقود مباشرةً منظماتنا القاعدية، أن توجه الرفاق على أساس اختصاصاتهم أو أماكن وجودهم إلى الدور الذي يمكن وينبغي أن يفعلوه لتحقيق هذا التوجه، هذا الخط في الحياة.

ونشير في الوقت ذاته إلى جملة أمور:

- إلى أن على فرقنا الحزبية ولجاننا الفرعية، إلى جانب قيامها بما أكدناه، أن تعمل بصورة مستقلة لتكوين تجمعات خاصة بها،

تجمعات ثقافية أو رياضية أو موسيقية، وأن تسعى إلى كسب جماهير إلى هذه التجمعات وجذبها للمساهمة فيها.

- إن همنا، ونحن نعمل في المنظمات الجماهيرية وفي شتى أماكن تجمع الناس، ينبغي أن لا يكون هدفه تجاهل شعارنا الرئيسي، وهو أننا نناضل من أجل التعاون مع جميع القوى الوطنية والتقدمية داخل الجبهة وخارجها، وبالدرجة الأولى مع حزب البعث.

طبعاً هناك مستاؤون على مختلف المستويات، في الأوساط الشعبية وبين المثقفين وغيرهم، من مجمل الأوضاع الداخلية المادية والروحية المعاشية وغير المعاشية، ومن تصرفات سلبية كثيرة يقوم بها مسؤولون بعثيون وتقوم بها أجهزتهم، وعلينا نحن أن نأخذ ذلك بالحسبان، وأن نعمل لتجميع هؤلاء لا من خلال الدفاع عن النواقص وتبريرها، ولا من خلال انجرارنا إلى مواقف هؤلاء، بل من خلال إقناعهم بالمواقف الموضوعية بصحة خطنا السياسي، وبالأهداف المرسومة.

وبكلمة، ينبغي أن نعمل كي نقيم للحزب صلات بأوسع الجماهير وبمختلف فئات السكان، وأن نعمل بمختلف الأشكال للوصول إلى هذا الهدف مستفيدين من وجودنا في الجبهة ومؤسساتها، وفي المؤسسات والمنظمات الموجودة والقائمة على أسس جبهوية، ومن خلال عملنا في النوادي والجمعيات وفي كل تجمع يمكن أن نحدثه بنشاطنا المستقل أيضاً، فبهذا نكون قد سعينا للاستفادة من كل إمكانية بغية تحسين عملنا الجماهيري وتوسيع صلاتنا بالجماهير، توسيع صلات رفاقنا كأفراد، ومن خلال منظماتهم، بأوسع فئات الشعب: بالعمال والفلاحين والمبدعين والمنتجين الوطنيين وبكل من هو حي وشريف.

قضايا العمل الجماهيري[12])

مقدمة أو مدخل إلى الموضوع

أيها الرفاق والرفيقات!

تعرفون أنه عقد يومي 13 و14 تشرين الأول من العام الجاري اجتماع للجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري، وقد نشرت جريدة "نضال الشعب" في عددها رقم 419 النص الكامل للبلاغ الصادر عن هذا الاجتماع، وقد اطلعتم عليه دون شك.

هذا الاجتماع كان الثالث في سلسلة الاجتماعات التي عقدتها المركزية هذا العام، وكان جدول أعماله مقرراً مسبقاً في خطة عمل اللجنة المركزية لعام 1988.

وكانت القضية الأساسية، ولنقل القضية المركزية، في هذا الجدول هي بحث العمل الجماهيري للحزب عموماً، وفي ضوء القضايا الفرعية التالية:

*- الجبهة الوطنية التقدمية (القيادة المركزية، الفروع الجبهوية، الشعب الجبهوية... إلخ) وتقويم تجربة الحزب والمنطلقات الأساسية في هذا الميدان.

*- عمل الحزب في النقابات العمالية واتحاد الفلاحين والمنظمات المهنية الأخرى... إلخ. (نقابة المعلمين، الاتحاد الوطني للطلبة، جمعيات الصداقة، أنصار السلم... إلخ).

*- الوسائل العملية لاستخدام الإمكانات المتاحة للعمل الجماهيري ونشر سياسة الحزب العامة.

---

[12]) قُدّم بعد الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري المنعقد يومي 13 و14 تشرين أول من عام 1988.

*- الموقف من المنظمات الجماهيرية الرسمية (الاتحاد العام النسائي، شبيبة الثورة).

التحضير المسبق للاجتماع

سبق عقد هذا الاجتماع أعمال تحضيرية مختلفة. فبالإضافة إلى أن جدول الأعمال كان قد أعلن منذ صدرت خطة عمل اللجنة المركزية لعام 1988 فقد تمت الأشياء التالية:

*- وجهت السكريتاريا بتاريخ 16 تموز 1988 رسالة إلى اللجان المنطقية تعلمها فيها بأن اجتماعاً للجنة المركزية سيعقد في النصف الثاني من أيلول يكرس بالدرجة الأولى لبحث العمل الجماهيري.

لقد طرحت هذه الرسالة العديد من القضايا والمهام الواجب معالجتها وإعطاء الرأي فيها والتي يمكن للتمركز حولها أن يفيد جيداً في نجاح أعمال اجتماع المركزية المعني. (نعتقد أن هذه الرسالة كانت قد درست في جميع اللجان المنطقية، وهي موجودة في أرشيفها).

*- ووجهت السكريتاريا بتاريخ 13 أيلول عام 1988 رسالة إلى الرفاق أعضاء اللجنة المركزية والأعضاء المرشحين لها تذكرهم فيها برسالة 16 تموز وتشير إلى مراجع مفيدة وضرورية وتضع مهام للمساعدة في إنجاح الاجتماع المركزي.

وفي كلا هاتين الوثيقتين حددت واجبات بالنسبة للمركز (نحن) وللجان المنطقية. ومن ثم للرفاق أعضاء المركزية، وقد تحققت أشياء إيجابية، وبنسب مختلفة هنا وهناك، ولكن حصل تقصير ولم تتحقق بعض الوعود، والمسؤولية أساساً على العنصر الذاتي، وهذا ما جرى التعبير عنه بوضوح في الاجتماع المركزي، (مثلاً كنا وعدنا بعقد اجتماعات قبل الاجتماع المركزي تدخل في باب الإعداد له، ولم تحصل).

*- جرى إعداد الوثيقة الأساسية حول العمل الجماهيري وبرغم النواقص التي نعرفها فيها، أعتقد شكلت مشروعاً مقبولاً، وقد أرسلت قبل وقت كاف لجميع الرفاق الذين ساهموا في اجتماع اللجنة المركزية المعني.

كذلك أرسلت إلى هؤلاء الرفاق مشاريع أو وثائق أخرى تشكل أجزاء مكونة من الوثيقة الأساسية (حول العمل الجماهيري)، وهي مداخلة المكتب النقابي المركزي في اجتماع اللجنة المركزية، مداخلة المكتب الزراعي حول التحالفات والعمل الجماهيري بين الفلاحين، العمل الجماهيري في إطار المنظمات المهنية.

إن توزيع جملة هذه الوثائق، المشاريع، تفسح في المجال أمام كل رفيق وكل منظمة للمساهمة مساهمة أفضل وأكثر غنى في اجتماع اللجنة المركزية وهذا ما حصل عموماً.

الأفكار والتوجهات الأساسية في التقارير المقدمة إلى اجتماع اللجنة المركزية

قلنا، قبل قليل إن السكريتاريا قدمت، قبل وقت كاف، إلى الرفاق المشتركين في اجتماع اللجنة المركزية، مجموعة من الوثائق التي تناقش قضايا العمل الجماهيري، ولا بد برأينا من استعراض ولو موجز، للأفكار والتوجهات الأساسية في هذه الوثائق، ولا بد من استخلاص العبر والدروس والمهمات الملموسة من ذلك كله.

إن الرفيق يوسف نمر هو الذي سيحدثكم عن مثل هذه الأفكار والتوجهات الواردة في مداخلة المكتب النقابي المركزي، ومداخلة المكتب الزراعي، ومداخلة مكتب المنظمات المهنية.

أما التقرير "حول العمل الجماهيري"، فإليكم أهم أفكاره وتوجهاته والمهام التي أكدها.

طبعاً عليَّ أن أشير إلى أن المكتب السياسي لحظ نقصاً أساسياً هو أن هذا التقرير يتمركز بالدرجة الأولى حول الجبهة الوطنية

والأعمال الجبهوية، وينظر عموماً إلى العمل الجماهيري للحزب، من هذه الزاوية، بينما كان من الضروري لفت الانتباه وشد الاهتمام إلى عمل الحزب الجماهيري، عمل الشيوعيين بين الجماهير على اختلاف فئاتها، الجماهير العمالية، الجماهير الفلاحية جماهير الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم... إلخ.

لذلك ألقيت قبل بدء المناقشة كلمة للمكتب السياسي بمثابة تمهيد لها. وقد جاء في هذه الكلمة ما يلي:

إن جميع هذه التقارير والمداخلات قد أعطت، نسبياً طبعاً، صورة أكثر واقعية وشمولية عن الأوضاع العامة والخاصة، عن نسبة قوانا، عن عملنا الجبهوي والجماهيري، عن نواقصنا في هذه المجالات، عن الصعوبات التي تعترضنا، وعن آفاق المستقبل وما تتطلبه من جهود مكثفة لوقف التراجع ومن ثم لحشد الطاقات ومتابعة السير إلى أمام، ومع ذلك لا بد من بعض التوضيحات.

أولاً- إن التقرير الأساسي وكذلك التقارير المتممة ليست كاملة ولا نهائية وهي أشبه بمشاريع تحتاج إلى توثيق وتعميق وإغناء، وإلى المساعدة في إعدادها خلال فترة قصيرة على نحو أفضل.

ثانياً- إن هذه التقارير عالجت عموماً وإلى حدٍ ما، مسألة التحالفات والعمل الجبهوي في مختلف مجالاته وتجلياته، وهي وإن كانت قد أشارت إلى العمل الجماهيري أو مسَّته برفق، إلا أنها لم تتوسع فيه بالقدر الذي يتطلبه عنوان التقرير الأساسي ذاته.

ثالثاً- إن تقاريرنا لم تتعرض، وهذا نقص كبير (علينا طبعاً العمل بجدية لتلافيه)، لميادين جدية: للاتحاد الوطني للطلبة، وهذا الاتحاد مؤسسة جبهوية، وللاتحاد العام للحرفيين، وهذا أيضاً مؤسسة جبهوية كان لنا ذات يوم تمثيل فيها، لصغار التجار والباعة، وهي كلها ينبغي أن تكون ميادين هامة لعملنا الجماهيري.

رابعاً- لقد كان وما زال ويبقى ضرورياً أن نولي أهمية خاصة لدور النضال المطلبي في تنشيط العمل الجماهيري للحزب، وفي مساعدة الحزب على الوصول إلى أعماق الجماهير والارتباط بها وجذبها للالتفاف حوله والسير معه وبذلك نعمق ونحقق أكثر فأكثر دور الحزب القيادي.

كما جاء في هذه الكلمة: "إن المكتب السياسي يود أن تساعد مناقشاتنا اليوم على إغناء تقاريرنا بما يساعد على تطوير عملنا الجماهيري ويقوي صلات حزبنا بالجماهير: جماهير العمال والفلاحين وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم، جماهير النساء والشباب والطلاب وسكان الأحياء التي نعيش فيها".

كذلك جاء فيها: إن جماهير كثيرة لا تدخل في عداد المنظمات التي تحدثنا عنها، أو هي تنتسب إليها شكلياً، أو تمارس نشاطاً محدوداً في داخلها ولا بد من العمل للوصول إليها، وإقامة شتى العلاقات معها وجذبها إلى النضال في مختلف الميادين والمجالات.

وإن دوراً كبيراً، بل أساسياً وحاسماً في تحقيق هذه المهمة، يتوقف على حسن قيادتنا وقيادة لجاننا المنطقية لنشاط اللجان الفرعية، وفرق الحزب التابعة لها، وعلى حسن الاستفادة من نشاط الرفاق الشعبي والجماهيري، ومعرفة جذب الآخرين للتعاون معنا في هذا المجال.

هذا بعض ما جاء في كلمة المكتب السياسي التي كانت بمثابة تمهيد للمناقشة الدائرة "حول العمل الجماهيري". وكان الغرض منها هو لفت الانتباه إلى هذا المجال، أكثر مما هو إلى المجال الجبهوي. مجال الجبهة والمؤسسات الجبهوية دون إغفال هذا المجال طبعاً. ونعتقد أن هذه الملاحظات مفيدة هي أيضاً لاجتماعنا هذا.

في التقرير عن العمل الجماهيري

قلنا منذ البداية إن التقرير كان مجرد مشروع مقبول للمناقشة، وإن المناقشة ومداخلات الرفاق وممثلي المنظمات ستؤدي إلى إغنائه وتدقيقه وإلى الوصول به ليصبح وثيقة من وثائق الحزب الأساسية في مجالات النضال الجماهيري والجبهوي.

(ص1- 4) يبدأ هذا التقرير بمقدمة: تطرح القضية وتحدد المواضيع التي سيجري البحث فيها وحولها، (العمل الجماهيري، الجبهة والعمل الجبهوي، العمل في النقابات والمنظمات الجماهيرية المختلفة، العمل في النوادي الرياضية والثقافية، الموقف من الاتحاد النسائي، ومن شبيبة الثورة... إلخ).

كما تشير المقدمة إلى الغنى والتنوع في شتى مجالات عملنا الحزبي من جهة، وإلى الصعوبات القائمة أمامنا من جهة، وهي تتحدث كذلك عن النواقص في عملنا التنظيمي مدللة على ذلك أيضاً بتأخر عقد مثل هذا الاجتماع الهام سنوات عديدة. ثم تتحدث المقدمة عن شتى الظروف الدولية والعربية والداخلية التي ينعقد اجتماع المركزية في ظلها (ص4-7).

ثم يكرس التقرير فصلاً بعنوان في العمل الجماهيري: دوافعه، أهدافه، وطرائقه. وقد جاء فيه: من الضروري والمفيد أن يكون هناك تعريف واضح لمفهوم العمل الجماهيري كما سيكون من المفيد البحث في عمل الحزب الجماهيري في ظروف حزب في المعارضة، وفي ظروف حزب يدخل في تحالف مع أحزاب وطنية أو تقدمية تستلم السلطة، وفي ظروف حزب بينَ بينْ.

وقد جاء فيه: من المعروف أن حزب الطبقة العاملة المهتدي بالماركسية اللينينية هو مجرد طليعة لهذه الطبقة وقائد لها، وهو إذ يخوض النضال في شتى ميادينه السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، وإذ يبدي كل الاستعداد لكل تضحية، إلا أنه لا يستطيع أن يحل محل

الجماهير، ولا يمكن أن يحقق أهدافه وسياساته التي يحددها بالملموس في كل مرحلة ملموسة، إلا إذا اقنع الجماهير بهذه الأهداف وهذه السياسات، وجنّدها للنضال في سبيلها، وهذا يعني أول ما يعني أنه لا بد من كسب الجماهير وتمتين الصلات والروابط بها، وهذا هو في أساس وضرورة النضال الجماهيري للحزب.

وبعد أن يتحدث هذا الفصل عن أنواع عمل الحزب، عن عمله الداخلي، وعمله في أوساط الشعب، أي في أوساط الطبقة العاملة وبين الجماهير الفلاحية الكادحة، وفي أوساط الشباب والنساء والطلاب والمثقفين والمبدعين والمنتجين الوطنيين، في النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والاتحادات الطلابية، في النوادي الفنية والثقافية والرياضية، أي في أوساط الجماهير الشعبية الكادحة، يقول: إن كل أنواع عمل الحزب ينبغي أن تخدم هذا النوع، أي أن تخدم عمل الحزب بين الجماهير في سبيل إقناعها بخطه وتجنيدها للنضال من أجل تحقيق الأهداف المرسومة. كما ينبغي أن يكون مفهوماً أن أشكال العمل الجماهيري متنوعة جداً، ومن هذه الأشكال الاشتراك الواسع في الندوات، إقامة الاحتفالات الجماهيرية في المناسبات المختلفة، اجتماعات الأصدقاء، اللقاءات... إلخ.

وقد جاء في هذا الفصل أن عمل الحزب في جميع هذه المجالات الجماهيرية، لن يكون مجدياً وفعالاً إذا اقتصر على جهود الشيوعيين وحدهم، وإذا لم يصل إلى أعماق الجماهير ويؤدي إلى إقناعها بها، والنضال في سبيلها، وبالسير معها وفي طليعة نضالها هذا.

كما جاء فيه: وفي الوقت ذاته على الحزب كي يصل بعمله الجماهيري إلى النجاح المطلوب أن يأخذ بالحسبان ضرورة السعي المبدئي للتعاون مع الفئات ذات المصلحة في تحقيق الأهداف المطروحة أمام هذا العمل الجماهيري أو ذاك، وسيكون من المطلوب والمفيد لو تمكنا من التعاون حول هذه القضية أو تلك مع القوى التي

ندخل معها في تحالفات مؤقتة أو تحالفات طويلة الأجل في تحالفات تكتيكية أو تحالفات استراتيجية (ص7، 9، 10، 13).

ويكرس التقرير فصلاً يتحدث فيه عن موقف حزب الطبقة العاملة الماركسي اللينيني من التحالفات، وفصلاً في أهداف التحالفات والدور القيادي للطبقة العاملة وحزبها الماركسي اللينيني، وفصلاً آخر في المبادئ الناظمة للعلاقات بين القوى المتحالفة (مبدأ استقلال البروليتاريا وحزبها الطليعي والتطرفات اليمينية واليسارية الممكن وقوعها في هذا الميدان)، والمبدأ الذي يؤكد أن التحالف يعني كذلك الصراع، وهذه الفصول تستند إلى مواقف نظرية وعملية ولا بد من التعمق فيها لفهم الأسس التي تقوم عليها سياسة حزبنا الشيوعي، وذلك بعد صدور التقرير أو التقارير في صيغها النهائية (ص13، 14، 17، 18).

ثم يخصص التقرير فصلاً حول عوامل وظروف إقامة الجبهة الوطنية التقدمية وعوامل الاستمرار فيها. وإذا كان الوقت لا يسمح الآن بالتوقف عند عوامل إقامة الجبهة وعند بعض الظروف التي أملت إنشاءها، إلا أنه سيكون من الضروري واللازم التوقف عند العوامل التي تقتضي الاستمرار في الجبهة.

لقد جاء في هذا الفصل: طبعاً كلنا على إطلاع فيما يتعلق بموقع سورية العربي والدولي وبالاتجاهات العامة لسياستها الخارجية، كما أننا كلنا نعرف أن الوضع الداخلي في البلاد صعب، وليس هناك ما يشير إلى أن صعوباته لن تزداد أيضاً وأيضاً، والفساد يستشري والطفيلية تتقوى مواقعها، والحريات ليس فقط لا تتوسع بالنسبة للقوى الوطنية والتقدمية على الأمل، بل إن التضييق عليها في ازدياد مستمر.

ثم يتحدث هذا الفصل عن الصراع القاري الجاري حالياً وإزاء مستقبل البلاد، ويقول:

"إن التآمر الأمريكي الإسرائيلي الرجعي مستمر في سورية لحرفها عن نهجها الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية، وإن خطر ضرب مثل هذا النهج من قبل اليمين المغرق في الرجعية قائم، كما هو قائم خطر تغلب الفئات الأكثر يمينية في النظام. فهل يسمح هذا كله بالإضافة إلى جملة العوامل العربية والدولية، أن نأخذ موقف المتفرج؟ طبعاً إن هذا كله ليس فقط لا يقتضي إغماض العين وإنما يتطلب المزيد من تشديد النضال ضد كل عوامل الخطر ومسبباته وأدواته، ضد البرجوازية الطفيلية وضد البيروقراطية المتحالفة معها، وفي سبيل مطالب الجماهير الشعبية وحقوقها وكرامتها، ومن أجل إطلاق الحريات الديمقراطية للقوى الوطنية والتقدمية وكل القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية، وفي سبيل مجابهة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية مجابهة علمية ومن أجل أن تسير البلاد على طريق التقدم الاجتماعي باتجاه الاشتراكية".

وجاء في خاتمة هذا الفصل: "إن جميع العوامل التي أملت قيام الجبهة الوطنية التقدمية واشتراكنا فيها ما تزال حتى الآن رغم كل الصعوبات تملي إصرارنا على البقاء في هذه الجبهة، وعزمنا على متابعة النضال لتطوير الجبهة الوطنية التقدمية وتعميقها وتحقيق الأهداف الكبرى التي نص عليها ميثاقها في الحياة (ص18- 24).

ثم يكرس التقرير فصلاً يتحدث فيه عن ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي، كما يتحدث عن الكثير من التساؤلات التي تثار ويمكن أن تثار حول كل القضايا المتعلقة بالجبهة والعمل الجبهوي المستند إليها، وعن مواقف البعث، ومواقفنا ومواقف القوى الأخرى المختلفة. ونعتقد أن مثل هذا الفصل بعد تدقيقه وتشذيبه بما يسمح بنشره، سيكون مفيداً لنا في مجمل نشاطنا اللاحق، كما سيكون من المفيد منذ الآن إعادة طبع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي، بغض النظر عن كل شيء، لما في ذلك من فائدة، ولأن

قواعد الحزب والكثير من كادراته الشابة والمخضرمة لم تطلع عليه أو نسيته تقريباً (ص24- 28).

ثم يخصص التقرير فصلاً واسعاً نسبياً عن حزبنا الشيوعي السوري وموقفه في إطار العمل الجبهوي (أكرر في إطار العمل الجبهوي)، وعن دوره ومهماته الراهنة والمقبلة.

وبعد أن يعدد هذا الفصل الكثير من المواقف المشرفة التي وقفها الحزب وممثلوه في الدفاع عن قضايا الشعب وحرياته يقول: إننا إذ نذكر ذلك كله لا نذكره تبجحاً ولا بقصد التستير على النواقص ولا للتهوين من التأثيرات السلبية التي نعانيها لعوامل شتى وبسبب تعاوننا الجبهوي مع النظام القائم.

ويشير هذا الفصل إلى مسؤولية حزب البعث العربي في التقصير والنواقص في العمل الجبهوي، وفي الوقت ذاته يقول: "إن ما ذكرناه من جوانب إيجابية في عمل الحزب الجبهوي ينبغي ألا يعني ولا يمكن أن يعني أنه لم تكن لدينا نواقص كثيرة في هذا الميدان، فقد كانت جهودنا، عموماً، وبنسب مختلفة أقل من المطلوب والممكن، وهذا يصح على جميع المؤسسات التي نعمل فيها على أسس جبهوية وخصوصاً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي مثّلنا فيها حتى تموز عام **1986** برفيقين معروفة أسماؤهما.

وقد جاء في هذا الفصل: من الخطأ الشعور أن العمل الجبهوي هو العمل الذي تم عبر القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ومكاتبها المختصة، أو عبر فروع الجبهة في المحافظات أو عن طريق الشعب الجبهوية التي أخذ بتشكيلها في العديد من المحافظات. إن هذا العمل أوسع من ذلك بكثير، وما ذكرناه عن عملنا في مجلس الشعب واتحاد النقابات وغيرهما يدل على ذلك بكل وضوح (ص29- 34).

ويكرس التقرير فصلاً واسعاً أيضاً للحديث عن نواقص العمل الجبهوي عموماً ونواقصنا نحن وعن طرق معالجتها.

يقول هذا الفصل: إن النواقص في العمل الجبهوي كثيرة، وهي تترك المجال واسعاً للتهجم على الجبهة والعمل الجبهوي بحق ودون حق من الأوساط الرجعية اليمينية وذوي الاتجاهات "اليسارية" الانعزالية، وخصوصاً من أوسع الجماهير الشعبية وفي قواعد القوى الوطنية والتقدمية.

كما يقول: وإذا كان من مسؤوليات، وهي موجودة طبعاً، فإنما تقع بالدرجة الأولى على عاتق الحزب الذي يتولى الدور القيادي والذي تؤدي ممارسات بعض قيادييه وبعض أجهزته وأجهزة سلطته إلى إضعاف الثقة بالجبهة وبالعمل الجبهوي الراهن، بل وإلى محاولة نسف آخر ما تبقى من هذه "الثقة". ولا يعني هذا التقليل من مسؤوليات قيادات وممثلي القوى الأخرى المشاركة في الجبهة والعمل الجبهوي القائم.

ويقدم هذا الفصل أمثلة عديدة تشير إلى مسؤوليات بعض القوى والعناصر النافذة في البعث عن تردي العمل الجبهوي، كما نذكر أمثلة عن تصرفات بعض الأجهزة، وعن الموقف من الديمقراطية ومن توسيع الحريات للقوى الوطنية والجماهير الشعبية.

ثم يجري تأكيد أن الحزب الشيوعي هو حليف صادق، وهو يريد أن يتوطد النهج الوطني في سورية، وأن تسير سورية على طريق التقدم الاجتماعي نحو الاشتراكية.

ويدعو هذا الفصل إلى ضرورة اليقظة إزاء الأعداء وضرورة توطيد الثقة مع الحلفاء. ويتحدث هذا الفصل عن نواقصنا في العمل الجبهوي ويقول إنها تتناول الجوانب العملية والتنظيمية، كما تتناول الجوانب الفكرية والسياسية ثم يقول: ومع ذلك فالمنبع الأساسي الذي نبعت منه هذه النواقص إنما يعود إلى عدم النضال نضالاً منسقاً ومنسجماً مع متطلبات الأسس الثلاثة لسياسة حزبنا ومتطلبات الترابط الديالكتيكي فيما بينها مع تأخير في أحيان كثيرة لشعار الدفاع عن

مطالب الجماهير الشعبية وعدم الاستفادة كفاية، وفي هذا المجال خصوصاً، من المؤسسات الجبهوية على تعدد أشكالها.

إننا لم نمارس مبدأ الاستقلالية كفاية، خصوصاً في مجال العمل بين الجماهير، أي في مجال الممارسة العملية، في مجال ممارسة النشاط العملي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة.

ولقد كانت معالجاتنا الفكرية النظرية والسياسية لمسألة التحالفات وللمسائل الجبهوية أقل من المطلوب بكثير ولم نسع لتعريف الحزب بالتجارب الجبهوية على النطاق الدولي وفي كيف يمكن الاستفادة مما فيها من إيجابيات.

ويشير هذا الفصل إلى أن وراء جميع هذه النواقص عوامل ذاتية لدى هذا الرفيق أو ذاك، وخصوصاً "فوق"، كما أن الأوضاع التي سادت في الحزب لعبت هي الأخرى دورها حتى على العمل الجبهوي بأكمله.

ثم يحدد هذا الفصل بعض ما هو مطلوب للتغلب على هذه النواقص فيشير إلى ضرورة:

*- النضال ضد نواقص البعث في المجال الجبهوي.

*- تنشيط وتوسيع العمل الفكري والسياسي المتعلق بمسائل التحالفات في ضوء المفهوم الماركسي اللينيني.

*- التعريف بالتجارب الجبهوية على النطاق العالمي وبعوامل فشلها ونجاحها وبكيفية الاستفادة من نتائج جوانبها الإيجابية.

*- تكثيف نشاطنا مع أطراف الجبهة الآخرين، ومع حزب البعث العربي الاشتراكي خصوصاً، لوضع ميثاق الجبهة موضع التطبيق واحترام المبادئ الأساسية في نظامها الأساسي.

*- قيام هيئات الحزب القيادية بدءاً من المكتب السياسي إلى اللجان المنطقية والفرعية أيضاً، بإعارة الاهتمام للعمل الجبهوي وتطبيق مبدأ مراقبة التنفيذ على هذا الميدان بصورة حازمة ومبدئية.

*- البحث بين الفترة والأخرى وبالملموس في التدابير العملية، الواجب اتخاذها في هذه المؤسسة الجبهوية أو تلك، لتطوير عملنا الجبهوي.

وأكد هذا الفصل في النهاية: أن قضايا التجديد بمفهومه الواسع والضيق، وقضايا التفكير السياسي الجديد مطلوبة اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى في معالجة كل ما له علاقة بسياسة التحالفات، وبالعمل الجبهوي، وأضيف وبالنشاط الجماهيري والعمل في أوساط الجماهير (ص34- 38).

ثم يكرس التقرير فصلاً واسعاً أيضاً للحديث عن النتائج التي أدى إليها التعاون وإقامة الجبهة، ويتساءل عمّا إذا كان هذا كله قد أدى إلى إضعاف مواقع حزبنا.

ويقال في هذا الفصل: إن المواضيع المثارة تحت هذا العنوان عديدة، والبحث فيها دقيق، ويحتاج إلى رويَّة، كما يقال: إن الكثيرين من الأصدقاء قبل الخصوم يقولون لنا صراحةً: انظروا إلى ما يجري في حزبكم، وإلى ما أدى إليه تعاونكم الجبهوي مع حزب البعث وبالصيغ المتفق عليها، وهم يضيفون بأن كل المصائب تأتيكم من مثل هذا التعاون. وليس صحيحاً أن مثل هذا الكلام لا يترك آثاره السلبية، والرد عليه يحتاج إلى صراحة وصدق، وإلى شروح واسعة ومبدئية ولم يعد يكفي القول: هذه ضريبة ندفعها لقاء تحقيق أهداف كبرى دولية وأممية خصوصاً، كما لم يعد يكفي القول لو كنا سننطلق من الأوضاع الداخلية فقط لكنا في المعارضة حتماً.

ويؤكد هذا الفصل أن التعاون الجبهوي ومن ثم إقامة الجبهة الوطنية التقدمية قد أديا إلى نتائج إيجابية داخلياً وعربياً ودولياً.

كما بين هذا الفصل أن هناك عوامل أخرى عديدة لا علاقة لها بالتعاون أو بالعمل الجبهوي مع البعث قد أثرت هي الأخرى على أوضاعنا كحزب شيوعي (الوضع في الحركة الشيوعية العالمية، عدم

القدرة على فهم متطلبات التطور الجاري، والاستمرار في العمل بنفس الأساليب وتحت نفس الشعارات تقريباً).

ثم يقول هذا الفصل: وتبقى هناك نقطة أخرى هامة: ترى هل يتصور واحد منا أن تقوية حزبنا وتصليبه ومد نفوذه إلى أوسع أوساط العمال والفلاحين وسائر الشغيلة هي مهمة غير الشيوعيين، هي مهمة أحزاب الجبهة، هي مهمة البعث؟ إن أقرب الأحزاب إلينا فكراً وممارسةً وسياسةً لا يمكن أن يأخذ هذه المهمة على عاتقه. إنها مهمتنا نحن الشيوعيين (ص38-41).

ثم يكرس التقرير فصلاً لتحديد القوى السياسية المحركة في البلاد، وتحديد مواقفها المختلفة من التحالفات والعمل الجبهوي عموماً، ومن الجبهة الوطنية التقدمية خصوصاً، ويتحدث هذا الفصل عن المحاولات المبذولة لإقامة جبهة معارضة للنظام، وعن انخفاض وزن الجبهة والمؤسسات الجبهوية (طبعاً بنسب مختلفة) داخل البلاد وبين الجماهير وحتى في قواعد أحزاب الجبهة، وذلك لأسباب مختلفة ليس أولها تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، وتوطد مواقع البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها، والموقف من الديمقراطية وكرامة الإنسان والمواطن... إلخ.

وينتهي هذا الفصل بالقول: إن المطلوب فيما نعتقد التفكير بالهروب إلى وراء، لا بالهروب إلى أمام، ولا بالبقاء كما نحن عليه الآن، وإنما بالنضال لتنفيذ توجهات وتوصيات مؤتمرنا السادس المتعلقة بالجبهة الوطنية وتطويرها، والنضال لتنفيذ ميثاقها ونظامها الأساسي (ص 41- 45).

ثم يخصص التقرير فصلاً للحديث عن علاقاتنا الجبهوية ونشاطنا الجبهوي. وقد جاء في هذا الفصل: إن عملنا الجبهوي ليس فقط هو العمل الذي نقوم به في إطار الجبهة ومؤسساتها، وإنما هو أيضاً ذلك

العمل الذي نقوم به في جميع المؤسسات والمنظمات المبنية على أسس جبهوية.

كما جاء: ومعروف لديكم تماماً أن حزبنا مع ذلك كان داعية إلى مد التعاون بحيث يشمل جميع القوى الوطنية والتقدمية، جميع القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية، سواء أكانت منضمة إلى الجبهة أم كانت خارج إطارها. وقد عبّر حزبنا عن موقفه هذا في أكثر من وثيقة، وفي ممارساته العملية.

ثم يشير هذا الفصل إلى فقرات عديدة من وثائق الحزب الأساسية: برنامج الحزب، قرار الذكرى الستين... إلخ. تتحدث عن موقفنا من العمل الجبهوي ومن قضايا التعاون والتحالفات.. إلخ. وفي جميع هذه الوثائق يجري تأكيد أهمية وأولوية التعاون حتى الآن مع حزب البعث.

كما جاء في هذا الفصل: بقي أن نؤكد كذلك أن حزبنا لم يقصر عمله ونشاطه الجبهوي على أحزاب الجبهة والمؤسسات المبنية على أسس جبهوية، وكان وما زال داعية من أجل التعاون مع جميع القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية بغض النظر عن هذا الموقف أو ذاك لديها أو لدى بعضها، وحزبنا الذي دعا إلى إلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح الموقوفين أو المعتقلين الوطنيين أو تقديمهم للمحاكمة، هو من أنصار إطلاق الحريات لها جميعاً، ومن أنصار أوسع وحدة وطنية قائمة على أساس النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والرجعية وفي سبيل التحرر والتقدم والسلام.

وجاء فيه أيضاً: إن دفاعنا عن الحقوق القومية لحركة التحرر الوطني الكردي ومن مطالب الجماهير الكردية قد قوى من علاقات حزبنا مع القوى والأحزاب الكردية الموجودة على الساحة السورية وخارجها، ونحن في لقاءاتنا مع ممثلي هذه الأحزاب وقواعدها نؤكد

أهمية مساهمتها معنا في تعزيز النهج الوطني في البلاد والسير على طريق التقدم.

أما مواقفنا من قوى الرجعية السوداء كالإخوان المسلمين فهي معروفة ولا تحتاج إلى دليل (ص46- 47).

وكرس التقرير فصلاً للحديث عن المواقف المطلوبة إزاء المنظمات الرسمية كالاتحاد العام النسائي وشبيبة الثورة، وقد ميَّز هذا الفصل بين هذين التنظيمين من حيث طبيعتهما، هذا من جهة، وهو قد دعا من جهة ثانية إلى العمل لتقوية مواقع منظماتنا الجماهيرية: رابطة النساء السوريات للدفاع عن الأمومة والطفولة، واتحاد الشباب الديمقراطي، ودعا من جهة ثالثة للعمل من داخل الاتحاد العام النسائي كذلك، والانتساب إليه، وإلى عدم اتخاذ مواقف سلبية من كل شاب عامل أو طالب انتسب إلى شبيبة الثورة.

لقد دعا هذا الفصل إلى موقف لينيني من العمل في المنظمات الجماهيرية (ص48- 49).

وكرس التقرير كذلك فصلاً آخر للعمل في النوادي الثقافية والرياضية والجمعيات الخيرية وفي أماكن تجمع الكادحين والمبدعين وقد جاء في هذا الفصل:

إن واحداً من أشد الأخطاء على الحزب هو مرض الانعزالية، ويؤدي مثل هذا الخطر إلى التقليل من أهمية الصلة بالجماهير والتجمعات التي توجد فيها، وإن العمل لتلافي الوقوع في مثل هذه الأمراض أو للتغلب عليها في حال الوقوع فيها يتطلب البحث جدياً في طرق وأساليب دخولنا إلى جميع التنظيمات الجماهيرية وبزيادة وجودنا فيها. ثم يعدد هذا الفصل تجارب ناجحة لرفاقنا في حلب، ويذكر تجربة الرفيق المرحوم سعيد مراد من النادي السينمائي، وتجربة رفاقنا من حماة في ترميم أحد المساجد.

إن هذا الفصل يركز بالدرجة الأولى على قضية أساسية، قضية العمل كي نقيم للحزب صلات بأوسع الجماهير بمختلف فئات السكان. وإن العمل بمختلف الأشكال للوصول إلى هذا الهدف مستفيدين من وجودنا في الجبهة ومؤسساتها وفي النوادي والجمعيات وفي كل تجمع يمكن أن نحدثه بنشاطنا المستقل أيضاً، فبهذا نكون قد سعينا للاستفادة من كل إمكانية بغية تحسين عملنا الجماهيري وتوسيع صلاتنا بالجماهير بتوسيع صلات رفاقنا كأفراد، ومن خلال منظماتهم بأوسع فئات الشعب، بالعمال والفلاحين والمبدعين والمنتجين الوطنيين وبكل من هو حي وشريف.

أيها الرفاق والرفيقات!

هذه بإيجاز بعض الأفكار والآراء والتوجهات والاقتراحات التي وردت في التقرير حول العمل الجماهيري من خلال العمل الجبهوي، ومن خارج هذا الإطار أيضاً.

وقد استمعتم أو أنكم ستستمعون الآن إلى تقرير آخر يتعلق بالعمل في النقابات وبين المنظمات الفلاحية وفي المنظمات المهنية وهو أيضاً يصب في هذا الاتجاه: اتجاه العمل الجماهيري الواسع.

لقد نوقشت هذه التقارير وقدمت مداخلات هامة، بعضها كان متميزاً وهو سيغني كثيراً فكراً وممارسة بنشاطنا ونضالنا في المجال الجماهيري والمجالات الجبهوية المختلفة، وبعضها الآخر كان مفيداً، وبعضها يزيد من مهماتنا وواجباتنا في مجال العمل والتوضيح والمساعدة.

أيها الرفاق والرفيقات!

قبل اختتام كلمتي هذه لا بد من عودة إلى كلمة المكتب السياسي التي كانت بمثابة تمهيد للمناقشة. فقد أكدت هذه الكلمة الأهمية التي يرتديها العمل التنظيمي والاستفادة القصوى في هذا المجال من تقرير اللجنة المركزية حول المهام التنظيمية الأساسية في المرحلة الراهنة،

والدور الذي يمكن أن تلعبه كذلك وسائل الإعلام المتوفر لحزبنا سواء المركزية منها أم المنطقية.

كما جاء في هذه الكلمة: إننا نشعر بأن علينا أن نحقق انعطافاً في التحول نحو العمل الجماهيري الواسع، ويتطلب ذلك بالدرجة الأولى وعياً لحقيقة أننا ما زلنا نمارس سلوكاً انعزالياً. إن سلوكنا الانعزالي يتم في حياتنا الشخصية وفي انكفائنا على بعضنا، وفي ترسيخ عادات التعالي على الآخرين والغطرسة الشيوعية، وهذا يتطلب منا بدءاً من المكتب السياسي حتى آخر فرقة إعادة نظر جدية بكل سلوكنا.

طبعاً، نحن نهتم بالسياسة اهتمامنا بالخبز اليومي، وهذا شيء ضروري وميزة إيجابية لا يجوز إضعافها. ولكن هذه السمة يجب أن تترافق بسمة أخرى هي العمل الشعبي الجماهيري، هي الاتصال بالناس، هي العيش معهم ومتابعة همومهم وهذا ما ينبغي أن نتحول نحوه منطلقين كذلك من الأفكار التي تطرحها البيريسترويكا على نطاق العالم بأكمله.

تحسين عمل الجبهة الوطنية التقدمية
وتنشيط العمل الجبهوي[13]

أيها الرفاق الأعزاء!

الاجتماع الذي نعقده اليوم تنفيذاً لخطة عمل مكتبنا، ولتوجيهات وقرارات قيادة الحزب (اللجنة المركزية ومكتبها السياسي) هو الأول من نوعه في حياة الحزب (نقول الأول ونحن نبدي أشد الأسف) وهو مكرس بصورة خاصة للبحث في واقع الجبهة الوطنية التقدمية ونشاط الحزب الشيوعي السوري فيها، وللاستماع إلى مداخلاتكم حول هذا الموضوع، ومن ثم لصياغة المقترحات الملموسة في ضوء ذلك كله، لتحسين عملنا الجبهوي، وتطوير العمل الجبهوي وكذلك لتدقيق أساليب عملنا وتحديد مهامنا نحن في مختلف هذه المجالات.

أيها الرفاق الأعزاء!

إن للتحالفات أشكالها المختلفة ومنطلقاتها الفكرية والنضالية المتعددة، فهناك التحالفات الاستراتيجية الطويلة المدى التي يعمل حزب الطبقة العاملة على تحقيقها من خلال برامجه وشعاراته ونضالاته كتأمين تحالف العمال والفلاحين، وهناك التحالفات المرحلية التي تستوجبها أوضاع محددة في مرحلة معينة. إلا أن ما يجب تأكيده هو أنه لا يمكن عموماً تحقيق أي تحالف دون الاتفاق مع القوى والتنظيمات السياسية التي تعبر عن مصالح طبقات وفئات اجتماعية يرى حزب الطبقة العاملة أنها تدخل في إطار تطلعاته لتحقيق هذا الهدف أو ذاك ولإنجاز متطلبات هذه المرحلة أو تلك.

---

[13]) تقرير مقدَّم في عام 1989 أمام اجتماع مكتب الجبهة للبحث في واقع الجبهة الوطنية التقدمية ونشاط الحزب الشيوعي السوري فيها واقتراحاته الملموسة.

لقد استوعب حزبنا عموماً منذ السنوات الأولى لنشوئه مبدأ التحالفات سواء في نشاطه في مرحلة الثورة السورية الكبرى (1925-1927)، أم في دعوته منذ أوائل الثلاثينيات لأعمال مشتركة مع القوى والشخصيات السياسية والعلمية في سبيل قضايا معينة برزت في أبحاث قادته آنذاك، كالدعوة لتكوين حزب شعبي وعقد مؤتمر زحلة 1934 حول بعض القضايا العربية. وقد تطور موقفه التحالفي بعد المؤتمر السابع للأممية عام 1935، فكانت مواقفه المعروفة من قضايا الجلاء والدفاع عن مطالب الشعب والحريات الديمقراطية... إلخ. ولا ينقص في التقييم الإيجابي لعمل الحزب التحالفي شعار متطرف أو خطأ ارتكب في هذه المرحلة أو تلك ولهذا السبب أو ذاك، ففي العودة إلى تاريخ بلادنا وحزبنا نرى نماذج متنوعة من أشكال التحالف والتعاون التي أقامها حزبنا وعمل من خلالها ابتداءً من معارك الاستقلال والدفاع عن المصالح الأساسية للجماهير الشعبية ومحاربة الديكتاتوريات العسكرية، إلى إقامة التجمع القومي البرلماني، إلى التعاون ومن ثم التحالف مع حزب البعث حتى إقامة الجبهة الوطنية التقدمية الحالية عام 1972.

لا نعتقد أن من مهام هذا الاجتماع البحث مجدداً في مسألة التحالفات وموقفنا المبدئي والواقعي منها، وفي نظرتنا إلى موقع الجبهة الوطنية التقدمية من هذه المسألة. فكلنا متفقون عن قناعة علمية، بأن التحالفات ضرورة موضوعية، ولا يمكن لأي حزب جدي، خصوصاً لحزب الطبقة العاملة أن يدير ظهره لها ويستغني عنها، لأن في ذلك انعزاله وبالتالي مقتله، كما أننا متفقون على أن الجبهات التي يقيمها الحزب أو يتوصل إلى إقامتها بالاتفاق مع غيره من القوى الوطنية والتقدمية إنما هي شكل ملموس من ظروف ملموسة لتجليات العمل التحالفي عموماً، ولتحقيق الائتلافات السياسية على نحوٍ خاص.

كما لا نعتقد أن أياً منا نحن المشاركين في هذا الاجتماع يجهل الموقف التاريخي لحزبنا الشيوعي السوري من قضية النضال في سبيل الجبهة الوطنية، ومن ثم في إقامة الجبهة الوطنية التقدمية القائمة حالياً، ولكننا أردنا طرح الأفكار الأساسية لموضوع التحالف كمدخل لموضوع الجبهة الوطنية التقدمية.

لقد تشكلت الجبهة الوطنية التقدمية عام 1972، وأعلن عنها في آذار من ذلك العام. وتم ذلك بعد بحث طويل استمر قرابة العام شارك فيه ممثلون عن أحزاب الجبهة لصياغة ميثاقها ونظامها الداخلي.

وقد جرت تبدلات كثيرة في سورية منذ قيام الجبهة حتى اليوم، ولا سيَّما في المجال الاقتصادي ومجال التركيب الطبقي والاجتماعي وفي مجال الوعي. ولا بد لهذا كله من أن يؤخذ بالحسبان الجدي عند البحث في المهام المنتصبة أمام البلاد وأمام الجبهة الوطنية التقدمية، وعند البحث في أساليب عمل الجبهة وطرق توسيع دورها وتعميقه وتطوير نشاطها. ولا بد لهذه القضية التي أثارتها وثائق المؤتمر السادس لحزبنا الشيوعي السوري من أن تكون موضع مناقشة جدية في اجتماعنا هذا وفي المستقبل أيضاً.

إن المهام المطروحة أمام اجتماعنا هذا تفترض بالضرورة أن نستعرض ولو بإيجاز أشكال التنظيم الجبهوية والتطورات التي طرأت عليها. إن الهيكل التنظيمي للجبهة يقوم على ما يلي:

1)- قيادة مركزية كانت تتألف في بدايتها من 18 عضواً، منهم 10 أعضاء للبعث و8 أعضاء للأحزاب الأخرى بواقع عضوين لكل حزب، وأصبحت الآن تتألف من 22 عضواً، لأحزاب الجبهة الخمسة (حيث ضم مؤخراً الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي بممثل واحد) 9 أعضاء، ولحزب البعث 11 عضواً. هذا بالإضافة إلى ممثل لاتحاد العمال وآخر لاتحاد الفلاحين.

وكان يتبع القيادة المركزية مكتبان أساسيان: مكتب الإعلام والتوجيه، وكان يترأسه في الماضي الرفيق محمود الأيوبي، أما اليوم فيترأسه الدكتور زهير مشارقة، والثاني مكتب التنسيق والاتصال وكان يترأسه الرفيق عبد الله الأحمر وقد تقرر أن يستمر الآن أيضاً في ترؤسه (كان خالد بكداش يمثل الحزب في المكتب الأول، وكان دانيال نعمة يمثل الحزب في المكتب الآخر).

وقد تعطل عمل المكتبين (عملياً) لعدة سنوات، وقد تقرر الآن بطلب منا تجديد نشاطهما كما تقرر بطلب منا أيضاً تأليف مكتب اقتصادي من الاختصاصيين يكون ثابتاً للقيادة المركزية.

2)- فروع للجبهة في المحافظات. وكان كل فرع في البداية يضم تسعة مسؤولين: خمسة من حزب البعث العربي الاشتراكي، وأربعة يمثلون الأحزاب الأخرى المكونة للجبهة، أي واحد عن كل حزب. وبعد اجتماعات أيلول لعام 1979 ضم إلى كل فرع رئيس اتحاد العمال في المحافظة ورئيس اتحاد الفلاحين فيها. والآن سينضم إلى كل فرع شخصان آخران: واحد يمثل الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، والآخر من حزب البعث العربي الاشتراكي.

3)- ومنذ فترة من الزمن بدئ بتوسيع قاعدة التمثيل الجبهوي وذلك عن طريق تشكيل شعب جبهوية في العديد من المحافظات، وتضم الشعب الجبهوية ممثلين عن الأحزاب وفقاً لوجودها فليس بالضرورة أن تضم كل شعبة جبهوية ممثلين لكل حزب من أحزاب الجبهة، فقد لا يكون لبعض هذه الأحزاب ومنها حزبنا وجود في مكان عمل هذه الشعبة.

ويطالب حزبنا منذ أمد بعيد بتوسيع قاعدة التمثيل الجبهوي بحيث تتأسس منظمات جبهوية في الأحياء والقرى وفي المعامل... إلخ.

هذا هو حتى الآن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الجبهوية، وهذا يدل فيما يدل على أن الجبهة الوطنية التقدمية لم تصبح بعد منظمة

جماهيرية تضم فيمن تضم جماهير واسعة من السكان أفراداً وجماعات وجمعيات مثلاً، كما في بلغاريا وغيرها من البلدان التي تقوم فيها جبهات وطنية.

ومع ذلك فينبغي ونحن نبحث هذا الأمر أن لا يغيب عن بالنا أن هناك مؤسسات وتنظيمات جماهيرية واسعة تقوم على أسس جبهوية تستند إلى الأسس والمبادئ التي قامت عليها الجبهة الوطنية التقدمية عموماً (الوزارة، مجلس الشعب، الإدارة المحلية، النقابات العمالية، الجمعيات الفلاحية، الاتحاد الوطني للطلبة، نقابة المعلمين، النقابات المهنية، أنصار السلم، جمعيات الصداقة مع البلدان الأجنبية وخصوصاً البلدان الاشتراكية) وهذا الجانب هام ولا أعتقد أننا سنتجاهله ونحن نبحث في صيغ العمل الجبهوي وفي مسائل تطوير هذا العمل وتنشيطه.

وكل بحث للعمل الجبهوي لا يأخذ هذا الواقع بالحسبان يبقى ناقصاً، فوجودنا في الحركة النقابية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصيغة الجبهوية، ومستوى تمثيلنا، وعدده، يتم عبر اتفاقات جبهوية، وكذلك الأمر وجودنا في مجلس الشعب.

في ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي

وُقّع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي في السابع من شهر آذار عام 1972، كما ذكرنا آنفاً، وقد نشرت جميع وسائل الأعلام في حينه، هاتين الوثيقتين كما صدرا في الشهر الخامس من العام ذاته بكراس من 26 صفحة من القطع الصغير، ونأمل أن يكون جميع الرفاق مطلعين على هاتين الوثيقتين.

تضمن الميثاق أشياء كثيرة هامة كما تضمن أشياء سلبية، وكان ذلك انعكاساً لنسبة القوى الواقعية. لقد تحدث الميثاق عن دور حزب البعث وثورة 23 تموز (يوليو) في نهضة العرب الحديثة، وعن أهمية الجبهة الوطنية في جذب قوى الجماهير، وعن مهماتنا في شتى الميادين الداخلية والعربية والدولية: في النضال لتحرير الأراضي

العربية المحتلة، وإقرار مسائل السلم والحرب، والخطط الخمسية ومناقشة السياسة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع العام، ونشر التعاونية في الزراعة، وعن الالتزام باستمرار السير في بناء النظام الاشتراكي على أسس علمية تنسجم مع واقعنا.

كما تحدث عن الوحدة العربية والطرق المؤدية إليها، وعن التزام الجبهة الوطنية بالعداء للصهيونية وإسرائيل والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة، وبالتزامها بالصداقة مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

كما أكد الميثاق الطموح إلى تحقيق الوحدة الوطنية من خلال إقامة الجبهة، وإلى جعل التجربة السورية نموذجاً يُحتذى في البلدان العربية. وإذا كان بالإمكان اعتبار هذا كله وما شابهه في الجوانب الإيجابية والأساسية في الميثاق فإن الجوانب الأكثر سلبية فيه هي ما ورد من تعهد خصوصاً فيما يتعلق بعدم العمل بين الطلاب، كما أن البعض ممن لم يأخذوا جملة الظروف المحيطة بالاعتبار يرون في الإقرار بالدور القيادي للبعث أمراً سلبياً.

أما النظام الأساسي للجبهة والمؤلف من 29 مادة، فالرئيسي فيه هو تحديد المبادئ العامة ومؤسسات الجبهة والصلاحيات والمهام. ومن الواضح أن هذا النظام يجعل الأكثرية بيد البعث ويعطي أوسع الصلاحيات لرئيس الجبهة، وهو متمم للميثاق ولا يعدل إلا بقرار من ثلثي أعضاء القيادة.

هذه أهم الأفكار والاتجاهات الرئيسية في ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي، وهي لا تغني البتة عن العودة إليهما، وهذا طبيعي فالكثيرون على مستوى الحزب بأكمله لم يطلعوا عليهما خصوصاً بالنسبة للشباب، وتحقيقاً لهذا الهدف توجهنا بطلب إلى نائب رئيس الجبهة لإعادة طبع الميثاق والنظام الأساسي.

إن تساؤلات كثيرة أثيرت ويمكن أن تثار الآن وستثار غداً حول كل القضايا المتعلقة بالجبهة والعمل الجبهوي المستند إليها. وفي ما يلي بعض أهم هذه التساؤلات مع الإجابات الممكنة عليها.

ترى هل أقدمنا على تنازلات جدية؟ وهل كانت هذه التنازلات مبدئية؟ نعم لقد أقدمنا على تنازلات، ولكننا لم نقدم في ما نعتقد تنازلات مبدئية. ومعروف أننا كنا أبدينا تحفظاتنا على بعض المحظورات والأمل في أن يجري التخلي عنها.

وكل فهم للعمل الجبهوي غير ذلك، فهم غير دقيق، فمفهوم الجبهة ذاته يقوم على تعاون قوى مختلفة على أساس برنامج محدد لتحقيق مهام محددة. وبالتالي، فبرنامج الجبهة ليس برنامج حزب بذاته، بل برنامج مجموعة أحزاب، وكل منها يتنازل عن بعض مواقفه ليصل إلى اتفاق مع الآخرين. ثم هل جرت محاولات لتطوير عمل الجبهة الوطنية، وماذا تم في هذا المجال؟

نعم، لقد جرت مثل هذه المحاولات ولكنها، ولنقل ذلك صراحةً، كانت غير كافية وغير مهيأ لها جيداً ومع ذلك فقد استفدنا من الضغوط المختلفة خصوصاً في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات للقيام بذلك.

ونعتقد أنه لا تزال في ذاكرة الكثيرين تلك الاجتماعات التي عقدتها الجبهة الوطنية التقدمية في أيلول من عام 1979 والبيان الذي صدر عنها واللقاءات التي أجراها ممثلون عن هذه القيادات مع فئات واسعة من السكان ومع ممثلي قطاعات جماهيرية عديدة. كما نعتقد أنه لا يزال البعض يذكرون انه تشكلت لجنة خاصة للبحث في طرق وأساليب تطوير عمل الجبهة، وعقدت اجتماعات كثيرة، ولكن النتيجة كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً أو مما أردنا، وأهم شيء تم التوصل إليه هو ضم ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين إلى القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ولقيادات الفروع الجبهوية في المحافظات.

هل طبق ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، وهل تم احترام نظامها الأساسي؟

طبعاً، ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال بالتفصيل ولا إعطاء أحكام مطلقة أو نهائية، ومع ذلك يمكن القول إن هناك أشياء تم احترامها وما زالت تحترم بهذا الشكل أو ذاك، وهناك أشياء كثيرة تم تجاهلها من قبل حزب البعث أولاً، ثم من قبل بعض أحزاب الجبهة، وبهذا الشكل أو ذاك، ثانياً، وإذا كان في هذا كله أشياء كثيرة سلبية فبعضها كان إيجابياً.

ولو أردنا تقديم أمثلة على مثل هذه الأمور لعددنا الكثير، سواء في مجال السياسة والاقتصاد أم في المجالات الاجتماعية والتنظيمية والتعبوية. فمثلاً هل تقوم الجبهة وفقاً لميثاقها بإقرار مسائل السلم والحرب، أو بإقرار الخطة الخمسية أو رسم خطط التثقيف القومي الاشتراكي وقيادة التوجيه السياسي العام؟ أو هل هي وضعت المنهاج المرحلي أو المناهج المرحلية للتطور القادم؟... إلخ.

ثم هل يقوم المكتبان الأساسيان اللذان تشكلا منذ البدء، وهما مكتب الإعلام والتوجيه، ومكتب التنسيق والاتصال بدورهما؟ طبعاً، كلا، فهما لم يعودا يجتمعان منذ سنوات عديدة.

وفي مجال الأعمال التنظيمية هل تدعي الجبهة الوطنية للاجتماع دورياً مرتين كل شهر، أم أن أشهراً عديدة تمر دون أن تدعى القيادة المركزية وقيادات الفروع للاجتماع؟

وترك هذا كله بحق المجال واسعاً لتوجيه شتى الانتقادات للجبهة وأحزابها. ومع ذلك فالنشاط الجبهوي وقدرة الحزب على الإفادة منه ينبغي النظر إليهما أيضاً من خلال نشاطه داخل المؤسسات المختلفة القائمة على أسس جبهوية (مجلس الشعب الاتحاد العام لنقابات العمال، الإدارة المحلية... إلخ).

لقد ناضل حزبنا إلى هذا الحد أو ذاك ودون أن يعني ذلك أن ممثليه (المعني هنا خالد بكداش ودانيال نعمة) لم يقصرا، كي تنفذ الجبهة ميثاقها ونظامها الأساسي، وكي تمارس دورها وتمتد إلى جماهير الشعب، وكي تشمل أبحاثها وقراراتها مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودعا الحزب إلى أن تقوم مؤسسات الجبهة وهيئاتها، وبضمن ذلك القيادة المركزية بالدور المنوط بها، وقد انتقد الحزب بأشكال مختلفة نواقص العمل الجبهوي، ودعا لتلافي هذا النقص.

ويتطلب هذا كله الإجابة عن السؤال التالي: لماذا فعل البعث ذلك؟ وماذا أراد من إقامة الجبهة؟ ولماذا دققت أحزاب الجبهة عموماً وحزبنا خصوصاً مواقفها المعروفة من مواقف البعث هذه؟

قبل كل شيء ينبغي أن لا ننسى أن حزب البعث هو حزب في السلطة، وقد كانت السلطة بيده قبل إقامة الجبهة الوطنية التي مهد لها متعاوناً مع أحزابها، وفي الوقت ذاته فحزب البعث بحكم استيلائه على السلطة ولعوامل أخرى مختلفة أصبح أقوى الأحزاب الوطنية والتقدمية في البلاد، وهذا كله يساعدنا في أن نفهم طبيعة ممارساته، وتوجهه نحو فرض خطه وأسلوبه العملي واحتكاره للسلطة.

إن حزب البعث عندما أقدم على إقامة الجبهة الوطنية لعوامل عديدة، كنا قد تحدثنا عنها، قصد تحقيق جملة من الأهداف من أبرزها:

- السعي للخروج داخلياً من العزلة الشعبية والجماهيرية التي كان يعانيها ولتوسيع قاعدة حكمه سياسياً وجماهيرياً. ولم يكن غائباً عن ذهن بعض النافذين في قيادته أن هذا الأسلوب هو أفضل من أسلوب المجابهة مع القوى الوطنية والتقدمية وذلك في احتواء بعض من نشاطها وإحداث خلخلة في صفوفها. لقد أفاد حزب البعث من خطأ التجربة الناصرية في رفع شعار حل الأحزاب وفي النتائج التي ترتبت

عليها، كما رأى في أسلوبه ما يساعده على دفع الأحزاب في إطار معين يسهل من خلال مراقبتها والتأثير عليها.

- العمل للخروج عربياً من العزلة التي كان يعانيها النظام السوري في تلك الفترة على النطاق الرسمي العربي ولتحقيق نوع من التضامن العربي استعداداً للمعركة القادمة في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة.

كما يجب الإشارة إلى أن أبحاث البعض بالعمل الجبهوي يصدق على أحزاب الديمقراطية الثورية وأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب الاشتراكية العلمية (الماركسية اللينينية).

- العمل لمزيد من توطيد مواقع سورية في أوساط الرأي العام العالمي التقدمي، وخصوصاً في مجال تطور علاقات الصداقة مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

وواضح أن ما ورد في ميثاق الجبهة ونظامها من جهة وفي الممارسة العملية من جهة ثانية، يؤكد صحة هذه الاستنتاجات.

ولا يعني هذا أن السلطة البعثية لم تستخدم الجبهة الوطنية التقدمية كمؤسسة رسمية في فترات معينة وبالنسبة لقضايا محددة، غطاء تتستر به وتوحي من خلاله أن كل ما تقوم به حائز على الموافقة والدعم من جميع القوى الوطنية والتقدمية في البلاد.

ولا شك كذلك في أن الأحزاب الأخرى المكونة للجبهة الوطنية التقدمية كان لكلٍ منها أهدافه، فماذا كانت أهداف حزبنا نحن؟

لقد كان النضال في سبيل الجبهة شعاراً من أبرز شعارات الحزب وهو ما زال كذلك، وكانت دوافع حزبنا باستمرار للعمل الجبهوي تعود إلى منطلقات فكرية طالما تحدثت عنها وثائق حزبنا البرنامجية وقد أشرنا إليها في هذا التقرير عند الحديث عن التحالفات وأهدافها، وهذه المنطلقات داخلية تستهدف تجميع كل قوى الشعب الخيرة في سبيل تحقيق الأهداف التي تتطلبها مرحلة التطور، وأخرى خارجية في

مقدمتها النضال ضد الإمبريالية والصهيونية ومن أجل التحرر الوطني والاجتماعي، وفي سبيل الصداقة مع كل قوى الحرية والسلام والاشتراكية، وفي سبيل درء خطر الحرب النووية وصيانة السلام العالمي. وترتدي الصداقة مع الاتحاد السوفييتي بلد أكتوبر العظيم في هذا المجال أهمية كبرى وخاصة.

ومن هذه المنطلقات، نستطيع القول إن حزبنا استهدف من وراء المساهمة في إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية تحقيق أمور عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وفكرية، داخلية وعربية ودولية، وقد عبر حزبنا عن ذلك كله بأشكال مختلفة وفي مناسبات متعددة. وإذا كان هناك من أشياء نود تأكيدها الآن، فهي التالية:

أولاً- لقد عمل حزبنا منطلقاً من وثائقه البرنامجية مستنداً إلى الوثائق الرسمية للجبهة الوطنية، وإلى هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات والمنظمات ذات الطابع الجبهوي، في سبيل تحقيق أوسع وحدة وطنية تتصدى لمخططات ومؤامرات الإمبريالية والصهيونية وفي المقدمة منها الإمبريالية الأمريكية، وتعمل لصيانة الاستقلال الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإحباط مخططات الهيمنة الأمريكية الإسرائيلي على المنطقة العربية كاملةً.

ثانياً- وقد عمل حزبنا من أجل أوسع تحالف وطني تقدمي يناضل في سبيل تعميق التحولات الاقتصادية الاجتماعية أو الدفاع عنها كما عمل لتعميق الخط التقدمي في صفوف القوى المتحالفة في سبيل دفع البلاد للسير على طريق التقدم الاجتماعي وباتجاه الاشتراكية. وقد كان باستمرار واحداً من أكبر هموم الحزب هو استخدام جميع المؤسسات الجبهوية. ولا يعني ذلك عدم وجود تقصير أو تهاون في هذا المجال، للدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية ومصالحها وعن حرياتها الديمقراطية وكراماتها.

ثالثاً- أما على الصعيد العربي فقد حاول الحزب الاستفادة من عمله في الجبهة الوطنية أو المؤسسات الجبهوية المختصة للعمل من أجل الدفاع عن مصالح وأهداف حركة التحرر الوطني العربية ووحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، والدفاع عن القضية الفلسطينية والنضال ضد الرجعية العربية وقوى الاستسلام... إلخ.(كامب ديفيد، مشروع ريغان، من أجل جبهة الصمود والتصدي، وتحقيق التضامن العربي المعادي للإمبريالية).

رابعاً- وأما على الصعيد العالمي فقد سعى الحزب من أجل مزيد من تشديد سورية لنضالها ضد الإمبريالية والصهيونية، ومزيد من العمل لتعميق وتثبيت خط الصداقة والتعاون مع قوى الحرية والتقدم والسلام في العالم وفي مقدمتها منظومة البلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، ولم يعد سراً أن حزبنا الشيوعي السوري كان له دوره في عقد معاهدة الصداقة والتعاون بين سورية والاتحاد السوفييتي في 6 تشرين الأول من عام 1980.

ولا يعني هذا بالطبع أن الجبهة قد قامت بدورها كاملاً في جميع هذه المجالات، أو أن حزبنا نجح في تحقيق كل ما يريده من اشتراكه في الجبهة والمؤسسات الجبهوية المختلفة أو أن النشاط الحالي للجبهة الوطنية التقدمية هو النشاط الأمثل للجبهات أو هو سقف طموحات حزبنا الشيوعي السوري.

لقد كان هناك مد (نسبي طبعاً) وجزر، وصعوبات واختناقات وتوترات ولا بد من الإشارة إليها، أو إلى الكثير منها باسهاب.

حزبنا الشيوعي السوري وموقفه في إطار العمل الجبهوي ودوره ومهماته الراهنة والمقبلة

لحزبنا الشيوعي السوري موقفه الخاص ودوره المتميز في إطار العمل الجبهوي بدأ من الجبهة بجميع مؤسساتها، إلى سائر

المؤسسات والمنظمات المبنية أو القائمة على أسس جبهوية وتحت لواء الجبهة.

لقد عمل حزبنا ومن خلال تمسكه بشعار الجبهة على الحفاظ على وجهه النضالي المستقل باتخاذه المواقف الخاصة به وإن تعارضت مع مواقف الحليف، هكذا كان موقفه من اتفاقية تريبكو ومن دخول القوات السورية إلى لبنان وفي انتخابات مجلس الشعب عام 1981. ومن النضال المطلبي والنقابية السياسية ومن الدفاع عن مطالب الجماهير وعن الحريات الديمقراطية... إلخ. رغم أنه في بعض القضايا يأخذ بالحسبان مزاج الحليف، ولكن دون أن يقعده ذلك عن إيجاد الشكل والأسلوب الذي يطرح فيه مثل هذه القضايا.

لقد كان للحزب دور بارز في فترة الإعداد لحرب تشرين عام 1973، وكان نشاط الحزب جدياً في فترة اجتماعات أيلول عام 1979 فساهم بعمق في صياغة البيان الذي صدر يومذاك، وباللقاءات التي تمت مع ممثلي قطاعات مختلفة.

وبمبادرات من الحزب طُرحت في الجبهة القضايا الاقتصادية الاجتماعية وتأكيد أن حلها يرتدي أهمية وطنية في الدرجة الأولى، وحُذر من خطر التخريب الاقتصادي على البلاد ونهجها الوطني المعادي للإمبريالية.

وقد تقدم الحزب بالعديد من المذكرات الاقتصادية إلى الجبهة وكبار المسؤولين في البلاد، وفيهم رئيس الجمهورية.

واستفاد الحزب من وجود ممثليه في الوفود الرسمية لعرض الكثير من وجهات نظره، ولتقديم العديد من الاقتراحات الملموسة المتعلقة بحل المشاكل وتحسين الأوضاع.

وعمل الحزب للاستفادة بقدر المستطاع من وسائل الإعلام الرسمية لإيصال أفكاره أو ما يمكن من هذه الأفكار إلى أوساط أوسع من الرأي العام الذي لا تصله صحافته ووسائل أعلامه هو.

وإنه ليصعب الآن تعداد كل الأمور التي قام بها الحزب وممثلوه عبر مؤسسة الجبهة دفاعاً عن حقوق المواطنين والرفاق وعن قضايا المواطنين (دفاع عن الحريات، عن المعلمين، عن المسرحين، دفاع عن الفلاحين وحقوقهم في الأرض، دفاع عن القطاع العام وحقوق العمال).

لقد بذل حزبنا جهوداً غير قليلة، ولكنها لم تنجح عموماً، كي تكون اجتماعات القيادة المركزية واجتماعات مكاتبها أكثر تواتراً وانتظاماً.

وقام ممثلو الحزب في الجبهة وغيرها من المؤسسات بجهود ملحوظة من أجل تحسين وتقوية صلات الحزب بالأطراف الأخرى المنتمية إلى الجبهة.

أما عمل الحزب الجبهوي وسعيه للاستفادة من مؤسسات كمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات المهنية ونقابة المعلمين ومجلس الإدارة المحلية وغيرها وغيرها، فهي عموماً معروفة لديكم وسوف يتحدث عنها الرفاق بأشكال مختلفة.

إن عودة إلى "نضال الشعب" يمكن أن تعطي الرفاق صورة ولو أولية عن الكثير مما قام به الحزب، عن طريق ممثليه سواء في مجلس الشعب أو في النقابات العمالية أو في النقابات المهنية أو في الإدارة المحلية للدفاع عن الحريات وكرامات المواطنين ومن أجل حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وفي سبيل زيادة الإنتاج ومكافحة الهدر والنضال ضد الفساد والمفسدين، وخصوصاً في مجال الدفاع عن المطالب الملحة للجماهير الشعبية المتعلقة بمكافحة الغلاء، وتأمين المواد الضرورية للغذاء ومن أجل حل أزمة السكن.

وفي جميع هذه المؤسسات، كان صوت حزبنا قوياً في النضال ضد البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها.

إن الحلقة الرئيسية التي يجب أن ندركها جميعاً، والتي تحققت عبر الجبهة الوطنية التقدمية هي تحقيق أوسع تحالف في وجه التآمر الإمبريالي والتوسع الإسرائيلي، ومن أجل دعم حقوق الشعب العربي الفلسطيني. إن صمود سورية في وجه مخططات الإمبريالية، ونجاحها في إسقاط اتفاق 17 أيار وإسقاط اتفاق عمان وصمودها في وجه قوات المارينز لم يكن ممكناً لولا التحالف الجبهوي، ولولا وحدة صفوف القوى الوطنية والتقدمية.

ولم يكن ممكناً للنظام السوري أن يصمد في وجه التآمر الرجعي الداخلي الممول والمسنود عربياً ودولياً، والذي تجلى بمؤامرة الإخوان المسلمين، لولا التحالف الجبهوي والصمود الجبهوي.

إن دور الجبهة كان بالغ التأثير خلال هذه الأحداث، وعلينا هنا أن ندرك أهمية موقفنا الوطني وأهمية الدور الجبهوي الذي تحقق والذي ساهم الحزب فيه مساهمة كبيرة.

أيها الرفاق!

إن ما ذكرناه من جوانب إيجابية في عمل الحزب الجبهوي لا يعني ولا يمكن أن يعني أنه لم تكن لدينا نواقص كثيرة في هذا الميدان. فقد كانت جهودنا، عموماً، وبنسب مختلفة، أقل من المطلوب والممكن، وهذا يصح على جميع المؤسسات التي نعمل فيها على أسس جبهوية وخصوصاً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي تمثلنا فيها حتى تموز عام 1986 برفيقين معروفة أسماؤهما.

أيها الرفاق!

ينبغي أن يكون واضحاً أن العمل الجبهوي على مختلف المستويات، وخصوصاً المؤسسات العليا، لم يسر دائماً في خط مستقيم، وقد عرف الكثير من التعرجات والمخاطر، ويعود السبب الأساسي في هذا إلى أن القوة الأكثر مسؤولية في الجبهة كانت أقل تجاوباً (وربما بحكم موقعها) مع متطلبات مثل هذا العمل. وقد لعب

دوره دون ريب التغيرات التي طرأت على الشخصيات القيادية البعثية في الجبهة، وعلى مواقع بعضها.

نواقص العمل الجبهوي وطرق معالجتها

إن نواقصنا، نحن الشيوعيين، في العمل الجبهوي غير قليلة وهي تتناول الجوانب العملية والتنظيمية كما تتناول الجوانب الفكرية والسياسية وقد لعبت أوضاع الحزب دورها في ذلك ومنعت معالجتها والنضال ضدها في الوقت المناسب. ومع ذلك فالمنبع الأساسي الذي نبعث منه هذه النواقص إنما يعود إلى عدم النضال نضالاً منسقاً ومنسجماً مع متطلبات الأسس الثلاثة لسياسة حزبنا ومتطلبات الترابط الديالكتيكي في ما بينها، مع تأخير في أحيان كثيرة لشعار الدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية، وعدم الاستفادة كفاية، وفي هذا المجال خصوصاً، من المؤسسات الجبهوية على اختلافها.

ويمكن هنا أن نشير إلى أننا لم نمارس مبدأ الاستقلالية كفاية، خصوصاً في مجال العمل بين الجماهير، أي في مجال الممارسة العملية، في مجال ممارسة النشاط العملي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة.

لقد كانت معالجاتنا الفكرية النظرية والسياسية لمسألة التحالفات وللمسائل الجبهوية أقل بكثير من المطلوب، ولم نسع لتعريف الحزب بالتجارب الجبهوية على النطاق الدولي وكيف يمكن الاستفادة مما فيها من إيجابيات. ولم نعمل بما فيه الكفاية على إبلاغ الحزب ومنظماته بجوهر ما كنا نقوم به في سائر المؤسسات الجبهوية بدءاً من القيادة المركزية إلى مجالس البلدان في الإدارة المحلية، وبالتالي لم ننقل بما فيه الكفاية نشاط حزبنا الجبهوي إلى الجماهير.

ولا يعني هذا أن الشيء ذاته كان واحداً بالنسبة لجميع المؤسسات والنشاطات الجبهوية فنشاطنا في مجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات العمال، وحتى في الإدارة المحلية، كان يجد صدى، ولو

بشكل غير كافٍ في صحافة الحزب وأدبياته، وهذا مفهوم فيما نعتقد، فبعض المؤسسات تبقى المناقشات فيها من الناحية القانونية مغلقة كما في القيادة المركزية للجبهة، ومجلس الوزراء... إلخ.

ومع ذلك ينبغي الاعتراف بأن المسؤولين عن قطاع العمل في الجبهة خصوصاً، لم يعيروا الاهتمام الكافي، من أجل اتخاذ التدابير الضرورية للنضال في سبيل تنفيذ توجهات مؤتمرات الحزب ووثائقه الأساسية الداعية إلى السعي لتحسين عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتطويرها.

لقد عقد اجتماع مركزي واحد، في ما نعتقد، لممثلي الحزب في الفروع الجبهوية للبحث في قضية بقائنا أو عدم بقائنا في مؤسسات الجبهة، في الجبهة.

ومنذ أن قسم الرفيق خالد بكداش الحزب حتى الآن (وهذا أدى عملياً إلى توزيع ممثلي الحزب في الجبهة بيننا وبينه) لم تجر كذلك أية اجتماعات بين ممثلي حزبنا في فروع الجبهة لتبادل الآراء والخبرات والتجارب، والبحث في وسائل تحسين عملنا في هذا الميدان الحيوي ودفع العمل الجبهوي خطوات إلى الأمام.

والاجتماع الوحيد الذي تم في أوائل عام 1989 كان فقط مع ممثلي حزبنا في الشعب الجبهوية في حمص، وقد رأى فيه الرفاق فائدة وكتبوا للمركز حوله، ونعتقد أن تكرار مثله على نطاق البلاد وتعميم النتائج الحاصلة من كل هذه الاجتماعات سيكون ذا أثر إيجابي في تحسين عملنا الجبهوي.

واستطاعت اللجنة المركزية في إطار بحثها في تحسين آلية عملها، أن تحدث مكتباً للجبهة، بدأ نشاطه وهذا الاجتماع هو أحد نشاطاته، ويتم ذلك مؤخراً.

إن وراء جميع هذه النواقص عوامل ذاتية لدى هذا الرفيق أو ذاك. كما أن الأوضاع التي سادت في الحزب لعبت هي الأخرى دورها حتى على العمل الجبهوي بأكمله.

إن جزءاً هاماً من مسؤولية التقصير في العمل الجبهوي تقع بالدرجة الأولى على عاتق الحزب الذي يتولى الدور القيادي، والذي تؤدي ممارسات بعض أجهزته وأجهزة سلطته إلى إضعاف الثقة بالجبهة وبالعمل الجبهوي الراهن، ولا يعني هذا التقليل من مسؤوليات قيادات وممثلي القوى الأخرى المشاركة في الجبهة والعمل الجبهوي القائم.

إن حزب البعث الذي دخل في تعاون مع قوى وطنية وتقدمية وحزبنا الشيوعي في مقدمتها، ومن ثم أقام معها جبهة وطنية تقدمية، ما تزال ممارسات فئات نافذة وواسعة فيها، ممارسات بعيدة عن فهم الروح الجبهوية الحقيقية. إن البعض يتصرفون عموماً بعقلية من يتمسك تحت ستار الدور القيادي (والدور القيادي دور حوار ديمقراطي وإقناع بالحجة والمنطق... إلخ) بالهيمنة المطلقة على كل شيء وبالنزعة الأوامرية.

فلو أخذنا الجبهة، وهي المؤسسة العليا، وهي قمة الهرم في العمل الجبهوي، في مجال التعاون، فهي لا تدعى إلا في المناسبات، وإذا دعيت فلتبلغ بمواقف وقرارات جرى اتخاذها، أو لتتحمل داخلياً وعربياً ودولياً مسؤولية مواقف وسياسات لم تجر مناقشتها معها ولم يؤخذ رأيها فيها قبل اتخاذها.

ولو أخذنا الموقف منا نحن الشيوعيين لوجدنا أن الانطلاق عموماً في التعامل معنا إنما يتم من منطلق الحذر والشك، بل ومن منطلق العداء أحياناً، لا من منطلق الحليف الواثق بحليفه. فهناك التمييز ضد الشيوعيين، وخلق الصعوبات أمامهم في مجالات العمل

والتوظيف، والتضييق عليهم وعلى اليساريين جميعاً خصوصاً في مجال الدراسة في الخارج.

ثم هناك قضية الاستدعاءات إلى أجهزة الأمن وهي استدعاءات لم ينقطع سيلها، وقد ازدادت مؤخراً بشكل فاضح، ولا يخفف من الآثار السلبية لمثل هذا التصرف محاولات التبرير بأن البعثيين أنفسهم تقوم الأجهزة باستدعائهم هم أيضاً.

وبكلمة أخرى، فهناك الموقف من الديمقراطية ومن توسيع الحريات خصوصاً للجماهير الشعبية ولقواها الوطنية والتقدمية ومنظماتها الجماهيرية، وهناك رواسب العداء للشيوعية والحساسية المفرطة تجاه نشاط الشيوعيين واليساريين إجمالاً.

إننا من أنصار أشد اليقظة والحذر، ومن أنصار التشدد مع عملاء الإمبريالية والصهيونية والرجعية. أما مع الحلفاء، أما مع ممثلي القوى الداعمة لنهج سورية الوطني العاملة من أجل تقدمها، فالمطلوب أن يكون التعامل معهم تعامل الحليف الصادق. والمطلوب الآن من أجل التغلب على النواقص ودفع المسيرة الجبهوية على طريق التطور والتقدم أمور كثيرة من بين أهمها:

- النضال ضد النواقص في المجال الجبهوي ومن أجل فهم أفضل لدى حزب البعث بالنسبة للروح الجبهوية ومتطلبات العمل الجبهوي. وهنا ينبغي الاعتراف بأن رئيس الجبهة هو أكثر البعثيين إدراكاً لدور الجبهة ولأهميتها في الحياة العامة.

- تنشيط وتوسيع العمل الفكري والسياسي المتعلق بمسائل التحالفات من وجهة النظر الماركسية اللينينية.

- التعريف بالتجارب الجبهوية على النطاق العالمي وبعوامل فشلها ونجاحها وبكيفية الاستفادة من نتائجها وتجاربها الإيجابية.

- تكثيف نشاطنا مع أطراف الجبهة الآخرين، ومع حزب البعث العربي الاشتراكي خصوصاً، لوضع ميثاق الجبهة موضع التطبيق

واحترام المبادئ الأساسية في نظامها الأساسي. ونؤكد أن الرفاق في اللجان المنطقية لا يعيرون العمل الجبهوي مع القوى الأخرى غير البعث أي اهتمام، بل على العكس ينظرون إلى ذلك بنوع من عدم الاهتمام. وهذا خطأ كبير.

- قيام هيئات الحزب بدءاً من المكتب السياسي إلى اللجان المنطقية والفرعية أيضاً بإعارة الاهتمام للعمل الجبهوي، وتطبيق مبدأ مراقبة التنفيذ على هذا الميدان بصورة حازمة ومبدئية.

- البحث بين الفترة والأخرى وبالملموس في التدابير العملية الواجب اتخاذها في هذه المؤسسة الجبهوية أو تلك لتطوير عملنا الجبهوي وبما يؤدي إلى تنفيذ ما نص عليه فصل العمل الجبهوي ومتطلبات تطويره الوارد في تقرير اللجنة المركزية عن نشاطها ونشاط الحزب منذ المؤتمر الخامس والتوجهات المستقبلية. (ص71، 75).

- وضع مهمة العمل الجبهوي أمام كل منظمة قاعدية في الحزب وأمام كل رفيق من الرفاق فهذه المهمة هي واحدة من المهمات الآنية الملحة المطروحة أمام الشيوعيين وجميع الوطنيين والتقدميين في البلاد.

إن قضايا التجديد بمفهومه الواسع والضيق وقضايا التفكير السياسي الجديد مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى في معالجة كل ما له علاقة بسياسة التحالفات وبالعمل الجبهوي.

لقد طرح ممثل حزبنا في الجبهة في آخر اجتماع للقيادة المركزية في أواسط عام 1988 أهمية أن تبحث الجبهة وكل المؤسسات العاملة على أسس جبهوية في أفضل الطرق والوسائل لتحسين عملها وأدائها ولتحسين ارتباطها بأوسع الجماهير الشعبية وبالقوى المؤيدة للنهج الوطني، ومن أجل كسب بعض المعارضين من المعادين للإمبريالية والصهيونية وتحييد بعضهم الآخر بالأساليب

السياسية لا القمعية أو المخابراتية، كما طرح مسألة التجديد بالنسبة للجبهة في سبيل أن تستعيد ثقة الجماهير بها.

إن هذا الأمر مطلوب اليوم بقوة من حزبنا الشيوعي بالدرجة الأولى وانطلاقاً من هذا الفهم وتطبيقاً لتوجهات المؤتمر السادس واللجنة المركزية، للعمل من أجل تنشيط الجبهة وتطوير أساليب عملها، ناقش المكتب السياسي هذا الموضوع وقرر توجيه رسالة إلى القيادة المركزية تتضمن اقتراحاتنا لتطوير العمل.

وبتاريخ كانون الأول 1988 تقدمنا بمذكرة تحمل الاقتراحات التالية، وعممناها على أحزاب الجبهة جميعها وبضمن ذلك الرفيق خالد بكداش. وفي ضوء بحث هذه الاقتراحات من السيد رئيس الجمهورية. طلب نائب رئيس الجبهة من الأحزاب الأخرى موافاته باقتراحاتها حول هذا الموضوع. وقدمت اقتراحات مختلفة.

وعقد اجتماعان للقيادة المركزية تم فيها بحث جميع التطورات المعروضة، ولم يكن ممثل حزبنا موجوداً لأسباب مرضية. وتم بعد المناقشات إقرار الاقتراحات التالية:

- عقد مؤتمر للجبهة كل عام.
- إصدار جريدة للجبهة.
- جعل الاجتماعات شهرية.
- إعادة نشاط المكاتب السابقة واستحداث مكتب اقتصادي.
- تنشيط اللقاءات بين قيادة الجبهة والفروع.

وهكذا يمكن القول إن اقتراحاتنا جميعها قد أقرت بينما رفض بعض الاقتراحات الأخرى. ومن الطبيعي أن يتساءل بعضنا بحق: ما هي الاقتراحات التي تقدم بها الآخرون ورفضت؟ ونقول على الفور: إنها بعض الاقتراحات التي رأى فيها البعثيون إعادة نظر بميثاق الجبهة وبنظامها الداخلي، وأعلنوا أنهم لا يريدون طرح قضية الميثاق،

وأشاروا إلى أن قضية الطلاب محلولة عملياً من حيث استمرار العمل في هذا الميدان.

إن بعض الاقتراحات المرفوضة نحن من حيث المبدأ موافقون عليها، وقد تعرضنا لها في وثائق كثيرة.

ولكن هناك اقتراحات رفضت ونحن لا نعتقد أنها تمتلك أرضية واقعية ونحن لا نوافق عليها، مثلاً بعض الاقتراحات التي تقدم بها الاشتراكيون العرب، كما أن هناك طلبات خاصة تتعلق بتحسين حياة أعضاء القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، مثلاً زيادة عدد السيارات المخصصة لكل عضو في القيادة وأشياء أخرى مشابهة.

كذلك من الطبيعي أن يتساءل البعض بحق أيضاً: ترى لماذا لم نطرح نحن مثل هذه الاقتراحات؟ ولماذا اكتفينا بالاقتراحات التي تقدمنا بها، وهي عموماً اقتراحات تنظيمية؟ ونقول على الفور: إن غرضنا لم يكن قتل الناطور، كما أنه لم يكن دغدغة مشاعر جماهير واسعة بمقدار ما كان مساهمة في تحريك الأمور، بما يفسح في المجال أمام توسيع الديمقراطية وإشراك فئات أوسع فأوسع في طرح هموم الجماهير الشعبية والوطنية ومناقشتها بأكملها.

إن الميثاق بأفكاره العامة والصيغ التي تضمنها وبالمبادئ التي نص عليها هو أرقى بكثير من الوضع السياسي والوضع الاقتصادي الاجتماعي الذي تمر به البلاد الآن. وعندما وضع الميثاق واتفق عليه وذيّله الجميع بتواقيعهم، لم تكن قد نمت بعد وتطورت تلك الجوانب السلبية التي نتحدث عنها ونشير إليها وندعو إلى النضال المشترك ضدها. وإن العمل لتطبيق الميثاق والاستناد إليه هو من أجل الأسس الفكرية للنضال ضد هذه الظاهرات. يضاف إلى أن تطبيق ما ورد في اقتراحاتنا سيفتح الباب تدريجياً للمساهمة الجماهيرية وللنقاش والبحث في القضايا المنصبة أمام البلاد وللدفاع عن المطالب الشعبية المادية والروحية.

ومن جهة أخرى، فإن الانطلاق من متطلبات التفكير السياسة الجدية ومن حاجات البيريسترويكا السورية، يجعل التمسك بالميثاق الآن والنضال لتطبيق ما ورد فيه من أفكار ومبادئ ذا أهمية خاصة، كما يجعل من الضروري البحث في أفضل الصيغ القادرة على تجميع أوسع القوى ذات المصلحة في تطبيق هذا الميثاق. ومن المهم الآن صياغة المطالب الواقعية الموضوعية، كل ذلك مع الانتباه إلى أن لا نقع أسرى الانتهازية اليمينية أو أن ننزلق إلى المواقع "اليسارية" المتطرفة.

إن المهمة الأساسية هي تطبيق هذه الإجراءات في الواقع الملموس. وقد قمنا بلقاءات مع قيادة الجبهة وقيادات في حزب البعث، وطالبنا بإعلان هذه القرارات وإطلاع جماهير الشعب عليها. وإن النضال في سبيل ذلك يتطلب جهوداً مكثفة على مختلف المستويات بدءاً من المكتب السياسي واللجنة المركزية إلى اللجان المنطقية والفرعية وإلى فرق الحزب.

المؤتمر السادس وقضايا الجبهة الوطنية التقدمية

أيها الرفاق!

أعار المؤتمر السادس لحزبنا قضايا الجبهة اهتماماً خاصاً وكرس لها ولمسائل تطويرها فصلاً ذا أهمية فكرية وعملية حمل العنوان التالي: "العمل الجبهوي ومتطلبات تطويره" وقد أشاد بهذا الفصل العديد من ممثلي الأحزاب الأخرى المكونة للجبهة.

إن العودة إلى هذا الفصل ودراسته وتدريسه من المهمات الراهنة والملحة، وإن الإفادة القصوى منه تتطلب النظر إليه في ضوء التفكير السياسي الجديد وقضايا البيريسترويكا العالمية والسورية. ودون ذلك يمكن للمرء أن يقع إما في الانعزالية اليسارية، وخصوصاً إذا ما نظر إلى الجبهة من جوانب السلبيات المتزايدة في مجمل الوضع

في البلاد، وأما في الانتهازية اليمينية إذا ما تجاهل السلبيات وركز على الجوانب الإيجابية فقط وعلّق كل نضاله على الجانب الجبهوي فقط.

لقد عالج المؤتمر العديد من التغيرات الطارئة على الأوضاع العربية والعالمية، والأوضاع داخل سورية بصورة خاصة. وبرغم تأكيد المؤتمر على تعميق التطورات السلبية الجارية في مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي والتغييرات الطارئة على التركيب الطبقي للمجتمع وازدياد الدور التخريبي للفئات البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها، إلا أنه خرج باستنتاجات أساسية منها ضرورة التمسك بصيغة الجبهة من جهة، والنضال المستمر من أجل توسيع الديمقراطية من جهة ثانية، ومن أجل تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتوسيع دورها في حياة البلاد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية... إلخ.

طبعاً لقد كان بإمكان حزبنا، رغم كل الظروف المحيطة، أن يفعل أكثر مما فعل في هذا المجال، ومع ذلك ومع انتقادنا للنواقص في هذا المجال، إلا أننا نقول ونحن صادقون ومخلصون إننا كنا باستمرار في طليعة المبادرين إلى طرح قضايا تنشيط عمل الجبهة الوطنية وتعميق دورها في حياة البلاد. وقد تمكنا من جعل بعض الأحزاب وبعض ممثليها مساهماً جزئياً في هذا المجال. وإننا لنؤكد أنه ما من مرة عولجت فيها القضايا الاقتصادية الاجتماعية في الجبهة أو أية قضية أخرى إلا وكان لمبادرات حزبنا دورها في هذا المجال.

وينبغي أن يكون واضحاً أن نضالنا في هذا الاتجاه وبالاستناد إلى وثائق مؤتمرنا السادس وإلى التطورات الجارية في ميدان الحركة، لن يغيب البتة وجه الحزب المستقل وإنما يزيد من إبراز هذا الوجه

ويزيد من دور الحزب وتأثيره وفي هذا تعبير عن المفهوم الماركسي اللينيني لتعزيز دور الحزب وجعله دوراً قيادياً حالياً ومستقبلاً.

أيها الرفاق الأعزاء!

تلك هي لمحة موجزة عن الجبهة من خلال واقعها وعملها وتطورها والموقف الصادر منها، وإن النظرة السريعة لها وعدم التعمق في فهم مقومات وجودها ومنطلق حزبنا للعمل الجبهوي وتطويره ودفعه إلى أمام تجعل إمكانية الوصول إلى استنتاج بأن الجبهة لم تعد ضرورية ويجب التخلي عنها إمكانية واقعة، إلا أننا كشيوعيين ماركسيين لينينيين ننظر إلى القضايا بحركتها، بمدها وجزرها، وإمكاناتها المحتملة، ونأخذ من الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية مرتكزاً لرسم سياستنا، لا بد لنا من أن نؤكد أن لموقفنا من التحالف الجبهوي القائم واستمراريته مرتكزاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

لقد تضمن التقرير ما فيه الكفاية عن الأساس السياسي، ونقول الآن، إن القوى الاجتماعية التي تشكل القاعدة الأساسية لحلفائنا هي قوى تدخل في إطار الفئات الاجتماعية التي دعت الحركة الشيوعية وتدعو الآن إلى اعتبارها في صلب سياسة تحالفاتها وتلتقي مصالحها الاقتصادية والاجتماعية إلى حدٍ كبير مع مصالح الطبقة العاملة وطليعتها السياسية. إنها ذات مصلحة في التقدم والاشتراكية وفي النضال ضد البرجوازية والبيروقراطية وضد النهب والتخريب وضد الإجراءات والممارسات التي أوصلت الوضع الاقتصادي والمعاشي إلى ما هو عليه الآن، هذا إضافةً إلى أن تحولات فكرية كبيرة تجري في داخل هذه الأحزاب مقربة جماهير واسعة من قواعدها إلى مواقفنا الفكرية.

إن هذا كله يجعل تحالفنا في إطار الجبهة أكثر ضرورة من أي وقتٍ مضى، لتوسيع جبهة مقاومة كل أشكال الفساد ودفع كل ما هو خير ووطني وتقدمي إلى أمام.

طبعاً إننا ندرك مدى ومقدار الصعوبات التي تعترضنا، فنحن مثلنا مثل كل القوى والفئات الوطنية والشعبية في البلاد غير راضين عن الممارسة الواقعية للعمل الجبهوي الراهن. ومع ذلك، فما من طريق آخر الآن غير النضال الواعي الصبور والمبدئي، من أجل تجميع القوى وحشدها وتحريكها، بما يؤدي إلى تطوير العمل الجبهوي وتعميق وتوسيع دور الجبهة الوطنية التقدمية في حياة البلاد.

وإن الاقتراحات الملموسة التي تضمنها هذا التقرير، والمقترحات التي ستتقدمون بها، والتدقيقات التي ستساهمون بها، إن ذلك كله سيكون منطلقاً لنا في نشاطنا العملي لتحقيق الهدف الذي أكده مؤتمرنا: هدف تنشيط الجبهة الوطنية التقدمية وتحقيق دورها في حياة البلاد.

أيها الرفاق الأعزاء!

لقد أشرنا في موضع سابق إلى أن ممارسات بعض المسؤولين في السلطة، وخصوصاً ممارسات بعض أجهزتها المعروفة، لعبت ولا تزال تلعب دورها السلبي في إضعاف وضع الجبهة والعمل الجبهوي ككل، وفي إضعاف أحزاب الجبهة وإرباكها، وينبغي أن يكون واضحاً أن مثل هذا يصب موضوعياً في خدمة أعداء النهج الوطني الذي تتبعه سورية، وهو ليس إطلاقاً في صالح شعبها وجماهيرها الواسعة، ولا بد لتصحيح الأوضاع من تغيير مثل هذه الممارسات بما ينسجم مع الروح الجبهوية الحقيقية ومع ضرورات التحالف الاستراتيجي الصادق.

يضاف إلى هذا، وهو كبير الأهمية دون ريب، أن تعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، والموقف من الديمقراطية، وعدم وجود أو بروز آفاق لحلول قريبة تترك كل آثارها السلبية على النظام وعلى

الجبهة وأحزابها، وبضمن ذلك حزبنا رغم وضوح مواقفه والحلول المختلفة التي يتقدم بها سواء بوثائقه البرنامجية، أو عبر صحافته ومن خلال ممثليه في مختلف المؤسسات الجبهوية.

ثم من يجهل أثر الأوضاع في الحركة الشيوعية العالمية ليس فقط على حزبنا بل على سائر الأحزاب الديمقراطية الثورية، فعندما تكون هذه الحركة في صعود يؤثر ذلك علينا إيجابياً والعكس صحيح أيضاً.

ولكن برغم ذلك هناك عوامل ذاتية تتعلق بنا نحن، أدت إلى ما عليه الوضع من ضعف في العمل الجبهوي.

لقد باشر حزبنا أعماله في الجبهة وهو منقسم على ذاته، انقساماً عمودياً كاملاً، انعكس مباشرةً على عمله في جميع المؤسسات والمنظمات ذات الطبيعة الجبهوية، وكان هذا إضعافاً له وللجبهة على حدٍ سواء، ثم تعاقبت الانقسامات فيه، وأدى ذلك إلى المزيد من إضعاف نفوذه الجبهوي، وفي أوساط الجماهير الشعبية. ووجّه الانقسام الأخير في عام 1986، ضربة شديدة مؤلمة لعمل الحزب الجبهوي.

إن إنهاء الوضع الانقسامي يشكل حلقة أساسية في تحسين العمل الجبهوي، ولذلك فالنضال من أجل وحدة الحزب، وتحقيق وحدة الإرادة والعمل بين جميع الشيوعيين، يساعد كثيراً على تحسين عمل الجبهة ككل وعلى مردود عمل الحزب الشيوعي نفسه.

ولا نريد أن ننهي بحثنا بعرض لقضية الوحدة، وتعرفون تفاصيل هذا الموضوع، ولكن ما نريد الإشارة إليه، هو أن الرفيق خالد بكداش طرح في جملة ما طرحه، إيجاد ممثلين له في عشرة فروع للجبهة، وبالتالي إيجاد ممثلين شيوعيين في كل فرع للجبهة، وسيؤدي ذلك شئنا أم أبينا، إلى تكريس الانقسام، إننا نتوجه نحو إيجاد أعمال مشتركة، ونحو توحيد العمل السياسي، ونحو التنسيق في النشاطات الجماهيرية، وهم يسيرون في الاتجاه المعاكس.

إن هذا الوضع يضعف هيبة الحزب وهيبة الأفكار التي نطرحها، وعلينا العمل بقوة لتخطي ذلك.

إننا غير ممثلين في عدد من فروع الجبهة: الجزيرة، دير الزور، درعا، ريف دمشق، دمشق. ولم نطالب في اجتماعات الجبهة بتمثيلنا في هذه الفروع، ولكن علينا أن نفرض وجودنا بنضالنا، واستطاع رفاقنا في الجزيرة بنضالهم، أن يفرضوا وجودهم، وهم يشاركون في اجتماعات فرع الجبهة، وعلى رفاقنا في هذه الفروع تحسين نشاطهم السياسي وتقوية اتصالاتهم، وتوجد إمكانات واسعة لتحقيق نجاحات في هذا الميدان.

علينا أن لا نمزج بين قضيتين:

1- العمل الجبهوي، الذي يجب إتقانه باستمرار.

2- نضال حزبنا من أجل الديمقراطية ومطالب الجماهير.

إن النضال من أجل الديمقراطية ومطالب الجماهير يجب أن يتسع. وقد أصر المؤتمر السادس على ذلك. ونحن في هذا المجال، ننطلق من مصالح الشعب والوطن، قبل أية مصالح حزبية خاصة.

نتمنى لكم النجاح.

الجبهة الوطنية التقدمية
في ضوء سياسة التحالفات الماركسية – اللينينية[14])

مقدمة أو مدخل إلى الموضوع

أعارت اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري قضايا الجبهة الوطنية التقدمية اهتماماً خاصاً. وبالانطلاق من توجهات المؤتمر السادس للحزب طالبت بتطبيق ميثاقها والمبادئ الأساسية في نظامها، وبتطوير عملها، ومد العمل الجبهوي إلى أوسع الجماهير، إلى الأحياء والمعامل، وإلى القرى والمزارع.

وفي اجتماع اللجنة المركزية للحزب الذي عقد في 13 و14 تشرين الأول من عام 1988 وكرس للبحث في قضايا العمل الجماهيري، جرت دراسة معمقة لتقرير مفصل تناول، فيما تناول، قضايا الجبهة الوطنية التقدمية، وعالج المسائل المتعلقة بها. وقد أغنى الاجتماع هذا التقرير بملاحظات عميقة، ومده باقتراحات ملموسة وهامة. وكان من المفروض أن يصدر هذا التقرير بعد أن تدخل عليه الملاحظات والاقتراحات المشار إليها، ولكن تقصيراً غير مبرر حصل في هذا المجال. ويتم تلافيه الآن.

كما أن المكتب المركزي للجبهة الوطنية التقدمية والإدارة المحلية التابع للجنة المركزية كان قد عقد اجتماعاً موسعاً في النصف الثاني من شهر تموز لعام 1989، بحث فيه تقريراً مفصلاً يستند بالدرجة الأولى إلى التقرير المشار إليه آنفاً حول واقع الجبهة الوطنية التقدمية ونشاط الحزب الشيوعي فيها، واقتراحاتنا الملموسة لتحسين عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتنشيط العمل الجبهوي، وقد ساهم في

---

[14]) تقرير مقدّم أمام مكتب، الجبهة والإدارة المحلية في دمشق أواخر تشرين الأول 1990 عن طرق ووسائل تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية والنشاط الجبهوي.

مناقشة هذا التقرير وإغناء أفكاره عدد كبير من الرفاق العاملين في المؤسسات الجبهوية على نطاق البلاد بكل محافظاتها.

وقد نشرت (حياة الحزب) في عددها التاسع الصادر في أواخر كانون الأول لعام 1989 مقالاً مفصلاً تحت عنوان (حول أعمال الاجتماع الموسع للمناضلين في المؤسسات الجبهوية) قدمت فيه ملخصاً إضافياً للتقرير الذي تمت مناقشته وعرضت جميع الاقتراحات الملموسة التي تضمنها هذا التقرير ومداخلات الرفاق المشاركين في المناقشة. ولكن هذا، على أهميته، لا يبرر عدم القيام بصياغة هذا التقرير مجدداً في ضوء المناقشات التي تمت حوله والعمل لنشره على أوسع نطاق.

لقد أعارت قيادة حزبنا الشيوعي السوري اهتماماً جدياً لمسائل تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية، وأثارت هذا الموضوع بأشكال شتى على أعلى المستويات وفي الهيئات المختصة. ومن الواضح أن هذه الجهود مضافة إلى جهود ممثلين عديدين للأحزاب الحليفة وخصوصاً حزب البعث العربي الاشتراكي توشك أن تعطي ثمارها. فقد رُئيَ أن يعقد مؤتمر للجبهة الوطنية التقدمية في عام 1990، واتفق مبدئياً على موعد انعقاده وعلى التدابير الواجبة لنجاحه. وإننا وإن كنا لا ندري بعد ما هي العوامل التي أدت إلى تأجيل انعقاد هذا المؤتمر حتى الآن، إلا أننا نأمل أن يتم ذلك قريباً.

إن هذا كله، بالإضافة إلى المتغيرات المتسارعة التي تعصف بعالمنا اليوم، وخصوصاً بعالم الاشتراكية، تجعل من الأهمية بمكان العودة إلى معالجة موضوع التحالفات ومسألة الجبهة الوطنية التقدمية. وقد رأى المكتب المركزي للجبهة الوطنية التقدمية والإدارة المحلية في اجتماع موسع عقده المناضلون في المؤسسات الجبهوية المختلفة يوم التاسع من شهر آذار 1990، أن يُحضّر لاجتماع لاحق يكون أكثر تمثيلاً، ويُبحث فيه مجدداً في هذا الموضوع. وقد ارتأى

المجتمعون أن يكون التقرير السابق معدلاً ومدققاً في ضوء جميع الملاحظات المتكونة خلال الاجتماعات والمناقشات السابقة، وفي ضوء ما تطرحه متغيرات اليوم ذاتها، أساساً للمناقشات في هذا الاجتماع الموسع، ولتقرير يكون بعد هذا الاجتماع وثيقة يطرحها حزبنا مساهمة منه في إنجاح مؤتمر الجبهة الوطنية التقدمية القادم.

وفيما يلي النص الكامل لهذه الوثيقة بعد أن ناقشها الاجتماع الموسع لمكتب الجبهة الوطنية التقدمية والإدارة المحلية الذي انعقد يوم الجمعة في **13** تموز عام **1990**، وأجرى عليها بعض التعديلات.

قضية التحالفات والجبهة الوطنية التقدمية

احتلت مسألة التحالفات وما تزال، موقعاً خاصاً في نشاط الأحزاب الشيوعية والعمالية، وهي تفرض نفسها فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، نظرياً وعملياً. ولا يستطيع أي من هذه الأحزاب أن يتجنب هذه المسألة أو يتجاهلها أية كانت الظروف التي يناضل في إطارها، وسواء أكان حزباً حاكماً أو حزباً علنياً أو سرياً معارضاً أو غير معارض، حزباً يناضل في مناخ معين من الحريات الديمقراطية أو يعاني من وطأة الأنظمة الديكتاتورية على اختلاف أشكالها.

إن للتحالفات أشكالها المختلفة ومنطلقاتها الفكرية والنضالية المتعددة. فهناك التحالفات الاستراتيجية الطويلة المدى التي يعمل الحزب الماركسي-اللينيني على تحقيقها من خلال برامجه وشعاراته ونضالاته. وهناك التحالفات المرحلية التي تستوجبها أوضاع محددة في مرحلة معينة، وهناك التحالفات المؤقتة التي تدور حول هدف محدد، وتنتهي بانتهاء تحقيقه، أو حول معركة معينة وتنتهي بانتهائها. وفي جميع الأحوال، لا يمكن عموماً تحقيق أي تحالف دون الاتفاق مع القوى والتنظيمات السياسية التي تعبر عن مصالح طبقات وفئات اجتماعية معينة، يرى الحزب الماركسي اللينيني أنها تدخل في إطار

تطلعاته لتحقيق هذا الهدف أو ذاك، لإنجاز متطلبات هذه المرحلة أو تلك.

وقد زاد من أهمية هذه المسألة بالنسبة لحزبنا الشيوعي السوري أنه حزب يدخل في ائتلاف سياسي واسع، ويشارك في جبهة وطنية تتألف حتى الآن من ستة أحزاب. ولها ميثاقها ونظامها الأساسي.

ويزيد أكثر فأكثر من أهمية هذه المسألة تلك المتغيرات التي تعصف بالعالم عموماً وببلدان المنظومة الاشتراكية (الاتحاد السوفييتي وبلدان أوربا الشرقية) خصوصاً، والتي أظهرت الأهمية الحيوية لمسألة التحالفات وصياغتها المبدئية.

لقد كانت هذه التجربة، هذا الشكل من الائتلاف السياسي الواسع، من التحالفات بين أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، موضع اهتمام داخلي وعربي ودولي، منذ بداياتها، إلا أن مرور الأيام والتجربة الملموسة، قد خففت من تأثيرها، وألقت دون جدال بظلالها عليها. وإذا كان خصوم هذه التجربة وأعداؤها قد زادوا من انتقاداتهم لها ثم هجماتهم عليها، فإن أنصارها وإن كانوا مازالوا يؤكدون أهميتها بوصفها أحد أهم المنجزات التي تحققت في البلاد خلال العقدين المنصرمين، وإحدى أهم وسائل التطوير والتغيير الديمقراطي المطلوبين، أخذوا اليوم يوسعون نظرتهم الانتقادية لها، ويتحدثون صراحةً عن نواقصها، وعن أساليب وطرائق جديدة لتطويرها بما يعزز دورها في حياة البلاد، ويتلاءم مع حاجات الوضع الراهن ومتطلباته.

وانطلاقاً من ظروف بلادنا يرى حزبنا أن التحالف بين القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية في البلاد ليس الشرط الأول لحل مهام المرحلة الحالية فقط، وإنما هو شرط أيضاً للمضي في بناء البلاد على أسسٍ تقدمية وإجراء تحويلات ذات محتوى اشتراكي. والجبهة الوطنية

التقدمية القائمة حالياً يمكنها تطوير هذا الاتجاه، إن هي طبقت ميثاقها ووسعت صلاتها بالجماهير الواسعة وعززت هذه الصلات.

لقد سعى حزبنا منذ السنوات الأولى لنشوئه لاستيعاب مبدأ التحالفات وفهمه، ولتجسيده في الحياة. وبرز ذلك عملياً في نشاطه في مرحلة الثورة السورية الكبرى عام (1925-1927)، وفي مرحلة بناء حزب الشعب، الواجهة العلنية للحزب الشيوعي، وفي دعوته منذ أوائل الثلاثينيات إلى أعمال مشتركة مع القوى والشخصيات السياسية والعلمية في سبيل قضايا معينة، وخصوصاً في سبيل قضايا الوحدة العربية. وتجلت مثل هذه المساعي سواء في أبحاث قادته ومقالاتهم يومذاك، أو في عقدهم لمؤتمر زحلة عام 1934 حول القضايا القومية العربية.

وقد تطور موقف الحزب التحالفي بعد المؤتمر السابع للأممية الشيوعية، الذي طرح فكرة الجبهات الواسعة، واستبعد الشعارات المتطرفة بعد فشل السياسات اليسارية المتطرفة لدى الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية في التعاون مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ضد أخطار النازية والفاشية وخطر الحرب العالمية الثانية، الذي كان يتعاظم يوماً بعد يوم.

ومنذ ذلك اليوم، رفع حزبنا الشيوعي السوري شعار الجبهة الوطنية، واستمر يناضل في سبيل تحقيقه في الحياة وإغنائه وتطويره. وهكذا كانت مواقف الحزب المعروفة في النضال ضد المستعمرين الفرنسيين ولحماية إسكندرون، وصيانة وحدة البلاد الوطنية، وفي النضال من أجل تحقيق الجلاء والظفر بالاستقلال الوطني، ثم في النضال من أجل حماية هذا الاستقلال وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإحباط مؤامرات المستعمرين ومشاريعهم وأحلافهم، والدفاع عن مطالب الشعب والحريات الديمقراطية والنضال ضد الديكتاتوريات العسكرية، وفي سبيل السلام العالمي... إلخ.

ولا يُنقِص من مثل هذا التقويم الإيجابي لعمل الحزب التحالفي شعار متطرف، أو خطأ ارتكب في هذه المرحلة أو تلك ولهذا السبب أو ذاك. وهكذا فإن تجربة حزبنا في مجال النضال التحالفي ومن أجل الجبهة الوطنية هي تجربة ذات قيمة واضحة.

لقد دعونا قبل الجلاء وبعده إلى دعم المواقف المعادية للاستعمار لدى القوى الوطنية المختلفة، وعملنا على التعاون مع أجنحتها وشخصياتها اليسارية.

وفي أواسط الخمسينيات وبعد انهيار حكم الديكتاتورية العسكرية وإقامة الحكم الديمقراطي في سورية خاض مرشحو حزبنا، من شيوعيين وأصدقاء، الانتخابات النيابية تحت لافتة الاتحاد الوطني، وكان ذلك تعبيراً عن حرص الحزب على تجميع كل القوى الوطنية في اتحاد حقيقي ضد الاستعمار والصهيونية ومشاريعهما العدوانية التآمرية.

وقد انتقل الحزب عملياً بعد هذه الفترة من مواقف الدعم للقوى الوطنية والتقدمية إلى مواقف التعاون معها، أو مع بعضها، بأشكال مختلفة منها مثلاً: إقامة التجمع القومي البرلماني، الذي ضم بالإضافة إلى ممثلي حزبنا ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي والبرجوازية الوطنية السورية وقيادة الجيش الوطنية.

ثم انتقلنا فكرياً في أوائل الستينيات من الدعوة للجبهة الوطنية إلى الدعوة للجبهة الوطنية التقدمية استناداً إلى التطورات الاقتصادية الاجتماعية في بلادنا، ونشوء ظروف مناسبة داخلية ودولية للسير على طريق التقدم الاجتماعي باتجاه الاشتراكية.

ثم تطور تعاون حزبنا مع الأحزاب الوطنية والتقدمية تطوراً كيفياً منذ أواسط الستينيات عموماً. وإذا كان الحزب قد تمثل في هذه الفترة في مراكز نيابية أو وزارية برفاق اعترف بهم كأفراد لا كممثلين للحزب، إلا أن هذا الوضع تطور كيفياً بعد الحركة التصحيحية عام

1970، وأصبح تمثيل الحزب واقعاً ملموساً في الجبهة وفي الوزارة وفي مختلف المجالات. وبنتيجة مناقشات واسعة وعميقة وبحث طويل استمر نحو عام، شارك فيه ممثلون من أحزاب الجبهة لصياغة ميثاقها ونظامها الداخلي، وبعد مناقشات داخل حزب البعث نفسه ساهم فيها الرئيس حافظ الأسد، مساهمة بناءة وملموسة، تطورت فكرة الجبهة وتحولت إلى مؤسسة رسمية، سجل وجودها في الدستور السوري.

وتقوم في البلاد جبهة وطنية تقدمية تضم، بالإضافة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي السوري وحزب الوحدويين الاشتراكيين وحركة الاشتراكيين العرب وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي والحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي. وينص الدستور على أن قيادة هذه الجبهة هي بيد حزب البعث العربي الاشتراكي.

لقد تشكلت هذه الجبهة بالاستناد إلى ميثاق ونظام داخلي محددين، وأعلن عن إنشائها يوم السابع من آذار عام 1972، وهي ما تزال قائمة، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر لها.

لقد جاء انضمام حزبنا إلى هذه الجبهة بعد مناقشات مستفيضة وحادة، ونتيجة قناعات علمية ما تزال قائمة حتى الآن أيضاً، ومنطلقة من مفهومه للتحالفات بوصفها ضرورة موضوعية، لا يمكن لأي حزب جدي، خصوصاً الحزب الماركسي اللينيني أن يدير ظهره لها ويستغني عنها، لأن في ذلك انعزاله وبالتالي مقتله. كما أننا متفقون بأن الجبهات التي يقيمها الحزب أو يشترك فيها مع غيره من هذه القوى الوطنية والتقدمية، إنما هي شكل ملموس في ظروف ملموسة لتجليات العمل التحالفي عموماً، ولتحقيق الائتلافات السياسية على نحو خاص.

وقد جرت تبدلات كثيرة في سورية منذ قيام الجبهة حتى اليوم، ولاسيما في المجال الاقتصادي، ومجال التركيب الطبقي والاجتماعي، وفي مجال الوعي. ولا بد لهذا كله من أن يؤخذ بالحسبان الجدي عند البحث في المهام المنتصبة أمام البلاد وأمام الجبهة الوطنية التقدمية

وعند البحث في أساليب عمل الجبهة وطرق توسيع دورها وتعميق وتطوير نشاطها. ولا بد لهذه القضية التي أثارتها وثائق المؤتمر السادس لحزبنا الشيوعي السوري من أن تكون موضع مناقشات جدية حالياً وفي المستقبل أيضاً.

إن المهام المطروحة اليوم تفترض بالضرورة أن نستعرض ولو بإيجاز أشكال التنظيم الجبهوي والتطورات التي طرأت عليها.

يقوم الهيكل التنظيمي للجبهة على ما يلي:

1- قيادة مركزية كانت تتألف في بدايتها من 18عضواً، منهم 9 أعضاء للبعث، إضافةً إلى رئيس الجبهة الوطنية التقدمية و8 أعضاء للأحزاب الأخرى بواقع عضوين لكل حزب، وأصبحت الآن تتألف من 22عضواً 9 أعضاء لأحزاب الجبهة الخمسة (إذ ضم مؤخراً الحزب الوحدوي الاشتراكي بممثل واحد) و10 لحزب البعث. هذا بالإضافة إلى ممثل لاتحاد العمال وآخر لاتحاد الفلاحين. ويرأس الجبهة الوطنية التقدمية الرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ويتبع القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية اليوم ثلاثة مكاتب:

- مكتب الإعلام والتوجيه، ويترأسه اليوم الرفيق الدكتور محمد زهير مشارقة نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية.

- مكتب التنسيق والاتصال، ويترأسه الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ومن المعروف أن عمل هذين المكتبين قد تعطل عدة سنوات، وقد أعيد تشكيلهما مؤخراً، ويشارك الرفيق دانيال نعمة ممثل الحزب الشيوعي السوري في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في أعمال هذين المكتبين.

- أما المكتب الثالث ونعني المكتب الاقتصادي، فقد تقرر تشكيله وحدد لرئاسته الرفيق محمود الزعبي رئيس مجلس الوزراء، ولكن قراراً رسمياً بتشكيل هذا المكتب وتسمية أعضائه لم يصدر حتى تاريخ هذا التقرير.

2- فروع الجبهة في المحافظات، ويضم كل فرع 11 مندوباً، ستة من حزب البعث العربي الاشتراكي، وخمسة يمثلون الأحزاب الأخرى المكونة للجبهة، أي واحد من كل حزب. وبعد اجتماعات أيلول لعام 1979، ضُم إلى كل فرع رئيس اتحاد العمال في المحافظة، ورئيس اتحاد الفلاحين فيها.

3- ومنذ فترة من الزمن بدئ بتوسيع قاعدة التمثيل الجبهوي، وذلك عن طريق تشكيل شعب جبهوية في العديد من المحافظات، وتضم الشعب الجبهوية ممثلين عن الأحزاب وفقاً لوجودها، فليس بالضرورة أن تضم كل شعبة جبهوية ممثلين عن كل حزب من أحزاب الجبهة، فقد لا يكون لبعض هذه الأحزاب ومنها حزبنا وجود في مكان عمل هذه الشعبة. ويطالب حزبنا منذ أمد بعيد بتوسيع قاعدة التمثيل الجبهوي، بحيث تتأسس منظمات جبهوية في الأحياء والقرى وفي المعامل... إلخ.

هذا هو حتى الآن الهيكل التنظيمي للمؤسسات الجبهوية، وهو يدل فيما يدل أن الجبهة الوطنية التقدمية لم تصبح بعد منظمة جماهيرية تضم فيمن تضم جماهير واسعة من السكان أفراداً وجماعات وجمعيات.

ومع ذلك، فينبغي ونحن نبحث هذا الأمر أن لا يغيب عن بالنا أن هناك مؤسسات وتنظيمات جماهيرية واسعة تقوم على أسس جبهوية تستند إلى الأسس والمبادئ التي قامت عليها الجبهة الوطنية التقدمية عموماً: مجلس الشعب، مجلس الوزراء، مجالس الإدارة المحلية، النقابات العمالية، الجمعيات الفلاحية، الاتحاد الوطني للطلبة، نقابة المعلمين، النقابات المهنية، المجلس الوطني لأنصار السلام، جمعيات

الصداقة مع البلدان الأجنبية، منظمة التضامن الإفريقية الآسيوية. وهذا الجانب هام، ولا نعتقد أننا سنتجاهله ونحن نبحث في صيغ العمل الجبهوي وفي مسائل تطوير هذا العمل وتنشيطه. وأن كل بحث للعمل الجبهوي لا يأخذ هذا الواقع بالحسبان يبقى ناقصاً، فوجودنا وتمثيلنا في الحركة النقابية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصيغة الجبهوية، وكذلك الأمر بالنسبة لوجودنا في مجلس الشعب... إلخ.

في ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي

وُقّع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي في السابع من شهر آذار عام 1972. وقد صدرت هاتان الوثيقتان في الشهر الخامس من العام ذاته. تضمن الميثاق أشياء هامة كثيرة، وكان ذلك انعكاساً لنسبة القوى الواقعية. لقد تحدث الميثاق عن دور حزب البعث وثورة 23 تموز (يوليو) في نهضة العرب الحديثة، وعن أهمية الجبهة الوطنية في جذب قوى الجماهير، وعن مهامها في شتى الميادين الداخلية والعربية والدولية، في النضال لتحرير الأراضي العربية المحتلة، وإقرار مسائل السلم والحرب، والخطة الخمسية ومناقشة السياسة الاقتصادية وتعزيز دور القطاع العام، ونشر التعاونية في الزراعة، وعن الالتزام باستمرار السير في بناء النظام الاشتراكي على أسس علمية تنسجم مع واقعنا.

كما تحدث عن الوحدة العربية والطرق المؤدية إليها، وعن التزام الجبهة الوطنية بالعداء للصهيونية وإسرائيل والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة وبالتزامها بالصداقة مع الدول الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

كما أكد الميثاق الطموح لتحقيق الوحدة الوطنية من خلال إقامة الجبهة، وإلى جعل التجربة السورية نموذجاً يُحتذى به في البلدان العربية. وإذا كان بالإمكان اعتبار هذا كله وما شابهه من الجوانب الإيجابية والأساسية في الميثاق، فإن الجوانب السلبية فيه والتي

فرضتها موازين القوى هي ما ورد من تعهد خصوصاً فيما يتعلق بعدم العمل بين الطلاب.

أما النظام الأساسي للجبهة والمؤلف من 29 مادة، فالرئيسي فيه هو تحديد المبادئ العامة ومؤسسات الجبهة والصلاحيات والمهام، ومن الواضح أن هذا النظام يجعل الأكثرية بيد حزب البعث العربي الاشتراكي، ويعطي أوسع الصلاحيات لرئيس الجبهة، ويُعد متمماً للميثاق ولا يعدل إلا بقرار من ثلثي أعضاء القيادة.

هذه أهم الأفكار والاتجاهات الرئيسية في ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي، وهي لا تغني البتة عن العودة إليهما، وهذا طبيعي فالكثيرون على مستوى الحزب بأكمله لم يطلعوا عليهما، خصوصاً بالنسبة إلى الشباب.

إن تساؤلات كثيرة أثيرت، ويمكن أن تثار الآن، وستثار غداً حول كل القضايا المتعلقة بالجبهة والعمل الجبهوي المستند إليها. وهذا طبيعي، فالحياة نفسها وهي متحركة، تطرح باستمرار صيغاً جديدة وحلولاً جديدة، تصبح معها الصيغ والحلول السابقة قديمة تتطلب التطوير والتجديد. وفيما يلي أهم هذه التساؤلات مع الإجابات الممكنة عليها.

ترى هل أقدمنا على تنازلات جدية؟ وهل كانت هذه التنازلات مبدئية؟ نعم لقد أقدمنا على تنازلات، ولكننا لم نقدم فيما نعتقد على تنازلات مبدئية. ومعروف أننا كنا أدينا تحفظات على بعض المحظورات، ومن المفيد للبلاد كلها، وللعمل الجبهوي ذاته، أن يجري التخلي عن هذه المحظورات.

وكل فهم للعمل الجبهوي غير ذلك، هو فهم غير دقيق. فمفهوم الجبهة ذاته يقوم على تعاون قوى مختلفة، على أساس برنامج محدد لتحقيق مهام محددة. وبالتالي فبرنامج الجبهة ليس برنامج الحزب

ذاته، بل برنامج مجموعة أحزاب. وكل منها يتنازل عن بعض مواقعه، ليصل إلى اتفاق مع الآخرين.

ثم هل جرت محاولات لتطوير عمل الجبهة الوطنية؟ وماذا تم في هذا المجال؟

نعم لقد جرت مثل هذه المحاولات، ولكنها بصراحةً، كانت غير كافية وغير مهيأ لها جيداً، ومع ذلك فقد استفدنا من الظروف المختلفة، خصوصاً في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات للقيام بذلك.

ونعتقد أنه لا تزال في ذاكرة الكثيرين تلك الاجتماعات التي عقدتها الجبهة الوطنية التقدمية في أيلول من عام 1979، والبيان الذي صدر عنها، واللقاءات التي أجراها ممثلون عن هذه القيادات مع فئات واسعة من السكان ومع ممثلي قطاعات جماهيرية عديدة. كما نعتقد أنه لا يزال البعض يذكرون أنه تشكلت لجنة خاصة للبحث في طرق وأساليب تطوير عمل الجبهة، وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعات كثيرة، ولكن النتيجة كانت أقل بكثير مما كان متوقعاً أو مما أردناه، وأهم شيء تم التوصل إليه هو ضم ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات العمال والاتحاد العام للفلاحين إلى القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وممثلين لاتحادات العمال والفلاحين لقيادات الفروع الجبهوية في المحافظات. ولا يقلل من أهمية هذا الإجراء أن هؤلاء الممثلين هم أعضاء من حزب البعث العربي الاشتراكي.

ثم هل طبق ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية؟ وهل تم احترام نظامها الأساسي؟

طبيعي أننا لا نستطيع سرد جميع الوقائع، ولكن يمكن القول: إن هناك أشياء تم احترامها وما زالت تحترم بهذا الشكل أو ذاك، وهناك أشياء كثيرة تم ويتم تجاهلها بأشكال مختلفة، ولعوامل مختلفة.

ولو أردنا تقديم أمثلة على مثل هذه الأمور لعددنا الكثير، سواء في مجال السياسة والاقتصاد أو في المجالات الاجتماعية والتنظيمية

والتعبوية. فمثلاً، هل تقوم الجبهة وفقاً لميثاقها بإقرار مسائل السلم والحرب، أو بإقرار الخطط الخمسية أو رسم خطط التثقيف القومي الاشتراكي وقيادة التوجيه السياسي العام، أو هل هي وضعت المنهاج المرحلي أو المناهج المرحلية للتطور القادم؟.. إلخ.

ثم هل يقوم المكتبان الأساسيان اللذان تشكلا منذ البدء، وهما مكتب الإعلام والتوجيه، ومكتب التنسيق والاتصال بدورهما؟ فهما قد انقطعا عن الاجتماع سنوات طويلة قبل أن يعاد تشكيلهما ومباشرتهما النشاط الأولي مجدداً.

وفي مجال الأعمال التنظيمية هل تدعى الجبهة الوطنية للاجتماع دورياً مرتين كل شهر؟ أو أن أشهراً تمر دون أن تدعى القيادة المركزية وقيادات الفروع للاجتماع طبعاً إن هذا ليس قاعدة ثابتة، إذ تجري أحياناً ثلاثة اجتماعات في شهر واحد، ولكن ليس طابعاً ثابتاً، وهو يكاد يرتدي الطابع الموسمي وغير المستقر.

لقد ترك هذه كله المجال واسعاً لتوجيه شتى الانتقادات للجبهة وأحزابها، ومع ذلك فالنشاط الجبهوي وقدرة الحزب الشيوعي السوري على الإفادة منه يذبغي النظر إليهما أيضاً من خلال نشاطه داخل المؤسسات المختلفة القائمة على أسس جبهوية (مجلس الشعب، الاتحاد العام لنقابات العمال، الإدارة المحلية... إلخ).

لقد ناضل حزبنا إلى هذا الحد أو ذاك، ودون أن يعني ذلك أن ممثليه في القيادة المركزية لم يقصروا، كي تنفذ الجبهة ميثاقها ونظامها الأساسي، وكي تمارس دورها وتمتد إلى جماهير الشعب، وكي تشمل أبحاثها وقراراتها مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ودعا الحزب من أجل أن تقوم مؤسسات الجبهة وهيئاتها وبضمن ذلك القيادة المركزية بالدور المنوط بها، وقد انتقد الحزب بأشكال مختلفة نواقص العمل الجبهوي ودعا لتلافي هذه النواقص.

وإذا لم تكن اقتراحات حزبنا قد أخذ بها، فلذلك أسباب كثيرة بعضها يعود إلى نظرة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الجبهة وفهمه لطبيعتها.

إن حزب البعث حزب في السلطة، وقد كانت السلطة بيده قبل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية. وفي الوقت ذاته، فحزب البعث بحكم استيلائه على السلطة ولعوامل أخرى مختلفة منها دوره الرئيسي في مرحلة تاريخية معينة، بتحقيق تدابير اقتصادية واجتماعية عميقة أصبح أوسع الأحزاب الوطنية والتقدمية نفوذاً في البلاد. وهذا كله يساعد في أن نفهم طبيعة ممارساته وممارسات بعض أجهزته المختلفة. وحزب البعث عندما أقدم على إقامة الجبهة الوطنية لم يكن موحد الإرادة تماماً حول هذه المسألة، وكان لدى بعض قياداته وفي قواعده آراء متباينة. فالبعض كان يرفض بإصرار فكرة مشاركة أية قوى أخرى مع البعث في إدارة شؤون البلاد. ولكن الرأي الذي أيد فكرة الجبهة الوطنية التقدمية وكانت له الغلبة، هو الرأي الذي تمثل خصوصاً بمواقف الرئيس حافظ الأسد، وكانت العوامل التي انطلقت منها هذه المواقف عديدة بين أبرزها:

- السعي لتوحيد جميع القوى المعادية للإمبريالية والصهيونية، وإدراك أهمية ذلك في ظروف النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومن أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة، ومن أجل دعم الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل العودة وتقرير المصير وصياغة موقف وطني موحد في هذا الإطار.

- السعي للخروج داخلياً من العزلة الشعبية والجماهيرية التي عاناها النظام، ولتوسيع قاعدة الحكم سياسياً وجماهيرياً. ولم يكن بغائب عن ذهن بعض النافذين في قيادة حزب البعث أن هذا الأسلوب هو أفضل من أسلوب المجابهة مع القوى الوطنية والتقدمية وذلك في احتواء بعض من نشاطها. ولقد أفاد حزب البعث من خطأ التجربة

الناصرية في رفع شعار حل الأحزاب وفي النتائج التي ترتبت عليها. كما رأى في أسلوبه ما يساعده على دفع الأحزاب في إطار معين يسهل من خلاله مراقبتها والتأثير عليها.

- العمل للخروج عربياً من العزلة التي كان يعانيها النظام السوري في تلك الفترة على النطاق العربي، ولتحقيق نوع من التضامن العربي استعداداً للمعركة القادمة في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة.

- العمل لمزيد من توطيد مواقع سورية في أوساط الرأي العام العالمي التقدمي، وخصوصاً في مجال تطوير علاقات الصداقة مع البلدان الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

وواضح أن ما ورد في ميثاق الجبهة ونظامها من جهة، وفي الممارسة العملية من جهة ثانية يؤكد صحة هذه الاستنتاجات.

ولا يعني هذا أنه لم تكن هناك ولا تزال أوساط في السلطة على مستويات مختلفة سعت وتسعى لاستخدام الجبهة الوطنية التقدمية غطاءً لبعض التصرفات والمواقف، وللإيحاء بأن كل ما تقوم به يلقى الموافقة والدعم من جميع القوى الوطنية والتقدمية في مجالات نشاطها.

ولا شك كذلك في أن الأحزاب الأخرى المكونة للجبهة الوطنية التقدمية كان لكل منها أهدافه، فماذا كانت أهداف حزبنا نحن؟

أهداف الحزب الشيوعي السوري

لقد كان النضال في سبيل الجبهة شعاراً من أبرز شعارات الحزب الشيوعي السوري، وهو مازال كذلك. وكانت دوافع حزبنا باستمرار للعمل الجبهوي تعود إلى منطلقات فكرية طالما تحدثت عنها وثائق حزبنا البرنامجية، وقد أشرنا إليها آنفاً عند الحديث عن التحالفات وأهدافها، وهذه المنطلقات: داخلية تستهدف تجميع كل قوى الشعب الخيرة في سبيل تحقيق الأهداف التي تتطلبها مرحلة التطور. وأخرى

خارجية في مقدمتها النضال ضد الإمبريالية ومن أجل التحرر الوطني والاجتماعي وفي سبيل الصداقة مع كل قوى الحرية والسلام والاشتراكية وفي سبيل درء الحرب النووية وصيانة السلام العالمي، وترتدي الصداقة مع الاتحاد السوفييتي في هذا المجال أهمية كبيرة وخاصة.

ومن هذه المنطلقات، نستطيع القول إن حزبنا استهدف من وراء المساهمة في إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية تحقيق أمور أساسية هي:

أولاً- تحقيق أوسع وحدة وطنية تتصدى لمخططات ومؤامرات الإمبريالية والصهيونية، وفي المقدمة منها الإمبريالية الأمريكية، وتعمل لصيانة الاستقلال الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإحباط مخططات الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة العربية كاملةً.

ثانياً- تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عنها، والعمل على تعميق الخط التقدمي في صفوف القوى المتحالفة، من أجل دفع البلاد للسير في طريق التقدم الاجتماعي، باتجاه الاشتراكية وتعزيز التحالف داخل الطبقة العاملة وفي حركتها النقابية وتعزيز دورها في مجمل التحول الجاري في البلاد. وتعزيز دور الحركة الفلاحية وجماهير الكادحين. وقد كان باستمرار واحداً من أكبر هموم الحزب هو استخدام جميع المؤسسات الجبهوية، ولا يعني ذلك عدم وجود تقصير أو تهاون في هذا المجال، للدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية ومصالحها وعن حرياتها الديمقراطية وكراماتها.

ثالثاً- الاستفادة من عمله في الجبهة الوطنية أو المؤسسات الجبهوية المختصة من أجل الدفاع عن مصالح وأهداف حركة التحرر الوطني العربية ووحدة القوى الوطنية والتقدمية العربية، والدفاع عن القضية الفلسطينية، والنضال ضد الرجعية العربية وقوى الاستسلام... إلخ (كامب ديفيد، مشروع ريغان) ومن أجل جبهة الصمود والتصدي وتحقيق التضامن العربي المعادي للإمبريالية.

رابعاً- السعي من أجل مزيد من العمل لتعميق وتثبيت خط الصداقة والتعاون مع قوى الحرية والتقدم والسلام في العالم وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، ولم يعد سراً أن حزبنا الشيوعي السوري كان له دوره في عقد معاهدة الصداقة والتعاون بين سورية والاتحاد السوفييتي في 6 تشرين الأول عام 1980.

ولا يعني هذا بالطبع أن الجبهة كمؤسسة قد قامت بدورها كاملاً في جميع هذه المجالات، أو أن حزبنا نجح في تحقيق كل ما يريده من اشتراكه في الجبهة والمؤسسات الجبهوية المختلفة، أو أن النشاط الحالي للجبهة الوطنية التقدمية هو النشاط الأمثل للجبهات، أو هو سقف طموحات حزبنا الشيوعي السوري.

لقد كان قيام الجبهة الوطنية التقدمية في بلادنا تلبيةً لحاجة ملحة وقد اقتضاه تطور الأوضاع الداخلية من جهة، وتزايد عدوانية إسرائيل الصهيونية من جهة ثانية، واشتداد المجابهة بين قوى التحرر والتقدم والسلام والاشتراكية وقوى الاستعمار والإمبريالية والصهيونية والعدوان من جهة ثالثة.

وقد تأثر قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، إلى هذا الحد أو ذاك، بالتجارب الجبهوية في بعض البلدان الاشتراكية، ولذلك كان مفهوماً أيضاً أن تتأثر مفاهيمنا حول قضايا الجبهة الوطنية التقدمية، وطرق تطويرها بالمتغيرات التي حصلت وما تزال تحصل في تلك البلدان.

إن واحداً من أهم واجباتنا هنا في سورية أن ندرس جميعاً ما جرى هناك، وأن نأخذ منه العبرة بما يساعد لا على تخاصم أحزاب الجبهة الوطنية وتعارضها، وإنما على تقاربها ورص علاقاتها الرفاقية الجبهوية ووحدة أعمالها. إن أحد أهم عوامل انفراط عقد الجبهات الوطنية هناك هو استئثار الحزب الحاكم بكل شيء عملياً، وجعل تلك

المؤسسات الجبهوية مجرد مؤسسات شكلية أو شبه شكلية وإظهار أحزابها الأخرى كأحزاب تابعة لا دور لها بالممارسة في حياة البلاد.

إن الوضع الذي فرض على تلك الأحزاب والحد من ممارساتها لأي دور مستقل والتضييق على الديمقراطية إن كل هذا جعل منها أحزاباً هامشية ضمن تكوين الجبهة واضعف كثيراً من نفوذها وسط القوى الاجتماعية التي تمثلها. ولهذا ينبغي أن ننظر بعمق مثلاً إلى المواقف التي وقفتها هذه الأحزاب خلال عمليات التغيير في أوطانها، فأحزاب الجبهة في بولونيا وألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا، وكذلك في بلغاريا، تنكرت كلها لتحالفها مع الأحزاب الشيوعية الحاكمة، وانتقلت عندما توترت الأوضاع وتطورت في غير مصلحة هذه الأحزاب، إلى صفوف المعارضة.

إن مثل هذه الظاهرات جديرة بأن تدرس بعمق في مصلحة اتخاذ تدابير لتوطيد الثقة بين الأحزاب المتحالفة. لقد أثبتت هذه الأحزاب أن مفهوم التعددية السياسية يجب أن يتطور أيضاً، بحيث تعطى لأحزاب الجبهة إمكانات أوسع وبضمن ذلك إصدار صحف خاصة بها، وإيجاد قانون للأحزاب يعتمد على الدستور السوري. وأن يتعزز هذا المفهوم بالثقة والمساهمة الفعلية في مناقشة القرار والمشاركة الحقة في اتخاذه لأنه دون ذلك يصعب إن لم نقل يستحيل الدفاع عنه. هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية، فالتعددية الحزبية تعني وجود قوى تمثل الرأي الآخر، وليس بالضرورة الرأي المعارض، بل الرأي الذي يرى أسلوباً أخر أو شكلاً آخر في معالجة هذا الموضوع أو ذاك، إضافةً إلى الرأي المعارض، الذي يجب أن يعمل في إطار احترام الدستور وقوانين البلاد النافذة.

إن تحالف الأحزاب، إذا قام على أساس التعاون والاحترام المتبادل والحرية، وإذا انطلق من الوثائق المصوغة بشكل مشترك

وعلى أساس إمكانية الاجتهاد وتعدد الآراء، كان أقوى وأمتن، وكان تأثيره على الجماهير الشعبية أعمق بما لا يقاس.

إن المتغيرات الجارية اليوم، خصوصاً في عالم الاشتراكية، قد أكدت أن أي حزب بمفرده خصوصاً في البلدان النامية، غير قادر على توحيد كل فئات الشعب وغير قادر على حكم هذا الشعب بمفرده إلى الأبد. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه المتغيرات ذاتها تدفع للاستنتاج بضرورة التحالفات على أن تقوم على أسس أوضح وأفضل من تلك التي قامت عليها التحالفات القديمة، أي أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل والعزم على التعاون المخلص والإقرار بدور كل حزب وتوفير إمكانات العمل أمامه في خدمة الشعب والوطن. فبمثل هذا الأسلوب يمكن تمتين التحالفات وحل الخلافات أو التناقضات التي يمكن أن تنشأ بين أطراف التحالف، ويمكن جذب مختلف القوى الحية الشريفة إليه وسد الطريق على عناصر الفوضى والتخريب وإحباط مكائد قوى الرجعية الداخلية والخارجية.

إن هناك جماهير واسعة لم يصل إليها هذا الحزب الجبهوي أو ذاك، لم تصل إليها أحزاب الجبهة بعد، إلا أن بمقدور هذا الحزب أو ذاك أن يصل إليها ويعمل في إطارها، فلماذا نخشى من نشاط مثل هذه الأحزاب، أو نتحسس منه، بل ونضيق عليه؟ إن المنافسة بين أحزاب الجبهة ليست على السلطة، وإنما هي على المزيد من خدمة الشعب وعلى كسب جماهير أوسع فأوسع للخط الوطني التقدمي الذي تنهجه البلاد، وعلى فضح التآمر والتضييق على المخربين وكشف المتلاعبين والمسيئين ولمنعهم من الإضرار بالمصالح الشعبية الحقيقية. وإن قوة أي حزب من أحزاب الجبهة هي قوة للجبهة ولكل أحزابها، وإن ضعف أي حزب من هذه الأحزاب هو ضعف لهذه الأحزاب كلها، وبالتالي فهو ضعف للجبهة ذاتها.

حزبنا الشيوعي السوري وموقفه في إطار العمل الجبهوي

إن لحزبنا الشيوعي السوري دوره المتميز في العمل الجبهوي بدءاً من الجبهة بجميع مؤسساتها، إلى سائر المؤسسات والمنظمات المهنية أو القائمة على أسس جبهوية وتحت لواء الجبهة.

لقد عمل حزبنا من خلال تمسكه بشعار الجبهة على التقيد بكل المواقف المتفق عليها والالتزام بها، ولكنه عمل أيضاً على ممارسة سياسته واتخاذ المواقف الخاصة به، وإن تعارضت مع مواقف الحليف في القضايا التي لم يتم حولها أي اتفاق والتي يجري الانفراد بإقرارها ولا تتفق مع سياسة حزبنا، وهكذا كان موقفه من تحليل الأزمة الاقتصادية، وشعار النقابية السياسية، ومن الدفاع عن مطالب الجماهير، وعن ضرورة توسيع الديمقراطية، وتطبيق الدستور، وإلغاء قانون الطوارئ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين أو تقديمهم إلى المحاكم. وكان في بعض هذه القضايا يأخذ بالحسبان مزاج الحليف دون أن يقعده ذلك عن إيجاد الشكل والأسلوب الذي يطرحها فيه.

لقد كان للحزب دور بارز في فترة الإعداد لحرب تشرين عام 1973، وفي الصراع ضد الإخوان المسلمين، وقد قدَّم ضحايا غالية. وكان نشاط الحزب جدياً في فترة اجتماعات أيلول عام 1979 للجبهة الوطنية التقدمية، فساهم بعمق في صياغة البيان الذي صدر يومذاك، وباللقاءات التي تمت مع ممثلي قطاعات مختلفة.

وبمبادرات من الحزب، طرحت في الجبهة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وجرى تأكيد أن حلها يرتدي أهمية وطنية من الدرجة الأولى، وحذر من خطر التخريب الاقتصادي على البلاد ونهجها الوطني المعادي للإمبريالية.

وقد تقدم الحزب بالعديد من المذكرات الاقتصادية إلى الجبهة وإلى كبار المسؤولين في البلاد وبضمنهم رئيس الجمهورية، رئيس الجبهة الوطنية التقدمية. واستفاد الحزب من وجود ممثليه في الوفود

الرسمية والإدارات الحكومية لعرض الكثير من وجهات نظره ولتقديم العديد من الاقتراحات الملموسة المتعلقة بحل المشاكل وتحسين الأوضاع.

وعمل الحزب للاستفادة بقدر المستطاع من وسائل الإعلام الرسمية لإيصال أفكاره أو ما يمكن من هذه الأفكار إلى أوساط أوسع من الرأي العام الذي لا تصله صحافته ووسائل أعلامه هو.

وإنه ليصعب الآن تعداد كل الأمور التي قام بها الحزب وممثلوه عبر مؤسسة الجبهة دفاعاً عن حقوق المواطنين والرفاق وعن قضايا الشعب (دفاع عن الحريات، عن حقوق العمال والكادحين، عن المعلمين، عن المسرحيين، دفاعاً عن الفلاحين وحقوقهم في الأرض، دفاع عن الثقافة الوطنية، دفاع عن قطاع الدولة... إلخ).

لقد بذل حزبنا جهوداً غير قليلة، كي تكون اجتماعات القيادة المركزية واجتماعات مكاتبها أكثر تواتراً وانتظاماً، ولكن هذه الجهود لم تنجح عموماً. وقام ممثلو الحزب في الجبهة وغيرها من المؤسسات بجهود ملحوظة من أجل تحسين وتقوية صلات الحزب بالأطراف الأخرى المنتمية إلى الجبهة.

أما عمل الحزب الجبهوي وسعيه للاستفادة من مؤسسات كمجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات المهنية ونقابة المعلمين ومجالس الإدارة المحلية وغيرها، فهي عموماً معروفة. وعندما نقول بتطوير عملنا الجبهوي، يجب النظر إلى الكيفية التي يمكن أن نجعل فيها هذه المؤسسات أكثر إيجابية، وكيف يمكن أن يكون دورنا فيها أكثر إيجابية.

إن عودة إلى (نضال الشعب)، يمكن أن تعطي صورة ولو أولية عن الكثير مما قام به الحزب عن طريق ممثليه سواء في مجلس الشعب أو في النقابات العمالية أو في النقابات المهنية أو في الإدارة المحلية للدفاع عن الحريات وكرامات المواطنين، ومن أجل حل الأزمة

الاقتصادية والاجتماعية، وفي سبيل زيادة الإنتاج ومكافحة الهدر والنضال ضد الفساد والمفسدين، وخصوصاً في مجال الدفاع عن المطالب الملحة للجماهير الشعبية المتعلقة بمكافحة الغلاء، وتأمين المواد الضرورية للغذاء ومن أجل حل أزمة السكن، بالإضافة إلى الدور الهام الذي قام به الوزراء الشيوعيون في مناقشة مختلف القوانين أو تعديلها، وفي تقديم الاقتراحات البناءة في جميع المجالات.

وفي جميع هذه المؤسسات، كان صوت حزبنا قوياً في النضال من أجل مصالح الجماهير الشعبية، وضد البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها.

إن الحلقة الرئيسية التي يجب أن ندركها جميعاً، والتي تحققت عبر الجبهة الوطنية التقدمية هي تحقيق أوسع تحالف في وجه التآمر الإمبريالي والتوسع الإسرائيلي، ومن أجل دعم حقوق الشعب العربي الفلسطيني.

إن صمود سورية في وجه مخططات الإمبريالية. ونجاحها في إسقاط اتفاق 17 أيار وإسقاط اتفاق عمان، وصمودها في وجه قوات المارينز لم يكن ممكناً لولا التحالف الجبهوي، ولولا وحدة صفوف القوى الوطنية والتقدمية. ولم يكن ممكناً للنظام السوري،أن يصمد في وجه التآمر الرجعي الداخلي الممول والمسنود عربياً ودولياً، والذي تجلى بمؤامرة الإخوان المسلمين، لولا التحالف الجبهوي والصمود الجبهوي.

إن دور الجبهة الوطنية التقدمية كان بالغ التأثير خلال هذه الأحداث، وعلينا هنا أن ندرك أهمية موقفنا الوطني وأهمية الدور الجبهوي الذي تحقق والذي ساهم الحزب فيه مساهمةً كبيرة.

إن ما ذكرناه من جوانب إيجابية في عمل الحزب الجبهوي لا يعني ولا يمكن أن يعني أنه لم تكن لدينا نواقص كثيرة في هذا الميدان. فقد كانت جهودنا، عموماً، وبنسب مختلفة، أقل من المطلوب والممكن.

وهذا يصح على جميع المؤسسات التي نعمل فيها على أسس جبهوية، وخصوصاً في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية التي مُثّل الحزب فيها حتى تموز عام 1986 برفيقين هما (خالد بكداش ودانيال نعمة).

وينبغي أن يكون واضحاً أن العمل الجبهوي على مختلف المستويات، وخصوصاً المؤسسات العليا، لم يسر دائماً في خط مستقيم. وقد عرف الكثير من الصعوبات والمخاطر. ويعود السبب الأساسي في هذا إلى أن القوة الأكثر مسؤولية في الجبهة كانت أقل تجاوباً (وربما بحكم موقعها) من متطلبات هذا العمل.

نواقص العمل الجبهوي وطرق معالجتها

إن نواقصنا، نحن الشيوعيين، في العمل الجبهوي غير قليلة. وهي تتناول الجوانب العملية والتنظيمية، كما تتناول الجوانب الفكرية والسياسية، وقد لعبت أوضاع الحزب دورها في ذلك، ومنعت معالجتها والنضال ضدها في الوقت المناسب. ومع ذلك، فالمنبع الأساسي الذي نبعت منه هذه النواقص، إنما يعود إلى عدم النضال نضالاً منسقاً ومنسجماً مع متطلبات الأسس الثلاثة لسياسة حزبنا، ومتطلبات الترابط الديالكتيكي فيما بينها، مع تأخير في أحيان كثيرة لشعار الدفاع عن مطالب الجماهير الشعبية، وعدم الاستفادة الكافية، وفي هذا المجال خصوصاً، من المؤسسات الجبهوية على اختلافها.

ويمكن هنا أن نشير إلى أننا لم نمارس حقنا كفاية، خصوصاً في مجال العمل بين الجماهير، أي في مجال الممارسة العملية، في مجال ممارسة النشاط العملي في أوساط الجماهير الشعبية الواسعة. لقد كانت معالجاتنا الفكرية النظرية والسياسية لمسألة التحالفات والمسائل الجبهوية أقل بكثير من المطلوب، ولم نسع لتعريف الحزب بالتجارب الجبهوية على النطاق الدولي وكيف يمكن الاستفادة مما فيها من إيجابيات ومن نواقص أيضاً.

ولم نعمل بما فيه الكفاية على إبلاغ الحزب ومنظماته بجوهر ما كنا نقوم به في سائر المؤسسات الجبهوية، بدءاً من القيادة المركزية إلى مجالس البلدان في الإدارة المحلية، وبالتالي لم ننقل بما فيه الكفاية نشاط حزبنا الجبهوي إلى الجماهير، ولا يعني هذا أن الشيء ذاته كان واحداً بالنسبة لجميع المؤسسات والنشاطات الجبهوية فنشاطنا في مجلس الشعب، والاتحاد العام لنقابات العمال، وحتى في الإدارة المحلية، كان يجد صدى، ولو بشكلٍ غير كاف، في صحافة الحزب وأدبياته، وهذا مفهوم فيما نعتقد فبعض المؤسسات تبقى المناقشات فيها من الناحية القانونية مغلقة كما في القيادة المركزية للجبهة ومجلس الوزراء... إلخ.

ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأنه لم يجر خلال سنوات عديدة الاهتمام الكافي باتخاذ التدابير الضرورية للنضال في سبيل تنفيذ توجهات مؤتمرات الحزب ووثائقه الأساسية الداعية لتحسين عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتطويرها، وظل يسود في دعاية بعض الشيوعيين عموماً أن الجبهة الوطنية التقدمية هي مؤسسة شكلية، ولكنها مع ذلك تبقى مفيدة وضرورية، وترك هذا كله آثاره السلبية على نظرتنا العامة للجبهة، وحال بيننا وبين التفكير جدياً في كيف يمكن الإفادة منها على نحو أفضل وتعميق دورها في حياة البلاد.

ولهذا، يمكن أن نفهم لماذا لم تسع القيادات من قبل (قيادة الحزب الشيوعي السوري قبل الانقسام) لعقد اجتماعات خاصة مكرسة لبحث قضايا الجبهة الوطنية التقدمية. والاجتماع الوحيد الذي عقد قبل الانقسام الأخير في الحزب بفترة طويلة، كان فقط لممثلي الحزب في الفروع الجبهوية، وقد كُرِّس للبحث فقط في قضية البقاء أو عدم البقاء في الجبهة الوطنية التقدمية.

وبعد أن وقع الانقسام في أواسط عام **1986** (وهذا أدى عملياً إلى توزيع ممثلي الحزب في الجبهة بين الفريقين)، وكتدبير عملي

بدأنا، اجتماعات مع ممثلي حزبنا في فروع الجبهة لتناول الخبرات والآراء والتجارب والبحث في وسائل تحسين عملنا في هذا الميدان الحيوي ودفع العمل الجبهوي خطوات إلى أمام.

فقد تم في أوائل عام 1988 مع ممثلي حزبنا في الشعب الجبهوية في دمص، ونعتقد أن تكرار مثله على نطاق البلاد، وتعميم النتائج الحاصلة من كل هذه الاجتماعات، سيكون ذا أثر إيجابي في تحسين عملنا الجبهوي.

واستطاعت اللجنة المركزية لحزبنا في إطار بحثها لتحسين آلية عملها أن تحدث مكتباً للجبهة الوطنية التقدمية والإدارة المحلية، وقد بدأ هذا المكتب نشاطه وعقد عدة اجتماعات موسعة تتعلق سواء بعمل الحزب في مؤسسات الجبهة الوطنية التقدمية، أو في الإدارة المحلية. ولكن هذا النشاط مازال في مرحلته الأولى، ومازال أمامنا الكثير في مجال النضال ضد النواقص في العمل الجبهوي على مختلف المستويات.

إن جزءاً هاماً من مسؤولية التقصير في العمل الجبهوي تقع على عاتق حزب البعث العربي الاشتراكي، نظراً للموقع الذي يحتله ولدوره في اتخاذ القرار، ولأن ممارسات بعض عناصر السلطة وبعض القيادات الحزبية تؤدي إلى إضعاف الثقة بالجبهة وبالعمل الجبهوي الراهن، ولا يعني هذا التقليل من مسؤوليات قيادات وممثلي القوى الأخرى المشاركة في الجبهة والعمل الجبهوي القائم.

إن حزب البعث الذي أقام تعاوناً مع قوى وطنية وتقدمية ومنها حزبنا الشيوعي، ومن ثم أقام معها جبهة وطنية تقدمية، ما تزال ممارسات فئات نافذة فيه بعيدة عن المفهوم الحقيقي للروح الجبهوية، ويتصرف البعض منه عموماً بعقلية من يتمسك تحت ستار الدور القيادي (والدور القيادي دور حوار ديمقراطي وإقناع بالحجة والمنطق... إلخ) بالهيمنة المطلقة على كل شيء وبالنزعة الأوامرية.

فلو أخذنا القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وهي قمة الهرم في العمل الجبهوي، لوجدنا أن هذه القيادة، وإن كانت قد ساهمت في مناقشة العديد من القضايا ذات الأهمية التاريخية وفي اتخاذ القرارات الكبرى حولها، إلا أنها تدعى عموماً في أوقات متباعدة أو في مناسبات معينة أو لتبلغ بمواقف وقرارات جرى اتخاذها. الأمر الذي يترك المجال لكثير من التفسيرات أو التأويلات المختلفة، أو بعض القرارات التي اتُخِذت فيها، جرى إهمالها وعدم تنفيذها، خاصةً في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ولو أخذنا الموقف منا نحن الشيوعيين، لوجدنا أن الانطلاق عموماً في التعامل معنا إنما يتم من منطلق الحذر والشك، ومن منطلق العداء لدى البعض أحياناً، لا من منطلق الحليف الواثق بحليفه، ومن هنا كان التضييق علينا وعلى اليساريين جميعاً خصوصاً في مجالات مختلفة.

ثم هناك قضية الاستدعاءات إلى أجهزة الأمن، وهي استدعاءات لم ينقطع سيلها، وقد ازدادت مؤخراً ازدياداً فاضحاً. ولا يخفف من الآثار السلبية لمثل هذا التصرف محاولات التبرير بأن البعثيين أنفسهم تقوم الأجهزة باستدعائهم هم أيضاً.

وبكلمة أخرى، فهناك الموقف من الديمقراطية ومن توسيع الحريات، خصوصاً للجماهير الشعبية ولقواها الوطنية والتقدمية ومنظماتها الجماهيرية، واحترام القانون وإرساء أسس دولة القانون والإفراج عن المعتقلين السياسيين أو محاكمتهم أصولاً! وهناك رواسب العداء للشيوعية، والحساسية المفرطة تجاه نشاط الشيوعيين واليساريين إجمالاً.

إننا من أنصار أشد اليقظة والحذر، ومن أنصار التشدد مع عملاء الإمبريالية والصهيونية والرجعية. أما مع الحلفاء ومع ممثلي القوى الداعمة لنهج سورية الوطني والعاملة من أجل تقدمها، فالمطلوب أن

يكون التعامل تعامل الحليف الصادق. والمطلوب الآن من أجل التغلب على النواقص ودفع المسيرة الجبهوية على طريق التطور والتقدم أمور كثيرة من أهمها:

- النضال ضد النواقص في المجال الجبهوي ومن أجل فهم أفضل للروح الجبهوية ومتطلبات العمل الجبهوي.

- تنشيط وتوسيع العمل الفكري والسياسي المتعلق بمسائل التحالفات من وجهة النظر الماركسية اللينينية.

- التعريف بالتجارب الجبهوية على النطاق العالمي وبعوامل فشلها ونجاحها وبكيفية الاستفادة من نتائجها وتجاربها الإيجابية، وبضمن ذلك الاستفادة إيجابياً من التطورات الأخيرة في دول أوربا الشرقية ومن السلبيات التي حصلت فيها بمعرفة أسبابها والعمل لتلافيها.

- تكثيف نشاطنا مع أطراف الجبهة ومع حزب البعث العربي الاشتراكي خصوصاً لوضع ميثاق الجبهة موضع التطبيق واحترام المبادئ الأساسية في نظامها الأساسي.

- قيام هيئات الحزب القيادية، بدءاً من المكتب السياسي إلى اللجان المنطقية والفرعية أيضاً، بإعارة الاهتمام للعمل الجبهوي، وتطبيق مبدأ مراقبة التنفيذ على هذا الميدان بصورة حازمة ومبدئية. ونؤكد أن الرفاق في اللجان المنطقية لا يعيرون العمل الجبهوي مع القوى الأخرى غير البعث أي اهتمام، بل على العكس ينظرون إلى ذلك بنوع من عدم الاهتمام، وهذا خطأ كبير.

- البحث بين الفترة والأخرى وبالملموس في التدابير العملية الواجب اتخاذها في هذه المؤسسة الجبهوية أو تلك لتطوير عملنا الجبهوي، وبما يؤدي إلى تنفيذ ما نص عليه فصل (العمل الجبهوي ومتطلبات تطويره) الوارد في تقرير اللجنة المركزية عن نشاطها

ونشاط الحزب منذ المؤتمر الخامس والتوجهات المستقبلية (ص71-75).

- وضع مهمة العمل الجبهوي أمام كل منظمة قاعدية في الحزب وأمام كل رفيق من الرفاق، فهذه المهمة هي واحدة من المهمات الآنية الملحة المطروحة أمام الشيوعيين وجميع الوطنيين والتقدميين في البلاد.

ومن الواضح أن النجاح في مجال العمل الجبهوي يحتاج إلى الأمور الأساسية التالية:

أ- اختيار الرفاق المقبولين جماهيرياً، القادرين على استيعاب سياسة الحزب، النشطاء الجريئين المتسمين بالمبدئية والمرونة وبحس التعامل مع الآخرين.

ب- تربية كادراتنا المكلفة بالأعمال الجبهوية بروح التعاون المبدئي والمرن والعمل على تعميق وعيها وفهمها لمسألة التحالفات ولدور الجبهة في هذا المجال.

ج- مع تعميق الثقة بهذه الكادرات مساعدتها بالمراقبة المبدئية وبالمحاسبة الحزبية.

د- النضال في الوقت ذاته ضد خطرين: خطر إغماض العين عن الأخطاء المرتكبة والممارسات غير المشروعة من قبل النظام ومؤسساته بحجة الدفاع عن الجبهة، فهذا موقف يميني واضح. وخطر الاستخفاف بدور الجبهة وإنكار أهميتها تحت ستار وجود أخطاء ونواقص وممارسات غير مقبولة، فهذا موقف يؤدي إلى الانعزالية وحتى إلى التطرف اليساري.

والمهم هو المرونة واللباقة والتمسك الواعي بالمواقف المبدئية.

إن قضايا التجديد بمفهومه الواسع والضيق وقضايا التفكير السياسي الجديد مطلوبة اليوم أكثر من أي وقت مضى في معالجة كل ما له علاقة بسياسة التحالفات وبالعمل الجبهوي.

لقد طرح حزبنا في اجتماع للقيادة المركزية في أواسط عام 1988، أهمية أن تبحث الجبهة وكل المؤسسات العاملة على أسس جبهوية في أفضل الطرق والوسائل لتحسين عملها وأدائها ولتحسين ارتباطها بأوسع الجماهير الشعبية وبالقوى المؤيدة للنهج الوطني، ومن أجل كسب بعض المعارضين من المعادين للإمبريالية والصهيونية وتحييد البعض الآخر بالأساليب السياسية قبل كل شيء. كل ذلك في سبيل أن تستعيد الجبهة الوطنية التقدمية ثقة الجماهير الواسعة بها، أو في سبيل أن تصبح هذه الثقة أقوى.

وانطلاقاً من هذا الفهم وتطبيقاً لتوجهات المؤتمر السادس لحزبنا الشيوعي السوري ولجنته المركزية قام المكتب السياسي للحزب بتقديم مذكرة بتاريخ 1988/11/9 إلى نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية، تتضمن العديد من اقتراحاتنا الملموسة المتعلقة بتنشيط العمل الجبهوي وتطويره، وقد عممت هذه المذكرة على قيادات الأحزاب الحليفة جميعها وكذلك على رفاقنا الآخرين.

وبتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، رئيس الجبهة الوطنية التقدمية، طلب نائب الرئيس من ممثلي أحزاب الجبهة وقياداتها موافاته باقتراحاتها وتصوراتها حول هذا الموضوع. وبالفعل، قدمت تصورات واقتراحات متعددة، وعقد اجتماعان بعد ذلك للقيادة المركزية، تم فيهما بحث جميع التصورات والاقتراحات المعروفة. وبعد المناقشات المستفيضة، أقرت مبدئياً الاقتراحات التالية:

- عقد مؤتمر للجبهة كل عام.
- البحث بإصدار جريدة للجبهة.
- جعل الاجتماعات شهرية.
- إعادة نشاط المكاتب السابقة واستحداث مكتب اقتصادي.
- تنشيط اللقاءات بين قيادة الجبهة والفروع.

وهكذا، يمكن القول إن العديد من اقتراحاتنا قد أقرت.

إن ميثاق الجبهة بأفكاره العامة وبالصيغ التي تضمنها وبالمبادئ التي نص عليها هو أرقى بكثير من الوضع السياسي والوضع الاقتصادي الاجتماعي الذي تمر به البلاد الآن. وعندما وضع الميثاق واتفق عليه وذيّله الجميع بتواقيعهم، لم تكن قد تمت بعد وتطورت تلك الجوانب السلبية التي نتحدث عنها ونشير إليها وندعو إلى النضال المشترك ضدها. وإن العمل لتطبيق الميثاق والاستناد إليه هو من أجل الأسس الفكرية للنضال ضد هذه الظاهرات. يضاف إلى ذلك، أن تطبيق ما ورد في الاقتراحات المقدمة يفتح الباب تدريجياً للمساهمة الجماهيرية وللنقاش والبحث في القضايا المنتصبة أمام البلاد وللدفاع عن المطالب الشعبية المادية والروحية.

ومن جهة أخرى، فإن الانطلاق من متطلبات التفكير السياسي الجديد ومن إصلاح الوضع في سورية، يجعل التمسك بالميثاق الآن والنضال لتطبيق ما ورد فيه من أفكار ومبادئ ذا أهمية خاصة، كما يجعل من الضروري البحث في أفضل الصيغ القادرة على تجميع أوسع القوى ذات المصلحة في تطبيق هذا الميثاق.

ومن المهم الآن صياغة المطالب الواقعية الموضوعية، التي تعكس مصالح ومطالب وآراء أوسع الجماهير.

إن المهمة الأساسية هي تطبيق هذه الإجراءات في الواقع الملموس. وقد قمنا بلقاءات مع قيادة الجبهة وقيادات في حزب البعث، وطالبنا بإعلان هذه القرارات وإطلاع جماهير الشعب عليها. وإن النضال في سبيل ذلك يتطلب جهوداً مكثفة على مختلف المستويات بدءاً من المكتب السياسي واللجنة المركزية إلى اللجان المنطقية والفرعية وإلى فرق الحزب.

إن تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية يتطلب:

- أن يكون هناك وضوح في دور الجبهة ومفهوم العمل الجبهوي وفي آلية العمل الجبهوي. وأن تكون العلاقة بين القيادة المركزية

للجبهة وبين فروع الجبهة في المحافظات علاقة حية ونشيطة وفعالة. وأن تخبر الفروع بنشاطها وبما تقوم به وأن تراقب القيادة عمل الفروع وأن تساهم في توجيهه.

- فتح مقرات لفروع الجبهة في المحافظات وأن يكون لهذه الفروع اجتماعاتها الدورية وبرامجها الملموسة وأن لا يقتصر نشاطها على المناسبات القومية والوطنية.

- توسيع القاعدة الجبهوية وتعميم إقامة الشعب الجبهوية في جميع محافظات البلاد والانتقال إلى تشكيل فرق وتشكيلات جبهوية في الأحياء والمعامل والمؤسسات وفي القرى والأرياف.

- تحديد صلاحيات الفروع والشعب الجبهوية ووضع نظام داخلي لأعمالها.

- قيام الفروع الجبهوية بزيارة الشعب، وعقد اجتماعات معها ومع جماهيرها مرة واحدة على الأقل في السنة.

- دراسة محاضر اجتماعات الشعب الجبهوية في اجتماعات الفروع والإجابة على مقترحاتها وتنفيذ ما يمكن تنفيذه منها.

- عقد مؤتمرات سنوية للشعب والفروع الجبهوية تكون تمهيداً للمؤتمر العام للجبهة الوطنية التقدمية.

- إصدار جريدة للجبهة الوطنية التقدمية تنطق باسمها وتكون موجهاً لفروعها وشعبها على نطاق البلاد.

كما يتطلب تطوير عمل الجبهة الوطنية على مختلف المستويات أن يؤخذ بالحسبان ما يلي:

- أهمية توسيع نشاط القيادة المركزية للجبهة، فكلما كان هذا النشاط واضحاً كان انعكاسه على الفروع واضحاً أيضاً، والعكس صحيح.

- أهمية الدور الذي يعود لأمين فرع البعث في تنشيط العمل الجبهوي خصوصاً في الفروع والشعب الجبهوية. فقد أكدت التجربة

العملية أن الفروع الجبهوية النشطة هي الفروع التي يكون أمناؤها متفهمين لأهمية التعاون والتحالف مدركين لدور الأحزاب الحليفة في حياة البلاد، والذين يكون مزاجهم مزاجاً جبهوياً. ومثل هذا يصح على الشعب الجبهوية أيضاً.

- أهمية الدور الذي يعود لممثلي الأحزاب الأخرى في المؤسسات الجبهوية. فكلما أحسن اختيار هؤلاء، وكلما كانوا أكثر تفهماً لقضية التحالفات وللعمل الجبهوي وأكثر ثقةً بأحزابهم وبأنفسهم وبدورهم في المكان الذي يشغلونه، وكلما كانوا أكثر كفاءةً وقدرةً على تقديم الاقتراحات الجدية البناءة، كان تأثيرهم أكبر وساهموا على نحو أفضل في تنشيط وتطوير العمل الجبهوي.

- اعتماد الحوار وطرق الإقناع في العمل الجبهوي والابتعاد عن أسلوب إملاء الرأي على أطراف الجبهة الأخرى وعلى مختلف فئات الشعب.

إن الديمقراطية والابتعاد عن الأساليب شبه الأمنية لهما أهمية كبيرة في خلق الثقة بين أطراف الجبهة، وتطوير العمل الكفاحي المشترك، وفي التأثير الإيجابي على أوسع الجماهير الشعبية.

هذا بشكل عام، أما فيما يتعلق بحزبنا الشيوعي وبدوره في هذا المجال، فعليه ما يلي:

1- العمل كي يتخلص الحزب من رواسب الانعزالية القديمة، ومن التقليل من أهمية العمل الجبهوي والجبهة الحالية، ومن استصغار دور الآخرين، ومن عدم فهم المعنى الحقيقي للدور القيادي، فمثل هذا الدور بالمفهوم المعاصر لم يعد دوراً سلطوياً تسلطياً أو دوراً أوامرياً وفوقياً، وإنما هو دور طليعي يتجلى في تقديم الاقتراحات الإيجابية البناءة والقدرة على إقناع الآخرين بها بالحوار وبالأسلوب الديمقراطي. ومثل هذا الدور مدعو كل حزب من أحزاب الجبهة لأن

يلعبه بمواقفه الواضحة واقتراحاته المبدئية والعلمية وبقدرته على الإقناع... إلخ.

2- العمل لتحسين علاقة رفاقنا مع ممثلي أطراف الجبهة في الفروع والشعب وعلى مختلف المستويات عموماً، وخصوصاً مع ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي.

المؤتمر السادس وقضايا الجبهة الوطنية التقدمية

أعار المؤتمر السادس لحزبنا قضايا الجبهة اهتماماً خاصاً، وكرس لها ولمسائل تطويرها فصلاً ذا أهمية فكرية وعملية حمل العنوان التالي: (العمل الجبهوي ومتطلبات تطويره). وقد أشاد بهذا الفصل العديد من ممثلي الأحزاب الأخرى المكونة للجبهة.

إن العودة إلى هذا الفصل ودراسته وتدريسه من المهمات الراهنة والملحة، وان الإفادة القصوى منه تتطلب النظر إليه في ضوء التفكير السياسي الجديد وقضايا البيريسترويكا في الحركة الشيوعية وفي حزبنا، كي لا نقع في الانعزالية أو اليسارية.

لقد عالج المؤتمر العديد من المتغيرات الطارئة على الأوضاع العربية والعالمية، والأوضاع داخل سورية بصورة خاصة. ورغم تأكيد المؤتمر على الأزمة في مجالات التطور الاقتصادي والاجتماعي وعلى التغيرات الطارئة على التركيب الطبقي للمجتمع وازدياد الدور التخريبي للفئات البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية المتحالفة معها، إلا أنه خرج باستنتاجات أساسية منها ضرورة التمسك بصيغة الجبهة من جهة والنضال المستمر من أجل توسيع الديمقراطية من جهة ثانية، ومن أجل تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتوسيع دورها في حياة البلاد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية من جهة ثالثة.

طبعاً، لقد كان بإمكان حزبنا، رغم كل الظروف المحيطة، أن يفعل أكثر مما فعل في هذا المجال، ومع ذلك ومع انتقادنا للنواقص في هذا

المجال، إلا أننا نقول ونحن صادقون ومخلصون، إننا كنا باستمرار في طليعة المبادرين إلى طرح قضايا تنشيط عمل الجبهة الوطنية التقدمية وتعميق دورها في حياة البلاد، وإننا لنؤكد أنه ما من مرة عولجت فيها القضايا الاقتصادية الاجتماعية في الجبهة، أو أية قضية أخرى، إلا وكان لمبادرات حزبنا دورها في هذا المجال.

وينبغي أن يكون واضحاً أن نضالنا هذا لن يُغيِّب البتة وجه الحزب المستقل، وإنما يزيد من إبراز هذا الوجه، ويزيد من دور الحزب وتأثيره. وفي هذا تعبير عن المفهوم الماركسي اللينيني لتعزيز دور الحزب وجعله دوراً طليعياً حالياً ومستقبلاً.

تلك هي لمحة موجزة عن الجبهة الوطنية التقدمية من خلال واقعها وعملها وتطورها والموقف العام منها، وإننا كماركسيين لينينيين ننظر إلى القضايا ونحن نرسم سياستنا، في إطار الظروف الموضوعية الداخلية والخارجية، ولا بد لنا من أن نؤكد موقفنا من التحالف الجبهوي القائم واستمرارية مرتكزاته الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن القوى الاجتماعية التي تشكل القاعدة الأساسية لحلفائنا هي قوى تدخل في إطار الفئات الاجتماعية التي دعت الحركة الشيوعية، وتدعو الآن إلى اعتبارها في صلب سياسة تحالفاتها وتلتقي مصالحها الاقتصادية والاجتماعية إلى حدٍ كبير مع مصالح الطبقة العاملة، وبالتالي مع مصالحنا. إنها ذات مصلحة في سياسة وطنية معادية للإمبريالية والصهيونية وفي التقدم الاجتماعي وفي النضال ضد البرجوازية الطفيلية والبرجوازية البيروقراطية، وترغب في تحسين الوضع الاقتصادي والمعاشي. هذا إضافةً إلى أن تحولات فكرية ملحوظة تجري في قواعد هذه الأحزاب مقربةً جماهير واسعة من المفاهيم الاشتراكية المختلفة.

إن هذا كله يجعل تحالفنا في إطار الجبهة أكثر ضرورةً من أي وقتٍ مضى، لتوسيع جبهة المقاومة وللتخلف والرجعية وكل أشكال الفساد ودفع كل ما هو خير ووطني وتقدمي إلى أمام.

طبعاً إننا ندرك مدى الصعوبات التي تعترضنا، فنحن مثلنا مثل كل القوى والفئات الوطنية والشعبية في البلاد غير راضين عن الممارسة الواقعية للعمل الجبهوي الراهن. ومع ذلك، فما من طريق آخر الآن غير النضال الواعي الصبور والمبدئي من أجل تجميع القوى وحشدها وتحريكها، بما يؤدي إلى تطوير النضال من اجل الديمقراطية وتوسيع دور الجبهة الوطنية التقدمية في حياة البلاد.

إن الاقتراحات الملموسة التي تتضمنها هذه الوثيقة، والتي استندت من نواحٍ كثيرة إلى اقتراحات جميع منظمات الحزب، ينبغي أن تكون منطلقاً وهادياً ودليلاً لنا في نشاطنا العملي لتحقيق الهدف الذي أكده مؤتمرنا السادس: هدف تنشيط الجبهة الوطنية التقدمية وتعميق دورها في حياة البلاد. ومما يزيد ثقتنا على القدرة بإمكانية تحقيق هذا الهدف إن الأحزاب الحليفة عموماً، لديها بأشكال مختلفة وبنسب مختلفة مثل هذا الطموح مثل هذا النزوع.

ولا يعني هذا أنه ما من صعوبات جدية على هذا الطريق. ويكفي أن نُذكّر بأننا كنا قد أشرنا في موضع سابق إلى أن ممارسات بعض المسؤولين في السلطة، وخصوصاً ممارسات بعض أجهزتها المعروفة، لعبت ولا تزال تلعب دورها السلبي في إضعاف وضع الجبهة والعمل الجبهوي ككل، وفي إضعاف أحزاب الجبهة وإرباكها، وينبغي أن يكون واضحاً أن مثل هذا يصب موضوعياً في خدمة أعداء النهج الوطني الذي تنتهجه سورية، وهو ليس إطلاقاً في صالح شعبها وجماهيرها الواسعة، ولا بد لتصحيح الأوضاع من تغيير مثل هذه الممارسات بما ينسجم مع الروح الجبهوية الحقيقية ومع ضرورات التحالف الاستراتيجي الصادق.

يضاف إلى هذا أن عدم وجود بروز آفاق قريبة لحلول جدية للأزمة الاقتصادية والانفراج الديمقراطي تترك كلها آثارها السلبية على النظام وعلى الجبهة وأحزابها، وبضمن ذلك حزبنا رغم وضوح مواقعه والحلول المختلفة التي يتقدم بها في مختلف المؤسسات الجبهوية.

ثم، من يجهل أثر الأوضاع في الحركة الشيوعية العالمية ليس فقط على حزبنا، بل على سائر الأحزاب الديمقراطية الثورية. فعندما تكون هذه الحركة في صعود، يؤثر ذلك علينا إيجابياً، والعكس صحيح أيضاً. ولكن رغم ذلك، فهناك عوامل تتعلق بنا نحن، أدت إلى ما هو عليه الوضع من ضعف، في العمل الجبهوي.

لقد باشر حزبنا أعماله في الجبهة الوطنية التقدمية عام 1972، وهو منقسم على ذاته انقساماً عمودياً كاملاً انعكس على عمله في جميع المؤسسات والمنظمات ذات الطبيعة الجبهوية. وكان هذا إضعافاً له وللجبهة على حدٍ سواء. ثم تعاقبت الانقسامات فيه، مما أدى إلى مزيد من إضعاف نفوذه جبهوياً، وفي أوساط الجماهير الشعبية.

ووجه الانقسام الأخير في عام 1986 ضربة شديدة مؤلمة للحزب وعمله الجبهوي، وواضح أن استمرار مثل هذا الوضع يضعف، أيضاً وأيضاً من هيبة الحزب وهيبة الأفكار التي يطرحها.

ومن هنا نقول: إن إنهاء الوضع الانقسامي في الحزب الشيوعي السوري يشكل حلقةً أساسية في تحسين العمل الجبهوي، وإن النضال من أجل تحقيق وحدة الإرادة والعمل بين جميع الشيوعيين السوريين، من أجل وحدة الحزب الشيوعي السوري، يساعد كثيراً ليس فقط على مردود عمل الحزب نفسه، وإنما على تحسين عمل الجبهة ككل.

وفي الوقت الذي ينبغي أن نعمل فيه في هذا الاتجاه، علينا أيضاً أن نعمل بكل طاقاتنا من أجل تحسين وإتقان عملنا نحن في الجبهة الوطنية التقدمية وكل المؤسسات الجبهوية.

إننا، كما هو معروف، غير ممثلين في عددٍ من فروع الجبهة (الجزيرة، دير الزور، درعا، ريف دمشق، دمشق)، وإننا لم نطالب في اجتماعات القيادة المركزية للجبهة، أو في أي مكان آخر بتمثيلنا في هذه الفروع منطلقين من إرادتنا على ضرورة تجاوز الانقسام في الحزب. ولكن هذا لا يصح أن يفهم منه أن رفاقنا ينبغي أن لا يقوموا بنشاط جبهوي في هذه المحافظات، وإنما العكس هو الصحيح. وقد استطاع رفاقنا في الجزيرة بنضالهم أن يفرضوا وجودهم. وعلى رفاقنا في المحافظات الأخرى، حيث نحن غير ممثلين في فروع الجبهة الوطنية التقدمية، تحسين نشاطهم السياسي وتقوية اتصالاتهم والإمكانات متوفرة لتحقيق نجاحات في هذه الميدان.

إن جميع الظروف الداخلية والعربية والظروف الدولية تطرح أمامنا بحدة، وأكثر من أي وقت مضى، إعارة قضية التحالفات عموماً والجبهة الوطنية التقدمية الاهتمام اللازم.

إن المتغيرات الجارية والمتسارعة في العالم هي متغيرات ذات عوامل موضوعية، ولا بد لآثارها أن تطول هذا البلد أو ذاك، إن عاجلاً أو آجلاً. وإن سورية، بل المنطقة العربية كلها، تجابه مثل هذه المهمة. وكلما كانت القوى الوطنية التقدمية، القوى الشعبية وقوى الجبهة الوطنية التقدمية في مقدمتها، مساهماً حقيقياً واعياً في مجابهة هذه المهمة، كانت الآلام أقل والنتائج أفضل وأحسن.

وإن حزبنا الشيوعي السوري المؤمن بالتحالف وبالعمل الجبهوي، وبقدرة جبهتنا الحالية على التطور، ليعتقد جازماً أن تطوير الجبهة الوطنية التقدمية فكرياً وسياسياً وممارسةً هو بين أهم وسائل التغيير الإيجابي البناء في البلاد، وسيكون له نتائجه الإيجابية الكبرى عربياً أيضاً، وعلينا جميعاً أن نناضل لتحقيق مثل هذا الهدف.

المؤتمر السابع وتوجهات العمل الجبهوي[15])

الرفاق أعضاء اللجنة المركزية المحترمون!

سيسعى مكتبنا، بالتعاون مع المكتب السياسي، كي يكون التقرير الذي نقدمه أمام اجتماع اللجنة المركزية، في دورتها العادية هذه، المنعقد يومي 10 و11 أيلول لعام 1992، موجزاً قدر الإمكان، وكي يقتصر على القضايا العملية الملموسة دونما غوص، لا لزوم له، في المسائل النظرية المجردة.

إن هذا التقرير يتألف من ثلاثة أقسام أساسية:

آ) القسم الأول- ويتعلق بسياسة حزبنا الجبهوية وبعمله لتحقيق توجهات المؤتمر السابع الموحد في هذا الميدان.

ب) القسم الثاني- ويتعلق بتقديم جرد موجز عن نشاط مكتبنا المركزي وسكريتاريا المكتب منذ أن تشكلا بعد المؤتمر السابع الموحد بالاستناد إلى قرار المركزية الصادر في اجتماعها المنعقد بتاريخ 12 و13 كانون الأول عام 1991، كما يتعلق بتقديم صورة عن نشاطنا الجبهوي في المحافظات السورية.

ج) القسم الثالث: ويتعلق بالاتجاهات العامة التي نتصورها، وبالاقتراحات الملموسة، نسبياً طبعاً، للتعديلات الواجب والممكن إدخالها على ميثاق الجبهة الوطنية ونظامها الأساسي، ومن أجل تحسين آلية عمل هذه المؤسسة على مختلف المستويات وفي الأوساط الشعبية.

---

[15]) التقرير الكامل، الذي كتبه وقدمه باسم المكتب المركزي للجبهة أمام المركزية في اجتماعها يومي 10 و11 أيلول 1992.

قلنا، منذ البداية، إننا سنقتصر فيما نكتب على القضايا العملية، ولن نغوص، قدر الإمكان طبعاً، في المسائل النظرية المجردة. لماذا؟

أولاً- لأننا لا نرى الآن أية فائدة، أو ضرورة، لفتح نقاش أو حوار حول الجبهة، وفلسفة التحالفات: مؤقتة كانت أم غير مؤقتة، تكتيكية كانت أم استراتيجية، وحول العلاقة بين جبهتنا القائمة وبين مفهومنا الماركسي للتحالفات.

ثانياً- لأننا أكدنا في المؤتمر السابع الموحد، في وثائق معلنة، ثبات موقفنا من الجبهة والتزامنا بها، وضرورة العمل من أجل تطوير هذه الجبهة، وبما يؤكد التمسك بثوابتها، ويساهم في إزالة النواقص من عملها ونشاطها.

ثالثاً- لأن المطلوب الآن خصوصاً، هو تجنيد طاقات الحزب وقواه لتطبيق قرارات المؤتمر السابع الموحد وتجسيد توجهاته العامة في الحياة وفقاً للأولويات التي أكدها وحرص على إبرازها.

وبالفعل، دعونا الآن نركز على قضايا الجبهة والنشاط الجبهوي، وعلى ما ورد في وثائقنا الأساسية الحديثة في هذا المجال، أما القضايا الأخرى التي عالجها المؤتمر فلتكن مناقشتها والتركيز عليها في اجتماعات لاحقة. والمهم أن لا نعلق مسألة على مسألة، أو نربط قضية بأخرى.

لقد جاء في إعلان الوحدة الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري "منظمات القاعدة" في اجتماعهما المشترك في 12 تموز عام 1991 ما يلي:

(ثانياً: توطيد سياسة التحالفات، وتعزيز دور الجبهة الوطنية التقدمية، وتطبيق ميثاقها وتطوير عملها ومده إلى أوساط أوسع

وأشمل، وتطوير تعاون الحزب الشيوعي السوري مع حزب البعث العربي الاشتراكي وسائر الأحزاب المكونة للجبهة الوطنية التقدمية وتوسيع التعاون بمختلف الأشكال ليشمل جميع القوى الوطنية والتقدمية في البلاد)، (الإعلان الصفحة 3).

ونلفت الانتباه أيضاً إلى أهمية العودة إلى ما ورد تحت عنوان (الجبهة الوطنية التقدمية والتحالف) في تقرير اللجنتين المركزيتين للحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي السوري "منظمات القاعدة"، أمام المؤتمر السابع الموحد (الكتاب الأول الصفحات 52، 53، 54، 55) فقد جاء في هذه الصفحات:

- وإن تحقيق الدور التاريخي المذكور يتطلب في ظروفنا الراهنة تطوير الجبهة وآلية عملها، ونرى تحقيق ذلك في:

- توسيع دور الجبهة الوطنية التقدمية في حياة البلاد، وتمكين أحزابها من إصدار صحافتها العلنية.

- تطوير عمل الجبهة المباشر مع الجماهير بمختلف الوسائل ومن خلال الحوار الديمقراطي وبواسطة فروع الجبهة المختلفة.

- تحسين أداء الجبهة التنظيمي، من حيث علاقة القيادة بالفروع وعقد مؤتمرات للجبهة، وإصدار صحيفة الجبهة وفتح مقرات لفروع الجبهة.

وإنه لمن المفيد دراسة التجارب الجبهوية في بلدان أوربا الشرقية واستخلاص الدروس منها، وبما يساعد على تلاحم القوى وتوطيد تعاونها وتمتين الثقة أكثر فأكثر بين أطرافها، كما نود لفت الانتباه أيضاً إلى ما ورد في وثيقة "الاتجاهات السياسية والفكرية والمهام" حول قضايا الجبهة. ("فصل التحالفات والجبهة الوطنية التقدمية ضرورة موضوعية وتطويرها مهمة ملحة". الصفحات 21 و22 و23 من الكتاب الثاني)، وكذلك إلى ما ورد حول هذا الموضوع في فصل المهام الأساسية، المادة 2 الصفحة 41 التي تقول:

"توطيد الجبهة الوطنية التقدمية وتطويرها انطلاقاً من وثائقها الأساسية، وتوسيع العمل الجبهوي ليشمل جميع المناطق ومده إلى القرى والأحياء والمعامل، والاعتراف بجميع الأحزاب المكونة للجبهة بحقها في ممارسة نشاطها المستقل في الميادين المختلفة، ومن ضمن ذلك بين الطلاب، وفي إصدار صحافتها الخاصة رسمياً وعلنياً".

ومن المفيد ونحن نذكر بهذا كله أن نذكر بنظرة حزبنا إلى موقع حزب البعث العربي الاشتراكي في مجمل هذه العملية:

(لقد جاء في الصفحة 52 من الكتاب الأول ما يلي: "نحن، بوصفنا حزباً شيوعياً عضواً في الجبهة الوطنية التقدمية نرى في تحالفنا مع حزب البعث العربي الاشتراكي وباقي أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، تحالفاً استراتيجياً، وسنبذل جهدنا، جنباً إلى جنب، مع كل هذه الأحزاب، من أجل تعزيز هذا التحالف، وتطوير الجبهة الوطنية التقدمية، وتفعيل دورها والتعاون فيما بينها وبين سائر القوى القومية الوطنية والتقدمية الأخرى والجماهير الشعبية في البلاد).

إذن لقد أوردنا جملة هذه النصوص، من أحدث وثائق الحزب الموحد، لنقول بوضوح، هذه هي سياستنا في مجال الجبهة والعمل الجبهوي، وهذه هي منطلقاتنا الفكرية والسياسية التي ننطلق منها في مجال العمل لتطوير الجبهة ميثاقاً وعملاً، ولنقول بمثل هذا الوضوح أيضاً، إذن لا داعي البتة للدخول في مناقشات جانبية قد تحرفنا عن الهدف الرئيس لهذا الاجتماع ونعني البحث الجدي العملي الملموس في قضايا تطوير الجبهة ميثاقاً ونظاماً أساسياً وممارسة فعلية ودوراً منسجماً مع المبادئ في شتى مناحي الحياة في بلادنا ووطننا. وهذا ما سنتمركز عليه في الأقسام الأخرى من هذا التقرير.

القسم الثاني- حول بعض جوانب نشاطنا والنقص في عملنا وحول المهمات اللاحقة

كان من الواجب والمفروض أن نتقدم بتقرير مفصل حول هذا الموضوع يتناول نشاطنا العام سواء في إطار مكتبنا المركزي، أو في إطار المكاتب المماثلة التابعة للجان المنطقية في المحافظات. ولكن لا الظروف المحيطة بهذا الاجتماع، ولا المعطيات المتوفرة لدينا، تسمح بذلك، ولا جدول الأعمال الراهن ينبغي أن يغرق كثيراً في هذه المسألة. ثم لا داعي، كما نعتقد، للدخول في التفاصيل الآن، فأمامنا الاجتماع الموسع الذي سيعقده مكتبنا يوم 30 تشرين الأول من العام الجاري، والذي سيكون في جدول أعماله بحث حصيلة أعمال عام 1992 وإعداد تقرير حولها، ووضع برنامج عمل لعام 1993. وحصيلة أعمال هذا الاجتماع ونتائجه ستوضع بكل تأكيد أمام آخر اجتماع للجنة المركزية يعقد في هذا العام ليقول رأيه بوضوح ومبدئية حولها، وليحدد اتجاهات المستقبل في هذا الميدان أيضاً، وليتخذ ما يراه مناسباً من تدابير لتحسين العمل، وتذليل الصعوبات، وإزالة النواقص، وحتى لإحداث التغييرات التي يراها ضرورية.

ومع ذلك فنحن مستعدون للبحث في هذا الموضوع الآن إذا أردتم ذلك، ولكن استعدادنا لبحثه لاحقاً وفي حينه سيكون دون ريب أفضل، وتقريرنا يوم ذاك سيكون أغنى من حيث الوقائع، وأكثر دقة في إعطاء صورة عن الواقع الحقيقي وليس الواقع كما نريد ونتمنى.

لقد عقدت سكريتاريا المكتب عدداً من الاجتماعات أكثر مما هو مقرر في خطة العمل لهذا العام، وكان في أساس هذه الاجتماعات التحضير لعقد الاجتماعين الموسعين والمقررين هما أيضاً في هذه الخطة. وقد راسلت السكريتاريا جميع اللجان المنطقية والمكاتب المختصة لديها، وحضرت التقارير المطلوبة، ومن ثم عملت كي تتابع تنفيذ القرارات والاتجاهات والتوصيات المتخذة فوفقت في بعضها،

وقصرت لأسباب ذاتية بالدرجة الأولى في بعضها الآخر، وكان التجاوب معها من المناطق متفاوتاً من ناحية، وضعيفاً عموماً من ناحية ثانية، ولا يعني هذا عدم وجود بعض الاستثناءات.

إن هذين الاجتماعين اللذين نشير إليهما عقد أولهما يوم الجمعة في العاشر من نيسان بدلاً من العشرين من شهر آذار، وكان مكرساً للبحث في قضايا الإدارة المحلية ومهمات الحزب والرفاق في العام الحالي.

لقد جرى تأجيل الاجتماع لبعض الوقت لأسباب موضوعية تتعلق بعيد الفطر. وقد استندت أعماله إلى تقرير جرى إعداده وتوزيعه مسبقاً. وكان بعنوان عام على الدورة الجديدة للإدارة المحلية.

وكان في جدول أعماله نقطتان أساسيتان:

1- نتائج العام الأول من الدورة الحالية، وعمل ونشاط الرفاق ممثلي الحزب في الإدارة المحلية، ومهمات الحزب والرفاق في العام الجاري.

2- النقطة الأساسية الثانية أملتها الظروف المستجدة (خطاب الرئيس في جلسة القسم)، وتتعلق بتقديم اقتراحات مستعجلة من المكاتب المختصة التابعة للمنطقيات وصولاً إلى تقديم اقتراحات مستعجلة مبدئية وملموسة إلى اجتماع مستعجل للمكتب المركزي حول أساليب تطوير عمل الجبهة.

وقد جرى التأكيد في هذا الاجتماع أنه مهما كانت التطورات عندنا وفي العالم، فنحن حزب موجود وباقٍ، نحن حزب وطني وشعبي عريق، جذوره عميقة في تربة الوطن ومقومات نموه متوفرة وهي واقعية وموضوعية.

كما قيل في هذا الاجتماع: "ومن الأهداف الكبرى لحزبنا هذا، الدفاع عن مطالب الشعب عموماً، ومطالب جماهيره الكادحة خصوصاً، وأن طرف النضال في سبيل هذه الأهداف متنوعة، متعددة، وأن أساليبه

كثيرة ومن هذه الطرق والأساليب الاستفادة من وجود ممثلي حزبنا في الإدارة المحلية وعلينا في هذا المجال أن نزيد من مهاراتنا وأن نطور أساليبنا بما يسمح لنا بتحقيق مثل هذه الأهداف".

كان الاجتماع عموماً ناجحاً، وقد ساهم فيه عدد كبير من الرفاق المسؤولين والمختصين، وغاب عنه، مع الأسف، بعض الذين يحتلون مراكز في المكاتب التنفيذية ممن كان حضورهم مفيداً لنا ولهم. وقد اتخذت جملة من القرارات والتوصيات بين أهمها التالية:

- إعادة صياغة التقرير الصادر في آذار عام 1990 حول "واقع نظام الإدارة المحلية واقتراحاتنا لتحسين أدائه وتطويره وعمل الشيوعيين الحالي ومهامه اللاحقة"، وقد تعهد بالقيام بهذه المهمة عدد من الرفاق المسؤولين، وذلك تمهيداً لنشر الوثيقة في صيغتها الجديدة إما كملحق في "دراسات اشتراكية" وإما في كراس خاص.

- كما تقرر القيام بزيارات لبعض المنطقيات للتعرف على النشاط والمساعدة في تطويره واتخاذ تدابير أجدى لتحسين عمل السكريتاريا والمكتب والصلات بالمكاتب المماثلة، ومراسلة جريدة "نضال الشعب".

- التحضير لندوة القضايا القانونية المتعلقة بالإدارة المحلية وطرق توحيدها، وإعداد ورقة عمل لهذه الندوة، والسعي كي يساعد في أعمال هذه الندوة محامون وقانونيون واختصاصيون، وأن ينشر عن هذه الندوة، وتنشر وثائقها في مجلة "دراسات اشتراكية".

أما ثاني هذين الاجتماعين فقد عقد يوم الجمعة في الثامن من أيار، وقد كرس للبحث في قضايا الجبهة الوطنية التقدمية، أي للبحث في اقتراحاتنا لتعديلات تدخل على الميثاق والنظام الأساسي، ومن أجل تحسين آلية عمل الجبهة (قيادةً، وفروعاً، وشعباً جبهوية)، ولتحسين آلية عمل مكاتب الجبهة وإصدار وثيقة جديدة حول الجبهة تعتمد

الوثيقة السابقة وتدققها وتطورها، وكذلك تكلف بعض الرفاق للقيام بهذه المهمة ونأمل أن يتم ذلك.

طبعاً لقد كان من المقرر أن يعقد مثل هذا الاجتماع في 17 تموز ولكننا اضطررنا إلى التعجيل فيه بعد خطاب الرئيس في جلسة القسم المعروفة، والتي أعلن فيها أنه ستجري قريباً اجتماعات على أعلى مستوى للبحث في سبيل تطوير الجبهة.

ومما نرى مفيداً توضيحه أن الإعداد لمثل هذا الاجتماع قديم، ففي جميع الرسائل التي وجهناها إلى جميع اللجان المنطقية أشرنا إلى المواضيع التي سيجري بحثها، سواء في الاجتماع الأول المكرس للإدارة المحلية، أم في الاجتماع الثاني المكرس لقضايا الجبهة، وطلبنا إرسال اقتراحات وتصورات وملاحظات كي نقوم بتصنيفها قبل كل اجتماع ونعرضها على الاجتماع لمناقشتها وإقرار ما ينبغي بشأنها.

لقد كان هذا الاجتماع مفيداً، وقد ساهم فيه ممثلو الكثير من اللجان المنطقية، وصدر عنه عدد من التوصيات، كما نشرت "نضال الشعب" مقالاً حول أعمال الاجتماع الموسع الأول، ونشرت أيضاً مقالاً عن الاجتماع المكرس للجبهة عرضت فيه أهم الأفكار التي تم التوصل إليها. وبقي أن يجري العمل لإعادة صياغة الوثيقة الأولى المكرسة للجبهة فيحذف منها ما ليس ضرورياً، ويجري التمركز فيها على الثوابت والأساسيات، ويشار إلى ما هو ضروري تعديله أو تبديله، وبما يساعد على توطيد الثقة بين أطراف الجبهة ويجعل دورها أكثر فعالية، ويجعل نسيجها أوضح، ويجعلها أكثر ارتباطاً بالقوى والجماهير الوطنية والشعبية والتقدمية.

ونقول الآن: إن الكثير من المقررات والتوصيات التي اتُخذت ما تزال تحتاج إلى عمل جدي للخروج إلى النور. أما أسباب هذا التأخير أو التقصير، فيعود بعضها إلى طبيعة تركيب مكتبنا وسكريتاريا هذا المكتب، ويعود بعضها إلى الصفات الذاتية للأفراد وإلى طبائعهم

الشخصية وظروف عملهم، ويعود بعضها مؤخراً إلى انهماك الجميع ممن هم خارج دمشق في شؤون الانتخابات في لجانهم المنطقية.

والآن، نعتقد أنه من مهامنا الراهنة واللاحقة العمل لتنفيذ ما يلي:

أولاً- لبذل كل الجهد الممكن في سبيل إعداد الوثيقتين الأساسيتين المتعلقتين بالإدارة المحلية والجبهة الوطنية للنشر، والاعتماد في مسائل التثقيف الخاص في هذين المجالين.

ثانياً- بذل كل الإمكانات للإفادة إلى الحد الأقصى من هاتين المؤسستين من أجل تنفيذ اتجاهات الحزب في شتى المجالات وللدفاع عن مطالب الجماهير.

ثالثاً- العمل لتحسين آلية عمل المكتب والسكريتاريا وتحسين العلاقة مع المكاتب المختصة في المناطق، وتحسين النشاط الفكري والدعائي ومكاتبة "نضال الشعب" و"دراسات اشتراكية".

رابعاً- الانطلاق في ذلك كله من مقررات المؤتمر السابع الموحد وتوجهاته، ومن السياسة المقررة في الهيئات القيادية المركزية (اللجنة المركزية ومكتبها السياسي).

خامساً- اتخاذ المواقف المبدئية في معالجة كل الظاهرات والمواقف والتمسك بمبدأ النقد والنقد الذاتي كسلاح للخلاص من النواقص والركود وفي سبيل تحسين العمل على مختلف المستويات.

سادساً- التفكير الجدي بأساليب مبدئية لتحسين تعاوننا مع أحزاب الجبهة عموماً، وحزب البعث خصوصاً، ولتحديد القوى الوطنية والتقدمية الأخرى، وأساليب تعاوننا معها من منطلق توسيع التحالف القائم وتوطيده وحشد كل الطاقات وترسيخ الوحدة الوطنية. وبكلمة أخرى، بالاستناد إلى مقررات المؤتمر السابع الموحد وتوجهاته الحقيقية.

للجبهة أنصارها وخصومها. والنقاشات في حزبنا، ولدى الآخرين، حول مسألة الجبهة بالمجرد وبالملموس قديمة، تعود إلى أواسط الثلاثينيات منذ بادرنا إلى طرح فكرة أو مفهوم الجبهة الوطنية أو الشعبية. وقد ازدادت هذه النقاشات حدة منذ العمل لإقامة الجبهة الراهنة وهي ستستمر طويلاً طويلا. ولكننا كما قلنا لن نجعل من هذا الاجتماع ندوة لمثل هذه المناقشة دائماً.

سنسعى كي نخرج منه بتحديد الاتجاهات العامة لاقتراحاتنا حول تعديل ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي، وحول تطوير الجبهة وتحسين آلية عملها، كل ذلك بالانطلاق كما قلنا من توجهات المؤتمر السابع الموحد وقراراته وتوصياته.

وبالمناسبة نود تأكيد أمرين أساسيين:

الأول- إننا أمام مهمة ملموسة هي مهمة تطوير الجبهة، وتطوير آلية عملها، ولأن الذين سنتحاور معهم حول هذه المسألة نعرفهم جيداً، ونعرف مواقفهم جيداً، وهذا يتطلب أول ما يتطلب تقديم اقتراحات ملموسة مبدئية وطموحة كما يقول البعض، ولكن ذات آفاق حقيقية وواقعية في الوقت ذاته كما نعتقد.

وإننا أمام عملية تطوير وتجديد وليس أمام عملية إعادة بناء أو نسف بناء قائم دون أن تتوفر شروط بديله الأفضل. أو أمام عملية مغادرة المركب الذي يؤكد البعض أنه يغرق، وإننا ننطلق في بحث هذه المهمة الملحة من المؤتمر السابع الموحد هذا المؤتمر الذي سنحتفل بذكراه الأولى قريباً جداً والذي عد الجبهة إنجازاً ينبغي التمسك به والعمل في الوقت ذاته لتطوير هذه الجبهة وتخليصها من النواقص في عملها.

وإننا ينبغي أن نعمل جميعاً كي تتوحد الإرادة والعمل في الحزب كله من القمة إلى القاعدة، وخصوصاً في الهيئات القيادية على مختلف المستويات من أجل تنفيذ قرارات المؤتمر السابع الموحد وتوجهاته وتوصياته. ولا نعتقد أن مثل هذه القاعدة تتعارض مع مفهوم الديمقراطية أو مع حرية الرأي وتعود الآراء في الحزب وبالفعل هل يمكن للحزب أن يكون أداة للتغيير أو التأثير إذا كانت الديمقراطية وكانت تعددية الآراء من العوامل الكابحة لتحقيق وحدة الإرادة والعمل؟

والثاني- هو أهمية وضرورة أن يقوم المكتب السياسي خصوصاً مستنداً في ذلك إلى المؤتمر السابع الموحد، وتوصيات وتوجهات اجتماعنا الحالي والمستندة إلى هذا المؤتمر أيضاً بمتابعة وإدارة المناقشات التي ستجري في مكتب التنسيق حول مسألة تطوير الجبهة.

وهو أهمية وضرورة أن تخرج عن هذا الاجتماع توصية تقول إن ملخص الأفكار الأساسية لمناقشاتنا الرسمية حول هذه المسألة ينبغي أن تنطلق من الاتجاهات التالية:

- تعديل الميثاق بما يتفق مع التطورات التي تمت في سورية والمنطقة والعالم، والتركيز على التوسع بموضوع التعددية السياسية، وإلغاء العبارات المتعلقة بالتنظيم الموحد، والتشديد على الديمقراطية ودولة القانون... إلخ.

- حذف الفقرة المتعلقة بالطلاب.

- التوسع في الحديث عن أهمية كسب جميع القوى الوطنية، القوى التقدمية، والديمقراطية، والقوى الدينية المستنيرة وجماهير المؤمنين.

- التركيز على الثوابت الواردة في الميثاق، كالنضال ضد الإمبريالية والصهيونية ومن أجل الوحدة العربية والتقدم والاشتراكية ومن أجل السلام.

- ومع تأكيد التعددية الاقتصادية، تأكيد ضرورة الدفاع عن القطاع العام (قطاع الدولة) والعمل لإصلاحه وإطلاق كامل إمكاناته.

أما الدخول في التفاصيل فليس مفيداً ولا واقعياً، وكما قلنا فالأطراف المتناقشة عديدة، ولا بد من الوصول إلى الأشياء المشتركة والمستندة إلى المبادئ والقواسم الموحدة.

طبعاً من الواضح أنه لا يحق لأحد فرداً كان أو هيئة أن ينطلق في أبحاثه ومناقشاته مع الأطراف الأخرى الجبهوية عموماً، ومع حزب البعث العربي الاشتراكي خصوصاً، من مطالب الحد الأدنى بل من المطالب المبدئية الواجب الانطلاق منها، ولكن هذا لا ينبغي أن يجعلنا نتصور الآخرين أغبياء، ثم نحن لسنا وحدنا في الجبهة، والقول فيها معروف، وظروف إقامة الجبهة معروفة، وظروف اليوم ومتغيراته وانعكاساته علينا معروفة، وتجارب الآخرين داخلياً وخارجياً معروفة، وعلينا أن تكون حساباتنا علمية دقيقة وممحصة ومدروسة جيداً، وبجدية.

إن اقتراحاتنا للتعديل والتطوير المتعلقة سواء بميثاق الجبهة أو بنظامها الأساسي وآلية عملها ينبغي أن تظل فيما نعتقد داخلية، أما ما يكتب وينشر علناً فينبغي أن يظل في إطار التوجهات العامة لعوامل كثيرة:

1- لأننا نريد عنباً وليس قتل الناطور.

2- لأن محاولة الضغط الخارجي في فترة المحاورة والمناقشة قد يعطي عكس ما نريد، وقد يكون له انعكاساته السلبية على المسألة التي نبحثها.

لكل هذه العوامل والأسباب، فإن مكتبنا بالاتفاق مع المكتب السياسي سوف يتقدم عشية اجتماع اللجنة المركزية القادم باقتراحات عامة غير نهائية وغير تفصيلية، حول قضايا تعديل الميثاق والنظام الأساسي وتدقيقهما وحول آلية العمل. وهي اقتراحات تستهدف قدر

المستطاع إلغاء كل شكل من أشكال التمييز الواقع على أحزاب الجبهة في العمل بين الطلاب وبالنسبة للانتساب إلى دور المعلمين والعديد من الوظائف، كما تستهدف إلغاء صورة الأحزاب المشاركة القادرة على التأثير والتي يتساوى أعضاؤها جميعاً أمام الدستور والقانون، وتحويل صحافة الأحزاب من صحافة موسمية إلى صحافة دورية، ومن صحافة غير كاملة العلنية إلى صحافة كاملة العلنية، تستند إلى قانون صحافة واضح وعصري وديمقراطي.

طبعاً قد يقول البعض ونحن معهم تماماً، ولكن وثائق المؤتمر السابع الموحد قد تناولت أموراً أخرى كثيرة وهامة غير أمور الجبهة، كالديمقراطية، واحترام الدستور، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية، وهي كلها تحتاج إلى أن تبحثها في اجتماعات خاصة جميع الهيئات القيادية للحزب، وأن يعمل الحزب كله من القمة إلى القاعدة، لتجسيدها ولو تدريجياً في الحياة.

ولكن الواضح تماماً أنه رغم الترابط بأشكاله المختلفة بين جميع هذه القضايا، ورغم أن حل قضية ما من هذه القضايا سيساعد في حل القضايا الأخرى، إلا أننا الآن أمام قضية محددة موضوعة على جدول أعمال الاجتماع هي قضية تطوير الجبهة الوطنية ميثاقاً ونظاماً أساسياً وآلية عمل، ولا يصح ولا يحق لنا أن نغرق النقاش حولها بمناقشة قضايا أخرى أية كانت هذه القضايا. وإننا لواثقون بأن هذا هو ما سوف نتمسك به جميعاً، ولأن هذا هو الطريق الأسلم لتحديد أهدافنا الملموسة الممكن والواجب النضال لتحقيقها.

انطلاقاً من كل ما ذكر آنفاً يتقدم مكتبنا بالاتفاق مع المكتب السياسي بالاتجاهات العامة لاقتراحاته التي يرى من المفيد الارتكاز إليها والنضال في سبيلها في اجتماعات مكتب التنسيق المكرسة لقضايا تطوير الجبهة.

في عوامل التغيير والتعديل والتطوير

- **المتغيرات الدولية وشروط مجابهة الظروف الجديدة.**
- **تجربة العقدين المنصرمين من العمل الجبهوي في سورية.**
- **أولوية الاعتماد على الذات ثم التضامن العربي والإسلامي فالعالمي.**

في المنطلقات

- المبادئ والأهداف الأساسية الاستراتيجية المنصوص عليها في الميثاق تبقى هي المرتكز. أما التعديل أو التدقيق فيتناول الأولويات والتفاصيل والشكل، وإلغاء ما يؤدي إلى التمييز بين الأعضاء المنتمين إلى أحزاب الجبهة كلها.

في المقدمة

- يمكن مع الإبقاء على المقدمة تدقيق بعض الأفكار فيها. مثلاً تدقيق الأفكار المتعلقة ببدايات النهضة العربية وأشكال تجليها ومدارسها. وينبغي، كما نعتقد، تأكيد أهمية الحركات النهضوية وأهمية المدرسة القومية التقدمية في سورية، وتحديداً حزب البعث العربي الاشتراكي، وتأكيد الدور الوطني والقومي والتقدمي للأحزاب الأخرى المكونة للجبهة ووجود قواسم مشتركة موضوعية فكرية وسياسية وكفاحية بين هذه الأحزاب وحزب البعث، مما سهل إقامة الجبهة فيما بينها.

في الصفحة الخامسة من الميثاق

لا بد من حذف الأسطر التالية: الرابع والخامس والسادس، والاستعاضة عنها بما يلي تقريباً:

"...هادفين أن تكون هذه الجبهة القائمة على العلاقات الرفاقية بين أحزابها كأحزاب مشاركة، دليلاً على التعددية الحزبية والسياسية، وعلى التنوع في الآراء وحتى الإيديولوجيات، والوحدة في العمل".

أما الفقرة الثانية في الصفحة الخامسة ذاتها فهي أيضاً بحاجة إلى تعديل أو تدقيق (مثلاً: هل نحن الآن ملزمون بالقول إننا فصائل الثورة العربية... إلخ؟ إن جوهر هذه الأفكار يمكن أن يصاغ على نحو آخر أكثر واقعية.

وأما في الصفحات التالية السادسة والسابعة فمن الضروري مع تأكيد الدور الخاص لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، الإشارة أيضاً إلى دور الأحزاب الأخرى. وهو ما سيقنع أعضاء هذه الأحزاب أن أحزابهم شريكة لا رديفة، وأنهم مواطنون متساوون مع الآخرين بغض النظر عن المواقع الحزبية.

ولا بد من الإشارة في هذه الصفحات إلى وجود قوى وحركات أخرى غير منضوية تحت لواء الجبهة، ومع ذلك فهي وطنية معادية للإمبريالية والصهيونية. ولا بد من الإشارة إلى الجماهير المؤمنة ودورها. ثم ما هو الموقف من القوى الكردية، ومن القوميين السوريين مثلاً؟

في مهمات الجبهة

- يمكن إبراز قضية الاعتماد على الذات، والاستخدام العقلاني للموارد العامة والخاصة وحماية البيئة والحفاظ على ثروات البلاد وزيادتها.

- في الصفحة السابعة: هل من ضرورة للإبقاء على شعار "اقتصاد الحرب"؟

- في الصفحة 11 تحذف الفقرة الثامنة (حول الاتجاه نحو إقامة التنظيم السياسي الواحد) وبفقرة بديلة تأكيد التعددية السياسية القائمة والتدرج بها وصولاً إليها بمعناها العصري الديمقراطي، أي بمعنى السماح للرأي الآخر بالتعبير عن نفسه في إطار احترام الدستور واعتماد الحوار بعيداً عن العنف واستغلال الدين لأغراض سياسية، وبالاستناد إلى قانون الأحزاب.

- وفي الصفحة 11 تحذف الفقرة التاسعة المتعلقة بحظر العمل بالنسبة لأحزاب الجبهة بين الطلاب.

أما ما يتعلق بالجيش فمن المفيد كذلك تأكيد طابعه الوطني وحماية وحدته ودوره القومي، كل ذلك مع التركيز على تحديثه وعصرنته... إلخ.

في المهمات على الصعيد القومي

تدقيق ما ورد في الصفحات 12 و13 و14 و15 بما يزيل ما لم يعد ضرورياً، أو ما لم يعد دقيقاً، تأكيد الوحدة هدفاً استراتيجياً، والتشديد الآن:

- على التضامن العربي.
- على تفعيل الجامعة العربية ومؤسساتها.
- على التكامل الاقتصادي.
- على الأمن المائي وتحقيق الأمن الغذائي العربي.

إذن الانطلاق من أن الهدف الاستراتيجي هو الوحدة العربية، ومن أن الوصول إلى هذا الهدف يتم عبر مراحل متدرجة وبأشكال مختلفة على أساس ديمقراطي.

- في الصفحة 13 هناك مبالغة في الفقرة المتعلقة بالنفط، وهي لم تعد واقعية أو مقبولة قطرياً وقومياً، وحتى دولياً. الثروة النفطية في كل قطر عربي هي ثروته دون شك، وعليه الإفادة منها إلى الحد الأقصى لتنمية القطر، ولكن الالتزام العربي يقتضي تخصيص مبالغ أو نسب تقدم لصندوق مشترك... إلخ.

وبكلمة، فإن الثروات النفطية العربية ينبغي أن تكون قبل كل شيء مصدر رخاء للدول النفطية وللعرب، ومصدر علاقات وثيقة مع

العالم، ولا يصح لهذه الثروات أن تتحكم بها الاحتكارات الدولية وتستخدمها في مصالحها الأنانية.

حول القضية الفلسطينية

هذه القضية تستفرد الصفحتين 14 و15، فهل نبقي الفقرات هنا كما هي أم ندخل عليها التعديل اللازم؟ هنا يمكن أن نتحدث عن الحقوق بشكل جديد وبأسلوب آخر.

نقول: بضرورة حشد الطاقات والجهود لبلوغ الحقوق القومية المقدسة للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه وندين الصهيونية ومشاريعها التوسعية. ونقول: وإلى أن نصل إلى تحقيق هذا الهدف الذي لا يصح التفريط فيه، نعمل مع كل القوى العربية لدعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل كذا وكذا، ونلفت الانتباه إلى أهمية دعم الانتفاضة.

ثم لماذا الإصرار على أننا سنحدد علاقاتنا وتعاوننا مع الدول على أساس موقفها من القضية الفلسطينية؟

في المهمات على الصعيد الدولي

الوضع الآن تغير جذرياً عن الوضع الذي أقيمت فيه الجبهة الوطنية. نشير إلى هذه الحقيقة الموضوعية وإلى التفاعلات الجارية.

- ونحذف الفقرة الثانية التي تقول: وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي.

- نتوسع في الفقرة الثالثة ونقول بأهمية توسيع وترسيخ علاقات الصداقة بالدول الإسلامية ودول عدم الانحياز وبالدول الاشتراكية الصديقة.

ونرى أن يكتب شيء يتعلق بعلاقاتنا بالدول المستقلة (الكومنولث)، تاريخ هذه العلاقات وحرصنا على استمرارها لمنفعة الجميع.

نؤكد تمسكنا بالشرعية الدولية ممثلة بهيئة الأمم المتحدة، وبميثاقها، وعزمنا على النضال ضد كل محاولات الهيمنة على هذه الهيئة وتفريغ الشرعية من محتواها الحقيقي. وبكلمة، إننا نتمسك بالأمم المتحدة وبميثاقها وبالأهداف المنصوص عليها فيه وبقيمه الأساسية، ونناضل لتحقيقها في الحياة.

في التعديلات والتدقيقات حول النظام الأساسي

حول المبادئ العامة

*) إدخال تعديل على المادة الثالثة بحيث تصبح:

تتألف الجبهة على أساس التعددية السياسية من القوى والأحزاب التالية:

1- حزب البعث العربي الاشتراكي.
2- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي.
3- الحزب الشيوعي السوري (الموحد).
4- الحزب الشيوعي السوري.
5- حزب الوحدويين الاشتراكيين.
6- الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي.
7- حركة الاشتراكيين العرب.

ومن رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ممثلاً للاتحاد، ورئيس الاتحاد العام للفلاحين ممثلاً للاتحاد.

*) يضاف إلى نهاية المادة الرابعة: "ويحق لكل حزب من أحزاب الجبهة فتح مقرات خاصة به".

*) تُصبح المادة الخامسة:

- وتمارس أطراف الجبهة نشاطها السياسي العام في إطار الجبهة، وتتوجه إلى الجماهير بتوجهات موحدة. ويحق للجبهة إصدار صحيفة تنطق باسمها، كما يحق لها إصدار النشرات والتعاميم والمطبوعات.

- وفي إطار نشاطها المستقل في مجالاتها ومنظماتها الخاصة وبين الجماهير كل ذلك على أساس من الحرية والاستقلالية والمسؤولية، وبالانطلاق من برامجها المقررة في مؤتمراتها ومن هيئاتها القيادية المسؤولة ومن القواسم المشتركة المنصوص عليها في ميثاق الجبهة.

في مؤسسات الجبهة

- المادة السابعة يضاف إليها فقرتان جديدتان هما:

4- الشعب الجبهوية في المحافظات والمناطق.

5- اللجان الجبهوية في القرى والمزارع وفي الأحياء في المدن.

- المادة الثامنة، وتصبح كما يلي:

"تتشكل القيادة المركزية للجبهة من رئيس ومن سبعة وعشرين عضواً، منهم خمسة عشر عضواً بينهم رئيس الاتحاد العام للنقابات ورئيس الاتحاد العام للفلاحين يمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي، واثنا عشر عضواً يمثلون أطراف الجبهة بنسبة ممثلين لكل حزب أحدهما الأمين العام للحزب حكماً..".

وإذا وجد أن العدد أصبح كبيراً أو غير ممكن، فيمكن أن تصبح المادة الثامنة كما يلي:

"تتكون القيادة المركزية للجبهة من الرئيس ومن ثلاثة عشر عضواً، سبعة منهم يمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي، وستة عن باقي أطراف الجبهة على أن يكون ممثل كل حزب هو الأمين العام حكماً، ومن رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال ممثلاً للاتحاد، ورئيس الاتحاد العام للفلاحين ممثلاً للاتحاد".

حول التطوير في مجال آلية عمل الجبهة

بنتيجة التجربة العملية خلال العقدين المنصرمين نقترح التعديلات التالية:

1- تعقد الاجتماعات برئاسة السيد الرئيس مرة كل ثلاثة أشهر، وعندما يرى ضرورة لذلك. وتعقد الاجتماعات العادية مرة كل شهر برئاسة السيد نائب الرئيس وحضور من ترى القيادة ضرورة حضوره، وكذلك عندما تدعو الحاجة.

وفي جميع الأحوال يجري التبايغ بجدول عمل الاجتماعات مسبقاً، وتعقد مكاتب القيادة المركزية اجتماعاتها الدورية على نحو منتظم، ويُحضَّر لها تحضيراً جدياً ومفيداً.

2- العلاقات بين القيادة المركزية وفروع الجبهة ينبغي أن تكون وثيقة وبعيدة عن الشكلانية، وتتم هذه العلاقات عبر المراسلات واللقاءات سواء في المركز أم مع الفروع.

لقاءات القيادة المركزية مع الفروع يمكن أن تتم مرة على الأقل كل سنة، أما زيارات وفود من القيادة المركزية إلى الفروع واللقاءات مع الشعب واللجان الجبهوية فتتم وفق الحاجة.

3- في اجتماعات الفروع وعلاقتها مع الشعب ومع القيادة:

- تطبيق النظام الأساسي المتعلق بعمل فروع الجبهة ووضع نظام عمل خاص بها.

- تنشيط لقاءات الفروع مع الشعب الجبهوية، واستكمال تشكيل هذه الشعب، ومدها إلى مختلف المناطق، وتحسين الصلة بالأوساط الشعبية المختلفة في جميع الأحوال.

- مراسلة القيادة المركزية بشكل منتظم ودوري عن جوهر النشاط الجاري ومحتوى القضايا المثارة أو المبحوثة في الاجتماعات واللقاءات.

4- حول بعض المسائل الفنية والعملية:

آ) العمل وفق خطة مدروسة ومتدرجة من أجل إيجاد مقرات خاصة للجبهة في مراكز المحافظات مستقلة عن مقرات الأحزاب.

ب) ينبغي أن يتمثل كل حزب في فرع الجبهة الوطنية حكماً بأمين فرع أو أمين لجنة المنطقية، على أن يكون هذا الممثل متفرغاً للعمل.

ج) تأمين سيارة سياحية صغيرة مع حاجاتها الضرورية من الوقود لكل من يمثل حزبه في هذا الفرع وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة.

5- حول صحافة الأحزاب:

تحويل صحافة الأحزاب ومجلاتها من صحافة نصف سرية أو داخلية إلى صحافة علنية تعمل وفقاً لقانون عصري ديمقراطي للصحافة، وتأمين حاجتها من الورق إما كمساعدة وإما بسعر الكلفة.

6- قضايا متفرقة وأساسية:

1)- إدخال مادة جديدة إلى النظام الأساسي توجب عقد مؤتمرات سنوية أو دورية (كل سنتين مثلاً) للجبهة على أن يتكون هذا المؤتمر حكماً من:

- أعضاء القيادة المركزية.

- أعضاء قيادات الفروع في المحافظات.

- أعضاء المكاتب التنفيذية لاتحاد العمال واتحاد الفلاحين واتحاد الحرفيين والاتحاد النسائي والاتحاد الوطني لطلبة سورية ونقابة المعلمين ونقابة المهندسين الزراعيين والنقابات المهنية المختلفة.

- من الوزراء ممثلي أحزاب الجبهة وعدد من الوزراء المعنيين. ومن شخصيات علمية ودينية واجتماعية ومن بعض أبطال الإنتاج والمبدعين... إلخ.

- ويمكن للقيادة المركزية أن تدعو ضيوفاً من البلدان العربية الشقيقة ومن البلدان والأحزاب الصديقة.

الجبهة الوطنية التقدمية والتعددية السياسية
في القطر العربي السوري[16]

الحزب الشيوعي السوري

طُرح على الحزب الشيوعي السوري جملة من الأسئلة المتعلقة بالجبهة الوطنية، ومجلس الشعب، والإدارة المحلية، ومفهوم الديمقراطية الشعبية. وقد أجاب الرفيق دانيال نعمة ممثل الحزب الشيوعي السوري في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية بما يلي:

الأسئلة المطروحة هامة، والإجابة التفصيلية عليها مفيدة. ومع ذلك، أرى أن أحصر الجواب في موضوع واحد هو موضوع الجبهة الوطنية التقدمية، والعمل القائم على أسس جبهوية، ففي ذلك اختصار للوقت، وتوفير جهد على القارئ، وتركيز على الأساس. ولكن قبل أن أفعل، أود الإشارة إلى أمرين هامين:

أولهما- أن النضال في سبيل الجبهة الوطنية، ثم الجبهة الوطنية التقدمية، هو نضال قديم، يعود تاريخه إلى أواسط الثلاثينيات من هذا القرن.

وثانيهما- أن السيد حافظ الأسد، قد جسّد بعد الحركة التصحيحية، التي قادها في السادس عشر من تشرين الثاني لعام 1970، فكرة الجبهة الوطنية التقدمية في الحياة، وحوّلها إلى واقع ملموس، وكرّسها في دستور البلاد. وهذا، دون ريب، مأثرة كبيرة للسيد الرئيس، نطمح إلى أن يضيف إليها مأثرة جديدة تقوم على تطوير هذه الجبهة فكراً وسياسة وممارسة، وبما تقتضيه تجربة السنوات المنصرمة ومتطلبات المتغيرات الجارية في العالم، وبما يساهم أكثر في

---

[16]) فصل من كتاب عن الجبهة الوطنية التقدمية أعده الأستاذ يوسف مريش ونشره في عام 1993.

رص الصفوف، وتمتين الوحدة الوطنية وترسيخ نهج البلاد المعادي للإمبريالية والصهيونية، ويدفع بمسيرتها التقدمية إلى الأمام.

ثم قال الرفيق نعمة:

لقد عدَّ حزبنا قيام الجبهة الوطنية التقدمية في آذار عام **1972**، وهي الجبهة التي ساهم في صياغة وإعداد ميثاقها ونظامها الأساسي، إنجازاً كبيراً وحدثاً إيجابياً هاماً، وتلبية ضرورية لتطور البلاد، وصيغة متقدمة، وإن تكن غير كافية للوحدة الوطنية في تلك الظروف.

ولكن تجربة السنوات المنصرمة، والتطورات في الأوضاع الداخلية والعربية، وكذلك المتغيرات العالمية، وبضمنها خصوصاً تلك التي جرت وتجري في العديد من بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي، إن هذا كله يطرح بإلحاح مهمة تطوير الجبهة الوطنية التقدمية وكل أشكال العمل الجبهوي في سورية، والارتقاء بها إلى مستويات أعلى.

إن مثل هذه المهمة تقتضيها:

- ضرورة الاعتماد على الذات والنضال في سبيل تحرير الأراضي العربية المحتلة (الجولان والضفة والقطاع والقدس وجنوب لبنان).
- ضرورات التصدي بالاعتماد على كل القوى الوطنية والتقدمية على اختلاف مواقعها الحالية، وسواء أكانت داخل الجبهة أم خارجها، لمساعي الهيمنة الإمبريالية الأمريكية ومؤامرات الصهيونية العالمية وأخطار الهجرة اليهودية ومطامع إسرائيل التوسعية وسياستها العدوانية.
- المشاكل المرتبطة بالتنمية الاقتصادية وحل المسائل الاجتماعية وتامين مطالب الجماهير الشعبية التنموية والمعاشية والروحية.

- ضرورات العمل لإحداث أوسع انفراج داخلي وتحقيق أوسع وحدة وطنية وشعبية، تُوحّد في تيار واحد جهود كل الطبقات الوطنية والمنتجة وكل التيارات القومية واليسارية والدينية المستنيرة.

- دعم نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه المشروعة وإقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض وطنه فلسطين.

- النضال من أجل أوسع تضامن عربي رسمي وشعبي وفي سبيل الوحدة العربية.

- النضال من أجل احترام الشرعية الدولية وفي سبيل نزع السلاح وصيانة السلام العالمي.

إن تحقيق هذه المهمة، أي مهمة تطوير الجبهة بنجاح، يحتاج إلى جهود مشتركة وجملة من التدابير، أبرزها: الانطلاق من الوثائق الأساسية للجبهة، ومد العمل الجبهوي إلى الأحياء والقرى والمعامل، وإلغاء الحظر على حق الأحزاب الجبهوية بالعمل بين الطلاب، ووقف المضايقات الأمنية، والانطلاق في التعاون بين أحزاب الجبهة من الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة ومن حق هذه الأحزاب في العمل بين الجماهير وإصدار صحافتها رسمياً وتوزيعها في أوساط الشعب علانية، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى جعل مؤسسات الجبهة مؤسسات شبه شكلية في أحيان كثيرة.

إن توسيع الديمقراطية، وإصدار قانون للأحزاب يستند إلى الدستور ويحدد مفهوم التعددية السياسية، وبما يوفر حق العمل ليس فقط للأحزاب الجبهوية وإنما لكل القوى التي تعلن احترامها للديمقراطية والتقيد بالعمل الدستوري وفي إطار القوانين وبعيداً عن كل نزعة للإرهاب أو العنف. إن السير في مثل هذا الاتجاه، سيؤدي إلى تشديد التلاحم بين أطراف الجبهة الوطنية التقدمية، وتعميق الثقة الشعبية بهذه الجبهة، وتحويلها إلى مؤسسة ذات نفوذ جماهيري، وهو

سيمكنها من أن تلعب دوراً أكبر في ترسيخ الوحدة الوطنية واستنهاض الطاقات الشعبية.

إن حزبنا الشيوعي السوري المؤمن بالتحالف الجبهوي، الحريص على التعاون الحقيقي بين قوى مختلفة توحّد فيما بينها قواسم مشتركة وأساسية متفق عليها، يؤكد اليوم أيضاً أنه يرى الوحدة في التعددية والتنوع، وأنه يُعد تحالفه مع أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وفي المقدمة منها حزب البعث العربي الاشتراكي تحالفاً استراتيجياً. وهو سيبذل جهده جنباً إلى جنب مع كل هذه الأحزاب من أجل تحقيق مهمة تطوير الجبهة الوطنية التقدمية، والتعاون فيما بينها وبين سائر القوى الوطنية والتقدمية الأخرى الموجودة في البلاد. فكل أشكال العمل الجبهوي في مصلحة البلاد وتطورها وتقدمها.

ثم أضاف الرفيق نعمة:

إذن هذا هو مفهومنا للجبهة الوطنية التقدمية، وهذه هي نظرتنا لسبل تطويرها. ولأننا ننطلق من مثل هذا المفهوم، لذلك فنحن نسعى كي تكون مساهمتنا أكبر في جميع المؤسسات والمنظمات والهيئات التي تستند في عملها أساساً إلى أساليب العمل الجبهوي، كما في مجلس الشعب والإدارة المحلية والنقابات العمالية والجمعيات الفلاحية وفي المنظمات المهنية والاتحادات الطلابية. ولذلك نحن نطالب بالابتعاد أكثر فأكثر عن الأساليب الإدارية، والاقتراب أكثر فأكثر من الأساليب الديمقراطية في عمل هذه المؤسسات والمنظمات والهيئات. وبهذا نكون قد اقتربنا أكثر من المفهوم الحقيقي وليس الشكلاني للديمقراطية الشعبية، لمفهوم الديمقراطية لكل الشعب والاعتماد بالدرجة الأولى على الشعب. وإننا لنعتقد أن هذا طموح مشروع وقابل للتحقيق في الحياة.

الأحزاب السورية من صراعها مع نفسها ومع السلطة إلى الوفاق الوطني[17])

الأستاذ دانيال نعمة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري وعضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ممثلاً للحزب منذ تأسيس الجبهة عام 1972. رغم أنه تجاوز السبعين من عمره، إلا أنه ما يزال يتمتع بقدر كبير من النشاط والحيوية.

كان عضواً نشطاً في الحركة الطلابية والنضال ضد الاحتلال الفرنسي. خريج كلية الحقوق من جامعة دمشق (1949)، وعمل في التدريس (1945-1951)، وعمل في الحقل الصحفي (محرراً في جريدة النور)، واعتقل زمن دكتاتورية أديب الشيشكلي. وفيما يلي الأسئلة وأجوبة الأستاذ دانيال:

*** كيف كانت حالة الأحزاب السورية في الفترة من عام 1963 إلى عام 1970، وكيف كانت حالة سورية في ظل الصراع السياسي قبل الحركة التصحيحية؟**

**** مع أن السؤال محدد، إلا أن الإجابة الدقيقة عليه تقتضي قبل ذلك القول:**

أولاً- إن الحياة الحزبية في سورية بمفهومها الحديث قديمة، ولها تقاليدها. فقد تشكلت فيها، ونمت خلال عقود، أحزاب عديدة وطنية وتقدمية وقومية، يسارية ويمينية، علمانية ودينية... إلخ. وقد فشلت

---

17) حديث نشر في جريدة (الشعب) الجزائرية يوم الخميس بتاريخ 28 كانون الأول (ديسمبر) 1995.

جميع المحاولات، أياً كان شكلها أو القائمون بها لتخطي هذا الواقع الموضوعي.

ثانياً- إن الفترة من 1963 إلى 1970 ينبغي تقسيمها على الأقل إلى مرحلتين: مرحلة (1963-1965)، ومرحلة (1965-1970) إلى حين قيام الحركة التصحيحية.

ففي الفترة الأولى، كان هناك تحالف بعثي ناصري استمر إلى أواسط تموز (يوليو) 1963، وانتهى بانهيار هذا التحالف وخروج الناصريين منه. وفي الوقت ذاته، كان هنالك صراع بين البعث وبين سائر الأحزاب الأخرى من تقدمية ورجعية، هذا بغض النظر عن أساليب الصراع وأشكاله بينه وبين كل واحد منها. على سبيل المثال، دخل الحزب الشيوعي السوري مجدداً مرحلة العمل السري، وحُرم بعض قادته من الحقوق السياسية، واستشهد له رفيق تحت التعذيب.

وجرت في هذه الفترة محاولات لإقامة جبهة في مواجهة حكم البعث اشترك فيها الحزب الشيوعي السوري، والحزب الاشتراكي العربي بقيادة أكرم الحوراني، والعديد من الشخصيات الوطنية والتقدمية واليسارية. وكادت هذه المحاولات تصل إلى غايتها لولا الخلاف بين الحزب الشيوعي وأكرم الحوراني على الموقف من البعث. فقد كان الحزب الشيوعي السوري يرى أن تكون هذه الجبهة مفتوحة للجناح اليساري في حزب البعث، بينما كان الحوراني يريدها جبهة بمعزل عن أي طرف من أطراف البعث، وأصرّ كل من الطرفين على موقفه، إلى أن كانت تدابير التأميم التي أعلنها البعث في أواخر عام 1964 وأوائل عام 1965.

ففي هذا الوقت، أعلن أكرم الحوراني موافقته على نص ميثاق الجبهة المقترح، بينما عدل الحزب الشيوعي السوري موقفه مطالباً باتخاذ موقف التأييد للتدابير المعلنة وإعادة النظر في ميثاق الجبهة، بحيث يدعى البعث كله للبحث فيه والمشاركة بإقراره.

وبالفعل، فقد قامت قيادة الحزب الشيوعي السوري والمركز السوري تحديداً (فيصل، بكري، عبد الصمد، نعمة)، فخالد بكداش كان في موسكو يومذاك، بإصدار بيان تعلن فيه دعم الحزب لهذه التدابير. ورافق ذلك قرار بالخروج إلى العلنية دون أي ترقب وانتظار. وكان ذلك استناداً لتجربة الحزب التاريخية في الموقف من قرارات تموز (يوليو) لعام 1961. وفتح هذا اللقاءات بين الشيوعيين والبعثيين، بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي. ولكن هذه اللقاءات لم تكن من وجهة نظر البعث لقاءات بين حزب وحزب، وإنما بين حزب وعناصر تقدمية، بين حزب وممثلي فئات تقدمية من المجتمع (عناصر تقدمية). والأمر ذاته كان بالنسبة إلى الآخرين أيضاً. وعلى هذا الأساس تشكل المجلس الوطني المكون من 95 عضواً بموجب القانون الخاص رقم (1) الصادر بتاريخ 1965/8/23، وقد مُثّل فيه الحزب الشيوعي السوري (الشيوعيون السوريون) برفيقين هما: الدكتورة نجاح ساعاتي، والمحامي سميح عطية.

أما بعد حركة 23 شباط (فبراير) 1966، التي أدت إلى تغييرات جدية في قيادة البعث وتوجهاته، فقد تشكلت حكومة جديدة تمثل فيها الحزب الشيوعي السوري بوزير هو الرفيق سميح عطية، وكان أول وزير شيوعي في سورية. وقد أسندت إليه وزارة المواصلات، وهي الوزارة التي ما زالت تسند للشيوعيين في كل وزارة جديدة.

وأدى هذا كله إلى المزيد من التقارب بين الأحزاب الوطنية والتقدمية والديمقراطية، بين الأحزاب اليسارية، بين القوميين والتقدميين والماركسيين والمستنيرين... إلخ. ولكن الصراعات مع القوى اليمينية والأصولية استمرت على حدتها، والتلاحم لم يتحقق على المستوى المطلوب بين التقدميين على اختلاف مدارسهم. وكان نتيجة للتآمر الاستعماري الصهيوني العلني والخفي، هذا التآمر الذي لن ينتهي إلا بانتهاء الاستعمار والصهيونية، ولرواسب الماضي،

ولهزيمة حزيران (يونيو)، ولبعض الأحداث على الساحة العربية كأيلول (سبتمبر) الأسود في الأردن، وللصراعات الطبقية الخفية والعلنية خاصة. ومهد ذلك لقيام الحركة التصحيحية صبيحة السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1970، هذه الحركة التي قادها الرئيس حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية.

انقلاب في التفكير السياسي

* منذ 25 سنة وضع الأسد حداً للصراع بين الأحزاب والصراع على السلطة (الصراع الحزبي والصراع الذي كان قائماً بين المجموعات العسكرية)، وحدث شبه انقلاب في التفكير السياسي لكل الأحزاب السورية وبضمنها حزب البعث الذي كان ينفرد بالسلطة وحده. وهذا الانقلاب في التفكير السياسي (أحزاباً وسلطة) هو الذي أدى أو ساعد على ميلاد الجبهة الوطنية التقدمية. ماذا حدث حتى يحدث مثل هذا الانقلاب في التفكير السياسي بضرورة الائتلاف بدل الخلاف، والاتفاق بدل الشقاق؟ وهل يعود ذلك إلى قناعة الأحزاب السياسية بأن استمرار حالة التناحر ستؤدي في النهاية إلى الانتحار؟ أم يعود إلى واقعية الرئيس الأسد؟ أو يعود إليهما معاً؟

** قبل الإجابة على هذا السؤال الواسع والهام، أود إبداء بعض الملاحظات:

أولاً- ترى هل السؤال كما هو مطروح دقيق بالقدر الكافي؟ أم أن المقصود به هو الحديث عن الأحزاب التي تتألف منها الجبهة الوطنية التقدمية القائمة حالياً في البلاد، وبعض التنظيمات الممثلة في هذه المؤسسة الجبهوية أو تلك وبضمنها الوزارة ومجلس الشعب... إلخ.

ثانياً- وهل هناك تصور بأن الأحزاب السياسية يمكن أن تتحول إلى مجرد جمعيات خيرية؟ فنحن الشيوعيين لنا مفهومنا الماركسي عن

الأحزاب، فما من حزب يمكن أن يتشكل ويعيش تحقيقاً لرغبات ذاتية، مع ما للمطامح الفردية من دور، وإنما لتحقيق برامج محددة تعكس مصالح فئوية وطبقية محددة، ومصالح وطنية وقومية وحتى إنسانية، وهذه البرامج لا تتحقق إلا عبر مؤسسات السلطة.

ثالثاً- ثم ألسنا جميعاً على علم بأن سورية بلد له موقع جغرافي محدد ومتميز وتاريخ حضاري ونضالي طويل، وهو جزء من وطن عربي مترامي الأطراف، وهو لهذا كله ذو دور إقليمي وعالمي، وهو في مركز الاهتمام الكبير، يؤثر ويتأثر. وعلى الموقف منه، وعلى موقفه المبدئي الثابت يتوقف مصير عملية السلام العادل والشامل في المنطقة.

وبالانطلاق من هذه الملاحظات، يمكن القول بكثير من الثقة، إن القيادة السياسية في سورية وعلى رأسها السيد الرئيس حافظ الأسد، وهو القائد ذو السمات القيادة المتميزة، كان لها الدور الكبير في الاستقرار الذي تنعم به سورية الآن، وفي الذي صارت إليه. فقد أحدثت هذا القيادة بالفعل منذ الحركة التصحيحية الانقلاب الذي تتحدثون عنه في الفكر السياسي لحزب البعث الذي كان منفرداً بالسلطة أولاً، ثم بالنسبة للتفكير السياسي للأحزاب اليسارية أيضاً. فكيف أمكن لمثل هذا الانقلاب، ولنقل لمثل هذا التغيير أو التطور، أن يحدث؟

وفي الجواب على هذا السؤال أو التساؤل، يتجلى دور القائد السياسي حافظ الأسد:

أولاً- لقد استخلص العبرة الأساسية من فشل جميع المحاولات التي قام بها القادة أمثال عبد الناصر مثلاً لتحقيق الوحدة عبر التنظيم السياسي الواحد، أو الحركة السياسية الواحدة.

ثانياً- ولقد أدرك كم كانت كبيرة وخطيرة تلك النتائج المأساوية للصراعات المريرة التي حصلت بين شتى الأحزاب التقدمية، بين الأحزاب الشيوعية والأحزاب القومية كحزب البعث والحركات

الناصرية. فقد كان الخاسر الأوحد فيها حركة التحرر الوطني العربية وكل حزب من هذه الأحزاب، وكان الرابح منها الاستعمار والصهيونية وإسرائيل قبل كل شيء.

ثالثاً- ولقد وجد أن خير وسيلة لتلافي الصراع في المجال السياسي بين القوى الوطنية والتقدمية والديمقراطية في سورية والوصول إلى الصيغة التحالفية الواقعة والممكنة هو:

أ) التوصل إلى برنامج يتضمن القواسم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الوطنية والقومية والدولية، التي تنعكس بهذا الشكل أو ذاك، في برامج الأحزاب العاملة للتحالف الجبهوي.

ب) وترك الحرية لكل قوة من هذه القوى والأحزاب للاحتفاظ بلونها الخاص، وبما يميزها، وبحقها في استقلالية عملها الداخلي والخاص.

وعلى هذا الأساس تم وضع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي، اللذين نوقشا بحرية بين ممثلي الأحزاب المتحالفة لمدة عام، وبما سمح بإعلان قيام الجبهة الوطنية التقدمية في السابع من آذار لعام 1972.

وكان ذلك مأثرة تاريخية للسيد الرئيس حافظ الأسد، وواحداً من أهم إنجازات الحركة التصحيحية. فالجبهة الوطنية التقدمية، والعمل الجبهوي، كانا وما يزالان من بين أهم عوامل تحقيق الوحدة الوطنية ورصها، وبالتالي من أهم عوامل الصمود، ومتابعة مسيرة البناء والتجديد.

ولا يعني هذا بالطبع أن مطامح الأحزاب الجبهوية قد توقفت عند حدودها الحالية. فهذه الأحزاب تطمح إلى دور أكبر في حياة البلاد وإلى إمكانيات أوسع للعمل الجماهيري، ولكن ليس على حساب بعضها، وإنما عبر التعاون المخلص، والوصول إلى الفئات الصامتة أو الواقعة تحت نفوذ قوى غير جبهوية معروفة ومستترة. وفي جميع الأحوال فما

من تنافس أو صراع على السلطة بين الأحزاب الجبهوية، أو الهادفة إلى التعاون والتحالف في إطار الجبهة الوطنية. لقد أدركت جميع هذه الأحزاب أن تحالفها أفضل في النضال لمصلحة الشعب والوطن وضد المطامع الاستعمارية والصهيونية والأخطار الداهمة، كما لا يعني هذا أيضاً أن الصراع على السلطة قد اختفى إلى الأبد في سورية.

وواضح من مجمل هذا القول أن ما تم في سورية منذ الحركة التصحيحية إنما يعود بالدرجة الأولى إلى واقعية الرئيس حافظ الأسد ونظرته الثاقبة، وإلى تجارب قيادة البعث وحزب البعث مع نهجه التحالفي، كما يعود إلى واقعية الأحزاب الجبهوية ودراستها لجملة الظروف الداخلية والعربية والدولية وتجاوبها مع متطلباتها.

وحدة وطنية في ظل تعددية

* تتمتع سورية منذ 25 سنة باستمرار سياسي نسبي إلى حد كبير، مع قدر محسوب من الممارسة الديمقراطية، فما هي أسباب هذا الاستقرار؟ وما دور الجبهة الوطنية في ذلك؟ وما دور الأسد شخصياً في ذلك؟

** أعتقد أن هذا الاستقرار السياسي الذي تتمتع به سورية الآن، والذي وصفتموه بالاستقرار النسبي، هو أكثر من نسبي، خصوصاً منذ ما بعد تصفية أحداث الإخوان المسلمين، في أوائل الثمانينيات. وهو قد قام وما يزال يقوم من منطلق الحرص على تحقيق الوحدة الوطنية وترسيخها على أساس مرتكزاتها وعواملها الموضوعية والذاتية، وهي المرتكزات والعوامل السياسية والاقتصادية الاجتماعية والأخلاقية أيضاً، كما من منطلق تحديد المهام التي تطرحها الحياة أمام البلاد، بواقعية، والعمل لجذب كل القوى الحية للمساهمة بتحقيقها.

وبالفعل فسياسياً جرى الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية. وتم الانتقال إلى بناء نظام حكم يقوم على الشرعية الدستورية (إقرار دستور دائم للبلاد، إجراء الانتخابات التشريعية كل أربع سنوات، إقرار وتطبيق نظام الإدارة المحلية، بناء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، تشكيل السلطة التنفيذية وأعني الحكومات)، كل ذلك على أساس جبهوي، بالاتفاق بين حزب البعث العربي الاشتراكي وسائر أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية. كما جرى فعلاً ممارسة محسوبة للديمقراطية، وهي ممارسة نعمل بإخاء كي تتجه أكثر فأكثر نحو توسيع الهامش الديمقراطي والانفراج الداخلي. وما انعقاد المؤتمر السابع الموحد للحزب الشيوعي السوري في خريف عام 1991، وانعقاد المجلس الوطني للحزب في أواسط تموز (يوليو) المنصرم، على نحو علني، وبشكل حر وديمقراطي، وبتغطية إعلامية واسعة، إلا مظهر واضح من مظاهر ممارسة أوسع للديمقراطية.

أما اقتصادياً واجتماعياً فمع تأكيد أولوية القطاع العام ودوره الريادي والقيادي، ودور الطبقة العاملة وجماهير الكادحين، فقد تم العمل بتؤدة على نحو متدرج، لجذب كل فئات المجتمع وطبقاته إلى المساهمة في عملية البناء والتنمية، وذلك عن طريق تشجيع القطاع الخاص والقطاع المشترك، وهكذا يتم عملياً ترسيخ التعددية الاقتصادية القائمة على وجود القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمشترك). ولا بد في هذا المجال من الإشارة إلى النجاح الكبير الذي تحقق في ميدان الزراعة، مما قرب سورية كثيراً من تحقيق أمنها الغذائي.

وما من شك في أن استمرار النجاح في هذا الميدان إنما يقتضي المزيد من متابعة احترام عوامل الوحدة الوطنية ومرتكزاتها، واحترام عوامل التوازن فيما بينها، وتصحيح ما يمكن أن ينشأ من خلل فيها، وخصوصاً بالنسبة للعامل المتعلق بالعدالة الاجتماعية وبمطالب الجماهير الشعبية الكادحة.

* الجبهة الوطنية هي الآن في حالة يمكن أن توصف، بأنها راكدة، هل هذا صحيح؟ وما هو تصوركم لتطوير الجبهة؟

** إنني حقاً لمستغرب بأن توصف حالة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية بأنها راكدة. وأنا لا أعلم بالفعل من أين أتي بهذا الوصف، إلا إذا كان المقصود بأن اجتماعات الهيئات العليا للقيادة الجبهوية (القيادة المركزية للجبهة ومكاتب الجبهة التابعة لهذه القيادة) لا تتم على نحو متواتر. ووفقاً لما هو منصوص عليه في أنظمتها.

وفيما عدا ما يتعلق بحرصنا كممثلين للحزب الشيوعي السوري، مثلنا في ذلك مثل سائر ممثلي الأحزاب الأخرى في الجبهة الوطنية، على أن تكثر لقاءاتنا مع السيد الرئيس حافظ الأسد ويكثر انعقاد اجتماعات القيادة المركزية للجبهة برئاسته، نظراً لما في ذلك من بالغ الأهمية وعميق الأثر.

ومع ذلك، يخطئ من يتصور أن العمل الجبهوي في سورية منحصر باجتماعات القيادة المركزية والفروع الجبهوية، مع ما لهذه الاجتماعات من أهمية خاصة، وإنما هو أوسع وأغنى بكثير. فأعمال الوزارة وأعني مجلس الوزراء ذات صيغة جبهوية، ومجلس الشعب ذو تركيبة جبهوية واسعة، وعمل الإدارة المحلية عمل جبهوي، وكذلك الأمر بالنسبة لنشاطات الاتحادات العمالية والفلاحية والنقابات المهنية والمنظمات الشعبية... إلخ.

ويبقى مع ذلك طموح مشروع لمزيد من تحسين العمل الجبهوي وتطوير عمل الجبهة وعمل مؤسساتها، وكان السيد الرئيس طليعياً في مجال الدعوة لتحقيق مثل هذا الهدف، وبالفعل تقدمت الأحزاب باقتراحاتها.

*** بطاقة شخصية للأستاذ دانيال نعمة، ونبذة عن تطور الحزب الشيوعي السوري وانقساماته؟**

**** رغم أن هذا السؤال قد صيغ بلطف ولباقة، إلا أنني أشعر إزاءه بشيء من الحرج وبكثير من التهيب، ومع ذلك لا بد من إجابة ما ولو بإيجاز.**

أبدأ بتأسيس الحزب وتطوره.

تأسس الحزب في تشرين الأول (أكتوبر) من عام 1924، وكان حزباً لسورية ولبنان حتى عام 1964، عندما انفصل الحزبان أحدهما عن الآخر، وكان هذا أول انقسام (مشروع فيما أعتقد). يهتدي الحزب بالماركسية – اللينينية، وهي بالنسبة إليه دليل عمل لا مجرد نصوص جامدة، كما يستقي الحزب من التراث التقدمي للأمة العربية وللإنسانية.

وينظر الحزب إلى تحالفه مع حزب البعث وسائر أحزاب الجبهة على أنه تحالف استراتيجي تمليه عوامل موضوعية ومهام المرحلة الراهنة وطنياً وعربياً وحتى دولياً، وأهداف المستقبل والطموح إلى الاشتراكية والوحدة العربية والسلام العالمي.

ويمكن إدراك جوهر سياسة الحزب من شعارات مؤتمره السابع الموحد، هذه الشعارات التي أكدها المجلس الوطني للحزب وهي: (تحرير، وحدة وطنية، ديمقراطية، تنمية، عدالة اجتماعية، وحدة عربية، اشتراكية، سلام). وحول هذه الشعارات يمكن برأي حزبنا المساهمة بتحقيق أوسع وحدة وطنية.

أما الانقسامات في الحزب فلها عواملها المختلفة، وبين أبرزها العنصر الذاتي للرفيق الراحل خالد بكداش. فقد كان المبادر دائماً مع الأسف الشديد لكل انقسام، وكان يبرره دائماً بمبررات مختلفة، فمرة بالنضال ضد العداء للسوفييت وضد القومية، ومرة بالنضال ضد الذيلية

والتحريفية، ولا أعتقد أنه يمكن معالجة مثل هذه القضية في مثل هذه المناسبة.

ولا ينفي هذا أن الحزب يعاني ما تعانيه الحركة الشيوعية العالمية، ولكنه كان ويظل متفائلاً بالمستقبل، ويزيد في تفاؤله التطورات الجارية في العديد من بلدان أوربا الشرقية، وفي الاتحاد الروسي والعديد من الجمهوريات المستقلة أيضاً، وذلك نتيجة قدرة الشيوعيين هناك على تجديد أنفسهم وتطوير خطابهم وانفتاحهم على أوسع الجماهير الكادحة.

ترسيخ وحدتنا الوطنية
أساس متين لمجابهة كل التحديات[18])

عندما يطل علينا السابع من آذار القادم يكون قد مضى على توقيع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية ونظامها الأساسي خمسة وعشرين عاماً. إن هذه المدة ليست بالقصيرة إطلاقاً في ظروف عالمنا المعاصر وفي ضوء متغيراته العميقة والعاصفة. بل إن مجرد ذكر هذا العدد من السنوات بحد ذاته دليل على الأهمية التي تعود لهذه المؤسسة الوحيدة والفريدة من نوعها، ليس فقط في محيطنا العربي بل في العالم كله.

لقد قيل، ويمكن أن يقال اليوم وغداً أيضاً. كلام كثير في الجبهة الوطنية التقدمية، في الظروف التي استدعت قيامها، في حقيقة الأهداف المتوخاة منها، في الدور الذي قامت وتقوم به، في شتى مناحي الحياة، في أساليب أدائها، فيما هو لها، وفيما هو عليها.. إلخ. وقد يتفق الناس، وقد يختلفون، حول هذه القضايا كلها أو بعضها، إلا أن الإجماع هو السمة الأساسية لما يلي:

فهناك إجماع بأن قيام الجبهة إنما استدعته الضرورة التاريخية، والحاجات الموضوعية للظروف السائدة، وأهداف النضال التحرري الوطني والقومي، ومهمات البناء الداخلي وعملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ذات التوجهات التقدمية والاشتراكية.

وهناك إجماع بأن النضال في سبيل الجبهة، وإن كان نضالاً قديماً يعود بتاريخه إلى أواسط الثلاثينيات من هذا القرن، إلا أن تجسيد فكرة الجبهة في الحياة كان مأثرة كبيرة للسيد الرئيس حافظ الأسد. فهو الذي

---

[18]) نشرت في العدد 537 من (نضال الشعب) بتاريخ 1997/2/24 بمناسبة العيد الفضي للجبهة الوطنية التقدمية.

حول هذه الفكرة، بعد الحركة التصحيحية، إلى واقع ملموس مكرساً إياها في دستور البلاد، وهو الذي رعى الجبهة ومؤسساتها وما يزال.

وهناك إجماع بأن واحداً من أهم النتائج الإيجابية للجبهة الوطنية التقدمية هو الدور الكبير الذي لعبته وما تزال تلعبه في مجال ترسيخ الوحدة الوطنية وحشد الطاقات لمجابهة كل أنواع التحديات التي تفرضها المعركة الوطنية والقومية لتحرير الأرض واستعادة الحقوق وإحباط مخططات الإمبريالية والصهيونية وإسرائيل، والتي تطرحها مهمات البناء وحل القضايا الاقتصادية الاجتماعية وتلبية مطالب الجماهير الكادحة.

يضاف إلى هذا كله أن جملة الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وجملة النشاطات الشعبية والجماهيرية إنما تتم على أسس جبهوية، ومن منطلقات جبهوية. وهذا ما يتجلى في تركيب الحكومة وعملها، وفي تركيب وأعمال مجلس الشعب ومؤسسات الإدارة المحلية، والنقابات العمالية والفلاحية والتعليمية، والنقابات المهنية على اختلاف أنواعها وأهدافها. ويترك هذا كله آثاره الإيجابية داخل البلاد، كما يترك صداه الواسع عربياً وعالمياً أيضاً.

واليوم عندما نستعرض كل ما جرى طوال السنوات المنصرمة وما يمكن أن يجري حالياً ولاحقاً، لا بد من التوصل:

أولاً- إلى أن المتغيرات في شتى الميادين والمجالات إنما تستدعي الإصرار على فكرة الجبهة الوطنية التقدمية بوصفها صيغة لتعميق الوحدة الوطنية وتوسيعها وترسيخها.

ثانياً- وإلى أن مجموع التجربة المكدسة وجملة المتغيرات المستمرة على جميع الصعد، وفي جميع الميادين، إنما تستدعي اليوم، وربما أكثر من أي يومٍ مضى، إخراج مسألة تطوير الجبهة، وهي الفكرة التي بادر السيد الرئيس هو أيضاً إلى إطلاقها في أكثر من خطبة

له وأكثر من مناسبة، إلى حيز الفعل والعمل، وبهذا تضاف إلى مآثره مأثرة أخرى.

وإننا نشدد على أهمية هذه المسألة الحيوية جداً، إنما ننطلق من الاستنتاج الذي توصلت إليه مؤتمرات حزبنا الشيوعي السوري، السابع الموحد والثامن، والقائل بأن العوامل الداخلية قبل كل شيء، هي الأساس في تحالفاتنا من جهة، وفي تمسكنا بصيغة الجبهة وبضرورة تطويرها من جهة ثانية.

يضاف إلى هذا كله أن تعاظم التحديات والأخطار التي تواجه العرب عموماً، وسورية خصوصاً، وذلك بفعل سياسة نتنياهو وما تلقاه هذه السياسة العدوانية من دعم أمريكي واضح، إنما تملي ضرورة العمل لمزيد من ترسيخ الوحدة الوطنية واستبعاد كل ما يهددها أو يمكن أن يهددها. وهذا يقتضي، فيما يقتضيه تأكيد سيادة القانون، وترسيخ مبادئ الديمقراطية وممارساتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتصدي بأشد الحزم للظاهرات السلبية المؤذية في حياة البلاد، وتلبية المطالب الأساسية الملحة للطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة.

وتصبح مهمة تطوير الجبهة الوطنية التقدمية، وبما يساعد على تحقيق هذا كله، من أولى الواجبات. وهذا ما نطمح إليه في ظل العيد الفضي للجبهة الوطنية التقدمية، وعشية العيد الذهبي لنشوء حزب البعث. وهذا فيما نعتقد بين أهم مهماتنا لمجابهة الأخطار ومن أجل متابعة معركة التحرير والبناء والسير على طريق التقدم الاجتماعي.

في المواضيع السياسية والفكرية والتنظيمية لعمل الجبهة الوطنية التقدمية[19])

ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية وبعض من مهامه

صدر ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية في 7 آذار عام 1972، وجاء في مهام الجبهة الوطنية التقدمية على صعيد القطر:

1) إن تحرير الأرض العربية المحتلة بعد الخامس من حزيران هو هدف هذه المرحلة من نضال أمتنا، وهو يتقدم جميع الأهداف المرحلية الأخرى. وفي ضوء هذا الهدف الكبير يجب أن نرسم خططنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية على النحو الذي يؤدي إلى تعبئة جميع القوى والطاقات البشرية والمادية وتنظيم الوحدة الوطنية لجماهير الشعب ويعزز صلابة الجبهة الداخلية وصمودها.

2) إن الجبهة الوطنية التقدمية التي نقيمها اليوم خطوة أولى على طريق توحيد فصائل الثورة العربية في الجمهورية العربية السورية، وتأتي في هذا الوقت بالذات ضرورة ملحة لتعبئة القوى جميعها، وتمتين صلابة الجبهة الداخلية ضد شراسة الهجمة الاستعمارية والصهيونية التي تهددنا في وطننا ووجودنا.

والجبهة الوطنية التقدمية تأتي لتعزيز كفاحنا الوطني التقدمي في سبيل بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد، وهي سبيلنا للالتفاف حول النظام التقدمي في هذا القطر ولترسيخ دعائمه، وحماية منجزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

[19]) مشروع ورقة عمل استناداً إلى وثائق الحزب، قُدِّم في حزيران من عام 1997.

3) إن قوى الجبهة الوطنية التقدمية التي تتطلع إلى أهداف واحدة وتخاطب قطاعات اجتماعية واحدة هي قطاعات الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وجنود وحرفيين وكسبة صغار ومثقفين ثوريين تقيم هذه الجبهة لتعميق التحالف بين قوى الجماهير صاحبة المصلحة في التقدم والثورة وتعزيز ممارساتها الديمقراطية وإطلاق طاقاتها النضالية المبدعة.

الأمور الأساسية التي استهدفها حزبنا الشيوعي السوري من إنشاء الجبهة الوطنية التقدمية

- تحقيق أوسع وحدة وطنية تتصدى لمخططات ومؤامرات الإمبريالية والصهيونية، وفي المقدمة منها الإمبريالية الأمريكية. وتعمل لصيانة الاستقلال الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإحباط مخططات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على المنطقة العربية.

- ويرى الحزب أن التحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الوطنية الأخرى في إطار الجبهة الوطنية التقدمية تستند إلى أساس استراتيجي هو الوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي والنضال في سبيل تحرير الأرض وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير. وهو في الوقت نفسه تحالف طبقي اجتماعي بين قوى تجمعها سياسات ومواقف حول ضرورات التنمية وتطوير الاقتصاد وتحسين أوضاع الجماهير وتلبية حاجاتها المادية.

سياسة الحزب التحالفية

إن سياسة التحالفات القائمة والتي يطبقها الحزب اليوم هي صحيحة من حيث المبدأ، والأسباب العميقة التي قادته لمثل هذه التحالفات هي موجودة اليوم أيضاً.

لقد حددت الوثيقة البرنامجية التي أقرها المجلس الوطني طبيعة المرحلة التي تجتازها سورية بأنها مرحلة "النضال من أجل مهام

التحرر الوطني والقومي، والتطور الديمقراطي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي واستكمال أسسه ومواصلة طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والشاملة وتحقيق العدالة بين المواطنين وتأمين حياة حرة للجماهير الكادحة". وفي هذا التحديد وضوح كامل لاستراتيجية الحزب الأساسية ومهامه الكبرى. وشملت الوثيقة تحديداً واضحاً للقوى الطبقية أولاً، ثم القوى السياسية المؤهلة لتحقيق هذه الأهداف.

إن التطور الذي حصل في فهم الحزب لقضية التحالفات هو فهم المكونات الداخلية لهذا التحالف وأبرزها، وهذا الفهم قد أفسح في المجال لرؤية أرحب لحقيقة ودقة المهام التي طرحتها الوثيقة البرنامجية التي أقرها المجلس الوطني وتبناها المؤتمر الثامن للحزب ووسع القاعدة الاجتماعية التي يتطلع إليها الحزب في عمله ونشاطه وتوجهاته. وأزال الكثير من التناقض بين الفكر والممارسة، بين الأسس السياسية لتحالفاتنا وبين الوقائع الجديدة. لقد جرت تبدلات كثيرة في سورية منذ قيام الجبهة الوطنية التقدمية، ولا سيّما في المجال الاقتصادي وفي مجال التركيب الطبقي والاجتماعي، وفي مجال الوعي.

وإذا كانت توجهات الجبهة الوطنية التقدمية خلال السنوات الأولى لتأسيسها أكثر وضوحاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أو على الأصح لم تكن هنالك تباينات كبيرة بين أحزاب الجبهة في ما يخص المعالجات الاجتماعية المرتبطة أساساً بقضايا التنمية، فإن التطورات التي حصلت على الصعيد الدولي والعربي والداخلي، وهذه المساحة من الزمن بين فترة تأسيس الجبهة ويومنا هذا قد طرحت الكثير من القضايا والموضوعات التي تحتاج إلى شرح وتوضيح ومعالجة ويدخل في هذا الإطار:

1) الآفاق التي تسعى إليها الجبهة الوطنية التقدمية كمؤسسة بأحزابها الستة.
2) توضيح مفهوم العمل الجبهوي على صعيد المجتمع والدولة.
3) العلاقة الواقعية بين الجبهة والدولة.
4) آلية العمل الجبهوي.
5) الوحدة في الموقف السياسي لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية لا تقابلها وحدة في شكل ومحتوى حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومسائل التنمية في البلاد.

وإذا كانت المصلحة الوطنية تمثل القاسم المشترك لبناء الوحدة الوطنية فالجبهة الوطنية التقدمية تمثل التجسيد السياسي والعملي لهذه الوحدة، فإن الحاجة ماسة دائماً لشرح وتوضيح الكثير من المسائل المرتبطة بعملنا الجبهوي وبنشاطنا العام. فمثلاً: ما هي السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجبهة الوطنية التقدمية كمؤسسة في الظروف الراهنة؟ هل الجبهة الوطنية التقدمية مسؤولة عن سياسة الدولة الاقتصادية ومعالجاتها لقضايا التنمية والقضايا الاجتماعية؟

إن فهم هذه المسائل ضروري لمعرفة الهامش الذي يتحرك الحزب من خلاله، خصوصاً هذا الهامش بين الدولة كنظام وبين الجبهة الوطنية التقدمية كمؤسسة، كي لا يجري الخلط بينهما.

إن الميثاق الذي وضع قبل خمسة وعشرين عاماً قد تضمن الأسس الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية والمهماتية للجبهة. وقد تجاوز الزمن الكثير الكثير من الحيثيات والموضوعات التي بنى على أساسها الميثاق.

من هنا تبرز الحاجة لوضع وثيقة برنامجية للجبهة الوطنية التقدمية، تأخذ بالحسبان الوقائع الجديدة على الصعيد الدولي والعربي والداخلي، تسترشد بها الدولة وتعمل على أساسها السلطة التنفيذية في البلاد، وبهذا يمكن أن يزال الكثير من التناقض في العلاقة بين الجبهة

الوطنية التقدمية كمؤسسة وبين الدولة كنظام، ويزال الكثير من التناقض بين الوحدة في الموقف السياسي لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وعدم الوحدة في شكل ومحتوى حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية ومسائل التنمية في البلاد.

أهمية أن نقوي الحزب ونطوره

إن الحزب يمثل أكثر من أي وقت مضى ضرورة وطنية واجتماعية في البلاد، وإن عمله وفكره يلعبان دوراً في الحياة العامة السياسية والفكرية للبلد. جاء في تقرير اللجنة المركزية للمؤتمر الثامن: "إن مهمة توسيع الحزب وتطويره هي مهمة أساسية راهنة. والمؤتمر الثامن مدعو لإعادة النظر في أساليب عمل الحزب التنظيمية كي تكون منسجمة وملبية لمتطلبات العمل السياسي وشروطه. وأن تتطور هذه الأساليب باستمرار مع المستجدات الجديدة على نحو يحقق الوحدة بين الفكر والممارسة وبين السياسة والتنظيم".

إن هذه الأفكار تضعنا أمام مهمة البحث عما يقوي فاعلية الحزب وينمي روح المبادرة الحزبية ويعزز روح الانضباط الحزبي ويقوي العمل الجماعي في الهيئات، خصوصاً الهيئات القيادية. وأن نبحث في تطوير العمل التثقيفي والإيديولوجي ونعمل على تطوير البنية التنظيمية للحزب وتعزيز المناخ الديمقراطي ورفع الروح الكفاحية للتصدي للمهمات الوطنية واليومية التي تواجه الحزب.

إن تقوية الحزب تنظيمياً وجماهيرياً هو في مصلحة الجبهة وفي مصلحة كل تطور وطني وتقدمي للبلد. وهذا التطور لا يتحقق بالرغبات والبرامج فقط، بل بالمعالجات الواضحة والصريحة في سياق التطبيق العملي لسياسة الحزب. فالجماهير الواسعة الطيبة والمعطاءة تقوّم نشاط الأحزاب لا على أساس ما تمتلكه من فكر وتوجه فقط، بل وأيضاً، وهذا هو الأهم، على أساس القدر الذي تحتله قضاياها وحاجاتها في جدول أعمال هذه الأحزاب ونضالاتها اليومية من أجل تحقيقها.

أية جوانب تنظيمية يمكن بحثها في عملنا الجبهوي

إن البنية التنظيمية للجبهة الوطنية التقدمية هي بنية مؤسساتية بالدرجة الأولى. وكما ورد في ميثاق الجبهة فالمؤسسات هي:

1) القيادة المركزية للجبهة.
2) القيادات الفرعية في المحافظات.
3) المكاتب واللجان.

وهذه الهيئات تتمثل فيها جميع الأحزاب المؤتلفة في الجبهة وتتشكل بقرارات تصدر عن رئيس الجبهة الوطنية التقدمية الذي هو بنفس الوقت رئيس للجمهورية ولحزب البعث العربي الاشتراكي أكثرية الصوت الواحد في هذه الهيئات.

ولا توجد للجبهة أية بنية تنظيمية قاعدية، واجتماع القيادات غير متواتر ولا يخضع لأية ضوابط تنظيمية، في النظام الداخلي توجد ضوابط لاجتماعات القيادة المركزية، وكثيراً ما تجري نقاشات عندنا حول إمكانية تفعيل دورنا في هذه الهيئات وفي مثل هذا الشكل من التنظيم. وعلى الرغم من وجود رأي سائد عند أكثر الرفاق العاملين في هذه المجالات هو أن آلية العمل الجبهوي لا تساعد على أن يأخذ النشاط الجبهوي حيزاً أكثر مما هو مؤسس له فإن المشكلة تبقى قائمة والبحث فيها جدير بأن يتابع.

وتبقى المسألة الأساسية هنا ليس فقط تفعيل دورنا كحزب، بل تفعيل دور الجبهة الوطنية التقدمية كمؤسسة في هذا البلد وهذه العملية مرتبطة بعوامل عدة الأساس فيها إحداث تحول في تفكير حزب البعث العربي الاشتراكي.

إن التطور الذي يحدث في المناخ السياسي العام وتنامي الوعي الديمقراطي وهذا المنحى الذي يأخذه التطور الاقتصادي في البلد كل هذه العوامل وغيرها يمكنها أن تدفع بمثل هذه العملية إلى أمام.

والمهم لنا من الناحية التنظيمية هو أن نمتلك القدرة والكفاءة بمسك حلقات العمل والنشاط، ومعرفة تشغيل كادرنا الموجود في جميع المؤسسات والميادين التي تشكلت جبهوياً، وهي تشمل الميادين النقابية والنقابية المهنية والفلاحية والإدارة المحلية على مختلف مستوياتها ومجلس الشعب والوزارة والاتحاد النسائي... إلخ.

خاتمة

لا بد لنا من أن نؤكد أن لموقفنا من التحالف الجبهوي القائم واستمراريته مرتكزاته الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن القوى الاجتماعية التي تشكل القاعدة الأساسية لحلفائنا هي قوى تدخل في إطار الفئات الاجتماعية الشعبية، وتلتقي مصالحها العامة إلى حد كبير مع مصالح الطبقة العاملة. إنها ذات طبيعة وطنية معادية للإمبريالية والصهيونية، ولها مصلحة في النضال ضد البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية ومن أجل تحسين أوضاع الجماهير.

إننا ندرك مدى ومقدار الصعوبات التي تواجه عملنا ونشاطنا، فنحن مثلنا مثل كل القوى والفئات الوطنية والشعبية في البلاد نرغب في تحسين آلية العمل الجبهوي والممارسات الجبهوية ونناضل من أجل توسيع الديمقراطية وتفعيل دور الجبهة الوطنية التقدمية في حياة البلاد.

إن العمل الصبور والواعي والمبدئي والحوار والتفاعل بين أحزاب الجبهة كفيل بخلق مناخات تساعد على دفع هذه العملية إلى أمام.

إن حزبنا الشيوعي السوري المؤمن بالعمل المشترك والتحالف الجبهوي وبقدرة جبهتنا الحالية على التطور ليعتقد جازماً أن تطور الجبهة الوطنية التقدمية فكرياً وسياسياً وممارسة هو بين أهم وسائل التغير الإيجابي البناء في البلاد، وسيكون له نتائجه الإيجابية الكبرى

على التطورات اللاحقة وعلينا جميعاً أن نناضل لتحقيق مثل هذا الهدف.

ملاحظة: نظراً لضيق الوقت وحرصاً على ربحه وجدنا مفيداً طرح ورقة العمل هذه كمشروع أولي قابل للنقاش والاختصار والتدقيق والإغناء في ضوء الاجتماع الذي سيعقد في 3 تموز القادم. نؤكد أنه مشروع أولي ينبغي مناقشته في ضوء وثائق الحزب المقررة وحاجات الواقع الملموس.

دمشق في 1997/6/29

الجبهة الوطنية التقدمية سنوات الإنجاز العظيم[20]

قدَّم السيد دانيال نعمة لإجابته على الأسئلة المطروحة بالإشارة إلى أنه عندما أُعلن عن قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، في السابع من آذار لعام 1972، كان عدد الأحزاب المشاركة فيها والموقعة على ميثاقها ونظامها الأساسي خمسة أحزاب هي بالإضافة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب الشيوعي السوري، حركة الاشتراكيين العرب، الاتحاد الاشتراكي العربي، حزب الوحدويين الاشتراكيين. واليوم، تتألف من سبعة أحزاب هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزبان شيوعيان، حركة الاشتراكيين العرب، حزب الوحدويين الاشتراكيين، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، والحزب الوحدوي الاشتراكي الديموقراطي.

ويتمثل في القيادة المركزية للجبهة الاتحاد العام للعمال، والاتحاد العام للفلاحين، وشبيبة الثورة.

يضاف إلى ذلك وجود أحزاب أُخرى تعمل وتنشط ولا تتمثل في القيادة المركزية للجبهة أو في الهيئات الجبهوية الأدنى، ولكنها ممثلة في الحكومة وفي مجلس الشعب. مثلاً، حزب الاتحاد العربي الديموقراطي.

يتابع السيد دانيال نعمة، وأيضاً كمدخل للإجابة: من المعروف أن الحزب الشيوعي السوري هو من بين جميع هذه الأحزاب أقدمها، فقد تم تشكيله في 28 تشرين الأول عام 1924. وكان ذلك بعد الانتصار التاريخي الذي حققته ثورة أُكتوبر الاشتراكية العظمى، وعشية اندلاع الثورة السورية الكبرى عام 1925.

لقد ساهم هذا كله في تعميق السمات الوطنية والطبقية الشعبية لهذا الحزب وفي إبراز سماته الأممية. كما جعل منه أول قوة وطنية رفعت راية الكفاح ضد

---

[20]) فصل من كتاب (حوارات في ذكرى التصحيح المجيد، الجبهة الوطنية التقدمية، مجلس الشعب، سنوات الإنجاز العظيم) إعداد وحوار: نعيم الماضي وألماظة هواش، كتاب صادر عن دار السوسن للنشر عام 1998.

استثمار الإنسان للإنسان، ومن أجل السير على طريق العدالة الاجتماعية، وفي سبيل التقدم والاشتراكية. واستمر الحزب الشيوعي السوري وما زال حزباً مناضلاً في جميع المراحل التاريخية التي اجتازتها سورية. وكان له على العموم، وبغض النظر عن النواقص والأخطاء، برامجه وسياسته المنسجمة مع متطلبات كل مرحلة. واستمرت القضية الوطنية، وقضايا النضال ضد الإمبريالية والصهيونية، وضد الحروب العدوانية، وفي سبيل السلام العالمي في صلب بل في مقدمة مهامه النضالية. وكان في مقدمة مهامه كذلك النضال من أجل الحرية والديموقراطية وتحقيق المطالب الشعبية، وفي سبيل التضامن العربي وصولاً إلى الوحدة العربية.

ولأن الحزب الشيوعي تميّز بمثل هذه السمات، وكان له مثل هذه الأهداف، فإنه كان قوة للنضال، خصوصاً منذ أواسط الثلاثينيات، في سبيل توحيد طاقات جميع القوى التقدمية. ومن يراجع تاريخ هذا الحزب ووثائقه، يجد أن شعار الاتحاد الوطني، والجبهة الوطنية، ومن ثم الجبهة الوطنية التقدمية، كان وما زال أحد الشعارات الرئيسية التي يتمسّك بها ويدافع عنها من منطلق مبدئي وعلى أساس النظرة الاستراتيجية لحاجات التطور الراهنة واللاحقة.

- إذن كيف استقبل حزبكم مشروع إقامة الجبهة الوطنية التقدمية؟

- كان طبيعياً أن يستقبل حزبنا الشيوعي السوري طرح فكرة الجبهة الوطنية التقدمية بالتأييد، وأن يأخذ منها عموماً موقفاً إيجابياً وبنّاءً لأسباب عديدة من أبرزها:

أولاً- إن الحزب تاريخياً، وكما أوردنا آنفاً، كان من أبرز الداعين لتحقيق اتحاد القوى الوطنية، والعمل لإقامة الجبهة الوطنية، ومن ثم الجبهة الوطنية التقدمية (وهذا بارز في وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري – حزيران 1969).

ثانياً- إن الحزب كان قد أقام بعد تدابير التأميم المتخذة في أواسط الستينيات علاقات تحالفية مع حزب البعث، وسعى لتطويرها وصولاً إلى تحقيق فكرة الجبهة الوطنية التقدمية.

ثالثاً- إن الدعوة إلى إقامة الجبهة، فيها اعتراف بأن التمسك بحكم الحزب الواحد ليس السبيل لتحقيق الوحدة الوطنية، كما كان يُقال سابقاً لتبرير إلغاء التعددية السياسية، وبالتالي التعددية الحزبية.

رابعاً- إن الظروف المحيطة كلها، الداخلية منها والعربية والدولية وظروف العدوان الإسرائيلي، وهزيمة حزيران ومهمة إزالة آثارها، كانت تستدعي تحقيق الوحدة الوطنية. وكانت الجبهة هي الأداة الأفضل لتحقيق مثل هذه الوحدة.

إذن، لهذه الأسباب مجتمعة ولغيرها أيضاً، فإن تجاوب الحزب الشيوعي السوري مع فكرة الجبهة الوطنية التقدمية، هذه الفكرة التي أطلقها السيد الرئيس حافظ الأسد، بعد أيام قليلة من الحركة التصحيحية التي قادها صبيحة السادس عشر من شهر تشرين الثاني عام 1970 كان تجاوباً واضحاً وإيجابياً، وقد شجّع الحزب أيضاً البيان التاريخي الذي أذاعته القيادة المؤقتة بعد النجاح السريع الذي حققته هذه الحركة، والذي أكّد التمسك بمشروع إقامة الجبهة الوطنية التقدمية، انطلاقاً من الإقرار بوجود الأحزاب الوطنية التقدمية العاملة على الساحة الوطنية وبفعاليتها.

- ما هي الآلية التي اتُبعت في تشكيل الجبهة؟

- منذ العام 1966، مُثّل الحزب الشيوعي السوري في الحكومة التي شكّلها حزب البعث بوزير واحد (سميح عطية أولاً، ثم واصل الفيصل ثانياً). وكان يُقال عن ممثلي الحزب يومذاك بأنهم عناصر تقدمية. أما الوزارة الأولى التي تشكّلت بعد الحركة التصحيحية برئاسة السيد الرئيس حافظ الأسد، فقد مُثّل فيها الحزب الشيوعي السوري كحزب بوزيرين قياديين هما: الرفيق يوسف الفيصل، والرفيق عمر السباعي. كما شاركت الأحزاب الأُخرى، التي شكّلت فيما بعد الجبهة الوطنية التقدمية، بممثلين عنها في هذه الوزارة أيضاً.

وقد تشكّلت لجنة من ممثلي هذه الأحزاب بقيادة الرفيق محمود الأيوبي، نائب رئيس الجمهورية، والرفيق عبد الله الأحمر، وذلك لوضع ميثاق ونظام أساسي للجبهة، وكان الرفيق يوسف الفيصل عضو المكتب السياسي للحزب هو ممثله في هذه اللجنة.

عملت هذه اللجنة لمدة عام كامل في إعداد الميثاق والنظام الأساسي، وكان المكتب السياسي لحزبنا يتابع العمل أسبوعاً بأسبوع، ويبحث ويناقش مع ممثله في جميع الاقتراحات المطروحة، ويبدي رأيه فيها وحولها، وفي ما ينبغي أن يُطرح.

وفي نهاية العمل، كان على قادة الأحزاب أن يُقرّوا الوثائق المطلوبة، ويوقعوا على ما تم التوصل إليه من قبل الأمناء العامين. وبحثت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري المشروع الذي تم التوصل إليه، وتمت الموافقة عليه بأكثرية كبيرة وواضحة.

وقد عُقد يوم السابع من آذار عام 1972 اجتماع برئاسة السيد الرئيس حافظ الأسد وبحضور الأمناء العامين للأحزاب المشاركة وأعضاء لجنة الصياغة، ووقع الرفيق خالد بكداش الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري هذه الوثيقة (ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي)، كما وقعها الأمناء العامون للأحزاب الأُخرى. وقد تم إعلان هذه الوثيقة، وبالتالي إعلان قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية في ذلك اليوم. وتم بعد ذلك عقد اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، اتُخذ فيه بالإجماع قرار تكليف الرفيقين خالد بكداش ودانيال نعمة بتمثيل الحزب في القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وأُبلغ ذلك للقيادة السياسية في سورية بكتاب رسمي.

- هل شكّلت الجبهة نموذجاً في تحشيد القوى الوطنية بدلاً من تصارعها، وكيف كان ذلك؟

- لا شك في أن الجبهة في سورية، وهي مؤسسة فريدة من نوعها في العالم الثالث كله، قد لعبت دورها الملموس في الحؤول دون تصارع القوى التي تتألف منها، وشكّلت النواة الرئيسة للوحدة الوطنية وحشد الطاقات الشعبية والجماهيرية. ولا يعني هذا بالطبع أن تاريخ هذه الأحزاب قبل الجبهة كان تاريخ عداء وصراع مستمرين، وكأن صفحاته كلها سواد بسواد. صحيح أنه كان هناك تنافس شديد حول كسب الجماهير، وكان هناك فترات خصومة، وربما فترات عداء، ولكن كان هنالك فترات هامة من التعاون ووحدة العمل، مثلاً، بين حزبنا الشيوعي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي، في النضال ضد الإقطاعية، والديكتاتوريات العسكرية، والمشاريع الاستعمارية، والعدوان الإسرائيلي الصهيوني، والأخطار الأجنبية، وفي دعم حركات التحرر العربية والعالمية.

وسيظل يُذكرُ أنه تشكّلت في سورية في أواسط الخمسينيات تحالفات من مثل التجمع القومي، الذي ضمَّ ممثلين لحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي (التجمع الوطني الديموقراطي الذي يمثل فئات من البرجوازية الوطنية والقوات المسلحة). وكان هذا التجمع في حينه وسيلة من أهم الوسائل لحشد القوى الوطنية ضد الأعداء الخارجيين وأخطار الرجعية الداخلية.

ومع ذلك، فإنشاء الجبهة الوطنية بمبادرة من السيد الرئيس حافظ الأسد، كان مأثرة كبيرة له، ومرحلة أعلى من نواح عديدة في مجال العمل لحشد الطاقات وتحشيد القوى والحؤول بين الأحزاب الوطنية التقدمية وبين تبديد جهودها في صراعات جانبية.

أما نجاح هذه الأحزاب في حشد القوى والطاقات، فقد استند إلى اتفاق سياسي واقتصادي واجتماعي عبّر عن القواسم المشتركة بينها، دون أن يُلغيَ خصوصياتها. وقد ارتبط إلى حد كبير بالمهام التي كانت الحياة تطرحها على نحو ملموس. وهذا ما تجلّى على أفضل وجه في

حرب تشرين التحريرية، هذه الحرب التي نحتفل هذا العام بذكراها الفضية، وفي التصدي للأحداث الدامية التي شهدتها البلاد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من هذا القرن.

واليوم يمكن القول، إن القدرة على تحشيد الطاقات والقوى على نحو أفضل فأفضل، إنما يرتبط إلى حد كبير بالربط على أفضل شكل بين المهام الوطنية والقومية وبين المهام الاجتماعية المتصلة بمفهوم العدالة الاجتماعية وتحقيق المطالب الشعبية وتوسيع الديموقراطية... إلخ. ولا ريب أن النجاح في هذا المجال سيساهم على نحو ملحوظ في تعميق نفوذ الجبهة الجماهيري، وسيوسّع النظرة الإيجابية إليها داخلياً وعربياً وحتى دولياً أيضاً.

- ما هو الإسهام الذي قدمتموه في تعزيز الوحدة الوطنية؟

- أعتقد أن الإسهام الذي قدّمه حزبنا، كما بقية أحزاب الجبهة، في تعزيز الوحدة الوطنية، إنما كان في الأساس إسهامه في التوصل إلى الاتفاق على القواسم المشتركة داخلياً وعربياً ودولياً، والتي تجلت فكرياً وسياسياً في ميثاق الجبهة، وتنظيمياً في نظامها الأساسي.

وفي الوقت ذاته، انطلق حزبنا، وينطلق من أن الحياة ليست راكدة أبداً، وهي في حالة حركة وتطور مستمرين، ولذلك عمل، وما يزال، للإشارة إلى ما فات أوانه، وأصبح من الضروري التخلي عنه، ولإظهار ما طرحته الحياة مجدداً وينبغي ملاقاته والتعامل معه بعقلانية وإيجابية.

مثلاً، لقد أيّد حزبنا بحماسة الفكرة التي طرحها السيد الرئيس حول ضرورة تطوير الجبهة والعمل الجبهوي، وقد قدّم في هذا المجال تصوراته عن طرق ووسائل التطوير المطلوب، منطلقاً من أن هذا سيساعد كثيراً في تعميق الثقة بين الأحزاب المكوّنة للجبهة، وبين

الجبهة ومختلف فئات الشعب وجماهيره الكادحة. وهكذا فعلت الأحزاب الأُخرى أيضاً.

ورأى حزبنا في العودة عن فكرة الحزب الواحد، التي قال بها ميثاق الجبهة، وفي الإقرار بالتعددية السياسية، وبالتالي التعددية الحزبية، موقفاً شجاعاً وعقلانياً ومنسجماً مع متطلبات التطور الاجتماعي وحاجاته، والمأمول هو السير أبعد وأوسع في هذا المجال.

لقد عقد حزبنا مؤتمراته على نحو علني، وفي المواعيد المحددة لهذه المؤتمرات وفقاً للنظام الداخلي. وفي جميع هذه المؤتمرات، أوضح الحزب وجهات نظره في معالجة مجمل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقضايا توسيع الديموقراطية، وممارسة الحياة الحزبية، منطلقاً من أن هذا كله يُشكل مساهمة من الحزب في إيجاد أفضل السبل لتعميق الوحدة الوطنية وتوسيعها.

وأقرَّ الحزب في مجلس وطني عُقد تنفيذاً لقرار المؤتمر السابع الموحَّد، وثيقة برنامجية تنطلق من أن الحزب الشيوعي بالإضافة إلى سماته الطبقية هو حزب للشعب والوطن، وهو حزب مسؤول. وفي وثيقته هذه، يُقدِّم الحزب مساهمته إلى جانب الأحزاب الجبهوية والأحزاب الأُخرى من أجل دعم صمود سورية، وتدعيم نهجها الوطني والقومي في مجال النضال من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق، وفي سبيل رص الوحدة الوطنية على أُسسها المطلوبة. ولا شك في أن أي تطوير وأي تقدم، إنما ينبغي أن يستند إلى الحوار الرفاقي وتبادل الآراء بين جميع الأطراف الجبهوية.

- الجبهة كمنجز من منجزات الحركة التصحيحية المجيدة، هل يمكن اعتبارها ترجمة مبكّرة لمفهوم التعددية السياسية، الذي يكثر الحديث عنه هذه الأيام؟ وما هي الإضافة التي قدَّمها نموذج العمل الجبهوي إلى المفهوم نفسه؟

- الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، هي دون ريب منجز من أهم منجزات الحركة التصحيحية. وهي، كما ذكرنا آنفاً، مأثرة تاريخية للسيد الرئيس حافظ الأسد، فهو الذي بادر للدعوة إليها، وهو الذي كرّسها مؤسسة دستورية، وجسّدها واقعاً ملموساً في حياة البلاد.

وبإقامة الجبهة، تميّزت سورية العربية عن مجموعة البلدان العربية، التي سلكت طريق التطور التقدمي ذي التوجهات الاشتراكية، كمصر عبد الناصر، وجزائر بن بيلا وبومدين. وتميّز نظام الحكم البعثي عن أنظمة الحكم الشمولي في سورية، بل تميّز عن مراحله الأولى. ويعود هذا إلى إدراك عميق بحقيقتين:

1- إن سورية التي عرفت لعقود عديدة، وبضمن ذلك عهد الانتداب، التعددية السياسية، وبالتالي التعددية الحزبية، والتي شهدت في الخمسينيات مرحلة راقية من التعددية السياسية والحزبية، ما كان باستطاعة قواها السياسية والشعبية وفئاتها الاجتماعية المختلفة أن تركن للاستقرار في ظل إلغاء هذه التعددية.

2- إن الوحدة الوطنية يمكن أن تتحقق على نحو أفضل بما لا يُقاس في ظل التعددية التي تعتمد على القواسم المشتركة، وتحترم الخصوصيات، كما أكّدت ذلك التجارب المختلفة.

واليوم، في ظل الأوضاع العالمية الجديدة، وبعد المتغيّرات التي لا تزال تهز العالم وتعصف به، يتبيّن كم كانت ضرورية عودة سورية إلى التعددية السياسية، وبالتالي التعددية الحزبية، وكم هو ضروري الآن متابعة البحث في سبل ووسائل تطوير الجبهة الوطنية التقدمية والعمل الجبهوي ومفهوم التعددية السياسية والحزبية، والأساس الاقتصادي والاجتماعي لهذا المطلب قائم، وهو يؤثر أشد فأشد في هذا الاتجاه.

- ما مدى الإسهام الذي قدّمته الجبهة في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في سورية، وكيف انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي؟

- من الواضح أن الاستقرار السياسي والاجتماعي الراهن في سورية، هو استقرار معترف به داخلياً وعربياً ودولياً. ولهذا الاستقرار عوامله القديمة والحديثة، ومن أهمها: تلك التدابير المتلاحقة التي اتخذتها القيادة السياسية السورية منذ الحركة التصحيحية حتى الآن، وذلك النهج الوطني والقومي الثابت الذي ينتهجه السيد الرئيس في النضال من أجل تحرير الأرض المُحتلـَّة واستعادة الحقوق القومية المُغتصبة، وتحقيق السلام العادل والشامل بجميع مقوّماته المعروفة، وفي مواجهة مخططات نتنياهو وحكومته المُغرقة في تعصبها الصهيوني، ومواجهة المواقف الأمريكية المؤيدة عملياً وموضوعياً لهذه المخططات.

ولو أردنا التفصيل في هذا المجال لقلنا: إن عوامل الاستقرار في سورية إنما تعود إلى عوامل سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية وحتى فكرية.

أما في المجال الاقتصادي، فقد كان العمل متتابعاً من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتفعيل القطاعات الاقتصادية الثلاثة: العام والخاص والمُشترك، ومن أجل التكامل العربي، والسوق العربية المُشتركة، ومن أجل علاقات اقتصادية مع الدول الأجنبية تقوم على أساس التكافؤ والمنفعة المتبادلة. وكان هذا واحداً من أهم التوجهات الداعمة لاستقرار البلاد.

أما في المجال الاجتماعي، فقد استمر اهتمام الدولة بتقديم الدعم للمواد التموينية الأساسية، رغم ضغوط صندوق النقد الدولي، وكذلك التقديمات في مجال الخدمات، وديموقراطية التعليم ومجانيَّته.

وأما في المجال الفكري، فتستمر الدولة في التمسك بشعار الاشتراكية، وفي متابعة عملية الانفتاح الاقتصادي.

وكما ذكرتُ في بعض الإجابات آنفاً، فإن حزبنا الشيوعي السوري يناقش ويحلل ويدعم الاتجاهات التي يراها منسجمة مع نهجه العام ومع متطلبات المرحلة، ويُقدّم الاقتراحات التي يراها ضرورية.

وفي المرحلة الأخيرة، زاد الحزب من تأكيد أهمية الانطلاق بالدرجة الأولى من الإمكانات الذاتية، ومن ضرورة التصدي لكل ما يمكن أن يُسيء إلى الوحدة الوطنية. وهو يدعو إلى كل ما يساعد على تعميق هذه الوحدة وتوسيعها، ويرى في الاهتمام بالمطالب المعاشية للجماهير الشعبية الكادحة وذوي الدخل المحدود، وفي توسيع الديموقراطية وتدابير الانفراج الداخلي، وسائل لا بد منها لتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ويفعل الحزب ذلك من خلال مداخلات ممثليه سواء في القيادة المركزية للجبهة، أو في الحكومة، أو في مجلس الشعب، أو في هيئات الإدارة المحلية والنقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والمنظمات المهنية، أو من خلال لقاءات قيادته مع قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي والقيادات الحكومية.

ونعتقد أن ما يقوم به حزب البعث، وما يقوم به حزبنا وسائر أحزاب الجبهة، يساعد في المجال الاقتصادي كما في المجالات الأُخرى. ولكن الوضع الاقتصادي إنما تؤثر عليه مؤثرات أخرى داخلية وخارجية، وتؤثر عليه الأوضاع الاقتصادية العالمية وهجمة الاحتكارات الدولية، وكان هذا من عوامل الركود الاقتصادي الذي تعانيه البلاد، كما بلدان عديدة أُخرى، ويناقش حزبنا هذه المسألة، ويُقدّم اقتراحاته الهادفة إلى معالجة هذا الوضع والخروج به نحو الأفضل والأحسن، وفي هذا أيضاً تتجلى مساهمته من أجل تعميق الاستقرار الذي تعيشه البلاد وتوطيده أكثر فأكثر.

- انتُخب أعضاء من حزبكم أعضاء في مجلس الشعب على قائمة الجبهة الوطنية التقدمية. من وجهة نظركم، كيف يتكامل عمل الجبهة ومجلس الشعب؟

- من المعروف أن العمل الجبهوي في سورية غير مقتصر على مؤسسة الجبهة، على القيادة المركزية وفروعها وشعبها، إنما هو يتجلى في جميع المؤسسات في مجلس الشعب والحكومة والإدارة المحلية والنقابات العمالية والجمعيات الفلاحية، وفي الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وفي المنظمات والنقابات المهنية... إلخ.

ومع ذلك، ربما كان مجلس الشعب هو المؤسسة الأكثر تمثيلاً لمختلف فئات الشعب، فهو يتكوَّن من أكثرية يتم انتخابها في إطار قوائم الجبهة، فيما يتكوَّن القسم الآخر من المستقلين الذين يمثلون شتى فئات الصناعيين والتجار وغيرهم من العاملين في حقول الاقتصاد المُختلِفة.

وفي إطار مجلس الشعب، يساهم حزبنا من خلال ممثليه الأربعة في مناقشة جميع القضايا الداخلة في اختصاص المجلس أو التي يبحثها. وهو، أي حزبنا، إنما ينطلق من القواسم المُشتركة ومن برنامجه ونهجه العام. إنه يبدي رأيه في جميع مشاريع القوانين، وفي الموازنة العامة للدولة، وفي أعمال الحكومة، ويطرح أسئلة... إلخ.

ومثل ذلك يفعل ممثلو الحزب في المؤسسات الأُخرى، سواء النقابية منها أو المهنية. ومثل ذلك، كما نعتقد، تفعل الأحزاب الأُخرى في الجبهة الوطنية. وعن مثل هذه الطرق يتكامل عمل الجبهة مع أعمال مجلس الشعب. ويعمل حزبنا كي تعكس وسائل إعلامه بشكل واسع نشاط ممثليه، خصوصاً في مجلس الشعب وفي النقابات العمالية. كما يعمل للمساهمة في توضيح ما ينبغي على الجهات المختصة أن تقوم به، لإظهار وحدة الشعب بكل فئاته في دعم النهج الوطني والقومي، الذي تنتهجه البلاد وقيادتها السياسية من أجل تحقيق السلام

العادل والشامل القائم على تحرير الأرض المحتلة كاملة واستعادة الحقوق القومية المغتصبة وضمان الأمن للجميع.

- بعد تلك السنوات التي انقضت من عمر التجربة، كيف تقيّمونها؟

- كان لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية صداها الواسع داخل البلاد وعلى النطاقين العربي والدولي. وقد حظيت بتأييد شعبي كبير، ورحّبت بها الدول الصديقة وفي مقدمتها يومذاك دول المنظومة الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفييتي.

واليوم، بعد مرور أكثر من 26 عاماً على إقامة هذه الجبهة، ما زال حزبنا يقوّم عملها إيجابياً. وهو في جميع الوثائق الصادرة عن مؤتمراته وهيئاته القيادية العليا، قد عبّر بشكل موضوعي عن مثل هذا الموقف. وفي وثيقة الحزب البرنامجية تشديد على أن الجبهة الوطنية التقدمية، التي اقتضت إنشاءها متطلبات المرحلة التي تمر بها البلاد، يمكن أن تكون أداة هامة في مرحلة البناء الاشتراكي، في مرحلة الاشتراكية.

ولكن هذا التقويم الموضوعي الإيجابي، لا يصح أن يستبعد النظرة النقدية البناءة لما تمَّ إنجازه حتى الآن، ولا أن ينفي الأمور التالية:

أولاً- إن الظروف التي أنشِئت فيها الجبهة قد تغيّرت في الكثير من جوانبها، داخلياً وعلى النطاقين العربي والعالمي. وبعض هذه التغيرات كانت جذرية وانعطافية، وقد أحدثت، وما تزال، آثاراً عميقة بعضها سلبي جداً، مما يقتضي إعادة النظر في العديد من القضايا.

ثانيا- إن الاقتراحات التي تقدّمت بها أحزاب الجبهة، مع الاقتراحات التي يتقدم بها حزب البعث، يمكن أن تكون أساساً في التوجه نحو تطوير الجبهة الوطنية التقدمية، وتطوير أساليب عملها في شتى الميادين، وبما يقوّي الثقة المشتركة بين جميع أطرافها وبينها

وبين الشعب وجماهيره الواسعة، وبما يزيد من وزن كل حزب من أحزابها، لأنه في قوة كل حزب من هذه الأحزاب قوة للجبهة، وفي ضعفه ضعف لها وتقوية لمواقع الرجعية التي تتربص بالوضع، تدعمها في ذلك قوى خارجية معروفة ومتعددة.

ومن الواضح أن الأهداف الأساسية الكبرى، التي نص عليها ميثاق الجبهة، تبقى على العموم أهدافاً قائمة للمرحلة الراهنة والمراحل اللاحقة، وفي هذا ما يساعد موضوعياً على تحقيق فكرة تطوير الجبهة والعمل الجبهوي في جميع مجالاته.

حول تنشيط عمل مؤسسات الجبهة الوطنية التقدمية وتحسين الصلات بالأحزاب الجبهوية[21])

تعلمون أيها الرفاق أن هذا الموضوع يندرج في خطة عمل المكتب المركزي لشؤون الجبهة الوطنية التقدمية والإدارة المحلية، هذه الخطة التي تتضمن عقد اجتماع تخصصي، في نهاية هذا العام، لشؤون الجبهة بكل مؤسساتها.

وربما يطرح هنا سؤال: وما هو موضوع اجتماعنا التخصصي في هذا العام أيضاً؟ ونجيب، بوضوح، بأنه عمل القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، وقيادات الفروع والشعب الجبهوية في المحافظات بعامة، وتنشيط عملنا، نحن، بخاصة في هذه المؤسسات ذات الطابع السياسي، والتي تأسست على أسس فكرية وسياسية واقتصادية – اجتماعية وبحكم عملها ميثاق ونظام أساسي أقرأ بعد مناقشات مستفيضة بموافقة الأحزاب التي تنضوي تحت لواء الجبهة الوطنية التقدمية.

أما المؤسسات التي تشكلت على أساس جبهوي ولرفاقنا مواقع فيها ونعني بها: "النقابات العمالية، والجمعيات الفلاحية، والنقابات المهنية، واتحاد الحرفيين، والاتحاد النسائي، ونقابة المعلمين، والاتحاد الوطني للطلبة، وكذلك مجلس الشعب ومجلس الوزراء"، فهي مؤسسات تمتاز بأنه تحكمها أنظمة وقواعد عمل خاصة بها علينا فهمها واحترامها، وبأنه يوجد فيها ممثلون لمختلف الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية، ولشتى الفئات والطبقات الاجتماعية، ولأعداد ضخمة من المواطنين على اختلاف آرائهم ومشاريعهم وتطلعاتهم مما

---

[21]) مشروع ورقة عمل مقدمة بتاريخ 1998/12/6 إلى مكتب سكريتاريا الحزب.

يسمح بالقول: "إن هذه المؤسسات ميادين حقيقية للنشاط النقابي، والمهني، والمطلبي، والفكري، والسياسي، وبقدر ما تكون فاعلة في حياة البلد والمجتمع تكون قريبة من حياة الناس ومشاكلهم وهمومهم وبالتالي ترسيخ نمط من الحياة المدنية والقانونية المنفتحة والقابلة للتطور".

وانطلاقاً من هذا كله نقول: "من الواضح أنه وإن كان لمثل هذه المؤسسات أو لغالبيتها مكاتب تابعة للجنة المركزية لحزبنا الشيوعي تتابع عمل رفاقنا الشيوعيين فيها وتشكل مرجعيتهم، إلا أن هنالك تقاطعاً في عمل هذه المكاتب فيما بينها، وفيما بينها وبين مكتبنا، الأمر الذي يضع أمام قيادة الحزب (المكتب السياسي بخاصة) مهمة التنسيق بين أعمال ونشاطات هذه المكاتب عموماً، ومع المكتب المركزي لشؤون الجبهة والإدارة المحلية".

والآن كيف السبيل إلى تنشيط عمل الحزب في جميع مؤسسات الجبهة الوطنية التقدمية، والمؤسسات الجبهوية الأخرى؟

مما لا شك فيه أن تنشيط عمل الحزب، والارتقاء به إلى مستويات أعلى فأعلى، رهن قبل كل شيء، باستيعاب منظمات الحزب على مختلف المستويات، سياسة الحزب ونهجه، وأن يكون لكل منظمة منها رؤى متبلورة مستمدة من وثائقه وخططه البرنامجية وأهدافه القريبة والبعيدة، وأن يكون لها خططها وبرامجها التي تعمل على تطبيقها بصورة خلاقة وخلال عملها اليومي آخذة بالحسبان واقع المنظمة وطابع عملها ووجودها وخصائص المنطقة والميادين التي تعمل فيها.

لقد سلّح المجلس الوطني والمؤتمر الثامن للحزب بوثائقهما ومناقشاتهما وتوصياتهما مجموع الحزب بسلاح فكري وسياسي هام، وعلى كل رفيق أو هيئة أن يستفيد من ذلك في الموقع الذي يشغله أو الوسط الذي يعيش فيه، وأن يجري العمل بالتعاون مع جميع الرفاق

وجميع المخلصين لتحويل الأفكار والتوجيهات إلى أعمال ملموسة. وإذا كانت المؤسسات التي تشكلت على أساس جبهوي هي الإطار الواقعي والعملي لمجمل نشاط الحزب ومنظماته، فالحاجة تستدعي وضع المهام والخطط الملموسة والواقعية لتنشيط عملنا في هذه المؤسسات والميادين، كي تكون النتائج مثمرة وأكثر إيجابية.

وهذا فيما نعتقد من مهام مكتبنا، وجميع مكاتب اللجنة المركزية، والمكاتب المماثلة لها حيث كان ذلك ممكناً في منظمات الحزب.

فمن المعروف أن مكاتب اللجنة المركزية كانت قد تشكلت على أساس نوعي، وهي تعمل على أساس خطط عمل وضعتها استناداً إلى وثائق الحزب وتوجهاته وحاجاته اليومية واللاحقة واستناداً إلى خبرات وتجارب عمل ممثلي الحزب في الميادين المختلفة. ومن المفروض أن تشرف الهيئات القيادية المختلفة على هذا العمل والنشاط وتدفعه إلى الأمام، وعليها قبل كل شيء أن تنسق وتوائم بين السياسة العامة للحزب وبين المهام التي تتصدى لها المكاتب المركزية والمكاتب المماثلة في المنظمات الحزبية.

فمن المفروض أن تخدم المهام بعضها بعضاً فإنجازات مكتب معين ونجاحاته يجب أن تعمم وتستخدم عمل ونشاط المكاتب الأخرى. وأيضاً فإن إنجازات ونشاط المكاتب الأخرى لا بد من تعميمها كي تصب في النهاية في مجرى النشاط العام للحزب المترابط الحلقات. إن الربط بين العام والخاص في نشاط مكاتبنا ومنظماتنا الحزبية هو الذي يبعدنا عن الحلقية في فهم سياسة الحزب وتفهمها وهو الذي يؤمن لنا الرؤية الصحيحة لسياسة الحزب بجوانبها المختلفة وتطبيقاتها في المؤسسات الجبهوية وفي الميادين الأخرى.

وثائق حزبية لا بد من العودة إليها ومراجعتها

بين أيدي الحزب وهيئاته المختلفة وثائق حزبية متنوعة، وأكثر هذه الوثائق تبحث في تفعيل عمل الحزب وتنشيط منظماته بين

الجماهير. وقد صدر عن اجتماع اللجنة المركزية المنعقد بتاريخ 20 تشرين الثاني 1997 وثيقة حملت عنوان (الحزب والعمل الجماهيري)، وقد حددت هذه الوثيقة اتجاهات العمل الجماهيري والأوساط التي يتوجه إليها الحزب ويتعاون معها. وربطت الوثيقة بحق بين توسيع نشاطنا الجماهيري وعملنا مع الجماهير وداخل المؤسسات الجبهوية بتحسين وتطوير الحياة الحزبية الداخلية وتوسيع الديمقراطية وترسيخ صورة الحزب كحزب مكافح منفتح على الآخرين، حزب يدافع عن مصالح الوطن والشعب دون تردد.

وصدر عن المكتب المركزي لشؤون الجبهة والإدارة المحلية كراس حمل عنوان "بمناسبة مرور 25 عاماً على قيام الإدارة المحلية" فيه فصل عن مهام الحزب في هذا الميدان. ولدى المنظمات الحزبية وثيقة صادرة عن المكتب النقابي "حول عمل الشيوعيين في النقابات". وهناك الكثير من الأبحاث والدراسات وأوراق عمل أقرت في اجتماعات موسعة عقدها المكتب المركزي لشؤون الجبهة والإدارة المحلية. إن العودة إلى هذه الوثائق تساعد منظماتنا الحزبية على رؤية الأساسيات في توجهاتنا وعملنا ونشاطنا في المؤسسات الجبهوية وتحسين الصلات بالأحزاب الجبهوية.

ويستطيع رفاقنا ممثلو الحزب في المنظمات الجماهيرية والمؤسسات التي تأسست على أساس جبهوي الدفاع عن مصالح الجماهير في الميادين التي يعملون فيها، وذلك بالتعاون المباشر مع الحلفاء وغيرهم من المستقلين النشطاء.

وفي هذا المجال يجب النضال كي تقوم هذه المؤسسات بالأعمال والمهمات التي وجدت من أجلها، ومقاومة كل محاولة لإضعافها أو إفراغها من محتواها. ويمكن تحقيق ذلك بالمتابعة والتنسيق بين الهيئات الحزبية والرفاق في هذه المؤسسات، وأيضاً بالتعاون مع الحلفاء وتقديم الحلول والاقتراحات العملية المناسبة.

إن تعاون الشيوعيين مع الأحزاب الجبهوية في إطار الواقع والمؤسسات التي يمكن إذا أحسن العمل فيها أن تكون وسيلة لتلبية الكثير من حاجات الناس وحل الكثير من قضاياهم.

دور اللجان المنطقية وبرامجها

لقد بات واضحاً منذ زمن أن حاجات الجماهير الواسعة على خلاف مواقعها في العمل، وسواء كانت هذه الحاجات خدمية أم مهنية أم اجتماعية... إلخ، فإن معظم الحاجات والمطالب يجري النضال من أجل تحقيقها عبر المنظمات الجماهيرية، النقابات العمالية، الجمعيات الفلاحية وروابطها، النقابات المهنية، الجمعيات الحرفية. إن مؤسسات الإدارة المحلية في المدينة والريف هي الميدان الأكثر ارتباطاً بالحاجات العامة لجماهير المواطنين، وعليه فإن دور اللجان المنطقية كبير في هذا المجال وعليها أن تأخذ هذا الواقع بالحسبان أثناء وضع برامجها، إذ لم يعد من الجائز أن تكون خطط اللجنة المنطقية بعيدة عن هذا الواقع، أو أن يكون عمل ونشاط منظمات الحزب مرتجلاً وعفوياً. إننا بحاجة ماسة للأعمال والنشاطات الواقعية والمدروسة، وإننا بحاجة أن نكون أكثر قرباً من ممثلي الحزب في هذه المنظمات والمؤسسات، ننسق معهم، ونقدم لهم الأفكار والمعطيات، ونتشاور معهم في إيجاد الحلول وأشكال العمل والنضال، ونسلحهم باتجاهات عمل الحزب وفكره السياسي.

إن هذه المسائل ضرورية ليس فقط من أجل تحقيق نتائج مثمرة، بل أيضاً تزيد من تفهمهم للواقع السياسي والاجتماعي، وتخلق منهم مناضلين حقيقيين لا ينفد صبرهم من الصعوبات والعقبات، ولا تجرفهم الرؤية الوظيفية أثناء القيام بمسؤولياتهم ومهامهم الحزبية.

التنظيم مسألة أساسية

وتلعب أشكال التنظيم هنا دوراً كبيراً. فإذا كانت المهام هي التي تحدد مبادئ التنظيم فمهامنا في المنظمات الجماهيرية والمؤسسات

الجبهوية واضحة تماماً فمن البديهي أن تكون أشكال التنظيم مناسبة ومساعدة لتنفيذ مهامنا في هذه الميادين. فمثلاً هل بإمكاننا إيجاد فرق عمل نوعية في بعض المجالات، وأن تكون اجتماعاتها مستقرة وثابتة؟ كأن يكون لجميع النقابيين الرفاق اجتماع ثابت، وكذلك للرفاق في الجمعيات والروابط الفلاحية، أو للرفاق ممثلي الحزب في مؤسسات الإدارة المحلية، أو للرفاق ممثلي الحزب والنقابات المهنية... إلى آخره.

وهذا لا يعني أن يترك الرفاق منظماتهم الحزبية، بل إن الاجتماعات النوعية المقترحة هي التي تساعد على مسك حلقات العمل والنشاط، وتجعل تطور الرفاق متأثراً إلى حد بعيد بطبيعة المهام والمسؤوليات التي يشغلوها في تنظيماتهم النقابية والمؤسساتية المختلفة، وتنمي عندهم الشعور الواعي بالحاجة إلى حزبهم المسؤول تجاه الوطن والشعب.

ولا بد من القول هنا إن المكاتب المركزية تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال فعن طريق الصلة المستمرة بالمكاتب الفرعية المماثلة والتنسيق معها وعقد الاجتماعات النوعية المنظمة والمهيأ لها هي من الأساسيات في العمل التنظيمي التي تساعد على ربط حلقات العمل والنشاط على مستوى الحزب كله.

تحسين وتطوير العلاقة مع الأحزاب الجبهوية

تبقى مهمة تحسين وتطوير العلاقة والصلة بأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية مهمة دائمة ومستمرة، وهذه المهمة ليست قائمة بذاتها أو منفصلة عن النشاطات التي تقوم بها منظمات الحزب في هذا الموقع أو ذاك. إن ساحات العمل والنشاط في مجتمعنا واسعة ومتنوعة، وتوجد لأحزاب الجبهة مواقع هامة في هذه الساحات، تبدأ من لجنة الحي وصولاً إلى القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية. ومن المؤسف أن نقول إن علاقات الأحزاب ببعضها هي بالدرجة الأولى

علاقات قيادات على مستوى المركز والفروع. فعلى الرغم من مضي أكثر من ربع قرن على قيام الجبهة، لم تتمكن قواعد أحزاب الجبهة أن تقيم فيما بينها علاقات عمل ونشاط، أو تقوم بأعمال مشتركة في ميادين وجودها، أو توحد توجهاتها في القضايا الاجتماعية والمطلبية. وإذا كان من الأهمية بمكان وجود وحدة في الموقف السياسي لهذه الأحزاب، فحري بهذه الوحدة أن تسهم في تطوير العلاقات النضالية وتعزيزها، وأن تنمي الشعور بالحاجة للعمل المشترك لا على الصعيد السياسي فقط، بل وعلى الصعيد الاجتماعي والجماهيري.

ويرى الحزب الشيوعي السوري أن التحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى الوطنية الأخرى في إطار الجبهة الوطنية التقدمية تستند إلى أساس استراتيجي هو الوقوف في وجه العدوان الإسرائيلي والنضال في سبيل تحرير الأرض وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير. وهو في الوقت نفسه تحالف طبقي اجتماعي بين قوى تجمعها سياسات ومواقف حول ضرورات التنمية وتطوير الاقتصاد وتحسين أوضاع الجماهير وتلبية حاجاتها المادية.

إن أساسيات العمل المشترك بين أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وتطوير العلاقات فيما بينها موجودة في السياسة والفكر والرغبة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والمهم لنا من الناحية التنظيمية والعملية هو أن تمتلك القدرة والكفاءة لمسك حلقات العمل والنشاط معرفة تشغيل كادرنا الموجود في جميع المؤسسات والميادين التي تشكلت جبهوياً، وأن نحاكي قواعد الأحزاب من خلال الهموم المشتركة والقضايا التي تحتاج إلى الجهد المشترك لحلها. والمهم هنا أن نتعاطى مع آرائهم وأفكارهم ومواقفهم بالكثير من الاحترام والثقة، وأن نبتعد كلياً عن سياسة التجاهل والتنافس والتمحور.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حزب البعث العربي الاشتراكي يستطيع بحكم موقعه في قيادة الدولة والمجتمع أن يفعل الكثير في

تعزيز العلاقات الجبهوية وبين الأحزاب المكونة للجبهة، وفي إحراز الحد الأقصى من تنشيط حلقات الحياة السياسية والاجتماعية وزيادة قدراتها وفعالياتها ومسؤولياتها، الأمر الذي يزيد في تعزيز موقعه وموقع الجبهة الوطنية التقدمية.

ملاحظة:

الرفاق الأعزاء سكرتيرو اللجان المنطقية! نرسل إليكم مرة ثانية نص مشروع ورقة العمل المتعلقة بعمل مؤسسات الجبهة الوطنية التقدمية، أملين المساعدة في دراستها وتدريسها، وفي إرسال ملاحظاتكم واقتراحاتكم إلينا، ولكم الشكر مقروناً بأطيب التمنيات".
سكريتاريا مكتب الجبهة، دمشق في 6 كانون الثاني 1999.

النظام السوري قادر على أن يصحح نفسه من الداخل[22])

مع استمرار الحديث في سورية وعبر المنتديات، التي تنعقد بين الحين والآخر في هذا المنزل أو ذاك، أو في المراكز الثقافية والجامعات، حول الإصلاح أو الديمقراطية أو المجتمع المدني أو حول منجزات المرحلة الماضية، وغير ذلك من الطروحات التي تُطرح في هذه الآونة، والسجالات التي تسمع أحياناً، حتى بين أفراد الفريق الواحد، التقت الشرق الأوسط دانيال نعمة عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية (الائتلاف الحاكم) في سورية، وحاورته حول بعض ما هو مطروح فاستهل الحديث بالقول:

إن البلاد تمر الآن بمرحلة جديدة تتسم بأنها تنطلق من ماضٍ مستندة إلى منجزاته، وهذا ما عبَّر عنه الرئيس بشار الأسد في أكثر من مناسبة وبأكثر من شكل، عندما أكد التمسك بالنهج الوطني والقومي لسورية، نهج النضال من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق والوقوف في وجه محاولات الهيمنة والمخططات الصهيونية، وفي سبيل ترسيخ منجزات السنوات السابقة، والتي يعود الكثير منها إلى مرحلة الحركة التصحيحية.

وأضاف نعمة، وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري الذي يتزعمه يوسف الفيصل: نحن في الحزب الشيوعي السوري لا يمكن لنا أن نتجاهل هذه المرحلة بمنجزاتها التي هي منجزات للشعب السوري، فضلاً عن أن الإقرار بها هو اعتراف بدور الشعب والهيئات والقيادات السياسية الموجودة على رأس الحركة، لذلك فمن الخطأ محاولة تجاهل كل الجوانب السابقة في الماضي، فهذا

---

[22]) حوار أجراه رزوق الغاوي مع دانيال نعمة، ونُشر في العدد **8147** من جريدة (الشرق الأوسط) يوم الاثنين في **19** آذار **2001**.

خطأ كبير شاء صاحبه أو لم يشأ، لأنه لا يخدم القضية الوطنية ولا قضية الديمقراطية. وفي الوقت ذاته، هناك اعتراف على أعلى المستويات بواقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حقيقته، بمعنى وجود نواقص كبيرة وركود اقتصادي عوامله معروفة، وخصوصاً في السنوات الأخيرة من المرحلة الماضية. ولكن هناك إلى جانب ذلك استعداد للنضال والعمل للتخلص من هذه النواقص وتذليل الصعوبات التي تحول دون تطور سورية وتقدمها والقيام بدورها على النحو المطلوب، وقد تجلى ذلك في خطب عديدة ألقاها الرئيس بشار الأسد، وأنا أرى أن مواقفنا في الحزب الشيوعي تنسجم مع مثل هذه الطروحات.

وأنا كممثل لهذا الحزب تحدثت بصراحة في اجتماعات سابقة لقيادة الجبهة الوطنية، عن قضية الركود الاقتصادي، فنحن لم نكن مجرد متفرجين، بل عقدنا اجتماعات للجنة المركزية للحزب وأصدرنا وثائق وُزعت على الجميع، وقد سُلّمت نسخة منها إلى الرئيس بشار الأسد. وباختصار، كنا نتابع ما يجري في البلد، ونتقدم باقتراحاتنا حول الحلول، وكنا نمارس الديمقراطية في عملنا داخل المؤسسات الحزبية رغم كل الصعوبات، وكي تكون قراراتنا موحدة ومعبرة عن إرادة الحزب، وكنا نعتبر وما نزال، أن من يطالب بالديمقراطية داخل المجتمع عليه أن يمارس الديمقراطية داخل حزبه، وعلى من يطالب بأن يكون للمؤسسات الدور الأساسي في عملية البناء أن يحصن مؤسسته، وأن يجعل من حزبه مؤسسة حقيقية تستند إلى مبادئ الديمقراطية، وهذا أمر يتعلق بجميع الأحزاب.

- نرى الآن مواقف وآراء كثيرة، بعضها متفق والبعض متباين، كيف تصنفها، خاصةً أنها تُطرح وسط ما يشبه حالة ارتباك؟

- قبل أن أصنف هذه المواقف، أود القول إننا نخوض معركة توطيد المنجزات والتغلب على الصعوبات الموجودة، وهذا يحتاج ليس فقط إلى عمل الأحزاب كأحزاب، بل وأيضاً إلى قيام الأحزاب بتجديد نفسها وتطوير عملها لتستطيع في إطار الفئات الاجتماعية التي تمثلها أن تساهم مساهمة حقيقية في هذه المعركة. وهذا طبيعي، فإن أي خطٍ لأي حزبٍ، حاكماً كان أو خارج الحكم، عليه كي يستطيع التأثير أن يقنع الناس أنه ليس خطاً مفروضاً عليهم، وإنما هو نابع من ذاتهم. وبرأيي، فإن قضية الإصلاح تستدعي جعل الأحزاب قادرة من حيث المستوى الفكري والتنظيمي والمعرفي والثقافي، على أن تقيم علاقات مع الناس وتجعل الناس قادرين وراغبين ومبادرين للمساهمة في حل مشاكل المجتمع. وبالنتيجة، فالشعب هو المطلوب منه التنفيذ، وإذا لم يقتنع بأي خطة، فإن تنفيذه لهذه الخطة لن يكون التنفيذ المناسب أو المرجو.

- ثمة من يطالب بأن يكون للشعب دور في القرار، لكن بطرق أخرى على ما يبدو؟

- اسمح لي أولاً أن أشير إلى أن هذه المعركة التي تبدو داخلية هي في الوقت نفسه ذات بعد قومي وذات طابع وسمات عالمية، ولا أستطيع أن أتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية أو بعض الأوساط الغربية أو الأوساط الصهيونية حيادية بالنسبة إليها، وأنها تحصر اهتمامها فقط بقضية الديمقراطية. ومع أهمية الديمقراطية وضرورتها، ومع أنني كشيوعي مؤمن بالديمقراطية وتلازم الاشتراكية والديمقراطية، إلا أنني أناضل من أجل ديمقراطية حقيقية بعيدة عن الشكلانية، ديمقراطية تساعد الشعب في نضاله ضد محاولات فرض رأسمالية تابعة للاحتكارات، كما يريد دعاة العولمة الإمبريالية، وتفسح في المجال أمامه للسير على طريق التقدم باتجاه الاشتراكية. وبكلمة موجزة، فالمعركة الجارية الآن أياً كان الشعار المرفوع هي معركة ذات

أبعاد ثلاثة: بعد وطني داخلي، وآخر قومي إقليمي، وآخر دولي، ولا أعتقد أنه من حق أحد أياً كان موقعه، وسواء كان من وسط المثقفين أم أي وسط آخر، أن يتناسى هذه الأبعاد وأن دولة الهيمنة المعروفة، وبعض دول الغرب ليسوا محايدين أو مجرد متفرجين علينا، فما يهمهم الآن هو كيف يمكن أن يصلوا بسورية إلى وضع يضعفها في وجه محاولات الهيمنة، أو في وجه المفهوم الإسرائيلي للسلام، أو في وجهيهما معاً. ولا أعني أبداً، ولا يمكن أن أعني أبداً، أن كل ما نلحظه الآن من نشاط هو لخدمة أغراض الآخرين، فنحن على دراية كافية بدور الفكر التنويري في مسيرة البشرية، ونحن ممن يُقدِّرون دور الثقافة والمثقفين في كل عهد وكل مرحلة، ولكن هذا لا يمنع المرء من أن ينطلق أيضاً من أن هناك مثقفاً ومثقفاً وهناك ثقافة وثقافة، وأن الثقافة الحقة هي التي تعمق الالتزام بقضية الإنسان فرداً ومجتمعاً، وبقضية الحرية والعدالة والتقدم والسلام، وهي التي تساهم في خدمة القضية الوطنية والقومية والإنسانية، وفي تمكين الشعب من أن يكون حقيقة سيد نفسه وعبر التعددية السياسية والاعتراف بالآخر.

وما من شك في أن المثقف المستند إلى الثقافة الحقة المهتدي بالفكر التنويري يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تطوير البلد، ولكنني مع ذلك لا أستطيع القول إن المثقفين لون واحد، وقد تحدثت في اجتماعات علنية بحضور ممثلي مختلف فئات الشعب وممثلي أحزاب الجبهة وغيرهم حول دور الثقافة والمثقفين في المجتمع، وحول خطأ النظر إلى المثقفين وكأنهم جميعهم خصوم لمجرد أن يمارسوا الانتقاد، وقد شددت على أنه لا يوجد حكم في العالم يمكن أن يكون حوله إجماع، كما قلت إن الحكم الوطني كلما اعتمد مبادئ الديمقراطية، واستند إلى الشعب، وتمكن من حل مشاكله، كانت قاعدته أوسع والالتفاف حوله أمتن، وكان خصومه ومعارضوه أضعف وأقل قدرة على زعزعته.

- ما هي رؤيتك للمسألة الديمقراطية؟ ومن أي منظور تراها؟

- كلنا نريد أن يتحسن الوضع، وأن يصبح النظام أكثر ديمقراطية، وأن تكون علاقته بالشعب أوسع، ويكون القانون سيداً في المجتمع، ويكون كل أفراد المجتمع متساوين أمام القانون. كلنا نريد ذلك في حزبنا وحزب البعث والأحزاب الأخرى، ولكن: هل يصح أن نعزل الديمقراطية السياسية عن الديمقراطية الاجتماعية؟ هل يمكن أن نلخص الديمقراطية فقط بالتصويت؟ المسألة ليست محصورة بمسألة التصويت، وإذا تم حصرها بالتصويت وبمعزل عن القضايا الاجتماعية، سينجح أصحاب الأموال وربما غلاة المتاجرين بالدين، وهناك أكثر من مثل، فكل أحزاب الجبهة لا تستطيع أن تصرف مقدار ما صرفه مثلاً عضو مجلس الشعب مأمون الحمصي أو أحد المرشحين التجار للانتخابات.

وأود أن أوضح نقطة، فالتداول في المسألة الديمقراطية أمر شيق ومثير، فالكل يتحدث عن الديمقراطية ويطالب بها، كل واحد على طريقته، فهناك من يتحدث عن الديمقراطية الغربية، عن الديمقراطية الأوربية، وهناك من يتحدث عن نماذج أخرى، ولا شك بأن الطموح إلى الحرية والديمقراطية مشروع مطلوب، ولكن هذا لا يصح أن ينسينا أن البعض يستغلون الشعارات الديمقراطية، ويجعلون منها ستارة للخداع والتضليل، فهم يقولون عكس ما يبطنون. ومع ذلك، يبقى علينا أن نناضل من أجل الديمقراطية الحقة، الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الاجتماعية.

- ما هي نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف مع المنتديات التي ظهرت في الآونة الأخيرة؟

- نحن من جهة، من أنصار أن تكون هناك قوانين للأحزاب والصحافة والمنتديات وأن تقونن بشكل عصري عقلاني موضوعي

علمي، وأن يُعترف بحق الآخر، وأن يكون النضال ثقافياً حضارياً بعيداً عن الإرهاب والعنف والتخويف، وأن تكون هناك قوننة، وأن لا تعاد القضايا للهيئات الأمنية، بل أن تعاد لوزارة الثقافة ووزارة العمل للشؤون الاجتماعية، أي أن يكون هناك قانون ينظم هذه المنتديات كما ينظم الحياة الحزبية. وأنا لا يخيفني أبداً أن يكون هناك مئات المنتديات، والرد عليها بتصوري لا يكون بتخويفها أو بمنعها، بل بتحسين عمل حزب البعث العربي الاشتراكي وأحزاب الجبهة وعلاقتها وصلاتها بالناس، وأن تكون هناك لقاءات حقيقية، ليس لإعطاء أوامر ودروس للناس، بل للتفاعل مع الناس وإقناعهم.

ومن جهة ثانية، أتمنى أن يكون استمرار أي نظام على الطريقة الديمقراطية وليس بأساليب أخرى، وذلك من خلال تحسين البناء الداخلي، وتوظيف العمل الحزبي في خدمة الشعب وأن يكون منطلق الحزب حرية الشعب وقدرته على التعبير عن نفسه وعلى الاختيار. وما جرى في نقابة الفنانين واتحاد الكتاب، يشكل بداية جيدة ينبغي تطويرها، أي أن يكون الاختيار لمن له علاقة بالقاعدة، فأنا لست من أنصار أن يفرض على الشعب بحجة قوائم الجبهة إنسان لا يعرفه الناس، بل ينبغي أن نقدم وجوهاً لها صلات مع الشعب والشعب يعرفها وينتخبها.

- اسمح لي أن أعود للسؤال عن مسألة الحوارات واللقاءات والمطالبة بمجتمع مدني وعن رأيكم فيها؟ وهل ترون أن المنتديات حركت عملية الحوار؟

- ما جرى في الآونة الأخيرة من حوار ليس الأول من نوعه في سورية، ففي أعوام 1979 و1980 و1981 جرت حوارات أيضاً، وأصحاب المنتديات الحالية ليسوا من بدأ. من السهل أن تتكلم الآن عن دوران الأرض، لكن الأمر في أيام غاليليو كان أصعب. نحن كنا، ومن منطلق الحرص على التحالف وعلى تجميع القوى، أول من تحدث عن

رفـع حالـة الطـوارئ والإفـراج عـن المعتقلـين وتقـديمهم للمحاكمـة، كثيرون من رابطة العمل الشيوعي أفرج عنهم بقرار بعد تدخل من قبلنا، وأتوا إلى مكتب الحزب الشيوعي وإلى بيوتنا كي يشكرونا على ما بذلناه من جهد، فقد تدخلنا لأننا نحترم الحرية ونطالب بأن يكون الحوار حواراً ديمقراطياً بين الرأي والرأي الآخر، ولم نكن أبداً من أنصار استخدام العنف ضد هذا الرأي أو ذاك، فالرأي الخطأ يرد عليه بالرأي الصحيح، والفكر الرجعي بالفكر التقدمي. وفي المجتمع الآن عوامل عديدة تدفع من أجل هذا التحرك الفكري السياسي ومن أجل إظهار تعددية الآراء. نحن لسنا في جزيرة مغلقة، فضائيات وإذاعات عدة تتحرك، والمقال الذي لا ينشر هنا ينشر في صحيفة عربية، ثم يصل إلى داخل سورية عبر الإنترنت.

لم يعد هناك عالم مغلق، والحوار الذي يجري الآن يلعب حزب البعث وأحزاب الجبهة وفي مقدمتهم الحزب الشيوعي، وكذلك القوى الأخرى الموجودة على الساحة دوراً كبيراً فيه، غير أن تلك القوى الأخرى تلعب أدوارها بأشكال متخلفة. وأود الإشارة إلى أن وراء كل تحرك توجد مرامي وأهداف ومقاصد سياسية. وسبق أن أكدت في أكثر من مناسبة، وأعود مجدداً لأؤكد، ضرورة العودة باستمرار إلى ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، والأخذ بالحسبان جميع المتغيرات المحلية والخارجية واستحقاقاتها، والعمل من أجل تحسين عمل أحزاب الجبهة وإقامة علاقات سليمة مع أبناء الشعب.

ولا بد من القول، إن توسيع إطار الديمقراطية في البلاد، ومواصلة بناء المجتمع المدني، يستدعي إغناء الحياة السياسية السورية عبر جملة من الإجراءات، في مقدمها وضع قانون عصري للأحزاب والصحافة. إن التغييرات الجارية، بما في ذلك في المجال الاقتصادي، تحرض على تأسيس أحزاب وحركات سياسية جديدة في

البلاد، وأنا أرى أن أرقى أشكال التعددية السياسية هي المستندة إلى الأساليب الديمقراطية والاعتراف بالآخر.

- تحدثت المنتديات عن مظاهر سلبية، كيف برأيك يمكن معالجة هذه الظواهر؟

- أنا أعتقد أن النظام قادر أن يصحح نفسه من داخله بالاعتماد على القوى الحية والقوى المخلصة داخل النظام، وأنا لست مع الرأي الذي يقول به بعض المثقفين، أن هذا النظام والقوى الموجودة فيه ليست قادرة على إجراء الإصلاح، بل وأؤكد أن النظام قادر على الإصلاح، وبإصلاحه الأوضاع يوفر الكثير من المآسي على الشعب. وقد بادر الرئيس بشار الأسد في خطاباته إلى انتقاد النواقص، لذلك ينبغي ألا نخاف من مجموعة من المثقفين أو مثقفين من آراء مختلفة يتحدثون عن الأخطاء، وينبغي أن يقوم بيننا وبينهم حوار، وفي المجتمع أناس مع وآخرون ضد، وبينهم مجموعة من الناس حائرة أين تمشي مع النظام أو مع المعارضة. وهذه العملية، إذا أتقنتها الدولة على أسس صحيحة ديمقراطية بالاعتماد على القوى الخيرة، ومن خلال حوار حقيقي مع أمثال هؤلاء المثقفين، يزداد عدد من يكسبهم النظام إلى جانبه. أما إذا أخطأنا في معالجة هذه القضايا، فإننا من دون شك، نساعد القوى الأخرى من الذين يطالبون بإلغاء الإصلاح الزراعي أو بالتعويض على الإقطاعيين السابقين أو بالتعويض على أصحاب المعامل السابقة، والذين يُعدُّون أن كل ما جرى في سورية منذ أيام جمال عبد الناصر حتى الآن كان سبب البلاء.

وواهم كل من يتصور في عالم اليوم أنه من الممكن أن يتم تحويل سورية إلى رأسمالية متطورة على غرار فرنسا أو كندا، فهذا شيء غير ممكن في ظروف العالم اليوم، وغير مسموح به، فحتى روسيا لم يسمحوا لها بأن تتحول إلى دولة رأسمالية متطورة. ولهذا،

فالذي يريدون أن يحرِّضوا عليه هو نظام رأسمالي من النوع الذي يعني تحويل سورية إلى تابع أكثر من ذي قبل، وأشد تبعية للاحتكارات العالمية، للعولمة الجديدة، العولمة الإمبريالية.

وينبغي الفصل بين البرجوازية التي تريد إقامة صناعة وطنية وتقوية الاقتصاد الوطني واستقلال الوطن، وبين من يسعى لربط سورية اقتصادياً وسياسياً بقوى الهيمنة.

على كل حال، أرى ضرورة قصوى للاهتمام بأوضاع الناس المعاشية والتصدي لجميع أشكال المساوئ والفساد والظواهر الخطأ، والعمل في الوقت ذاته على اجتذاب أوسع الجماهير للمشاركة في العمل السياسي.

- بمَ تلخص الواقع الراهن في سورية، في ضوء التحرك الذي شهدناه مؤخراً؟

- كل القوى تتحرك الآن، حزب البعث ومؤسساته، الحزب الشيوعي والشيوعيون الآخرون، والقوى المختلفة من ماركسيين ووطنيين، وأنا لا أستطيع أن أتصور أنطون مقدسي إلا مفكراً واسع الذهن عميقاً مخلصاً لقضية الديمقراطية والوطن، وقد يكون لي رأي ببعض تصوراته عن الجبهة، فالجبهة ليست مؤسسة ستالينية، وأنا أتساءل: هل الجبهة منعت الحزب الشيوعي من أن يعقد مؤتمراته العلنية؟ نحن في الحزب الشيوعي نُعدُّ ميثاق الجبهة مرتكزاً متفقاً عليه، ومعبراً عن نقاط الاتفاق والتلاقي وعن القواسم المشتركة، وهو لم يحل بيننا وبين التعبير عن أهدافنا الاستراتيجية. ونحن، من منطلق الماركسية – اللينينية ومن نظرتنا إلى المستقبل، أكدنا أن الاشتراكية هي مستقبل وطننا، وأن الشيوعية ولو كانت بعيدة تبقى هدفاً من أهدافنا، وقد عبَّرنا عن ذلك في المؤتمر السادس والسابع الموحد

والمجلس الوطني ثم في المؤتمر الثامن وسوف نؤكد ذلك بوضوح في المؤتمر التاسع الذي سيعقد في خريف هذا العام.

كنا، ونحن نتحدث عن التعددية، نؤكد ونصر على أن التعددية ينبغي أن تقر وتعترف بالآخر، وهذا ما أشار إليه الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم، الآخر الذي يطمح لأن يحل محلنا، ولا بأس في ذلك إن تم العمل لذلك في إطار القانون والديمقراطية وبالاستناد إلى إرادة الشعب الحرة وبعيداً عن كل شكل من أشكال العنف والإرهاب.

ومع ذلك، عليّ أن أشير إلى أن نفراً ممن يعلنون أنهم مثقفو الشعب، أو أنهم أنصار للحرية، يريدون الحرية لهم وحدهم، وينكرونها على الآخرين. ويذكرنا هذا بقول مأثور للأديب العربي عمر الفاخوري، فقد قال: (الدكتاتور ليس ضد الحرية، لكنه يريدها له وحده). ويتجلى مثل هذا الموقف أو ما يشبهه في انزعاج البعض أو قلقهم، لأن حزب البعث وأحزاب الجبهة بدأوا يلتقون بالناس. إن هذا البعض يريد أن يبقى العمل للمنتديات فقط، وأن تتحول الحرية إلى فوضى.

وكي لا تكون فوضى وكي لا يتوقف الحوار، وخاصة الحوار الموضوعي البناء، نرى أن يكون المرجع من أجل عقد المنتديات هو وزارة الثقافة أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وليس الأجهزة الأمنية، وأن تكون هناك قوننة للأحزاب والمنتديات.

فالحوار ضروري، وصراع الآراء من عوامل التطور والتقدم، والحرية مطلوبة، وهي تتجلى في حرية الفرد في اختيار نمط تفكيره وفي اختيار أسلوب حياته ومعيشته وانتمائه لهذا الحزب أو ذاك. وحرية الفرد لا تتعارض مع التنظيم، وهي تقتضي حرية المجتمع، أي فرد حر في مجتمع أحرار. ومن يحاول أن يحتكر الرأي والحقيقة، ويمنع الآخرين أن يكون لهم رأيهم ودورهم في امتلاك الحقيقة، يرتكب خطأً كبيراً بحق نفسه وبحق الوطن والحرية.

- وأنت تأتي على ذكر رأي الآخرين معترفاً به، ما تقويمك للأسلوب الذي طُرحت فيه الأفكار في المنتديات؟

- أولاً أنا لست قاضياً ولا نائباً عاماً، ثم إنني لم أشارك في هذه المنتديات وليس لدي إطلاع على كل ما دار ويدور فيها، لكن بعض ما وصلني وبعض ما قرأته، خصوصاً في بعض الصحف اللبنانية أو استمعت إليه من الفضائيات، جعلني على قناعة بأن البعض لا يريد أن يرى من الماضي إلا النواقص والثغرات، وهذا ما تحدثنا عنه في أدبياتنا منذ سنوات، وما أشار إليه كبار المسؤولين في الدولة، وبأن هذا البعض يصر على إنكار كل منجزات الماضي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو لا يريد أن يرى الأمور في سياقها التاريخي وبموضوعية، وذلك لأغراض تختلف من جماعة إلى جماعة. فهل هذا صحيح، أو يمكن القبول به؟

ثم، هل من الصحيح إغماض العين عن الأبعاد الثلاث للمعركة التي تخوضها سورية؟ وهل يحق لأحد أن يتجاهل المواقف الطبقية؟ إن الموقف من الاستعمار والصهيونية هو في العمق موقف طبقي، بالإضافة إلى كونه موقفاً وطنياً وقومياً، فهل يحق لأحد أن ينسى الدور السوري في الصمود والتصدي وعدم الانصياع للإرادة الأمريكية خلافاً لما كان يزعم البعض؟

طبعاً، كي يبقى لسورية هذا الدور ينبغي ترتيب البيت الداخلي، وتعميق الوحدة الوطنية وتصليبها على أسسها المعروفة، وينبغي التصحيح والإصلاح والتغيير في جوانب مختلفة.

آراء وأفكار حول الديموقراطية والعمل الجبهوي[23]

إن امتلاك الفكر الديموقراطي يعزز الفكر والعمل المؤسساتي. هذا طبيعي، فعندما تسود الديموقراطية والفكر الديموقراطي في مجتمع ما، أي مجتمع، فإن هذا سينعكس حتماً على عمل المؤسسات، و على عمل الأفراد الذين يساهمون في هذه المؤسسات. وأنا أفهم الآن أن تفعيل الجبهة في إطار امتلاك الفكر الديموقراطي، يقتضي من هذه الجبهة في الظروف الراهنة الاستناد إلى الخطوط العامة لميثاقها الذي وضع في ظروف معينة، والذي ربما كان بحاجة إلى تعديلات تتناسب مع متطلبات الظروف الجديدة. لقد وضع هذا الميثاق قبل ثلاثين عاماً، ولكنه حدث تغيير كبير. إن هذه الجبهة، هذه المؤسسة القيادية الكبرى التي أتت تعبيراً عن تعددية ليست مخترعة، تعددية كانت قائمة في الماضي حقاً وصدقاً، تستند إلى نظام أساسي للعمل. الجبهة تضم أحزاباً متحالفة ومتعاونة مع البعث في إطار الجبهة، وكل حزب من هذه الأحزاب هو مؤسسة في إطار المؤسسة العامة التي هي الجبهة، في إطار الوحدة. وكي تلعب هذه الجبهة دورها المطلوب منها في المجتمع

---

[23]) في عام 2001، وبمناسبة مرور عام على القسم، نظم تلفزيون دمشق ندوة فكرية سياسية تحت عنوان: دور الجبهة في استراتيجية التطوير. وقد شارك فيها الرفيق الدكتور ماجد شدود، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، والرفيق دانيال نعمة عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، والأخ أحمد الأحمد الأمين العام لحركة الاشتراكيين العرب، وأدارها الرفيق الدكتور نزار حمود. وتركز جزء هام من الحوارات حول قضايا الديموقراطية، ودور الجبهة الوطنية التقدمية وتفعيل دورها، وكان لممثل الحزب الشيوعي السوري مداخلاته وتعقيباته، التي تمثل المادة الواردة هنا مقاطع بارزة منها.

فإنه ينبغي على كل حزب من أحزابها أن يلعب هذا الدور، أن يأتي إلى عمل الجبهة وهو مستعد موضوعياً ومستند إلى دراسة عامة للبلد وللمواضيع التي ستبحث. وبمقدار ما يحل البلد القضايا والمهام الاقتصادية المنتصبة أمامه يساهم في تحسين مزاج الشعب، وفي كسب الشعب إلى جانب القضايا الكبرى، ويجعله مساهماً فعلياً وحقيقياً شعباً وأفراداً ومؤسسات. إذاً المطلوب من الأحزاب لتفعيل الجبهة كمؤسسة، هو أن تفعل هذه الأحزاب نفسها وتطور دورها، وأن تمتلك موضوعياً كل ما يحتاجه المجتمع كي تستطيع لعب دورها في هذه المؤسسة القيادية.

لقد بدأت قضية الفكر الجبهوي في الغرب على أساس تشكيل جبهة شعبية في مواجهة الخطر الهتلري النازي، ونقلته الأحزاب الشيوعية إلى بلدانها، فأخذ شكل الدعوة إلى الاتحاد الوطني وتشكيل الجبهات. إن مأثرة الرئيس الراحل حافظ الأسد أنه درس العصر والوضع الراهن السوري والعربي ومتطلباته، ووجد أنه من الأفضل التعبير عن التعددية القائمة، ليس على نحو مطلق وإنما في إطار القوى الوطنية التقدمية المنضوية في إطار الجبهة. وليس مصادفة أنها جبهة وطنية تقدمية، فهي قد ربطت بمستقبل البلد أن يكون اشتراكياً.

كان هناك نوعان من التفكير، أحدهما نوع ديكتاتوري مثله أديب الشيشكلي عندما ألغى الأحزاب وحاول أن يبني حزبه الخاص، حركة التحرير، وقال إن وجود الأحزاب يقسم الوطن، ولذلك علينا أن نقيم حزباً واحداً كي نوحده. وهناك نماذج أخرى عريقة في حياة الوطن العربي فكرت كذلك أن التعددية الحزبية ستسيء إلى حركة التطور القومي وستعيق تحقيق المشروع النهضوي القومي العربي (جمال عبد الناصر في مصر، وبومدين في الجزائر). ماذا كانت النتيجة؟ انهيار

الوحدة التي قامت على هذا الأساس. وفي الجزائر يدفع ثمن أخطاء الماضي.

من الأفضل للوطن أن نجمع قوى الوطن الحية السليمة المرتبطة بالشعب والاستقلال والسيادة في إطار جبهة. المهم كيف تتم عملية القيادة، هل هي قسرية وإلزامية أم عبر أفضل أشكال التفاهم وتفاعل الآراء للوصول إلى المشترك؟ والآن أريد أن أقول: نحن في جبهة، وقد سبق أن قلت إنها تحتاج إلى تعديلات حتى على نمط التفكير وأولويات الأهداف. واليوم عندما تكون الأولوية للقضية الوطنية، عندما نجابه العدو الصهيوني ومن يسانده في جرائمه دون خجل ودون تفكير بوثائق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، تصبح الأولوية للقضية الوطنية والقومية مع ربطها طبعاً بالقضية الطبقية، فلا يصح أن تكون هذه على حساب الجماهير الكادحة، وعندئذ نستطيع أن نجمع كل قوى الشعب. وأنا أرى أن أرقى أشكال الديموقراطية، وليسمح لي بهذا الكلام، أن يعترف حتى بالآخر، وأن يتم التغلب على الرأي الآخر ليس عبر وسائل القوة، وإنما بجذب قوى الشعب إلى برامج حية حقيقية تعبر عن مصالحه وتحقق مطالبه، وتساهم في حل قضية الوطن.

عندما استقبلنا الفريق بشار الأسد، وكان القائد الراحل لا يزال مسجى، كنا ممثلو أحزاب الجبهة ما عدا المرضى منهم، رحب وقال: لو لم تكن الجبهة موجودة لكان ينبغي إيجادها. هذا كلام كبير. وفي اجتماعين للقيادة المركزية برئاسة سيادته، تم التعرض للجبهة ودورها، ما كانت عليه عند إنشائها وما هي عليه اليوم، وضرورة تطويرها فكراً وعملاً وإبداعاً.

لقاءات كثيرة تعاون فيها الشيوعيون والبعثيون والقوى التقدمية في مواجهة كل مؤامرات المستعمر، طبعاً هذا التعاون لا ينفي المنافسة، وأنا أقول ينبغي أن يكون من حق الأحزاب أن تتنافس، ليس من أجل المصلحة الخاصة أو الفردية، بل في خدمة الوطن والمصلحة العامة. وهذا المظهر سيكون من مظاهر الديموقراطية وليس معيقاً لها.

لقد تحدث الرئيس بشار الأسد عن أهمية أن تطور الجبهة نفسها، وهذه الفكرة ليست جديدة، ففي عهد الرئيس الراحل وفي أوائل التسعينيات طرحت قضية تطوير الجبهة، وعقد مؤتمر لها للعمل على تطويرها. لماذا لم يجر ذلك؟ كلنا يعرف الظروف الأخيرة التي مرت بها سورية، والضغوط الخارجية عليها، والوضع الذي عاناه الرئيس الراحل في السنوات الأخيرة، لذلك ففكرة التطوير قديمة. إذاً القضية هي قضية التطوير، التي ينبغي أن تبدأ من الجبهة ومن أحزابها ومن ممثليها وهيئاتها. إذاً نحن سنبني ونطور في ظل معركة، والوحدة الوطنية لها شروطها. ومن أهم شروطها، (وأنا أتمنى أن تدرك ذلك الجبهة بكل أحزابها)، أن ينظر إلى المواطنين على أنهم متساوون، وأن القانون ينبغي أن يطبق عليهم جميعاً، وينبغي أن يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعندئذ فإن القوى التي تحاربنا سراً وعلانية ستجد نفسها في وضع دقيق.

قلت سابقاً وسأكرر: كل حديث عن أنه يمكن أن يكون هناك إجماع في مجتمع ما، مهما كان هذا المجتمع، هو حديث مخالف للعقل، فالنظام القوي سيكون له قاعدة واسعة، وسيلتف حوله الكثيرون، لكن سيكون هناك خصوم متضررون منه، ولن يكونوا معه ولو أحرق أصابعه العشرة في خدمة الوطن. المرتبطون بالغرب بالاحتكارات، وعملاء إسرائيل، والرجعيون الذين يريدون كل شيء لن يهادنوا وسيتبعون مختلف الأساليب. بين هذا النظام، أي نظام فأنا لا أعني

نظاماً محدداً، وخصومه سيبقى دائماً فريق من الناس. إذا أحسن النظام وقواه التعامل أثناء حل القضايا فإنهم سيكسبون من هؤلاء الناس الكثيرين، وإن لم يحسنوا فسيدفعونهم نحو الخصوم. واحدة من مهامنا أن ندرس واقعنا الذي تطور كثيراً، والذي لا تنكر منجزاته ولا دور القائد الراحل في تحقيقها، ولكنه رغم كل ذلك بحاجة إلى أشياء كثيرة جداً. الحياة تغيرت، وقد نشأت داخل المجتمع فئات وقوى جديدة، وينبغي على الجبهة بكل أحزابها أن تدرس الواقع كما هو والمتغيرات الحاصلة فيه، والقوى الموجودة المعترف بها وغير المعترف بها، وكيف يمكن أن نعالج مختلف القضايا الماثلة أمامنا، وبهذا نقوي الوحدة الوطنية.

عندما يكون هناك عدالة ومساواة أمام القانون فإن كل القوى التي تعمل ضد الوطن ستشعر بأنها هزمت، وستخسر الكثير مما تحاول الاستفادة منه لإضعاف الوضع في هذه المعركة الكبرى.

خطـوة هــامة عـلى طـريق
تطــوير الجبهـــة وتفعيـلهـــــا[24]

شهدت دمشق قبل أسبوع حدثاً ذا دلالات بعيدة، فقد عُقدت في مقر الاتحاد العام لنقابات العمال أولى اجتماعات فروع الجبهة الوطنية التقدمية والقيادات السياسية لأحزاب هذه الجبهة وقيادتها المركزية.

استمرت هذه الاجتماعات مدة ثلاثة أيام استُمع خلالها إلى تقريرين أساسين:

تقرير قدمه رئيس الوزراء، استعرض فيه الاتجاهات العامة لسياسة الحكومة الاقتصادية والاجتماعية، واستمع إلى آراء وملاحظات ممثلي الأحزاب وأجاب على تساؤلاتهم.

وتقرير قدمه نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، استعرض من خلاله أهم ملامح السياسة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وانعكاساتها المختلفة على الأوضاع العالمية والإقليمية، والعربية، كما حدد جوهر المواقف السورية في مواجهة مجمل التطورات الجارية، ورد على التساؤلات المطروحة.

وكان بين أهم ما تم تناوله خلال الأيام الثلاثة لهذه الاجتماعات هو العمل الجبهوي الحالي، وأوضاع الجبهة الوطنية التقدمية وفروعها بعد ثلاثين عاماً على إنشائها، وسبل تطويرها وتفعيلها وتطوير وتفعيل الأحزاب المكونة لها، وبالتالي تنشيط وتفعيل العمل السياسي والحياة السياسية في المجتمع وداخل البلاد. وإذا كان من غير المستطاع الدخول في افتتاحية موجزة بتفاصيل كل ما جرى من مناقشات وحوارات هامة، ومن اقتراحات أكثر أهمية، فلا أقل من التوقف عند ما نعتقده أساسياً وذا أهمية خاصة.

أولاً- أجمعت المناقشات على تنوع المشاركين فيها والخلفيات التي ينطلقون منها، على أن قيام الجبهة الوطنية التقدمية كان استجابة لمتطلبات الوضع السائد يومذاك، وواحداً من أبرز إنجازات الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الراحل حافظ الأسد، وكان مأثرة له على

---

[24]) نشرت في العدد 33 من جريدة (النور) الصادر بتاريخ 30 كانون الأول 2001.

طريق تحقيق الوحدة الوطنية، والعودة إلى نوع خاص من التعددية السياسية والحزبية، وعلى طريق الإعداد لحرب تشرين التحريرية، إلا أن هذا الإنجاز رافقته واستمرت إشكاليات تعود في الجوهر إلى الانطلاق عند وضع ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي من أن هذه الجبهة ينبغي أن تكون المنطلق نحو التنظيم السياسي الواحد، قطرياً وعلى النطاق العربي. وهذا ما أكدت الحياة تناقضه مع قوانين التطور الاجتماعي الموضوعية ومتطلباتها. ومن هذا المنطلق أيضاً تم وضع النظام الأساسي.

ثانياً- وأكدت هذه المناقشات تمسك جميع المشاركين في الاجتماعات، مندوبين أساسيين ومراقبين، بالجبهة الوطنية التقدمية أداة أساسية في تحقيق الوحدة الوطنية، وصيغة معقولة للعمل السياسي المشترك، ووسيلة فعالة لحشد الطاقات ومن أجل متابعة مسيرة البناء والتحرير.

إلا أن هذه المناقشات قد بيَّنت في آخر كل تحليل ضرورة تعديل ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، أو وضع ميثاق جديد يحافظ على قيم ومبادئ الميثاق القديم التقدمية، ويزيل منه كل ما ساهم ويساهم في إيجاد الإشكاليات التي يعانيها العمل الجبهوي، ويؤسس لمفهوم واقعي موضوعي للمشاركة والمساواة بين المواطنين وللتعددية السياسية والحزبية والاعتراف العملي بالآخر. ومن هنا كان الإصرار على قوننة العمل السياسي والحزبي عبر إيجاد قانون للأحزاب، وإلغاء الحظر على أطراف الجبهة في العمل الحر بين الطلاب والشباب، وتحقيق المساواة في وظائف الدولة.

ولا شك في أن هذا يقتضي فيما يقتضي مفهوماً أرقى للدور القيادي للمجتمع والدولة، وأن الأخذ بالمفيد من الملاحظات والآراء والاقتراحات برحابة صدر وعقلانية، يساهم في إضعاف أثر الانتقادات الموجهة للجبهة وأحزابها سواء من أقصى اليمين أو أقصى اليسار، ومن سائر الخصوم على اختلاف منطلقاتهم.

ثالثاً- وقيَّمت هذه المناقشات عالياً مواقف السيد الرئيس بشار الأسد، سواء في تمسكه بصيغة الجبهة الوطنية التقدمية، أم في حرصه على تطوير العمل الجبهوي وتفعيله من منطلق تطوير أحزاب الجبهة لعملها وتفعيله في الأوساط الجماهيرية. ولا شك في أن تأمين

مستلزمات النجاح في هذا الميدان سيكون مأثرة إضافية للسيد الرئيس، ودافعاً لتحقيق الكثير على طريق التطوير والتحديث في المجالات كافة.

رابعاً- وبيّنت هذه المناقشات كم هو ملح وضروري أن تكون هناك اجتماعات على أعلى المستويات الحزبية والجبهوية لاستخلاص العبر والدروس وتحديد المهمات الآنية واللاحقة، ولاشك في أن كل تأخير سيساعد خصوم هذه الجبهة على متابعة محاولاتهم المحمومة للنيل منها.

ويبقى أن أضيف: أن مناقشة قضايا تطوير الجبهة وتفعيلها، وتفعيل وتطوير أحزابها، في إطار مناقشة تقارير عن سياسة الحكومة الاقتصادية، ورؤية الدولة لحقائق الوضع الدولي، إنما تعكس الإيمان بالدور الذي يمكن وينبغي للجبهة أن تلعبه في مجابهة التحديات داخلياً وإقليمياً ودولياً. وأن بعضاً ممن تحدثوا، مخلصين دون ريب، قد شددوا على أن الجبهة الوطنية التقدمية في سورية هي تجربة فريدة، وهذا صحيح إلى حد كبير، وأنها نموذج يحتذى به، ويتناسى بعض هذا البعض أن هذا النموذج يستمر فريداً رغم مرور ثلاثين عاماً، ولا بد له كي يحتذى به أن نستنتج جميعاً ما يجب استنتاجه على نحو صحيح من وقائع اجتماعات الأيام الثلاثة لفروع الجبهة الوطنية وقيادات أحزابها السياسية، وكذلك من انتقادات الخصوم غير المعادين للشعب والوطن، وأن نعمل لتطبيق ما ينبغي تطبيقه في هذا المجال.

ولا ريب في أن الحزب الشيوعي السوري الذي رفع منذ أواسط الثلاثينيات شعار الجبهة الوطنية، والذي رفع منذ مؤتمره الثالث في أوائل حزيران لعام 1969 شعار (من الجبهة الوطنية إلى الجبهة الوطنية التقدمية)،وكان أحد الأحزاب المؤسسة للجبهة، سيستمر مكافحاً من أجل تفعيل الثقافة الجبهوية، والمساهمة في الارتقاء بالجبهة صيغة للمشاركة، وأداة لرص الوحدة الوطنية ووسيلة مثلى للمساهمة في جميع معارك البناء والتحرير ومن أجل السلام العادل الشامل.

تدبير ديمقراطي هام يحتاج إلى إعلان وتعميم
رفع الحظر عن نشاط أحزاب الجبهة بين الطلاب[25])

كتب المحرر السياسي:

من المعترف به أن واحداً من أهم إنجازات الحركة التصحيحية كان إقامة الجبهة الوطنية التقدمية، بالاستناد إلى ميثاق ونظام أساسي تم التوافق عليهما في ظروف محددة بعد مناقشات استمرت مدة عام، وتم التوقيع عليهما في السابع من شهر آذار 1972.

وكان لهذا الإنجاز الكبير دويه الإيجابي داخل البلاد وعلى النطاقين العربي والدولي، وخصوصاً في أوساط حركة التحرر العربية والعالمية.

ولن يشكك إلاّ مكابر بالدور الإيجابي الذي لعبته وما تزال الجبهة الوطنية التقدمية في حياة البلاد، وفي الوقت ذاته لن يساهم في توطيد مواقع هذه الجبهة وتفعيل دورها من يبالغ كذلك في هذا الدور، ويتجاهل النواقص في عملها وعمل القوى أو بعض القوى المكونة لها.

ورغم هذا وذاك فللإنصاف والحقيقة نقول إن إشكالات معروفة قد رافقت الجبهة منذ نشوئها وطوال مسيرتها المستمرة منذ ثلاثين عاماً، وكان بين أبرز هذه الإشكالات الحظر المنصوص عليه في المادة التاسعة من ميثاق الجبهة على حق الأحزاب في النشاط الفكري والتنظيمي والسياسي بين الطلاب: (... تتعهد أطراف الجبهة من غير البعث أن تعمل على وقف نشاطاتها التنظيمية والتوجيهية في هذا القطاع بادئة بإيقاف امتدادها والتنسيب لها)، وعلى حق هذه الأحزاب في النشاط بين الجماهير، وفي إصدار صحافتها التي تطبع وتوزع علناً، كما هو حال الصحافة الرسمية.

وكان الأساس الفكري لمثل هذا التوجه الاستراتيجي، هو الانطلاق من التفكير الإرادوي الطوباوي بإيجاد التنظيم السياسي الموحد قطرياً، وعلى نطاق الأمة العربية.

وكان للحزب الشيوعي تحفظاته ورأيه الواضح في هذين

---

[25]) نُشرت في العدد 38 من جريدة (النور) الصادر بتاريخ 3 شباط 2002.

المجالين مع تأكيده التمسك بهذا المنجز الكبير في الحياة السياسية السورية، وتخليصه من أية عوائق تعرقل أو تصعب قطف ثماره المرجوة.

ودون أية تفاصيل أو تناول للظروف والمتغيرات ومتطلباتها راهناً نؤكد: أن القائد الراحل الرئيس حافظ الأسد كان في مجال الممارسة قد أفسح في المجال كي تستمر أحزاب الجبهة في ممارسة نشاطها في صفوف الطلاب، وفي مجال الصحافة. ولهذا كان للشيوعيين جريدتهم نصف السرية نصف العلنية (نضال الشعب)، وكان لهم، كما لغيرهم، ممثلوهم في الاتحاد الوطني للطلبة، وفي نقابة المعلمين.

ولن ينسى الشيوعيون أنهم بدؤوا عقد مؤتمرات حزبهم العلنية وبحرية في تلك المرحلة. وكان لهذا دوره، ولو كان متواضعاً، في توسيع هامش الديمقراطية ومفهوم التعددية السياسية والحزبية.

واليوم لا ينكر إلا مكابر، الدور الذي يعود للرئيس بشار الأسد وللقيادة القطرية في اتخاذ جملة تدابير على طريق تحقيق التعددية السياسية الحقة، والانفتاح الديمقراطي المستجيب للمتغيرات وضرورات التطور الوطني المستقل والتقدم، ونعني بها:

1- الإقرار بحق أحزاب الجبهة بفتح مقراتها الخاصة العلنية في العاصمة وكل أنحاء الوطن.

2- الإقرار بحقها في إصدار صحافتها ومتابعة البحث في سبل مساعدتها على أسس قانونية وديمقراطية، كما هو الحال في سائر بلدان العالم المتطور.

3- الإقدام على اتخاذ تدابير من شأن متابعتها أن تساهم في تطوير عمل الجبهة وتفعيل دورها، وفي هذا الضوء ينبغي النظر إلى اجتماع فروع الجبهة الوطنية التقدمية والقيادة المركزية للجبهة وأعضاء المكاتب السياسية لأحزابها، الذي انعقد في الفترة من 22 إلى 24 كانون الأول المنصرم، وإلى مختلف الآراء والاقتراحات والتوصيات التي عرضت فيه.

ومما يجب لفت الانتباه إليه أن ممثلي أحزاب الجبهة قد اجتمعوا بعد هذا الاجتماع بفترة وجيزة برئاسة السيد الدكتور محمد زهير مشارقة، وتدارسوا في أعماله، ولخصوا الاقتراحات جميعها، ودققوها

بصدق، ورفعوها إلى السيد رئيس الجمهورية رئيس الجبهة الوطنية، وكان التجاوب معها إيجابياً وسريعاً. ونتوقف الآن حول إحدى أهم المسائل التي توقف عندها الاجتماع، ونعني بها مسألة إلغاء المادة التاسعة المنصوص عليها في ميثاق الجبهة، والقاضية بحظر عمل أحزاب الجبهة الوطنية، باستثناء البعث طبعاً، في أوساط الطلاب. فقد أبلغ ممثلو هذه الأحزاب قبل عدة أيام أن هذا الحظر لم يعد قائماً، وبأن أحزاب الجبهة يمكن أن تمارس بحرية حقها في النشاط في الأوساط الطلابية والشبابية.

واستقبل الجميع هذا البلاغ باهتمام كبير، ورأوا في هذا الموقف تدبيراً ديمقراطياً هاماً سيكون له نتائجه الكبيرة في مجال جذب الشبيبة المثقفة والمتنورة إلى المشاركة بإبداع في الحياة السياسية ورص الوحدة الوطنية والقومية.

ونرى أن هذا التدبير كي يعطي ثماره المرجوة وما يريده العاملون من أجل تطوير عمل الجبهة وتفعيل دورها ودور أحزابها، يحتاج لعوامل متعددة لا داعي للتفصيل فيها، إلى إصدار تعميم علني يؤكد حذف هذا الحظر من المادة التاسعة من ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية، ودون انتظار إلى حين إعادة النظر في هذا الميثاق جملة أو جزئياً، كما يحتاج إلى إبلاغ الجهات الأمنية التي نقدر أهمية دورها في حماية أمن الوطن والمواطن، إلى أن انتماء أي طالب إلى أي من أحزاب الجبهة لا يشكل سبباً أمنياً يحول دون قبوله سواء أكان شيوعياً أم وحدوياً اشتراكياً أو من أي حزب جبهوي آخر في وظائف تعود إلى وزارتي التربية والتعليم العالي، كذلك يحتاج إلى إبلاغ مدراء المدارس والموجهين.

إن تعميماً من هذا النوع سيساهم دون شك في خلق أجواء الثقة لدى المواطنين، بأنه من حقهم أن ينتسبوا إلى هذا الحزب أو ذاك، دون أن تتعرض مصالحهم لأخطار حاضراً ومستقبلاً.

وفي هذا مصلحة للتحالف الجبهوي الصادق وبالتالي فيه مصلحة للوطن والشعب.

تمتين الأوضاع الداخلية هو المنطلق[26])

الأوضاع في المنطقة معروفة من جميع جوانبها، ولا حاجة إلى الدخول في أية تفاصيل.

وهذه الأوضاع، من غير الممكن التفكير في واقعها وفي آفاقها القريبة والبعيدة بمعزل عن أمرين أساسيين: عن انطلاق واقعي وتقدير موضوعي للأوضاع العالمية والإقليمية ولما تفرض من رؤى وتدابير، وعن معرفة شاملة بالأوضاع الداخلية وإدراك عميق لنواقصها وعيوبها ولإمكاناتها الفعلية، وطرق الإفادة منها إلى الحد الأقصى الممكن.

وبكلمة أشد إيجازاً، فما من عامل في الحقل العام، وكل مواطن ذكراً كان أو أنثى ينبغي أن يصبح مثل هذا العامل، بقادر على تجاهل الترابط الوثيق والتأثير المتبادل بين الأوضاع الداخلية والأوضاع الإقليمية والدولية.

طبعاً قد تتفاوت الرؤى، وقد تختلف لدى المهتمين بالشأن العام في نظرتهم إلى هذا الترابط وكيفية التعامل معه، أو على أساسه.

قد يقول البعض: علينا اليوم خصوصاً أنْ نركز الاهتمام على قضايا الوضع الدولي لتجنب الأخطار المحدقة، وهم ينطلقون في هذا من تصاعد الأخطار الآتية من جانب الإمبريالية الأمريكية بعد أحداث أيلول وإطلاقها حربها الإرهابية الكونية في مكافحة الإرهاب مدعية أن كل مقاومة لهيمنتها، أو لمخططات حليفها الإستراتيجي، هي إرهاب.

وقد يتذرع البعض بالأوضاع الإقليمية (العدوان الإسرائيلي مثلاً، وهو الأكثر خطورة لارتباطه بالمخططات الأمريكية) للتركيز على بعض جوانب الوضع الداخلي، وإغفال أو تأجيل بعضها الآخر على راهنيته وأهميته.

ويؤكد الواقع والمنطق أنه مع ضرورة الاهتمام بالأوضاع الدولية والإقليمية وإعطائهما الواجب والمطلوب يبقى الدور الحاسم، بالمحصلة، للأوضاع الداخلية. ولا يعني هذا، ولا يصح أن يعني إطلاقاً

---

[26]) نُشرت في العدد 51 من جريدة (النور) الصادر بتاريخ 12 أيار 2002.

أيَّ اتجاه نحو التقوقع والانعزالية، أو أي تجاهل للاهتمام بما يجري إقليمياً ودولياً.

وبالفعل، ألم يشجع هتلر، كما تقول الوقائع التاريخية، على مهاجمة الاتحاد السوفييتي اعتقاده أن الأوضاع الداخلية فيه كانت على أقصى درجة من الخلل الاجتماعي؟ ثم هل من عدو خارجي حقيقي أو مفترض يمكن أن يتجاهل الأوضاع الداخلية لدى أعدائه وخصومه؟ ثم أليس من هذا المنطلق أيضاً كان الاهتمام في سورية العربية مشدوداً نحو ترسيخ الوحدة الوطنية على أسسها المعروفة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو على أساس التعددية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ؟

وفي هذا الضوء ننظر بجديةٍ إلى اجتماع القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية وإلى مناقشته لأهمية الارتقاء بدور الجبهة ودور أحزابها كلها في حياة البلاد والارتقاء بحياة البلاد إلى المستوى الذي تتطلبه، بل وتفرضه التحديات بكل أنواعها.

وكي لا نظل في إطار العموميات نشير:

إلى أهمية النظرة الشمولية المعمقة موضوعياً إلى الواقع كما هو، وفي إطار التحركات التي تتجاذبه، وتشخيص أمراضه وعيوبه ونواقصه بعقلانية وإلى طرق وأساليب المعالجة المجدية التي تتناول الجذور والأسباب، وتبتعد عن محاولات التبسيط والتخدير.

وإلى ضرورة الاعتماد على القوى المنتجة في معالجة قضايا الركود الاقتصادي ودفع عملية التنمية إلى الأمام بالاعتماد على القطاعات الأساسية، القطاع العام المعافى، والقطاع الخاص المنتج والخدمي الضروري، والقطاع المشترك والتعاوني، كل ذلك مع تشجيع وتحفيز للجهد الفردي في شتى المجالات الضرورية.

وإلى أهمية اعتماد الديمقراطية الحقة في الحياة الخاصة والعامة، فمثل هذه الديمقراطية المنطلقة من الثقة بالشعب وجماهيره الواسعة وقواه الوطنية والتقدمية هي أمضى سلاح في مجابهة الخصوم والأعداء ومخططاتهم، وفي مكافحة الأمراض والنواقص والعيوب من فساد وهدر في الوقت والإمكانات وغير ذلك. وبالاعتماد على مثل هذه الديمقراطية يمكن للتدابير الأمنية وهي المطلوبة أساساً لحماية الوطن والمواطن أن تعطي النتائج المرجوة والمطلوبة

والمأمولة، أما في ظل ضعف الديمقراطية أو إضعافها فيمكن لبعض التدابير الأمنية أن تستخدم لإخفاء العيوب والنواقص.

ونلح في هذا المجال على أهمية النظرة الموضوعية إلى الثقافة والمثقفين، وإلى الدور الذي يمكن للمثقفين الوطنيين والتقدميين أن يلعبوه في تطور البلاد وتحديثها ودفعها أشواطاً على طريق التقدم.

كما نشير أخيراً إلى أن تكون جهود الجميع منصبة في الظروف الآنية الخطيرة، سواء على النطاق الداخلي أم الإقليمي والخارجي، على توسيع دائرة الأنصار والأصدقاء والحلفاء وتضييق دائرة الخصوم والأعداء. وهنا يمكن للحكمة والعقل أن يلعبا دورهما، فما كل انتقاد هو من صنع الأعداء، ولا كل مديح وإطراء هو بدافع الحب والصداقة والإخلاص. والمهم المهم الولاء للوطن والحرص على المصالح العليا للشعب والأمة، ودعم وتأييد العاملين بإخلاص في هذا السبيل. والمهم المهم أن يشعر الجميع وكل مواطن بواجباتهم أولاً، وليس فقط بالحقوق منفصلة عن هذه الواجبات.

ومما لا شك فيه أن سورية العربية بمقدار ما تنجح في حل مهامها الداخلية، وهذا ما كان حزبنا الشيوعي السوري يدعو إليه ولا يزال، يصبح صوتها مسموعاً أكثر وأشدَّ تأثيراً، سواء على النطاق القومي العربي، أم في إطار المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز، أو في المجال الدولي وداخل نطاق الشرعية الدولية.

ولا ريب في أن استمرار سورية على نهجها الوطني والقومي المبدئي، وتسريع خطواتها على طريق التطوير والتحديث جدياً، سيسهم في مزيد من الدور السوري الفعال رسمياً وشعبياً، ومن أجل هذا ندعو ونعمل لتوسيع وتعميق وحدة كل الجهود الوطنية القومية التقدمية والمستنيرة.

في ضـــوء اجتمـــاع القيـــادة المركـــزية[27]
التشـــديد عـــلى أهميـــة تفعيـــل الجبهـــة والارتقـــاء بأدائهـــــا
معـــالجـــة قضـــايا الشعـــب، واعتمـــاد الأســـاليب الديمقـراطيـــة
همـــا الأساس في النهـــوض بالحيـــاة السيـــاسيـــة والحـــزبيـــة

كتـــب محـــرر الشـــؤون الداخـــلية:

في الثاني من أيار الجاري عقدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية اجتماعاً استمر مدة أربع ساعات برئاسة السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية، رئيس الجبهة الوطنية التقدمية.

ومن البديهي أن تكون وقائع هذا الاجتماع ومناقشاته قد ارتبطت إلى حد كبير بتطور الأحداث على الساحتين الفلسطينية والعربية، كل ذلك في ضوء ما يشهده العالم منذ أحداث أيلول وحرب الإرهاب العالمية التي تديرها الإدارة الأمريكية الحالية ومعها حليفتها إسرائيل الصهيونية الشارونية، تحت راية مكافحة الإرهاب، هكذا دون خجل أو وجل، وفي ضوء ما يتوقع من مخططات للمنطقة.

وكان طبيعياً أن تناقش أفكار عديدة تتعلق بحشد الطاقات والإفادة من كل الإمكانات داخل الوطن وعلى النطاقين العربي والدولي لمجابهة شتى الأخطار الماثلة، وأن يكون لقضايا تطوير الجبهة وزيادة فعاليتها وفعالية أحزابها قسطها الوافي في هذه المناقشات.

ولم يكن تناول شؤون الجبهة بالأمر المفاجئ أو المصطنع، فهذه الجبهة التي كانت إقامتها واحدة من أهم منجزات الحركة التصحيحية، وكانت مأثرة كبيرة للرئيس الراحل حافظ الأسد، قد شكلت، في الوقت ذاته، إشكالية، وكان حولها وما زال نقاش كبير ومستمر، داخل صفوفها وفي المجتمع، وبين المؤيدين والمعارضين والبين بين.

وكان بين أهم العوامل في وجود هذه الإشكالية واستمرارها هو المادة التاسعة من ميثاق الجبهة، هذه المادة التي تفرض على أطراف الجبهة من غير البعث وقف نشاطاتها التنظيمية والتوجيهية في قطاع الطلاب.

---

[27]) نُشرت في العدد 51 من جريدة (النور) الصادر بتاريخ 12 أيار 2002.

ودون دخول في تحليل عوامل وأهداف الإصرار على هذه المادة أو مقدار موضوعيتها وواقعيتها، ودون غرق أو إغراق، في تفاصيل مختلف أنواع النقاشات التي تدور حول الجبهة: ماضيها وحاضرها ومستقبلها، نشير إلى ما يلي:

أولاً- إلى أن الرئيس الراحل حافظ الأسد قد اتبع في الممارسة العملية موقفاً أكد من خلاله التعددية الاقتصادية والسياسية، وبالتالي التعددية الحزبية، وبهذا تجاوز فكرة الحزب الواحد، وعلى أنه في السلوك العملي تجاوز نص المادة التاسعة إلى حد واضح، بدليل أنه عد الاتحاد الوطني لطلبة سورية منظمة جماهيرية مكونة على أسس جبهوية، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فقد كان المبادر منذ التسعينيات من القرن المنصرم إلى طرح فكرة تطوير الجبهة والطلب إلى أحزابها بتقديم اقتراحاتها في هذا المجال، وهي قد فعلت.

ثانياً- إلى أن مرحلة رئاسة السيد الرئيس بشار الأسد قد بدأت بتأكيد أهمية الجبهة وضرورة تطويرها، وتمكينها وتمكين أحزابها من ممارسة دورها في حياة البلاد، فما من اجتماع عقدته الجبهة إلا وكان لموضوع الجبهة موقعه في البحث.

ويكفي الإشارة الآن، إلى الإعلان عن حق الأحزاب الجبهوية في فتح مقراتها، وإصدار صحافتها العلنية، وفي رفع الحظر عن حق الأحزاب الجبهوية في العمل بين الطلاب، وهذا ما كنا كتبنا حوله في جريدة (النور) سابقاً.

وفي الخبر حول الاجتماع الأخير للقيادة المركزية المنعقد يوم الخميس في الثاني من أيار (نشرته جميع وسائل الإعلام السورية) جاء ما يلي: (... وناقشت القيادة واقع العمل الجبهوي والخطوات التي اتخذت لتعزيز دور أحزاب الجبهة الفاعل في الحياة السياسية في القطر والارتقاء إلى المستوى الذي يجعلها أشد تأثيراً).

ومما لاشك فيه أن لهذا القسم من الخبر أهميته الخاصة، فهو يشير من جهة إلى تأكيد كل ما كان قد أقر سابقاً (حق الأحزاب بفتح مقراتها، حقها بإصدار صحفها العلنية الخاصة، حقها في العمل بين الطلاب... إلخ) وفي هذا كله كما قيل تطوير لميثاق الجبهة بالممارسة العملية، وهو من جهة ثانية يطرح مهمتين أساسيتين، مهمة أمام كل حزب من أحزاب الجبهة، ومهمة أمام النظام، ولنقل صراحة أمام

هيئاته القيادية والتنفيذية على اختلافها، وأمام هيئاته الأمنية خاصة.

وإذا لم يكن من واجبات (النور) أن تتوسع في تحليل الواجبات المطروحة أمام الأحزاب، إلا أنها تجد من حقها القول إن تطور الأوضاع يملي على قيادات هذه الأحزاب أن تبحث، بالعمق، في العوامل الذاتية لما تعانيه أحزابها، وفي الأساليب والطرق التي يمكن أن تساعدها في الظروف الراهنة، وفي إطار التحالف الصادق المنطلق من أن صديقك من صدقك، على استعادة صلاتها بجماهيرها الأساسية، وعلى التأكد من أن الانطلاق في العمل من المصلحة الوطنية العامة هو الأساس، ومن أن تحقيق المصالح الفردية أو الخاصة، ينبغي أن يتحقق من خلال العمل للمصالح العليا والعامة، ومثل هذا الفهم ينبغي أن يتأكد بالممارسة وليس بالكلام وحده. أما ما تعلق بالمهمة الثانية فهو بسيط ومعقد، إنه بسيط إذا أدركت الهيئات التنفيذية أن المادة التاسعة من ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية قد ألغيت حكماً، وإن كانت قد بقيت نصاً. فإدراك هذه الحقيقة يحول بين هذه الهيئات وبين استخدام هذه المادة لحرمان الشيوعي، أو الاشتراكي، أو الوحدوي... إلخ، من الدراسة في المعاهد الخاصة أو من التعليم، أو من دخول هذا الميدان أو ذاك من ميادين العمل في الدولة لأسباب أمنية، كذا، وإنه معقد إذا استمرت الهيئات المعنية على قناعة بأن انتساب المواطن السوري إلى أي حزب من أحزاب الجبهة يستمر حائلاً بينه وبين مهنة التدريس لأسباب أمنية كذا، وبالتالي يستمر سيفاً مسلطاً فوق رقبته.

وبالفعل، كيف يمكن لمواطن أن ينتمي إلى حزب من أحزاب الجبهة لأهداف مبدئية، إذا كان يشعر أن للمستقل ميزات ليست له، ولا يمكن أن تكون له.

إننا نطرح هذا الأمر بمثل هذا الوضوح لنقول: إننا لا نريد امتيازات، ولا حصصاً ولا كوتا، بل نريد تحت راية المساواة أن يكون للجميع حقوق متساوية وواجبات متساوية، وإذا أضيف إلى هذا احترام للديمقراطية وتوسيع لها ولممارستها، وإصدار لقانون عصري للأحزاب، فعندئذ يمكن لأحزاب الجبهة أن تستعيد ولو تدريجياً، حيويتها وتأثيرها، أو يمكن لها أن تتفادى الانتقادات، وترد عن نفسها السهام المصوبة إليها ومن خلالها إلى التحالف الجبهوي.

التحديات الماثلة
ومهمات الجبهة الوطنية التقدمية[28])

في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر السبت القادم يبدأ في العاصمة دمشق، ويستمر مدة ثلاثة أيام، الاجتماع الثاني المشترك بين القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية وبين فروعها في سائر المحافظات، والذي يحضره ويشارك في أعماله كذلك أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب المكونة للجبهة، وممثلون مراقبون من أحزاب أخرى وطنية وقومية تقدمية كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب الاتحاد العربي الديمقراطي.

وطبيعي أن ينصب الجهد في أعمال هذا الاجتماع على الأمور الأكثر إلحاحاً في الوقت الراهن، ونعني بها:

* استعراض ومناقشة الوضع السياسي ومستجداته، وما يفرض من مهمات ملحة.

* استعراض ومناقشة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ومجريات الإصلاح الاقتصادي والإداري وآفاق مسيرة التحديث والتطوير في هذا الميدان ذي الأهمية الخاصة.

* استعراض ومناقشة واقع العمل الجبهوي في المحافظات، وسبل تطويره وتعزيزه، وبما يساهم بالتالي في تطوير وتعزيز العمل الجبهوي على مختلف المستويات.

ومما يضفي أهمية خاصة على هذا الاجتماع أنه يجيء في وقت قد تتصاعد فيه وتيرة التهديدات التي تطلقها الإدارة الأمريكية- البوشية ضد بغداد، وتتسارع فيه استعداداتها لشن حربها الإرهابية الخرقاء ضد العراق الشقيق، وأنه يجيء في وقت تستغله إلى أقصى حد حكومة سفاح العصر أرييل شارون، لتزيد بوحشية غير مسبوقة من نطاق جرائمها الدموية والبالغة الوحشية ضد الشعب الفلسطيني المقاوم ببطولة، والمنتفض كما في الأساطير، ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

وإذا ما أضفنا إلى هذه الظروف، وهي الأكثر خطورة وحساسية

---

[28]) نشرت في العدد 81 من جريدة (النور) الصادر بتاريخ 18 كانون الأول 2002.

من أي وقت مضى، تلك الصعوبات التي تعانيها الأوضاع الداخلية ولو بنسب مختلفة في جميع البلدان العربية، وذلك الضعف الذي اعترى ويعتري العلاقات العربية- العربية الراهنة، أجل إذا ما أضفنا هذا كله إلى هذه الظروف، فإننا لواجدون عندئذ كم هي كبيرة، بل ضخمة مسؤولية كل القوى الوطنية والقومية التقدمية والديمقراطية والمستنيرة، أية كانت مواقفها الحالية، سواء على نطاق وطننا الغالي سورية العربية الحبيبة، أم على النطاق العربي بأكمله من غربه إلى شرقه ومن شماله إلى جنوبه.

ومما لا شك فيه، أن الانطلاق من الشعور العالي بمثل هذه المسؤولية سيدفع بالمشاركين في هذا الاجتماع، قيادات وقواعد، إلى التوصل لما يساعد في حشد الطاقات المادية والبشرية، ولما يساهم في تحديد أولويات أعمالنا مشتركة ومنفردة، جبهوية وخاصة بكل حزب وقوة على حدة.

وإذا ما أردنا استباق هذا الحدث المرتقب داخلياً وعربياً، بل ودولياً أيضاً، فعندئذ يصبح بالإمكان القول من منطلق الثقة بجميع أولئك المرتبطة أفكارهم ومصالحهم، عقولهم وقلوبهم، بالوطن وبشعبه الأبي وبالمصالح العليا للأمة العربية، إن أولويات نضالنا في هذه المرحلة العصيبة، بل الأكثر خطورة وحساسية كما ذكرنا آنفاً، إنما تتحدد كالآتي:

أولاً- منع الحرب الأمريكية- البوشية- الصهيونية ضد العراق الشقيق، وواضح للجميع، أو ينبغي أن يكون واضحاً أن مثل هذا الهدف ما زال ممكن التحقيق رغم كل الصعوبات والتعرجات المرتقبة، ولكنه هدف يقتضي بذل كل جهد ممكن على المستويات الشعبية والرسمية، إذ فيه حماية للذات وللمنطقة وللاستقرار فيها وفي العالم.

ثانياً- تشديد النضال الشعبي والرسمي وبكل الأشكال المناسبة، وفي سائر الميادين لتقديم الدعم المطلوب والمرجو والمأمول للشعب الفلسطيني، لمقاومته البطولية المستمرة، لانتفاضته الأسطورية التي تساهم في الكشف عن عمق الأزمة داخل المجتمع الإسرائيلي المبرقش، وفي فضح الجوهر الحقيقي للسياسة الأمريكية المتعارضة مع أبسط قرارات الشرعية الدولية ومع القانون الدولي ومصالح السلام في العالم.

ولما كان لهذين الهدفين الكبيرين الأولوية، كما نعتقد، في ظروفنا وظروف العالم الراهنة كان علينا على مختلف المستويات، شعبياً ورسمياً، جبهوياً وفي إطار كل حزب من الأحزاب، أحزاب الجبهة وغيرها، أن نوظف الجهود الخاصة والمشتركة:

1- لمعالجة أوضاعنا الداخلية الاقتصادية- الاجتماعية والسياسية وفي مجال سيادة القانون، إذ دون مثل هذه المعالجة المتعددة الأوجه والجوانب، ووفقاً لمتطلبات التطوير والتحديث، وفي ظل الشفافية يظل كلامنا وما نرفع من شعارات مجرد كلام بكلام، وتبقى مخططاتنا مجرد حبر على ورق.

وبالفعل، أليس من مهماتنا الثابتة والآنية الملحة متابعة النضال بكل الأشكال المناسبة من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق القومية المغتصبة، وتعزيز القدرة الدفاعية للوطن، وإيجاد الحلول، في ضوء الإصلاح الاقتصادي والإداري والقانوني، للخروج من الركود الاقتصادي واستئناف مسيرة التنمية المتوازنة بالاستناد إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة وبقيادة القطاع العام وفي ظل دور واضح للدولة وتحقيق المطالب الملحة لجماهير الكادحين، وربط الأجور بالأسعار ومكافحة البطالة والتصدي جدياً لظاهرات الفساد والهدر وما شابه من الآفات.

2- للاهتمام جدياً بالحركة الشعبية الداخلية والعربية، والعمل على الارتقاء بها وبنضالها قوة مواجهة فعالة في مجابهة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية وإسرائيل العنصرية، وقوة دعم فعال لكل سلطة تجابه بحزم الأخطار الهائلة، وقوة ضغط للتأثير على الأنظمة الرسمية الضعيفة أو المستضعفة لجذبها أو لجرها إلى صفوف المتصدين لمخططات العدوان الإمبريالي الصهيوني ضد الأمة العربية.

3- لإعارة الميدان الدولي والشرعية الدولية الحقة اهتماماً خاصاً، فهذا الميدان بمختلف مستوياته هو ميدان صراع بيننا وبين أعداء الأمة العربية وكل شعوب الأرض، وهو ليس حكراً على الإمبريالية العالمية وحليفها الصهيوني الإسرائيلي، ولن يكون محتكراً لهم، وقوى الحرية والتقدم والسلام في صعود مستمر، ولنا معها ولها معنا مصالح مشتركة لا يحق لنا أن ننساها.

طبعاً ليس صعباً على أحد أن يتنبأ بما يمكن أن يقوله البعض

داخل الاجتماع، وخصوصاً خارجه، ولكن رغم هذا كله فالاجتماع لن يكون بتصورنا وينبغي ألا يكون، مجرد تكرار للاجتماع الذي سبقه. فالحياة في حالة حركة متسارعة، والحراك السياسي أعمق مما نرى على السطح، وهذا يقتضي فيما يقتضي أن نخرج جميعاً من هذا الاجتماع بتوجّهات تساعد على متابعة النضال، وبما يمكن من تحقيق ما هو مطلوب من أهداف ومواقف. وسيكون في غاية الأهمية أن نخرج من هذا الاجتماع ونحن على بيّنة أوضح حول الجبهة الوطنية قيادة وفروعاً وشعباً، ولجاناً منتشرة في كل مكان، وحول دورها ودور كل حزب من أحزابها حالياً، في المرحلة الراهنة العصيبة، وفي الآتي من الزمن القريب والبعيد.

لقد جاءت هذه الجبهة تلبية لحاجة موضوعية واستجابة لمتطلبات ظرف ملموس، وكان لها وما زال دور كبير في حياة البلاد، وفي تدعيم الوحدة الوطنية وترسيخها، وفي مجمل تطورها. والمطلوب اليوم بحكم الواقع الموضوعي الملموس وتلبية لحاجاته في الظروف الراهنة أن تستمر ولكن شريطة، أن ترتقي إلى المستويات التي فرضها التطور وتفرضها الظروف والحياة، وأن تعمل للتخلص مما لحق بها أو ببعض جوانبها، لعوامل مختلفة، مؤسسة قيادية، وأحزاباً متحالفة ومستقلة في آن، من ترهل واتكالية، وأن تتطور بما يمكنها من القيام بدورها المطلوب، خصوصاً في أوساط الشعب والطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثل مصالحها. وبالفعل، هل يمكن للجبهة ولأحزابها أن تقوم بمثل هذا الدور، دون أن تدرس حصيلة تجربة العقود المنصرمة، وتأخذ منها ما ينبغي من عبر ودروس؟

ثم كيف يمكن للجبهة مؤسسة وأحزاباً أن تعمل لتحقيق الأهداف الكبرى التي نص عليها ميثاقها، أو لتحقيق تلك الأهداف التي تضعها الحياة على رأس جدول الأعمال، إذا لم تنهض وترتق إلى المستوى المطلوب فكرياً وسياسياً واجتماعياً وفي سائر المجالات، وخصوصاً في مجال العمل بين الجماهير وفي صفوف الشعب من أجل حشد طاقاته والسير معه وفي طليعته لحل المهام الملحة الآنية والثابتة والتي انطلقنا منها آنفاً؟

بقي أن نقول: إن الجبهة مؤسسة شعبية بالدرجة الأولى، وليست مؤسسة حكومية أو جهازاً من أجهزة الدولة. وإذا كان لها أن تلعب

دور القيادة السياسية عبر بعض المؤسسات، إلا أن دورها الأساسي هو دور شعبيٍ، دور تعبوي فعال دونه لن تكون الجبهة المرجوة والمأمولة.

وبقي أن نضيف، أن الجبهة لم تكن يوماً هي الوحدة الوطنية أو المؤسسة الوحيدة للوحدة الوطنية، بل كانت وتظل عنصراً أساسياً فعالاً، هكذا ينبغي أن تكون، في تحقيق مثل هذه الوحدة. ومن مهماتها اليوم وغداً معرفة إدارة وإتقان الحوار مع الآخر الحضاري، ومعرفة جذب كل القوى المرتبطة فكراً ومصالح، عقلاً وقلباً، بالوطن الغالي سورية العربية وبشعبها العظيم وبمصالح الأمة العربية، وليكن اجتماع الجبهة العتيد خطوة في هذا الاتجاه. وبهذا نكون منسجمين مع دعوة السيد الرئيس بشار الأسد إلى التحديث والتطوير والشفافية.

مداخلة جبهوية[29])

الرفاق والإخوة!

لقد استمعنا تواً باهتمام كبير إلى الكلمة البليغة التي افتتح بها السيد الدكتور محمد زهير مشارقة، نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية، هذا الاجتماع المشترك بين القيادة المركزية للجبهة وبين فروعها في سائر المحافظات، والذي يحضره كذلك ويشارك في أعماله أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب المكونة للجبهة وممثلون لأحزاب أُخرى وطنية وقومية تقدمية (الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب الاتحاد العربي الديموقراطي).

ومما يضفي أهمية خاصة على هذا الاجتماع تلك الظروف البالغة الخطورة والحساسية التي يجيء انعقاده فيها (استمرار حرب الإبادة الشارونية البوشية ضد الشعب الفلسطيني، تسارع الاستعدادات الأمريكية لشن حربها الإرهابية ضد العراق الشقيق)، وأنه يأتي عشية مرور عام على الاجتماع الأول، وبعد سلسلة لقاءات إيجابية وبناءة أجرتها القيادة المركزية مع الفروع الجبهوية في جميع المحافظات، وأنه يقدم الدليل القاطع على أن الجبهة قيادات وقواعد مصممة على متابعة مسيرة التحديث والتطوير ومد الجسور مع جماهير الشعب الواسعة والنظر بموضوعية إلى الآخر، وعلى بذل أقصى الجهود مؤسسة وأحزاباً في هذا السبيل.

---

[29]) كلمة دانيال نعمة في افتتاح الاجتماع الدوري الثاني لفروع أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية (21 – 23 كانون الأول 2002)، وقد بثت على الهواء مباشرة.

وبهذا وبه وحده تؤكد الجبهة، هذه المؤسسة القيادية البالغة الأهمية في حياة الشعب والوطن، أنها العازمة صادقة على ملاقاة مطامح القوى الوطنية والقومية التقدمية والديموقراطية الحقة والمستنيرة في التطوير والتحديث، وأنها العازمة بحمية على التجاوب مع الدعوة الحارة إلى التحديث والتطوير والشفافية التي أطلقها واضحة صريحة ويقود مسيرتها السيد الرئيس بشار الأسد.

أيها الرفاق والإخوة!

منذ إقامة الجبهة الوطنية التقدمية حتى يومنا هذا حصلت وما تزال تغيرات جذرية في مجرى التاريخ الإنساني، ومرت بنا وبغيرنا عواصف مدمرة، وصمد وطننا الحبيب بفضل نهجه الوطني والقومي المبدئي الذي رسخه في إطار وحدة وطنية صلبة وقاد مسيرته بحكمة ودراية وشجاعة السيد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وكان للجبهة وما يزال دورها الملموس في هذا الصمود.

ورغم ذلك، فما زالت الجبهة الوطنية التقدمية تأسيساً وفاعلية ودوراً في مركز الاهتمام الواسع داخلياً ودولياً، وما زالت كذلك موضع نقاش وأخذ ورد، الأمر الذي يقتضي العودة قليلاً إلى الماضي بغية النظر بموضوعية إلى الحاضر وآفاق المستقبل.

أولاً- لقد جاء تأسيس الجبهة في تلك الظروف السائدة انعكاساً لإرادة القوى الوطنية والقومية التقدمية الفاعلة، وتلبية لحاجات موضوعية ولضرورات الإعداد لحرب التحرير ومجابهة مخططات العدوان الإمبريالي الإسرائيلي المستمر، ولمتابعة السير على طريق التقدم الاجتماعي وبناء الاشتراكية.

ثانياً- ولقد كان هذا التأسيس الذي عجل به نجاح الحركة التصحيحية مأثرة من مآثر السيد الرئيس الراحل حافظ الأسد.

صحيح أن فكرة الجبهة الوطنية قديمة، وأن جبهات وطنية كانت قد أُقيمت في العديد من بلدان المنظومة الاشتراكية، وارتبطت إقامتها هنالك بالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية.

ولكن الصحيح أيضاً أن الجبهة الوطنية التقدمية في سورية العربية كان لها مميزاتها وخصائصها وسماتها التي تفردت بها، فقد كان سيادته أول رئيس في بلدان العالم الثالث عموماً، وفي بلدان التقدم الاجتماعي العربية خصوصاً، أقدم على إقامة جبهة وطنية تقدمية متفق على أهدافها وقيمها، وتأخذ بالحسبان الوضع السوري والعربي الملموس، وتقاليد الشعب السوري في ممارسة الحرية والديموقراطية والتعددية السياسية والاقتصادية، وبالتالي الحزبية، منطلقاً في ذلك كله من إدراك عميق لمخاطر التفرد والهيمنة على غرار ما حاولته الديكتاتوريات العسكرية (ديكتاتورية حسني الزعيم، وديكتاتورية الشيشكلي) وغيرها.

أيها الرفاق والإخوة!

لقد كان لإقامة الجبهة الوطنية التقدمية دويّها داخل البلاد وعلى النطاقين العربي والعالمي، وبمقدار ما حظيت به هذه الجبهة من دعم داخلي شعبي واسع ومن تأييد من جانب الحركة الثورية والتقدمية العالمية، بمقدار ما تعرضت وما تزال لحملات مغرضة، خصوصاً من الأوساط الإمبريالية والصهيونية وأوساط الرجعية العربية والدولية، ولن يغير من هذه الحقيقة نواقص أو أخطاء في مسيرة الجبهة وخارج إطارها.

طبعاً، لقد كان مطمحاً أن تصبح الجبهة نموذجاً يُحتذى به، وينبغي لمثل هذا المطمح أن يستمر محفزاً لبلوغ مثل هذا الهدف المأمول.

ولكن هل يعني هذا كله أن مسيرة الجبهة الوطنية التقدمية في سورية العربية كانت مظفرة دائماً ولم تعترضها أية صعوبات، ولم تمر

بأية تعرجات، وأن المتغيرات عندنا وفي العالم لم تترك عليها وعلى أحزابها أية آثار من أي نوع كان؟

وبالفعل ألا تستدعي مسيرة الحياة وتلك المتغيرات الجارية عندنا وفي العالم، التمعن بعمق في تجربة الجبهة بغية تعميق وتوسيع جوانب القوة فيها مؤسسة قيادية، وفي أحزابها المكونة لها؟ ألا تستدعي هذه المسيرة وتلك المتغيرات الإصغاء برحابة صدر وباهتمام جدي إلى تلك الملاحظات والاقتراحات، التي تعبر عنها قواعد أحزاب الجبهة وأوساط شعبية واسعة، كل ذلك من منطلق الحكمة القائلة: "صديقك من صَدَقك لا من صدَّقك".

ثم ألن يكون خطأً جسيماً اتهام كل من عبَّر عن موقف نقدي ولو كان قاسياً أحياناً، لهذا الجانب أو ذاك من جوانب العمل الجبهوي، أو إلى هذا الجانب أو ذاك من جوانب نشاط هذا الحزب أو ذاك من أحزاب الجبهة، بأنه معاد للجبهة، أو للحزب، ثم نضيف وللنظام بأكمله؟ ألا يعني هذا محاولة لسد النوافذ على كل مراقبة شعبية، وكل محاولة للإصلاح والتصحيح، وبالتالي للتحديث والتطوير؟

وإلا فكيف يمكن عندئذ أن نفسر الدعوات، التي أُطلقت في أوائل التسعينيات وفي المرحلة الجديدة على أعلى المستويات لتطوير الجبهة وتفعيل دورها ودور أحزابها في حياة البلاد؟

وفي المرحلة الجديدة التي يقود مسيرتها بشجاعة ورؤية السيد الرئيس بشار الأسد، كان أول كلام سمعناه من سيادته نحن ممثلي أحزاب الجبهة قوله المأثور: "لو لم تكن الجبهة موجودة لوجب إيجادها".

ثم أضاف: "ومن أجل تطوير الجبهة وتفعيل دورها، لا بد من أن تطور الأحزاب أداءها وتوطد صلاتها بالشعب. فهل من غموض في دلالات مثل هذا الكلام البالغ الوضوح؟

أيها الرفاق والإخوة!

لقد شهدت الفترة المنصرمة منذ ذلك اليوم حتى يومنا هذا، على قصرها، العديد من التدابير المتدرجة والمواقف الهادفة إلى تطوير العمل الجبهوي، وتفعيل دور الجبهة في حياة البلاد، وإلى مساعدة أحزابها على الارتقاء بمستوى عملها وتمكينها من تحسين أوضاعها. أما الأدلة فعديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إعلان حق أحزاب الجبهة بفتح مقراتها الخاصة.
- السماح لأحزاب الجبهة بإصدار صحافتها والعمل لنشرها في أوساط الشعب.
- إلغاء الحظر المفروض على عمل الأحزاب باستثناء البعث طبعاً بين الطلاب، وبالتالي إفساح المجال أمام المنتسبين إلى أحزاب الجبهة للعمل في التربية والتعليم الجامعي، في حال توفرت فيهم الشروط المطلوبة.
- استكمال تمثيل أحزاب الجبهة في جميع الفروع الجبهوية.
- تشكيل المكتب الاقتصادي، والعمل كي تمارس جميع المكاتب التابعة للقيادة المركزية دورها وفقاً لأنظمتها الخاصة.
- زيادة تمثيل أحزاب الجبهة في الحكومة (وزيران لكل حزب) شريطة تقديم أصحاب التجربة والكفاءة والمشهود لهم بالإخلاص والنزاهة.
- التوجه نحو إقامة مقرات خاصة ومستقلة لفروع الجبهة في مراكز المحافظات.

وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى هذا الاجتماع، وهو الثاني الذي يعقد لمناقشة أهم المستجدات في مجالات السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية، وفي مجال تحسين صلات الجبهة قيادة وفروعاً وشعباً ولجاناً مع أوسع الجماهير الشعبية وكل فئات الشعب. وفي مثل هذا الضوء ينبغي النظر إلى لقاءات القيادة المركزية مع الفروع والشعب الجبهوية وممثلي أحزاب الجبهة في جميع المحافظات.

لقد جاءت هذه التدابير الهامة في إطار النتائج التي توصل إليها المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي، وفي ضوء خطاب القسم، ومن منطلق المناقشات المسؤولة التي حفلت بها اجتماعات القيادة المركزية للجبهة بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد. ويقيناً أنه لا بد للتفكير الجماعي الموضوعي والبنّاء من التوصل إلى تحقيق ما تقتضيه تجربة العقود المنصرمة بالنسبة لميثاق الجبهة ونظامها الأساسي، ولآليات عملها بغية الارتقاء بالعمل التنظيمي للجبهة، ولمد هذا العمل إلى المعامل وأحياء المدن والجامعات وإلى القرى والمزارع.

أيها الرفاق والإخوة!

مما لا شك فيه أن المهمات الماثلة أمام الشعب بكل فئاته هي على قدر كبير من الضخامة، وأن الأخطار المحدقة بالوطن والأمة بالغة الشدة، وقد زاد فيها نهج الإرهاب الأمريكي تحت لواء مكافحة الإرهاب الدولي، هذا النهج المتمثل بالنسبة لمنطقتنا في استمرار وتصاعد الإجرام الإسرائيلي الشاروني ضد فلسطين بشراً وحجراً وشجراً، وطناً وشعباً، وفي الإعداد خلافاً لإرادة الرأي العام العالمي لشن حرب ضد العراق لأغراض لا تخفى.

وفي ضوء مثل هذه الأوضاع يستمر في مقدمة مهامنا تقديم أقصى الدعم لانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة ومقاومته البطولية، والعمل مع كل القوى الشريفة في العالم لمنع العدوان الأمريكي على العراق الشقيق، ويصبح من أُولى الواجبات التصدي لمخططات العدوان والهيمنة، ومتابعة النضال من أجل تحرير الأرض واستعادة الحقوق القومية المغتصبة، وتعزيز القدرة الدفاعية للوطن، وإيجاد الحلول المناسبة للخروج من الركود الاقتصادي، ومتابعة مسيرة التنمية المتوازنة، وتحقيق المطالب الملحة لجماهير الكادحين، وتحقيق العدالة، ومكافحة البطالة، والتصدي لظاهرات الفساد والهدر. والواضح

أن جملة هذه المهمات المترابطة جدلياً إنما تستدعي من الجبهة وأحزابها، بل ومن جميع القوى الوطنية ومن كل فرد ولاؤه للوطن قبل كل شيء، وبذل أقصى جهد.

ولما كان للجبهة مثل هذا الدور، كان لا بد لها من التركيز في نشاطها الدائم والمستمر:

- على الارتقاء أكثر فأكثر بالعمل الفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتحسين صلاتها وصلات أحزابها بالجماهير الشعبية الواسعة من عمال وفلاحين وحرفيين ونقابات مهنية وطلاب وشباب ونساء، أي بمختلف فئات الشعب وبكل القوى والعناصر الحريصة على استقلال الوطن وازدهاره، والدفاع عن مصالح الأمة في مواجهة التحديات وأخطار العدوان الإمبريالي الإسرائيلي، وضد محاولات الهيمنة الأمريكية.

- وعلى التصدي الواعي والمسؤول لجميع محاولات تهديم العمل الجبهوي وسيلة من وسائل ضرب الوحدة الوطنية، ولا ريب في أن الوسيلة المثلى لذلك هي في الارتقاء بمستوى عمل الجبهة وأحزابها، وفي حسن وموضوعية إدارتها للعلاقات مع مختلف فئات الشعب، وللحوار الحضاري مع الآخر والمرتبط بمصالح الوطن العليا.

أيها الرفاق والإخوة!

كما جعلت الظروف التي كانت تمر بها البلاد والمنطقة قبل ثلاثة عقود من إقامة الجبهة مطلباً موضوعياً وتلبية لحاجات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحة، وكما دفعت مسيرة الحياة ذاتها إلى طرح مسألة تطوير الجبهة فكراً وسياسة وممارسة مطلباً ملحاً، فإن ظروف اليوم بالنسبة للوطن الحبيب ولشعبه الأبي، وبالنسبة للأمة العربية وما تواجه من تحديات، إنما تستدعي الإصرار على استمرار الجبهة وتطويرها وتطوير عملها ومد أوسع العلاقات بينها وبين كل فئات الشعب مطلباً موضوعياً وتلبية لحاجات ومطامح مشروعة.

فليكن اجتماعنا هذا خطوة جريئة على طريق النهوض أعلى فأعلى بواجباتنا أمام وطننا الحبيب وأبناء شعبنا الأبي وأمام أمتنا العريقة حضارة ودوراً في تطور الإنسانية.

وليكن اجتماعنا هذا مناسبة لمزيد من توطيد الثقة المتبادلة والعمل المشترك بين أطراف الجبهة، ومن أجل أفضل الصلات بجماهير شعبنا العظيم وخيرة مثقفيه المرتبطة مواقفهم بمصالح الوطن العليا وسعادة الشعب وكرامته، وفي سبيل حشد الطاقات في مواجهة مخططات الأمريكي الصهيوني ضد فلسطين والعراق والأمة العربية.

ولنساهم في اجتماعنا هذا بشجاعة في مسيرة التطوير والتحديث التي تخوضها سورية العربية شعباً وحكومة وقيادة سياسية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد.

وشكراً لإصغائكم.

حدث هام[30])

كانت دمشق على امتداد ثلاثة أيام مسرحاً لحدث جبهوي بالغ الأهمية، فقد عقد برعاية السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية، رئيس الجبهة الوطنية التقدمية، في مجمع صحارى العمالي، الاجتماع السنوي الثاني المشترك بين القيادة المركزية للجبهة وبين فروعها في سائر المحافظات، والذي حضره كذلك وشارك في أعماله أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب المكونة للجبهة، وممثلون لأحزاب أخرى وطنية وقومية تقدمية، كالحزب السوري القومي الاجتماعي، وحزب الاتحاد العربي الديمقراطي.

وقد أضفى أهمية خاصة على هذا الاجتماع تلك الظروف البالغة الخطورة والحساسية التي جاء انعقاده فيها، ونعني ظروف استمرار حرب الإبادة الشارونية- البوشية ضد الشعب الفلسطيني، وتسارع الاستعدادات الأمريكية لشن حرب الإرهاب ضد العراق الشقيق، وأنه جاء عشية مرور عام على الاجتماع الأول، بعد سلسلة لقاءات إيجابية وبناءة أجرتها القيادة المركزية للجبهة مع الفروع الجبهوية في جميع المحافظات، وأنه يقدم الدليل القاطع على أن الجبهة، قيادات وقواعد، مصممة على متابعة مسيرة التحديث والتطوير ومد الجسور مع جماهير الشعب الواسعة، والنظر بموضوعية إلى الآخر، وبذل أقصى الجهد، مؤسسةً وأحزاباً، في هذا السبيل.

وللتدليل على أهمية هذا الاجتماع، ولما يمكن أن يكون له من نتائج في الظروف التي تمر بها الأمة العربية وشعوب المنطقة، يكفي الإشارة إلى ما يلي:

أولاً- شارك في مناقشات اليوم الأول من أعمال الاجتماع، وهو اليوم المكرس لمناقشة طرق وأساليب تطوير العمل الجبهوي في الفروع نحو 47 متحدثاً، وقد تناولت أحاديثهم النواقص والثغرات في العمل الجبهوي، وأشارت إلى الحلول، وأكدت أهمية المساواة بين شركاء التحالف الجبهوي في الحقوق كما في الواجبات، وطالبت

---

[30]) افتتاحية العدد 82 من جريدة (النور) الصادرة بتاريخ 25 كانون الأول 2002.

بقانون عصري للأحزاب، كما شددت على أهمية أن يكون للجبهة ميثاق جديد، يأخذ بالحسبان المتغيرات الحاصلة وتجربة العقود المنصرمة وآلية عمل جديدة.

وهكذا فقد حرص جميع المتكلمين على تأكيد أهمية إلغاء الامتيازات، وإلغاء كل تمييز بين أعضاء البعث وأعضاء الأحزاب الأخرى الجبهوية، ورأوا في هذا وسيلة لرص الوحدة الوطنية وتصليبها ومنع الخلل فيها. وقد جرى تشديد على ضرورة العناية بالثقافة الجبهوية، والتثقيف الجبهوي في قواعد الأحزاب الجبهوية جميعها، وبضرورة إصدار مجلة فصلية تعنى بشؤون هذا التثقيف.

ثانياً- أما في اليوم الثاني، وكان مخصصاً للقضايا الاقتصادية الاجتماعية، فقد ساهم في مناقشة التقرير الشامل الذي قدمه الدكتور ميرو عن الواقع الاقتصادي وسياسة الدولة نحو 35 متحدثاً، عبروا في كلماتهم عن هموم مختلف فئات الشعب وجماهيره الواسعة، وعرضوا ما لديهم من ملاحظات، وتقدموا بالعديد من الاقتراحات المرتبطة بمكافحة البطالة، وبالإصلاح الاقتصادي والإداري، وبمكافحة الفساد، وبعمل ونشاط المؤسسات الإنتاجية، وبقضايا البيئة.

ثالثاً- وكان اليوم الأخير مخصصاً للقضايا السياسية، وللدور الذي تقوم به سورية في شتى المجالات لمواجهة مخططات الإمبريالية الصهيونية، ولدعم الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي من أجل حقوقه، ولرد محاولات الحرب الأمريكية ضد الشعب العراقي، ومن أجل ترسيخ الوحدة الوطنية وتوطيد التضامن العربي والدولي. وقد بلغ عدد الذين طرحوا أسئلتهم، وتناولوا مسائل سياسية، وأرادوا الاستيضاح حول الآفاق، 36 متداخلاً. وقد ساهمت إجابات وزير الخارجية في توضيح الكثير من القضايا المطروحة.

إن نظرة معمقة إلى مجريات هذا الاجتماع المشترك تساعد في تأكيد ما يلي:

1- استجابة مثل هذه الاجتماعات لمتطلبات الواقع الراهن، وإبراز دورها في توحيد الرؤى لدى مختلف القوى بما يساهم في توطيد الوحدة الوطنية وفي توسيع أطرها، وجعل العمل الجبهوي عملاً قادراً على اجتذاب الكثيرين ممّن لهم مواقف خاصة، وتفتح الطريق

للتـأثير الإيجـابي فـي الآخـر الحضـاري المـرتبط بـالوطن وبمصـالحه ومصالح شعبه.

2- لقـد قـدم هـذا الاجتمـاع مـن الوقـائع مـا يسـاعد القيـادات المسؤولة على التعرف أكثر إلى حقيقة الأوضاع، وبالتالي يساعد على اتخـاذ التـدابير المناسبة، بمـا يقـوي الثقـة بالدولـة وبأدائهـا، وبتوحيد الجهود علـى مختلف المستويات مـن أجل حل المهـام المنتصبة أمـام الشعب والوطن. وسيكون في غايـة الأهميـة أن تبـادر القيـادة المركزيـة والقيادات الأخرى لدراسة نتائج هذا الاجتمـاع، وتحديد المهـام الواجب التمركز عليها في المرحلة القادمة .

فبهذا، وبهذا وحده، يمكن عندئذ القول بأن هذا الاجتمـاع قد أدى المهمـة المنوطـة بـه، ويجعـل مـن اللقـاءات القادمـة مـع الفـروع فـي المحافظـات مناسـبة جديـدة لتمتـين الصـلات بأوسـع جمـاهير الشـعب، وحشـد طاقاتهـا فـي المعركـة الـدائرة تحـت لـواء التصـحيح والإصـلاح وسيلةً لنجاح مهمات التحديث والتطوير.

وينبغي أن يكون واضحاً بأن هذا الاجتمـاع قد سـاعد علـى إبـراز حقيقة في غايـة الأهميـة، تتمثـل فـي أن قـوة كـل حـزب هـي قـوة للجبهـة، وضـعف كـل حـزب ضـعف للجبهـة. ومـن هنـا كـان بـين أهـم مـا أكـده الاجتماع هو إصرار جميع المتحدثين على المطالبة بمناخـات، لعمل كل حـزب، أفضـل مـن تلـك التـي يـتم العمـل بهـا اليـوم، لأنـه بارتقـاء قـوة الأحـزاب الجبهويـة يرتقـي العمـل السياسـي فـي الـبلاد، وبالتـالي يرتقـي عمل الجبهة وتزداد ثقة الشعب بها.

وما يثلج الصدر، أن النزعة النقدية كانت نزعة من يحرص على تـذليل الصـعوبات والارتقـاء بالعمـل فـي شـتى المجـالات الاقتصـادية- الاجتماعية والسياسية والجبهوية، وفي هذا مصلحة كل حزب ومصلحة الجبهة والوطن والشعب بأكمله.

الوطنية الحقة ومتطلباتها العملية[31]

كانت دمشق في الثلث الأخير من كانون الأول مرتعاً لاجتماع مشترك بين القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية وبين فروع هذه الجبهة في جميع المحافظات. وقد استمرت أعمال هذا الاجتماع، وشارك فيها جميع أعضاء المكاتب السياسية للأحزاب المكونة للجبهة، وقد بحث المجتمعون وناقشوا خلال هذا الاجتماع الهام مسائل كبرى تتصل بتفعيل وتطوير العمل الجبهوي في الفروع، وبقضايا الوضع الاقتصادي الاجتماعي وسبل الإصلاح الاقتصادي والإداري. كما تم استعراض المستجدات في الوضع السياسي والدولي، وبما يحيط بالوطن والأمة وبالشعوب الإسلامية من أخطار العدوان الإمبريالي الأمريكي والإسرائيلي الصهيوني.

وإذا ما تمعن المرء في مجمل ما شهدت وقائع الأيام الثلاثة التي استغرقتها أعمال هذا الاجتماع، فإنه سيلمس بكل تأكيد أن الهم الوطني والهم القومي كانا الهمّين الأساسيين السائدين، وكانا الموجهين عموماً لمداخلات أغلب المتداخلين وفي اقتراحاتهم وتوصياتهم. وحتى تلك المداخلات التي تناولت قضايا خاصة بمجموعة من الناس، أو بمنطقة معينة أو فئة معينة، كان الموجه فيها شعور عال بالمسؤولية الوطنية وبالمصلحة العامة.

لقد كان هناك إدراك عميق لخطورة المرحلة التي يمر بها الوطن الغالي وتمر بها الأمة العربية. ومن هذا الإدراك كانت السيادة للروح الوطنية الحقة لدى الغالبية العظمى ممن ساهموا في أعمال هذا اللقاء الجبهوي، هذا اللقاء التاريخي، إذا صح القول، وفي التوصيات

---

[31]) نُشرت هذه المقالة في العدد 83 من جريدة (النور) بتاريخ 1 كانون الثاني 2003.

والاقتراحات المتعلقة بتطوير الجبهة وتفعيل مؤسساتها على جميع المستويات، وبمعالجة القضايا الاقتصادية وإيجاد الحلول العملية المناسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولغيرها من القضايا الملحة الماثلة.

كما أكد الاجتماع أهمية توسيع الديموقراطية للقوى الوطنية والتقدمية كافة، ومعالجة المسائل المعاشية للمواطن ومحاربة الفساد.

وبالفعل هل يمكن لغير الروح الوطنية الحقة أن تلعب الدور المطلوب في توحيد طاقات الشعب لمواجهة الأخطار المحدقة بالوطن وبالأمة؟ ألم تكن هذه الروح وراء ملحمة ميسلون وبطلها يوسف العظمة؟ ألم تكن هذه الروح هي الدافع لرفع الشعار الشعبي القائل: الدين لله والوطن للجميع؟ فكان ذلك في أساس ما نراه اليوم أيضاً من تآخ بين الأديان في سورية الحبيبة، ومن استعداد لمجابهة كل محاولة أياً كان دافعها لتسعير الصراعات بين الأديان، وبما يخدم فقط مخططات الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية.

وهكذا يمكن القول بثقة مطلقة إن الوطنية هي اليوم عنصر التوحيد الأساسي لدينا. فالوطنية وحدها وليس غيرها هي التي تجمع ولا تفرق، وهي وحدها التي توحد ولا تقسم، ومثل هذه الروح لا يصح لأحد فرداً كان أو حزباً، أن يدعي احتكارها منطلقاً من أن كل من لا يماثله في تفكيره أو في أسلوب تحليله للأحداث أو في أيديولوجيته كما يفهمها، إنما هو مجرد من هذه الوطنية وتحركه أصابع أجنبي، فمثل هذا التفكير مخالف كل المخالفة للفهم الحقيقي للوطنية، فمن تحركه الروح الوطنية ينطلق من الثقة بالناس، ويسعى سعياً حثيثاً لتجميع القوى وتوحيدها أياً كانت أديانها ومعتقداتها وكانت ميولها أو مواقفها، فكل مواطن هو بالفطرة وطني، ولا يغير من هذه الحقيقة جنوح البعض، أو سقوط أفراد، أو اختراق لصف في عصر العولمة المتوحشة وسطوة إله المال وانتشار الروح الاستهلاكية، ولا يعني هذا التقليل من

أهمية اليقظة والحذر، ومن ضرورة التصدي لأساليب الأعداء من إمبرياليين ومن كل لون وشاكلة.

وأعتقد جازماً أن اجتماع القيادة المركزية مع الفروع وممثلي القوى السياسية الفاعلة على ساحة الوطن كان اجتماعاً سادت فيه الروح الوطنية، ومن هذا المنطلق ساد الحرص على تحقق وتعميق التآلف بين أحزاب الجبهة فيما بينها على مختلف المستويات، وسادت الدعوة إلى أوسع الصلات بجماهير الشعب وبجميع فئاته الوطنية، كل ذلك من أجل حشد أوسع الطاقات لمجابهة الأخطار ولمتابعة السير على طريق البناء الاقتصادي والتقدم العلمي الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق كان الحرص على تحقيق أوسع تضامن عربي شعبي ورسمي، وكان الحرص على التلاقي والتعاون مع كل قوى الحرية والسلام في العالم كله.

ومن منطلق الروح الوطنية، فإننا في الحزب الشيوعي السوري سنتابع دعوة قيادات الأحزاب الجبهوية والقيادة المركزية وكل الهيئات المسؤولة لإدارة العمل السياسي في المجتمع، بغية تجميع كل القوى المرتبطة برامجها بمصالح الوطن، والمصممة على النضال صادقة ضد العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وضد أخطار إسرائيل الصهيونية الشارونية على الأمة العربية، وضد الاستعدادات الأمريكية لشن العدوان المسلح على العراق الشقيق.

ومن منطلق الروح الوطنية الحقة ندعو، نحن الشيوعيين السوريين، الآخر هو أيضاً للتصرف من موجبات هذه الروح، وندعوه للانتباه والحذر من تلك المنطلقات التي تروج لها لأغراض لا تخفى أوساط مشبوهة في الغرب، وفي مقدمتها تلك الأوساط الأمريكية التي تمارس الديموقراطية حرباً على الشعوب، واتهاماً لكل من ليس معها بأنه ضدها.

نقول هذا وذاك من منطلق أن ما تقوم به القيادة السياسية في سورية، وما يدعو إليه السيد الرئيس بشار الأسد داخل الوطن وعلى الساحتين العربية والدولية في مصلحة الشعب والوطن والأمة، إنما يستدعي من الجميع العمل لما يوحد ولا يقسم، لما يجمع ولا يفرق، أي بما يساهم في توحيد كل القوى لمجابهة التحديات الماثلة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً. وبهذا وحده يمكن تذليل الكثير من الصعوبات وحل الكثير من المشاكل الماثلة، وحل أكثر القضايا المختلف عليها.

وبهذا نضمن أن المستقبل لن يكون إلا لوطننا وشعبنا، لنا وللأجيال القادمة. وبهذا يتأكد أن الروح الوطنية تبقى هي سلاحنا الأمضى في مقارعة كل خصوم الوطن والشعب وخصوم أمتنا العربية وتقاليدها وحضارتها الإنسانية. وبهذا نكون قد استجبنا للمتطلبات الوطنية الحقة.

الجبهة وتعميق الوحدة الوطنية[32])

لم تكن الوحدة الوطنية مطلوبة بالحاح، كما هي مطلوبة في أيامنا هذه. وهي مطلوبة ليس فقط للأسباب المرتبطة باحتمال انفلات العدوان الإسرائيلي، تحت تأثير عجز حكومة سفاح العصر أرييل شارون عن إخماد المقاومة الفلسطينية المستعرة بعناد وتصميم نادرين، وليس فقط للأسباب المرتبطة بخطر العدوان الأمريكي الوشيك على العراق الشقيق، ومن ثم على كل بلاد العرب، وإنما هي مطلوبة كذلك لعوامل أُخرى عديدة اقتصادية واجتماعية وعلمية بالغة التأثير. وبالفعل ألا يستدعي النهوض بالاقتصاد الوطني وإخراجه من ركوده ودفعه على طريق التنمية المتوازنة، وحدة جميع أبناء الوطن؟ ثم ألا تحتاج مكافحة البطالة والتغلب على التخلف العلمي والتقني إلى وحدة مثل هذه الجهود؟ إذن فالوحدة الوطنية لهذه العوامل ولغيرها هي اليوم مطلوبة على نحو ملح وأكثر من أي وقت مضى.

وإذا كنا قد اتفقنا، وينبغي أن نتفق أن الوحدة الوطنية تستدعيها عوامل مختلفة موضوعية، عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية وحتى أخلاقية، أجل إذا كنا اتفقنا فيبقى علينا أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكن تحقيق مثل هذه الوحدة وبأية وسائل واقعية لا متخيلة ولا إرادوية، كما يحلو لبعض أدعياء الثورية المعاصرة؟ وطبيعي أن يكون الجواب في ظروفنا الراهنة، وكما هي في الواقع المعاش لا المتخيل، أن تحقيق هذه المهمة إنما هو منوط بالجبهة الوطنية التقدمية مؤسسة قيادية وفروعاً ومنظمات مبنية على أسس جبهوية، كما هو منوط بكل حزب من الأحزاب المكونة للجبهة، بل هو

---

[32]) نُشرت في العدد 84 من (النور) الصادر بتاريخ 8 كانون الثاني 2003.

منوط بكل القوى الوطنية والتقدمية العاملة على الساحة الوطنية، سواء أكانت في إطار الجبهة أو خارج إطارها.

طبعاً قد يقول قائل إن الجبهة موجودة منذ زمن بعيد، وقد مر على إعلانها ثلاثة عقود، فلماذا لم تحقق حتى الآن هذه الوحدة؟ ولماذا لم تفعل ذلك الأحزاب المكونة لها؟ ودون دخول في أي نوع من أنواع الجدل الفكري، أو البيزنطي، نقول: لقد كانت هذه الجبهة أداة فعالة في تحقيق الوحدة الوطنية في ظروف بالغة الشدة والتعقيد. ومن يعد إلى أيام تشرين التحرير فسيجد الجواب المقنع. وكان للجبهة مثل هذا الدور في التصدي للردة الظلامية أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ولا يعني هذا بالطبع أنه لم تكن هناك أو أنه لا توجد الآن نواقص جدية، بل خطيرة، في عمل الجبهة وعمل مؤسساتها وأحزابها. ومن يعد إلى المناقشات التي أجرتها القيادة المركزية مع فروع الجبهة والقيادات السياسية لأحزابها عامي 2001 و 2002 فسيجد إجماعاً أو ما يشبه الإجماع على ما يلي:

أولاً- على ضرورة دراسة تجربة المرحلة المنصرمة، للتوصل إلى تحديد عوامل القوة في عمل الجبهة فنسعى إلى مضاعفتها، وإلى تحديد عوامل النقص والضعف فنسعى للتغلب عليها وتخطي نتائجها وعواقبها.

ثانياً- على الضعف في الثقافة الجبهوية، حتى يمكن القول إن مثل هذه الثقافة كانت غائبة على مختلف المستويات، ولم يكن هناك جدية في إيصال أهم الأفكار والقيم والمبادئ التي تضمنها ميثاق الجبهة إلى عقول وقلوب قواعد الأحزاب الجبهوية، بدءاً من أكبرها إلى أصغرها، ناهيك بباقي أفراد المجتمع ولدى مختلف فئاته.

وأعتقد جازماً أن الكثيرين من العاملين في الحقل السياسي والمتحدثين عن الجبهة لم يطلعوا اطلاعاً كافياً على ميثاق الجبهة، لأنهم لو كانوا فعلاً فعلوا لكانوا قد خففوا من انتقاداتهم وطالبوا بتطبيق

ما تضمنه هذا الميثاق من برامج وأهداف في شتى مجالات النشاط الإنساني.

ثالثاً- على الأوضاع التي تعانيها أحزاب الجبهة والتراجع في مجالات أدائها السياسي والاجتماعي والفكري والتنظيمي، والتي تعود إلى عوامل مختلفة بين أخطرها الانقسامات التي تعرضت لها ولا تزال تتعرض لها. هذا من جهة ومن جهة ثانية معاملة أعضائها معاملة غير مفهومة أو معقولة، كأن يجري التمييز بشكل صارخ بين المنتمين إلى حزب البعث وتفضيل هؤلاء على الأعضاء المنتمين إلى أحزاب الجبهة بغض النظر عن الكفاءات وذلك في مجالات مختلفة تتعلق بالتعليم والتدريس والقبول في مختلف وظائف الدولة.

رابعاً- على أهمية سيادة القانون ومعاملة المواطنين جميعاً على قدم المساواة وعلى أساس الكفاءة، وليس على أساس الانتماء الحزبي باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً ولازماً لتطور العمل السياسي والحزبي، ولأنه من دون ذلك سيجد كل مواطن في انتمائه لحزب ولو كان جبهوياً، سبباً للتأثير سلباً على حياته ومستقبله وعلى تطوره اللاحق.

وطبيعي أن نكتفي بما أوردناه حتى الآن، مؤكدين أن تطوير الجبهة كمؤسسة قيادية إنما يقتضي جملة من التدابير الواقعية والبعيدة عن الإثارة والتحريض والمبالغات المعروفة بأغراضها الخبيثة.

وفيما يلي أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

1- ضرورة وضع ميثاق وطني جديد ينطلق من مهمات ومتطلبات الواقع السياسي الراهن، ومن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الراهنة وآفاق تطورها اللاحق، ومن متطلبات المتغيرات الحاصلة عندنا وفي العالم، ويحتفظ بكل ما هو قيم ومبدني وتقدمي وذو نزعة اشتراكية في الميثاق القديم، فمثل هذا الميثاق يمكن النظر إليه والتعامل معه على أساس أنه البرنامج الوطني الذي يستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة، ويمكن على أساسه تجنيد أوسع فئات الشعب وسائر

كادحيه ومثقفيه الوطنيين والتقدميين وتحقيق أوسع وحدة وطنية فعالة على أساسه وبالاستناد إليه.

2- قيام الأحزاب الجبهوية التي عانت أو تعاني الانقسامات ببذل أقصى الجهود من أجل تحقيق وحدتها المبدئية، ووضع برامجها التي تتلاقى مع البرنامج الوطني العام، وتضيف إليه ما تعتقده ضرورياً ومعبراً عن الأهداف التي من أجلها وجدت وتناضل.

ومما لا شك فيه أن صدور قانون عصري للأحزاب سيكون من نتائجه الأولى إزالة الإشكالية المرتبطة بوجود أحزاب متعددة تحت اسم واحد، الأمر الذي يبلبل أفراد المجتمع ويسيء للأحزاب ذاتها وللجبهة.

ولتكن الانتخابات المرتبطة بمجلس الشعب وبالإدارة المحلية مناسبتين من أجل خوض الانتخابات على أساس برامج موحدة لقوائم الجبهة ولمرشحي الأحزاب، والانطلاق على أساسها نحو الشعب لحشد طاقاته وكسب تأييده على أساس هذه البرامج وعلى أساس الثقة بالأحزاب وبمرشحيها الذين تقدمهم لتمثيل الشعب في المؤسسات التشريعية ومؤسسات الإدارة المحلية.

وبمثل هذه التدابير وغيرها مما يتفق عليه يمكن المساعدة في تطوير عمل الجبهة الوطنية في أوساط الشعب وبين فئاته المختلفة، وإلى هذا ندعو بكل ما لدينا من قوة وقناعة بأهمية وضرورة العمل الجبهوي والجبهة الوطنية التقدمية.

واقع الجبهة الوطنية يحتاج إلى تصحيح[33]

في الآتي مقتطفات من حوار أجراه أبيّ حسن مع القيادي الشيوعي السوري الراحل دانيال نعمة، الذي احتل مواقع عدة في الحزب (جناح يوسف الفيصل) وفي الجبهة الوطنية التقدمية لأعوام طويلة، وتوفي في كانون الأول الماضي. ونقوم اليوم بنشر فقرات منه لإلقاء بعض الضوء على مسيرة الراحل وفكره.

- باعتباركم حزباً يشكل جزءاً من الأحزاب والحركات التحررية في العالم، إذ تناضلون من أجل الطبقة العاملة، الفقيرة... إلخ، تُرى هل حققتم شيئاً للطبقة التي تناضلون من أجلها؟

- صحيح أن حزبنا حزب شيوعي، أي حزب طبقي، وأنه جزء من حركة التحرر الوطني العربية، وجزء أو كان جزءاً من الحركة الثورية والحركة الشيوعية العالمية، ولكنه حزب نشأ قبل قرابة ثمانين عاماً في بلد معين وفي ظروف معينة، ولهذا فإن نضاله وبرامجه قد تناولت جميع قضايا هذا الوطن في كل مرحلة من مراحل تطوره: قضايا الظفر بالاستقلال ثم حمايته، قضايا الحرية والديمقراطية، قضايا العمال والفلاحين والمثقفين، وقضايا الدفاع عن الوطن، قضايا الإصلاح الزراعي والتأميم وبناء الاقتصاد، قضايا فلسطين والوحدة العربية، قضايا التحرر العالمي والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية وفي سبيل السلام العالمي ضد الحروب النووية.

كل إنجاز تحقق للطبقة العاملة هنا، لعب النظام الاشتراكي العالمي، وحزب الشيوعيين السوريين دوراً فيه. واليوم أيضاً، يتابع الحزب نضاله الخاص في إطار الجبهة الوطنية التقدمية من أجل جميع

---

[33]) جزء من حوار أخير مع دانيال نعمة أجراه أبيّ حسن، كما نشر في جريدة (السفير) صفحة "قضايا وآراء" بتاريخ 2004/1/17.

هذه الأهداف، وفي سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع أبناء الوطن وبالنسبة للكادحين بسواعدهم وأدمغتهم... إلخ.

- بوصفكم حزباً من أحزاب الجبهة تشاركون المعارضة السياسية في سورية مطلبها الملح، ألا وهو الديمقراطية. غير أن لدي سؤالاً: إذا كنتم كحزب شيوعي سوري (جناح يوسف الفيصل) تؤمنون حقاً بالديمقراطية، تُرى لماذا مُذ انشققتم عن بكداش، قيادتكم هيَ هي؟ هل أفهم من هذا أن الوعي الجماعي والكفاءات في حزبكم تختزل بشخص أو شخصين؟ أم ترى أعلن الرحم الشيوعي السوري عقمه عن إنجاب قياديين جدد؟

- هذا السؤال ليس دقيقاً كما أعتقد، وهو يدل في ما يدل على أنك مع كل الاحترام لك وللسؤال، لست على إطلاع كافٍ على تاريخ الحزب وتطور مسيرته.

أولاً، نحن لم ننشق عن خالد بكداش، ولم نقسم الحزب في أي يومٍ من الأيام، ومن جهتي لم أكن يوماً طرفاً في أي انشقاق أو عاملاً له، والذي قسم الحزب أولاً ثم آخراً معروف جيداً، معروف في الحزب وفي المجتمع، والشاهد هو نضالنا المبدئي العنيد من أجل المؤتمر الثالث. وفي ما بعد أقول هذا ليس أبداً من أجل تبرير ما هو قائم الآن، فنحن في القيادة في أعقاب مؤتمرات معروفة وانتخابات معروفة. ولا يعني هذا أبداً أن التجديد ليس ضرورة، فعلى العكس هو ضرورة اليوم وغداً وفي كل مرحلة، شريطة أن يتم على أسس مبدئية ووفق معايير شيوعية حقيقية، وأضيف أن تداول السلطة في الحزب كما في المجتمعات الديمقراطية ومجتمعات الديمقراطية الشعبية هو أمر مهم وينبغي احترامه. لكن لا يجوز الأخذ به ميكانيكياً، فهناك أحزاب لجأت إلى التجديد الميكانيكي ووجدت نفسها في مأزق وأمام صعوبات جمة.

والتغيير والتجديد عندنا هو الآن مهمة أساسية وسنعمل على تحقيقه كاملاً، وبما يخدم سياسة الحزب ومستقبله ويكون في مصلحة

البلاد، وبالنسبة لقيادة الشباب، فنحن عندنا كفاءات كثيرة، وينبغي أن تنتخب وأن تعطى الفرص، وإذا كانت هذه القضية متعلقة بي وحدي، فأنا مستعد أن أعود عضواً عاملاً عادياً في الحزب كما كنت سابقاً، وعلى استعداد تام لأن أتخلى عن كل شيء عدا عضويتي في الحزب الشيوعي.

- إذاً بماذا تفسر لي، مذ وعيت على الحياة السياسية في سورية، أن يوسف الفيصل هو الأمين العام للحزب. ودانيال نعمة ممثل الحزب في الجبهة، إضافة إلى مركزه عضواً في المكتب السياسي؟ ألا يعني هذا تلقائياً أن الكفاءات حصرت بكما؟

- من الطبيعي أن تتساءل وأن يتساءل غيرك: لماذا يوسف الفيصل، ولماذا دانيال نعمة؟ ولكن هذا كله يدل على أهمية التعرف على مسيرة الحزب على امتداد العقود الثمانية المنصرمة.

فأنا أول مرة سمعت بيوسف الفيصل كان ذلك عند الهجوم على مكتب الحزب في دمشق في العام 1947 بعد قرار التقسيم (المقصود قرار تقسيم فلسطين)، وتعرفت عليه بعد ذلك، وكانت لنا مسيرة مشتركة: اتفقنا واختلفنا واتفقنا، ونتابع العمل معاً في إطار مؤسسات الحزب وتحت إشرافها ومراقبتها.

هذا جانب، والجانب الآخر الذي أود قوله بصراحة: إنني لم أقترح نفسي في أي يوم لأي مركز من المراكز في الحزب والجبهة، وكنت دائماً جاهزاً لتلبية أي طلب ولتنفيذ المهمات الصعبة، لن أزيد فأتحدث عن مظاهرة 10 أب 1951، إذ اعتقلت وعُذبت ولا أدري لماذا بقيت روحي متمسكة بجسدي متعلقة به، أو أتحدث عن اعتقالي في اللاذقية محامياً وسوقي إلى تدمر عام 1953 فقد أكون ملزماً بكتابة شيء من السيرة الذاتية لمصلحة الحزب والحزب وحده.

وأضيف أني كنت في المؤتمر السابع الموحد أطلب إعفائي لأسباب ليس مفيداً ذكرها الآن، لولا أن الرفيق الأمين العام تدارك ذلك

لرأي ارتآه هو، وأضيف أنني على الصعيد الشخصي قدمت طلباً لرفاقي في المكتب السياسي بغية إعفائي من الجبهة منذ عام 1992، وقوبل بالرفض. أما بالنسبة إلى قضية التجديد في قيادات الحزب وتقديم الشباب، فهاتان قضيتان مطلوبتان تماماً، والمهم أن يتم ذلك على أسس مبدئية ومن منطلق مصلحة الحزب والشعب.

- باعتبار أن أحزاب الجبهة، في معظمها، أحزاب إيديولوجية، وكما هو معروف أن الإيديولوجيا، أية إيديولوجيا تموت في حالتين: في حال حققت ذاتها وأهدافها إذاً لا مبرر لوجودها بعد ذلك. وفي حال مضى ردح طويل من الزمن لم تحقق فيه أياً من أهدافها، إذ ببساطة تكون قد برهنت عن فشلها الذريع. كأحزاب جبهة بلا استثناء، ماذا حققتم من أهداف أحزابكم؟ ماذا قدمتم للجماهير المنضوية تحت ألويتكم؟ بمعنى ما نسبة ما حققتموه من إيديولوجياتكم؟ بمعنى آخر ما مبرر وجودكم؟

- استقلال الوطن، أليس هدفاً من الأهداف الكبرى، وبناؤه ومتابعة مسيرته ومستقبله أليس من الأهداف؟

- لكن الذي وضع اللبنة الأولى في صرح الاستقلال هم الثوار الأوائل (صالح العلي، هنانو، سلطان الأطرش...)، ثم أكملت الطريق إليه البرجوازية الوطنية التي كانت تحكم آنذاك من غير أن نغفل هزيمة فرنسا أمام ألمانيا؟

- غير أننا لا نستطيع أن ننكر دور الأحزاب في هذا، أو أن نقول إنها لم تفعل شيئاً، فهذا غير صحيح! من جهة ثانية لا شك أن هزيمة ألمانيا الهتلرية هي التي فتحت الطريق واسعاً أمام استقلال سورية.

- حسناً، ما هي الأهداف الكبيرة التي حققتها هذه الأحزاب أو بعضها، غير الاستقلال؟

- لا نستطيع أن نحقق الأهداف كلها دفعة واحدة. يذكرني سؤالك بمقال كتبه المطران جورج خضر (مطران جبل لبنان)، إذ كتب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مقالاً في جريدة "النهار" البيروتية يقول فيه: "أكثر من سبعين عاماً من ثورة أكتوبر، لو كانت حققت أهدافها لما كانت انهارت". حينذاك، خطر ببالي أن أرد عليه حيث كتب، وما زلت أشعر بالندم لأني لم أرد، هاهي ذي المسيحية لها أكثر من ألفي عام، ولم تحقق أهدافها، بل هي على العكس منها، هل معنى هذا أنها يجب أن تلغى؟ إذا كان ثمة مشروع نهضوي لم يتحقق فهل نكف عن النضال في سبيله؟

- يجري الحديث بكثرة عن تطوير الجبهة، وتفعيل دورها، أستاذ نعمة، ما العوائق التي تقف أمام تطوير الجبهة، وقد مضى على مسيرة الإصلاح أكثر من ثلاثة أعوام، ولم نشهد سوى تطورات شكلية فيها؟ ثم ألا تعتقد أن أحزاب الجبهة قد حكمت على نفسها بالموت منذ تأسيسها وقبولها بالشروط التي ولدت بموجبها، وبالتالي هي لم تكن كما يرى البعض سوى واجهة إعلامية خلبية للنظام في مرحلة من المراحل؟

- يؤسفني أن أقول لك إن هذه الفكرة التي تطرحها خاطئة من أساسها. مثل هذه الفكرة قالها رياض الترك، وكان بعد عضواً في المكتب السياسي، في قصر الضيافة في دمشق، حيث كنا مدعوين إلى حفلة غداء عند عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي اسمه مازوروف. وكنا حينئذ قد وقعنا ميثاق الجبهة، إذ قال الرفيق الترك لمازروف الذي كان يزور دمشق: (اليوم دققنا آخر مسمار في نعش الحزب الشيوعي السوري). برأيي أن ما قاله رياض آنذاك كان خطأً كبيراً، فمنذ ذلك اليوم حتى الآن مر أكثر من ثلاثين عاماً، ومع ذلك يعقد الحزب رغم انقساماته اجتماعاته في سورية، وحتى رياض الترك نفسه ما يزال يمشي تحت لافتة شيوعية، ولا أدري إن كان سيستمر

تحت هذه اللافتة أم لا؟ أم إذا كان يدرك كيف تستغلها جماعة الردة الرجعية أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.

أحب أن أضيف في هذا السياق للأمانة أن الرئيس حافظ الأسد بعد تشكيل الجبهة عام 1972 التقى رياض الترك مرتين، وحاول إقناعه بالدخول في الجبهة لكن الأخير كان يرفض، ولو قبل كان سيحل مكاني، فضلاً عن أنه كان يوجد رغبة عند بعض رفاقه في أن يقبل، وتستطيع أن تسأل الرفيق يوسف نمر وغيره ممن كانوا معه.

عندما وقعنا ميثاق الجبهة، كنا في وضع قطري معين، وكذلك في وضع عربي ودولي معينين، وأمام البلاد تحديات وأهداف كبيرة، سواء على مستوى البناء الداخلي، أم على مستوى تحرير الأرض والتصدي للمؤامرات الخارجية، والوضع الآن أنت تعرفه، هذا كله يقتضي تعاون الأحزاب. ثم علينا أن لا ننسى التاريخ، ففي تلك المرحلة كانت الصراعات الدموية هي السائدة بين التيار القومي والتيار الماركسي، وأحداث العراق، وما جرى خلال الوحدة السورية – المصرية. لذلك كانت فكرة التعاون بين هذين التيارين هي الحلقة الأساسية.

- منذ تأسيس الجبهة عام 1972 وقبل هذا التاريخ بعشر سنوات، حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع، إضافة إلى أنه يملك معظم أجهزة ومفاصل الدولة، وله وأعضاؤه الأولوية في كل شيء. ألا يعني هذا تلقائياً أن أعضاء حزب البعث مواطنون من الدرجة الأولى، فيما أعضاء الأحزاب الجبهوية الأخرى مواطنون من الدرجة الثانية؟

- بدلاً من أن تبحث عن نقاط الالتقاء التي وحدت وتوحد الناس، لماذا تبحث عن نقاط الخلاف والإثارة بين حزب وآخر؟ على كل هذا واقع يجب تصحيحه، وأعتقد أن قرار القيادة القطرية الأخير 408 هو حلقة في هذا الطريق.

في الأنظمة الديمقراطية، ذات الديمقراطية التقليدية والكلاسيكية، عندما ينجح حزب ما في الانتخابات، يضطر إلى إقامة تحالف من حزبين أو ثلاثة، وهؤلاء يتقاسمون المراكز حسب نسبة قوى كل حزب منهم، والأكثر نفوذاً بينهم يسعى إلى قيادة الدولة والمجتمع وفق وجهة نظره. إذاً حتى الأنظمة الديمقراطية الكلاسيكية المتعارف عليها، الذي يحكم فيها هو الذي يقود. طبعاً يتم ذلك عبر انتخابات وبرامج، ويصوت الشعب للبرامج.

الملاحق

المواد الواردة في هذا القسم، تنشر كما هي في أصولها حفاظاً على تاريخية المراحل.

خطاب في طرطوس بمناسبة الانتخابات التكميلية[34]

أيها الإخوان والأخوات.

كما التقينا بكم في هذا المكان قبل سبعة أشهر، نلتقي بكم اليوم، وذلك لنقدم لكم، أنتم أبناء طرطوس، عرضاً موجزاً لأهم الظروف التي تجري في ظلها هذه الانتخابات، ولنعلن لكم رأينا، نحن الشيوعيين، في كيف يجب أن نسير، وفي كيف يجب أن نعمل، وفي كيف يجب أن نناضل جنباً إلى جنب، وكتفاً إلى كتف، لنجنّب الوطن كل إثم وكل شر وكل مكروه، وكي نحفظ للبلاد بتعاوننا جميعاً سيادتها وحرّيتها واستقلالها ووضعها الممتاز في العالم العربي، بل في العالم كله.

وكما لقي موقفنا، يومذاك في انتخابات آذار، كل العطف وكل التأييد من لدنكم أنتم، بدليل سدّكم طريق البرلمان على مرشح عصابة السوريين القوميين، التي لم يكن قد افتضح أمرها كما هو مفضوح اليوم، بعد غدرها بالشهيد العقيد عدنان المالكي لحساب الاستعمار وبأمر الاستعمار، فإن الموقف الذي سنتخذه اليوم سيلقى أيضاً كل عطفكم وكل تأييدكم، ما في ذلك شك ولا ريب.

وإذا كنا نحن الشيوعيين في طرطوس، بل في كل سوريا، قد أجزنا لأنفسنا أن نعلن سلفاً، ودون أي تردد، ماذا سيكون موقفكم، فذلك لأننا عرفنا طرطوس، مدينة وقرى، معرفة صحيحة وسليمة. لأننا عرفنا في طرطوس عمق الشعور الوطني، وقوة الشكيمة في مقارعة الاستعمار، وشدة البأس في مكافحة العملاء والخونة، ولأننا عرفنا فيها

---

[34]) الخطاب الذي ألقاه دانيال نعمة في تشرين الأول من عام 1955 بمناسبة الانتخابات التكميلية بطرطوس لانتخاب المرشح الدكتور محي الدين مرهج.

فوق كل هذا استعدادها لتناسي كل خلاف من أجل توحيد الكلمة عندما تتطلب ذلك مصالح البلاد العليا، مصالح استقلالها وحرّيتها وكرامتها.

واليوم أكثر من كل يوم مضى، واليوم إذ يتمزق صدر المستعمرين غيظاً وحنقاً، فتحمّر منهم العيون، وتخلو رؤوسهم من كل تقدير، فيحيكون المؤامرات تلو المؤامرات، ويقومون بالضغط تلو الضغط، ويدفعون بالعملاء الأخسة الجبناء للتخريب والهدم ولاغتيال الأبطال الوطنيين، واليوم إذ يقوم المستعمرون وعملاؤهم الأنذال بكل هذه الجرائم السافلة لإجبار سوريا البطلة، سوريا الباسلة، على الرضوخ للأوامر والتراجع عن كل نضال وللاستسلام والدخول في جحيم الأحلاف، اليوم تتطلب مصلحة البلاد العليا أن نجعل نبراس خطتنا، كما قال الرفيق خالد بكداش، في البحث عن نقاط الاتفاق، لا عن نقاط الاختلاف مع جميع الوطنيين المخلصين، وأن نجعل أساس سياستنا ومحورها في الظروف الحاضرة، الجبهة الوطنية ضد الاستعمار ومشاريعه وأحلافه العسكرية وفي سبيل السلم والاستقلال الوطني.

وعلى ضوء هذه التعاليم، وبالاستناد إلى ما يربينا عليه قائدنا ومربينا والأمين العام لحزبنا الرفيق خالد بكداش، جعلنا كل همنا في النضال أن نُفتّش عن نقاط الاتفاق لا نقاط الاختلاف لتوحيد كل القوى الوطنية الشريفة الحية، لاستثمار كل الإمكانيات الوطنية في أي فئة كانت، من أجل بناء جبهة وطنية شاملة، من أجل تحقيق اتحاد وطني شامل يحفظ للبلاد سيادتها واستقلالها، ويؤمن لها استمرار السير في النهج الديموقراطي الذي تنهجه، فتظل عندئذ لسوريا مكانتها الطليعية في العالم العربي، وتظل سوريا تلك الواحة الخضراء التي تهفو إليها عيون العرب، وتظل سوريا المنارة التي تهتدي بها عيون وتعشى عيون، تهتدي بها عيون كل عربي طمّاح إلى الاستقلال والحرية، وتعشى بها عيون كل مستعمر وكل عميل مجرم جبان.

هذا هو الطريق لتحقيق مصلحة سوريا. ومعلوم أن حزبنا الشيوعي كان دائماً وأبداً شديد التمسك بهذه المصلحة، دائم التطلع إليها، فهو من هذه الناحية لم يوفر أي جهد، ولم ينحن أمام أية صعوبة مهما كانت في سبيل تحقيقها.

من هذه النظرة، وبالاستناد إلى هذا الأساس بالذات، بنى الحزب الشيوعي خطته الانتخابية في طرطوس. فهو قد نظر إلى هذه المعركة الانتخابية ليس على اعتبارها معركة تدور بمعزل عن كل ما يجري في سوريا، وفي العالم العربي بأسره، ولا على اعتبارها معركة تدور بين عائلة وعائلة أو بين طائفة وطائفة أو بين عشيرة وأخرى، بل نظر إليها على اعتبارها معركة تدور بين القوى الوطنية المتمسكة بالاستقلال والسيادة، المتعلقة بالحريات الديموقراطية، الطامحة إلى حياة أكثر هناء وسعادة، وبين قوى الاستعمار الحانقة على سوريا، الحاقدة عليها، الساعية بلؤم هي وعملاؤها إلى تهديم الاستقلال وخنق الحريات وتحويل شعبنا إلى قطيع من العبيد في خدمة الأمريكيين والإنكليز وأجرائهم الأتراك والصهاينة وإلى الفصل بين شعبنا وبين أصدقائه العديدين في كل العالم.

وبرأينا نحن الشيوعيين أن حقد المستعمرين وعملائهم وخدمهم وأجرائهم قد ازداد أضعافاً مضاعفة، بعد هذه الاتفاقية المعقودة بين مصر وبلدان الديموقراطية الشعبية حول تأمين السلاح للدفاع، فقد قوّت هذه الاتفاقية المعنويات، ودللت كم هي قوية مواقع البلدان العربية، وكم هم مخلصون هؤلاء الأصدقاء، الذي يسير في طليعتهم صديق العرب ونصيرهم الاتحاد السوفييتي. وكذلك قطعت هذه الاتفاقية، التي أيدتها سوريا شعباً ومجلساً وحكومة، كل طريق على دعاة الأحلاف، الذين طالما تستروا بضرورة "التحالف" وإعادة "الاحتلال" بغية تأمين السلام.

على أساس هذه النظرة إلى مجمل الوضع، وبالاستناد إلى كل هذه الاعتبارات التي تحيط بالمعركة الانتخابية الجارية في طرطوس اليوم، لم يكن هناك أمام الحزب الشيوعي سوى طريق العمل من أجل تجميع كل القوى الوطنية في طرطوس في جبهة واحدة، في جبهة وطنية قادرة على إلحاق الهزيمة بعملاء الاستعمار وتبديد أحلامهم الصبيانية في تحقيق أي ظفر، في جبهة وطنية قادرة على إبراز وجه سوريا الحقيقي: وجه العداء للاستعمار، والتمسك بالاستقلال الوطني وبالحريات الديموقراطية وبالحق في الوصول إلى السعادة. ونحن واثقون أننا في سيرنا على هذا الطريق، طريق توحيد كل القوى الوطنية، إنما نُعبِّر عن رأيكم، عن إرادتكم، وعن طموحكم الوطني السليم الصحيح.

أما إذا لم نكن نحن الشيوعيين قد تمكنا، لعوامل أنتم أدرى بها، من توحيد جميع القوى الوطنية في جبهة واحدة، بدلالة بقاء مرشح، نكن له وللفئات التي تدعمه كل احترام ونتمنى له ولها اضطراد التقدم في مضمار النضال ضد الأحلاف الاستعمارية، خارج هذه الجبهة، فهذا لا يعني أننا وفرنا جهداً في سبيل تجميع كل القوى الوطنية الحية. وهذا لا يعني أننا سلكنا طريقاً غير واضحة، بل نحن نعتقد اعتقاداً أكيداً أننا سلكنا الطريق التي تؤدي، دون شك، وفي ظروف طرطوس الحالية إلى النتيجة الوحيدة المعقولة، أي إلى سد البرلمان في وجه مرشح القوميين السوريين، خدم الاستعمار وأشرس عملائه.

وإذا خطر ببال أحد من الناس أن يقول: ولكن أين مرشح القوميين السوريين، فنحن لا نرى له أثراً بعد اضطرار بديع إسماعيل إلى الفرار من ميدان الانتخابات؟ فإننا نقول لمثل هذا السائل: انظر، ألا تراه؟ إنه المرشح الذي يدعمه بديع إسماعيل. إنه المرشح الذي تبنّـاه أفراد العصابة الملوّثة أيديها بدماء الأبطال الوطنيين، أمثال الشهيد المالكي، والمثقلة ضمائرها بأوزار الخيانة والتجسس. إنه المرشح

الذي رضي رغم كل تشدق بالديموقراطية، ورغم كل إصرار على التلوّن بالأحمر، أن يكون طريقه للوصول إلى البرلمان هو طريق من وضعوا أنفسهم في خدمة المستعمرين، يدفعونهم للعمل تهديماً في كيان الوطن وللسعي بغية جر هذا الوطن في ذيل المستعمرين وإخضاعه لمآربهم وأغراضهم، إنه المرشح الذي لم يحترم شعور كل الشعب السوري، شعور جيشه الوطني. إنه المرشح الذي لم يأبه لإرادة الشعب المصممة على استئصال جذور عصابة الخيانة من أرض الوطن، إنه المرشح الذي دفعته مصالحه الخاصة، بل ربما دوافع أخرى، لاحتقار إرادة الشعب ومحاولة الوصول إلى البرلمان بأيدي القذرة الملوّثة بالدماء، لقد لاذ بمن نبذهم كل عربي مؤمن بالعروبة وكل وطني حر شريف.

أيها الإخوان والأخوات.

من أجل هذه الغاية، غاية سد الطريق على مرشح القوميين السوريين، قرر حزبنا الشيوعي التصويت لمحي الدين مرهج، ونحن محقون كل الحق في هذا القرار.

فأية غاية، مهما سمت ومهما كان وزنها، يمكن أن تكون أنبل وأشرف مقصداً من توجيه ضربة كبرى قاصمة، ليس على النطاق الطرطوسي وإنما على النطاق السوري بأسره، إلى الذين حاولوا ضرب الشعور الوطني في داخل الجيش، عندما ضربوا قلب الشهيد العقيد الوطني الفذ عدنان المالكي، بل أية غاية أسمى من الغاية تتوخونها جميعاً، والتي تتمثل في ضرورة منع عملاء الاستعمار من القيام بأي عمل قد يؤدي إلى إلحاق الأذى بالشعب السوري أثناء سيره الصاعد على طريق الاستقلال والحرية والديموقراطية.

وكذلك المرشح الذي ندعوكم إلى تأييده، قد قال علناً بمحاربة الحلف التركي العراقي وبمكافحة القوميين السوريين عملاء الاستعمار وبالدفاع عن الحريات الديموقراطية.

وواضح جداً أن لمثل هذه الأقوال، منظوراً إليها بالاستناد إلى القوى التي تدعمها، أهمية في هذه الظروف.

أيها الإخوان والأخوات.

إن سوريا بأسرها تتطلع اليوم إلى طرطوس، إلى عمالها وفلاحيها ومثقفيها وتجارها، إلى جميع القوى الوطنية الحية فيها.

أجل، إن سوريا بأسرها تتطلع إليكم، وتطلب إليكم أن تستمروا في سيركم المعروف، وأن تضربوا المستعمرين الضربة اللازمة، ضربة تمنع مرشح القوميين السوريين من دخول البرلمان.

أجل، هكذا يريد الشعب السوري اليوم، وإننا لواثقون كل الثقة بأنكم ستحققون هذه الإرادة.

أيها الإخوان والأخوات.

إن كل إمكانيات الظفر متوفرة اليوم، وأكثر من كل يوم آخر. وجو التشاؤم الذي أريد خلقه في الأسابيع الأخيرة، قد أصبح جواً للتشاؤم تسبح في عبابه قوى الاستعمار والرجعية وحدها.

أيها الإخوان والأخوات.

إننا بالموقف الذي أعلناه لم نطمح إلى غير تحقيق مصلحة وطننا العليا. وإذا كنا ندعوكم لسد الطريق على مرشح القوميين السوريين، فإنما نقصد تحقيق هذه المصلحة وحدها، إنما نريد أن نقطع لسان المستعمرين عن القول بأن سوريا، بأن الشعب السوري غير راضٍ عن موقف المقاومة للأحلاف، عن تآخي الشعب والجيش ضد مشاريع الاستعمار، عن التمسك بالحريات الديموقراطية، عن النضال لرفع مستوى البلاد، وعن مظاهر التقرب من أصدقائنا في العالم بغض النظر عن أنظمتهم الاجتماعية.

وإننا بالموقف الذي أعلناه لم نقيد أنفسنا بجميع المواقف التي سيقفها من ندعوكم إلى تأييده، بل نحن سنتابع النضال معكم ومعه ضد الأحلاف، وضد المشاريع الاستعمارية وللذود عن استقلال وطننا

وسيادته، ولتوسيع أسس الحياة الديموقراطية. سنتابع النضال معكم من أجل مطالبكم بتحسين الأحوال الاقتصادية، بتحرير اقتصادنا من طغيان الاقتصاد الاستعماري، من أجل تحسين أوضاع الفلاحين وإنقاذهم من التحكم الإقطاعي والاستبداد، من أجل تحسين أوضاع العمال، من أجل حماية التجار الصغار من خطر الإفلاس، من أجل الاهتمام بالصحة والتعليم والعمران.

أيها الإخوان والأخوات.

من أجل المحافظة على استقلال بلادنا، من أجل الدفاع عمّا نتمتع به من حريات، من أجل المحافظة على تآخي الشعب وجماهير الضباط والجنود الوطنيين الشرفاء، سدوا طريق البرلمان على مرشح القوميين السوريين.

أيها الإخوان والأخوات.

من أجل سد طريق البرلمان على مرشح القوميين السوريين، صوّبوا أصواتكم بقوة وعزم للدكتور محي الدين مرهج.

عاشت القوى الوطنية في طرطوس.

عاش الاتحاد الوطني.

عاشت سوريا حرة مستقلة ديموقراطية عزيزة.

الجبهة الوطنية طريق القضاء على المؤامرات وتوطيد الاستقلال وتحقيق الإصلاح ونشر الديموقراطية[35])

تمر سورية العربية بمرحلة من أخطر المراحل التي مرت بها خلال تاريخها الحديث، وتنتصب أمامها مهمات كبرى يتوقف على تحقيقها مستقبل البلاد وانتقالها إلى حياة الازدهار والتقدم ودور سورية الطليعي في العالم العربي خاصة وفي هذه البقعة من العالم بصورة عامة.

وتتلخص المهمات التي يواجهها الشعب السوري بإنهاء توطيد الاستقلال السياسي، ومحاربة الاستعمار ومشاريعه وأحلافه ومؤامراته المكشوفة والمستترة، وتأمين الاستقلال الاقتصادي عن طريق بناء قطاع عام واسع للدولة وتصنيع البلاد وتحرير علاقاتها الاقتصادية من التبعية الاستعمارية، وإطلاق الحريات العامة الديموقراطية للشعب كحرية الفكر والصحافة والنشر والأحزاب والإضراب والنقابات وغير ذلك، والقيام بإصلاح زراعي جذري في مصلحة الفلاحين وبمساهمتهم... إلخ.

ومن الواضح أن هذه المهمات تستجيب لمصالح الأكثرية من الشعب، وهي تساعد إذا ما تحققت على السير في طريق الانتقال إلى أهداف أرقى وأفضل هي الأهداف الاشتراكية التي استولت على أذهان الجماهير وسيطرت على عواطفها وقلوبها.

---

[35]) كُتبت هذه المقالة في نهاية عام 1961 بعد انفصال سورية عن مصر، ونشرت في أدبيات الحزب الصادرة في لبنان، ويعاد نشرها كما وردت في المخطوطة الأصلية المحفوظة.

ولكن كيف يمكن تحقيق هذه المهمات؟ وهل تحقيقها أمر لا تعترضه صعوبات وعقبات؟ وما هي وسائل وشروط تحقيقها؟

مما لا شك فيه أن دون تحقيق هذه الأهداف الوطنية النبيلة قوى خارجية وداخلية، فالمستعمرون كلهم ضد تطور بلادنا وتقدمها، وتعمل كل فئة من الفئات الاستعمارية وفق مخططاتها المجرمة للقضاء على استقلالنا وإدخالنا في نطاق العبودية الاستعمارية. وليس من يجهل كيف سعى المستعمرون الإنكليز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانهيار المعسكر الفاشي حتى اليوم إلى إقامة هلالهم الخصيب لإعادة الاستعمار إلى ديارنا، كما أنه ليس من يجهل كيف تستر الاستعمار الأمريكي وراء راية الناصرية وانتصاراتها وما يزال من أجل القضاء على كيان سورية ولعرقلة سيرها الصاعد نحو الأفضل والأكمل والأعدل، نحو تصفية إرث الماضي بما فيه من استثمار إقطاعي وتأخر والسير بثبات في طريق الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

وليس من يجهل أن مستعمرين آخرين يحاولون هم أيضاً أن يدلوا بدلوهم في محاولات استعمار بلادنا، فالألمان الغربيون يجهدون لإخفاء وجههم الاستعماري الكريه والاستيلاء على ثرواتنا الحقيقية والقبض على مفاتيحنا الاقتصادية، وهم يتعاونون لتحقيق هذا الغرض مع الاستعمار الأمريكي ويتشاركون معه.

ويسير في ركاب هؤلاء وأولئك فئات اجتماعية معينة وبعض الحثالات والمأجورين، فالمستعمرون الإنكليز يستندون على الإقطاعيين وزعماء العشائر التقليديين وعلى عناصر أخرى لم تعد بخافية على أحد، والمستعمرون الأمريكيون يتعكزون على بعض الواجهات الديموقراطية المزيَّفة ويستغلون المفهوم الناصري للقومية العربية والوحدة العربية.

أما الألمان الغربيون الذين وفدوا المعركة مؤخراً فيفتشون عن عملاء لهم هنا وهنالك.

وتسير في هذه الجبهات المختلفة القذرة عناصر رجعية تكره العلم والنور وتخشى سلطان العقل ويعميها الضياء، فهي تعيش عيش الطفيليات في كل مجتمع وفي مجتمعنا أيضاً منذ عصور الخلفاء حتى عصرنا الحالي.

كما أخذت تسير في هذه الجبهات أيضاً عناصر كان لها ذات يوم نضالها الوطني، وقد دفعها إلى هذه المواقف عجزها عن أن تفهم أن الوطن ليس مزرعة لها، وأن من حق أبنائه الآخرين أيضاً أن يتطوروا ويتقدموا ويتحرروا من الاستثمار والفقر ويكون هذا الوطن وطناً لهم أيضاً.

إن جميع هذه الفئات على اختلاف منشئها تقاوم بنسب مختلفة وأشكال مختلفة سير سورية نحو تحقيق أهدافها الحقيقية، التي يضعها أمامها سير التطور الموضوعي. وهي تتوسل إلى ذلك بجميع الوسائل: كالمؤامرات، والتدخل المباشر، واختراع أهداف ليست هي أهداف البلاد الحقيقية، وتحويل الأنظار نحو أخطار وهمية وحرفها عن الأخطار الجدية، والتقليل من خطر الأعداء، وإظهار الأصدقاء بمظهر الأعداء، وإثارة البلبلة والفوضى في البلاد، وخلق الانقسامات بين القوى التي يتطلب الواجب اتحادها... إلخ. وبكلمة أخرى، فإن هؤلاء الأعداء لا يتورعون عن أية وسيلة، مهما انحطت، للوقوف في وجه تطور البلاد وسيرها سيراً طبيعياً نحو التقدم والازدهار.

ولكن مما لا شك فيه، أن أعداء سورية لن يدركوا ما يتمنونه، ويدل على ذلك سير التطور العالمي كله، كما يدل عليه بقوة لا تدحض تاريخ سورية الحديث. فمن الواضح لدى كل إنسان أن قوى الاستعمار والرجعية العالمية تتقهقر ويظهر عجزها في جميع الميادين. لقد حاولت هذه القوى حصر جميع البلدان في قوقعة النظام الرأسمالي، أو ضمن الاستعمار، لكن ماذا كانت النتيجة؟ لقد تكون معسكر للاشتراكية يضم زهاء مليار إنسان. وهو اليوم يلعب الدور الحاسم في سير التطور.

وانهار نظام الحكم الاستعماري، وتحررت عشرات البلدان في آسيا وإفريقيا وفي أمريكا اللاتينية رغم أنف الاستعمار وعملائه. وسوف يتأكد هؤلاء أن جميع محاولاتهم لإعادة التاريخ إلى وراء هي نوع من العبث، ولن تفيدهم في تحقيق أهدافهم ونواياهم أية مناورة أو مؤامرة ولا الأساليب الجديدة التي يتوسلون بها بعث إمبراطورياتهم التي انهارت.

وتاريخ سورية نفسه هو أبلغ مثال على عجز الاستعمار عن منع البلاد من السير في طريق الاستقلال والتقدم، فقد استقلت سورية رغم أنف المستعمرين وعملائهم، وتخطت الكثير من الصعوبات والعراقيل التي وضعت في طريق تطورها. وكان أكبر انتصار حققه الشعب السوري بعد جلاء الفرنسيين هو تحرره من نظام الحكم الفرعوني، الذي استند إلى الاستعمار الأمريكي وتخفى ضمن قفطان وتزيًا بزي القومية العربية. ولكن ما هي أهم العوامل في انتصارات الشعب السوري؟

إن مراجعة تاريخ سورية خلال ربع قرن تُبيِّن بأن الانتصارات التي تحققت إنما يعود الفضل فيها بالدرجة الأولى إلى وحدة الصف الوطني وتضافر جميع القوى الوطنية في البلاد، فالمكتسبات التي انتزعت من الاستعمار إبان وجوده في البلاد، ثم الانتصار الذي تتوج بالجلاء، إنما يعود فضل كبير فيه إلى نضال البرجوازية الوطنية والعمال والفلاحين وجميع الفئات الوطنية الأخرى، أي إلى نضال الجبهة الوطنية.

وكذلك يعود الفضل إلى الجبهة الوطنية في إحباط الكثير من المؤامرات الاستعمارية وفي صيانة استقلال سورية من مؤامرات الإنكليز وعملائهم الهاشميين وعملاء عملائهم، كما يعود إلى الجبهة الوطنية الفضل في رد المؤامرات الأمريكية.

والانتصار الأخير الذي تحقق في سورية، إنما يعود هو الآخر في قسم كبير منه إلى الجبهة الوطنية التي وجدت تعبيرها في نضال جميع الفئات ضد الحكم الناصري وفي تضامن الشعب والجيش الذي أدى إلى انتصار انتفاضة 28 أيلول المجيدة.

وهكذا إذن، فإن الجبهة الوطنية كانت الأداة التي جربها الشعب السوري وحقق بوساطتها أكبر انتصاراته. لذلك حقد عليها المستعمرون وعملاؤهم، وعملوا على تخريب كل ما من شأنه عرقلة قيام الجبهات الوطنية، فاتهموا الجبهة الوطنية بأنها سلاح بيد الشيوعيين، كذا، وخوفوا الفرقاء الآخرين منها، ودسوا عملاءهم في مختلف الأحزاب والهيئات للعمل على إبعادها عن توحيد القوى والعمل في الجبهات الوطنية.

وحقد على الجبهة الوطنية حكام القاهرة وأنصارهم وعملاؤهم، وعملوا على ضربها، وحاولوا أن يوهموا الجماهير بأنه لا ضرورة للجبهات الوطنية، واتهموها بنفس التهم الاستعمارية. وكان غرضهم من ذلك كله هو تمهيد الجو لتحقيق أغراضهم ومطامعهم التوسعية على حساب البلدان العربية وغيرها. ولم يرهبهم أو يقلق لهم بالاً أو ضميراً أن أغراضهم وأعمالهم كانت تتلاقى وتنسجم مع أغراض المستعمرين الأمريكيين، وتحقق لهم أغلى أمنياتهم وأعزها على قلوبهم.

إن التجربة التي مرت بها البلاد إبان الحكم الفرعوني المتجبر قد بيَّنت مغزى التخلي عن الجبهة الوطنية. فقد أدى ذهاب هذه الجبهة التي تكونت في معمعان النضال ضد الاستعمار والرجعية إلى إضعاف البلاد في وجه المستعمرين والطامعين، وتعريضها لأقسى تجربة مرت بها في الفترة الأخيرة من تاريخها. ويعترف بهذه الحقيقة اليوم الكثيرون ممن أخذوا بالدعاية ضد الجبهة الوطنية، وانفضوا عنها، وحاربوا أخلص عناصرها. بل هم أكثر من ذلك، أخذوا يعلنون أنهم

أدركوا بأن العمل ضد الجبهة الوطنية كان مؤامرة استعمارية غرضها الوصول إلى تحقيق هدف المستعمرين الأساسي هنا، ونعني به القضاء على كيان سورية ومنعها من متابعة السير في طريق الديموقراطية والتقدم الاجتماعي وضرب المثل لسائر شعوب البلدان العربية.

إن الجبهة الوطنية ليست اختراعاً ما في دماغ مفكر مخترع، ولا هي خيال حالم، وإنما هي الأداة التي يفرض وجودها الواقع الموضوعي لبلد ما وحاجات التطور بالنسبة لهذا البلد في مرحلة معيّنة من مراحل تطوره. وهي في الوقت ذاته تعبير عن انقسام المجتمع إلى طبقات من ناحية، وإلى إمكان التقاء هذه الطبقات حول أهداف معيّنة من ناحية ثانية. كذلك، فإن الجبهة الوطنية هي أفضل أداة لتوحيد القوى ذات المصالح المختلفة المتباينة حول الأهداف الواحدة التي تعبر عن المصالح المشتركة لهذه القوى. فلا الحزب الواحد، ولا الاتحاد القومي، ولا الاتحاد الاشتراكي بقادرة جميعها على توحيد جميع القوى ذات المصالح المختلفة ودفعها نحو أهداف موحدة، بينما الجبهة الوطنية قادرة على تحقيق هذه المهمة. وقد أكد ذلك تاريخ بلادنا منذ أعوام الثلاثينيات إبان النهوض الثوري في البلاد ضد الاستعمار الفرنسي حتى هذا الوقت الذي تعيش فيه بلادنا.

لقد كانت الجبهة الوطنية الأداة التي ساعدت على توحيد قوى البلاد كلها ضد الاستعمار الفرنسي وضد جميع المستعمرين، فبواسطتها أمكن لممثلي البرجوازية والعمال والفلاحين أن يتلاقوا ويوحدوا الجهود والنضال من أجل الأهداف العامة: الاستقلال والتحرر. ولكن إذا كانت الجبهة الوطنية إطاراً لتلاقي جميع القوى ذات المصالح المتباينة من أجل الأهداف العامة المشتركة، وإذا كان هذا الإطار يظل هو هو نفسه طوال مراحل تاريخية معيّنة، فليس معنى ذلك أن القوى التي تتلاقى ضمن هذا الإطار يظل لها الدور نفسه.. إن دور كل قوة في هذه الجبهة وضمن إطارها يختلف مع سير التطور. فإذا كانت

البرجوازية قد لعبت ذات يوم الدور الأساسي في نضال الجبهة الوطنية، بينما لعبت القوى الأخرى أدواراً أخرى، فإن الأمر هو الآن خلاف ذلك، فالمراحل التاريخية التي اجتازتها بلادنا، وكذلك الوضع الذي تحتله في بلادنا كل طبقة من الطبقات يجعل دور كل طبقة من الطبقات غير الدور الذي كان لها سابقاً، فمما لا شك فيه أن دور الطبقة العاملة ودور الفلاحين قد ازدادا ازدياداً كبيراً، وأصبحا أكثر فاعلية، بل يمكن القول إن الدور الأساسي في نضال الجبهة الوطنية أصبح للعمال والفلاحين وللعناصر التي ترتبط بالعمال والفلاحين، بينما تناقص دور العناصر البرجوازية، ولم يعد ذلك الدور الذي لعبته منذ أعوام الثلاثينيات حتى تحقيق الجلاء عن البلاد.

إن التناقض الذي أصاب دور البرجوازية في الجبهة الوطنية يعود إلى سببين اثنين:

أولاً- إن البرجوازية بعد تحقيق الاستقلال لم تعد تشعر بما كانت تشعر به من عداء للاستعمار، بل هناك فئات واسعة متنوعة من العناصر البرجوازية الكبرى أخذت تفتش عن نقاط التفاهم مع هذه الجهة الاستعمارية أو تلك.

ثانياً- بعد تحقق الاستقلال السياسي، وعلى إثر التطور الاجتماعي الذي عمَّ قسماً كبيراً من البشر، اشتد نضال الجماهير الشعبية في بلادنا من أجل مطالبهم الخاصة ومن أجل المساهمة في حياة البلاد. وقد رأت العناصر البرجوازية في هذا النضال حداً من نفوذها وتهديداً للنهب الذي تمارسه ضد جماهير البلاد. لذلك، اتجهت بعض هذه العناصر بأبصارها نحو التفاهم مع الاستعمار والاستناد إليه في نضالها من أجل المحافظة على نفوذها وامتيازاتها، بينما لجأت بعض العناصر الأخرى إلى أساليب أخرى للحؤول دون وصول الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين إلى تحقيق مطالبهم.

ولم يشذ عن هذين الاتجاهين لدى البرجوازية سوى الفئات الأبعد نظراً، التي رأت أن مصلحتها تتطلب عدم إغفال خطر الاستعمار وعدم تجاهل مطالب ومصالح العمال والفلاحين.

أما ازدياد دور العمال والفلاحين في الجبهة فيعود إلى أن هاتين الطبقتين تريان بأن مصالحهما الأساسية لا يمكن تحقيقها إلا بالقضاء على الاستعمار قضاء مبرماً في داخل البلاد وعلى النطاق العالمي، وإلا بالقيام بقفزات كبرى في ميدان الإصلاح الاجتماعي.

إن مراجعة الأهداف التي تنتصب حالياً أمام البلاد تؤكد بأن ما من قوة بمفردها، في ظروف البلاد الحالية، تستطيع أن تحقق هذه الأهداف. فلا البرجوازية الوطنية قادرة على القيام بهذا الدور ولا بقسط منه بمفردها، وكذلك العمال والفلاحون، وهذا يعني أنه ما من حزب أو هيئة تستطيع بمفردها القيام بهذه المهمات.

إن تحقيق هذه المهمات الكبرى يتطلب تضافر جميع القوى وجميع الأحزاب الوطنية. إنه يتطلب قيام جبهة وطنية واسعة، ولكن في هذه الجبهة ستلعب الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الدور الأساسي الرئيسي، فهاتان الطبقتان لهما أكبر مصلحة في القضاء على الاستعمار، فالاستعمار ليس حليفاً لهما في أية حال من الأحوال، ولا هو سند لهما، بل عدو في جميع الظروف. وهاتان الطبقتان لهما أكبر مصلحة في القفز بالبلاد من مرحلة التأخر التي تعانيها إلى أعلى مراحل التقدم والرقي عبر أكثر الإصلاحات عمقاً. وهاتان الطبقتان هما لهذه الأسباب كلها قادرتان على جذب وتوحيد جميع القوى والفئات الأخرى ذات المصلحة في تحقيق هذه الأهداف.

وهكذا يتبيّن أن دور القوى الشعبية في الجبهة الوطنية قد ازداد ازدياداً كبيراً جداً بالنسبة لما قبل، فعلى أكتاف هذه القوى يقع العبء الأساسي في النضال العام الوطني والشعبي، وقد أصبح من مهمات هذه القوى أن تجذب إلى هذا النضال قوى بعض الفئات البرجوازية، التي لا

يزال بإمكانها أن تلعب دورها في عملية التقدم، والتي تجرها الآن الفئات العليا من البرجوازية، التي اتجهت بأبصارها نحو التعاون مع الإقطاع والتحالف مع الاستعمار بغية منع التطور والعودة بالبلاد إلى الماضي من أجل المحافظة على امتيازاتها واستعادة ما فقدته منها.

إن الجبهة الوطنية الواسعة التي ندعو إليها إنما تتحقق في نضال الأحزاب والهيئات السياسية المختلفة، وفي نضال ممثلي التيارات ذات النفوذ من أجل أهداف هذه الجبهة وضد الذين يعرقلون سير البلاد نحوها. وكلما كان هذا النضال مدروساً ومنسقاً ومتفقاً عليه بين ممثلي هذه الأحزاب والهيئات والأفراد ذوي النفوذ كانت النتائج أفضل والنصر أقرب منالاً.

والحزب الشيوعي الذي رفع منذ سنوات الثلاثينيات شعار الجبهة الوطنية، لا يزال حتى اليوم يرفعه بكل صدق وأمانة، والتجارب التي مرت بالبلاد، خصوصاً إبان الحكم الفرعوني وبعده، تثبت لجميع الفرقاء بأن الحزب الشيوعي لا ينطلق في دعوته للجبهة الوطنية من مواقع خططية، وإنما ينطلق من واقع البلاد ومن حاجاتها ومتطلباتها ومن إمكانياتها الواقعية.

إن الحزب الشيوعي يدعو الجميع عمالاً وفلاحين وطلاباً وتجاراً صغاراً وصناعيين واعين، يدعو أبناء الشعب كلهم مدنيين وعسكريين لتوحيد القوى والنضال بحزم ضد كل مستعمر وطامع من أجل توطيد الاستقلال، ونشر الديموقراطية، وتحقيق المهمات الاجتماعية، وإقامة الاستقلال الاقتصادي، من أجل إقامة حكم وطني ديموقراطي ودولة ديموقراطية وطنية تدفع البلاد إلى أمام، وتمهد الجو للانتقال السلمي لبناء الاشتراكية.

مشروع ميثاق لجبهة وطنية[36])

المقدمة: في تاريخ اجتمع ممثلو الحزبين وتدارسوا الوضع في البلاد العربية في ضوء الوضع الدولي، وخصوصاً أحوال سورية بعد انقضاء ثلاثة أعوام ونيف على الوحدة بين سورية ومصر.

إن الحزبين يسجلان أن حُكام الجمهورية العربية المتحدة حرفوا الوحدة وشوهوها، ووجهوا طعنة لفكرة الوحدة العربية، وأقاموا حكماً ديكتاتورياً تعسفياً، وسلبوا الشعب العربي في سورية منجزاته الديموقراطية والتقدمية بعد أن كان في طليعة حركات التحرر العربية.

إن حكم الديكتاتورية لم يجلب لسورية إلا خنق الحرية، وتسليط أجهزة المباحث على الشعب، وتأخر الصناعة، وزعزعة أسس الاقتصاد الوطني، وتضخم العملة، وانخفاض مستوى التعليم، وانتشار الميوعة وفساد الأخلاق والجريمة، واشتداد موجة الغلاء، وزيادة الضرائب، وتوجيه طعنات غادرة للجيش السوري الباسل وتسريح العديد من ضباطه الوطنيين، والانحراف في السياسة الخارجية لمصلحة دول الاستعمار وخاصة الاستعمار الأمريكي، وفتح أبواب

---

[36]) في أواخر أيام الوحدة، اتسع الاستياء في أوساط الشعب السوري، وجرت لقاءات بين ممثلين عن الحزب الشيوعي السوري وحركة الاشتراكيين العرب (جماعة أكرم الحوراني) بهدف وضع ميثاق لتجميع القوى السورية المختلفة في إطار جبهة وطنية. التقى ممثلو هذين الحزبين في بيت الرفيق الدكتور نظيم الموصلي وتدارسوا الأوضاع السياسية واتفقوا على هذا الميثاق، الذي وقعه كل من المرحوم عبد الغني قنوت عن الاشتراكيين العرب والرفيق واصل الفيصل عن الحزب الشيوعي السوري.

البلاد أمام الرساميل والقروض الاستعمارية، وعدم اتباع سياسة الحزم تجاه أعداء الشعب العربي وتجاه إسرائيل.

وفي ضوء ذلك اتفق الحزبان على البنود الواردة أدناه، وعلى الالتزام بالتشاور والتفاهم في سبيل تحقيقها، وعدم الاشتراك في حكم أو القيام بعمل يهدف إلى ما يخالف هذه البنود.

ويرى الحزبان أن الوصول إلى ذلك يقتضي العمل لإقامة جبهة وطنية واسعة تضم جميع الأحزاب والهيئات والعناصر الوطنية.

ويعتقد الحزبان أن تعاونهما الوثيق ضروري لفترة طويلة، وأن أي خلاف بينهما، كما أثبتت التجربة السابقة، لا يفيد إلا الرجعية والاستعمار.

بنود الميثاق

1- تقوم الوحدة بين سورية ومصر وبناؤها على أسس شعبية صحيحة تأخذ بعين الاعتبار واقع كل من الإقليمين، وعلى نحو يحقق الشعب فيهما ممارسة حقوقه السياسية كاملة.

2- إقامة حكومتين ومجلسين نيابيين منتخبين بصورة ديموقراطية حرة ومباشرة لمعالجة القضايا الخاصة في كل من الإقليمين، وتشكيل حكومة ومجلس مركزيين على أساس متساو لمعالجة القضايا المشتركة في الشؤون الخارجية والدفاع، وتتخذ القرارات فيهما باتفاق ممثلي الإقليمين.

3- نشر الحريات الديموقراطية: حرية الرأي والكلام والنشر والصحافة والاجتماع والتظاهر والأحزاب والجمعيات، وإلغاء جميع النصوص والقوانين التعسفية التي أصدرتها الديكتاتورية، وإلغاء الأحكام العرفية وجميع أجهزة التجسس والقمع المعادية للشعب من مباحث ومكتب خاص وغيرها، ومنع التوقيف والتعذيب الجسدي، وإعادة التحقيق القضائي، وتحويل أجهزة الدولة لخدمة الشعب ومكافحة الاستعمار.

4- إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومعاقبة المجرمين الذين ارتكبوا حوادث القتل والتعذيب الوحشي داخل السجون وأقبية المباحث، وإلغاء قرارات منع الجنسية عن المواطنين وإعادتها لكل من حُرم منها.

5- إعادة الضباط الوطنيين المسرحين إلى صفوف الجيش، واحترام تقاليد الجيش السوري الوطنية، وإلغاء قوانين الجلد وكل العراقيل التي تقف أمام تطور الجيش وتدعيمه ليكون درع الشعب في وجه الاستعمار وأعداء الحرية.

6- إنهاض الاقتصاد الوطني بتشجيع الصناعة الوطنية السورية، وفتح أسواق لمنتجاتها، ورفع تسلط الاحتكار المصري عنها، ودعم العملة السورية، ومحاربة التضخم النقدي، ومنع تسرب الرساميل والقروض الاستعمارية، وإلغاء النقطة الرابعة، والسير قدماً في تصنيع البلاد، وتنظيم النقد بشكل يؤمن نمو اقتصاد كل من الإقليمين وتقدمه، والإسراع في تنفيذ الاتفاقية التي عقدتها سورية مع الاتحاد السوفييتي عام 1957.

7- تطوير التعليم بمختلف مراحله، وتحسين البرامج التعليمية، وتثقيف النشء ثقافة قومية متينة ووطنية وديموقراطية، ومحاربة الميوعة وفساد الأخلاق ووسائل انتشار الجريمة، وبعث التراث الفكري العربي التقدمي، وفتح مدارس وكليات جديدة لاستيعاب جميع الراغبين بالعلم.

8- مساعدة العمال بزيادة الأجور، وإيجاد عمل للعاطلين، ومنع التسريح التعسفي، واحترام استقلال النقابات، ومنع تدخل المباحث في شؤونها، وتأمين الحريات النقابية وفي رأسها حق العمال بالإضراب والتعبير عن رأيهم بحرية.

9- إيجاد الحلول الصحيحة لمشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار، وتأمين قوت الشعب وخبزه على نحو جيد وبكميات كافية وأسعار رخيصة وتخفيض الضرائب.

10- تنفيذ الإصلاح الزراعي تنفيذاً صحيحاً وفعالاً، وتقديم القروض والآلات والبذار للفلاحين، والنهوض بالزراعة عن طريق تنفيذ مشاريع الري الكبرى، ومنع تهجير الفلاحين من أراضيهم وقراهم.

11- منع التفرقة الطائفية وكل اضطهاد عنصري.

12- اتباع سياسة وطنية، وانتهاج خطة حياد إيجابي صحيح قوامها محاربة الاستعمار ومشاريعه، والعمل على تصفيته من العالم، وتحقيق تضامن عربي تحرري يقف في وجه الغرب الاستعماري الذي يحتل بعض أجزاء الوطن العربي وينهب خيراته.

13- تأييد الحركات التحررية في العالم، ولا سيّما في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والمساهمة في دعم السلام العالمي، ونبذ الأحلاف العسكرية العدوانية، والتعاون مع الدول الصديقة ولا سيّما الدول الاشتراكية التي تقف إلى جانبنا وتساعدنا وتؤيد حركات التحرر والسلم.

14- تأييد الشعب الجزائري في كفاحه البطولي، ومساندته لتحقيق استقلاله وحريته، ودعم كفاح الشعب العربي في عمان والجنوب العربي.

15- تأييد حق الشعب العربي في فلسطين، والعمل لإعادة حقوقه في وطنه، واعتبار إسرائيل قاعدة للاستعمار، ومنع تحويل مجرى الأردن ومشروع توطين اللاجئين.

ملاحظة: يبقى هذا الاتفاق سرياً، ولا يذاع إلا باتفاق الحزبين.

الجبهة الوطنية التقدمية[37]
هي الطريق الوحيد لحل أزمة الحكم في سورية

العاملون لإضعاف الجبهة الوطنية أصبحوا مكشوفين أمام الشعب

إن الأوضاع المؤلمة التي تعانيها الجماهير الشعبية في سورية، وما يصيب البلاد من خراب اقتصادي وبطالة وغلاء، وما يعانيه الشعب من كبت للحريات وانتهاك لأبسط حقوق الإنسان، وما ينجم عن ذلك من استفحال التآمر الاستعماري على سورية، وإيغال حكم البعث في سياسته اللاوطنية، التي تظهر بجلاء في سعيه المحموم لتسليم ثروتنا البترولية للمستعمرين. إن كل ذلك خلق شعوراً عاماً لدى الجماهير الشعبية بأن إقامة حكم وطني ديموقراطي تقدمي في البلاد أصبح واجباً وطنياً وشعبياً ملحاً، موضوعاً أمام كل وطني شريف في البلاد. إن الجماهير الشعبية، وخصوصاً جماهير العمال والفلاحين الذين حاول البعثيون خداعهم طويلاً، أخذت تدرك المصائب التي جلبها حكم البعث لها ولوطنها، وهي تتطلع إلى قيادة مخلصة توجهها من أجل إقامة حكم يمثلها ويحترم أمانيها الوطنية وينفذ مطالبها الاقتصادية.

إن هذه الجماهير أخذت تدرك أكثر فأكثر أن أي حزب تقدمي منفرداً، أو أي جماعة تقدمية منفردة، أو أي شخص، أو مجموعة أشخاص، لا يمكنهم مهما أخلصت نواياهم، قيادتها لتغيير الأوضاع السيئة المفروضة على البلاد من قبل أقلية معزولة عن الشعب وتتآكلها التناقضات. إن إقامة حكم وطني شعبي وطيد لا يمكن أن يقوم في

---

[37]) نُشرت هذه المقالة بتاريخ 12 تموز 1964 في العدد 519 من جريدة (الأخبار) اللبنانية، التي كان يصدرها الحزبان الشيوعيان السوري واللبناني في بيروت.

ظروف سورية الحالية إلا على يد جبهة وطنية تضم جميع الأحزاب والفئات والشخصيات الوطنية التقدمية، التي أثبتت التجارب إخلاصها لقضية الشعب وحرياته وتقدمه، والتي لا تتردد في محاربة الاستعمار، الذي يكمن وراء جميع المآسي التي عاناها الشعب السوري حتى الآن.

وبصورة أوضح، فإن الجماهير الشعبية ترى أن طريق الخلاص هو في تعاون وتكاتف الاشتراكيين، سواء منهم المنظمين في أحزاب، أم المستقلين والشيوعيين وقسم هام من البرجوازية الوطنية التقدمية، وفي اعتماد هؤلاء جميعاً على جماهير العمال والفلاحين وباقي الشغيلة وعلى كل وطني وتقدمي في سورية.

فقد تعلمت الجماهير من تجاربها البعيدة والقريبة أن جبهة وطنية تقدمية من هذا النوع بإمكانها وحدها، ونشدد على كلمة وحدها، أن تلف جميع فئات الشعب المخلصة حول أهداف واضحة، وأن تحبط مؤامرات ومناورات الاستعمار والرجعية، وأن تشل تذبذب المتذبذبين وترددات المترددين، وأن تفرض على الحكم نهجاً وطنياً سليماً تثبته وتحميه الجماهير المتمتعة بحرياتها.

إلا أن تجارب شعبنا علمته أيضاً أنه يوجد بين من يُعدون ضمن القوى الوطنية والتقدمية من يحاول دائماً أن يقسم الصفوف الوطنية، ويعمل جاهداً لإبعاد الشيوعيين عن أي جبهة وطنية تقوم أو يُحتمل قيامها في البلاد. وبين هذه العناصر من يتخذون هذا الموقف عن حسن نية وخوفاً (من تهويش المستعمرين)، وظناً منهم بأن المستعمرين يفرقون بين وطني شيوعي ووطني غير شيوعي، وبأن مخططات المستعمرين لا توضع وفقاً لمصالحهم وأهدافهم الاستعمارية، وإنما توضع كرد فعل ضد نشاط هذه الفئة أو تلك.

إلا أن بين هذه العناصر التي تعمل لإبعاد الشيوعيين عن الجبهة من أصبحوا مكشوفين بأنهم مكلفون بمهمة هي إفشال كل لقاء بين القوى الوطنية التقدمية، لإبقاء الشعب دون قيادة، ولطعن أماني الشعب

من الخلف، تاركين المجال مفتوحاً للمستعمرين ولعملائهم وللرجعيين وللحكام الذين يرضى عنهم الاستعمار لإطالة فترة تحكمهم بالشعب ونهبه وكبته وإذلاله.

وتلبس هذه العناصر كل يوم لباساً جديداً لتستر به خيانتها. فهي قبل الوحدة كانت تعمل لتخريب التجمع القومي بحجة أن الشيوعيين سيسيطرون عليه. وأثناء الوحدة شاركت في حملة الإرهاب الموجهة ضد الشعب كله وضد الشيوعيين بحجة أن الشيوعيين هم ضد الوحدة ويعملون على تقويض الجمهورية العربية المتحدة. وبعد 28 أيلول 1961 حاربت هذه العناصر قيام جبهة وطنية تقدمية تقاوم النفوذ الرجعي بحجة أن الشيوعيين يدعون للحرب الطبقية ولا ينظرون لأخطار الديكتاتورية التي تجب مواجهتها بجمع (كل صفوف الأمة)، أي بالخضوع لليمين. والآن، عندما أدركت هذه العناصر بأن الجماهير أخذت تلح لتشكيل الجبهة الوطنية التقدمية، وأن التعاون بين القوى الوطنية والتقدمية أخذ يزداد رسوخاً، بادرت إلى السعي لعرقلة هذا التعاون بدعوتها لإبعاد الشيوعيين عن الجبهة بحجة أن الشيوعيين يتقربون من عبد الناصر والناصريين.

إن ظروف سورية، وتوزيع القوى فيها، والتهشيم الذي أصاب بعض قواها الوطنية يجعل قيام كل جبهة وطنية دون الشيوعيين لا تحظى بثقة الجماهير الواسعة، ولا تقدم أية خدمة جذرية للبلاد، ولا تقيم أي حكم وطيد يصمد في وجه التآمر الاستعماري الرجعي ويدفع سورية في طريق التطور والتقدم.

لهذا، فإن الذين يقاومون قيام جبهة تضم جميع الأحزاب والفئات التقدمية يؤدون، سواء علموا أم لم يعلموا، أكبر خدمة لأعداء التقدم، ويحولون بين الشعب وبين الطريق العملي لإنقاذه من الحكم الفاشستي المفروض عليه، ويفسحون المجال رحباً أمام قوى الاستعمار وعملائه

والقوى اليمينية والمغامرة لإقامة حكم جديد معاد للشعب يطيل فترة القلق والجمود وعدم الاستقرار في سورية.

إن هؤلاء الذين يقولون بالجبهة الوطنية دون الشيوعيين يعملون عن وعي أو عن جهل لجعل هذه الجبهة ضعيفة هزيلة، وللتفتيش عن دعم لها بين صفوف القوى الرجعية أو صفوف الفئات المرتزقة الحاكمة، لحرف الجبهة عن الاتجاه الذي لا حياة لها دونه، وهو الاتجاه الوطني الديموقراطي التقدمي، وإبعادها عن تمثيل المطالب التقدمية للعمال والفلاحين فتفقد دعمهم وتأييدهم.

إن (بعبع الشيوعية) الذي خلقه المستعمرون بعد دعاية كثيفة وطويلة، والذي تسلح به دائماً العملاء المكشوفون والرجعيون، يحاول اليوم أن يلوّح به أشخاص يدّعون التقدمية لحرمان الجماهير السورية من القيادة الوطنية الموحدة، التي بإمكانها وحدها أن تسير بها إلى شاطئ النجاة.

إلا أن هذه (الفزاعة) كشف أمرها أمام شعبنا السوري، الذي يرى في وجود الشيوعيين في كل عمل مشترك تأكيداً على جدية القائمين على هذا العمل وعلى رغبتهم الأكيدة في تنفيذ وعودهم للشعب. وفي كل مكان دخل الشيوعيون فيه جبهة وطنية كان دخولهم عاملاً حاسماً في خوض هذه الجبهة المعارك الحاسمة ضد الاستعمار والرجعية، وفي سبيل التقدم وإقامة حكم وطيد يصمد أمام مكائد الأعداء ويجذب إليه أوسع الجماهير الشعبية. وتجارب كوبا والجزائر وإندونيسيا وغيرها لأكبر دليل على ذلك.

إن الشيوعيين لم يطالبوا يوماً بمكاسب حزبية أو مكاسب خاصة، بل كانوا دائماً يقدمون أكثر التضحيات جسامة، ولا هدف لهم سوى إنجاح قضية الشعب والوطن.

إن مجهضي نضال الشعوب وطاعنيها من الخلف لن ينجحوا هذه المرة في سورية. فالجبهة الوطنية الشعبية الشاملة أصبحت راسخة في

قلوب الجماهير، وتنبع من أساس موضوعي، وحتـّمتها ظروف نضال سورية الحالي، وهي طريق الخلاص الوحيد.

ميثاق الجبهة الوطنية[38]

لمجابهة التدهور السياسي والاقتصادي الذي بلغه القطر السوري، وإنقاذاً لوحدة البلاد الوطنية وتطلب شعبها للتقدم السياسي والتطور الاجتماعي والاقتصادي وحشد القوى ضد الاستعمار وتوسعات إسرائيل، تعمل الجبهة الوطنية المنبثقة عن جماهير الشعب على تحقيق الأهداف المبيّنة في هذا الميثاق[39].

---

[38] ميثاق جبهوي جرى نقاشه بين الحزب الشيوعي السوري والاشتراكيين العرب وشخصيات يسارية وتقدمية قبل التأميمات في عام 1965.

[39] ذكر موريس صليبي في حوار مسجل أجراه معه خالد نعمة بتاريخ 16 كانون الثاني عام 1998 ما يلي:

كان البعثيون الذين يحكمون قبل الحركة التصحيحية مستمرين على موقفهم، لذا جرت مناقشات أخرى عن الجبهة الوطنية، وقد كُلفت بحضور هذه الاجتماعات، التي كانت جماعة أكرم الحوراني تشارك فيها، وكان هناك بعثيون من أنصار الضابط البعثي بشير صادق، وهو أخو السيدة هاجر صادق، وممثل عن أحد فروع البعث غير الممثلة في السلطة، وكان من هذا الفرع عدنان المالكي. وكان من المشاركين ممثل عن فايز إسماعيل وآخر عن الناصريين، وأحياناً كان يأتي معي أحد الشيوعيين، وبدأنا نضع ميثاقاً للجبهة، وقد عقدنا عدة اجتماعات، وحضّرنا وثائق. كنا متفقين على الأمور الخارجية والاستقلال وضد الأحلاف وعلى الصداقة مع الاتحاد السوفييتي وعلى أن الجبهة يجب أن ترفع مستوى الشعب السوري، واختلفنا على نقطتين: الأولى، وهي أن هذه الجبهة مفتوحة لحزب البعث الحاكم حين يريد الانضمام إلينا كي نعمل سوياً، فنحن كنا مع هذا الأمر، في حين أن جميع القوى الأخرى لم تكن تريد ذلك، ثم وجدنا حلاً وسطاً لهذه المسألة. والثانية، هي موقف← ←الأحزاب الأخرى المشاركة في الحوار من التأميم، فهي لم تكن مسرورة من التأميم الأول، وقد وافقت هذه الأحزاب معنا بعد جهد على الإعلان عن موافقتهم على التأميمات التي جرت حتى ذلك التاريخ. وكانت البنوك قد أممت ومعها بعض المنشآت الأخرى. لكن في الوقت الذي كنا نعمل فيه، ونريد أن نوقّع الميثاق، أُعلنت التأميمات الكبيرة، فاجتمعنا نحن في الحزب، ووافقنا عليها، وأعلنا تأييدنا لها، أما بقية الأحزاب فكانت جميعها ضد هذه التأميمات، وعدّتها سرقة، لأن

آ- نظام الحكم

الحكم للشعب، يمارسه مندوبون عنه يختارهم بملء حريته. إنه حق طبيعي له وحاجة وطنية اجتماعية. يفسح المجال رحباً أمام نمو قوى الجماهير المنظمة الواعية المسؤولة، ويعيق ظهور الديكتاتوريات والجو البوليسي المدمر الذي يرافقها ويقدم فرص النجاح للمطامع والمؤامرات الاستعمارية، التي لا تصدها جدياً إلا الجماهير.

إن العودة إلى الشعب واستئناف حياة سياسية سليمة تتطلبان ما يلي:

1- التزام الجيش مهمته الوطنية الأساسية حارساً لأرض الوطن وأهداف الشعب على أن يحترم الدستور وسيادة القانون. فالجيش جزء من الشعب ومؤسسة من مؤسساته، وانزلاقه نحو الحكم والعمل السياسي هو تعطيل لمهماته، لذا يجب اتباع ما يلي:

- يجوز لمن يرغب بالعمل السياسي أن يترك الجيش إلى وسط الشعب.

- إدخال تدريس المواد الدستورية وبعض القوانين الأساسية الأخرى إلى الكليات الحربية، واهتمام القيادة الواعية لمهمة الجيش الأساسية بتخصيص برامج تثقيفية للقطعات والمدارس العسكرية تُبيِّن مدى دور الجماهير التاريخي في كل نهضات الشعوب وضرورة احترام مؤسسات هذه الجماهير ودستور البلاد.

2- الانتخابات حق لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره، وتشمل جميع أفراد القوات المسلحة، وتتم بالاقتراع السري الحر على أساس التمثيل النسبي للقوائم الحزبية ضمن الدائرة الانتخابية (المحافظة)، وهي أساس الحكم، وتنبثق عنها السلطة التشريعية ومجالس البلديات

موظفي القطاع العام سينهبون المنشآت المؤممة حسب الرأي السائد. وهنا كان الاختلاف كبيراً بيننا، ولم نعد نتابع الحوار حول الجبهة، وكان هذا الأمر في عام 1965.

ضمن الدوائر المحددة لها والنقابات والجمعيات وسائر المؤسسات الجماهيرية.

3- إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وعدم إعلانها ما لم تنشب بالفعل ثورة أهلية، أو ما لم يقم تهديد جدي بوقوع حرب. وفي هذه الأحوال، يُحدد قانون إعلان حالة الطوارئ مدة إعلانها وأسبابها، على أن يوافق البرلمان على ذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانها، وأن لا تشمل إلا ما أُعلنت من أجله.

4- القضاء على كل صور التعذيب الجسدي والمعنوي وانتزاع الاعترافات بالقوة، والضرب بشدة على أيدي الأشخاص والأجهزة العاملة بهذه الأساليب آمراً كان الفاعل أم مأمورا.

5- تشكيل حكومة وطنية ائتلافية تشرف على وضع دستور للبلاد متفق مع هذا الميثاق خلال فترة انتقالية لا تتجاوز تسعة أشهر، يصار بعدها إلى استفتاء شعبي على الدستور مع إجراء انتخابات نيابية على أساسه.

6- احترام حق كل إنسان في محاكمة قانونية عادلة تتوفر له فيها كل الضمانات.

7- إطلاق حرية الرأي والتعبير والنشر والاجتماع والإضراب والتظاهر بكافة الطرق والوسائل، بما فيها حرية الإنسان في أن يُعبِّر عن رأيه في صحيفة حرة، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو الطائفة.

8- حرية الرأي وحدة لا تتجزأ، لذلك فمن حق كل مواطن التجمع في أحزاب ومنظمات وجمعيات ونقابات ضمن المبادئ التالية:

- أن تكون ديموقراطية في أهدافها ووسائلها.

- أن لا تكون عسكرية أو شبه عسكرية ولا طائفية ولا إقليمية ولا موالية للاستعمار.

- إطلاق حرية تأليف الجمعيات الدينية والثقافية والعلمية والرياضية... إلخ، على أن لا تتدخل في الشؤون السياسية.

9- يحدد الدستور مؤسسات النظام الديموقراطي وأسس التشريعات الاجتماعية والاقتصادية بما يتفق مع مستوى التطور الذي بلغته البلاد، أما المؤسسات فهي:

- مجلس نيابي تنبثق عنه حكومة ورئيس جمهورية غير مسؤول.

- مجالس بلدية وقروية ذات اختصاصات فعلية.

- مؤسسات نقابية تمثل في لجان المجلس النيابي الموزعة على قطاعات المجتمع المختلفة.

10- الصحافة أداة تعبير اجتماعية، لذا يقتصر ترخيصها على الأحزاب والنقابات والمؤسسات والجمعيات الأدبية والعلمية والدينية والاقتصادية والأندية.

ب- التحرر الوطني وإسرائيل

أخذ الاستعمار في بلادنا أشكالاً جديدة خفية برزت بعد الحرب العالمية الثانية بزعامة الاحتكارات الأمريكية، لتفرض سيطرتها الاقتصادية وتسلطها السياسي. وإن لهذا الاستعمار الجديد مصالح بترولية واقتصادية واستراتيجية في بلادنا، عمد في سبيلها إلى التدخل والضغط والتآمر، فحارب الحركات الجماهيرية الصلبة والأنظمة التي تطلق قوى هذه الجماهير، وبث شبكاته وأجهزة مخابراته لتلعب أدوارها التخريبية من انقلابات وحشود وقتل فردي وجماعي معاً، وأغرق بعض بلدان المنطقة بالقروض غير المنتجة للسيطرة على اقتصادها.

إن مقاومة هذا الاستعمار تقوم على ما يلي:

- ترسيخ الوعي الوطني، واعتماد سياسة عدم الانحياز وتحريرها من الانحراف الذي لحقها فجعلها شعاراً رسمياً يخفي الانحياز في سياسة بعض الدول المرتبطة علناً بالاستعمار.

- إطلاق قوى الجماهير، وتعبئة جهودها في وجه مخططات الاستعمار، ومحاربة احتكاراته ومنعها من التسرب، واستثمار البترول استثماراً وطنياً ليكون نواة ونموذجاً لثورة بترولية في المنطقة.

- العودة بالتمويل والمساعدة لإنشاء سد الفرات إلى المعسكر الاشتراكي بعد التجارب الماضية التي أخّرت إنشاء هذا المشروع الحيوي.

- قبول القروض والمساعدات غير المشروطة لتنفيذ المشاريع الكبرى التي تحددها خطة التنمية، مع الانتباه إلى التجارب الماضية مع الدول ذات المصالح الاستعمارية، التي ثبتت مقاومتها الخفية وعدم جديتها في تنفيذ أي مشروع حيوي منتج.

ولما كانت إسرائيل مخلب هذا الاستعمار والجرح الخطير في قلب الوطن العربي، مما يجعلها تحمل بطبيعتها تهديداً مستمراً بالاستعباد، ويجعلها مصدر خطر وقلق مستمرين للشعب العربي، فإن التغلب عليها وإزالة خطرها وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي يقتضي ما يلي:

- الإعداد العسكري المُركّز القائم على قوات عاملة متقنة التدريب ومزودة بأحسن الأسلحة ومستندة إلى قوات احتياطية واسعة، بحيث لا تلتهم النفقات العسكرية من الموازنة ضرورات التنمية.

- تدريب الفلسطينيين وتجهيزهم بقوة مسلحة منظمة وبما يدعم الجيش الفلسطيني ويجعله قوة فعالة.

- يكون الهدف المرحلي هو منع إسرائيل من التوسع، واتباع الأساليب المجدية في تشديد الحصار الاقتصادي عليها، وإحباط مخططات الاستعمار العامل بواسطتها.

ج- التنمية والاستقلال الاقتصادي

إن غاية التنمية رفع مستوى الشعب وتحقيق الاستقلال الاقتصادي بإيجاد المقومات الثابتة له وتحريره من التبعية في حاجاته وأسواقه، ولا بد لذلك من إحداث ثورة زراعية تزيد الدخل القومي وتسمح بالتصنيع، أساسها القطاع العام لأنه أغنى بإمكاناته وأقدر على المشروعات الكبرى، دون أن يُحذف القطاع الخاص ودوره، بل يُنسَّق ما بين القطاعين ضمن خطة شاملة للتنمية. ويقتضي ذلك اتباع السياسة التالية:

- إشراف الدولة على التنمية، ووضع خطتها العامة وبرامجها المرحلية.

- الإصلاح الزراعي حقيقة واقعية فرضها التطور الاجتماعي، الهدف منه تحرير الفلاح اجتماعياً ورفع سويته اقتصادياً. لذلك، لا بد من البدء بعمليات الإصلاح بأسرع ما يمكن، وتصفية نظام الإقطاع، وتشجيع التعاونيات الزراعية، وتزويدها بالآلات والمعونات، وتوجيه الجهود نحو تعميم الري المُنظَّم والآلات الزراعية، وإنشاء الطرق الريفية.

- يشمل القطاع العام بالضرورة المصارف، وشركات التأمين، وإنشاءات الري الكبرى، والطاقة الكهربائية، والمعادن وتصنيعها، والصناعات الثقيلة، والصناعات الأساسية كالسكر والإسمنت ومعامل الغزل والنسيج المختلطة والأدوية، والصناعات التي تجنح للاحتكارات، والمطاحن، ومراكز ووسائل المواصلات الكبرى، ومراقبة التجارة الخارجية.

- يحتفظ القطاع العام السوري بما في حوزته من الشركات الصناعية المساهمة أو الكبرى، على أن يجري سداد قيمة المؤسسات

التي تبقى قيد التأميم بصورة عادلة، وأن تُدفع قيم أسهم الشركات المؤممة بجدية وبأسرع ما يمكن ابتداءً من أصغر المساهمين.

- يشمل القطاع الخاص كل المجالات الأخرى، وتُمنح كافة الضمانات والحقوق اللازمة لازدهاره واستقراره وتوسعه ضمن الخطة الشاملة.

تفقد التنمية أساساً هاماً من أسسها فيما إذا كانت على حساب الطبقات العاملة وتضحياتها، وإن حقوق العمال والفلاحين مكاسب لهذا الوطن، فلا بد من تطويرها وتوسيعها مع ازدياد الدخل القومي ونجاح حركة التصنيع، لذا يقتضي:

- تثبيت حقوق العمال الاجتماعية والاقتصادية وتوسيعها.

- تأمين حرية العمل النقابي، ومساعدة النقابات مادياً، وتأمين الحرية الانتخابية للعمال.

- عدم استعمال أموال العمال المتجمعة في صندوق مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلا في مشاريع لصالح العمال، وبما يعود بالفائدة على الطبقة العاملة.

- تعديل تشريعات الضمان الاجتماعي والصحي والتقاعد لصالح العمال، وتوحيد القوانين المختلفة لكافة العمال والمستخدمين، بمن فيهم عمال المؤسسات العامة والخاصة ومستخدميها، وأخذ الأفضل من هذه القوانين لصالحهم.

- إنصاف الموظفين، وتشكيل لجان لإعادة النظر في أوضاعهم بما يكفل حقوقهم.

د- الوحدة العربية ووحدة النضال العربي

إن وحدة النضال العربي هي التعبير المرحلي عن الوحدة العربية الكاملة، وهي قاعدتها النضالية المنسجمة. وهي تهيئ الظروف الناضجة لتحقيقها، وتقضي في سيرها على العوائق الاستعمارية

والرجعية والإقليمية والمعادية للديموقراطية، التي تقف في وجه الكيان الواحد للأمة الواحدة.

تقتضي وحدة النضال العربي:

- إيجاد مواثيق مع الحكومات العربية المتحررة، كلها أو بعضها، حول قسم من هذه الأهداف أو كاملها، في سبيل الوصول إلى الوحدة العربية السياسية الديموقراطية الكاملة هدف الشعب العربي.

- تدعيم الارتباطات العربية حول كل ما يتفق مع تقدم هذه الأهداف.

- تحقيق السوق المشتركة كلياً أو جزئياً على نحو جدي وفعال، مع الأخذ بالحسبان الظروف الموضوعية لنمو اقتصاد البلاد العربية جميعاً وفائدتها المشتركة العامة من هذه السوق.

لما كان هذا الميثاق منبثقاً عن إرادة الشعب، فإن مقاومته باستعمال الشدة والعنف تُعد جريمة وطنية يجب أن يعاقَب مرتكبوها.

لهذه الأهداف تسعى الجبهة الوطنية في سورية، وتقدم هذا الميثاق لكافة المواطنين من كافة الاتجاهات لتوحيد العمل والنضال من أجل تحقيق التحرر والتبديل الاجتماعي.

الجبهة الوطنية التقدمية

الملحق السادس

مذكرة الحزب الشيوعي السوري
في أيار 1967[40])

السيد رئيس وأعضاء مجلس الوزراء!

تحية أخوية.

في الوضع الخطير الذي تجتازه بلادنا، رأينا أن نتقدم إليكم بالرسالة التالية:

سجلت الجمهورية العربية السورية، وما زالت تسجل، انتصارات هامة في مختلف ميادين السياسة والبناء. فوزنها العربي والدولي يتصاعد، ودورها في حركة التحرر العربية ينمو، وأصدقاؤها في العالم بازدياد، ومشاريع التنمية الاقتصادية وعلى رأسها سد الفرات العظيم أخذت طريقها إلى الحياة. وعلاقات الصداقة والتعاون تتوطد مع البلدان العربية المتحررة ومع الدول الاشتراكية. وتسلك سورية العربية سياسة بترولية وطنية ذات آثار هامة. ويقوم في الداخل نوع من التعاون بين مختلف القوى والعناصر التقدمية.

وقد برهنت جماهير العمال والفلاحين في كل المناسبات عن تصميمها للدفاع عن المكتسبات والمنجزات التي حصلت عليها، ولم تستطع الرجعية جرها لمواقف معادية للتطور التقدمي في سورية.

---

[40]) في أوائل أيار 1967 تجهم الجو مجدداً في البلاد، ودعت الرجعية التجار إلى استخدام سلاح الإضراب، وبدا واضحاً أن ما دعت إليه هذه الرجعية هو نذير عدوان يُعد له المستعمرون وخدمهم حكام إسرائيل الصهاينة، ورأى المكتب السياسي للجنة المركزية أن واجبه يملي عليه توضيح رأي الحزب في الأوضاع وفي الوسائل اللازمة لمواجهة الأخطار، وقد فعل ذلك بتوجيه الرسالة التالية إلى رئيس وأعضاء مجلس الوزراء.

إن مجمل هذا الوضع يثير الاستعمار والرجعية وإسرائيل. وتُدبر مؤامرات خطيرة لضرب الوضع في سورية، ومؤامرة الثامن من أيلول، وكذلك العدوان الإسرائيلي الغادر في السابع من نيسان، وأخيراً نشاط الرجعية السوداء واستغلالها للدين في محاولتها لإغلاق الأسواق، هي جميعاً حلقات في سلسلة التآمر.

إن غيوم الغدر والعدوان تتجمع ثانية حول سورية، ويوجه حكام إسرائيل تهديدات سافرة إليها، ويحشدون قوى عسكرية كبيرة على حدودها الجنوبية.

وتجري أعمال معادية لسورية في الأردن، وتنشط أوساط معينة في لبنان لدعوة الأسطول السادس الأمريكي.

إن هذا التكالب الاستعماري الرجعي الصهيوني، بيّن كم هي هامة التجربة التقدمية الجارية في سورية، وحماية هذه التجربة وتعميقها وتوسيعها أمر هام، لا من أجل سورية وحدها ومصالح شعبها وتطوره، بل من أجل الوضع العربي كله، كما أن له أثره في مجمل الوضع العالمي. وأولى الخطوات هي إفشال التآمر الاستعماري والرجعي ودحر كل تحرك إسرائيلي وسحقه. وتقوم القوات المسلحة السورية بواجبها في الدفاع عن الوطن، وإذا كان الاعتماد على الجيش العربي السوري هو أمر رئيسي وهام جداً، فإن الاعتماد عليه وحده، وفي مثل ساعات الخطر هذه لا يكفي، ومن الضروري حشد جماهير الشعب وتجنيد كل قوى الخير والتقدم في وطننا والاستفادة من أية إمكانية مهما صغرت. وإن وحدة الجيش والشعب هي الصخرة التي تتحطم عليها مؤامرات الاستعمار والرجعية وإسرائيل، ويجب أن تُعطى لكل مواطن مخلص وشريف إمكانية الدفاع عن وطنه والمساهمة في رد أعمال العدوان والتآمر.

إن في رأس أهداف الاستعمار والرجعية وإسرائيل إظهار الحكم الوطني التقدمي في سورية بأنه غير قادر على حماية البلاد وعلى

توطيد الاستقرار فيها. وإذا كانت قد فشلت حتى الآن في الوصول إلى مأربها هذا بفضل وعي العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، فإنها رغم ذلك لا تزال ماضية في مساعيها المحمومة من أجل هذه الغاية.

أمام ذلك كله، وأمام تزايد الأخطار على سورية العربية، وحرصاً على حشد جميع قوى الشعب وجميع الطاقات الخيرة في بلادنا لمجابهة العدو بصفوف متينة متراصة نقترح التدابير التالية:

1- تشكيل لجان شعبية في المعامل والأحياء والقرى، تعمل على حشد الشعب بواسطة ندوات واجتماعات لشرح الأوضاع، وللقيام بأعمال الإسعاف في حالات الضرورة، ولمراقبة قضايا التموين وملاحقة عناصر التخريب ومنعها من إلحاق الأذى بالوطن.

2- دعوة جميع المخلصين ممن سجلوا أنفسهم في جيش الدفاع الشعبي للقيام بأعمال التدريب المختلفة.

3- أن يقوم رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء بدعوة ممثلين عن الرأي العام السوري، لكي تُشرح لهم تطورات الوضع، وأن يصدر عن هذا اللقاء نداء إلى الشعب في سورية وإلى الشعوب العربية وشعوب العالم لتأييد بلادنا ضد العدوان الإسرائيلي والتآمر الاستعماري الرجعي. ونقترح على سبيل المثال دعوة الشخصيات التالية: الدكتور بشير العظمة، عبد الغني قنوت، الدكتور جمال الأتاسي، أحمد عبد الكريم، زكي الأرسوزي، فائز إسماعيل، عفيف البزرة، سليمان العيسى، شوقي بغدادي، الشيخ أحمد كفتارو، الشيخ محمد الحكيم (حلب)، الشيخ عبد الستار السيد (طرطوس)، إبراهيم حمزاوي نقيب المحامين، رئيس رابطة المهندسين، نقباء الأطباء والصيادلة والمعلمين، رؤساء اتحادات نقابات العمال والفلاحين والطلاب، وممثلين عن حركة أنصار السلم وعن لجنة التضامن الآسيوي الإفريقي، رئيسي جامعتي دمشق وحلب، ممثلات عن الاتحاد النسائي

السوري واللجنة التحضيرية للاتحاد النسائي ورابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة.

هذا بالإضافة إلى من ترون مناسباً حضوره من حزب البعث العربي الاشتراكي. كما أننا نرى من المفيد ومن الضروري أن نكون نحن أيضاً ممثلين في هذا اللقاء.

4- أن يوجه رئيس الدولة أو رئيس مجلس الوزراء رسالة إلى الدول الصديقة العربية والاشتراكية وإلى بعض دول العالم الثالث توضح حقيقة الوضع وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين العدوانية وحشودهم، وتطالب بإدانة دولة الصهاينة.

5- دراسة أوضاع البلاد التموينية واتخاذ كافة التدابير لمجابهة أية أعمال تخريب أو نقصان وتهيئة عناصر وأماكن لبيع المواد التموينية الأساسية في حالات معينة.

6- أن تقوم المنظمات الشعبية بتوجيه برقيات إلى المراكز العالمية المرتبطة بها، تتضمن شرحاً للوضع ولواقع الحشود الإسرائيلية، وتطلب تعميم ذلك على جميع المنظمات، وتطالب بإدانة إسرائيل وأعمالها العدوانية.

7- اتخاذ التدابير اللازمة لأجل عزل كبار التجار والرجعيين ومنعهم من استغلال صغار التجار وصغار المنتجين والتأثير عليهم سياسياً، وبوجه عام اتخاذ سياسة عملية صحيحة تجاه البرجوازية الصغيرة في ميادين التوزيع والتسليف، وكمثال على ذلك نقترح إعادة بعض المتاجر الصغيرة التي صودرت مؤخراً، وإعادة النظر بموضوع الفلاحين وتجار الخضار والفاكهة الذين كانوا قد ضمنوا بعض المزارع في غوطة دمشق، والتي صدرت قرارات بالاستيلاء عليها لاشتراك أصحابها مع كبار الملاكين في التآمر. ونقترح أن تحل الدولة محل المالك السابق في معاملتهم، وأن تسمح لهم بجني محصول هذه السنة الذي دفعوا ثمنه مسبقاً للمالك السابق.

إننا إذ نتقدم بهذه الرسالة واثقون بأنكم تقدرون تماماً بأن ما دفعنا إلى ذلك هو حرصنا الشديد على حشد جميع طاقات بلادنا وشعبنا للدفاع عن وطننا الغالي وعن النهج التحرري التقدمي الذي اختاره شعبنا.

مع التحيات الأخوية!

دمشق أواسط أيار 1967

خالد بكداش، إبراهيم بكري، دانيال نعمة،

عمر السباعي، يوسف الفيصل، ظهير عبد الصمد.

الملحق السابع

ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية[41])

مقدمة

إن نهضة العرب الحديثة التي بدأت في مطلع هذا القرن، وإن كانت تتماثل مع نهضات الشعوب في أمور كثيرة، إلا أنها ككل نهضة شعبية أصيلة لها طريقها وصفاتها الخاصة، وقد تجلت تلك الصفات الخاصة للنهضة العربية بتلاحم النضال الوطني بالنضال القومي، ومعارك التحرر السياسي بمعارك التحرر الاجتماعي، مما أعطى الثورة العربية أبعاداً متلازمة كثورة تحررية وحدوية اشتراكية، وألهم طلائعها من خلال مواجهتها للواقع العربي ورؤيتها العلمية للمستقبل، ومن خلال استيعابها لتطلعات الجماهير العربية والعوامل المحركة لنضالها، إن تحدد أهداف الأمة العربية بالوحدة والحرية والاشتراكية، هذه المبادئ الأساسية بشر بها وأغنى مضامينها وأكد تلازمها حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي قاد نضال الجماهير العربية في سبيل هذه الأهداف وصاغها من خلال مدرسته الفكرية إطاراً عاماً للثورة العربية الشاملة لتصبح الآن أهدافاً أساسية للحركات التقدمية العربية، ومنطلقات ثابتة في الفكر السياسي العربي المعاصر.

---

[41]) صدر هذا الميثاق في 7 آذار 1972، ووقعه الأمناء العامون للأحزاب المشتركة في الجبهة بتاريخ 13 آذار من العام نفسه. وقد أصبح هذا الميثاق وثيقة تاريخية بعد أن وضع ميثاق بديل عنه، صدر عن الجبهة الوطنية التقدمية عام 2005، وفيه تغييرات ضرورية، وخاصة تلك المتعلقة بإلغاء الحظر على العمل في أوساط الطلاب.

ولقد كان لصعود ثورة 23 تموز (يوليو) في مصر بقيادة جمال عبد الناصر دور كبير في ترسيخ هذه الأهداف، وإغناء مضامينها بالممارسة والتجربة، وإعطائها مدا جماهيريا واسعا. كما كان لتفاعل حركة الثورة العربية مع حركات التحرر العالمية والثورات والتجارب الاشتراكية دور هام في إغناء مسيرة الثورة العربية وتوسيع آفاقها العالمية.

إن مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية أصبح اليوم هدفاً يجمع تحت لواء النضال من أجل تحقيقه كل فصائل الثورة العربية مهما اختلفت تسمياتها وأياً كان مستوى انتشارها التنظيمي، إلا أن هذه الفصائل رغم وحدة أهدافها، ورغم الدور الذي لعبته في الحياة السياسية العربية، فإنها ما تزال من الوجهة التنظيمية تعيش واقع التجزئة نفسه الذي تعيشه الأمة العربية، هذا الواقع الذي أضعف طاقاتها النضالية، ووضعها في كثير من الأحيان بمواقع تصادمية فيما بينها كانت لها انعكاساتها السلبية على حركة النضال وعلى الوحدة الوطنية للجماهير.

وفي سبيل تخطي هذا الواقع، ولكي نسد في وجه قوى الاستعمار والتجزئة والرجعية كل منفذ، وفي سبيل توحيد إرادتنا وترسيخ الوحدة الوطنية لجماهير شعبنا، وتلبية لدعوة قائد مسيرتنا الرئيس حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، فإننا نجتمع اليوم ممثلين للقوى الوطنية التقدمية في القطر العربي السوري لنخطو الخطوة الأولى في سبيل توحيد فصائل الثورة العربية، بإقامة جبهة وطنية تقدمية تقود نضالنا على طريق توحيد أداة الثورة العربية، هادفين أن تكون هذه الجبهة طريقنا إلى التنظيم السياسي الموحد، الذي نسعى إليه جميعاً بالإرادة الحرة، والحوار الإيجابي، والنضال المشترك.

إن الجبهة الوطنية التقدمية التي نقيمها اليوم خطوة أولى على طريق توحيد فصائل الثورة العربية في الجمهورية العربية السورية،

تأتي في هذا الوقت بالذات ضرورة ملحة لتعبئة القوى جميعها، وتمتين صلابة الجبهة الداخلية ضد شراسة الهجمة الاستعمارية الصهيونية التي تهددنا في وطننا ووجودنا.

والجبهة الوطنية التقدمية تأتي لتعزيز كفاحنا الوطني التقدمي في سبيل بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد وهي سبيلنا للالتفاف حول النظام التقدمي في هذا القطر، ولترسيخ دعائمه، وحماية منجزاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن قوى الجبهة الوطنية التقدمية التي تتطلع إلى أهداف واحدة وتخاطب قطاعات اجتماعية واحدة هي قطاعات الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وجنود وحرفيين وكسبة صغار ومثقفين ثوريين، تقيم هذه الجبهة لتعميق التحالف بين قوى الجماهير صاحبة المصلحة في التقدم والثورة، وتعزيز ممارساتها الديمقراطية، وإطلاق طاقاتها النضالية المبدعة.

إن وحدة إرادتنا وأهدافنا، وإصرارنا على العمل المشترك، وتفاعلنا من خلال الحوار الإيجابي الدائب ضمن الجبهة، لن يحرك قوانا الذاتية فحسب بل سيجذب إلى ساحة العمل النضالي قوى الجماهير الواسعة غير المنظمة التي تؤيد تلاحم القوى الوطنية التقدمية تأييداً لا حد له، وتتفاعل مع هذا التلاحم لأنه التعبير الصادق عن مصالح الجماهير وتطلعاتها.

انطلاقاً من هذه الدوافع كلها، وسعياً وراء تلك الأهداف جميعها، تقوم الجبهة الوطنية التقدمية في الجمهورية العربية السورية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي.

إن ما قام به حزب البعث العربي الاشتراكي بعد حركة السادس عشر من تشرين التصحيحية من انفتاح جدي على الجماهير العريضة، وعلى القوى الوطنية التقدمية، وإن تفاعل هذه القوى معه تفاعلاً إيجابياً، وتجاوبها مع الاستراتيجية العامة التي رسمها الحزب في بيان

القيادة القطرية المؤقتة، ومقررات المؤتمر القطري الخامس والمؤتمر القومي الحادي عشر، وتأييدها للخطوات التي سار فيها الحكم بقيادة الرئيس حافظ الأسد في مجال العمل الداخلي والعربي والدولي، وإن النتائج الإيجابية التي أعطتها تجربة التعاون بين حزب البعث والقوى الوطنية التقدمية على المستويين الشعبي والرسمي، كل ذلك أدى إلى خلق المناخ الملائم لقيام هذه الجبهة وأرسى دعائم بنائها.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي، من خلال الدور التاريخي الكبير الذي لعبه في حركة النضال العربي، على المستوى القطري وعلى امتداد الوطن العربي، ومن واقع تحمله مسؤولية قيادة الدولة والمجتمع منذ ثورة الثامن من آذار حتى اليوم، وما حققه من إنجازات في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هو المؤهل لأخذ موقع القيادة في هذه الجبهة، ولأن يكون الدعامة الأساسية في بنائها.

وتتجسد قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للجبهة بتمثيله بالأكثرية في مؤسسات هذه الجبهة جميعها، وبأن يكون منهاج الحزب ومقررات مؤتمراته موجهاً أساسياً لها في رسم سياستها العامة وتنفيذ خططها.

مهمات الجبهة الوطنية التقدمية على صعيد القطر

إن المهمات التي تتصدى الجبهة الوطنية التقدمية في الجمهورية العربية السورية للقيام بها في السياسة الداخلية يمكن إجمالها بالمهام الأساسية التالية:

1- إن تحرير الأراضي العربية المحتلة بعد الخامس من حزيران هو هدف هذه المرحلة من نضال أمتنا، وهو يتقدم جميع الأهداف المرحلية الأخرى، وفي ضوء هذا الهدف الكبير يجب أن نرسم خططنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعسكرية على النحو الذي يؤدي إلى تعبئة جميع القوى والطاقات البشرية والمادية، وينظم

الوحدة الوطنية لجماهير الشعب، ويعزز صلابة الجبهة الداخلية وصمودها.

2- إقرار مسائل السلم والحرب.

3- إقرار الخطط الخمسية ومناقشة السياسة الاقتصادية لتحقيق بناء القاعدة الاقتصادية على أساس من التخطيط العلمي الشامل لمرافق البلاد وثرواتها وطاقاتها المادية والبشرية كلها، ولتحقيق التطور السريع للقطاع الزراعي باعتباره القطاع الأساسي في بناء اقتصادنا الوطني، وذلك بدعم الحركة التعاونية وتطويرها وباستعمال الآلة في الزراعة، وبالتوسع في الصناعات التحويلية الزراعية، وإيجاد المشاريع الإنمائية الممكنة وتنفيذها، وإقامة نظام توفير حازم، واستثارة حمية الشعب تحت شعار اقتصاد الحرب، والارتفاع بكفاءة القطاع العام ليؤدي دوره في قيادة عمليات الإنتاج وقيادة القطاعين الخاص والمشترك، ووضع سياسة إنتاجية موحدة للدولة، وبذل العناية الكافية بالقطاع العام التجاري ليتجاوب مع الحاجات الأساسية للاقتصاد، والاستفادة من الرأسمال الوطني غير المستغل لتغذية الاقتصاد والإسهام في الإنتاج العام، ومكافحة الاحتكار والاستغلال، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد التموينية، وتأمين المواد الاستهلاكية الضرورية لجماهير الشعب، وتأمين المخزون اللازم للمعركة وظروف الحرب. كل ذلك في إطار الالتزام باستمرار السير في بناء النظام الاشتراكي على أسس علمية تنسجم مع واقعنا ومرحلة التطور التي يمر بها مجتمعنا.

4- رسم خطط التثقيف القومي الاشتراكي وقيادة التوجيه السياسي العام بما يؤمن خلق رأي عام موحد ويسهم في تكوين المواطن ثقافياً واجتماعياً وسياسياً ونضالياً، ليكون المواطن العربي القومي الاشتراكي المهيأ مادياً ومعنوياً لتحمل أعباء النضال من أجل معركة التحرير، وبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

5- العمل على استكمال بناء النظام الديمقراطي الشعبي ومؤسساته الدستورية، ومجالسه المحلية، على أساس تحقيق السيادة الكاملة للشعب، والعمل على حشد الطاقات والكفاءات العلمية والإدارية النضالية جميعها، ووضعها في خدمة الثورة وأهدافها القومية الاشتراكية.

6- متابعة استكمال البناء الديمقراطي للمنظمات الشعبية والمهنية، وتوفير كل وسيلة ممكنة لهذه المنظمات لتقوم بدورها السياسي في قيادة التحويل الاشتراكي، وتحقيق الرقابة الشعبية على مختلف أجهزة السلطة التنفيذية، ولتوسيع قاعدة هذه المنظمات بحيث يلتف حولها وينتظم في صفوفها أكبر عدد ممكن من قواعدها.

7- إن العماد الأساسي للدفاع عن أرض الوطن وحماية نظامنا التقدمي ومكتسبات جماهير شعبنا، والتصدي لمعركة التحرير، هو القوات المسلحة. ولذلك يجب العمل على توفير الطاقات والكفاءات الوطنية والقتالية كلها من أجل تطويرها ورفع قدراتها إلى أقصى ما تسمح به مواردنا وطاقات شعبنا. كما يجب أن ينتفي أي صراع أو تناحر في مجال الجيش والقوات المسلحة بوجه خاص. لذلك فإن الأطراف غير البعثية في الجبهة تتعهد بألا تقوم بأي تنظيم أو نشاط حزبي أو تكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة. وسنعمل جميعاً بكل وسيلة ممكنة على وضع الشعب في حالة يقظة دائمة، وإعداد متواصل، ليحمي المقاتلين، ويدعم صمودهم، ويسهم بدوره في عمليات الدفاع المدني والشعبي على أوسع نطاق، وذلك عن طريق تطوير الجيش الشعبي ودعمه بما يحقق تلك الأهداف.

8- العمل الدائب من اجل الوصول بالحوار الإيجابي، والتفاعل الجماهيري الحي داخل إطار الجبهة إلى التنظيم السياسي الموحد.

9- إن الطلاب، وهم جيل المستقبل الذي يتكون بالمعرفة والتوجيه، بحاجة ماسة لأن يحاطوا بأحسن الشروط التي تهيئ لوحدة

إرادتهم واتجاهاتهم، ولتحقيق ذلك لا بد أن ينتهي التنافس الحزبي عليهم. ولذلك أيضاً فإن الجبهة ترى في وحدة هذا القطاع نقطة الانطلاق نحو وحدة قاعدة العمل السياسي ووحدة أداة الثورة.

لهذا كله، ولتحاشي قيام أي نوع من أنواع التنازع بين الطلبة في ظل الجبهة، ومن أجل خلق الجو الإيجابي الملائم لوحدة التوجيه، وبالتالي وحدة القاعدة والأداة، فإن أطراف الجبهة من غير البعث تتعهد أن تعمل على وقف نشاطاتها التنظيمية والتوجيهية في هذا القطاع، بادئة بإيقاف امتدادها والتنسيب لها.

10- إن المهمة المباشرة لقيادة الجبهة هي وضع منهاج مرحلي جديد يكون إطاراً مستوعباً للبرامج التفصيلية التي أشرنا إليها، ومحيطاً بآفاق المستقبل، الذي تتطلع إليه جماهير شعبنا المكافحة.

مهمات الجبهة الوطنية التقدمية على الصعيد القومي

إن الإيمان بوحدة المصير ووحدة التراب ووحدة التاريخ، والانطلاق من أهداف واحدة هي الوحدة والحرية والاشتراكية، يحتمان على الجبهة الوطنية التقدمية في الجمهورية العربية السورية أن تلتزم سياستها القومية العربية بالمبادئ الأساسية التالية:

1- إن وحدة المصير العربي وتطلع الجماهير إلى الوحدة هما الإطار الطبيعي لبناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد المتحرر من الاستعمار والاستغلال والتخلف، والقادر على التصدي لتحديات العصر والإسهام في صنع التقدم البشري والحضارة الإنسانية. ولذلك فإن السياسة العربية للجبهة تقوم على أساس تحقيق خطوات وحدوية في ضوء الواقع العربي الراهن، مستفيدة من التجارب السابقة وآخذة بالحسبان:

أ- إن الوحدة العربية لا يمكن أن تأتي إلا تعبيراً عن إرادة حرة لشعوب حرة، ولذلك فإن الوحدة التي تناضل الجبهة من أجلها هي الوحدة التي تقوم بين أقطار عربية متحررة من السيطرة الأجنبية،

وتناضل ضد الاستعمار والصهيونية، وهي الوحدة التي تقوم بين نظم عربية تقدمية تؤمن بتلازم النضال القومي والاشتراكي مبدأً وطريقاً لبناء الدولة والمجتمع.

ب- إن مواجهة ظروف المرحلة الخطيرة التي تمر بها أمتنا، ولاسيما بعد عدوان حزيران، تقتضي تدعيم كل خطوة وحدوية في سبيل المعركة. ولذلك فإن الجبهة تعمل لدعم دولة اتحاد الجمهوريات العربية وتوطيدها، بوصفها الأداة الرئيسية للأمة العربية في معركة التحرير، وتناضل من أجل تعميق هذه الوحدة وتطويرها لكي تكون نواة للوحدة العربية الشاملة وإقامة المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

2- تؤمن الجبهة بضرورة تحقيق تعاون عربي جدي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وفي كل ما يخدم أهداف أمتنا المرحلية والاستراتيجية.

3- الثروة البترولية في الوطن العربي لا يمكن أن تكون مسألة قطرية تعالج من خلال واقع التجزئة، بل هي قضية قومية لأنها ترتبط بحرية الوطن العربية وبقضيته الكبرى في فلسطين، لذلك فإن الجبهة ترفض عزل مسالة البترول عن الأهداف القومية للأمة العربية، وتلتزم بالنضال من أجل استخدام هذه القوة الاقتصادية الكبيرة في معركة التحرير ضد الاستعمار والصهيونية.

4- إن وحدة القوى الوطنية التقدمية العربية هدف استراتيجي يرتكز على التحليل العلمي لتطوير المجتمع العربي، وتفرضه الظروف الموضوعية للنضال العربي، لذلك فإن الجبهة إذ تؤمن بهذا الهدف ترى ضرورة العمل على تحقيق أمتن أنواع التعاون والارتباط بين هذه القوى، بغية قيام جبهة قومية تقدمية تكون السبيل إلى إقامة الحركة العربية الواحدة.

5- إن السياسة العربية للجبهة، المؤمنة بوحدة تراب الوطن العربي، تقاوم دون تحفظ وفي مختلف المجالات جميع الحركات

الانفصالية، وترى أن كل محاولة لإثارة التفرقة العنصرية أو الدينية أو الإقليمية بين مواطني الوطن العربي هي أسلوب من أساليب الاستعمار، وسلاح من أسلحة الرجعية، لمنع تقدم شعبنا وتمزيق وحدته.

6- إن القضية الفلسطينية هي قضيتنا المصيرية في هذا العصر، ولذلك فإن سياسة الجبهة تجاه القضية الفلسطينية تقوم على الأسس التالية:

أ- حشد الإمكانات والطاقات والجهود كلها من أجل معركة التحرير، وتحديد علاقاتنا وتعاوننا مع الدول العربية في ضوء ما تقدمه هذه الدول لقضية التحرير وللقضية الفلسطينية.

ب- إن الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني في أرضه ووطنه حقوق مقدسة لا يجوز التفريط فيها ولا المساومة عليها.

ج- لا صلح ولا تفاوض مع الدولة الصهيونية، ولا تنازل عن أي شبر من الأراضي العربية المحتلة.

د- دعم المقاومة الفلسطينية دعماً كاملاً، لأنها فصيل من فصائل حركة التحرُّر العربية، والالتزام بمبدأ الأخذ بيدها والتعاون معها والعمل من أجل وحدتها، وحمايتها من التآمر عليها، وإتاحة حرية الحركة لها. على أن يتم كل ذلك فيما يعزز ويخدم استراتيجية النضال العربي.

مهمات الجبهة الوطنية التقدمية على الصعيد الدولي

انطلاقاً من الإيمان العميق بأن حركة التحرر العربي جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية، فإن الجبهة الوطنية التقدمية في الجمهورية العربية السورية تعلن التزامها في سياستها الدولية بالمبادئ والأسس التالية:

1- إن الصهيونية العالمية وصنيعتها إسرائيل هي العدو الأول والمباشر لأمتنا العربية، وإن التناقض الرئيسي هو بين أمتنا من جهة

وبين الصهيونية وإسرائيل والإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

2- إن الدول الاشتراكية الصديقة وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي هي القوى الدولية التي تقف إلى جانب قضايانا في مختلف المحافل الدولية، وهي التي تقدم لشعبنا مختلف أنواع الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي، ولذلك فإن سياستنا الدولية تنطلق من الحرص على تحقيق أوثق صلات التعاون والصداقة مع هذه الدول بما يخدم النضال المشترك على طريق التحرير وبناء الاشتراكية.

3- توسيع علاقاتنا بالشعوب والدول الإسلامية ودول العالم الثالث، وتعزيزها بما يخدم قضايانا القومية وأهدافنا المشتركة مع تلك الشعوب.

4- الاستفادة من المواقف الإيجابية لدول أوربا الغربية ولجميع دول العالم، وتطوير علاقاتنا الخارجية مع هذه الدول بما يخدم تطوير مواقفها من قضايانا القومية، ولاسيما قضية فلسطين ومعركة التحرير.

5- إقامة أوثق العلاقات مع الحركات التقدمية في العالم، ومع حركات التحرر الوطني، وتقديم كل دعم ممكن لها، والتوجه إلى الرأي العام العالمي لدعم قضاياها العادلة، وشجب جميع الأعمال والتحركات الإمبريالية العدوانية ضد الشعوب الطامحة إلى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، والوقوف بحزم ضد جميع أشكال التمييز العنصري، والعمل الجاد لكي تأخذ المنظمات الدولية دوراً فعالاً في خدمة تقدم الشعوب وفي خدمة السلام القائم على العدل، ذلك لأن شعبنا العربي يطمح إلى الحرية والسلام، وهو إذ يقف اليوم في خط النار، فإنه يقاتل دفاعاً عن وطنه ومقدساته، ودفاعاً عن الشعوب المضطهدة في العالم كلها.

خاتمة

إن شعبنا في هذا القطر يتمتع بوعي سياسي وقومي يؤهله ليلعب دوراً رائداً في الحياة السياسية العربية، وإن موقع قطرنا على خط النار

الأول ضد الاستعمار والصهيونية، يؤهله أيضاً لأن يلعب دوراً رائداً في كيفية الإعداد للمعركة. لذلك فإننا نطمح من خلال إقامة هذه الجبهة إلى تحقيق الوحدة الوطنية لأبناء شعبنا، وإلى إذكاء روح التضحية والفداء فيهم، وإلى زج طاقات الشعب كلها في معارك التحرير والبناء الداخلي. إننا نطمح إلى أن نجعل من تجربتنا في هذا القطر نموذجاً يُحتذى في الوطن العربي كله، ودافعاً للقوى الوطنية التقدمية في الوطن الكبير لتلتقي كلها في جبهة واحدة ضد قوى التخلف والتجزئة والاستعمار، على طريق إقامة الحركة العربية الواحدة، لتوجيه طاقات الجماهير العربية، وتصبها في تيار النضال من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

النظام الأساسي للجبهة الوطنية التقدمية

مبادئ عامة

مادة 1- تقوم في الجمهورية العربية السورية جبهة بين الأحزاب والقوى السياسية التقدمية تسمى الجبهة الوطنية التقدمية.

مادة 2- تقوم هذه الجبهة على أسس الميثاق الذي أقرته أطرافها ولتحقيق أهدافه.

مادة 3- تتألف الجبهة من القوى والأحزاب السياسية التالية:

آ- حزب البعث العربي الاشتراكي.

ب- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

ج- الحزب الشيوعي السوري.

د- حزب الوحدويين الاشتراكيين.

هـ- حركة الاشتراكيين العرب.

و- الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي (انضم عام 1988).

ز- الاتحاد العام لنقابات العمال (انضم عام 1980).

ح- الاتحاد العام للفلاحين (انضم عام 1980).

ويمكن أن تضم إلى الجبهة أطراف أو عناصر أخرى حسب أحكام هذا النظام.

مادة 4- المقرات السياسية الرسمية في الجمهورية العربية السورية هي مقرات الجبهة الوطنية التقدمية ومقرات حزب البعث العربي الاشتراكي.

مادة 5- تمارس أطراف الجبهة نشاطها السياسي العام في إطار الجبهة وتتوجه إلى الجماهير بتوجيهات موحدة، ويحق للجبهة إصدار صحيفة تنطق باسمها، كما يحق لها إصدار النشرات والتعاميم والمطبوعات. وتمارس أطراف الجبهة بحرية نشاطها الخاص في مجالاتها ومنظماتها الخاصة.

مادة 6- تضع قيادة الجبهة منهاجاً مرحلياً مفصلاً، يقوم على أسس الميثاق، كما تضع خطة في العمل والنشاط لتحقيق منهاج الجبهة وأهدافها.

مؤسسات الجبهة

مادة 7- تتألف مؤسسات الجبهة من:

1- القيادة المركزية للجبهة.

2- القيادات الفرعية في المحافظات.

3- المكاتب واللجان.

مادة 8- تتشكل القيادة المركزية للجبهة من رئيس ومن سبعة عشرة عضواً تسعة منهم يمثلون حزب البعث العربي الاشتراكي وثمانية منهم يمثلون بقية أطراف الجبهة بنسبة ممثلين لكل طرف.

مادة 9- رئيس الجبهة هو رئيس الجمهورية العربية السورية الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي.

مادة 10- تسمي القيادات التنظيمية لأطراف الجبهة ممثليها في القيادة المركزية للجبهة وكذلك في الفروع.

مادة 11- تتشكل في مراكز المحافظات بقرار من القيادة المركزية للجبهة قيادات فرعية وتسمى من ممثلين عن أطراف الجبهة ومن عناصر أخرى تمثل قوى أو اتجاهات وطنية تقدمية.

مادة 12- تشكل في المركز أو في الفروع وبقرار من القيادة المركزية، المكاتب واللجان التي تراها القيادة لازمة لممارسة نشاطاتها المختلفة.

المهام والصلاحيات

رئيس الجبهة

مادة 13- يمارس رئيس الجبهة المهام والصلاحيات التالية:

1- يرأس الاجتماعات الدورية والاستثنائية للقيادة المركزية ويدعو لجلساتها ويدير اجتماعاتها ويضع جدول أعمال الجلسات.

2- يشرف على تنفيذ قرارات القيادة المركزية ونشاطات قيادات الفروع والمكاتب واللجان.

3- هو الناطق الرسمي باسم الجبهة والموقع لقراراتها وبياناتها.

4- يشرف على تطبيق أحكام الميثاق والنظام الأساسي وهو المرجع في تفسير النصوص عندما يقع إشكال أو اختلاف في التفسير بين أطراف الجبهة.

5- يوقع أوامر الصرف والنفقات في الحدود التي تقررها القيادة المركزية.

6- يحتفظ بسجل وقائع جلسات القيادة المركزية ووثائقها.

مادة 14- يحق لرئيس الجبهة أن ينيب عنه بقرار منه، أحد أعضاء القيادة المركزية للقيام بمهماته أو ببعض منها.

مادة 15- يكون لرئيس الجبهة أمانة سر تقوم بالأعمال الإدارية التي يكلفها بها رئيس الجبهة ويصدر بتسمية عناصرها وتحديد مهماتها قرار من رئيس الجبهة.

القيادة المركزية

مادة 16- تقوم القيادة المركزية بالمهام التالية:

1- وضع الميثاق موضع التطبيق.

2- وضع الخطط المرحلية والبعيدة المدى لعمل الجبهة وتنسيق النشاط السياسي والشعبي بين أطرافها.

3- تسمية القيادات الفرعية للجبهة في المحافظات وإقرار نظام عملها واجتماعاتها وتوجيه نشاطاتها.

4- تشكيل المكاتب واللجان اللازمة لممارسة مهامها ووضع نظام عملها واجتماعاتها.

5- وضع ميزانية الجبهة ووسائل تمويلها وأوجه إنفاقها.

القيادات الفرعية والمكاتب:

مادة 17- تنحصر مهمات القيادات الفرعية والمكاتب واللجان بتنفيذ قرارات وتعليمات القيادة المركزية للجبهة وتمارس أعمالها ونشاطاتها في الحدود التي ترسمها لها.

جلسات القيادة المركزية واجتماعاتها وقراراتها:

مادة 18- تعقد القيادة المركزية للجبهة جلسات دورية مرتين في الشهر، كما تعقد جلسات استثنائية بناءً على دعوة من رئيس الجبهة.

مادة 19- يبلغ أعضاء القيادة المركزية الدعوة للاجتماع مع جدول أعمال الجلسة قبل يومين من انعقادها على الأقل، إلا في الحالات الاستثنائية والطارئة.

مادة 20- تُعد الجلسة نظامية بحضور أكثرية الأعضاء.

مادة 21- يفتتح الرئيس الجلسة ويعرض جدول الأعمال لإقراره، ويمكن أن يضاف لجدول الأعمال مواد جديدة للبحث بناءً على اقتراح الأعضاء وموافقة القيادة المركزية.

مادة 22- تكون اجتماعات القيادة المركزية ومداولاتها مغلقة، إلا إذا وجدت غير ذلك في ظروف خاصة، ولها أن تدعو لحضور

اجتماعاتها من ترى دعوتهم لإبداء آرائهم وتقديم خبراتهم في شأن بعض المسائل المعروضة عليها.

مادة 23- تتخذ القرارات بأكثرية الحاضرين، باستثناء ما نص على خلافه في هذا النظام.

مادة 24- يكون صوت رئيس الجلسة مرجحاً في حال تساوي الأصوات.

مادة 25- قرارات القيادة المركزية ملزمة لأطراف الجبهة جميعها، في حدود ما جاء في الميثاق وفي النظام الأساسي.

مادة 26- تنظم ضبوط لوقائع الجلسات يحتفظ بها رئيس الجبهة.

مادة 27- يمكن للقيادة المركزية للجبهة وبقرار منها أن تضم للجبهة، في المركز أو الفروع، أطرافاً جديدة أو عناصر، من خلال التزام تلك الأطراف والعناصر بميثاق الجبهة ونظامها الأساسي.

مادة 28- يفصل من الجبهة وبقرار منها أي طرف أو عنصر يخرج على ميثاق الجبهة ونظامها الأساسي وقراراتها.

مادة 29- يعتبر هذا النظام الأساسي جزءاً متمماً للميثاق ولا يجري تعديله إلا بقرار من ثلثي أعضاء القيادة المركزية للجبهة.

الملحق الثامن

العلاقات بين الحزبين[42])

تتعرض العلاقات بين الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث الاشتراكي منذ بضعة اشهر إلى نوع من الفتور، تطور تدريجياً، ووصل إلى درجة عدم السماح للرفيق الأمين العام خالد بكداش السفر إلى كوبا على رأس وفد حزبي لتمثيل الحزب الشيوعي السوري في المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الكوبي، ومصادرة جواز سفر الرفيق يوسف فيصل الأمين العام المساعد لدى عودته من بولونيا بعد حضوره المؤتمر السابع لحزب العمال البولوني الموحد، وكذلك مصادرة جوازات سفر رفاق آخرين عادوا من الخارج. ونُشرت أنباء عن اتخاذ تدابير بمنع قادة الحزب والعديد من الشيوعيين من مغادرة البلاد.

بدأت ظاهرات التوتر تبدو مع مناقشة اتفاقية التنقيب عن النفط على الساحل السوري الموقعة مع شركة تريبكو الأمريكية، وموقف الرفض المبدئي الذي اتخذه حزبنا ضدها. واتسعت هذه الظاهرات بعد انعقاد المؤتمر العالمي للنساء في برلين ومؤتمر الفتيات في موسكو، وكذلك إثر ذهاب وفود الحزب الشيوعي السوري إلى الخارج.

وفي 19 تشرين الثاني 1975 التقى عبد الله الأحمر، الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، بالرفيقين يوسف فيصل ودانيال نعمة، وأبلغهما قراراً من قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي يطالبهما بإخضاع نشاط الحزب الشيوعي الخارجي للجبهة الوطنية التقدمية، وبحل رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة واتحاد الشباب الديموقراطي، وتكررت هذه المطالب في لقاءات أخرى

---

[42]) رسالة حزبية داخلية صدرت أوائل عام 1976.

مع عبد الله الأحمر نفسه ومع محمد جابر بجبوج الأمين القطري المساعد.

وأثناء تفسير هذه المطالب، ذكر عبد الله الأحمر بأن ميثاق الجبهة ينص على ذلك، وأن الحزب الشيوعي يخالف الميثاق، وبرر تعطيل أعمال الجبهة منذ أواسط شباط الماضي بهذا الأمر. وقد أجاب الرفاق عبد الله الأحمر موضحين بأن الميثاق يضمن حرية الحزب في مجالاته ومنظماته الخاصة، وأن مجالاتنا واضحة ويدخل في إطارها علاقاتنا الرفاقية مع الأحزاب الشقيقة وحضور مؤتمراتها. كما ذكروا وأبدوا حرص الحزب الشيوعي على النظام الوطني التقدمي، وعلى أهمية التعاون القائم في إطار الجبهة، وعلى ميثاق الجبهة.

أيها الرفاق!

إن التعاون الذي بدأ بين الحزب الشيوعي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام 1965 كان خطوة متفقة مع متطلبات التطور الموضوعي في البلاد، ومكسباً تقدمياً هاماً لشعبنا، وتجربة رائدة في حركة التحرر الوطني العربية. وقد لعب هذا التعاون دوراً جدياً في تحقيق نجاحات كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية، واتسع نطاقه بعد الحركة التصحيحية، وشمل قوى وأحزاباً تقدمية أخرى، وتطور إلى مستوى صياغة ميثاق للجبهة الوطنية التقدمية وإقامة هذه الجبهة.

إن الحزب الشيوعي السوري في سلوكه وممارساته الداخلية والخارجية عبّر ويُعبّر عن أمانة كبيرة لأسس التعاون التي تكرّست في ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية. وإن مؤتمرات الحزب الثالث والرابع، وقرارات لجنته المركزية، وتصريحات قادته هي تعبير ملموس عن هذه الأمانة، وتكريس لموقف مبدني ماركسي لينيني. ويرى الحزب الشيوعي السوري بأن ما قدمه القادة المسؤولون في حزب البعث من

تفسيرات لطلب قيادات تقييد نشاطات الحزب الخارجية والمطالب الخارجية لا تُشكل الأسباب الحقيقية، وإنما هي تبريرات.

ومن الواضح أن التدابير المتخذة بشأن الحد من نشاط الحزب الشيوعي الخارجي، التي تبلورت في موقف ملموس تجاه قيادة الحزب، هي تدابير نوعية تتضمن تصعيداً جدياً، وهي الأولى من نوعها خلال تاريخ التعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي في مراحله المختلفة. وفي إطار هذا التعاون، وقعت بعض الاحتكاكات، وأمكن تخطيها، لكنها لم تصل إلى هذا المستوى النوعي الحالي. فما هي الأسباب العميقة لذلك؟ وما هي الظروف المحيطة؟ وما هي الآفاق، وبالتالي ما هي مهمات الحزب أمام كل ذلك؟

إن الأسباب العميقة هي طبقية وإيديولوجية وسياسية.

فمن الناحية الطبقية، يلاحظ اتساع ظاهرة التمايز في المجتمع، وظهور فئة من الأغنياء الجدد الذين يملكون ثروات كبيرة تكونت لا على أساس إنتاجي، بل نتيجة أعمال الوساطة بين القطاع العام التجاري والصناعي والسوق، وعن طريق المتاجرة بالأراضي والبناء والتعهدات... إلخ، وعن طريق الرشوات. وأدى كل ذلك إلى تكون رأسمال طفيلي بيروقراطي واسع له مصالحه التي يسعى لتوسيعها أكثر، ولتسيير سياسة البلاد العامة وفق متطلبات ذلك. ولا بد لهذه المصالح أن تنعكس في الحياة السياسية، ويمارس هؤلاء نفوذاً متزايداً على أجهزة الدولة المختلفة، كما أنهم يجدون تأييداً ودعماً من جميع القوى الرجعية واليمينية أينما كانت. ويحاول هؤلاء الحد من تأثير الطبقة العاملة ومنظماتها النقابية وتأثير جماهير الفلاحين الفقراء على تطور الوضع في البلاد، وترى هذه الفئات بأن مصالحها ترتبط بتشجيع التعامل مع المؤسسات الرأسمالية العالمية والعربية، وتشجيع التطور الرأسمالي في البلاد في جميع الميادين، وتقليص التعامل مع الدول الاشتراكية.

طبعاً، يناضل الحزب الشيوعي السوري، وكذلك غيره من القوى التقدمية، ضد هذه الاتجاهات، ويكشف أخطارها السياسية والاقتصادية.

ومن الناحية الإيديولوجية، يلاحظ تزايد ظاهرات الحد من تأثير الفكر الماركسي اللينيني، والتضييق على مطالعته في أوساط معيّنة، والتقليص من شعارات التقدمية والاشتراكية العلمية في مجالات أوسع فأوسع، وكذلك شعار المحتوى التقدمي والديموقراطي للوحدة العربية، وتقديم قضية الوحدة العربية كشعار مطلق مجرد عن المحتوى وعن الظروف المحيطة. وأُبعدت مؤخراً من بعض المؤسسات الصحفية وبعض أجهزة الدولة عناصر وُصفت بأنها ماركسية، وهي عملياً لا تمت للحزب الشيوعي بأية صلة، لكنها تعالج الأمور السياسية والاقتصادية على أسس علمية. كما يتضح على نحو أوسع تشجيع الانقسامات في الحزب الشيوعي والقوى السياسية الأخرى كجزء من خطة تهدف إلى تفتيت هذه القوى وعدم جعل الجبهة وسيلة لتقوية أي حزب أو تنظيم سوى حزب البعث. وهذا مرتبط بشعار التنظيم السياسي الموحد الذي رافق الحركة التصحيحية منذ أيامها الأولى، أي قبل صياغة ميثاق الجبهة الذي جعل هذا الهدف مشروطاً بالحوار والإرادة الحرة.

ومن الناحية السياسية، يلاحظ نشاط كبير من الدوائر الإمبريالية ومن دول النفط تجاه سورية، وهي جميعها تسعى للضغط على سورية وجرها إلى تسويات. وفي الفترة الأخيرة، أصبح هذا النشاط كثيفاً جداً. صحيح أنه ليس هناك ما هو ملموس في هذه المساعي حتى الآن، لكن لا يمكن لأحد أن يُغفل أهداف السياسة الأمريكية التي سعت وتسعى، كما تجلى في اتفاقية سيناء، إلى ضرب مواقع التقدم وإلى إضعاف العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. كما لا يمكن تجاهل دور العربية السعودية التي تقدم مساعدات لسورية، والتي تضغط عليها للحد من نشاط الحزب الشيوعي السوري، والحد من ظاهرات التقدم الاجتماعي،

وتقليص العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية، والتي تبدي استعدادها للمساهمة على شكل مشاركة للقطاع العام في ما سيبنى من مؤسسات صناعية جديدة.

وظاهرة الانفتاح على الغرب لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، بل تشمل العلاقات الحزبية أيضاً، إذ إن علاقات أخذت مجراها من جديد مع عدد من الأحزاب الاشتراكية المعروفة بروحها الاستعمارية واتجاهاتها اليمينية وحتى ولائها للصهيونية، وكذلك مع بعض الأحزاب المحافظة كحزب المحافظين البريطاني.

ولا شك بأن هذه الظاهرات جميعها ليست مفاجئة، وهي تتراكم منذ فترة، وقد عبّر الحزب الشيوعي في أكثر من مناسبة عن قلقه تجاهها، وانتقد بوضوح خطر الانفتاح على البرجوازية وعلى المؤسسات الاحتكارية العالمية والدول النفطية، كما كان يُعبّر عن انتقاده لمواقف الانكماش التي سلكتها القيادة السابقة في حزب البعث قبل الحركة التصحيحية. وإذا كان الحزب قد طالب بالاستفادة من كل طاقة عربية في المعركة ضد العدو الإسرائيلي، فقد اشترط منع تأثيرها على الوضع الداخلي وعلى التطور الاقتصادي.

وواضح أن تطور هذه الظاهرات يتم من خلال تصارع طبقي حاد بين اتجاهين واضحين: اتجاه تشجيع هذه الظاهرات، واتجاه الوقوف ضدها والعمل لحماية القطاع العام وتقوية التعاون مع القوى الوطنية التقدمية. وقد يتساءل البعض أنه ما دامت الأمور كذلك فليس هناك ما يبرر التسارع في التدابير.

لا شك أن التسارع يعود إلى هذه العوامل التي ازدادت عمقاً واتساعاً في المرحلة الأخيرة، وهو يعود أيضاً إلى شكل فهم الظروف المحيطة التي تتم فيها هذه التدابير.

إن الذين يقفون وراء هذه التدابير يعتقدون أن الظروف الحالية ملائمة لهم، فهم يرون بأن موقف سورية السياسي القوي بعد معركة

سيناء وبعد النجاح الدبلوماسي باتخاذ قرار بعقد جلسة لمجلس الأمن تشارك فيها منظمة التحرير، وبأن العلاقات الجيدة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، يمكن أن تجعل عملية التضييق على الحزب الشيوعي وتقليص نفوذه والحد من نشاطه تمر دون إلحاق ضرر بحزب البعث، ودون أي تأثير على الهوية التقدمية للحكم، ودون تضامن فعال مع الحزب الشيوعي. ولا شك أن هذا الاعتقاد خاطئ، وتؤكد ذلك لا حقائق العصر، بل وتجارب الماضي أيضاً. فقد جرت محاولات من هذا النوع، وانعكست سلباً لا على أصحابها فقط، بل وعلى النظام الوطني التقدمي نفسه وعلى آفاق تطوره، وتجربة مصر غنية في هذا المجال.

يضاف إلى ذلك أن الوضع العربي منقسم على نفسه، وأن القوى التقدمية منشغلة بمعارك مختلفة، وتفجر الوضع في لبنان وانشغال صحافته، الأمر الذي يخلق اعتقاداً بإمكان تمرير هذه التدابير دون ضجة أو أصداء.

والمهم جداً هو أن قيادة حزب البعث، وهي تعرف حقيقة الوضع الداخلي في الحزب الشيوعي، ترى أن هذا الوضع ملائم من حيث أنه قد يساعد على عدم تحقيق وحدة في الرأي ويضعف مقاومة الحزب الشيوعي ككل لهذه التدابير. ومعلوم أن أوساطاً مُعيَّنة تبني آمالاً على انقسام جديد في الحزب الشيوعي السوري.

أيها الرفاق!

تجري هذه التدابير في ظرف سياسي بالغ التعقيد، وهو يتميَّز بوجود هجمة إمبريالية أمريكية شرسة تجلت باتفاقية سيناء وبتفجير الوضع في لبنان وبتزايد الضغوط على سورية، ويستخدم المستعمرون في هذه الهجمة مختلف التجارب التي كدسوها والتي تتصف بالخبث والخديعة، كما يتميَّز باستمرار التعاون بين القوى الوطنية التقدمية في ظل حكم لا نزال نشارك فيه وفي ظل جبهة لا نزال مساهمين أساسيين

فيها ومتمسكين بميثاقها. وتجري هذه التدابير في إطار النظام الوطني التقدمي، الذي لا تزال السمات التقدمية هي الأساس فيه من حيث التحولات الاجتماعية والاقتصادية التقدمية العميقة والعداء للإمبريالية والصداقة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية والنضال لتحرير الأراضي العربية المحتلة، ولكنها تجري أيضاً في ظل بروز اتجاهات سلبية في الوضع الداخلي، مثلاً: سياسية ترتبط بالجبهة الوطنية التقدمية وبالتعاون بين القوى الوطنية التقدمية، واقتصادية ترتبط باتجاهات التطور الاقتصادي وبمصالح الجماهير الشعبية ودور القطاع العام وإدارته. وقد أخذت هذه الظاهرات السلبية تتسع خصوصاً بعد حرب تشرين، كما بدأ الصراع الاجتماعي يتبلور على نحو أكثر وضوحاً، وبرزت القوى التي تريد وتعمل لوقف تطور سورية عند حد مُعيَّن وللانفتاح على الغرب. ويعكس هذا التبلور صراعاً طبقياً حاداً، فهناك عناصر مرتبطة بالفئات البرجوازية المتوسطة وبالبرجوازية الكبيرة، وخصوصاً الطفيلية منها، وبأغنياء الريف، وهي كلها تدفع بهذا الاتجاه، كما أن هناك تياراً آخر يمثله العمال والفلاحون الفقراء وصغار الموظفين، ويتمثل بالحزب الشيوعي وبقوى هامة داخل حزب البعث والقوى الوطنية والتقدمية الأخرى وباتحاد نقابات العمال، ويتمثل كذلك في اتجاهات هامة واسعة في اتحاد الفلاحين. ويعمل هذا التيار لتثبيت التحولات التقدمية وتعميقها وتقوية الجبهة والتعاون القائم في إطارها.

لقد أصبحت لممثلي الاتجاه الأول كلمة نافذة، وأصبحت بأيديهم مفاتيح هامة خصوصاً في قيادة الاقتصاد الوطني، وهم يعملون جدياً للحد من تأثير الاتجاه الثاني وعزله.

ولقد أوضح حزبنا في برنامجه وفي كلمة الافتتاح وكذلك في قرارات اللجنة المركزية مجرى هذا الصراع الطبقي، وأنه يدور بين

القطاع العام ومن وراءه وبين القطاع الرأسمالي الخاص ومن يعملون له، وانعكاس ذلك طبقياً وسياسياً.

أيها الرفاق!

صحيح أن التدابير المتخذة لها مساس بالحزب الشيوعي من حيث حقه في ممارسة حريته في العمل طبقاً لميثاق الجبهة، الذي يقول حرفياً: (الأحزاب والمنظمات المنتمية للجبهة تمارس نشاطها بحرية في مجالاتها ومنظماتها الخاصة). ومن حيث المنطلق المبدئي الذي وضعته اللينينية فإن أي تحالف يقوم به الحزب الشيوعي لا يجوز أن يتحول إلى قيد على حريته في العمل بين الجماهير وتنظيمها ونشر أفكاره بينها، وهذه ناحية هامة جداً، لكنها مع ذلك لا تنحصر في هذا المجال، وهي ليست مجرد خلاف حزبي كما يريد أن يصورها البعض، بل هي تتناول من خلال ذلك الوضع الوطني والتقدمي وآفاق تطوره، وتُعبِّر عن صراع حاد بين من يريد المحافظة على المكتسبات وتعميقها وتطويرها وبين من يريد الوقوف عند هذا الحد، الذي يؤدي في الوقت نفسه موضوعياً إلى تراجع عن التحولات والمنجزات والسعي تدريجياً إلى إفراغها من محتواها.

إن حزبنا متمسك ببرنامجه الذي صاغه المؤتمر الرابع، ومستمر على مواقفه في التعاون المبدئي، ومتمسك بالجبهة الوطنية التقدمية وميثاقها، وكل ذلك لا يتعارض أبداً مع حقه في وجوده ونشاطه المستقل ولا مع نقده للجوانب السلبية في الوضع.

أيها الرفاق!

إن خطرين يجابهان الحزب حالياً لدى مناقشة الوضع الناشئ:

1- خطر التساهل مع هذه الظاهرات اليمينية واعتبارها عادية والاستخفاف بها.

2- خطر التطرف والمبالغة في إظهار الجوانب السلبية، والانطلاق منها إلى المطالبة برفض التعاون وإنهائه والخروج من الجبهة الوطنية التقدمية، وإطلاق العنان لكل أنواع النقد اللاذع.

كلا الخطرين ضار، لكن الأكثر بروزاً في الظروف الحالية هو خطر التطرف، ولذلك أسبابه في الوضع الاقتصادي العام، وهو تعبير عن الاستياء من الوضع المعاشي المتردي، كما أنه رد فعل على الظاهرات اليمينية.

إن كلمة الحزب الشيوعي تمثل حالياً أعلى درجات المسؤولية، والتجربة التي خاضها الحزب الشيوعي في ميدان التعاون ليس لها صفة سورية فقط، بل صفة أوسع عربية وعالمية. وإن لحزبنا دوراً كبيراً في إغناء تجربة حركة التحرر الوطني العربية في مجال التعاون بين القوى القومية والأحزاب الشيوعية. ولهذا، فكل تصرف من حزبنا له أثره الكبير، ولا يجوز الانطلاق من مواقع محلية فقط، ولا بد من رؤية الهجمات الإمبريالية، وكذلك وجود قوى جدية تريد الإيقاع بين الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي للإجهاز فيما بعد على جميع التقدميين وعلى النظام الوطني التقدمي كله.

أيها الرفاق!

إن المكتب السياسي موحد الرأي على نحو قوي حول جميع هذه القضايا، وهو سيعالج نقاط الخلاف مع قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بروح مبدئية جداً وبروح مسؤولة جداً أيضاً. والمكتب السياسي كله عزم وتصميم على حماية وجود الحزب واستقلاليته الفكرية والسياسية والتنظيمية ونشاطه الداخلي والخارجي، ولا يقبل أي تراجع حول هذا الموضوع، وهو واثق بأن ذلك منسجم مع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية. والمكتب السياسي لا يُعبِّر عن إرادته ككل وكأفراد فقط، بل هو يُعبِّر عن إرادة الحزب كله بجميع فرقه ومنظماته، ويُعبِّر عن تقاليد صوانية راسخة تربى عليها حزبنا خلال سني حياته

الطويلة، التي لم تحمله على التراجع عنها أساليب العنف والاضطهاد وبضمنها التذويب بالأسيد. والمكتب السياسي في موقفه هذا لا يدافع عن حق الحزب فقط، بل إنه يدافع أيضاً عن مصالح الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين وسائر الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم وعن مصالح التطور التقدمي في سورية وعن النهج الوطني التقدمي في حركة التحرر العربية. والمكتب السياسي سيعالج الأمور الأخرى في إطار ميثاق الجبهة الذي وقعناه ونلتزم به، وسنتوجه إلى قيادة حزب البعث بطلب لقاء لمعالجة ذلك معها وفي إطار القيادة المركزية للجبهة. ويرى المكتب السياسي أن الحوار حالياً هو أمر ضروري، ومن خلاله يمكن الوصول إلى الحلول المبدئية والملموسة.

أيها الرفاق!

إن الحزب يجابه معركة جدية، ولا بد له لمواجهتها من تدابير سريعة:

1- الفهم العميق لسياسة الحزب واستيعابها والتقيد الصارم بها والعودة من أجل ذلك إلى برنامج الحزب وكلمة الافتتاح وقرارات المركزية.

2- العمل السياسي النشيط مع القوى الوطنية والتقدمية واليسارية جميعاً ومع الجماهير في إطار التوجيهات الموضوعة لشرح مواقف الحزب بكل موضوعية ودقة.

3- العمل النشيط من أجل متابعة تطبيق سياسة الحزب في النضال ضد أخطار الإمبريالية والصهيونية والرجعية، وضد محاولات التغلغل الرأسمالي الاستعماري إلى اقتصاد البلاد، ومن أجل توطيد المنجزات التقدمية وترسيخها، ومن أجل الدفاع عن مطالب الجماهير وخصوصاً ضد الغلاء ولحل أزمة السكن والنقل ورفع مستوى معيشة الجماهير.

4- الانضباط الصارم في قضايا السياسة والتنظيم، والوقف النهائي لبعض حالات الخرق وللأحاديث الجانبية والثرثرة.

5- اتخاذ التدابير الضرورية في إطار كل منظمة لمجابهة الحالة الطارئة بكل جوانبها.

إن تعزيز وحدة الحزب ورص صفوفه ومعاملة جميع الرفاق على أساس موضوعي هي مهمة أساسية في الظروف الراهنة، وإن الأوساط اليمينية التي تقف وراء هذه التدابير تراهن على وضع الحزب الداخلي وعلى استحالة تخطي الصعوبات فيه. والمكتب السياسي واثق أن جميع الرفاق في اللجان المنطقية والفرعية وفي القواعد برهنوا وسيبرهنون أكثر فأكثر عن روح عالية ومسؤولية عالية جداً تجاه مصير الحزب وتجاه مصير النظام الوطني التقدمي، وسيتخذون جميعاً ما يرونه من مبادرات إيجابية وبناءة لرص صفوف الحزب وتعزيز وحدته وتصليب إرادته.

إن المكتب السياسي رغم كل تعقيدات الوضع السياسي وشدة الهجمة الإمبريالية واثق بأنه توجد إمكانات كبرى داخلية وعربية وعالمية لهزم مخططات الاستعمار والرجعية ولحماية النظام الوطني التقدمي وحماية المكتسبات الوطنية التقدمية وتوطيد الجبهة الوطنية التقدمية.

اقتراحات تطوير الجبهة[43])

الرفيق الدكتور محمد زهير مشارقة، نائب رئيس الجمهورية، نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية المحترم!

تحية رفاقية وبعد.

لقد بحث المكتب السياسي للجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري، في ضوء الأوضاع التي تمر بها البلاد والمنطقة، في الطرق والوسائل الضرورية للمساهمة في مزيد من حشد طاقات شعبنا بقواه الوطنية والتقدمية ودفعها لمزيد من النضال لتثبيت وتعميق النهج الوطني المعادي للإمبريالية والصهيونية الذي تنتهجه سورية قيادةً وحكماً وشعباً. وفي سبيل رد وإحباط جميع المكائد والمؤامرات التي تحاك ضد هذا النهج، ومن أجل حل المسائل الملحة المطروحة أمام البلاد في شتى المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية والثقافية والروحية.. إلخ. وقد رأى المكتب السياسي أن واحداً من أهم الطرق والوسائل هو المزيد من الاعتماد على الجبهة الوطنية التقدمية وتطوير عملها في سائر الميادين وبالاستناد إلى ميثاقها ونظامها الأساسي.

لقد كانت الجبهة الوطنية التقدمية وما زالت واحداً من أهم المنجزات التي تحققت في سورية بعد الحركة التصحيحية التي قادها السيد الرئيس حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، رئيس الجمهورية، رئيس الجبهة الوطنية التقدمية. لقد رعى السيد الرئيس هذه المؤسسة الهامة وطالما أكد أهمية ووجوب الحفاظ عليها،

---

43) اقتراحات الحزب الشيوعي التي قدمها ممثله إلى قيادة الجبهة الوطنية التقدمية في 9 تشرين الثاني 1988.

وأهمية تطوير أعمالها. وانطلاقاً من هذه الحقائق ومن متطلبات الوضع الملموس نرى أن واجبنا كحزب من أحزاب الجبهة، يملي علينا التقدم كمساهمة منا فيما نراه ضرورياً لتطوير عمل الجبهة بالاقتراحات التالية:

أولاً- عقد اجتماعات القيادة المركزية برئاسة السيد الرئيس كلما رأى سيادته ضرورة لذلك.

ثانياً- التوجه نحو مزيد من عقد الاجتماعات الجبهوية التي يجري الإعداد لها جيداً.

أ) سيكون مفيداً لو عقدت القيادة المركزية اجتماعاتها مرة كل شهر برئاسة السيد نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية، على أن يسبق الاجتماع تحديد جدول أعماله ويجري التحضير له وفقاً لجدول الأعمال ذاته.

ب) تنشيط عمل الفروع الجبهوية في جميع المحافظات وعقد اجتماعات الشعب الجبهوية.

ثالثاً- قيام وفود من القيادة المركزية بزيارة الفروع الجبهوية وعقد اجتماعات معها ومع ممثلي مختلف المنظمات القائمة على أسس جبهوية، ومع مختلف ممثلي فئات السكان.

رابعاً- الدعوة مرة أو مرتين في السنة لعقد اجتماع للقيادة المركزية مع جميع الفروع الجبهوية للتداول في أهم القضايا المتعلقة بالجبهة والعمل الجبهوي، ويرص الوحدة الوطنية وحشد الطاقات الشعبية كلها حول النهج الوطني لسورية وفي سبيل معالجة القضايا الاقتصادية الاجتماعية المنتصبة أمامها.

خامساً- التفكير بإمكانية إصدار صحيفة للجبهة الوطنية التقدمية.

سادساً- العودة إلى تنشيط عمل المكاتب التابعة للقيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية: مكتب الدعاية والإعلام، ومكتب التنسيق والصلات بين الأحزاب المكونة للجبهة الوطنية التقدمية.

سابعاً- التفكير بإنشاء مكتب جديد تابع للقيادة المركزية مكون من اختصاصيين وذوي خبرة، هو المكتب الاقتصادي.

ثامناً- العمل على توسيع علاقاتنا مع المؤسسات الجبهوية في البلدان الصديقة ومع القوى الصديقة المناضلة ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية.

تاسعاً- التفكير بعقد مؤتمر للجبهة الوطنية التقدمية يساهم فيه ممثلو جميع الفروع وبعض المؤسسات الجبهوية المختلفة.

هذه بعض الاقتراحات نطرحها مساهمة منا فيما نراه ضرورياً لتطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية.

وختاماً لكم منا أحر التحيات وأطيب التمنيات بالنجاح في عملكم المقبل.

دانيال نعمة

عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري

عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية

الملحق العاشر

مسألة تطوير الجبهة الوطنية التقدمية[44])

الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد رئيس مكتب التنسيق والاتصال المحترم!

الرفاق ممثلو أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، أعضاء مكتب التنسيق والاتصال المحترمون!

تحية واحتراماً وبعد.

من المعروف لدينا جميعاً أن مسألة تطوير الجبهة الوطنية التقدمية مطروحة منذ سنوات، وقد أكد عليها السيد الرئيس في خطاب القسم، وأن موجباتها موضوعية، وهي تعود إلى التغيرات العميقة الحاصلة في سورية منذ الإعلان عن قيام الجبهة عام **1972** حتى اليوم، والتجارب التي كدستها خلال هذه الفترة، وإلى التبدل الجذري بين الظروف التي نشأت فيها الجبهة وظروف عملها الراهنة، كما تعود إلى المتغيرات النوعية على الساحة الدولية وما طرحت وتطرح من مهام جديدة وأساليب نضال جديدة.

من هذه المنطلقات، ومن منطلق أن الجبهة هي إحدى أهم أدوات ترسيخ الوحدة الوطنية وحشد الطاقات والاعتماد على الذات، فإننا نتقدم إليكم بتصوراتنا الأولية حول مسألة تطوير الجبهة الوطنية التقدمية، ميثاقاً وآلية عمل وصلات بأوسع الجماهير الشعبية.

---

[44]) اقتراحات الحزب الشيوعي لتطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية، التي قدمها ممثله إلى قيادة هذه الجبهة في **1992/11/5**.

أولاً- الميثاق

وضع ميثاق الجبهة في عام 1972، وجاءت صيغته والمهام المطروحة فيه، باتجاهاتها العامة، منطلقة من المتطلبات الأساسية لتلك الفترة من حياة وطننا.

ولقد جرت خلال العشرين سنة المنصرمة، مجموعة كبيرة من التطورات والأحداث الهامة، على صعيد القطر وفي الوطن العربي والعالم.

فقد قامت الجبهة الوطنية التقدمية، وتم وضع دستور دائم للبلاد وأرسيت أسس النظام، وتتوالى انتخابات مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية، وتم بناء المنظمات الشعبية والمهنية، وجرت حرب تشرين التحريرية عام 1973، واستعيدت مدينة القنيطرة، وتم القضاء على المؤامرة الرجعية التي قام بها الإخوان المسلمون، وسارت عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وأنجز ويستمر بناء عدد كبير من المنشآت الأساسية في إطار بناء القاعدة المادية.

إن جزءاً هاماً من هذه التطورات، غطى عدداً من المهام التي نص عليها الميثاق، وخلق ظروفاً جديدة ومهاماً جديدة، تستند في جوهرها، إلى الثوابت التي تضمنها الميثاق وتطور المهام المرحلية، بحيث تتجاوب مع المستجدات التي حدثت.

إننا انطلاقاً من هذا كله، نقترح أن يحتفظ بالميثاق الحالي كوثيقة تاريخية هامة، اعتمدتها أحزابنا أساساً لنشاطها في الفترة السابقة، وأن توضع وثيقة جديدة في ضوء التطورات الكبرى التي جرت في قطرنا وفي الوطن العربي والعالم.

ونقترح أن تصاغ الوثيقة ضمن الأسس التالية:

1) تأكيد أن الهدف الأساسي للمرحلة الحالية من حياة وطننا هو تحرير الأراضي العربية المحتلة في الجولان وفي الضفة والقطاع والوصول إلى حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط وجوهرها

القضية الفلسطينية، على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وبالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن 242 و338 والشرعية الدولية وضمان حقوق الشعب العربي الفلسطيني القومية، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والعودة وإنشاء دولته الوطنية على أرضه المحررة.

2) تأكيد النضال في سبيل الدفاع عن الاستقلال الوطني والسيادة، والحق في التطور والنمو. وفي بناء الوطن بالطريق التي نختارها، بعيداً عن الضغوط والتدخلات الإمبريالية.

3) تأكيد الاستمرار في مسيرة التنمية الاقتصادية الاجتماعية وعلى دور الدولة في إدارة هذه العملية، ووضع الخطط الموجهة لها، وإصلاح القطاع العام وتوسيعه وتطويره لكي يواصل دوره الرائد في الاقتصاد الوطني، مع التوسع في مجال الاستفادة من جميع الفعاليات الاقتصادية وتأكيد دور الأنماط الاقتصادية وتأكيد دور الأنماط الاقتصادية المختلفة، في إطار المهام الأساسية الموضوعة في خطة الدولة وتحت إشرافها.

4) تأكيد دور الدولة في ضمان حياة لائقة للطبقات الشعبية الكادحة، وذلك في ضمان الحقوق التي نص عليها الدستور، مثل حق العمل وحق تقاضي الأجر حسب نوعية العمل ومردوده، والحق في الضمان الاجتماعي والصحي وفي الراحة والإجازة والتعويضات والمكافآت والتعليم المجاني في جميع مراحله، وفي تأمين الظروف الملائمة للسكن والخدمات الاجتماعية والخدمات الثقافية والصحية إلى آخر ما هنالك من حقوق وكذلك العناية بأوضاع المتقاعدين والعاجزين والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة في المجتمع.

ونرى أن ينص الميثاق على دور الدولة في الإشراف الفعال على الأسعار وفي تطوير قوانين العمل والضمان الاجتماعي والضمان الصحي لضمان شروط عمل ملائمة في جميع أماكن العمل، وتطوير عمل النقابات والجمعيات الفلاحية للدفاع عن العاملين والحديث باسمهم

والتفاوض عنهم، خصوصاً في مؤسسات القطاع الخاص، وذلك للمحافظة على توازن معقول بين حرية النشاط الاقتصادي وحوافزه وعوامل تعديل ما ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية سلبية.

نقترح أن يتضمن الميثاق نصوصاً تحدد مهام الجبهة وأحزابها في هذا المجال.

5) تأكيد الطابع الديمقراطي الاجتماعي في البلاد وفقاً لما جاء في الدستور الذي أكد: كفالة الدولة للحرية الشخصية للمواطنين والمحافظة على كرامتهم وأمنهم، وعلى سيادة القانون والتساوي بين المواطنين أمامه، وكفالة مبدأ تكافؤ الفرص ومساهمة المواطن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المبادئ الأخرى التي تمنع التوقيف والتحري إلا وفقاً للقانون، وتمنع التعذيب الجسدي والمعنوي وتكفل للمواطن حق التقاضي وحرمة المساكن وسرية المراسلات وعدم الإبعاد عن الوطن ومن التنقل والاعتقاد ومن الإعراب عن الرأي بحرية وعلنية بالقول والكتابة وجميع وسائل التعبير الأخرى وحرية الصحافة والطباعة والنشر والاجتماع والتظاهر سلمياً، واستكمال البناء القانوني بإلغاء القوانين الاستثنائية وتطوير القوانين وتحديثها بما ينسجم مع متطلبات المرحلة الراهنة في البلاد، ومع روح العصر، ورفع حالة الطوارئ.

ومن المهم أن يتضمن الميثاق صياغة سياسية ملائمة توضح مفهوم أحزاب الجبهة عن الديمقراطية التي تلائم وطننا وتساعد على تدعيم الوحدة الوطنية وعلى خلق علاقات صحية بين القيادة السياسية للبلاد وبين المواطنين وتمنع تجاوز الدولة لحقوق المواطنين، وتجاوز بعض المؤسسات لصلاحيات السلطة السياسية والسلطة القضائية المنصوص عليها في الدستور.

وفي هذا المجال نرى أن يجري تأكيد التعددية السياسية والحزبية، وأن يتضمن الميثاق نصوصاً تضمن لأحزاب الجبهة الحق

في العمل السياسي بحرية والحق في النشاط العلني وفي إصدار الصحف الكاملة العلنية وغير الخاضعة للمراقبة المسبقة والنشرات وعقد الإجتماعات وغير ذلك من الحقوق الضرورية للعمل بين الناس.

كما نرى من المفيد أن نجد صيغة تضمن العمل السياسي لمن يرغب في ذلك في إطار قانون ينظم تشكيل الأحزاب والجمعيات ويضع القواعد التي تحدد أساليب عملها. كما نرى أن لا يتضمن الميثاق الجديد نصوصاً تمنع أحزاب الجبهة باستثناء حزب البعث من العمل بين الطلاب وأن يؤكد الميثاق التساوي بين أحزاب الجبهة في الحقوق والواجبات وفي التوظيف على أساس الكفاءة. وأن يكون لغير الحزبيين دور هام في الحياة السياسية للبلاد. وعلى هذا الأساس لا بد من تدقيق دور حزب البعث الرائد وتعريفه كما لا بد من وضع قواعد للتعامل بين الحزب والدولة والجبهة والدولة، وأن لا يكون هناك ازدواجية في قيادة الدولة. وأن تكون قيادة الحزب والجبهة للمجتمع والدولة من خلال المؤسسات والأعضاء.

كما نرى ضرورة تأكيد تنشيط الحياة السياسية في البلاد وإقامة علاقات مع جميع القوى الوطنية المعادية للإمبريالية والصهيونية والعمل لكسبها واكسب أوسع جماهير المؤمنين والعناصر المستنيرة.

6) الاستمرار في تأكيد ضرورة إيلاء قضايا الدفاع الوطني الاهتمام المناسب مع الإمكانيات الفعلية ومع المهام التي تفرضها الظروف المحيطة، وعلى الطابع الوطني للقوات المسلحة السورية وضرورة حماية وحدتها وعلى دورها القومي كل ذلك مع تأكيد متابعة تحديث الجيش السوري وزيادة كل ما يساهم في ترسيخ ثقة الشعب به.

7) لقد نص الميثاق الحالي على أن "بناء المجتمع يتم في إطار الالتزام باستمرار السير في بناء النظام الاشتراكي على أسس علمية تنسجم مع واقعنا ومرحلة التطور التي يمر بها مجتمعنا".

ونحن نرى أن الاشتراكية كنظام اجتماعي عادل تبقى أحد الأهداف الأساسية لشعبنا بصرف النظر عن أية تطورات يمكن أن تكون قد حدثت في مفاهيمنا عن النموذج الاشتراكي المطلوب.
وعلى هذا الأساس يمكن أن تتضمن الوثيقة المقترحة نصاً حول الآفاق الاشتراكية للتطور في بلادنا وفي الوطن العربي.

ثانياً- تأكيد أن هدف الوحدة العربية هو هدف ثابت ودائم للشعب السوري وهو يتطلب العمل الدؤوب:
- لتفعيل الجامعة العربية وجميع مؤسساتها.
- لتحقيق التضامن العربي في وجه الأخطار المحدقة، وضد كل شكل من أشكال الاعتداء على أي بلد عربي، وفي سبيل استعادة الحقوق العربية.
ومن أجل التكامل الاقتصادي العربي والاستفادة الجدية من الثروات العربية في سبيل التنمية الخاصة والعامة، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي العربيين.

ثالثاً- في المجال الدولي:
- تأكيد ترسيخ الصداقات المبنية والتقليدية والسعي من أجل صداقات جديدة.
- والنضال ضد الصهيونية العالمية والمطامع الإسرائيلية وكل شكل من أشكال الهيمنة من قبل أية دولة كانت.
- والعمل على التضامن الإسلامي والتعاون مع حركة عدم الانحياز والمساهمة الجادة في تفعيل دورها.
- والعمل على تعميق وتوسيع التضامن والتعاون مع الدول الاشتراكية وكل قوى الحرية والتقدم والسلام في العالم.

- والعمل على التمسك بالشرعية الدولية ممثلةً بميثاق الأمم المتحدة وقيمها مع النضال لمنع استغلال مؤسساتها بغية فرض هيمنة القطب الواحد، وفي سبيل توسيع مجلس الأمن وإلغاء حق الفيتو وإشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

رابعاً- حول تطوير عمل الجبهة وآلية عملها.

1- استكمال تمثيل الأحزاب المكونة للجبهة، ومنها حزبنا في القيادة المركزية على أساس عضوين لكل حزب، أحدهما الأمين العام.

2- تشكيل مجلس مركزي للجبهة وإيجاد صيغة لعقد مؤتمرات للجبهة دورياً.

3- تفعيل فروع الجبهة في المحافظات وفتح مكاتب لهذه الفروع مستقلة عن مكاتب الأحزاب.

4- تطوير العلاقات بين القيادة المركزية وبين الفروع والمؤسسات الجبهوية القاعدية وبينها وبين الجماهير الواسعة وبالأشكال المناسبة.

5- إصدار صحافة للجبهة.

6- إصدار قانون للأحزاب عصري وديمقراطي يؤكد شرعية الأحزاب الجبهوية القائمة وحقها في فتح مقراتها الخاصة وإصدار صحافتها الكاملة العلنية، ويفسح في المجال أمام تشكيل أحزاب جديدة.

7- إصدار قانون للصحافة ينظم عملية إصدار الصحف في البلاد.

هذه باختصار الخطوط العامة لتصوراتنا حول تطوير الجبهة الوطنية التقدمية وتحسين آلية عملها وتعميق المهمة المطلوبة. وإننا لنأمل أن نستمع إلى اقتراحات رفاقنا في حزب البعث العربي الاشتراكي وفي سائر أحزاب الجبهة، لتكون هي أيضاً موضع دراسة في هيئاتنا القيادية. وإننا لنأمل أن نصل من خلال الحوار إلى اقتراحات مشتركة وسيكون من المفيد عرضها على المناقشة العامة لإغنائها وتدقيقها

وإشراك الجماهير ذات المصلحة، في صياغتها كل ذلك بأساليب مناسبة نتلافى بها نواقص المناقشات العامة السابقة.

مع أطيب التمنيات بالنجاح
دمشق في 1992/11/5
المكتب السياسي
للحزب الشيوعي السوري

الملحق الحادي عشر

مشروع اقتراحات تقدم للقيادة المركزية[45])

في سبيل العمل لتنفيذ كلمة السيد الرئيس حافظ الأسد

بمناسبة ولايته الدستورية الخامسة

نحن جميعاً نقدر الأهمية الخاصة للكلمة التي وجهها السيد الرئيس بمناسبة أداء القسم لولاية دستورية خامسة. فهي كلمة جامعة تقدم توصيفاً مكثفاً للأوضاع العامة داخلياً وعربياً ودولياً، وتشير بوضوح إلى الأخطار المحدقة بالأمة العربية، وبكل قطر من أقطارها، وتوجه نحو العمل الجدي على مختلف المستويات، من أجل إيجاد الحلول المناسبة.

وإذا كان من شيء نود الإشارة إليه قبل تقديم أية مقترحات فهو قناعتنا بأن هذه الكلمة إنما وجهها السيد الرئيس إلى الجميع كي تأخذ طريقها نحو التنفيذ بالاعتماد على كل المستويات الدستورية القائمة، وبضمنها الجبهة الوطنية التقدمية، وبالاستناد إلى دعم الشعب بكل منظماته ومن خلال آليات عمل مناسبة وفي مناخات من الحرية وممارسة النقاش وإطلاق الحوارات الموضوعية البناءة.

ونعتقد مخلصين أن الاستناد إلى كلمة السيد الرئيس والانطلاق من الروحية التي صيغت بها، إنما يقتضيان منا، في الجبهة الوطنية التقدمية، أن نأخذ بالحسبان جملة من الأمور نبين أبرزها:

أولاً- تشديد السيد الرئيس في مستهل كلمته على:

أ- أولوية الاهتمام بالشعب ومطالبه والثقة به والاعتماد عليه.

---

[45]) اقتراحات قدمها ممثل الحزب الشيوعي السوري إلى قيادة الجبهة الوطنية التقدمية عام 1999.

ب- تأكيد دور الديمقراطية ومؤسسات الديمقراطية الشعبية، وترسيخ التعددية ودور الجبهة الوطنية التقدمية.

ج- تأكيد دور الشعب ومنظماته في المشاركة باتخاذ القرارات.

د- التصدي لبعض الظاهرات من مثل فقدان الشعور بالمسؤولية، والتهرب من تحملها، وإلقائها على عاتق الأدنى أو الأعلى.

هـ- تأكيد أهمية الحوار والمناقشة في تجلي الأفكار.

ثانياً- وتركيز السيد الرئيس في معالجته لمختلف الجوانب في أوضاعنا الاقتصادية – الاجتماعية والإدارية، وبكلمة أخرى في معالجته لقضايا الوضع الداخلي، على:

أ- الاستناد إلى كل ما تحقق من منجزات من أجل توطيد قاعدة الصمود والانطلاق نحو المستقبل.

ب- تحديث أجهزة الدولة وتطوير العمل الإداري.

ج- معالجة القضايا الاقتصادية وزيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة التنمية وإعادة النظر بقانون الاستثمار وإزالة العوائق التي حالت دون الاستفادة منه.

د- تطوير الأنظمة المصرفية.

هـ- معالجة العديد من القضايا المتعلقة بالزراعة وتحديث وسائل الاستثمار، خفض كلف الإنتاج، إيجاد الأسواق، معالجة عوامل التأخر في تنفيذ المشاريع المتعلقة ببناء السدود، تحويل الوفر في الإنتاج إلى رافعة اقتصادية... إلخ.

و- معالجة مشاكل القطاع العام وتأهيله للقيام بدوره في الحياة الاقتصادية – الاجتماعية ومن حيث كونه القطاع القائد والرائد في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً- تأكيد السيد الرئيس الدور الذي يعود لمجلس الشعب في مجالات المراقبة والمتابعة والمحاسبة ولأهمية التعاون بين المجلس والحكومة والإدارة المحلية والأجهزة الحكومية في حل مختلف

القضايا، ولضرورة التعاون مع الاتحاد العام لنقابات العمال في المسائل المرتبطة بتطوير وتأهيل القطاع العام.

رابعاً- الأهمية الفائقة لمعالجة السيد الرئيس للأخطار التي تتعرض لها الأمة العربية وطرق الخروج بها من أوضاعها المتردية.

خامساً- الواقعية والموضوعية في تشخيص الوضع الدولي الراهن من خلال:

أ- تأكيد غياب التوازن الدولي، وتحكم القطب الواحد وما يؤدي إليه من كوارث.

ب- والدعوة إلى التصدي لمحاولات فرض العولمة والدفاع عن حقوق الشعوب.

ج- دعوة حركة عدم الانحياز والصين وفرنسا وروسيا إلى عالم متعدد الأقطاب.

ومن خلال تأكيد الإصرار على العمل في الأطر العربية والإسلامية ومن أجل عالم يسوده الأمن والسلم وتستعيد فيه هيئة الأمم المتحدة دورها في العلاقات الدولية.

سادساً- التمسك الحازم بنهج السلام العادل الشامل القائم على تحرير الجولان وكل الأراضي العربية المحتلة تحريراً كاملاً واستعادة الحقوق.

إن جملة هذه القضايا وغيرها من القضايا التي تضمنتها كلمة السيد الرئيس، تتطلب من مؤسسة الجبهة الوطنية التقدمية وكل حزب من أحزابها، أن تقوم بدورها على نحو واقعي وملموس في المساهمة بإيجاد الحلول المناسبة والضرورية للمشاكل والمسائل المعروضة، وفي توطيد المنجزات المحققة وترسيخ قاعدة الصمود والانطلاق نحو المستقبل على طريق البناء والتحرير وفي سبيل ذلك نقدم الآن عدداً من المقترحات التي نأمل أن تساعد مع ما ستقدمه سائر أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية على قيام الجبهة في تنفيذ التوجهات الهامة الواردة

في رسالة السيد الرئيس وبما يؤدي إلى النهوض بالوطن والارتقاء بمستوى الشعب وجماهيره الكادحة.

في بعض مقترحاتنا

الاقتراح الأول- تقوم القيادة المركزية، وتقوم مكاتبها المختصة، بعقد عدد من الاجتماعات التمهيدية لدراسة ما ينبغي أن تقوم به الجبهة كمؤسسة، وكل حزب من أحزابها، في مجال العمل لتجسيد التوجهات العامة التي تضمنتها كلمة السيد الرئيس في شتى المجالات الداخلية والعربية والدولية.

ومن ثم عقد اجتماع عام لهذا الغرض بين القيادة المركزية وبين فروع الجبهة الوطنية التقدمية في محافظات القطر.

الاقتراح الثاني- يقوم كل فرع من فروع الجبهة الوطنية التقدمية بعد الاجتماع العام بعقد اجتماع موسع في محافظته تشترك فيه الشعب الجبهوية وممثلو المنظمات القائمة على أسس جبهوية، وذلك من أجل توسيع التعبئة الشعبية الهادفة إلى المساهمة في النشاطات الرامية لتنفيذ التوجهات التي حددها السيد الرئيس في كلمته. ويمكن لممثلين من القيادة المركزية أن يساهموا في هذا النشاط.

الاقتراح الثالث- تقوم القيادة المركزية مجتمعة أو من خلال مكاتبها المختصة، بعقد اجتماع موسع مع ممثلي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة يبحث فيه في أفضل الأشكال الواجب استخدامها للخلاص من اللامبالاة، وعدم الشعور بالمسؤولية، ومن أجل جذب الشعب وجماهيره الواسعة للمساهمة في الأعمال الرامية إلى الارتقاء بالوطن، وتعزيز عوامل الصمود، وتحقيق مصالح الشعب، والتصدي للظاهرات السلبية التي تعوق أو تعرقل مسيرة البلاد.

ويمكن للقيادة المركزية أن تبحث في سبل ووسائل مساعدة الأحزاب الجبهوية على تطوير وسائل إعلامها وتمكينها من توزيع صحافتها علناً وبحرية في صفوف الشعب، ومن التعبير عن مواقفها

في وسائل الإعلام الرسمية (التلفزيون، الراديو). كما يمكن لهذه القيادة أن تبحث في ضرورة إصدار قانون للأحزاب وآخر للصحافة.

وسيكون من المفيد في ضوء الرسالة العودة إلى البحث في سبل تطوير الجبهة والعمل الجبهوي، في ضوء المتغيرات الراهنة والظروف الحالية.

الاقتراح الرابع- تقوم القيادة المركزية بدراسة القضايا المثارة في كلمة السيد الرئيس وتصنيفها وترتيبها وفق أولويات محددة ثم تعقد سلسلة من الاجتماعات التخصصية مع الجهات المعنية للبحث في كل قضية من هذه القضايا وطرق معالجة صعوباتها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

مثلاً يمكن عقد اجتماع مع وزير الزراعة والإصلاح الزراعي ووزير الري ووزير الإنشاء والتعمير وربما وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، ويحضر هذا الاجتماع المحضر له ممثلو الاتحاد العام للفلاحين واختصاصيون وخبراء وذلك للبحث في الصعوبات القائمة وطرق الخروج عنها.

ويمكن عقد اجتماع مع وزير المالية ووزير الاقتصاد والتجارة الخارجية للبحث في قضايا تطوير مصارف الدولة وتحديثها، ومفيد أن يساهم في مثل هذا الاجتماع اختصاصيون وعلماء وحتى ممثلو الرأي الآخر.

ويمكن أن يعقد اجتماع محضر له للبحث في قضايا تطوير القطاع العام، وذلك بمشاركة وزير الصناعة وممثلي الاتحاد العام لنقابات العمال وحتى ممثلين لجماعة القطاع الخاص الإنتاجي والخدمي الضروري، ويمكن بل من الهام جداً البحث في أهمية زيادة أجور العاملين في القطاع العام وفي الدولة كوسيلة لا غنى عنها لتحريك الركود الاقتصادي الراهن نقول هذا على سبيل المثال لا الحصر.

الاقتـراح الخــامس- ونــرى أن تعقـد القيـادة المركزيــة اجتماعـاً يشـارك فيـه الرفـاق أعضـاء القيـادة القوميـة ووزيـر الخارجيـة وممثلـو سورية فـي الجامعـة العربيـة وربمـا بعض سـفرائنا فـي الـدول العربيـة، للبحـث فـي الطـرق الواجـب إتباعهـا بجميـع الأشـكال مـن اجـل السـير خطـوات إلـى أمـام، علـى طريـق تفعيـل التضـامن العربـي وعلـى تحقيـق التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة وبما يساعد العرب على مواجهة التحديات الراهنة والدخول إلى القرن الحادي والعشرين بوضع أفضل.

الاقتـراح السـادس- عقـد اجتمـاع نـوعي للقيـادة المركزيـة مـع مجموعة من المختصين في القضايا الاستراتيجية للبحث فـي المتغيرات وفـي الاحتمـالات القائمـة وفـي طـرق مجابهـة مخططـات القطـب الواحـد وحليفته الصـهيونية ومجابهـة عدوانيـة إسـرائيل ومـن أجل عـالم متعدد الأقطاب يعيد التوازن الدولي ويرتقي بمسيرة الإنسانية ويكون لوطننا وللأمة العربية والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز دور أكبر فـي تقدم البشرية وفرض هيبة القانون الدولي والشرعية الدولية وتحقيق السلام العالمي على أسس العدالة.

هذه بعض اقتراحاتنا في خطوطها العامـة، وإننـا لعلـى قناعـة بـأن عقد مثل هذه اللقاءات المحضر لها جدياً وإجراءها فـي جو من النقـاش البنـاء والحـوار الـديمقراطي يمكـن أن يسـاعد فـي الوصـول إلـى حلـول مناسبة للتغلب على صعوباتنا والارتقاء بوطننا وتحقيق مصـالح شـعبنا العظيم وأمتنا العربية.

ملاحظات

ملاحظــة أولــى- مــن المعــروف أن اللجنــة المركزيــة للحــزب الشيوعي السوري كانت في حينه قد عقدت اجتماعاً ناقش هذه الرسـالة وصاغ في ضوئها جملة من المهام العملية.

ملاحظة ثانية- وفي ضوء هذا الاجتماع ونتائجه صيغت وثيقة (صيغ مشروع) للاستناد إليه في أول اجتماع تعقده القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية.

ملاحظة ثالثة- وبالفعل طرح ممثل الحزب في القيادة المركزية في أول اجتماع لها بعد رسالة القسم مجمل أفكار هذا المشروع وأكد أهمية أن تتخذ الجبهة التدابير المناسبة.

وكان الرد هو تكليف كل حزب من أحزاب الجبهة أن يهيئ وجهة نظر، ويحدد اقتراحاته كي تطرح وتناقش في اجتماع قادم. ومرت الاجتماعات، ولكن شيئاً من هذا رغم التذكير لم يحدث.

لنمد العمل الجبهوي إلى مستوى القواعد والجماهير[46])

يعير هذا العدد من "حياة الحزب" اهتماماً خاصاً للجبهة الوطنية التقدمية ولضرورة تعميق وتوسيع دورها في حياة البلاد، ولدور الشيوعيين وواجباتهم فيها. ويظهر ذلك جلياً من الخبر الواسع الذي كرسه العدد لمواد الاجتماع الموسع الذي عقده المكتب المركزي لشؤون الجبهة الوطنية التقدمية والإدارة المحلية التابع للجنة المركزية لحزبنا الشيوعي السوري، في أواخر شهر تموز المنصرم، وخاصة للتقرير الذي قدم أمام هذا الاجتماع، وللمناقشات الواسعة الفنية التي دارت حوله وللنتائج التي تم التوصل إليها.

وإذا كان واضحاً أنه ليس من مهمات هذه الكلمة الحديث مجدداً عن مفهوم حزبنا للتحالفات ولا عن موقع الجبهة الوطنية التقدمية من هذه المسألة المنتصبة أمامنا باستمرار وأية كانت الظروف والأوضاع (لأن مثل هذا الحديث يحتاج إلى أبحاث مخصصة ليست "حياة الحزب" مجالها) فمن الواضح أيضاً أنه من أهداف هذه الكلمة:

- تأكيد أن يتابع المكتب المركزي نشاطه بفعالية أكبر، ودون إبطاء، وبروح جديدة، للمساعدة في تنفيذ القرارات والتوصيات المتخذة في الاجتماع المشار إليه أعلاه.

- لفت انتباه اللجان المنطقية بوصفها الهيئات القيادية الأساسية إلى ضرورة جعل قضايا الجبهة والعمل الجبهوي في مركز اهتمامها،

---

[46]) هذه المقالة كتبها دانيال نعمة لافتتاحية العدد العاشر من (حياة الحزب) في (سلسلتها الجديدة) التي صدرت في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، الذي كان مقرراً له أن يصدر في أوائل عام 1990، لكنه لم يصدر، لتوقف إصدار هذه السلسلة.

وأن تتولى هي، في إطار صلاحياتها، العمل مباشرة وبالاعتماد الجدي على اللجان الفرعية، على تنفيذ شعارات الحزب الداعية إلى النضال من أجل تطوير عمل الجبهة الوطنية التقدمية والمساهمة أكثر فأكثر في هذا التطوير.

- جذب الفرق الحزبية، طبعاً مع التوفيق الصارم بين ضرورات حماية أمن الحزب والنشاط القاعدي الجماهيري الواسع، إلى المساهمة في تنفيذ هذه المهمة.

- الاستفادة من كل الإمكانات المتاحة، وهذه ليست بالجامدة، ولا بغير المتنامية، من أجل مد العمل الجبهوي إلى القواعد، إلى الجماهير الواسعة في المدن والقرى في الأحياء والمعامل في أماكن السكن وأماكن العمل بين الشباب والنساء، وفي أوساط المثقفين الواسعة. وواضح أن مثل هذا الهدف ليس من اختصاص الهيئات القيادية وحدها، وإن كانت مسؤولياتها هنا كبيرة، وإنما هو مسؤولية جميع الشيوعيين وكل أصدقائهم.

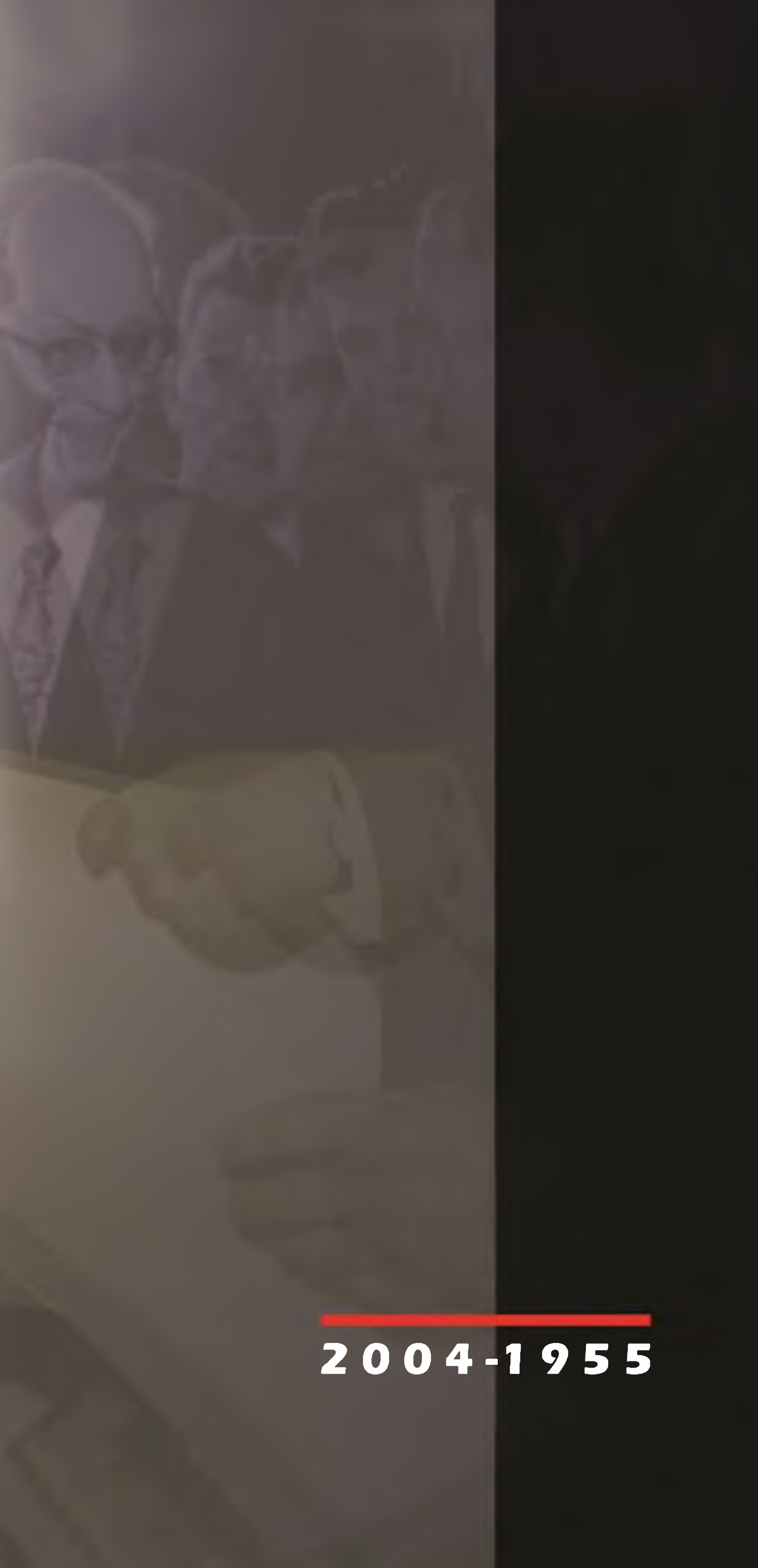
ومن هنا نؤكد أنه آن الأوان ليساهم كل منا أياً كان الموقع الذي يحتله، في عملية تمتين وتوسيع التحالفات وفي توطيد مواقع الجبهة الوطنية وتطوير عملها وتوسيعه وتعميقه وفي إيجاد الأشكال المناسبة لذلك.

- الانطلاق في كل نشاطنا، في هذا المجال، من الأسس الفكرية والسياسية لحزبنا الشيوعي السوري والتي حددها المؤتمر السادس للحزب في وثائقه بدقة ووضوح. ولا يعني ذلك أبداً أن لا نستفيد من كل ما تقدمه الحياة من معطيات جديدة. فرياح التغيير التي تهب على العالم اليوم تستدعي وتتطلب إتباع أساليب جديدة وطرائق جديدة تصب في مجرى النضال لتطوير العمل الجبهوي والارتفاع به إلى المستويات المطلوبة والمناسبة.

نقول هذا كله دون أن يكون لدينا أية أوهام حول مثل هذه المسألة. فتعميق دور الجبهة الوطنية التقدمية وتوسيع القاعدة الجبهوية في البلاد هو مهمة جميع الأطراف الجبهوية، وواضح أنه لكل طرف من هذه الأطراف حصة من المسؤولية، مسؤوليته الخاصة التي تتناسب مع موقعه. ومع ذلك، فهذا لن يقلل من دورنا نحن الشيوعيين السوريين، ولا هو يقلل من دور الجماهير الشعبية في هذا الميدان، هذا إن لم يكن العكس هو الأقرب إلى الصواب.

وبكلمة أخرى، فلنعمل بقوة وحزم وبجدية للقيام بدورنا نحن في مجال النضال لتطوير العمل الجبهوي في سورية ولمده إلى القواعد، وإلى أوسع الجماهير الشعبية، وبالتكاتف مع كل الأطراف الجبهوية، وخاصةً مع قواعد حزب البعث العربي الاشتراكي.

الفهرس



2004-1955